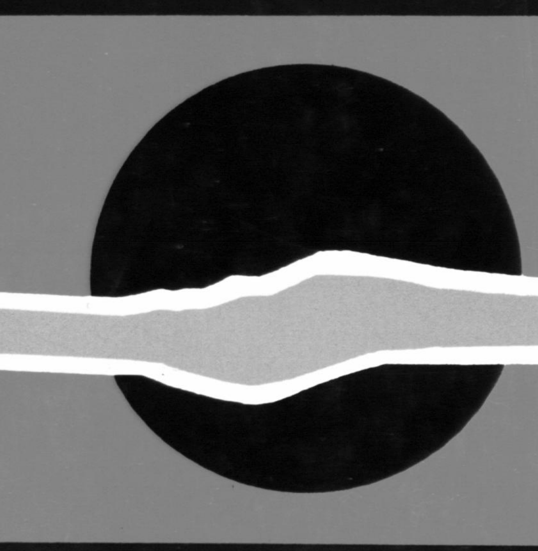


ابنية المصدر في الشعر الجاهلي

الدكتورة
وسمية عبد المحسن المنصور
قسم اللغة العربية ـ كلية الآداب
جامعة الكويت



١٩٨٤

ابنية
المصدر
في الشعر
الجاهلي



ابنية المصدر في الشعر الجاهلي

علي بوعمي

الدكتورة
وسمية عبد المحسن المنصور
قسم اللغة العربية ـ كلية الآداب
جامعة الكويت

١٩٨٤



الطبعة الأولى
١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً﴾

(الإسراء: ٨٥)

إليك :

يا رفيق الدرب ؛

رفيق العلم ؛

رفيق الحُياة .

المحتويات

الباب الثالث

المقدمة

نال درس المصدر عناية وافرة من القدماء والمحدثين فقد خصّه كثير من القدماء بمؤلفات خاصة تعرف بكتب المصادر، وأقدمها ينسب إلى الكسائي المتوفي ١٨٣ والفراء المتوفى ٢٠٧هـ ومما يؤسف له عدم وصول هذه المؤلفات في الأغلب، وما وصل منها ما زال مخطوطاً لم ير النور، وتكشف الدراسات المختلفة في النحو والصرف وكتب اللغة والمعاجم عن عناية القدماء ببحث المصدر.

وتأتي هذه الدراسة استكمالاً للجهود السابقة، محاولة الكشف عن قضايا المصدر في مستوى معين من الاستخدام وهو الشعر الجاهلي.

يمثل الشعر الجاهلي مرحلة من اللغة حظيت بعناية الباحثين من حيث توثيقه، ودراسة أساليبه. وهو مرحلة متقدمة تمثل مستوى اللغة الأدبية في ذلك العصر.

وتستهدف هذه الدراسة المتواضعة بيان الصيغ المصدرية ووضعها في نسق لغوي، وذلك بربطها بأفعالها من جهة، والكشف عن العلاقات التي تربط بعضها ببعض من جهة أخرى، كما تحاول هذه الدراسة الاسهام في تحليل بعض القضايا المتصلة بالمصدر كقضية: اسمي المرة والهيئة، والمصادر الميمية، والمصدر الصناعي، وغيرها من القضايا التي يكشف عنها البحث.

ويأتي هذا البحث في ثلاثة أبواب يختص الباب الأول ببحث طبيعة المصدر، وذلك في فصلين.. يعالج الفصل الأول قضيتين: قضية المصطلحات

الأساسية التي تثار في دراسة المصدر، وأهم هذه المصطلحات هي: المصدر، واسم المصدر، وإسمي المرة والهيئة، والمصدر الميمي والمصدر الصناعي. والقضية الثانية تهتم بوضع المصدر في أقسام الاسم، واقتضى ذلك أن نبحث في أقسام الكلم ونناقش فيه ما جاء عند القدماء والمحدثين فنتتبع أشهر آرائهم وتفسيراتهم حتى نصل إلى تحديد وضع المصدر في أقسام الكلم. ويعالج الفصل الثاني جهود القدماء في بحث المصدر وتقسم هذه الجهود في مبحثين: الأول الكتب التي عنيت ببحث المصدر وذلك في مجموعات منها كتب اختصت بأبنية المصدر، وكتب عامة تناولت الأبنية، وكتب النحو والصرف، وكتب علوم القرآن وكتب المباحث اللغوية العامة، وأخيراً المعاجم. ويهتم المبحث الثاني بمنهج النحاة في بحث المصدر. نحاول في هذا المبحث تناول درسهم للمصدر في إطار نظرية السماع والقياس. ومن أهم القضايا التي تدرس في إطار هذه النظرية ربط المصدر بفعله وربطه بمعناه. ولما كان النحاة لم يصرحوا بتقسيم واضح للمصادر وفق السماعي والقياسي فسوف نحاول الاهتداء إلى هذا التقسيم اعتماداً على الاشارات والتعبيرات التي تدور في كتبهم معبرة عن السماعي أو القياسي، ويقتضي ذلك رصد هذه الاشارات والتعبيرات وخصها بتفصيل مستقل.

ويشكل الباب الثاني لب البحث وجوهره، وعليه تقوم نتائجه. فهو دراسة استقرائية تعتمد على الوصف والتحليل لأبنية المصدر في الشعر الجاهلي. ويفيد منهج التحليل من عدد من الأفكار الحديثة، وفي مقدمتها: فكرة المقاطع، وفكرة السوابق، وفكرة اللواحق. وتطبيقاً لهذا كله فقد اقتضت دراسة مصادر الفعل الثلاثي المجرد تصنيفه في مجموعات، منها: مجموعة المجرد من السوابق واللواحق، ومجموعة المنتهي بلواحق: لواحق التأنيث، واللاحقة (ان)، ومجموعة تتميز بالسوابق واللواحق وهي المصادر الميمية.

أما مصادر الثلاثي المزيد بأفعالها فمنها: ما يتميز بالزيادة في أوله وهي مصادر الأفعال: (أفعل، انفعل، واستفعل) وما يتميز بالزيادة بعد الفاء وهي مصادر الأفعال: (افتعل، فاعل)، وما يتميز بالزائدة التاء وهي مصادر الأفعال:

(تفعل، وتفاعل)، وما يتميز بالزيادة في العين: مصادر الفعل (فعّل) وما يتميز بالزيادة في اللام: مصادر الأفعال: (افعلّ وافعالّ).

أما مصادر الرباعي، فمنها مصادر الفعل المجرد (فَعْلل) والمزيد (تفعلل). وهذه هي الصيغ التي تدور عليها الأمثلة في الشعر الجاهلي، وثمة أمثلة أخرى نشير إليها جاءت على أوزان مختلفة وكانت قليلة الشيوع، إذ لم تخرج عن المثال الواحد. كما نتناول أبنية المصدر الميمي وأهم ما تناقشه هذه الأبنية هو: صيغة المفاعلة وعلاقتها بالمصدر الميمي.

وتحاول الدراسة التحليلية لأمثلة الصيغ المصدرية في الشعر الجاهلي الاجابة عن التساؤل الذي طرح في البداية عن علاقة الصيغ بعضها ببعض معتمدين على هذا الكم الهائل من الأمثلة المصدرية، والتداخل الواضح بين أبنيتها. وتقودنا الاجابة عن هذا التساؤل إلى موضوع الباب الثالث وهو قضايا المصدر الصوتية والصرفية إذ نبحث فيه القضايا التي تتصل بأبنية المصدر مثل التغيرات الصوتية التي تطرأ على الأبنية وأمثلتها، ونعالج أيضاً الوظائف الصرفية للواحق الصيغ المصدرية وذلك في قضية اسمي المرة والهيئة ثم قضية المصدر الصناعي، ويثير هذا التعدد في أمثلة المصدر وأبنيته ظاهرة التعدد فنقف عندها وقفة متأنية نبحث فيها أنماط هذا التعدد، ونحاول تقديم تفسير لهذه الظاهرة وفق معايير محددة نهتدي إليها في ضوء ما طرحه علماء اللغة القدماء منهم والمحدثون من تفسيرات وتعليلات لظاهرة التعدد. وآخر ما نقف عنده في هذا الباب هو علاقة المصدر بالجمع من حيث اشتراكهما بالأبنية وتداخل دلالتيهما في السياق، وإمكانية جمع المصدر. ولنا وقفة قصيرة عند بعض الأمثلة المصدرية التي وردت بصورة التصغير محاولين تفسير ذلك من واقع وجودها في السياق.

وسيعقب هذا الباب خاتمة تجمل أهم النتائج التي توصل إليها بحث أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، ونلحق بالبحث مجموعة من الملاحق أعدت لخدمته وهي لأمثلة المصادر في الشعر الجاهلي، مصنفة وفق صيغها المصدرية الثلاثية المجردة، والثلاثية المزيدة، ومصادر الرباعي، وأمثلة اسم المرة واسم الهيئة، وأمثلة المصادر الميمية. وأما بقية الأمثلة المصدرية فنكتفي بدراستها في سياق

قضاياها. ونشير إلى موضع المثال في الشعر الجاهلي دون ذكر البيت كاملاً، فعندما نتحدث عن المصدر (تلقاء) نشير في الهامش إلى ديوان النابغة وذلك حتى لا نثقل البحث بنصوص يمكن الاستغناء عنها.

ويعتمد هذا البحث على مجموعة كبيرة من المصادر والمراجع، تشكل المصادر مادة البحث الأساسية فيها إذ تضم دواوين الشعراء الجاهليين المتاحة مثل ديوان كل من: امرؤ القيس، اوس بن حجر، حاتم الطائي، الأعشى، زهير بن أبي سلمى، سلامة بن جندل، السموأل، طرفة بن العبد، عبيد بن الأبرص، عدي بن زيد، علقمة الفحل، عروة بن الورد، عمرو بن قميئة، عنترة بن شداد، لبيد، المتلمس الضبعي، المثقب العبدي، النابغة الذبياني. ولما كان عدد كبير من الشعراء الجاهليين ليس له ديوان مستقل فقد اعتمدنا أيضاً على ما ورد في المجموعات الشعرية التي عنيت بالشعر الجاهلي وهي متعددة، تضم مجموعات المعلقات وشروحها وأهمها: شرح الأنباري (ت ٣٢٧هـ)، شرح النحاس (ت ٣٣٨هـ)، شرح الزوزني (ت ٤٨٦هـ)، شرح التبريزي (ت ٥٠٢هـ) كما تضم منتخبات عيون الشعر الجاهلي، مثل: طبقات ابن سلام (ت ٢٣١)، جمهرة أشعار العرب للقرشي (توفي في أواسط القرن الثالث الهجري)، ديوان الشعراء الجاهليين للأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦)، شرح المفضليات للتبريزي (ت ٥٠٢هـ)، ومختارات أشعار العرب للشجري (ت ٥٤٢هـ).

أما المراجع فهي متعددة ومتنوعة من كتب الصرف والنحو، كتب إعراب القرآن ومعانيه وعلومه، وكتب اللغة عامة، والمعاجم خاصة. ومن أهم المشاكل التي يواجهها البحث في المراجع القديمة هي قضية ربط المصدر بفعله، فكثير من الكتب والمعاجم تذكر المصدر وتغفل عن فعله، أو تذكر الفعل وتغفل عن مصدره، أو تتداخل الأفعال بالمصادر والمصادر بالأفعال، ولعل أهم المراجع التي أعانتنا على هذه المشكلة هو ديوان الأدب للفارابي. وثمة مشكلة أخرى تتعلق باختلاف الروايات في الشعر الجاهلي.

وأما المراجع الحديثة فتشكل أثراً هاماً ودعامة أساسية في هذا البحث إذ

نهتدي بها إلى نتائج البحوث في اللغات السامية التي يكون لها أثر كبير في تفسير كثير من القضايا التي تتصل بصياغة المصدر وقد حاولنا جهدنا التوصل إليها واستلهام ما تثيره من قضايا في الدراسة التحليلية لأبنية المصادر.

وبعد، فإن كان هناك كلمة أخيرة، فهي شكري العظيم للأخ الكريم والعالم الفاضل الاستاذ الدكتور محمود فهمي حجازي الذي لولا فضل الله ثم فضله ما كان لي أن أخطو في طريق البحث اللغوي، فقد حبب إلي الدراسات اللغوية منذ خطواتي الأولى، ولم يتأخر لحظة عن إفادتي، ومساعدتي بعلمه الغزير فأفسح لي من وقته الثمين، وفتح لي باب مكتبته انهل منها، فجزاه الله عني كل خير.

□ □ □

الباب الأول

قضايا المصدر في البحث اللغوي

الباب الأول

قضايا المصدر في البحث اللغوي
(دراسة نظرية)

ندرس في هذا الباب قضايا المصدر في البحث اللغوي، **فهي** دراسة نظرية تعتمد تمام الاعتماد على الآراء المطروحة في بحث المصدر قديماً وحديثاً. وسننظم هذه القضايا في فصلين:

موضوع الفصل الأول: طبيعة المصدر ويبحث قضيتين:

الأولى: قضية المصطلحات:
والثانية: وضع المصدر في أقسام الكلم.

وموضوع الفصل الثاني: جهود القدماء في بحث المصدر ويبحث قضيتين أيضاً:

الأولى: التعريف بالكتب التي اهتمت بالمصدر.
والثانية: منهج القدماء في تصنيف أبنية المصدر.

الفصل الأول

طبيعة المصدر

موضوع هذا الفصل بحث طبيعة المصدر ونقصد بها مفهومه الإصطلاحي واللغوي، كما نحاول التعرف عليه بين أقسام الكلم. ولذلك يتناول هذا الفصل قضيتين:

□ **القضية الأولى ـ المصطلحات:**

وأهمية هذه القضية تكمن في كون المصطلحات مفاتيح تكشف غوامض البحث، والانتهاء إلى مصطلحات شبه موحدة، يجعل لغة البحث من السهولة واليسر. والوقوف على النصوص التي تشكل تعريفاً بالمصطلح، وهي ما يطلق عليه الحد.

□ **القضية الثانية ـ وضع المصدر في أقسام الكلم:**

وتكون هذه القضية مكملة لفهم طبيعة المصدر بعد أن تعرفنا على مصطلحاته الأساسية، ونتتبع في هذه القضية تصنيف العلماء لأقسام الكلم لأنها الإطار الأساسي الذي ينضوي داخله وضع المصدر. ونكشف في هذه القضية المراحل التي مر بها تقسيم الكلم والخلافات المثارة حوله، لنتوصل إلى فهم واضح لطبيعة المصدر ووضعه بين أقسام الكلم.

ـ ١ ـ
المصطلحـــات

تعد قضية «المصطلحات» من أوائل القضايا التي يوليها البحث اللغوي الحديث اهتمامه وعنايته، وذلك في كافة مستويات الدراسة: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية، والدلالية، وكل مجال منها يعمد إلى تحديد المصطلحات الأساسية لموضوعات بحثه تحديداً يفصح عن مفهومها، ومجال استخدامها، فالمصطلحات هي المفاتيح التي تكشف غوامض البحث.

أما في دراسة القدماء، فلم تأخذ المصطلحات حظاً وافراً من اهتمام القدماء بها، فهي لم تكن محوراً أساسياً في دراساتهم. وتأتي معالجتهم لها مبعثرة في كتب الصرف والنحو والمعاجم اللغوية على اختلاف أنواعها. وكما اختلفت مواضع بحث المصطلح فقد اختلفت موضوعاته: فالقضايا متداخلة، والمصطلحات غائمة، متعدِّدة الأسماء، مختلطة المدلولات. فما نجده من مصطلحات عند أحد النحاة، كثيراً ما نجد ما يخالفه لفظاً عند غيره، أو نجد هذا المصطلح بمفهوم آخر وذلك في موضع آخر، ناهيك عن تداخل المصطلحات بين العلوم المختلفة، فالمصطلح النحوي يحمل بصمات جلية لأثر العلوم الفقهية، والمنطقية عليه[١]. كما يكشف تاريخ المصطلح النحوي عن تأثره بالنحو السرياني، وغيره[٢].

ومواضع التعرف على قضية المصطلح ومفهومه عند القدماء متعددة، فأمامنا هذا الكم الهائل من كتب النحو، والصرف، والمعاجم. وجدير بالذكر

(١) عبد المجيد عابدين: المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص ١٠٣ ـ ١٠٨؛ عبد الرحمن السيد: مدرسة البصرة، ص ٩٤ ـ ٩٨.

(٢) فؤاد حنا ترزي: في أصول النحو واللغة، ص ١١٢ ـ ١١٨.

أن هناك دراسات ـ تمتد على فترات مختلفة في تاريخ البحث اللغوي ـ تنبهت إلى أهمية المصطلح، وتمثل ذلك في مجموعة من المؤلفات يغلب على تسميتها (كتب الحدود)[١] ومثل هذه الكتب تقوم بالتعريف لمفهوم المصطلح ولكنها لا تتبع استخداماته تاريخياً، ولا تحصر المرادف له من المصطلحات التي تدل على المفهوم ذاته. ويعود ذلك إلى صعوبة وضع المصطلح الجامع المانع[٢]، كما يذكرون. وأكثر هذه الكتب مجهولة أو ما زالت مخطوطة.

أما بحث المصطلح عند المعاصرين، فقد أخذ سمة جادة، ومنهجاً جديداً. وتنهض المجامع اللغوية في العالم العربي بمسؤولية بحث المصطلح العلمي في مختلف المعارف. وفي مجال الدراسات اللغوية هناك جهود علمية جادة

(١) ألف في هذا النوع من الكتب كل من:
- أبو عبد الله الضرير، هشام بن معاوية (ت ٢٠٩): الحدود.
- أبو عبيدة، معمر بن المثنى (ت ٢١١): الحدود.
- أبو جعفر الضرير، محمد بن سعدان (ت ٢٣١): الحدود.
- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت ٢٩١): حد النحو.
- ابن كيسان، الحسن محمد بن أحمد (ت ٢٩٩): حد الفاعل.
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٤): الحدود في النحو.
- الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف (ت ٣٨٧): مفاتيح العلوم.
- ابن سينا، أبو علي الحسين (ت ٤٢٨): رسالة في الحدود.
- إخوان الصفا (القرن الرابع الهجري): رسالة في الحدود.
- الفاكهي، عبد الله بن محمد الفاكهي (ت ٧٣١): رسالة في الحدود.
- الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد (ت ٨١٦): التعريفات.
- الأبدي، شهاب الدين أحمد بن محمد (ت ٨٦٠): الحدود النحوية.
- الكفوي، أبو البقاء (ت ١٠٩٤): الكليات.
- الأحمد نكيزي، القاضي عبد النبي عبد الرسول (القرن ١٢هـ): جامع العلوم.
- التهانوي، محمد علي الفاروقي (القرن ١٢هـ): كشاف اصطلاحات الفنون.

(٢) يتحدث ابن سينا عن صعوبة وضع الحد فيقول: «إن أصدقائي سألوني، أن أملي عليهم حدود أشياء يطالبونني بتحديدها، فاستعفيت من ذلك علمًا بأنه كالأمر المتعذر على البشر سواء كان تحديداً، أم رسمًا، وأن المقدم على هذا بجرأة وثقة، لحقيق أن يكون من جهة الجهل بالمواضع التي منها تفسد الرسوم والحدود». (ابن سينا: ثلاث رسائل في الحدود، ٦١).

أسهمت في بحث المصطلحات، يتمثل ذلك في موضوعات الرسائل الجامعية التي تقدم إلى أقسام اللغة العربية في مختلف الجامعات[1]. وثمة دراسات أفردت لتتبع المصطلحات[2].

وهناك ثلاثة مستويات لبحث المصطلح النحوي:

١ ـ دراسة المصطلح أو المصطلحات الدالة على مدلول واحد دراسة تاريخية، كل مصطلح على حدة.

٢ ـ تقسيم المصطلحات إلى مجموعات حسب القضايا الجزئية التي تتبعها ويرفض أحد الباحثين هذه الطريقة لأنها تمزق الدراسة وتضطر إلى كثير من الإحالات إلى مواضع دراسة المصطلحات الأخرى[3].

٣ ـ دراسة مصطلحات كل نحوي على حدة[4].

---

(١) تنهض الرسائل الجامعية في علوم اللغة بمسؤولية بحث قضية المصطلح في مجالات محددة من هذه الرسائل:
- صلاح حسنين: «أبنية المصادر في العربية والعبرية». دار العلوم بجامعة القاهرة، ١٩٧٦.
- وسمية المنصور: «صيغ الجموع في القرآن». كلية البنات، عين شمس ١٩٧٧.
- عبد الحميد الأقطش: «الأبنية الصرفية في ديوان عنترة». كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٨.
- إبراهيم الشمسان: «الجملة الشرطية عند النحاة العرب». كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٩.

(٢) وإلى جانب هذه الدراسات التي تقتصر على بحث المصطلحات في موضوع محدد، هناك دراسات اهتمت بتتبع المصطلح النحوي:
- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ٣٠٣ ـ ٣١٦.
- عبد الرحمن السيد: مدرسة البصرة، ص ٣٢٤ ـ ٣٥٠.
- شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص ٦١ ـ ٦٤، ١٦٥ وما بعدها.
- عوض حمد القوزي: «المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث». جامعة الرياض، ١٩٨١.
- سعيد أبو العزم إبراهيم: «المصطلحات النحوية نشأتها وتطورها». دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٧٧.

(٣) إبراهيم الشمسان: الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص ٤٩ ـ ٥١.

(٤) م.ن، ص.ن.

وأما هذه الدراسة فتحاول القيام بإسهام متواضع في بحث المصطلح. فتبحث المصطلحات التي تدور في درس المصدر دراسة تاريخية، وتعمل على تتبع المصطلحات الأساسية كل على حدة وذلك من واقع استخدام هذه المصطلحات في النصوص. كما تعمل على رصد الفروق بين التسميات ومدلولاتها، وتحديد أكثر المصطلحات شيوعاً في موضوعه. وهي تهدف في تحديد مدلولات هذه المصطلحات إلى التوصل لفهم قضايا المصدر وأحكامه في النصوص. وتطمح للانتهاء إلى مصطلحات محددة تستخدم في هذا البحث.

وتقسم تلك المصطلحات التقسيم الشكلي الذي يدور في كتب النحو والصرف الحديثة وذلك لشيوع هذا التقسيم، وسهولة انتظام البحث فيه.

فهذا البحث ينطلق من المصطلح المستقر حديثاً إلى استخداماته التاريخية.

وتنحصر مصطلحات درس المصدر في:

- المصدر بنوعية: الصريح والمؤول.
- اسم المصدر.
- المصدر الميمي.
- اسم المرة.
- اسم الهيئة.
- المصدر الصناعي.

ـ المصدر:

وهو من مصطلحات سيبويه، غير أننا لا نجد عنده تحديداً مباشراً ودقيقاً لهذا المصطلح، وعدم الاهتمام بتحديد المصطلحات سمة غالبة في الكتاب. ويمكن تفسير ذلك بأن المصطلح كان واضحاً في أذهان المتلقين فلم تدع الحاجة إلى الاهتمام بتحديده[1]. وبمحاولة تتبعنا للمواضع التي ورد فيها ذكر مصطلح

---

(١) يقول الزجاجي عن عدم تحديد سيبويه للاسم: «ترك تحديده ظناً منه أنه غير مشكل». (أنظر الإيضاح للزجاجي، ص ٤٩).

المصدر في الكتاب، أو ما دل عليه من مرادفات أخرى، استطعنا أن نتلمس مفهوم هذا المصطلح بأكثر من طريق:

١ ـ **التمثيل له**: قال: (والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل)(١).

٢ ـ **ذكر مصطلح آخر مرادف**: قال في حديثه عن الفعل:
«فقيه بيان متى وقع، كما أن فيه بيان أنه قد وقع المصدر وهو الحدث»(٢).

٣ ـ **تتبع الأحكام التي ورد فيها ذكر المصطلح**:

مثال ذلك: استخدامه لمصطلح (مصدر) لأول مرة في الكتاب في (باب الفاعل) عندما أشار إلى ما يعمل عمل الفعل قال: «وما يعمل من المصادر ذلك العمل»(٣). واستخدامه لمصطلح (إسم الحدثان) في حديثه عن الفعل اللازم. قال: «واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث»(٤). كما استخدم مصطلح (الفعل) جاء ذلك في قوله: «فإذا أرادوا (الفعل) على فعلت قالوا حصدتُه حَصْداً»(٥). هذه النصوص تساعدنا على تحديد مفهوم (المصدر) عند سيبويه بأنه الحدث وقد نص على أن الفعل: «إنما يذكر ليدل على الحدث»(٦). كما نستطيع حصر المرادفات التي عبر بها عن المصدر مثل: (الحدث، وإسم الحدثان، والأحداث، والفعل) وتثبت أقوال سيبويه رأي المدرسة البصرية ممثلة به بأن المصدر أصل

---

(١) سيبويه: الكتاب ١/١٢.
(٢) سيبويه: الكتاب ١/٣٦.
(٣) السابق ١/٣٣.
(٤) السابق ١/٣٤.
(٥) السابق ٤/١٢. (الفعل) في هذا السياق = المصدر، وهو غير (الفعل) الذي ينقسم إلى متعدٍ ولازم (Verb).
(٦) السابق ١/٣٤. ويفسر هذا النص التلازم بين أبنية المصادر وأفعالها وهو المنهج الذي سار عليه النحاة في تصنيف أبنية المصدر، ونشير هنا إلى أنه يستخدم مصطلح (فعل) للدلالة على الفعل أحد أقسام الكلم (Verb)، ويستخدمه كما هو في هذا الموضع، الكتاب ١/٣٤، وأما في ٤/١٢ فهي بمرادف لمصطلح المصدر. وفي نص آخر (يريدون الفعل الذي هو المصدر) ٤/٤٢.

الاشتقاق. فقد جاء في سياق حديثه عن أسماء الأماكن: «وليست بمصادر أخذ منها الأمثلة»(١) وقال: «ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم وإلاّ لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل»(٢). وتعليل ذلك عنده أن الأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأولى(٣). وفي حديثه عن الأفعال قال: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء»(٤). وكما استخدم سيبويه أكثر من مصطلح للدلالة على المصدر هناك مفاهيم متعددة لمصطلح مصدر فهو يدل على المصدر الصريح، ويدل على المصدر الميمي أيضاً قال: «فإن أردت المصدر بنيته عن مَفْعَل»(٥). ويمثل مفهوم المصدر عند سيبويه فهماً خاصاً للمصدر، بأن هناك أصلاً للمصادر وهو المصدر المطلق (الفعل) وربطه بإسم الجنس(٦). ونقل الرضى عن سيبويه أن «أصل مصادر جميع الثلاثي متعدياً كان أو لازماً (فَعْلٌ) ببناء الوحدة»(٧).

وقد ساد منهج سيبويه في تحديده لمصطلح (المصدر) كتب من تلاه من النحاة، فالفراء مثلاً يذكر المصطلح مقترناً بالمثال أيضاً، يقول: «الحمد ليس باسم إنما هو مصدر»(٨). وكذلك المصطلح يدل على أكثر من مفهوم عنده، فهو يدل على المصدر الصريح: يقول «الإصباح مصدر أصبحنا»(٩).

ويدل على المصدر الميمي: (ومن أراد المصدر فتح العين مثل المَضْرِب والمَضرَب)(١٠). ودل عنده على ما يعرف بأسماء المعاني قال في تفسيره للآية:

---

(١) سيبويه: الكتاب ١/٣٦.
(٢) السابق ١/٢١.
(٣) السابق ١/٢٠.
(٤) السابق ١/١٢.
(٥) السابق ٤/٨٧.
(٦) السابق ٤/٤٥؛ المبرد: المقتضب ٢/١٢٧.
(٧) الرضي: شرح الشافية ١/١٧٩.
(٨) الفراء: معاني القرآن ١/٣.
(٩) السابق ١/٣٤٦.
(١٠) السابق ٢/١٤٨، ١/٢٦٤.

﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾ [البقرة ٢١٢] «إنما ذكر الفعل والاسم مؤنث لأنه مشتق من فعل في مذهب مصدر»[١].

كما يأتي المصطلح (مصدر) للدلالة على كلمات لها صورة الحالية مثل: كافة، وجميعاً[٢] ويدل على كلمات أخرى لها صورة الجمعية مثل حطام يقول: «كل مصدر اجتمع بعضه إلى بعض مثل القماش والدقاق والغثاء والحُطام فهو مصدر»[٣].

وكذلك يدل مصطلح مصدر عنده على ما يقابل في الاستخدام الحديث (مصدر صناعي) قال:

«فما جاءك من مصدر لاسم موضوع فلك فيه الفُعُولَة والفُعُولِيَّة»[٤]. وقد استخدم الفراء مصطلحاً آخر من مصطلحات سيبويه ليدل على المصدر وهو (الفِعْل) قال: «وسواء في مذهب مصدر فإخراجهم إياه إلى (الفِعْل) كإخراجهم مررت برجل حسبك من رجل إلى (الفِعْل)»[٥]. وقال في تفسيره (مِن دُعاء الخَير) [فصلت ٤٩] «ومعناه من دعائه الخير فلما ألقى الهاء أضاف (الفِعْل) إلى الخير»[٦]. وقدْ علل ابن يعيش هذه التسمية ــ فيما بعد ــ فقال: (الفِعْل من حيث كان حركة الفاعل)[٧] وننتقل إلى المبرد الذي تابع سيبويه في مصطلحاته إلّا أنه فَصَّل في التعبير قال: (المصادر كسائر الأسماء إلّا أنها تدل على أفعالها)[٨]، وقال (المصدر هو المفعول الصحيح)[٩] والمبرد يلازم بين دلالة

(١) الفراء: معاني القرآن ١/١٢٥.
(٢) السابق ١/٤٣٦، ١/٤٤٩.
(٣) السابق ٢/٦٢.
(٤) السابق ٣/١٣٧.
(٥) السابق ٢/٢٢٢.
(٦) السابق ٢/٤٠٤.
(٧) ابن يعيش: شرح المفصل ١/١١٠.
(٨) المبرد: المقتضب ٣/٢٦٧.
(٩) السابق ٢/١٢٢.

الفعل والمصدر فالمصدر يدل على الفِعْل والفِعْل فيه دليل على المصدر[١]. كما يرد عند المبرد مصطلح آخر يدل على المصدر وهو (اسم الفِعْل) قال: (الضرب إسم للفعل)[٢] وقال (المصدر اسم الفعل)[٣].

ونلاحظ من نصوصه الاهتمام بوظيفة المصدر في السياق (وهو المفعول الصحيح)[٤] ثم استقر مفهوم المصدر بعد ذلك عند بقية النحاة مع إضافات تفسيرية لا تغير في المفهوم، فابن السراج يفرق بينه وبين الاسم الدال على الشخص[٥]، ويكرر ابن جني التعبير القديم: «المصدر كل اسم دل على حدث»[٦] فهو يحصر المصدر فيما دل على حدث ويعبر عنه ابن الحاجب أنه «اسم الحدث»[٧]. ويستعير ابن عصفور تعبير المبرد بأنه «اسم الفعل»[٨] وتأتي بعد ذلك مرحلة جديدة في تأصيل مفهوم المصدر يمثلها ابن مالك الذي يبسط القول في تعريف المصدر ملمًا بمعناه ووظيفته، ومستوعباً لمسمياته المختلفة، قال في التسهيل: «المصدر اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل أو صادر عنه حقيقة، أو مجازاً، أو واقع على مفعول وقد يسمى فعلاً وحدثاً وحدثانا»[٩] وفي الألفية يقول:

المصدرُ اسمُ ما سوى الزمانِ مِنْ   مَدْلُولَيِ الفعلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ[١٠]

فهو يقرن التعريف بالمصطلح بوظيفته بالسياق، ويذكر ما يرادفه من مصطلحات كما يفرق بينه وبين الفعل بأن فيه دلالة الفعل مجردة من الزمان.

(١) المبرد: المقتضب ٣/١٨٧.
(٢) السابق ٣/٢١٤.
(٣) السابق ٣/٦٨، ٢٢٦.
(٤) السابق: ٢/١٢٢.
(٥) ابن السراج: أصول النحو ١/٣٨، ١٩٠.
(٦) ابن جني: اللمع، ص ١٣١.
(٧) الرضي: شرح الكافية ٢/١٩١.
(٨) ابن عصفور: المقرب ١/١٤٤.
(٩) ابن مالك: التسهيل، ص ٨٧.
(١٠) ابن مالك: الألفية، ص ٢٩.

وآخر من تناول التعريف بالمصطلح ممن تتبعناهم من العلماء هو الجرجاني وذلك في كتابه التعريفات يقول: (المصدر هو الاسم الذي اشتق منه الفعل وصدر عنه)[١] فالتعريف يكشف عن تصنيف المصدر في الأسماء ويعبر عن النظرة البصرية إلى أن الفعل مشتق منه.

وأهم ما نلاحظه فيما سبق من النصوص هو تعدد المفاهيم التي يطلق عليها في بعض الأحيان مصطلح (مصدر) فهو إلى جانب دلالته على مفهومه الخاص يدل على (المصدر الميمي)، وعلى (المصدر المؤول) وهو عند الفراء دل على مسميات أخرى تدخل في (الاسمية المحضة) مثل كافة، قُماش وحُطام. كما نلاحظ تعدد المصطلحات التي ترادف المصدر، وتختلف نسبة شيوع هذه المصطلحات، فمنها ما يدور عند نحوى واحد، ومنها ما لا يتجاوز الموضع الواحد. فهي مصطلحات جانبية ليست أساسية، ونذكرها تحقيقاً لمنهج التتبع الذي أخذنا به، وحتى نكمل صورة المصطلح (مصدر) نذكر وما يقابله من مصطلحات أخرى، منها:

- **الحدث والأحداث**: وهو من مصطلحات سيبويه[٢]. كما وردت عند من تلاه من النحاة مثل: ابن جني وابن يعيش[٣]. وعبر عنه ابن سيدة وابن الحاجب **باسم الحدث**[٤].

- **اسم الحدثان: وهو من مصطلحات سيبويه[٥] واستخدمه ـ أيضاً ـ كل من** الزمخشري[٦]، وابن يعيش[٧] وابن مالك[٨].

---

(١) الجرجاني: التعريفات، ص ١١٤.
(٢) سيبويه: الكاتب ١/١٢، ٣٤، ٣٦.
(٣) ابن جني: اللمع، ص ١٣١؛ ابن يعيش: شرح المفصل ١/٢٢.
(٤) ابن سيدة: المخصص ١٤/١٢٧؛ الرضي: شرح الكافية ٢/١٩١.
(٥) سيبويه: الكتاب ١/٣٤.
(٦) الزمخشري: المفصل، ص ٣١.
(٧) ابن يعيش: شرح المفصل ١/١١٠.
(٨) ابن مالك: التسهيل، ص ٨٧.

- **الفعل**: وقد ورد عند سيبويه[١]، ولكنه أكثر شيوعاً عند الفراء[٢]، كما ورد عند ابن يعيش[٣].

- **اسم الفعل**: وهو من مصطلحات المبرد[٤]، وورد عند ابن عصفور[٥].

- **المعاني**: وهو من مصطلحات ابن بابشاذ[٦] واستخدمه ابن يعيش أيضاً[٧].

- **اسم المعنى**: ورد في استخدامات ابن يعيش[٨]، والرضى[٩]، والمرادي[١٠]، وأخيراً عند السيوطي[١١].

- **المثال**: نسبة ابن سيدة للأوائل من النحاة يقول:

(والمصدر للفعل كالمادة المشتركة ولذلك سمته الأوائل مثالاً)[١٢].

وهناك تسمية للمصدر من حيث كونه صيغة، في مقابل مصدر يركب من (أداة + الفعل) وتتعدد مسمياته منها:

- **مصدر مصرح ومصدر محض**: وهي من تعبيرات الفراء[١٣].

---

(١) سيبويه: الكتاب ٤/١٢.
(٢) الفراء: معاني القرآن ٢/٢٢٢، ٤٠٤.
(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ١/١١٠.
(٤) المبرد: المقتضب ٣/٦٨، ٢١٤، ٢٢٦.
(٥) ابن عصفور: المقرب ١/١٤٤.
(٦) ابن بابشاذ: المقدمة المحسبة ١/٩٤، ٩٥.
(٧) ابن يعيش: شرح المفصل ١/١٢٣.
(٨) السابق ٢/٢٦.
(٩) الرضي: شرح الكافية ٢/١٠٤.
(١٠) المرادي: شرح الألفية ٣/١٠.
(١١) السيوطي: الأشباه والنظائر ٢/٨٨.
(١٢) ابن سيدة: المخصص ١٤/١٢٧.
(١٣) الفراء: معاني القرآن ٢/٢٦٥.

ـ **المصادر المصرحة**: استخدمها الفارابي، في ديوان الأدب[1]. بمعنى (المصدر الصريح).

ـ **المصدر الصريح**: جاء في استخدام ابن يعيش[2]، الرضى[3]، وابن قيم الجوزية[4]، وابن هشام[5].

وللدلالة على المصدر الصريح في استخدامات المحدثين قد نجد مصطلحات أخرى نحو (المصدر الأصلي)[6] و(المصدر العادي)[7].

وأما المصطلحات الخاصة بالمصدر المقابل (للصريح) فهي:

ـ **مصدر مقدر**: استخدمه ابن القيم يقول: (وهنا أمور يجب التنبيه عليها والتنبه لها، أحدها الفرق بين المصدر الصريح والمصدر المقدر مع ما والفرق بينهما أنك إذا قلت يعجبني صنعك فالإعجاب هنا واقع على نفس الحدث بقطع النظر عن زمانه ومكانه، وإذا قلت يعجبني ما صنعت فالإعجاب واقع على صنع ماض، وكذلك ما تصنع واقع على مستقبل فلم تتحد دلالة ما والفعل والمصدر)[8] وهذا النص يبين أحد الفروق التي يضعها ابن القيم لتميز المصدر الصريح عن المقدر وهو ما يعرف بمصطلح:

ـ **المصدر المؤول**: وقد ورد في الأشباه والنظائر منسوباً لابن هشام في تذكرته: (المصدر الصريح يقع في موضع الفاعل... والمصدر المؤول كذلك في موضع الفاعل)[9].

---

(١) الفارابي: ديوان الأدب ٢/٢٥٦.
(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٢/٢٦.
(٣) الرضي: شرح الكافية ٢/١٠٤.
(٤) ابن قيم الجوزية: بدائع الفوائد ١/١٤٢.
(٥) السيوطي: الأشباه والنظائر ٢/٨٨.
(٦) عباس حسن: النحو الوافي ٣/١٩٠.
(٧) ريمون طحان: الألسنية ١/٨٨.
(٨) ابن القيم: البدائع ١/١٤٢.
(٩) السيوطي: الأشباه والنظائر ٢/٨٨.

ـ **المصدر المنسبك**: وهو من مصطلحات أبي حيان التي ينقلها عنه السيوطي يقول: (قال أبو حيان في إعرابه: نصوا على أنّ «أنْ المصدرية» لا ينعت المصدر المنسبك منها ومن الفعل، فلا يوجد في كلامهم يعجبني أن قمت السريع، تريد قيامك السريع)[1].

وقد استعار هذه التسمية (عباس حسن) ـ من المحدثين ـ إلّا أنه يسميه (المصدر المسبوك)[2].

ولا يدخل المصدر المؤول في دراستنا لأنه تركيب وليس صيغة مصدرية.

وثمة مصطلحات تقابل بين المصدر وبناء صرفي آخر منها:

ـ **المصدر الحقيقي**: ويقابله ابن يعيش باسم المصدر يقول: (فثبت أن الكلام اسم للمصدر، والمصدر الحقيقي التكليم)[3].

ـ **المصادر المنشعبة**: وهو من مصطلحات الميداني[4] والرضي[5] للدلالة على مصادر الأفعال المزيدة في مقابل المجردة.

ـ **مفهوم المصدر في الاصطلاح**:

دل استخدام مصطلح (المصدر) وما يماثله في الدلالة من تعبيرات مختلفة إلى أن مفهومه هو الحدث المطلق دون تقييد بزمان، كما لا يدل على شيء آخر غير الحدث. يقول سيبويه في حديثه عن الفعل (ففيه بيان متى وقع، كما أن فيه بيان أنه قد وقع المصدر وهو الحدث)[6] فهو يعبر عن دلالة الفعل بأنه يدل على الحدث + الزمان، ونفهم من هذا التعبير أن دلالة الحدث مجردة من الزمان[7].

---

(١) السيوطي: الأشباه والنظائر ٢/١٨٥.
(٢) عباس حسن: النحو الوافي ١/٤٠٧.
(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ١/٢١.
(٤) الميداني: نزهة الظرف في علم الصرف، ص ١٩.
(٥) الرضي: شرح الشافية ١/١٦٣.
(٦) سيبويه: الكتاب ١/٣٦.
(٧) التعريف بطريقة السلب.

وأكثر النحاة يقول بهذا الرأي، ورد عند العُكبَري: (فإن لفظ المصدر لا يدل على زمان البتة، وإنما الزمان من ملازماته)[٦] ويقول ابن يعيش: (والمصادر لا تدل على الزمن من جهة اللفظ وإنما الزمان من لوازمها وضروراتها)[٢] ونص الألفية:

المصدرُ اسمُ ما سوي الزمانِ مِنْ   مدلولَيِ الفعـل كَأَمْنٍ من أَمِنْ[٣]

ويبدو أن هناك فريقاً من النحاة رأى في دلالة المصدر على الحدث نوعاً من الدلالة على الزمن المبهم. ويشير ابن يعيش إلى هذه الفئة فيذكر: (أن أكثر النحويين يضيف إلى ذلك الزمان المحصل لأن زمن المصادر مبهم)[٤]. وقد تصدى هو في الرد عليها بأن دلالة المصدر على الزمن ليست لفظية (وإنما الزمان من لوازمها وضروراتها)[٥]. ويفرق المحدثون بين الزمن الصرفي وهو ما يختص به الفعل والزمن النحوي وهو المكتسب من السياق[٦]: (فلا تقتصر إفادة الزمن النحوي على استخدام الأفعال والصفات، بل تتعدى ذلك إلى استخدام المصادر والخوالف التي تنقل إلى الفعلية)[٧]. كما يرتبط مفهومه الاصطلاحي بوظيفته النحوية في السياق، فهو عندهم (المفعول الصحيح) ويبدو أن نظرتهم للمصطلح انطلقت من ملاحظتهم لما يعرف (بالمفعول المطلق).

ونتنهي إلى أن دلالة المصدر على الحدث دلالة مطلقة مجردة من الزمان ومن التقيد بوصف أو دلالة إضافية كدلالته على ما يؤدي به الحدث (إسم الآلة).

---

(١) العكبري: مسائل خلافية، ص ٤٥.
(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٢٣/١.
(٣) ابن مالك: الألفية، ص ٢٩.
(٤) ابن يعيش: شرح المفصل ٢٣/١.
(٥) م.ن، ص.ن.
(٦) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٤٠ ـ ٢٤٢؛ فاضل الساقي: أقسام الكلام، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٧.
(٧) الساقي: أقسام الكلام، ص ٢٣٦.

وتكون دلالة المصدر على الحدث دلالة مطابقة بمعنى أن الحدث هو كل معنى المصدر وليس جزءاً من معناه. وبهذا يتميز المصدر عن بقية الصيغ التي تتضمن معنى الحدث، فالفعل يدل على الحدث دلالة تضمينية بمعنى أن الحدث جزء من معنى الفعل إذ يشاركه فيها الزمن، وكذلك الصفة، الحدث جزء من معناها إذ يشاركه الموصوف (فاعل أو مفعول) وكذلك في اسم الآلة يشارك الحدثُ في المعنى الأداةَ التي يؤدي بها الحدث[١].

يقوم هذا التفريق بين دلالة المصدر على الحدث ودلالة غيره على تحليل الصيغة خارج السياق. ونشير إلى أنه قد تتعدد المعاني الوظيفية للمصدر داخل السياق فقد يدل على الفعل وقد ينوب عن المفعول وإسم الفاعل وظرف الزمان... إلخ من الوظائف النحوية التي تخرج من نطاق هذه الدراسة الصرفية[٢].

ـ مفهوم المصدر في اللغة:

عندما تصدى اللغويون لتفسيره لغوياً كانوا أمام تفسيرين:

تفسير المدرسة البصرية، وتفسير المدرسة الكوفية.

والذي دعا إلى ضرورة التفسير هو اختلاف المدرستين حول أصل المشتقات فكل منها يخالف الآخر، إلا أنهما يتفقان في استخدام ذات المصطلح وهو (المصدر) فكان لابد من تفسير يطابق وجهة نظر كل منهما. ويسوق لنا الزجاجي وهو البصري المذهب في إيضاحه مناظرة قامت بينه وبين نده الكوفي أبو بكر الأنباري حول معنى (مصدر) واشتقاقه[٣]. وخلاصة الأمر أن (مصدر) عند البصريين اسم مكان، ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل

---

(١) درس فاضل الساقي تعدد وظائف المصدر النحوية، وذلك في كتابه: أقسام الكلام، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٨.
(٢) م.ن، ص.ن.
(٣) الزجاجي: الإيضاح، ص ٦٢ ـ ٦٣.

(مصدر)، ومثله (المصدر) في اللغة تصدر عنه الأفعال. ويقول الليث: (المصدر أصل الكلمة التي تصدر منها صوادر الأفعال)[1].

أما الكوفيون فهو عندهم (مَفْعَل) بمعنى إسم مفعول، وليس اسمًا للمكان واستدلوا على ذلك بالتعبيرات المناظرة مثل مركب فاره بمعنى مركوب ومشرب عذب بمعنى مشروب[2].

ولسنا بصدد الرد على التفسيرين، وتقرير أيهما على حق. لكن يمكننا القول إن مصطلح (مصدر) قد استقر قبل أن يقوم الخلاف حول أصل الاشتقاق وبعد أن قام الخلاف تبين أنصار المدرستين أنهما يستخدمان مصطلحاً موحداً فكان لابد من عرض تفسير لا يتناقض مع وجهة نظر كل منهما حول أصل الاشتقاق بل يقويها ويسندها. وهذا ما تصدى له الزجاجي وأبو بكر الأنباري كما ذكرنا.

ــ اسم المصدر:

أكثر ما نلاحظ شيوع هذا المصطلح عند نحاة القرن السابع ومن بعدهم. لذا آثرنا أن نبدأ بعرض مفهومه عندهم ثم نعرض هذا المفهوم على كتب المتقدمين ذلك أن مفهومه لم يستقر. وما زال الباحثون يتناولون ما يعرف باسم المصدر بالدراسة وتحليل أمثلته المختلفة، والتي يمكن ردها إلى أقسام أخرى في الجدول الصرفي للأسماء. وتنقسم الأمثلة التي وردت عند النحاة تحت (اسم المصدر)[3] إلى:

(١) الأزهري: التهذيب ١٢/١٣٥؛ ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٤٣.

(٢) الزجاجي: الإيضاح، ص ٦٢ ــ ٦٣.

(٣) ابن مالك: التسهيل، ص ١٤٢ ــ ١٤٣، ٢١١؛ الرضي: شرح الكافية ٢/١٩٨؛ المرادي: شرح الألفية ٢/٧٤، ٣/٩ ــ ١٠؛ ابن الناظم: شرح الألفية، ص ١٦٠؛ ابن هشام: شذور الذهب، ص ٤١٠؛ الجامع الصغير، ص ١٥٠ وما بعدها؛ أوضح المسالك ٣/٣؛ ابن عقيل: شرح ابن عقيل ٢/٥١؛ الأزهري: شرح التصريح ٢/٦٢؛ السيوطي: الأشباه والنظائر ٢/١٧٦؛ الهمع ٢/٩٤؛ الصبان: على شرح الأشموني ٢/٢٨٧؛ عباس حسن: النحو الوافي ٣/١٧٣، ١٧٤.

١ ــ اسم المعنى الذي ليس له فعل يجري عليه كالقهقري.

٢ ــ اسم المعنى الذي تجرد من الحدث وخالف لفظ المصدر في البناء مثل الطَهور بالفتح لاسم المصدر والطُهور بالضم للمصدر والغَسل بالفتح للمصدر والغُسل بالضم لاسم المصدر.

٣ ــ العلم الذي يدل على جنس الحدث كفجار ويسار وسبحان.

٤ ــ ما دل على معنى الحدث وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً دون عوض عن بعض ما في فعله مثل عطاء وجواب.

٥ ــ المبدوء بميم لغير المفاعلة وهو ما يطلق عليه المصدر الميمي.

هذا هو مفهوم اسم المصدر عندهم، أما استخدام المصطلح ذاته فإننا نجد عند سيبويه اشارة له يقول: «ومما جاء اسمًا للمصدر...»[1]، أما مفهومه فهو يختلف كثيراً عنده، فهو لم يذكر (اسم المصدر) إلا في حديثه عن الاسم المعدول[2]. ومنه العلم المعدول مثل فجار ويسار، وأما بقية الأمثلة مثل اسم المعنى الذي ليس له فعل يجري عليه مثل سبحان ونبات فهو يدخله في المصادر[3]. والأسماء مثل وضوء وطهور مصادر عنده ويحسم بين مصدريتها واسميتها دلالتُها على الحدث ولكن سيبويه يستدرك فينص على أن هذه أشياء تجيء مختلفة ولا تطرد[4]. وكذلك إذا اتفق المصدر والاسم في البناء فيحسم ذلك دلالته على الحدث. قال: «وقالوا لُعْنة للذي يُلْعَن، واللَعْنة على سبيله»[5]

(١) سيبويه: الكتاب ٣/٢٧٤، وتابعه ابن يعيش في شرح المفصل ٤/٥٣.

(٢) سيبويه: الكتاب ٣/٢٧٤، وتابعه ابن يعيش في شرح المفصل ٤/٥٣.

(٣) السابق ١/٣٢٢، ٤/٨١. يفسر سيبويه مثل هذه الكلمات على أنها مصادر لأفعال أخرى غير الأفعال المسموعة، ولكنها أجريت على هذه الأفعال. يقول عن نبات: «لأنه إذا قال أنبته فكأنه قال قد نبت». (الكتاب ٤/٨١، ٨٥). ولكن السيرافي في شرحه للكتاب فسر قول سيبويه السابق بأنها أسماء وهذا ما لا يفهم من نص سيبويه.

(٤) سيبويه: الكتاب ٤/٤٢.

(٥) السابق ٤/٤٣.

وأما المصدر الميمي فهو عند سيبويه من المصادر يقول: «فإذا أردت المصدر بنيته على مَفْعَل»[١].

وهكذا نجد أن نصوص سيبويه تكشف عن فهم خاص لاسم المصدر لا نلمسه عند من جاء بعده، فالفراء وإن لم يستخدم مصطلح (اسم المصدر) إلا أنه يفرق بين المصادر التي لها أفعال تجري عليها وبين المصادر التي ليس لها أفعال، أو تكون ببناء مخالف عما يكون عليه المصدر القياسي. فهذا النوع عنده ليس بمصدر بل هي أسماء يقول: «أكرمتك كرامة فتجتزىء بالاسم عن المصدر، وكذلك قولك أعطيتك عطاء، اجتزىء فيه بالاسم من المصدر»[٢] ومثل هذا كثير في تفسيره للقرآن[٣]. أما ما يعرف بالمصدر الميمي فهو عنده مصدر يقول: (ومن أراد المصدر فتح العين مثل المضرب والمضرب)[٤].

ويحذو المبرد حذو الفراء فهو لا يعتبر المصادر التي لا تجري على أفعالها من المصادر بل يسميها أسماء في معنى المصدر يقول:

(فأما سلام عليك فاسم في معنى المصدر، ولو كان على سلم لكان تسليما)[٥]. وأما العلم المعدول فهو يستعير تسمية سيبويه (اسم للمصدر)[٦] وكذلك يوافق سيبويه على أن المصدر الميمي من المصادر يقول: (اعلم أن المصادر تلحقها الميم في أولها زائدة)[٧].

ويتأمل نصوص أئمة النحو سيبويه والفراء والمبرد نجد اختلافاً في مفهوم اسم المصدر عندهم. فسيبويه يعتبر المصادر التي لا تجري على أفعالها من

---

(١) سيبويه: الكتاب ٤/ ٨٧.

(٢) الفراء: معاني القرآن ٣/ ٢٨١.

(٣) السابق ٢/ ٤٤، ٢، ٣٠٢، ٣٣٧، ٣٨٢؛ ٣/ ٥٦، ٥٨، ١٦٨.

(٤) السابق ٢/ ١٤٨. وانظر: ٣/ ٢٨٠ - ٢٨١.

(٥) المبرد: المقتضب ٣/ ٢٢١. وانظر: باب ما جرى مجرى المصادر وليس بمتصرف من فعل ٣/ ٢١٧.

(٦) السابق ٣/ ٣٧١.

(٧) السابق ٢/ ١١٩.

المصادر، ويفرق بين المصدر والاسم بدلالته على الحدث[١]. أما الفراء والمبرد فيجعلان كل ما لا يجري على فعله إسمًا للمصدر. وأما استخدام (اسم المصدر) فنجد أن سيبويه استخدمه (اسم للمصدر) أما الفراء فهو عنده (الاسم)، ويسميه المبرد الاسم وفي مواضع أخرى (اسم في معنى المصدر)[٢].

وفي تناولهم لما يعرف (بالمصدر الميمي) نجد أئمة النحو يدرجونه ضمن المصادر، مما يدل على أن تسميته باسم المصدر قد جاءت متأخرة.

وإذا ما حاولنا تأريخ مصطلح (اسم المصدر) مقترناً بتعريفه وتحديد مفهومه، فأول النصوص ما نجده لابن الحاجب في الكافية وفي أماليه[٣]. وعرفه أبو حيان بـ (أنها أسماء أخذت من مواد الأحداث)[٤]، وتلاه بعد ذلك النحاة مفصلين ومفسرين[٥]. وقد حدد أحمد مختار[٦] عمر أهم جوانب الاختلاف بين المصدر واسم المصدر عند النحاة وهي:

١ - المصدر يدل على الحدث، اسم المصدر لا يدل على الحدث وإنما يدل على لفظ المصدر.

٢ - وذهب بعض آخر إلى أن مدلوله الحدث كالمصدر ولكن دلالته عليه بطريق النيابة لا الأصالة.

٣ - وذهب فريق ثالث إلى أن اسم المصدر يدل مباشرة على الحدث المجرد من دون وساطة.

---

(١) تابع أبو حيان سيبويه في فهمه، فيقول عن مثل تلك المصادر التي اعتبرها النحاة أسماء مصادر: «وهذه المصادر التي شذت عن القياس وأكثرها يسميها معظم النحاة أسماء مصادر لا مصادر». (ارتشاف الضرب ١/ ١٣١).

(٢) المبرد: المقتضب ٣/ ٢٢١.

(٣) الرضي: شرح الكافية ٢/ ١٩٨؛ السيوطي: الأشباه والنظائر ٢/ ١٧٦.

(٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٠٤٥.

(٥) ابن القيم: بدائع الفوائد ٢/ ١٣٧؛ الصبان: حاشية على شرح الأشموني ٢/ ٢٨٧؛ الخضري: حاشية على شرح ابن عقيل ٢/ ٣٥، ٥٤.

(٦) أحمد مختار عمر: من قضايا اللغة والنحو، ص ٢١٣.

ويبقى سؤال: أنقف باسم المصدر عندما أطلق عليه سيبويه اسم للمصدر ــ وهو العلم الذي يدل على جنس الحدث ــ أم نعتمد موقف المتأخرين؟ أم أن هناك موقفاً آخر مما يطلق عليه اسم المصدر؟ ولعل فهم سيبويه هو أقرب فهم لطبيعة اللغة، فالمصادر التي لا تجري عليها أفعالها، التي أطلق عليها الفراء والمبرد (الاسم أو اسم في معنى المصدر) هي مصادر كما قال سيبويه، ولكن أفعالها أهملت ولم نسمع بها، ومن أمثلة سيبويه (سبحان) وقد وردت (سبحان) في استخدام الأعشي:

أقــولُ لَـمَّـا جَــاءَنِي فَـخْـرُه   سُبْحَـانَ مِن عَلْقَمَةَ الفَـاخِرِ[١]

وكثير من المصادر وردت في اللغة ولم تسمع أفعالها، ويقابلها أفعال كثيرة لم ترد عليها مصادر[٢]. ومثل هذا كثير في اللغة مما عقد له ابن جني باباً في الخصائص بعنوان (باب في تركب اللغات)[٣] وهناك جموع لا مفردات لها ومفردات لا جموع لها، ومؤنث لا مذكر له ومذكر لا مؤنث له ويعزو أكثر العلماء ذلك إلى إهمال العرب لصيغة ما يقول الفارابي (والعرب قد تميت الشيء حتى يكون مهملاً لا يجوز أن ينطق به)[٤] ويعزو ابن جني ذلك للاستثقال (أما إهمال ما أهمل مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة أو المستعملة فأكثره متروك للاستثقال وبقيته ملحقة به، ومقفاة على أثره)[٥].

وقد أحسن ابن يعيش إذ صنف نبات على أنها: مصدر لفعل نبت وقد جرى على أنبت[٦].

---

(١) سيبويه: الكتاب ١/٣٢٤.

(٢) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ٦٣؛ رمضان عبد التواب: فقه اللغة، ص ٢٥٩؛ أحمد مختار عمر: من قضايا اللغة والنحو، ص ٢١٧.

(٣) ابن جني: الخصائص ١/٣٧٤، ٣٧٨.

(٤) الفارابي: ديوان الأدب ٢/١٩٠.

(٥) ابن جني: الخصائص ١/٥٤.

(٦) ابن يعيش: شرح المفصل ١/١١١.

نخلص من هذا أن مثل هذه الكلمات (نبات، عطاء، سلام... الخ) تكون من المصادر وإن لم تكن لها أفعال تجري عليها... وقد شاع استخدامها في الشعر الجاهلي بمعنى المصدر[١].

أما إذا اختلفت صيغ المصادر فالسياق يحسم مصدرية المثال أو اسميته. وسنفصل ذلك في الباب الأخير عند مناقشتنا لظاهرة التعدد.

فالتفريق بين: (طَهور) بالفتح وطُهور بالضم، مرده إلى السياق، فما دل على الحدث فهو مصدر، وما تجرد منه فهو اسم ذات، وكذلك إذا اشترك المصدر والاسم في بناء واحد مثل (خَلْق) فمرده للسياق، فإذا دلت الكلمة على الحدث فهي مصدر، وإذا تجردت منه فهي اسم. يقول الفراء «يكون المصدر يكفي من الأسماء، والأسماء من المصدر إذا كان المعنى مُستدلاً عليه»[٢].

أما ما أطلق عليه سيبويه (اسم للمصدر) مثل فجار ويسار فهي أسماء معانٍ تدل على جنس الحدث فتفقد دلالتها على الحدث المباشر فتخرج من دائرة المصادر فهي أسماء أجناس وقد تنبه سيبويه لاختلافها عن المصادر فذكرها فيما جاء مخالفاً للمصدر[٣].

وقد وردت فجار، وبرة في قول النابغة:

إنـــا اقتسمنـا خُـطَّتينـا بيـنـنــا   فحملتُ بَـرَّة واحتملتَ فجارِ[٤]

لكن العلماء وسعوا دائرة اسم المصدر عما حدده سيبويه[٥] فابن النحاس عد سبحان اسماً للمصدر علماً على التسبيح[٦]، وكذلك ابن هشام[٧]، في حين أن نص سيبويه صريح حول (سبحان) إذ عدها من المصادر[٨].

---

(١) ملحق صيغة (أفعال).

(٢) الفراء: معاني القرآن ١/٤٢٧.

(٣) سيبويه: الكتاب ٤/٤٢.

(٤) ديوان النابغة، ص ١٠٥.

(٥) ابن القيم: بدائع الفوائد ٢/١٣٧.

(٦) السيوطي: الأشباه والنظائر ٢/١٧٦.

(٧) ابن هشام: شذور الذهب، ص ٤١٢.

(٨) سيبويه: الكتاب ١/٣٢٢.

أما (المصدر الميمي) فلا خلاف عند القدماء أنه من المصادر، وتسميته باسم المصدر تسمية متأخرة، وتخصيصه بمصطلح (مصدر ميمي) أفضل من تسمية القدماء له، حيث أن له أحكاماً خالصة له كما سنرى. حتى القدماء اضطربوا في تسميته وهذا ما سنناقشه في موضعه عند دراسة أبنية المصدر الميمي.

وبعد... فكل هذه المناقشات والخلافات حول اسم المصدر إنّما أثارتها أمثلة محدودة العدد تداولتها كتب النحو والصرف المتقدمة، وورثتها الدراسات الحديثة فإذا ما تتبعنا هذه الأمثلة نجدها لا تخرج عن: (نبات، سلام، كلام، عطاء، ثواب، جواب، طعام، سبحان، فجار، يسار، برّة ثم الخبز، الدهن، القوات[1]، الكحل، الوضوء، الطهور. وأسماء أخرى قليلة الشيوع).

ويمكن تحليل هذه الأمثلة وردها إلى أماكنها من الجدول التصريفي كالآتي:

١ ـ **مصادر أهملت أفعالها**: ومنها نبات، سلام، كلام، عطاء، ثواب، سبحان، جواب[2]. وقول سيبويه (إن النبات ليس بمصدر على أنبت)[3] قد أشكل على النحاة ففهموا أنه يعني بها اسم المصدر. في حين أن نصه يفيد بأن لها فعلاً آخر وقد فسره ابن يعيش أنه: مصدر لفعل نبت وقد جرى على أنبت)[4].

٢ ـ **مصادر تأتي على أكثر من وزن**: مثل وَضوء بالفتح ووُضوء بالضم[4]. ولا يستبعد أن يكون الخلاف بين الفتح والضم خلافاً لهجيا. وقد تنبه

(١) القوت، قال باسميتها الكسائي، والفراء يجيز أنها من المصادر. أنظر: السيوطي: الهمع ٩٥/٢.
(٢) (جواب) مصدر عند المازني. أنظر الزجاجي: مجالس العلماء، ص ١٧٥.
(٣) سيبويه: الكتاب ٨٥/٤، ٨٦.
(٤) ابن يعيش: شرح المفصل ١١١/١.
(٥) ابن سيدة: المخصص ١٥٥/١٤، ١٥٦؛ السيوطي: المزهر ٧٣/٢.

سيبويه أيضاً إلى أن المفتوح يكون من المصادر[1] وتابعه الرضي في هذا القول[2].

٣ ـ **أعلام أجناس**: فجار، يسار، برّة.

٤ ـ **أسماء ذوات**: دهن، كحل، قوت، وكذلك طهور، وضوء، طعام، كلام، إذا فقدت دلالتها على الحدث ودلت على الاسم فقط.

ويبقى التنبيه على:

١ ـ إخراج (المصدر الميمي) من اسم المصدر لأنه مصدر له مميزات خاصة به كما سنرى.

٢ ـ إذا دلت الكلمة في السياق على مجرد الحدث فهي مصدر وإلاّ تُرد إلى موضعها من الجدول التصريفي للأسماء.

ـ **المصدر الميمي**:

عند دراسة هذا المصطلح نواجه بتساؤلات عدة، متى استقرت هذه التسمية؟ وما هي البدائل التي استخدمها النحاة المتقدمون للدلالة عليها؟ وبم يتميز هذا القسم حتى اختص بمصطلح مميز؟ وما الفرق بينه وبين المصدر؟ وما هي هذه الميم التي أصبحت علامة عليه؟

أولاً ـ التسمية بالمصدر الميمي: هذا المصطلح من المصطلحات المتأخرة، قال عنه ابن هشام: (المصدر المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة كالْمَضرب والمَقْتل وذلك لأنه مصدر في الحقيقة ويسمى المصدر الميمي)[3]. ولم يستخدم سيبويه المصطلح لكنه يدرج أمثلته ضمن المصادر يقول: «فإذا أردت المصدر بنيته على مَفْعَل»[4]. وتابع النحاة سيبويه في منهجه هذا، فالفراء لا يعرف مصطلح

(١) وهناك تفسيرات أخرى نفصلها في مناقشة ظاهرة التعدد.
(٢) الرضي: شرح الشافية ١٥٩/١ ـ ١٦٠.
(٣) ابن هشام: شذور الذهب، ص ٤١٠.
(٤) سيبويه: الكتاب ٨٧/٤.

(مصدر ميمي)[1] وكذلك المبرد لا نجد عنده مصطلحاً يقيده بل تفسيراً يقول: (أعلم أن المصادر تلحقها الميم في أولها زائدة»[2]. ويسري هذا المفهوم عند المتأخرين مثل ابن يعيش[3]. وابن الحاجب والرضي[4]. ولم تظهر التسمية بالمصدر الميمي إلا عند ابن هشام[5]، كما نجد تسمية أخرى عند ابن عصفور ومن تلاه[6] وهي (اسم المصدر) وقد سبق أن ناقشنا هذه التسمية وانتهينا إلى أن تسميته بالمصدر الميمي أكثر توفيقاً وذلك لنميز بينه وبين المصادر الأخرى، ولأن التسمية (باسم المصدر) جاءت خلطاً لمفاهيم كثيرة أرجعناها إلى مكانها من الجدول الصرفي للأسماء، لذلك فلا تصلح التسمية (باسم المصدر) على الإطلاق.

ثانياً ـ مفهوم المصدر الميمي: استحق هذا النوع من المصادر تسمية خاصة، وقسماً خاصاً، لتفرده، بأحكام خاصة لا تخضع لها بقية المصادر، فتعريف المبرد له (أن المصادر تلحقها الميم في أولها زائدة)[7] يبين لنا أن هذه المصادر تتميز بميم زائدة، حتى أن كتب الصرف المتأخرة تدرس هذا النوع من المصادر في باب (زيادة الميم)[8] ويقرر النحاة أن هذا المصدر قياسي، فنفهم أن زيادة الميم في أوله تبني على أحكام قياسية. يقول السيوطي: (ولهذه الأفعال مصادر دخلت الميم زائدة في أولها تدرك بالقياس)[9] ثم نضيف تعريف ابن هشام (أن هذه الميم لغير المفاعلة)[10] وهنا يقوم سؤال: لم استبعدت (المفاعلة)

---

(١) الفراء: معاني القرآن ١٤٨/٢. وانظر ٢٦٤/١، ٢٨١.

(٢) المبرد: المقتضب ١١٩/٢.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ١٥١/٦؛ شرح التصريف الملوكي، ص ١٥٠ ـ ١٥١.

(٤) الرضي: شرح الشافية ١٦٨/١ وما بعدها.

(٥) ابن هشام: شذور الذهب، ص ٤١٠.

(٦) ابن عصفور: المقرب ١٣٦/٢؛ أبو حيان: الارتشاف، ص ٥٣٦؛ السيوطي: الهمع ٩٤/٢.

(٧) المبرد: المقتضب ١١٩/٢.

(٨) ابن يعيش: شرح التصريف الملوكي، ص ١٥٠ ـ ١٥١؛ ابن عصفور: الممتع في التصريف، ص ٢٤٧.

(٩) السيوطي: المزهر ٩٦/٢.

(١٠) ابن هشام: شذور الذهب، ص ٤١٠.

ـ وهي من المصادر ـ من باب المصدر الميمي؟ وتكشف لنا دراسة المصدر الميمي وكيفية صياغته أن صيغه من المزيد تشترك مع صيغة اسم المفعول، واسمى المكان والزمان وذلك في الأفعال غير الثلاثية والمعتل منها خاصة[1].

فالصيغة تكون واحدة في المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان واسم المفعول مع ارتباطها بالفعل المزيد.

وأما مصدر (المفاعلة) فإنه مبني على صيغة اسم المفعول + اللاحقة (ـَة) كما أن دلالته على المصدر من الفعل فاعل تشترك مع المصدر بوزن (فعال) وبهذا يكون المفاعلة بالنسبة للفعل فاعل مثل المضرب بالنسبة للفعل ضرب وسنفصل الحديث عن هذا في دراسة الصيغة.

ويرى أحمد مختار عمر أن المفاعلة من المصادر الميمية مع إضافة الهاء. فالمصدر الحقيقي عنده (لفاعل) هو الفعال والفيعال)[2].

ـ اسم المرة:

هذا المصطلح (اسم المرة) من المصطلحات المدرسية الحديثة[3]. ومفهومه تقييد الحدث بمرة واحدة فقط مثال: (ضرب ضربة) فيفهم من هذا أن حدوث الفعل قد تحقق مرة واحدة فقط.

ولم يختلف هذا المفهوم عند النحاة على مر العصور إلا أن الألفاظ الدالة عليه تعددت على النحو الآتي:

١ ـ **المرة**: قال سيبويه: «فإذا جاءوا **بالمرة** جاءوا بها على فَعْلة»[4]، وهذا المصطلح يقيد الحدث.

---

(١) ابن سيدة: المخصص ١٩٦/١٤، ١٩٩؛ الرضي: شرح الشافية ١٧٠/١؛ الميداني: نزهة الطرف، ص ٢٠.

(٢) الفارابي: ديوان الأدب ٣٩٣/١، هامش (٣).

(٣) خديجة الحديثي: أبنية الصرف، ص ٢٢٤؛ محمد عبد: النحو المصفى، ص ٤٢٨.

(٤) سيبويه: الكتاب ٤٥/٤. وانظر الفراء: معاني القرآن ١٥٢/١؛ الرضي: شرح الشافية ١٥٢/١، ١٧٨.

٢ ـ **الوحدة والواحدة**: نقل الرضي عن سيبويه أنه قال: «إن أردت **الوحدة** من الفعل جئت بها أبداً على فَعْلة»[١] وقال سيبويه: «وأما فاعلت فإنك إن أردت **الواحدة** قلت قاتلته مقاتلة»[٢] وهذان المصطلحات يقيدان الحدث أيضاً.

٣ ـ **المرة الواحدة**: قال سيبويه: «وإذا أردت **المرة الواحدة** من الفعل جئت به أبداً على فَعْلة»[٣] وهذا المصطلح مركب من المصطلح (١) موصوفاً والمصطلح (٢) صفة وهو تركيب يؤكد المفهوم السابق.

٤ ـ **الفَعْلة**: وقد ورد عند سيبويه في قوله: «لأنك لو أردت الفعلة في هذا لم تجاوز لفظ المصدر لأنك تريد فعلة واحدة فلابد من علامة التأنيث»[٤]. ونلاحظ أنه استخدم الميزان الصرفي للدلالة على مفهوم المصطلح وهو من استخدامات الفراء[٥].

٥ ـ **المصدر الدال على المرة**: وأكثر ما نجده في استخدامات المعاصرين من الباحثين[٦]. وهذا التعبير يصرح بالمصطلح ووظيفته. وسنعود لمناقشة قضية اسم المرة في الباب الثالث.

ـ اسم الهيئة:

وهو من المصطلحات حديثة النشأة، ومفهومه وصف الحدث وتحديد نوعه[٧].

---

(١) الرضي: شرح الشافية ١/١٧٩.

(٢) سيبويه: الكتاب ٤/٨٦.

(٣) السابق ٤/٤٥، وكذلك ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٥٦٤؛ المبرد: المقتضب ٢/١٢٧، ٣/٣٧٢؛ ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٤٥.

(٤) سيبويه: الكتاب ٤/٨٦.

(٥) الفراء: معاني القرآن ٢/٢٧٨. وقد استخدمه الحملاوي. (شذا العرف، ص ٧٣).

(٦) عباس حسن: النحو الوافي ٣/٢٢٥.

(٧) لنا وقفة عند قضيتي اسمي المرة والهيئة في الباب الثالث.

وأكثر استخداماته في كتب المعاصرين[١]. وقد تعددت المسميات الدالة على هذا المصدر منها:

١ ـ **الفِعْلة**: قال سيبويه (هذا باب ما تجيء فيه الفِعْلة تريد بها ضرباً من الفعل)[٢] ونجدها عند غيره من القدماء[٣].

٢ ـ **الضرب من الفعل**: وهو تعبير يستخدمه ابن قتيبة يقول (وإن أردت الضرب من الفعل كسرت تقول هو حسن القِعدة والجِلسة)[٤].

٣ ـ **اسم للحال التي يفعل عليها**: وهو من تعبيرات الفارابي الشائعة في ديوان الأدب. قال عن (فعل) مكسور الفاء (فإذا كان بالهاء فهو اسم للحال التي يفعل عليها)[٥].

٤ ـ **النوع**: وهو من مصطلحات ابن الحاجب وأخذه عنه الرضي، يقول (وبكسر الفاء للنوع نحو ضِربة وقِتلة)[٦].

٥ ـ **الهيئة**: استخدمه ابن مالك يقول في الألفية «وفِعلة لهيئة كجِلسة»[٧] ويردده الرضي وأبو حيان كثيراً[٨].

ـ المصدر الصناعي:

وهو من المصطلحات المتأخرة وضعاً، وأمثلته قليلة الشيوع عند المتقدمين، ولذا لم تحظ مثل تلك الاستخدامات بعنايتهم في تحليلها وتصنيفها. ومن أمثلته (جاهلية، ربوبية، عبودية... الخ) ونستطيع القول إن شيوع

---

(١) خديجة الحديثي: أبنية الصرف، ص ٢٢٥؛ عبد الرحمن محمد شاهين: في تصريف الأسماء، ص ١٧٧. وهذه التسمية هي الشائعة في الكتب التعليمية الحديثة.

(٢) سيبويه: الكتاب ٤/٤٤.

(٣) الفراء: معاني القرآن ٢/٢٧٨؛ ابن سيدة: المخصص ١٤/١٥٨.

(٤) ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٥٦٤.

(٥) الفارابي: ديوان الأدب ١/٧٩، ٢/١٤٠.

(٦) الرضي: شرح الشافية ١/١٧٨، ١٨٠.

(٧) ابن مالك: الألفية، ص ٤١.

(٨) الرضي: شرح الشافية ١/١٥٢؛ أبو حيان: الارتشاف، ص ١٢٨.

استخدام أمثلة المصدر الصناعي تمثل مرحلة من مراحل نمو وتطور اللغة، فاليوم نستخدم أمثلته بتوسع، إذ تفرض طبيعة اللغة اليوم اتصالها بالعلوم الأجنبية ومن هنا دعت الحاجة إلى إقرار صياغة المصدر الصناعي[١] ليقابل أمثلة ـ في الانجليزية ـ تنتهي بـ (Ism) نحو (Imperialism) تترجم (استعمارية) والأمثلة التي تنتهي بـ (Ity) نحو (Humanity) إنسانية وغيرها من اللواحق كثير. وغايته التعبير عن الشمول والمبالغة في وصفه أو تأكيده، وستكون لنا وقفة عند هذه القضية في موضع آخر من هذا البحث[٢].

ويمكن لنا تلخيص قضية المصدر الصناعي عند القدماء بما يلي:

أولاً: العرب عرفت أمثلة المصدر الصناعي لكنها لم تتوسع في استخدامه كما هو الحال عليه في العصر الحديث، ونشير إلى أن هناك دراسات وإشارات متقدمة اهتمت بتحليل أمثلته وشرح طريقة صياغته[٣].

ثانياً: عبر القدماء عن مفهوم هذا المصطلح بأمثلة متعددة، ليس منها المصطلح الشائع الآن (المصدر الصناعي) ومن مصطلحاتهم:

١ ـ **المصدر**: وهو من تعبيرات المتقدمين الفراء، ابن قتيبة، ابن درستويه[٤].

٢ ـ **النظائر**: ينسبه ابن سُيده للأوائل من النحاة[٥].

٣ ـ **الاسم**: وقد استخدمه الكَفَوي[٦].

ونجد له تسمية أخرى عند بعض المستشرقين من ذلك ما أطلق عليه وليم رايت (اسم الكيفية)[٧].

* * *

---

(١) الاسكندري: مجلة المجمع ٢١٢/١ وما بعدها.

(٢) أنظر: ص ٣٤٣ ـ ٣٧٧ من هذا البحث.

(٣) م.ن. ص.ن.

(٤) الفراء: معاني القرآن ١٣٧/٣؛ ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٣٦٧. وكلاهما يجعله من المصادر التي لا أفعال لها؛ ابن درستوية: تصحيح الفصيح ٣٣٥/١ وما بعدها.

(٥) ابن سيدة: المخصص ١٢٧/١٤.

(٦) الكفوي: الكليات (كيف).

(٧) W. Wright, A Grammar of the Arabic Language 1/165.

ـ ٢ ـ
المصدر بين أقسام الكلم

تتناول هذه القضية وضع المصدر بين أقسام الكلم[١]، فاهتمامنا بها ينبع من كون المصدر أحد أقسام الاسم، ولذا تحمل المصدر مشاكل الاسم، وأكثر ما يتضح ذلك في تعدد صيغ المصادر في الثلاثي، يقول المبرد: (اعلم أن هذا

---

(١) درج بعض المحدثين على استخدام عبارة أقسام الكلام ترجمة للتعبير الإنجليزي (Parts of Speech)، ويميز المصطلح القديم بين الكلم ومفرده كلمة من جانب ـ وهو ما نعنيه هنا ـ والكلام بمعنى الجملة. أنظر تفصيلات حول الاتجاهين:

عند القدماء في:

ـ سيبويه: الكتاب ١٢/١؛

ـ المبرد ذكر (أقسام الكلام): المقتضب ٣/١؛

ـ ابن الخشاب: المرتجل، ص ٤ ـ ٥؛

ـ ابن يعيش: شرح المفصل ١٨/١ ـ ٢١؛

ـ السيوطي: همع الهوامع ٣/١ ـ ٤.

عند المحدثين في:

ـ عبد المجيد عابدين: مدخل إلى دراسة النحو العربي، ص ٨٠؛

ـ إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ٢٧٩؛

ـ محمود السعران: علم اللغة، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٣؛

ـ تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص ٣٠ ـ ٣٢، ١٩٥ ـ ١٩٦؛ اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٨٦؛

ـ محمود فهمي حجازي: مدخل إلى علم اللغة، ص ١١ ـ ١٣؛

ـ فاضل الساقي: أقسام الكلام، ص ٢١٤. ويستخدم المؤلف مصطلح (الكلام) في عنوان الكتاب، ومصطلح (الكلم) في السرد والمناقشة؛

ـ نايف خرما: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص ١١٥ ـ ١١٦.

الضرب من المصادر يجيء على أمثلة كثيرة بزوائد وغير زوائد، وذلك أن مجازها مجاز الأسماء، والأسماء لا تقع بقياس»[1].

وسنعرض في هذه القضية اتجاهات العلماء حول تقسيم الكلم لنتبين وضع الاسم بين أقسامها، ومن ثم نصل لوضع المصدر، وهدفنا من ذلك التحقق من مفهومه، فالمصطلحات تكشف عن جانب من هذا المفهوم، ووضعه بين أقسام الكلام يحقق الجانب الثاني.

أولاً ـ اتجاهات القدماء:

ينقسم الكلم عند سيبويه وأكثر النحاة إلى ثلاثة أقسام: الاسم والفعل والحرف[2] وهي قسمة عقلية تأثرت بالتقسيم الأرسطي للكلم.

ويتضمن الاسم عدداً من الأبنية، منها المصدر. وأول نص يشير مباشرة إلى أن المصدر من الأسماء ما ذكره ابن السراج بعد أن قسم الاسم إلى شخصي وغير شخصي قال: «وأما ما كان غير شخصي فنحو الضرب، والأكل والظن والعلم»[3].

ومثله قول ابن بابشاذ: «الاسم ما أبان عن مسمى شخصاً كان أو غير شخص مثل: رجل وامرأة وزيد وهند ونحوه من المرئيات، وعالم ومعلوم ونحوه من الصفات وعلم وقدرة وفهم ونحوه من المعاني»[4].

ثم قال: «والمعاني تعرفها بأنها مصادر كالعِلْمِ والقُدْرَةِ مصدر عَلِمَ عِلْمًا وقَدَرَ قُدْرَةً»[5].

وقد اختلف النحاة في مجال تحديد الاسم وبيان علاماته فقد نقلت إلينا

(١) المبرد: المقتضب ٢/١٢٤.
(٢) لم يخرج عن هذا التصنيف من النحاة العرب إلا ابن صابر في جعله اسم الفعل قسمًا مستقلاً أطلق عليه الخالفة. أنظر: همع الهوامع ٢/١٠٥.
(٣) ابن السراج: الأصول في النحو ١/٣٨.
(٤) ابن بابشاذ: شرح المقدمة المحسبة ١/٩٤.
(٥) السابق ١/٩٥.

كتبهم وأبحاثهم هذا الاختلاف مجسدة حيرتهم واضطرابهم في إعطاء مفهوم محدد وواضح للاسم وكان تقسيم النحاة الكلم يقوم على معيار الشكل أو الوظيفة، فأحياناً نجد من يجمع بين المعيارين معاً كما نجد من يهتم بمعيار الشكل دون الوظيفة وثمة اتجاه يفصل وفق معيار الوظيفة مشيراً إلى المميزات الشكلية. وأول تقسيم للكلم جاء وفق المعيار الشكلي ما نجده عند سيبويه في الكتاب يقول: «فالكلم إسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس بإسم ولا فعل، فالإسم رجل وفرس وحائط»[1]. فهو لم يحد الإسم بل اكتفى بالتمثيل له كما لم يشر إلى أقسام الإسم، فأمثلته جاءت للجامد فقط وذكر ابن فارس أنه قال: «الاسم هو المحدث عنه»[2] وهو بهذا يكون مراعياً للشكل والوظيفة.

ولعل عدم تحديد سيبويه للاسم أثار اضطراب من بعده، إلاّ أن الزجاجي يذكر أن أصحاب سيبويه قالوا: «ترك تحديده ظناً منه أنه غير مشكل»[3].

وقد أثار الغموض في تعريف سيبويه للاسم نقاشاً حاداً بين أجيال النحاة المتعاقبة. هذا النقاش أسفر لنا عن مناهج مختلفة في بحث الإسم. ولسنا نرمي إلى عرض أقوالهم ومناقشتها لكن نكتفي بعرض الأسس التي اعتمدوها في تقسيم الكلم عامة، والاسم خاصة لنتوصل إلى موضع المصدر في هذه الدراسة.

جاء تقسيم القدماء للكلم وفق معيار الشكل والوظيفة أو بعبارة أخرى المبنى والمعنى ـ إذ ينشئون على هذين الأساسين قيمًا خلافية يفرقون بها بين كل قسم وقسم آخر من الكلم[4]. فتقسيم سيبويه السابق[5] تقسيم شكلي لولا الإشارة الوحيدة التي تفرد بذكرها ابن فارس.

(١) سيبويه: الكتاب ١/١٢.
(٢) ابن فارس: الصاحبي، ص ٨٢.
(٣) الزجاجي: الإيضاح، ص ٤٩.
(٤) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٨٧.
(٥) أنظر: ص ٤٠ من هذا البحث.

أما الفراء فجاء تقسيمه تقسيمًا وظيفياً سواء في تحديده للاسم أو في تحليله لاسم الفاعل. ففي حد الاسم قال: «الاسم ما احتمل التنوين والإضافة أو الألف واللام»[١]. وفي تحليله لإسم الفاعل والتفريق بين العامل وغير العامل قد التزم الفراء بالأسس الوظيفية فهو يجعل اسم الفاعل غير العامل اسمًا، أما العامل فقد جعله قسيمًا للماضي والمضارع[٢]. ويأتي المبرد مستوعباً تقسيم سيبويه للكلم إلّا أنه يزيد عليه معياراً وظيفياً فقد قصر الأسماء على: «كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر»[٣]. وأكد القسمة الثلاثية بأنها تصدق على جميع اللغات (لا يخلو منه كلام عربياً كان أو أعجمياً من هذه الثلاثة)[٤] وأثارت هذه الزيادة جدلاً كبيراً فيما بعد[٥] ولكن المبرد لم يقف عند أقسام الاسم وحتى أمثلته لم يذكر فيها من المصادر، واقتصرت على أسماء الذات[٦].

وجاءت مناقشة ابن السراج بعد ذلك أكثر دقة إذ صرح بأقسام الاسم مثل المصدر والظروف[٧]. وأكد على المعنى الوظيفي في تحديده[٨]. كما أنه لم يغفل عن الجانب الشكلي فذكر أن «الإسم قد يعرف أيضاً بأشياء كثيرة»[٩]. وعد منها أشياء تظهر في الأسم مثل الألف واللام التي للتعريف وأشياء تمتنع عنه مثل قد وسوف، ثم عاد ابن السراج فذكر قيمًا خلافية بين الاسم والفعل ملخصها أن الاسم يُنْعَت والفعل لا يُنْعَت، والاسم يضمر ويكنى عنه والفعل

---

(١) ابن فارس: الصاحبي، ص ٨٣.
(٢) الفراء: معاني القرآن ٢/٤٢٠، ٢/٢٠٢.
(٣) المبرد: المقتضب ١/٣.
(٤) م.ن، ص.ن.
(٥) ينظر مناقشة كل من الزجاجي في الإيضاح، ص ٥١؛ ابن فارس في الصاحبي، ص ٨٤.
(٦) المبرد: المقتضب ١/٣، ٥٣.
(٧) ابن السراج: الأصول في النحو ١/٣٨.
(٨) ابن السراج: الموجز في النحو، ص ٢٧. استهل تعرفه بأن الاسم ما جاز أن تخبر عنه.
(٩) ابن السراج: الأصول في النحو ١/٣٩.

لا يكنى عنه فتضمره»[١]. وكان حسه اللغوي يقظاً فتنبه إلى أن هذه الأشياء ليس يعرف بها كل اسم وإنما يعرف بها الأكثر[٢].

ويأتي بعد ذلك الزجاجي فتمتزج عنده المعايير الشكلية، والوظيفية، فمن المعايير الشكلية ما جاء في قوله: «إن الاسم ينفرد بقبول الجر والتنوين ودخول الألف واللام. . .»[٣].

ومن معاييره الوظيفية ما جاء في الإيضاح: «الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به، هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه وليس يخرج عنه اسم البتة، ولا يدخل فيه ما ليس بإسم»[٤].

ويدخل الزجاجي بعد ذلك في معمعة النقاش حول حد الاسم ويرد الكثير من آراء النحاة خاصة ما اصطبغ منها بالصبغة الفلسفية فيناقش القول: «بأن الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان»[٥] يقول: «ليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين»[٦]. ولكن هذا الحد الذي رفضه قريب من مفهوم الاسم والمصدر، فالمصدر يدل على حدث غير مقرون بزمان.

وهناك إشارة جيدة في مناقشات الزجاجي، إذ أنه لم يعتبر الظروف من الأسماء كما جرت عادة القدماء يقول: «اعلم أن الخفض لا يكون إلّا بالإضافة وهو خاص للأسماء، والذي يكون به الخفض ثلاثة أشياء: حروف وظروف

---

(١) م.ن، ص.ن.
(٢) السابق ١/٤٠.
(٣) الزجاجي: الجمل، ص ١٧، ١٨.
(٤) الزجاجي: الإيضاح، ص ٤٨.
(٥) م.ن، ص.ن.
(٦) م.ن، ص.ن.

وأسماء ليست بحروف ولا ظروف»[1]. وكذلك الموصول[2] وهو بهذا يخرج كثيراً من الكلمات التي اعتبرها النحاة أسماء من دائرة الإسم.

ويأتي بعد ذلك الفارسي مراعياً المعنى الوظيفي للاسم يقول: «الاسم ما جاز الإخبار عنه»[3]. وصرح بأن المصادر في دائرة الاسماء، يقول: «الاسم الدال على معنى غير معين نحو العلم والجهل في هذا الاعتبار كالاسم الدال على عين»[4]. إلاّ أنه لم يهمل الجانب الشكلي فذكر للاسم علامات يعرف بها[5]. ويهمنا في إشارته إلى مفهوم المصدر عنده فهو اسم دال على معنى غير عين، ونفهم من ذلك أنه ينطلق من الأعيان، فما سلبت منه صفة الأعيان من الأسماء فهو مصدر نحو (علم، وجهل).

وأما تلميذه ابن جني فلم يأت بجديد على أستاذه فلديه معايير شكلية ووظيفية أيضاً فالاسم عنده ما حسن فيه حرف من حروف الجر أو كان عبارة عن شخص[6].

وفي المنصف حدد الأسماء بأنها الأسماء المتمكنة[7] وفي التعريفين لا نستدل على المصدر مباشرة.

ويأتي بعد ذلك ابن فارس الذي يأخذ على عاتقه سرد آراء النحاة مبلوراً خلافهم في دراسة مكثفة، سارداً آراءهم، مستقصياً سقطاتهم[8].

ويتوارث النحاة هذا الخلاف حتى القرن السادس، وفيه يأخذ البحث العلمي اتجاهاً جديداً يميل نحو التفصيل في القضايا، وبسط جوانبها، وتتبع

---

(١) الزجاجي: الجمل، ص ٧٢.
(٢) م. ن، ص. ن.
(٣) الفارسي: الإيضاح، ص ١.
(٤) م. ن، ص. ن.
(٥) م. ن، ص. ن.
(٦) ابن جني: اللمع، ص ٩٠.
(٧) ابن جني: المنصف ٨/١.
(٨) ابن فارس: الصاحبي، ص ٨٢ وما بعدها.

أقوال المتقدمين ومناقشتها. ومن نحاة هذا القرن الزمخشري، ففي كتابه المفصل يحاول التفصيل في بحث أقسام الكلم، فيؤكد على أهمية الجانب الوظيفي للاسم، إذ يعرفه بأنه (ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران)[1]، كما أنه لم يغفل الجانب الشكلي فذكر أن له خصائص منها دخول حرف التعريف والجر والتنوين والإضافة[2] وهكذا تكشف نصوص الزمخشري عن إحاطته بجوانب الاسم الوظيفية كما هو في النص الأول، والصفات الشكلية كما هو في النص الثاني. وفصل الزمخشري في أقسام الاسم فهو عنده ينقسم إلى: اسم عين واسم معنى وكلاهما ينقسم إلى اسم غير صفة واسم هو صفة... الخ[3].

ولعل الزمخشري بتفصيله لأقسام الاسم فتح الباب أمام ابن الشجري الذي جعل همه أن يجمع في باب واحد هو الاسم بين المسميات والصفات والمضمرات وأسماء الأفعال وأسماء الاشارة وأسماء الاستفهام والشرط.. الخ[4].

وجاء بعد ذلك ابن الأنباري مقلداً لشيوخه مدافعاً عن قسمتهم الثلاثية للكلم، يقول: «فإن قيل لم قلتم إن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها قيل لأنا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ويتوهم في الخيال»[5].

ولم يضف بتحديده للاسم جديداً عما قاله من سبقه سواء في تطبيق المعيار الشكلي أو المعيار الوظيفي. وتأخذ المناقشة بعد ذلك عند ابن يعيش بعداً فلسفياً بعيداً عن الجانب اللغوي اتسم بالاستطراد والخلط بين القضايا[6]. وإذا استبعدنا نقاشه الفلسفي الذي أغرق نفسه فيه نخلص من مناقشاته إلى أنه

---

(١) الزمخشري: المفصل، ص ٦.
(٢) م. ن، ص. ن.
(٣) الزمخشري: المفصل، ص ٦.
(٤) ابن الشجري: الأمالي الشجرية ٢٩٢/١ ـ ٢٩٤.
(٥) ابن الأنباري: أسرار العربية، ص ٣.
(٦) ابن يعيش: شرح المفصل ٢٢/١ ـ ٢٤.

اهتم بالجانب الشكلي في تقسيم الاسم يقول: «ومن خواص الإسم الإضافة، والمراد بالإضافة هنا أن يكون الاسم مضافاً لا مضافاً إليه، وذلك مختص بالأسماء إذ الغرض من الإضافة الحقيقية التعريف. ولا معنى لتعريف الأفعال والحروف»[١]. واهتم ابن يعيش بمناقشة دلالة المصدر على الزمن[٢].

ويأتي بعد ذلك أحد المدافعين عن القسمة الثلاثية لتقسيم الكلم وهو ابن عصفور يقول: «والدليل على أن أجزاء الكلام بهذه الثلاثة خاصة: أن اللفظ الذي هو جزء كلام: إما أن يدل على معنى أو لا يدل، وباطل أن لا يدل فإن ذلك عيب، وإذا دل فإما أن يدل على معنى في نفسه أو في غيره لا في نفسه فهو حرف، وإن دل على معنى في نفسه فإما أن يتعرض ببنيته للزمان أو لا يتعرض فإن تعرض فهو فعل، وإن لم يتعرض فهو اسم، فالأجزاء إذن منحصرة في هذه الثلاثة»[٣] وكل هذه التفريعات لم تحدد مفهوم المصدر بين أقسام الاسم.

وبعد ابن عصفور يأتي ابن مالك الذي جمع في تحديده المعايير الشكلية والوظيفية يقول:

كلامُنا لفظٌ مفيدٌ كاستقِمْ ... واسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ الكلم

بالجرِ والتنوينِ والندا وال ... ومسند للاسم تمييزٌ حصل[٤]

فهو يصرح بالقسمة الثلاثية ويستفاد من قوله انه يريد أن يجمع في باب واحد هو باب الإسم بين الاعلام والمبهمات والمصادر والصفات وغيرها، لكنه يصرح بأن المصدر مجرد من الزمان وذلك في قوله:

المصدر اسمُ ما سوى الزمان من ... مدلولَيِ الفعلِ كأمْنٍ من أمِن[٥]

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ١/٢٥.

(٢) السابق ١/٢٢ ـ ٢٣.

(٣) ابن عصفور: المقرب ١/٤٦.

(٤) ابن مالك: الألفية، ص ٩.

(٥) السابق، ص ٢٩.

وأول من تنبه لتقسيم آخر من أقسام الكلام ـ يخرج به عن القسمة الثلاثية التقليدية ـ أبو حيان في (ارتشاف الضرب) يقول عن أقسام الكلمة: (وأقسامها اسم وفعل وحرف، وزاد بعضهم خالفة وهي التي يسميها البصريون اسم فعل، ويسميها الكوفيون فعلاً)[١] ولكنه لم يفصل في أقسام الاسم.

ويأتي ابن هشام ليأخذ بمنهج ابن مالك وابن عصفور معاً فهو ينهض للدفاع عن القسمة الثلاثية يقول: «والدليل على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة، الاستقراء، فإن علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب، فلم يجدوا إلّا ثلاثة أنواع ولو كان ثم نوع رابع لعثروا على شيء منه»[٢].

ويهتم بمعياري الشكل والوظيفة في تعريف الاسم يقول: «الاسم في الاصطلاح ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة»[٣].

ويؤكد أن هذه القسمة كلية[٤] فينقل عن ابن الخباز: (ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب، لأن الدليل الذي دل على الانحصار في الثلاثة عقلي، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات)[٥].

ويستمر القول بالقسمة الثلاثية عند المتأخرين من شراح الألفية وغيرهم، غير إشارة عند الأشموني عن الخالفة باعتبارها قسماً مستقلاً يقول: (وقيل هي قسم برأسه يسمى خالفة)[٦].

ننتهي من هذا العرض إلى:

١ ـ القول بالقسمة الثلاثية، كما يؤكد بعضهم أنها صادقة على جميع اللغات، مثل المبرد وابن الخباز وابن هشام.

---

(١) أبو حيان: الارتشاف، ص ٧. وقد نسب السيوطي القول بالخالفة لابن صابر. (همع الهوامع ٢/١٠٥).

(٢) ابن هشام: شرح قطر الندى، ص ١٢.

(٣) ابن هشام: شرح شذور الذهب، ص ١٤ ـ ١٥.

(٤) سبق أن أشار المبرد إلى أن القسمة الثلاثية تكون في جميع اللغات. (المقتضب ١/٣).

(٥) ابن هشام: شذور الذهب، ص ١٤.

(٦) الصبان: حاشية على شرح الأشموني ٣/١٩٦.

٢ ـ القول بأن الخالفة (اسم الفعل) قسم مستقل فيكون الكلام على أربعة أقسام، قال بهذا أبو حيان ونقله السيوطي والأشموني.

٣ ـ عدم قدرة المعايير الشكلية والوظيفية[١] في تحديد الاسم من غيره.

٤ ـ المصادر تدرج ضمن الأسماء لأن الأسماء عندهم الأقوى[٢].

ثانياً ـ اتجاهات المحدثين:

نستطيع تلمس بعض النظرات المجددة في تقسيم الكلم عند المحدثين. وقد تميزت بعض الدراسات بأنها تناولت آراء القدماء بعين فاحصة، مع الاستفادة من مناهج علم اللغة الحديث. ويتجلى في ذلك مناقشة عبد المجيد عابدين للتقسيم الثلاثي الذي طرحه القدماء، فهو يرفض هذه القسمة يقول (ثم إن تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف، وتبويب النحو على أساسه، لا يساعد، بحال، على دراسة النحو على ضوء النظرتين التطورية، والتقارنية)[٣] ثم يكشف الخلط الذي وقع فيه القدماء بين أقسام الكلم (فالتفرقة لا تقوم غالباً على أساس علمي صحيح)[٤] ثم يقترح تصنيفاً جديداً لدراسة النحو (أن كل كلمة في اللغة يمكن أن يدرسها النحوي من نواح ثلاث: الأصوات... وصِيَغ... وتركيب)[٥] إلّا أنه يعود إلى القسمة الثلاثية التي رفضها، لكنه يدرسها من خلال مستويات البحث السابقة يقول: (وفي هذا التقسيم الثلاثي الجديد نصيب للأسماء والأفعال والحروف، إذ هي أجزاء الكلام، كما يعترف بذلك القدماء والمحدثون جميعاً)[٦].

ولكن هذه القسمة الثلاثية لا تستمر عند المحدثين فهناك من يثير الموضوع من زوايا جديدة، وبمناهج متجددة من هؤلاء إبراهيم أنيس في كتابه

---

(١) نقصد المعايير التي ساقوها.
(٢) الكتاب ٤/٢١٨. يقول سيبويه: «والاسم أبدا له من القوة ما ليس لغيره».
(٣) عبد المجيد عابدين: مدخل إلى دراسة النحو العربي، ص ٨٠.
(٤) السابق، ص ٨٠.
(٥) السابق، ص ٨٠، ٨١.
(٦) السابق، ص ٨١.

أسرار اللغة فبعد دراسة ومناقشة القدماء أشار إلى أنه يجب أن تتخذ في تحديد أجزاء الكلم وتعريفها أسس ثلاثة:

١ ـ المعنى.

٢ ـ الصيغة.

٣ ـ وظيفة اللفظ في الكلام[١].

ويقول: «فإذا روعيت تلك الأسس الثلاثة معاً أمكن إلى حد كبير التمييز بين أجزاء الكلام»[٢]. وأجزاء الكلم عنده أربعة الاسم، والضمير والفعل والأداة.

ويهمنا الاسم فالمصدر يندرج في دائرته وإن كان إبراهيم أنيس لم يفرد له قسماً خاصاً فهو قسم الاسم إلى الاسم العام والعلم والصفة وأدرج المصدر ضمن الاسم العام وان لم يصرح بذلك: يقول: «الاسم العام وهو ما يسميه المناطقة بالاسم الكلي الذي يشترك في معناه أفراد كثيرة»[٣].

إلّا أنه عندما عرض لأهمية الالتزام بمعاييره الثلاثة في التفريق بين أقسام الكلم، وهي الصيغة ـ والمعنى ـ ووظيفة اللفظ في الكلم قال: (لأن مراعاة المعنى وحده.. قد يحملنا على اعتبار المصدر اسماً وفعلاً في وقت واحد مثل قوله تعالى: ﴿لا هُنَّ حِلٌّ لَهُم ولا هُمْ يَحِلُّون لَهُنَّ﴾ الآية[٤].

ويرتبط هذا بقوله عن المصدر (الذي رغم اعترافهم باسميته لا يشك أحد في أنه يشير إلى زمن)[٥]. وقوله هذا يثير سؤالاً هل دلالة المصدر على الزمن دلالة صرفية؟ إن المصدر مرتبط بالزمن لأنه حدث والحدث لا بد له من زمن إلّا أن هذا الزمن ليس زمناً صرفياً.

---

(١) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ٢٨١.
(٢) السابق، ص ٢٨٢.
(٣) م.ن، ص.ن.
(٤) السابق، ص ٢٨١. وموضع الآية (١٠ ـ الممتحنة).
(٥) السابق، ص ٢٧٩.

ويستمر المحدثون في النظر إلى أقسام الكلم بعين ناقدة، فالسعران لا يكتفي بتقسيم إبراهيم أنيس الرباعي، فتتحول أقسام الكلم إلى خماسية، فالصفة تشكل قسماً مستقلاً[١]. ولكنه يميز بين اللغات ذات القسمة الثلاثية وذات القسمة الخماسية[٢]. وقيمة عرضه أنه أثار اختصاص الصفة بقسم خاص، واختلاف اللغات في تقسيم الكلم.

ومن الدراسات الناقدة والمجددة دراسة فؤاد حنا ترزي في كتابه (في أصول اللغة والنحو) فبعد عرض آراء القدماء، ومناقشتها، وكشف مواطن القصور فيها[٣]، قدم تقسيماً جديداً قال عنه (إنه تقسيم آخر أفضل منه يكون ادعى للجمع بين دلالة اللفظة وعملها النحوي الغالب وتركيبها)[٤] واقترح أن يكون التقسيم الجديد على النحو الآتي:

١ ـ الاسم: وهو ما يدل على اسم شخص كسليم أو حيوان كحصان أو شيء ككتاب، ويمكن تقسيمه إلى قسمين:

(أ) أسماء ذوات وتشمل أسماء الأعلام كمحمد، وأسماء الأجناس كشجرة وأسماء الجموع الجنسية كركب.

(ب) أسماءُ معانٍ: كالمصادر نحو جمَال، وانتظار[٥].

٢ ـ الضمير.
٣ ـ الصفة.
٤ ـ الفعل.
٥ ـ الظرف.
٦ ـ الأداة[٦].

---

(١) السعران: علم اللغة، ص ٢٥٨.
(٢) م.ن.، ص.ن.
(٣) فؤاد حنا ترزي: في أصول اللغة والنحو، ص ١٣٩ ـ ١٤٢.
(٤) السابق، ص ١٤٨.
(٥) م.ن، ص.ن.
(٦) السابق، ص ١٤٨ ـ ١٤٩.

ولم يقطع الباحث بأن هذه القسمة حاسمة يقول: «ولا يظنن أن هذه القسمة قسمة حاسمة بحيث أن اللفظة إذا كانت اسماً أو صفة مثلاً، بقيت كذلك دائماً، فالواقع أن لفظة تنتمي إلى قسم ما من هذه الأقسام قد تنتمي إلى قسم آخر بالقياس إلى الوظيفة التي تؤديها في الجملة[١]. فهو يعتمد على السياق في تحديد ماهية الكلمة. وفي تقسيم الكلم كان أكثر دقة ممن سبقه فهو وسع من دائرة تقسيم الكلم بعد أن كانت ثلاثية أو رباعية جعلها ستة أقسام، وفصل في الحديث عن الإسم وفرعه إلى قسمين: (أسماء الذوات) وفصلها أيضاً إلى فروعها، و(أسماء المعاني) وهي المصادر.

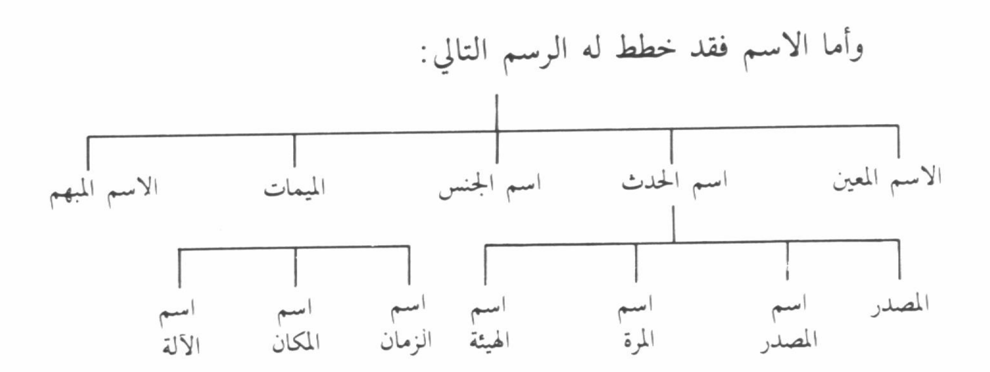
ثم يأتي بعد ذلك الدكتور تمام حسان الذي عرض لبعض آراء القدماء ثم اقترح أن يكون تقسيم الكلام على أساس من: «الشكل الإملائي والتوزيع الصرفي والأسس السياقية ومعنى الوظيفة والوظيفة الاجتماعية»[٢] وأقسامه هي:

الاسم	الصفة	الفعل
الضمير	الخالفة	الظرف
الأداة		

---

(١) فؤاد حنا ترزي: في أصول اللغة والنحو، ص ١٥٠.
(٢) تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص ١٩٦ ـ ٢٠٣. وفصل في كتابه اللغة العربية ـ معناها ومبناها في المعايير التي يقوم عليها تقسيم الكلم. فذكر أن أمر التمييز في أقسام الكلم في أمثل طرق ينبغي أن يتم على أساس من الاعتبارين معاً:
المبنى:
الصورة الإعرابية ـ الرتبة ـ الصيغة ـ الجدول ـ الإلصاق ـ التضام ـ الرسم الإملائي.
المعنى:
التسمية ـ الحدث ـ الزمن ـ التعليق ـ المعنى الجملي. اللغة العربية ـ معناها ومبناها، ص ٨٧، ٨٨.

وأما الاسم فقد خطط له الرسم التالي:



ولعل دراسة تمام حسان في كتابيه مناهج البحث؛ واللغة العربية معناها ومبناها تظهر اهتمامه بالنظر إلى اللغة نظرة جديدة وفق مناهج علم اللغة الحديث، ولعل تأثير نظرته ودراسته قد امتد إلى تلميذه فاضل الساقي الذي وسع دائرة دراسة تقسيم الكلم فجاءت دراسته وافية ألمت بالموضوع. فدرس آراء القدماء والمحدثين محللاً وناقداً فكانت حصيلة النقد أن تابع أستاذه تمام حسان في التقسيم السباعي[١]. واعتمد في تقسيمه على أسس شكلية ووظيفية[٢] وفصل أقسام الإسم بعد أن وضع له حداً بقوله (وهو كل كلمة تدل على مسمى ليس الزمن جزءاً منه)[٣]، كما حدد أن (الزمن في المصدر زمن عام لا يتخصص في معنى حال، أو استقبال كما هو الحال في زمن الفعل)[٤]، وفي أقسام الاسم أدرج المصادر تحت ما أسماه اسم المعنى، وأدرج معه الأسماء التي تدل بطبيعتها على الحدث، أو عدده أو نوعه، وذكر أن من هذا النوع المصدر الميمي[٥]. وانتهى بعد ذلك إلى مميزات الاسم: الشكلية والوظيفية[٦].

(١) فاضل الساقي: أقسام الكلام، ص ١٧٥.
(٢) السابق، ص ١٧٩ ـ ٢١٣.
(٣) السابق، ص ٢١٥.
(٤) السابق، ص ١٢٠، ١٣٦.
(٥) السابق، ص ٢١٥ ـ ٢١٩.
(٦) السابق، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠.

وتمثل دراسة تمام حسان وتلميذه فاضل الساقي نظرة جديدة في أقسام الكلم، وبالنسبة للمصادر ثم تحديد مكانها من أقسام الاسم عندهما كما نوقشت دلالة المصدر على الزمن، وفصل كلاهما في أقسام المصدر، ولكن هذا التقسيم غفل عن (المصدر الصناعي) أين يقع من الأسماء وهل ينظر إليه في التصنيف باعتباره مجرداً من اللاحقة (يَّة) فيصنف المصدر الصناعي (تقدميَّة) في باب (تقدم) و(الكيفية) في باب (كيف) و(الأنانية) في باب أنا... الخ.

وآخر عرض معاصر لهذه القضية ما ورد عند نايف خرما في كتابه (أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة) وأهمية دراسته لأقسام الكلم أنه حاول مقارنة أقسام الكلام في اللغة العربية بغيرها من اللغات وردّ القسمة الثلاثية إلى القسمة اليونانية القديمة[١]. كما عرض المعايير التي اعتمد عليها القدماء في تقسيم الكلم وهي معيار المعنى، ومعيار المبنى ثم معيار التركيب[٢]. وأكد على حقيقة مفادها أن أقسام الكلم لا تتفق في اللغات. وأعجب بكون المحدثين قد رفضوا الاطلاق القديم الذي عمم القسمة الثلاثية[٣]. واهتم بتأصيل المصطلحات في كل لغة على حدة يقول (يجب ألا نستعمل هذه التعابير للدلالة على ذلك الجزء أو تلك المجموعة من الكلام التي تم تصنيفها سابقاً في لغة معينة بالذات. بل يجب أولاً أن نقوم بالتصنيف بطريقة علمية، ونحدد المعايير التي نستند إليها في تصنيفنا، ولا يهم بعد ذلك أن نستعمل التعبير القديم للدلالة على تلك المجموعة التي تم تصنيفها)[٤] ويشيد نايف خرما بتقسيم تمام حسان للكلم، ويبدو أنه يرتضي هذه القسمة السباعية[٥].

ننتهي من هذا العرض لأقسام الكلم عند المحدثين إلى:

(١) نايف خرما: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص ٢٨١.
(٢) السابق، ص ٢٨٢.
(٣) السابق، ص ٢٨٣.
(٤) السابق، ص ٢٨٤.
(٥) السابق، ص ٢٨٣.

١ ـ رفضهم القول بإطلاق القسمة الثلاثية على جميع اللغات، فلكل لغة نظامها ومستواها.

٢ ـ النظر إلى اللغة وفق معايير جديدة تقوم على المقارنة بين اللغات، وملاحظة التطور اللغوي.

٣ ـ إعادة تصنيف أقسام الكلم وفق معايير متعددة: المبنى والمعنى[1] والتركيب[2] وتحديد أسس هذه المعايير وفق برنامج علمي مدروس بعد أن كانت غائمة عند القدماء.

٤ ـ اهتم المحدثون بالسياق ودوره في تحديد المعنى الوظيفي لكل قسم.

٥ ـ انتقلت أقسام الكلم على يد المحدثين من الثلاثية إلى الرباعية عند إبراهيم أنيس ومهدي المخزومي[3]. ثم خماسية عند السعران وسداسية عند فؤاد حنا ترزي وأخيراً سباعية عند تمام حسان وتلاميذه.

٦ ـ نال المصدر اهتماماً من المحدثين في إطار اهتمامهم بأقسام الكلم عامة، فحددوا مفهومه في إطار الاسم، وإمكانية قبوله للواصق، وتجرده من الدلالة على الزمن؛ وعنوا بملاحظة وجوده في السياق من خلال التراكيب النحوية، كما نظروا إلى أقسامه المختلفة: مصدر، اسم مصدر، إسم المرة والهيئة، المصدر الميمي.

□ □ □

(١) قال به تمام حسان وفاضل الساقي.

(٢) قال به نايف خرما.

(٣) مهدي المخزومي: في النحو العربي ـ قواعد وتطبيق، ص ٤٥ ـ ٤٦.

الفصل الثاني

جهود القدماء في بحث المصدر

يتناول هذا الفصل جهود القدماء من علماء العربية في بحث المصدر، فينظر في قضيتين:

الأولى: **تتبع المصدر في مظانه الأساسية**، وهي الكتب التي اهتمت ببحث المصدر، وأمامنا حشد كبير من هذه الكتب، مختلفة الأنواع ومتعددة المناهج: منها كتب اختصت ببحث أبنية المصادر، وكتب أخرى اختصت بالأبنية منها كتب أبنية الأفعال، وكتب المقصور والممدود، وكذلك بعض كتب المذكر والمؤنث. ومن أهم الكتب التي وصلتنا وفصلت في دراسة أبنية المصادر دراسة استقصائية هي كتب النحو والصرف وهي متعددة، ولذلك سنخصها بوقفة فاحصة لأنها تمثل خلاصة منهج القدماء في تصنيف المصادر، وتكشف عن أهم القضايا التي تطرح في درس المصدر. وتأتي بعد ذلك كتب إعراب القرآن، وقد جاء اهتمامها بالمصدر انطلاقاً من وجوده في السياق القرآني، كما أنها تشكل أهمية في التعريف بجهود العلماء الذين لم تصل لنا جهودهم في بحث المصدر بطريق آخر. ومن أهم هؤلاء العلماء الفراء. وآخر المظان التي اهتمت ببحث المصدر هي المعاجم، وتشكل المعاجم أهمية كبيرة في دراستنا للمصدر في الشعر الجاهلي، فهي تكشف لنا عن المعنى المعجمي كما تكشف لنا عن البناء الصرفي للمصدر وفعله. وثمة كتب أخرى تعرضت لأبنية المصدر وهي الكتب التي بحثت في فقه اللغة، وهذه الكتب تشكل فائدة كبرى في استقصاء أقوال القدماء ومناقشتها.

أما القضية الثانية فهي منهج القدماء في: تصنيف أبنية المصدر.

وتكشف دراسة القدماء لأبنية المصادر عن منهجين في التصنيف هما ربط المصدر بفعله وربطه بمعناه. ويدور هذان المنهجان في إطار نظرية السماع والقياس، لذا يحتاج الباحث إلى مدخل أساسي للتعرف على منهج القدماء في التصنيف، إذ أنهم لا يلتزمون بمنهج موحد، بل إن كل كتاب من كتب النحو والصرف، تختلط فيه مناهج متعددة في تصنيف المصدر من حيث معيار القياس والسماع، ومن حيث ربطه بفعله وربطه بمعناه.

ونهدف من هذا العرض إلى معرفة تصور القدماء لأبنية المصدر، هذا التصور الذي سيعيننا كثيراً في تمثل أبنية المصدر في الشعر الجاهلي والعمل على تصنيفها تصنيفاً يستضيء برؤية القدماء، ويتلمس منهجاً جديداً لتصنيف الأبنية المصدرية.

ـ ١ ـ
المصدر في الكتب العربية

يستطيع الباحث أن يتتبع بحث العلماء لقضية المصدر في أنواع متعددة من الكتب، تمثل هذه الكتب اتجاهات مختلفة وموضوعات متميزة من البحث. وجدير بنا أن نشير إلى أن وجود قضية المصدر في هذه الكتب مختلفة الاتجاهات لا يعني تميزه عن غيره من الموضوعات والقضايا النحوية والصرفية، كما لا يعني تفرده بصفة الانتشار في هذه الكتب إلى جانب موضوعاتها الأساسية، فالأمر يعود إلى طابع التأليف الموسوعي عند تلك الأجيال المتقدمة، ولذلك لم تتضح في تآليفهم سمة التخصص العلمي الدقيق كما نلحظه في العصور الحديثة، وثم أمر آخر يعود إلى طبيعة علوم اللغة فهي متداخلة يتكىء بعضها على بعض ويبني كل قسم منها على القسم الآخر، وهذا ما لحظه علماء اللغة المحدثون فالأصوات مقدمة لدرس الصرف، وقضايا النحو لا تقوم إلا على معرفة البنية، والدلالة لا تكتسب إلا من وجود التراكيب في السياق، وهكذا فالأقسام متداخلة، والعلاقة بينها تكاملية.

وتأتي قضية المصدر في مجموعات مختلفة من الكتب نقسمها على النحو التالي:

كتب اختصت ببحث المصادر، كتب اختصت ببحث الأبنية، كتب النحو والصرف، كتب إعراب القرآن، المعاجم، كتب فقه اللغة أو المعارف اللغوية العامة. وسنحاول التحدث عن كل مجموعة على حدة.

ـ المجموعة الأولى ـ كتب اختصت ببحث المصادر:

وتنبع أهمية هذه الكتب في كونها اختصت ببحث أبنية المصادر، وهي وإن لم تصل إلينا اليوم، إذ أن بعضها مجهول والبعض الآخر ما زال مخطوطاً لما ير

النور، فقد أثرت رغم ذلك تأثيراً كبيراً على منهج العلماء في تصنيف المصادر يقول ابن سيده في مستهل تصنيفه للأبنية المصدرية: (وأبدأ بتحليل كلام سيبويه عقداً عقداً لنقف على صحة القوانين ثم اتبع ذلك جميع ما وضعه أصحاب المصادر كالأصمعي، وأبي زيد والفراء[1]) فهو يذكر اعتماده على كتب المصادر التي للأصمعي ولأبي زيد وللفراء. ومثل هذه الإشارة كثير في كتب اللغة. كما نتوصل إلى هذه الكتب المختصة ببحث المصدر عن طريق معاجم الكتب (الببلوجرافيات) والتراجم وفيها فائدة كبيرة للتعرف على هذه الكتب، وحصرها. منها الفهرست لابن النديم (ت ٣٨٥) بغية الوعاة للسيوطي (ت ٩١١)، مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده (ت ٩٦٨) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (ت ١٩٥٦م) تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين العالم التركي المعاصر كما تُعَرِّف بعض الدراسات الحديثة بالكتب التي اهتمت بالمصادر. ومن هذه الدراسات الحديثة التي أرخت للمعاجم العربية نحو المعجم العربي لحسين نصار ودراسة أحمد مختار عمر على ديوان الأدب للفارابي.

وفيما يلي أهم الكتب التي خص بها أصحابها بحث المصادر:

١ ـ مصادر الكسائي، علي بن حمزة (ت ١٨٣)[2].

ـ مصادر النضر بن شميل (ت ١٠٣)[3].

ـ المصادر في القرآن للفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧)[4].

ـ مصادر أبي عبيدة، معمر بن المثنى (ت ٢٠٩)[5].

ـ مصادر الأصمعي، عبد الملك بن قريب (ت ٢١٣)[6].

---

(١) ابن سيدة: المخصص ١٣١/١٤.

(٢) ابن النديم: الفهرست، ص ٩٨؛ السيوطي: بغية الوعاة ١٦٤/٢؛ طاش كبرى زاده: مفتاح السعادة ١٥٦/١.

(٣) ابن النديم: الفهرست، ص ٧٧.

(٤) ابن النديم: الفهرست، ص ١٠٠؛ ابن سيدة: المخصص ١٣١/١٤؛ السيوطي: بغية الوعاة ٣٣٣/٢؛ طاش كبرى زادة: مفتاح السعادة ١٧٩/١.

(٥) ابن النديم: الفهرست، ص ٨٠؛ السيوطي: بغية الوعاة ٢٩٥/٢.

(٦) ابن النديم: الفهرست، ص ٨٢؛ السيوطي: بغية الوعاة ١١٣/٢.

ـ مصادر أبي زيد سعيد بن أوس (ت ٢١٥)[1].

ـ المصادر في القرآن لأبي إسحاق، إبراهيم بن يحيى اليزيدي (ت ٢٢٥)[2].

ـ المصادر للجرمي، أبو عمرو صالح بن إسحاق (ت ٢٢٥)[3].

ـ المصادر للبلخي، أبو زيد أحمد بن سهل (ت ٣٢٢)[4].

ـ مصادر نفطويه، أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة (ت ٣٢٣)[5].

ـ مصادر الزوزني، محمد بن عثمان بن أبي العرض (ت ٤٨٦)[6].

ـ مصادر الميداني، أحمد بن محمد بن ابراهيم (ت ٥١٨)[7].

ـ تاج المصادر للبيهقي: أبو جعفر أحمد بن علي (بوجعفرك)، (ت ٥٤٤)[8].

ـ **المجموعة الثانية، كتب الأبنية:**

وحق هذه المجموعة أن تسبق المجموعة الأولى، إذ أن كتب المصادر فرع من كتب الأبنية، ولكنا أفردناها بالعرض لأنها اختصت ببحث المصادر.

وكتب الأبنية متعددة: منها كتب الأفعال، وكتب الأسماء وكتب تجمع بين الأفعال والأسماء. وهي كثيرة متنوعة متعددة المناهج، فمنها ما يدرس الأبنية المختلفة مثل ديوان الأدب للفارابي ومنها ما يختص بنوع واحد من الأفعال نحو كتب (فعلت وأفعلت) أو من الأسماء نحو كتب (المقصور والممدود). وقد عقد لها حسين نصار فصلاً كاملاً فصل فيه هذه الأنواع من الكتب[9]. ونعرض فيما

---

(١) ابن النديم: الفهرست، ص ٨١؛ السيوطي: بغية الوعاة ٥٨٣/١.

(٢) ابن النديم: الفهرست، ص ٧٥؛ السيوطي: بغية الوعاة ٤٣٤/١.

(٣) حسين نصار: المعجم العربي ١٧٧/١. وذكر باسم «كتاب الأبنية» في كل من الفهرست، ص ٨٤؛ بغية الوعاة ٩/٢.

(٤) السيوطي: بغية الوعاة ٣١١/١.

(٥) ابن النديم: الفهرست، ص ١٢١؛ السيوطي: بغية الوعاة ٤٢٩/١.

(٦) مخطوطة دار الكتب (القاهرة)، ص ٥٨ (مجاميع). وانظر الفارابي: ديوان الأدب ٥٣/١ (مقدمة المحقق).

(٧) طاش كبرى زاده: مفتاح السعادة ١٢٥/١.

(٨) السيوطي: بغية الوعاة ٣٤٦/١. توجد نسخة مخطوطة بدار الكتب (القاهرة)، ص ٢٣٢ (لغة) تيمور ويرجح حسين نصار أنها تاج المصادر. (المعجم العربي ١٧٨/١).

(٩) حسين نصار: المعجم العربي ١٧٧/١.

يلي بعض كتب الأبنية التي اهتمت بأبنية المصادر وعالجتها، وكانت ذات فائدة كبرى لهذا البحث[1].

١ ـ **إصلاح المنطق لابن السكين (ت ٢٤٤)**: ويتميز هذا الكتاب بأنه لم يعالج المصادر منطلقاً من أفعالها ولكنه انطلق من التعدد في الأبنية فحفل كتابه بالمتشابه من الأبنية باتفاق معني[2]، أو باختلاف معنى[3]، وفي هذه الأبنية يناقش ما جاء عليها من المصادر، وشملت هذه الأبنية مصادر الثلاثي، وغيره وخص المصدر الميمي بدراسة مستقلة جمعتها أبواب: (مَفْعَلَة ومَفْعُلَة)[4]، و (مَفْعِلَة ومَفْعَلَة)[5]، و (مُفْعَل ومِفْعَل[6]) و (مِفْعَل ومَفْعَل)[7] ولم تخل بقية الأبواب من نظرات متفرقة له حول المصادر[8]. وهو في هذا وذاك يهتم بربط المصدر بفعله نحو: (والقسم مصدر قسمت. والقسم الحظ والنصيب يقال هذا قسمك وهذا قسمي)[9] فيقوم تفريقه بين الاسم والمصدر على معرفة الفعل. والكتاب غني بالأبنية وأمثلتها والمقارنات بين معانيها.

٢ ـ **أدب الكاتب، لابن قتيبة (ت ٤٧٦)**: ونجد في (أدب الكاتب) نظرات متفرقة، إلا أن منهجه في تصنيف المصادر يتضح في بابين: خصص

---

(١) ولا يعني هذا تقليلاً لأهمية الكتب الأخرى أو عدم اعتمادنا على غير هذه الكتب التي نعرضها، فهناك كتب ذات فائدة كبرى في التعرف على أبنية المصادر وربطها بأفعالها مثل: «ديوان الأدب، للفارابي». ولم نعرضه لأن ذلك يستلزم أن نعرض الكتاب بكامله.

(٢) ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٣٠، ٣٦، ٨٤ ـ ٨٦، ٨٩، ٩٥ ـ ١٠٠، ١٠٢ ـ ١٠٧ وغيره كثير.

(٣) السابق، ص ٣ ـ ٣٠، ٣٢ ـ ٣٦، ٨٧، ٩٣، ١٠٠.

(٤) السابق، ص ١١٨.

(٥) السابق، ص ١١٩.

(٦) السابق، ص ١٢٠.

(٧) ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ١٢١.

(٨) من ذلك: (باب ما يتكلم فيه بأفعلت مما يتكلم فيه العامة بفعلت)، ص ٢٢٧، وما يتلوها (باب فعول)، ص ٣٣٢، وما يتلوها (باب من الألفاظ، ص ٤٠٥) وما يتلوها.

(٩) السابق، ص ٩.

أولهما لمعاني أبنية اسماء[1] وجاء الثاني (لأبنية المصادر)[2] وأما نظراته المتفرقة فقد جاءت في سياق حديثه عن الأفعال، فقد بدأ بالمصادر المتعددة الصيغ للفعل الواحد مع ربطها بدلالاتها المختلفة ما أمكن ذلك[3]. ونجد لديه ذكراً للمصادر التي لا أفعال لها مثل (الرجولة والرجولية)[4] ثم جاء تصنيفه لبعض المصادر أثناء حديثه عن الأفعال وبدأ بالأفعال الناقصة مثل: (علوت في الجبل علواً وعليت في المكارم علاء[5]) ثم انتقل للصحيح المجرد ثم للمزيد[6]. وجاء ذكر لأبنية المصادر عنده أثناء حديثه عن أبنية الأسماء، وكان يذكر ما يرد على بنائين من لفظ واحد، وبدأ بالثلاثي ففي باب فَعْل وفَعَل ذكر الدَأْب والدَأَب)[7] ثم تطرق إلى أسمى المرة والهيئة وذلك في «باب ما جاء على فَعْلة ففيه لغتان)[8]. وهكذا في بقية أبواب الاسم كانت هناك إشارات إلى أبنية المصادر[9]. وانتقل إلى أبنية المصدر الميمي في سياق حديثه على (ما جاء على مَفْعَل ففيه لغتان)[10]وأما في باب معاني الأسماء، فقد درس فيها معاني كل من فَعَلان، وفَعْلان، فُعَال وفِعَال[11]؛ وفي باب (أبنية المصادر) صنف صيغتها مرتبطة بأفعالها مع عدم الالتزام بتعديتها أو لزومها[12]؛ مبتدأ بالثلاثي[13]. ثم

---

(١) ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٦٠٠.

(٢) السابق، ص ٦٤٦.

(٣) السابق، ص ٣٥٨، ٣٨٨.

(٤) السابق، ص ٣٦٧.

(٥) السابق، ص ٣٦٩.

(٦) السابق، ص ٣٧٠، ٣٧٦.

(٧) السابق، ص ٥٥٢.

(٨) السابق ، ص ٥٦٤.

(٩) السابق، ص ٥٧٠.

(١٠) السابق، ص ٥٧٧.

(١١) السابق، ص ٦٠٠، ٦٠٥، ٦٠٨.

(١٢) السابق، ص ٦٤٦.

(١٣) م.ن، ص.ن.

المزيد ويسميه الرباعي[1]. وينتهي إلى إشارة إلى (المصادر التي تجري على غير أفعالها مثل أنبت نباتاً)[2].

٣ ـ المخصص لابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨):
يعد (المخصص) من معاجم المعاني، ولكنه لا يقتصر على الدراسة المعجمية التي قوامها الشرح والتفسير، ولكنه من الكتب الموسوعية في اللغة ففيه دراسة للأصوات فهو يشير إليها، بقوله (تم كتاب الأصوات)[3]، وفيه دراسة مفصلة للأبنية، ودراسة في المعاني، وهو في مجمله تلخيص وعرض لأمهات الكتب العربية المعجمية والنحوية والصرفية ويهمنا تناوله للأبنية المصدرية التي قرنها مع الأفعال بكتاب واحد عنوانه (كتاب الأفعال والمصادر)[4]، تناول فيه المصادر المرتبطة بأفعالها[5]، والمصادر المرتبطة بمعانيها[6]. ثم مصادر المرة والهيئة[7]، والمصادر الميمية)[8] وعقد باباً لأسماء المصادر التي لا أفعال لها نحو الرجولية[9] وباباً آخر للمصادر مختلفة الأبنية متفقة الألفاظ[10] وصنف شواذ المصادر وشذوذها عنده وعند غيره من النحاة إنما جاء لوجودها في التركيب أي في السياق، فهي مرتبطة بالوظيفة النحوية. وذلك مثل المصادر التي تقع موقع الحال مع احتفاظها بالألف واللام (آل التعريف) نحو أرسلها العراك[11].

---

(١) ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٦٥١، والتسمية بالرباعي تسمية كوفية.
(٢) السابق، ص ٦٥٣.
(٣) ابن سيدة: المخصص ١٤٨/٢. ويشير الطالبي إلى أن هذه الإشارة تعني سقوط كتب أخرى نتيجة لإغفال ناسخ الكتاب. أنظر محمد الطالبي: المخصص لابن سيدة دراسة ودليل، ص ٢٠.
(٤) ابن سيدة: المخصص ١٢٢/١٤ ـ ٢٥٥.
(٥) السابق ١٢٢/١٤ ـ ١٣٩.
(٦) السابق ١٤٠/١٤ ـ ١٥٢.
(٧) السابق ١٥٨/١٤، ١٩١.
(٨) السابق ١٩٢/١٤ ـ ٢٠٣.
(٩) السابق ٢٢٢/١٤.
(١٠) السابق ٢٢٤/١٤.
(١١) السابق ٢٢٧/١٤.

وكذلك وقوع المصدر حالاً وهو بمعنى اسم الفاعل نحو أتيته ركضاً، يقول: (وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع، لأن المصدر هنا في موضع فاعل إذا كان حالاً)[1] ونذكر هذه الإشارات لنتعرف على جهد ابن سيدة في بحث المصادر، وقد انصب اهتمامنا على القسم الخاص بالأبنية دون التراكيب.

ـ المجموعة الثالثة، كتب النحو والصرف:

تعد هذه المجموعة من الكتب الدعامة الأساسية في التعرف على المصادر. فالأبنية تدخل في دراسة الصرف، والصرف جزء أساسي في كتب النحو القديم. كما أنها تعتبر المصدر الأساسي للتعرف على منهج العلماء في تناول القضية منفصلة عن غيرها من القضايا اللغوية، كما تكشف عن آراء القدماء، ومذاهبهم واختلافاتهم حول قضايا المصدر مثل سماعية مصادر الثلاثي وقياسيتها[2].

وتمتاز هذه الكتب بأنها تستغرق حقبة غنية في تاريخ الفكر النحوي، وهي في مجملها تتناول قضايا متكاملة في بحث المصدر، أبنيته، ربطه بفعله، ربطه بمعناه، قياسيته، سماعيته، ما شذ منها، وظائفه النحوية.

وسنتناول بالعرض ثلاثة كتب منها، تشكل فترات متباعدة زمنياً، وتتميز بمناهج مختلفة. وهي الكتاب لسيبوية (ت ١٠٨) شرح الشافية للرضي (ت ٦٨٦) ارتشاف الضَّرَب لأبي حيان (ت ٧٤٥).

١ ـ الكتاب، لسيبويه: يثير عرض سيبويه للمصادر الإعجاب لما فيه من دقة وتتبع ولكننا لا نستطيع أن نتبين تقسيماً محدداً وفق معيار السماعي أو القياسي للمصادر، فسيبويه لم ينص على تقسيم من هذا النوع، فقد أشار إلى ما يقاس عليه وإلى ما سمع، بينما نص صراحة على ربط المصادر بأفعالها المتعدية أو اللازمة، يقول: (هذا بناء الأفعال التي هي أعمال تعداك إلى غيرك وتوقعها

---

(١) ابن سيدة: المخصص، ٢٢٦/١٤.
(٢) سنناقش هذه القضية بالتفصيل عند الحديث عن منهج النحاة في تصنيف الأبنية.

به ومصادرها)[١] وهو يبدأ بالمتعدي القياسي منها ثم السماعي، ويشير للقياسي بقوله: فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: فَعَل يَفْعُل، وفَعَل يَفْعِل، وفَعِل يَفْعَل، ويكون المصدر فَعْلا)[٢] ثم يبدأ بعرض مصادر الأفعال اللازمة من الثلاثي[٣]. وينتهي إلى ربطها بمعانيها يقول: (والعرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد)[٤] ويلاحظ أنه يبدأ بالصحيح ثم المعتل. فبعد أن عرض مصادر الثلاثي من الصحيح انتقل إلى مصادره من المعتل يقول (هذا باب نظائر ما ذكرنا من بنات الياء والواو التي الياء والواو منهن في موضع اللام)[٥] ثم وما يقع عينا[٦] وما يقع فاءا[٧] وكان في عرضه دقيقاً، مفصلاً لأحكامها الصوتية؛ من ذلك تفسيره مجيء معتل اللام على (فَعَال) دون (فِعَال) أو (فُعَال) يقول: وقالوا: (نَمَى ينمي نماءً، وبدا يبدو بَدَاءً، ونثا ينثو نثاءً، وقضى يقضي قضاءً. وإنما كَثُرَ الفَعَال في هذا كراهية الياءات مع الكسرة والواوات مع الضمة)[٨] ومما يتميز به عرضه لأبنية المصادر جمعه للمصادر التي فيها ألف التأنيث في باب واحد يقول (هذا باب ما جاء من المصادر وفيه ألف التأنيث)[٩] ويجمع المصادر السماعية في قوله (أشياء تجيء مختلفة ولا تطرد)[١٠] نحو وَضوء، وحَلَب بفتحتين. وكان ثاقب النظر إذ اعتبرها من المصادر ولم يحكم عليها بالاسمية البحتة، كما شاع بعد ذلك عند النحاة المتأخرين في جدول (اسم المصدر)[١١].

(١) سيبويه: الكتاب ٥/٤.
(٢) م. ن، ص. ن.
(٣) السابق ٩/٤.
(٤) السابق ١٢/٤.
(٥) السابق ٤٦/٤.
(٦) السابق ٤٩/٤.
(٧) السابق ٥٢/٤.
(٨) السابق ٤٧/٤.
(٩) السابق ٤٠/٤.
(١٠) سيبويه: الكتاب ٤٢/٤.
(١١) مصطلح (اسم المصدر)، ص ٢١ من هذا البحث.

وبعد أن ذكر مصادر الثلاثي شرع في ذكر أبنية اسم الهيئة ثم اسم المرة[١]. باسطاً أحكامها ومشيراً إلى ما جاء على مثال صيغتها من المصادر الأصلية حتى لا تلتبس بها. يقول: (وقد تجيء الفعلة لا يراد بها هذا المعنى وذلك نحو الشدة والشعرة والدِّرية وقد قالوا الدَّرية)[٢] وتلا تصنيفه لأبنية اسمي الهيئة والمرة تصنيفة لمصادر المعتل[٣]. مبتدأ بمعتل اللام[٤] ثم معتل العين[٥]. وأخيراً معتل الفاء[٦]، وبعد أن استوفى أحكام مصادر الثلاثي انتقل إلى مصادر المزيد[٧]. كما نجد عند سيبويه معالجة للمصادر السماعية مثل إمكانية بناء المصدر على غير فعله إذا كان المعنى واحداً مثل (اجتوروا تجاورا وتجاوروا اجتوارا)[٨].

وانتقل بعد ذلك إلى مصادر الرباعي المجرد منه والمزيد[٩] واسم المرة منه[١٠] وآخر ما تناوله أحكام المصدر الميمي[١١].

٢ ـ **شرح الشافية، للرضي**: وأهمية هذا الكتاب أنه اختص بدراسة الأبنية دون الاهتمام بوظيفتها في السياق. كما يقدم الرضي منهج استاذه ابن الحاجب بشروح دققة واستدراكات مفصلة محللاً وناقداً. وقد خصص أبنية المصادر بدراسة مستقلة[١٢]، ونجد تقسيمًا مختلفاً عند الرضي، فهو يبدأ بالقياس

(١) مصطلح (اسم المصدر)، ٤٤/٤.
(٢) م. ن، ص. ن.
(٣) السابق ٤٦/٤.
(٤) م. ن، ص. ن.
(٥) السابق ٤٩/٤.
(٦) السابق ٥٢/٤.
(٧) السابق ٧٨/٤.
(٨) السابق ٨١/٤.
(٩) سيبويه: الكتاب ٨٥/٤.
(١٠) السابق ٨٧/٤.
(١١) م. ن، ص. ن.
(١٢) الرضي: شرح الشافية ١٥١/١ ـ ١٨٠.

وهو ما عبر عنه بالكثرة الغالبة[١]، أو الغالب والأغلب[٢] أو القياس المطرد[٣] وأكثر ما يكون في المصادر ذات القيم الدلالية يقول (والقياس المطرد في مصدر التنقل والتقلب الفَعَلان كالنَزَوان والنَقَزان والعَسَلان)[٤]. ثم يصل إلى مناقشة السماعي وهو النادر[٥]. وبما أنه شارح لشافية ابن الحاجب فقد التزم بمنهج (المصنف) لكنه ينتقد هذا المنهج أحياناً إذ بدأ بذكر المصادر التي لم يذكرها ابن الحاجب[٦] ثم عرّج على المصادر المرتبطة بمعانيها[٧]. وبعد ذلك انتقل إلى التعريف بمصادر المعتدي من الثلاثي ثم اللازم منه[٨]، وأثناء ذلك يناقش السماعي الذي لا يطرد مثل المصدر (فَعَل) بفتحتين الذي قال عنه إنه مختص بالمضارع يفعُل سوى (جَلَب) و(غَلَب)[٩]. ومن ذلك المصادر التي جاءت بوزن فَعول مثل (طَهور)[١٠].

وبعد أن استوفى مصادر الثلاثي ومعانيها انتقل إلى مصادر المزيد[١١]، ثم أبنية المصدر الميمي مناقشاً المقيسي من الثلاثي الصحيح السالم ومن المعتل[١٢]، وأخيراً من المصدر الميمي من غير الثلاثي[١٣] وبعد ذلك انتقل إلى مصادر

---

(١) الرضي: شرح الشافية ١/١٥٢.
(٢) السابق ١/١٥٣.
(٣) السابق ١/١٥٦.
(٤) م. ن، ص. ن.
(٥) السابق ١/١٥٩.
(٦) السابق ١/١٥٢.
(٧) السابق ١/١٥٣.
(٨) السابق ١/١٥٦.
(٩) السابق ١/١٥٨.
(١٠) السابق ١/١٥٩.
(١١) السابق ١/١٦٣.
(١٢) السابق ١/١٧٠.
(١٣) السابق ١/١٧١.

الأفعال الرباعية والمزيدة[١]. وآخر ما تناوله اسم المرة والهيئة فبدأ بالثلاثي منها ثم غير الثلاثي باسطاً أحكامه القياسية وذاكراً السماعي منها[٢].

ومنهجه في ذلك الانطلاق من الصيغة ثم التحدث عن أفعالها، وبهذا يخالف في منهجه ما جاء في كتاب سيبويه.

٣ ـ ارتشاف الضرب، لأبي حيان: وهو آخر ما نتناوله من أمهات كتب النحو. ويأخذ فيه صاحبه بمنهج سيبويه، ونلمس في ثنايا عرضه تمثلاً للكتاب وصاحبه، فلا عجب أن يذهب مذهب سيبويه ويقف مدافعاً عنه، راداً كل رأي قد يخالفه. ويتبين في الارتشاف أثر سعة إطلاع صاحبه الذي انعكس على مناقشاته للعلماء مما زاد كتابه ثراء وغنى. وهو يبدأ بذكر مصادر الثلاثي المتعدي ثم (القاصر) اللازم يقول (الثلاثي المجرد إن كان على وزن فَعَل المتعدي فمصدره يجيء على فَعْل... وإن كان قاصراً فمصدره على فعول)[٣]. ثم يأخذ بذكر مصادر الفعل الثلاثي المتعدي منه واللازم يقول: (وإن كان على وزن فَعِل متعدياً فمصدر على فَعَل كعَمَل)[٤] وينتقل إلى المصادر الدالة على معنى فيقول (والغالب أن يعني بفَعَالة وفُعُولة المعاني الثابتة كالفَطَانة والسُهُولة)[٥] وبعد أن يستوفي المصادر الدالة على معنى وأفعالها ينتقل إلى اسم المرة من الثلاثي وغيره ثم اسم الهيئة القياسي منه والسماعي[٦]. ويتلو ذلك تصنيفه لمصادر الرباعي المجرد[٧] وبعد أن فرغ من المجرد الثلاثي والرباعي انتقل إلى المزيد فذكر أن أبنية (ما كان في أول ماضيه همزة وصل تأتي في ستة وعشرين بناء بالمتفق عليه والمختلف فيه)[٨] ويشرع بذكر هذه الأبنية باسطاً

---

(١) الرضي: شرح الشافية ١/١٧٧.
(٢) السابق ١/١٧٨.
(٣) أبو حيان: الارتشاف، ص ١٢٥.
(٤) السابق، ص ١٢٦.
(٥) السابق، ص ١٢٦.
(٦) السابق، ص ١٢٧.
(٧) السابق، ص ١٢٩.
(٨) م. ن، ص. ن.

القول فيما دخله الإعلال والإبدال[١]. مناقشاً أقوال العلماء فيما جاء مقيساً وما عدا من الشواذ[٢].

وآخر ما بحثه أبو حيان المصدر الميمي من الثلاثي المجرد والمزيد[٣]. فذكر أبنيته ثم الخلافات المسموعة فيه[٤]. فالدلالات المختلفة لصيغة (مَفْعَلَة) فيذكر منها لسبب الكثرة نحو الحرب مَأْثَمة ومَيْتَمة، وللمحل نحو مَأْسَدة ومَسْبَعَة)[٥] وكون الارتشاف متأخراً (القرن الثامن) فهو يزخر بآراء العلماء ومناقشات أبي حيان تثري جوانب بحثه للقضايا من ذلك مناقشته لقياسية المصدر (فَعْل) في الأفعال المتعدية[٦]، فهو يصدر المناقشة برأي سيبويه والأخفش بقياسها، ثم يذكر اشتراط ابن مالك في فَعِل المتعدي كونه يُفْهِم عملاً بالفم نحو لقم وزرد، ويرد على ذلك بأن سيبويه لم يقل بهذا الشرط، ثم يذكر مذهب الفراء في أنه يجيز القياس على فَعْل مع ورود السماع بغيره، وينتقل إلى رأي متشدد لأبي زيد أحمد بن سهل الذي يمنع القياس مع عدم السماع وينتقل بعد ذلك إلى عالم آخر يفسر القول بالسماع وهو أبو القاسم بن جودي الذي ربط سماعية مصادر تلك الأفعال بسماعية أفعالها يقول: (فَعَل وفَعِل وفَعُل إنما يؤخذ سماعاً وكذا مصادرها لأنها جاءت سمة لهذه الأوزان)[٧].

ـ المجموعة الرابعة، كتب معاني القرآن وإعرابه:

وتنبع أهمية هذه الكتب في مجال دراسة المصدر أنها تمثل الجهود النحوية لنفر من العلماء لم تصل إلينا باقي جهودهم، فهذه الكتب هي المرجع الأساسي لتتبع نظراتهم ومنهجهم. ومن أهم هذه الكتب:

(١) م.ن، ص.ن.
(٢) السابق، ص ١٣٠
(٣) السابق، ص ١٣١.
(٤) السابق، ص ١٣٢.
(٥) السابق، ص ١٣٣.
(٦) عرض القضية بتفصيل في الارتشاف، ص ١٢٧.
(٧) م.ن، ص.ن.

١ ـ معاني القرآن، للفراء (ت ٢٠٧): وتكون دراسة المصدر في هذه الكتب منطلقة من ملاحظته في السياق القرآني، ويشكل هذا نمطاً جديداً من الدراسة أقرب إلى الواقع اللغوي، فهي ترصد الصيغة داخل التركيب وليس خارجها، فالفراء يفرق بين المصدر وما يسمى باسم المصدر، لكنه يحتكم إلى السياق لتحديد اسمية المثال من مصدريته ففي تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَجَعَلْتُم سِقَايَةَ الحَاجِّ وَعِمَارَةَ المَسْجِدِ الحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللهِ﴾ [التوبة، ١٩] يلاحظ أن (سقاية) و(عمارة) وإن كانت مصادر إلا أنها في السياق بمعنى الإسم: سُقاة، وعامري فيقول: (يكون المصدر يكفي من الأسماء والأسماء من المصدر إذا كان المعنى مستدلاً عليه بهما)[١] كما يلاحظ الفراء ظاهرة تعدد المصادر فيناقش اختلاف الصيغ في (فيئا وفيوءا)[٢] وأثر اللهجات في (الرَّضَاع والرِّضَاع)[٣] وأكثرها شيوعاً، والفروق الصرفية والمعنوية بين (خِطْبة وخُطْبة وخَطْبة)[٤].

ويكثر عند الفراء التفريق بين المصدر والاسم نحو: السِجن بالكسر يكون إسماً للمكان وبالفتح يكون مصدراً[٥].

ومن قضايا المصدر تناول قضية اسم المرة وإسم الهيئة[٦]، والمصدر الميمي[٧]، وأشار إلى مفهوم المصدر الصناعي وكيفية صياغته[٨]. وجمع المصدر[٩] كما يحفل الكتاب بالكثير من القضايا التي تفيد في درس المصدر مثل:

(١) الفراء: معاني القرآن ٤٢٧/١. وانظر: ٢٥٦/١، ٢٨١/٣.
(٢) السابق ١٤٥/١.
(٣) السابق ١٤٩/١، ٢٢٩/٣.
(٤) السابق ١٥٢/١. ونحو ذلك كثير في الكتاب. أنظر: ٣٨٢/١، ٣٩٠، ٣٦/٢، ١١٥، ١٢٢، ١٣١، ٢٦٢، ٢٨٢، ٤١٩، ٩٩/٣، ١٧١، ٢٢٢.
(٥) السابق ٤٤/٢. وانظر: ٦٢/٢، ٩٧، ٣٠٢، ٤٨/٣، ٥٦، ١٦٨، ٢٨١.
(٦) السابق ١٥٢/١، ٢٧٨/٢.
(٧) السابق ١٤٨/٢، ١٤٩، ٣٣٧/٢، ٤٤/٣، ٢٨٠.
(٨) السابق ١٣٧/٣.
(٩) السابق ٢٦٣/٢، ٢٧٤، ١٧١/٣.

التغيرات الصوتية عندما فرق بين الرجس والرجز[١]. يقول الفراء (إذا تقارب الحرفان في المخرج تعاقبا في اللغات)[٢]، وكذلك تثقيل فَعْل إذا كان ثانية من حروف الحلق[٣]. والفرق بين لواذ ولياذ[٤]. وكذلك قضايا المصدر في السياق نحو إعماله[٥] ووقوعه موقع إسم الفاعل كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدىً﴾ [طه، ١٠] أي هاديا[٦]. ووقوع الصفة موقع المصدر نحو (نَذِيراً لِلْبَشَرِ) [المدثر ٣٦] أي إنذاري لبشر[٧] ومجيء المصدر في السياق مرتبطاً بغير لفظ فعله نحو [يَدْعُو ثُبُوراً﴾ [الانشقاق، ١١] ونصب المصدر مع حذف الفعل[٨]. ودخول الباء على المصدر[٩] كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾ [الحج، ٢٥].

ـ المجموعة الخامسة، المعاجم:

تشكل المعاجم أهمية كبرى في البحوث اللغوية عامة، فهي ترصد الأمثلة، واشتقاقاتها المختلفة، وتقوم على تفسيرها، ورصد اللهجات المختلفة، كما أنها موسوعة تضم آراء النحاة والصرفيين، إلى جانب الوفرة الغزيرة في الشواهد على مختلف أنواعها.

ويتمثل اهتمام المعاجم بأبنية المصادر في ذكر المادة اللغوية من خلال فعلها ومصدرها، والاستشهاد على ذلك في أكثر الأحيان. والمعاجم العربية كثيرة ومختلفة الاهتمامات ومتعددة المناهج[١٠]؛ ومن أهم المعاجم التي تورد

---

(١) الفراء: معاني القرآن ١/٤٨٠.
(٢) السابق ٣/٢٤١. وانظر: ٢/٢٨٩.
(٣) السابق ٢/٤٧.
(٤) السابق ٢/٢٦٢.
(٥) السابق ٢/٢٣٤.
(٦) السابق ٢/١٧٥.
(٧) السابق ٣/٢٠٥.
(٨) السابق ٣/٥٧.
(٩) السابق ٢/٢٢٢.
(١٠) حسين نصار: المعجم العربي ١/١٥ وما بعدها.

المصدر وتناقش بنائه واختلافاته: العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، وجمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن ابن دريد (ت ٣٢١هـ) وتهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، والمحكم لعلي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ)، ولسان العرب لجمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، وجميع هذه المعاجم تذكر المصدر في سياق مناقشتها للمادة المعجمية.

أما المصباح المنير للفيومي (ت ٧٧٠هـ) فيتميز بأنه عقد دراسة صرفية للأبنية في آخر الكتاب. ولذلك سنعرض أهم ما يتميز به:

١ ـ هو من المعاجم الموجزة، ويهتم فيه المؤلف بالاصطلاحات الفقهية لأنه هدف من تأليف معجمه شرح ألفاظ (شرح الوجيز) الذي كتبه الرافعي على الوجيز وفيه أكثر من الاستشهاد بالحديث النبوي)[١].

٢ ـ يصنف مواده وفق الأوائل من الحروف فالثواني فالثوالث.

٣ ـ يبدأ المادة بذكر الفعل ومصدره نحو (خَفَت الصوت خفتاً من باب ضرب)[٢] أو ينفرد المصدر بالذكر دون الفعل نحو: (الخوص مصدر من باب تعب)[٣].

٤ ـ أقام دراسة صرفية للأبنية في آخر الكتاب: ذكر فيها أبنية الأفعال[٤]. وللمشتقات الوصفية[٥]. وللمصادر في أكثر من موضع[٦].

٥ ـ يتبع الفيومي القول بسماعية المصادر الثلاثية فيقول: (الثلاثي المجرد ليس لمصدره قياس ينتهي إليه، بل أبنيته موقوفة على السماع)[٧].

---

(١) أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص ١٦٠.
(٢) الفيومي: المصباح المنير ١/١٨٨.
(٣) السابق ١/١٩٧.
(٤) السابق ٢/٣٦١ ـ ٣٦٤.
(٥) السابق ٢/٣٦٥ ـ ٣٦٨.
(٦) السابق ٢/٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٦٩.
(٧) السابق ٢/٣٦٩.

٦ ـ تتبع بعض المصادر المرتبطة بمعانيها نحو فُعَال وفُعَالة لما هو فَضْلَة، وفُعَال للأصوات[١].

ـ المجموعة السادسة، كتب عامة:

وهي الكتب التي اهتمت بعلوم اللغة المختلفة، ويطلق عليها كتب فقه اللغة منها:

ـ ليس في كلام العرب، لابن خالويه (ت ٣٧٠).
ـ الخصائص، لابن جني (ت ٣٩٢).
ـ الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس (ت ٣٩٥).
ـ فقه اللغة وسر العربية، للثعالبي (ت ٤٣٠).
ـ الأشباه والنظائر، للسيوطي (ت ٩١١).
ـ المزهر، للسيوطي أيضاً.

وتهتم هذه الكتب بالكثير من قضايا اللغة: أصولها، صرفها، تراكيبها، وعلوم القرآن حيث أن دراسة اللغة كانت موجهة في الدرجة الأولى لخدمة لغة القرآن. ويؤثر هذا التنوع في الاهتمامات إلى تداخل القضايا، ولكننا نستطيع أن نلمح جوانب أي قضية في أكثر من باب أو فصل.

ويسهل تتبع قضية المصدر في كتاب (ليس في كلام العرب) لابن خالويه وهو كتاب يهتم برصد الأبنية النادرة أو الخارجة على القياس، ففي أبنية الأفعال[٢]، يقول: (ليس في كلام العرب فَعَل فَعَلاً إلا طَلَب طَلَباً، ورَفَض رَفَضاً، وطَرَدَ طَرَداً، وحَلَبَ حَلَباً، وجَلَبَ جَلَباً، ورَقَصَ رَقَصاً، وهذه ستة أحرف جاء المصدر والماضي مفتوحين في العين)[٣].

---

(١) الفيومي: المصباح المنير.
(٢) ابن خالويه: ليس في كلام العرب، ص ١٧.
(٣) السابق، ص ٢١.

ويناقش في أبنية الأسماء ما شذ من أسماء المرة[١]. وما اشترك فيه تَفَاعَل، وتَفَاعُل، وتفاعل[٢]. وما تعددت صيغه[٣].

ويتعرض للأبنية قليلة الأمثلة نحو (فعليل) يقول:

(ليس في كلام العرب مصدر على فِعْليل إلا قرقر القمري قرقيرا، لأن الفعل مصدره على ضربين: فَعْلَلَ فَعْلَلَة وفِعْلال)[٤] وآخر ما تناوله ما شذ في أمثلة المصدر الميمي)[٥].

ويعد كتاب (ليس في كلام العرب) من الكتب الأساسية التي اعتمد عليها السيوطي في مزهره فينقل منه فصولاً كاملة فيها أسماه (ذكر ضوابط واستثناءات في الأبنية وغيرها)[٦].

* * *

---

(١) ابن خالويه: ليس في كلام العرب، ص ٣٦.
(٢) م.ن، ص.ن، ٤٢.
(٣) م.ن، ص.ن، ٤٠.
(٤) السابق، ص ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤١.
(٥) السابق، ص ٤٣.
(٦) السيوطي: المزهر ٢/٤٩ وما بعدها.

ـ٢ـ
جهود النحاة في تصنيف أبنية المصدر

تتمثل دراسة القدماء للمصادر في تسجيلاتهم الدقيقة لأبنيته، وتحليلاتهم التفصيلية لأمثلته، ثم تصنيف هذه الأبنية والأمثلة التي تدرر عليها.

وتكشف دراسة القدماء لأبنية المصادر عن منهجين في التصنيف هما:

١ ـ **ربط المصدر بفعله**، وفي هذا المنهج منطلقان:
الأول: ينطلق من الفعل، فيذكر بابه ثم تعدد المصادر التي يربط بها.

أما المنطلق الآخر: فهو ينطلق باتجاه عكسي، إذ يورد المصدر ثم يعدد الأفعال التي ترتبط به. ولكل من المنطلقين نصيب في كتب النحو والصرف. وكثيراً ما يتداخل الاتجاهان لخدمة الهدف الأساسي وهو ربط المصدر بفعله.

٢ ـ **ربط المصدر بمعناه**، وهذا المنهج يهتم بتصنيف الأبنية المرتبطة بقيم دلالية محددة، فهو خير تعبير للمنطلق الثاني في ربط المصدر بفعله إذ تذكر الصيغة أولاً ثم معانيها والأفعال التي ترتبط بها.

وقد يتداخل المنهجان أيضاً. فتذكر ذات القيمة الدلالية ثم أفعالها، وأثناء الحديث عن أحد هذه الأفعال يعود النحوي أو الصرفي إلى رصد باقي الأبنية المصدرية التي يرتبط بها... وهكذا فالمناهج متداخلة، وثمة قضية تشكل الإطار الأساسي لتصنيف الأبنية المصدرية، وهي قضية السماعي والقياسي في مصادر الأفعال، وتثار هذه القضية في المصادر المتعددة للفعل الواحد.

وأكثر ما يدور في هذا الإطار مصادر الثلاثي، ولذلك رأينا أن تكون دراستنا لتصنيف القدماء للأبنية وفق معيارين: التصنيف للقياسي، والتصنيف للسماعي، ولم يقسم النحاة المصادر إلى سماعية وقياسية ولكنا نستطيع تلمس

النظرية التي أقاموا عليها أحكامهم ثم نستلهمها في إعادة تصنيف الأبنية وفق معيار القياسي والسماعي. لأننا بذلك نستطيع أن نحكم المنهجين المطروحين في بحث المصدر: (ربطه بفعله، وربطه بمعناه) دونما حاجة إلى التفريق بينهما. وحتى يتأتى لنا ذلك، كان علينا أن تكون دراستنا لتصنيف القدماء لأبنية المصادر مسبوقة برصد للإشارات، والتعبيرات الدالة على السماعي والقياسي في المصادر.

* * *

أولاً ـ التعبيرات الدالة على القياس والسماع:

لم يصنف القدماء المصادر إلى قياسية وسماعية، ولكن عرضهم يكشف عن اهتمامهم بمعيار السماعي والقياسي، ويمكن لنا تلمس القياسي من السماعي بملاحظة إشاراتهم إلى ما يرصد في السماعي، وما ينتظم في القياسي، وهذه الإشارات متعددة التعبيرات أو المصطلحات إن أمكننا تسجيلها في المصطلحات. وسنعرض من هذه التعبيرات ما جاء في درس المصدر، ولا يعني هذا أنها تختص بدرس المصدر، ولكنها تدور في كل قضية تطرح وفق معيار السماع والقياس، ولذلك فما نطرحه الآن إنما هو جانب من جوانب مصطلحات السماع والقياس. وهدفنا من رصد هذه التعبيرات والمصطلحات التوصل إلى الأطر الأساسية لنظرية السماع والقياس في المصادر. ولذلك نذكرها في سياق النصوص التي وردت فيها:

ونعرض هذه التعبيرات في مجموعت ثلاث:

مجموعة تعبيرات القياس، مجموعة تعبيرات السماع وأخيراً مجموعة التعبيرات لما يقع بين القياس والسماع.

أولاً ـ القياس:
وهو المطرد في أمثلته، والإشارة إليه تكون بالتعبيرات الآتية:

- **القياس والمقيس**: يقول سيبويه: (وقد قالوا أَتْيا على القياس)[1]. ويقول المبرد: (وإنما استوت المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف فجرت على قياس واحد)[2] ويقول الرضى: (يعني بقياس المصادر المنشعبة ما مر في شرح الكافية من كسر أول الماضي وزيادة ألف قبل الآخر، فيكون للجميع قياس واحد)[3] ويتحدث أبو حيان عن أفعال المصادر (فَعَالة) و (فُعُولة) فيقول: (وأما من فَعْل فهو المصدر المقيس)[4].

- **الغالب والأغلب**: يقول ابن سيده: (إن الغالب على مصادر هذه الأقسام الثلاثة التي هي فَعَل يفعِل، وفَعِل يَفْعَل وفَعُل يَفْعُل أن يجيء على فَعْل)[5] ويقول الرضى: (الغالب في فَعَل اللازم على فُعُول)[6] وفي ارتشاف الضرب: (والغالب أن يُعنى بفَعَالة وفُعُولة المعاني الثابتة)[7] ويقول الرضى: (وفَعُل وهو لازم لا غير فعَالة في الأغلب)[8].

- **المطرد**: يقول ابن سيده: (والأصل في مصدر الثلاثي الذي لا يتعدى مما هو فعلى فَعَل يفعُل أو يفعِل أن يجيء على فُعُول نحو قعَد يقعُد قُعُوداً، وجَلَس يجلِس جُلوساً فهذا الأصل المطرد)[9] ويقول الرضى: (الفَعْلَلَة هو المطرد دون الفِعْلَال)[10]ويقول أبوحيان: (والمرة من الفعل الثلاثي التام تبنى على فَعْلة نجو ضربة وجلسة قياساً مطرداً)[11].

---

(١) سيبويه: الكتاب ٤/٨.
(٢) المبرد: المقتضب ٢/١٢٤.
(٣) الرضي: شرح الشافية ١/١٦٣.
(٤) أبو حيان: الارتشاف، ص ١٢٦.
(٥) ابن سيدة: المخصص ١٤/١٢٧.
(٦) الرضي: شرح الشافية ١/١٥٣.
(٧) أبو حيان: الارتشاف، ص ١٢٦.
(٨) الرضي: شرح الشافية ١/١٥٦.
(٩) ابن سيدة: المخصص ١٤/١٢٩ ـ ١٣٠.
(١٠) الرضي: شرح الشافية ٢/١٧٨.
(١١) أبو حيان: الارتشاف، ص ١٢٨.

- **الأصل . . . ومدار الباب**: يقول سيبويه: (وقد قالوا الجول والغلى فجاؤا به على الأصل)[1] ويقول ابن يعيش عن مصادر الثلاثي: (والأصل منها فيما كان متعدياً فَعْل بفتح الفاء وسكون العين نحو ضَرْب وقَتْل وعليه مدار الباب)[2].

- **المصدر الذي لا ينكسر**: يقول سيبويه: (وأما فاعلت فإن المصدر الذي لا ينكسر أبداً مفاعلة)[3] وينقل النحاة قول سيبويه السابق[4].

- **اللازم واللزوم**: يقول سيبويه (وليس هذا الضرب من المصادر لازماً بزيادته لباب فَعَل كلزوم الإفعال والاستفعال)[5] ويقول ابن سيده: (والغالب كالقياس الذي هو اللازم، وإن لم يكن مستحقاً لاسم اللزوم ولا لاسم القياس ولكنه قريب منه)[6].

- **أبداً**: يقول سيبويه: (وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبداً على فَعْلة على الأصل)[7] ويقول (فالمصدر على أفعلت، إفعالاً أبداً)[8].

- **سنن لا تختلف**: قال الزمخشري: (وتجري في أكثر الثلاثي المزيد فيه والرباعي على سَنَن واحدة)[9].

- **لا تهابن**: يقول الفراء (إذا كان الفعل في معنى الذهاب والمجيء فلا تهابن الفَعَلان في مصدره مثل غلت القدر غَلَيَاناً وخفق القلب خفَقَاناً)[10].

---

(١) سيبويه: الكتاب ٤/١٥.
(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٤٧.
(٣) سيبويه: الكتاب ٤/٨٠.
(٤) ابن سيدة: المخصص ١٤/١٨٥؛ ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٤٨.
(٥) سيبويه: الكتاب ٤/٤٥.
(٦) ابن سيدة: المخصص ١٤/١٢٧.
(٧) سيبويه: الكتاب ٤/٤٥.
(٨) السابق ٤/٧٨.
(٩) الزمخشري: المفصل، ص ٢١٩.
(١٠) الفارابي: ديوان الأدب ٢/١٢٢.

- **تكون ويكون**: يقول سيبويه: (فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: على فَعَل يَفْعَل وفَعَل يَفْعِل وفَعِل يَفْعَل ويكون المصدر فَعْلاً والاسم فاعلاً)[1].

ثانياً ـ السماع:

وهو ما لا يجري على نظام مطرد، لذا يحفظ كما يسمع، وأهم التعبيرات الدالة عليه:

- **سماع**: يقول سيبويه (قالوا الشَّبَع فلم يجيئوا به على نظائره وذا لا يجسر عليه إلا بسماع)[2] ويقول الرضى: (وهو من الثلاثي سماع)[3] ويقول أبو حيان عن المصدر (فُعُول): (والخلاف فيه كالخلاف في فَعْل هل هو مقيس فيما سمع وما لم يسمع أو مقيس فيما لم يسمع أو يقتصر فيه على مورد السماع)[4].

- **النادر**: يقول سيبويه: (فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها)[5] ويقول ابن سيده: (وقد صَرَّفوها على غير ذلك فنحتاج إلى ضبطها لحمل النظير عليها على طريقة النادر)[6] ويقول أبو حيان: (ومن النادر قولهم أرض مَعْقَرَة على وزن مَفْعُلَة أي كثيرة العقارب)[7] ويقول الرضى: (وأما فَعْلان فنادر نحو لَوَى لَيَّاناً)[8].

- **شاذ، شَذَّ**: يقول ابن جنى: (جعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا)[9].

(١) سيبويه: الكتاب ٤/٥.
(٢) السابق ٣/٥٣٨.
(٣) الرضي: شرح الكافية ٢/١٩٢.
(٤) أبو حيان: الارتشاف، ص ١٢٨.
(٥) سيبويه: الكتاب ٤/٨.
(٦) ابن سيدة: المخصص ١٤/١٢٧، ١٣٠.
(٧) أبو حيان: الارتشاف، ص ١٣٣.
(٨) الرضي: شرح الشافية ١/١٥٩.
(٩) ابن جني: الخصائص ١/٩٧.

ويقول الرضى: (وقد شذ في الثلاثي حرفان لم تحذف منهما الزوائد ولم يردا إلى بناء فَعْلة)[1].

ويقول أبو حيان: (وشذ استقاء مصدر استقى)[2].

- **غير قياسي، لا يقاس، يحفظ وليس بمقيس**: يقول الرضى: (وذكر المصنف منها ههنا ما جاء غير قياسي أو جرى فيه تغيير)[3].

وينقل السيوطي عن ابن جودر: (لا يدركه مصادر الفعل الثلاثي إلا بالسماع فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع)[4] وفي الحديث عن فَعَالة، وفُعُولة، يقول أبو حيان: (وكونها من فَعَل وفَعِل يحفظ وليس بمقيس)[5].

- **المصدر المستعمل**: يقول سيبويه: (وقالوا أتيته إتيانه ولقيته لقاءه واحدة فجاءوا به على المصدر المستعمل)[6] وينقلها عنه ابن يعيش[7].

- **وقد جاء... وقالوا**: جا في كتاب سيبويه: (وقد جاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية على فُعُول وذلك لَزِمَه يَلْزَمَه لُزُوماً)[8].

ويشيع استعمال سيبويه للتعبير وقالوا ليدل به على السماعي من الأمثلة يقول: (وقالوا: عَمَلَه يَعْمَلُه عَمَلاً فجاء على فَعَل كما جاء السَّرَق والطَّلَب ومع ذا أن بناء فِعْلُه كبناء فِعْل الفزع ونحوه فَشُبِّه به)[9].

(١) الرضي: شرح الشافية ١/١٨٠.
(٢) أبو حيان: الارتشاف، ص ١٢٩.
(٣) الرضي: شرح الشافية ١/١٦٣.
(٤) السيوطي: الهمع ٢/١٦٧.
(٥) بو حيان: الارتشاف، ص ١٢٦.
(٦) ييبويه: الكتاب ٤/٤٥.
(٧) بن يعيش: شرح المفصل ٦/٥٧.
(٨) ييبويه: الكتاب ٤/٥.
(٩) لسابق ٤/٦، ٧، ٨، ٩، ١٠.

- **مختلفة، ولا تطرد**: يقول سيبويه: (ويقولون حَلَبْت حَلَباً يريدون الفعل الذي هو مصدر، فهذه أشياء تجيء مختلفة ولا تطرد)[1].

- **الغريب**: يقول الرضى: (ثم أعلم أنه إن جاء للرباعي وذي الزيادة مصدران أحدهما أشهر فالوحدة على ذلك الأشهر دون الغريب)[2].

- **لغة للعرب**: يقول سيبويه (ولغة للعرب الضعف)[3].

- **الدخول في الباب**: يقول سيبويه (والعرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد، ومن كلامهم أن يدخلوا في تلك الأشياء غير ذلك البناء، وذلك نحو النُّفُور، والشُّبُوب والشَّب، فدخل هذا في ذا الباب كما دخل الفُعُول في فَعَلْتُه والفَعْل في فَعَلْتُ)[4].

ثالثاً ـ ما يقع بين القياس والسماع:

وهذه التعبيرات تكشف عن أن الحكم ليس قاطعاً في صياغة المثال على بناء ما، ويبدو أن منبع هذه الحيرة كون المثال شائعاً وكثيرة نظائره، إلا أنه يخالف قواعدهم لذا عبروا عنه بما يأتي:

- **الاستحسان**: يقول ابن جنى (باب الاستحسان، وجماعه أن علته ضعيفة غير مستحكمة، إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف)[5] ويقول ابن القوطية عن مصادر الثلاثي: (إنما ينتهي فيه إلى السماع أو الاستحسان)[6].

- **التداخل والخروج**: يقول سيبويه (فلما تقاربت هذه الأشياء دخل كل واحد

(١) سيبويه: الكتاب ٤٢/٤.
(٢) الرضي: شرح الشافية ١٧٩/١ ـ ١٨٠.
(٣) سيبويه: الكتاب ٣١/٤.
(٤) السابق ١٢/٤. وانظر: ٦، ٤٦.
(٥) ابن جني: الخصائص ١٣٣/١.
(٦) ابن القطاع: الأفعال ٧/١.

منها على صاحبه)[1] ويقول أبو حيان: (وقد تخرج هذه المعاني عن بعض هذه الأوزان، كما قد تكون هذه الأوزان لغير هذه المعاني)[2].

- **الأشهر**: يقول الرضى: (والأشهر في مصدر فَعَّل وفَعْلَل وفَاعَل وتَفَعَّل خلاف القياس المذكور وهو تَفْعِيل، وفَعْلَلَة ومُفَاعَلَة وتَفَعُّل)[3].

- **الأكثر**: يقول سيبويه: (وقالوا الذَّهاب والثَّبات فبنوه على فَعَال كما بنوه على فُعُول، والفُعُول فيه أكثر)[4].

- **الجواز**: يقول الرضى: (وفتحوا الأول جوازاً في بعض ذلك كالوكالة والدلالة والولاية)[5].

- **وإن لم يكن مطرداً**: يقول الرضى («وجاء كِذاب» هذا وإن لم يكن مطرداً كالتفعيل لكنه هو القياس كما مر في شرح الكفاية)[6].

- **لا يقاس على ما جاء**: يقول الرضى: (وفِعّال في مصدر فَعّل، وفِيعال وفِعَال في فَاعَل، وتِفِعَّال في تَفَعَّل، وإن كانت قياساً لكنها صارت مسموعة لا يقاس على ما جاء منها)[7].

تكشف هذه الأمثلة من التعبيرات والاصطلاحات عن أثر معيار السماع والقياس عند النحاة في تصنيف أبنية المصادر.

وننتقل الآن إلى بحث أصول النظرية عندهم.

(١) سيبويه: الكتاب ٤٦/٤.
(٢) أبو حيان: الارتشاف، ص ١٢٧.
(٣) الرضي: شرح الكافية ١٩٢/٢. وانظر: شرح الشافية ١٧٩/١ ـ ١٨٠.
(٤) سيبويه: الكتاب ٩/٤.
(٥) الرضي: شرح الشافية ١٥٣/١.
(٦) السابق ١٦٥/١.
(٧) السابق ١٦٦/١.

ثانياً ــ القضايا الخلافية في قياسية الأبنية المصدرية وسماعيتها:

لعل مناقشة السماع والقياس ليست إلا مناقشة للاطراد وعدم الاطراد (الشذوذ) في الظواهر اللغوية، ففي إطار صيغ المصادر التي تهمنا، لاحظ النحويون وجود صيغ ذات أمثلة كثيرة، ولكن هذه الصيغ لا تستغرق كل الأمثلة المتاحة حيث تبين خروج أمثلة أخرى على هذه الصيغ مما حقه الدخول فيها. وقد اعتبرت تلك الصيغ ذات الأمثلة الكثيرة ــ فيما بعد ــ صيغاً قياسية، وما خرج عليها مصار سماعية: أي هكذا سمعت، وأثبتها الوصف اللغوي، وهذا لا يعني أن المصادر القياسية لم تسمع، وإنما يعني أن السماعي يمثل تراثاً لغوياً يتلقى ولكنه لا يمثل نمطاً يحتذى.

وينصب الخلاف على مصادر الأفعال الثلاثية المجردة وذلك لاختلاف أفعالها أما غيرها من المصادر المزيدة أو الرباعية فالخلاف حولها محدود. يقول المبرد (فإذا خرجت الأفعال من الثلاثة لم يكن كل فعل منها إلا على طريقة واحدة ولم تختلف مصادرها)[١] وهذا الاضطراب في المصاد ر واستحالة انضوائها تحت قياس محكم يرجع إلى كون المصدر في جدول الأسماء، وبالتالي تحملت المصادر مشاكل تصنيف الاسم. يقول المبرد: (وذلك أن مجازها مجاز الأسماء والأسماء لا تقع بقياس)[٢] إلا أن هذا التفسير لم يلق قبولاً عند ابن درستويه، فهو يتهم من لا يضبط قياس المصادر بعدم الصبر يقول: (والمصادر كثيرة التصاريف جداً، وأمثلتها كثيرة مختلفة، وقياسها غامض، وعللها خفية، والمفتشون عنها قليلون، والصبر عليها معدوم، فلذلك توهم أهل اللغة أنها تأتي على غير قياس، لأنهم لم يضبطوا قياسها، ولم يقفوا على غورها)[٣].

وقد تباينت آراء النحاة حول السماعي والقياسي في مصادر الثلاثي، فقد بدأت عند المتقدمين برصد الظاهرة والإشارة إليها. ولم يكن هناك تجاه إلى

---

(١) المبرد: المقتضب ٧٢/١. وانظر ابن يعيش: شرح المفصل ٤٧/٦.
(٢) المبرد: المقتضب ١٢٤/٢.
(٣) ابن درستوية: تصحيح الفصيح ٣٦٤/١.

تصنيفها سماعياً وقياسياً. غير أن بذور هذا التصنيف قد نشأت في إطار تصنيفهم للمتعدي واللازم والتمييز بين المجرد والمزيد. وتكشف أقوال النحاة عن اتجاهات أربعة في إطار السماعي والقياسي.

الأول ــ أكثر المصادر مقيسة:

يدخل في إطار القياسي مصادر المزيد من الثلاثي، والرباعي مجردة ومزيدة، وفي مصادر الثلاثي المجرد يتضح لنا أن القدماء قالوا:

١ ــ بقياسية المصادر المرتبطة بمعانيها يقول الرضى (قوله الغالب في فَعَل اللازم على فُعُول، ليس إطلاقه، بل إذا لم يكن للمعاني التي نذكرها بعد من الأصوات والأدواء والاضطراب، فالأولى بنا أولاً أن لا نعين الأبواب من فَعَل وفَعِل وفَعُل ولا المتعدي واللازم بل نقول: الغالب في الحرف وشبهها من أي باب كانت الفِعالة بالكسر كالصِّياغة والحِياكة...)[١] وبهذا يرسي الرضى قاعدة القياس في المصادر ذات القيم الدلالية. ونجد هذا عند سيبويه مشوباً بالحذر، فهو يربط المصدر الدال على الاضطراب فَعَلان بالفعل اللازم وما جاء من المتعدي فهو عنده شاذ حتى لو دل على معنى الاضطراب يقول سيبويه (ولا يجيء فِعْلُه يتعدى الفاعل، إلا أن يشذ شيء نحو شنئته شنآناً)[٢] ولكن الفراء يطلق الفَعَلان إذا دل على الاضطراب يقول:

(إذا كان الفعل في معنى الذهاب والمجيء مضطرباً، فلا تهابن الفَعَلان في مصدره مثل غَلَت القدر غَلَيَاناً، وخَفَقَ القلب خَفَقَاناً)[٣].

٢ ــ القول بقياس فَعْل في المتعدي وفُعُول في اللازم. وهو رأي سيبويه[٤]. وقياس فَعْل وفُعُول في الثلاثي على الإطلاق وهو رأي الفراء[٥].

---

(١) الرضي: شرح الشافية ١٥٣/١.
(٢) سيبويه: الكتاب ١٥/٤.
(٣) الفارابي: ديوان الأدب ١٢٢/٢.
(٤) سيبويه: الكتاب ٥/٤، ٩.
(٥) الرضي: شرح الشافية ١٥٧/١.

وخلاصة القول أن سيبويه يرى بقياسية مصادر الثلاثي في أكثر الأحوال يقول: (ولكن الأكثر يقاس عليه)[1] ويقول: (فاعرف هذا النحو وأجره على سبيله)[2] ونجد من يؤيد القول بقياسية مصادر الثلاثي وهو ابن درستوية[3]. كما قال بقياسية المصادر المرتبطة بمعانيها على الإطلاق كل من الفراء، وابن عصفور، والرضى[4] وتابعهم المتأخرون بالقول بقياسية (فِعالة) من أي باب كانت منهم السيوطي[5]، والأشموني[6] والخضري[7] في حاشيته على ابن عقيل.

الثاني ـ أكثر مصادر الثلاثي سماعية:

ولعل هذا الرأي هو السمة الغالبة في أقوال النحاة، فإن كان سيبويه يشير إلى أن أكثر مصادر الثلاثي يقاس عليها فهو يقر (بأن هذه الأشياء لا تضبط بقياس ولا بأمر أحكم من هذا، وهكذا مأخذ الخليل)[8] وتابعه في هذا الرأي أغلب النحاة على مر العصور، فالمبرد يقول: (أعلم أن هذا الضرب من المصادر يجيء على أمثلة كثيرة بزوائد وغير زوائد وذلك أن مجازها مجاز الأسماء والأسماء لا تقع بقياس)[9] فهو يحملها مشاكل الاسم في تعدده واستحالة قياسته.

ويؤكد ابن القوطية ذلك فيقول: (وليس لمصادر المضاعف ولا الثلاثي كله قياس يحتمل عليه وإنما ينتهي فيه إلى السماع أو الاستحسان)[10] ولذلك

---

(١) سيبويه: الكتاب ٨/٤.
(٢) السابق ٤٣/٤.
(٣) ابن درستوية: تصحيح الفصيح ٣٦٤/١.
(٤) ابن عصفور: المقرب ١٣٥/٢؛ الرضي: شرح الشافية ١٥٣/١.
(٥) السيوطي: الهمع ١٦٧/٢.
(٦) الصبان: حاشية على شرح الأشموني ٣٠٥/٢.
(٧) الخضري: حاشية على شرح ابن عقيل ٤٤/٢.
(٨) سيبويه: الكتاب ١٥/٤.
(٩) المبرد: المقتضب ١٢٤/٢.
(١٠) ابن القطاع: الأفعال ٧/١.

ينصح العلماء بأن تحفظ حفظاً يقول ابن سيدة: (وأما مصادر هذه الأفعال الثلاثية فهي مختلفة... وليس يلزم قياساً واحداً وإنما يحفظ حفظاً)[1] وقوله هذا أقرب ما يكون إلى رأي سيبويه (ليست تلزم قياساً واحداً) وتأتي بعد ذلك فئة تحكم بسماعية الثلاثي منها ابن الحاجب (وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس)[2].

وهذا يمثل مرحلة جديدة، فبعد أن كانت أكثر المصادر الثلاثية قياسية كما رأينا عند سيبويه وابن درستويه، وابن سيده، يقول ابن الحاجب بسماعيتها ويتابعه أبو حيان فيقول (جميع هذه الأبنية التي ذكرناها لا تنقاس في أبوابها)[3]. وتأتي مرحلة أخرى يبلغ فيها التشدد مبلغاً صارماً فابن الجودر يمنع القياس على فَعْل حتى ولو عدم السماع[4]، وذلك في الفعل (فَعِل) بفتح الأول وكسر الثاني.

وينقل السيوطي في المزهر قول ابن القوطية السابق[5] لكنه في الهمع يفرق بين القياسي والسماعي[6].

وخلاصة النصوص السابقة أن ثمة اتجاهين عند النحاة بالنسبة للقول بقياسية مصادر الثلاثي أو سماعيتها مذهب يقول بأن الأكثر من الثلاثي وبالتالي لا يحكم عليه كله بالسماع وهو مذهب سيبويه، ومذهب يمنع قياسية مصادر الثلاثي وهي عنده سماعية تماماً وهو مذهب المتأخرين ابن الحاجب، وابن جودر.

---

(١) ابن سيدة: المخصص ١٢٦/١٤.
(٢) الرضي: شرح الكافية ١٩٢/٢.
(٣) أبو حيان: الارتشاف، ص ١٢٥.
(٤) السيوطي: الهمع ١٦٧/٢.
(٥) السيوطي: المزهر ٩٥/٢.
(٦) السيوطي: الهمع ١٦٧/٢.

ولقد ذكرنا أن النحاة لم يقسموا المصادر إلى قياسية أو سماعية لكن بتتبع أقوالهم يمكن تحديد المقصود بالسماع في المصادر أنه[1]:

١ ـ ورود الصيغة وروداً نادراً، قال سيبويه (فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عند العرب ولا يقاس عليها)[2].

٢ ـ ورود المصدر ببناء مخالف للأوزان القياسية قال سيبويه (وكَتَبْتُه كِتاباً... وبعض العرب يقول كَتْباً على القياس)[3].

٣ ـ ورود الصيغة وهي لا تفيد المعنى المخصص لبنائها فقد عد النحاة (حَيَدان) و(مَيَلان) شاذين لأن بناء فَعَلان اختص بما دل على التقلب والاضطراب، وهذه الدلالة لا تتوفر في (الحَيَدان) و(المَيَلان)[4].

٤ ـ ورود صيغة أخرى أو أكثر للمصدر لاختلاف اللهجات نحو بخل يبخل بُخْلاً (بضم وسكون) وبَخْلاً (بالفتح والسكون) وبَخَلاً (بفتحتين)[5]. وقد قرأ عيسى بن عمر البُخُل بضمتين وقيل إنها لغة أسد والحجاز[6].

٥ ـ ورود الصيغة من غير الأفعال المحددة لها: من حيث التعدي واللزوم وذلك نحو شنئته شنآن يقُول سيبويه (وأكثر ما يكون الفَعَلان في هذا الضرب ولا يجيء فعله بتعدي الفاعل إلا أن يشذ شيء نحو شنئته شنآناً)[7] وخروج هذا المثال على قاعدته ألزم الخليل وسيبويه بسماعية

---

(١) عرض صبيح الشاتي هذه القضية عرضاً مفصلاً في مقاله «القياس والسماع في مصادر الأفعال الثلاثية عند القدامى». مجلة المورد، مجلد ٧، عدد ٣، سنة ١٩٧٨، ص ١٤١.

(٢) سيبويه: الكتاب ٤/٨.

(٣) السابق ٤/٧.

(٤) السابق ٤/١٥.

(٥) السابق ٤/٣٤.

(٦) ابن خالويه: الحجة، ص ١٢٣؛ الزمخشري: الكشاف ١/٥٢٦. وبخل المذكورة في (النساء: الآية ٣٧).

(٧) سيبويه: الكتاب ٤/١٥.

مثل هذه المصادر (وهذه الأشياء لا تضبط بقياس، ولا بأمر أحكم من هذا وهذا مأخذ الخليل)[1].

الثالث ـ تقديم السماع على القياس:

أكثر النحاة على هذا الرأي. يقول الفارسي: (فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب؛ وعدل عن القياس إلى السماع)[2] وهذا رأي متشدد إذ يمنع القياس مع وجود السماع في حين أن سيبويه يقدم السماع مع إجازته للمقيس في الصيغة يقول: (أتيته آتية إتياناً، وقد قالوا أتياً على القياس)[3] فنص سيبويه يبين تعدد صيغ المصدر للفعل الواحد، ويبين أيضاً أن الصيغة القياسية قليلة الشيوع، وهذا يبين تطور اللغة، واتجاهها نحو القياسية، وهو لا يفضل صيغة على صيغة بقدر ما يصف شيوع صيغة أكثر من الأخرى، فكلا الصيغتين مسموعتان. ولكن إحداهما أكثر شيوعاً من الأخرى، ولا بد أن شيوع الصيغة السماعية راجع إلى قدمها. فهي مرحلة متقدمة في اللغة قبل أن تنحو إلى القياس. ولا يعني هذا أن الصيغ القياسية قليلة فسيبويه يقول عن مصادر الثلاثي (ولكن الأكثر يقاس عليه)[4] ويذهب الفراء مذهب سيبويه في تقديم السماع على القياس يقول: (إذا لم يسمع في المصدر شيء يشترك في الفَعْل والفُعُول)[5].

وكذلك يذهب الأخفش إذ منع القياس على فُعَال وفَعِيل للصوت إن ورد أحدهما ولم يرد الآخر، وإباحته القياس على كليهما إن لم يرد السماع بهما[6]. ويرى ابن يعيش أن أبنية المصادر كالأسماء لذلك فهي تحفظ ولا يقاس عليها يقول (ولذلك لم تجر المصادر على سَنَن واحد كمجيء أسماء الفاعلين وأسماء

---

(١) م.ن، ص.ن.

(٢) ابن جني: المنصف ١/٢٧٩.

(٣) سيبويه: الكتاب ٤/٨.

(٤) م.ن، ص.ن.

(٥) ثعلب: مجالس ثعلب، ص ٢٢٧.

(٦) الصبان: حاشية على شرح الأشموني ٢/٣٠٤.

المفعولين ونحوهما من المشتقات بل اختلفت اختلاف سائر أسماء الأجناس، ولما جرت مجرى الأسماء كان حكمها حكم اللغة التي تحفظ حفظاً ولا يقاس عليها)[1] وهو وإن لم يسوغ القياس إلا أنه يجعل لكل من المتعدي واللازم[2] صيغاً أصلية (وما عداه ليس بأصل لاختلافه وطريقه أن يحفظ حفظاً)[3].

رابعاً ـ القياس مع ورود السماع:

أثار تعدد صيغ المصدر في المثال الواحد مشكلة أخرى وهي: هل يجوز القياس مع وجود السماع بمعنى أيجوز لمستخدم اللغة أن ينشىء مصدراً جديداً غير المصدر المسموع مستخدماً بذلك قانون القياس؟

بعض النحاة ـ كما ذكر محمد الخضر حسين ـ (أفسح طريق القياس حتى للأفعال التي سمعت لها مصادر مخالفة له، فيكون للفعل الواحد مصدران، مصدر ثابت بطريق السماع ومصدر ثابت بطريق القياس)[4] ويذكر حجة هذا الرأي: (أن الأفعال التي من شأن مصادرها أن تصاغ في أوزان خاصة، قد استحقت أن تكون لها مصادر على هذه الأوزان بحكم القياس، فورود مصدر الفعل من طريق السماع على غير قياس لا يسلب وصف العربية الصحيحة عن مصدره الذي يصاغ على مقتضى القياس)[5].

من هؤلاء النحاة الفراء، يقول أبو حيان: (وذهب الفراء إلى أنه يجوز القياس على فَعْل مع ورود السماع بغيره)[6] ويورد الصبان عنه هذا القول أيضاً (يجوز القياس عليه وإن سمع في غيره)[7] والفراء لا يرى بأساً في تعدد الصيغ المقيس عليها، فيروي ثعلب عنه أيضاً (إذا لم يسمع في المصدر شيء يشترك في

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٤٣/٦.
(٢) جعل للمتعدي (فَعْل)، وجعل للازم (فُعُول)، (فِعَال).
(٣) م.ن، ص.ن.
(٤) محمد الخضر حسين: القياس في اللغة العربية، ص ٥٢.
(٥) محمد الخضر حسين: القياس، ص ٥٣.
(٦) أبو حيان: الارتشاف، ص ١٢٧.
(٧) الصبان: حاشية على شرح الأشموني ٣٠٤/٤.

الفَعْل والفُعول)[1] والفَعْل حجازية والفُعُول نجدية[2]. وقد أحس صبيح الشاتي[3] بوجود تناقض في أقوال الفراء السابقة، فهو يفهم من نص ثعلب أنه يقيد القياس بعدم وجود السماع، وعلى هذا رد القول الآخر بجواز القياس مع وجود السماع، ولسنا نجد في هذه النصوص تناقضاً، فالفراء لا يدفع القياس مع وجود السماع، وإنما يتقيد في حالة السماع بالصيغة الحجازية، وفي عدم السماع يجيز القياس على الصيغتين الحجازية (فَعْل) والنجدية (فُعُول) فثمة تدرج في القضية. ويسوغ تفضيل الفراء للصيغة الحجازية تأثير القرآن والعناية به فهو قد نزل بلهجة قريش وهي مثال للهجة الحجاز وقد كانت صيغة (فَعْل) أكثر صيغ المصادر شيوعاً في القرآن[4]. كما أن صيغة (فَعْل) أخف صيغ الأسماء[5]. فهي ثلاثية ومفتوحة الفاء، واللغة تستخف الفتح عن غيره. يقول ابن جنى (وأرى أنهم استغنوا بالمفتوح عن المكسور لخفة الفتح)[6].

وفي المصادر ذات القيم الدلالية، يأتي (فِعَال) دالاً على الهياج؛ ويسمع (الفعول) أيضاً لذات المعنى يقول سيبويه: (ومما تقاربت معانيه فجاءوا به على مثال واحد نحو الفِرار والشِراد والشِماس والنِفار... والعرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد، ومن كلامهم أن يدخلوا في تلك الأشياء غير ذلك البناء وذلك نحو النفور والشبوب والشب. فدخل هذا في ذا الباب كما دخل الفُعُول في فَعَلْته والفَعْل في فَعَلْت)[7] ويقول أبو حيان: (وقد تخرج هذه المعاني عن بعض هذه الأوزان كما قد تكون هذه الأوزان لغير هذه المعاني)[8].

(١) ثعلب: مجالس ثعلب، ص ٢٢٧.
(٢) الفارابي: ديوان الأدب ١٣٩/٢؛ الرضي: شرح الشافية ١٥٢/١.
(٣) صبيح الشاتي: مجلة المورد. مجلد ٧، عدد ٣، سنة ١٩٧٨، ص ١٣٩.
(٤) صلاح حسنين: أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية، ص ٢٤٣.
(٥) الفارابي: ديوان الأدب ٩٣/١.
(٦) ابن جني: المنصف ٢٢/١.
(٧) سيبويه: الكتاب ١٢/٤.
(٨) أبو حيان: الارتشاف، ص ١٢٧.

وكما اختلف العلماء في قياسية مصادر الثلاثي وسماعيتها اختلفوا في عدد صيغها.

ابن القوطية عد منها خمساً وعشرين واستدرك عليه ابن القطاع بأنها مئة يقول (لم يذكر من أبنية المصادر الثلاثية سوى خمسة وعشرين بناء وهي مئة)[1] ويذكر الزمخشري أنها إثنان وثلاثون[2] ويتابعه في ذلك ابن يعيش[3] ونقل هذا العدد الرضى في شرح الكفاية عن ابن الحاجب[4] وسجل السيوطي في مصادر الثلاثي خمسة وعشرين بناء[5].

بعد هذه المحاولة لعرض قضية القياس والسماع في مصادر الفعل الثلاثي يمكن لنا القول بأن مثار هذه القضية هو التعدد الهائل لأبنية المصادر، هذا التعدد دفع العلماء إلى ملاحظة أطراد بعض الأمثلة بالنسبة لأفعالها فأسموه (القياسي) وعدم أطراد بعضها الآخر وهو عندهم (السماعي) وكشفت لنا النصوص السابقة عن الحقائق الآتية:

١ ـ وجود مصادر مطردة وهي القياسية ومصادر أخرى غير مطردة وهي السماعية.

٢ ـ هناك إمكانية تعدد المصدر للفعل الواحد فيأتي معه المصدر المقيس ومصدر آخر مسموع.

٣ ـ في حالات أخرى يأتي المصدر المسموع منفرداً وهنا تجدر الإشارة إلى أن العلماء لم ينصوا على استحالة وجود المقيس قالوا فقط إنه لم يسمع من العرب نحو قول سيبويه: (وقالوا ضربها الفحل ضراباً كالنكاح، والقياس ضرباً، ولا يقولون نكحاً وهو القياس)[6].

(١) ابن القطاع: الأفعال ١٢/١.
(٢) الزمخشري: المفصل، ص ٢١٨.
(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ٤٧/٦.
(٤) الرضي: شرح الكافية ١٩٢/٢.
(٥) السيوطي: المزهر ٩٦/٢.
(٦) سيبويه: الكتاب ٩/٤.

فسيبويه لم يقطع باستحالة القياس غير أنه وصف الواقع اللغوي فقط. وكذلك الفراء. وفي المقابل نجد المتشدد في السماع مثل الفارسي والذي يقول (فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب وعدل عن القياس إلى السماع)[1].

ويرى أحد المحدثين أن مرد هذا الاضطراب بين القياس والسماع هو كون الاستقراء القديم غير علمي وغير مفيد. يقول عبد المجيد عابدين (ولو أنهم جمعوا الصيغ القياسية في الأفعال والمصادر والأسماء بصورة دقيقة شاملة، واستخرجوا معاني كل صيغة ووازنوا بينها لوصلوا إلى نتائج أحسن)[2].

□ □ □

(١) ابن جني: المنصف ٢٧٩/١.
(٢) عبد المجيد عابدين: المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص ٧٦.

الباب الثاني

توزيع أبنية المصدر في الشعر الجاهلي

الباب الثاني

توزيع أبنية المصدر في الشعر الجاهلي

يشكل هذا الباب مادة الدراسة وجوهرها وعليه تقوم نتائج البحث فهو يستهدف حصر أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، فمادته اللغوية مستقاة مما ورد في دواوين الشعر الجاهلي المتاحة والمجموعات الشعرية المعروفة.

يأتي هذا الباب في أربعة فصول يخصص الفصل الأول لمصادر الفعل الثلاثي المجرد، وفيه نعرض الصيغ في إطار فكرة السوابق واللواحق الطارئة على الصيغة، أو التجرد منها. ونناقش على ضوء الفكرة السابقة صيغة فَعَال وصيغة فَعْل، ثم الصيغ المصدرية الأخرى المجردة من السوابق واللواحق وبعد أن نفرغ من الصيغ المصدرية المجردة من السوابق واللواحق نأخذ في تحليل الصيغ المصدرية المنتهية بلواحق.

أما الفصل الثاني فيقتصر على دراسة مصادر الفعل الثلاثي المزيد، وتصنف الصيغ وفق موقع الزيادة من الفعل فنتناول ما تكون الزيادة في الفعل سابقة على فاء الكلمة وهي مصادر الأفعال: (أَفْعَل، اِنْفَعَلَ، اِسْتَفْعَلَ، تَفَعَّلَ، تَفَاعَلَ) ثم ما تكون الزيادة في الفعل تالية للفاء وهي مصادر الأفعال (اِفْتَعَلَ، فَاعَلَ). ثم ما تكون الزيادة في الفعل تالية للعين ومثاله مصادر الفعل (فَعَّلَ). وآخر ما نتناوله في هذا الفصل ما تكون الزيادة في الفعل واقعة في لام الكلمة: (اِفْعَلَّ، اِفْعَالَّ).

ويتلو هذا الفصل الفصل الثالث وموضوعه مصادر الفعل الرباعي مجردة

ومزيدة، ومن أمثلته في الشعر الجاهلي ما جاء مصدراً للفعل الرباعي المجرد (فعلل) وما جاء مصدراً للفعل الرباعي المزيد (تفعلل).

ونختتم هذا الباب بالفصل الرابع الذي يخصص لصيغ المصدر الميمي، ونصنف صيغة في قسمين: الأول الصيغ المصدرية الأساسية، ونتناول فيه صيغ المصدر الميمي التي وردت أمثلتها في الشعر الجاهلي والتي اتفق النحاة والصرفيون على إدراجها في صيغ المصدر الميم. أما القسم الثاني فنتناول فيه صيغة (المفاعلة) ونناقش فيه وضعها من أبنية المصدر الميمي، ثم صياغتها واستخدامها في الشعر الجاهلي.

ويعتمد هذا الباب على كثير من القضايا التي طرحها علماء العربية والتي ناقشناها في الباب السابق؛ ففي هذا الباب تدور المصطلحات التي انتهينا إليها وهي: المصدر، المصدر الميمي، اسم المرة، واسم الهيئة و(اسم المصدر) ويذكر هذا المصطلح الأخير عندما نتحدث عن رأي للقدماء حوله. وأما في دراستنا فلا ندرس إلّا الأمثلة المصدرية فقط، ونشير إلى أن قضية اسم المرة واسم الهيئة والمصدر الصناعي تؤجل مناقشتها إلى الباب الثالث في (القضايا الصوتية والصرفية). كما يستفيد هذا الباب من طروح القدماء السابقة في الباب الأول وذلك في تقسيمهم للصيغ إلى قياسية وسماعية، وفي تصنيفنا لا نعتمد هذا التقسيم، ولكنا نستفيد منه في تحليل بعض جوانب الصيغ كاشتراك الصيغة مع غيرها من الصيغ.

وتتناول الدراسة التحليلية القضايا التي أثارها النحاة في بحث الصيغة نحو ربطها بمعناها واشتراكها بالصيغ الأخرى وتقتضي طبيعة بعض الصيغ ـ من حيث كثرة أمثلتها وشيوعها في الاستخدام ـ دراسة مفصلة، في حين يتجاوز هذا المنهج في الدراسة الصيغ المحدودة الأمثلة. أو القليلة الاستعمال.

الفصل الأول

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

يعالج هذا الفصل صيغ المصادر المرتبطة بالفعل الثلاثي المجرد. ونبدأ بصيغة فَعَال ثم فَعْل لأنها تشكلان أهمية في علاقتها الاشتقاقية بالصيغ الأخرى. ثم نتلو باقي الصيغ المصدرية الأخرى المجردة من السوابق واللواحق.

ويستفيد هذا الفصل من فكرة المقاطع في تصنيف الصيغ المصدرية، وقد كانت أبنية الصيغ المصدرية المجردة من السوابق واللواحق في الشعر الجاهلي على النحو التالي:

(أ) أبنية تتكون من مقطع (طويل مغلق بصامتين): فَعْل، فِعْل، فُعْل.

(ب) أبنية تتكون من مقطعين (قصير مفتوح + طويل مغلق) فَعَل، فِعَل، فَعِل، فُعَل، فُعُل.

(ج) أبنية تتكون من مقطعين: (قصير مفتوح + مغرق في الطول مقفل): فَعَال، فِعَال، فُعَال، فَعُول، فَعِيل.

ونتناول في الصيغ المنتهية بلواحق: الصيغ المختومة بعلامة التأنيث وهي في مجموعتين: المختومة بتاء التأنيث والمختومة بألف التأنيث سواء المقصورة او الممدودة. ومن أصناف اللواحق التي تلحق مصادر الثلاثي المجرد اللاحقة (ان) وسندرس الصيغ المختلفة التي تنتهي باللاحقة (ان) مصنفين أبنيتها من واقع الأمثلة المستخرجة من مادة الشعر الجاهلي.

— ١ —
صيغة فَعَال

يكثر شيوع أمثلة فَعَال في الشعر الجاهلي فهي تشكل قسمًا كبيراً في أمثلة المصادر في الشعر الجاهلي، وقد أثارت هذه الصيغة كثيراً من التساؤلات عند كثير من النحاة القدماء منهم والمحدثين فهي صيغة مصدرية تارة، وفعلية تارة أخرى، واسمية في حالات معينة. ويكثر اشتراكها مع الصيغ الأخرى كل هذا جعلنا نفردها بدراسة مستقلة. ولم تحظ صيغة من صيغ المصدر بنقاش ودراسة عند علماء العربية كما حظيت صيغة (فَعَال)، فالقدماء تتبعوا أمثلتها وصنفوها، ودرسوا علاقتها مع الصيغ الأخرى، ووظائفها في السياق[١]. حتى إن الصاغاني

(١) تحدث سيبويه عن معانيها في الكتاب ١٢/٤، ١٩، ٢٦، ٢٨، ٣٤، ٤٨، وتحدث عن ارتباطها بالفعل في ٨/٤، ٩، ٤٧، ٥٢.

وتناول ابن قتيبة في أدب الكاتب ما تشترك فيه فَعَال وفُعَال ٥٧١، وفَعَال وفَعِيل ٥٧٢، وفَعَال وفُعُول ٥٧٤، وفِعْل وفَعَال ٥٧٥، وتحدث عن معانيها في ٦٠٩، ثم تحدث عن ارتباطها بالفعل. عند حديثه عن أبنية المصادر، ص ٢٣٦ ـ ٦٥١.

ودرس ابن السكيت في إصلاح المنطق ما تشترك فيه فِعَال وفَعَال ١٠٤، فَعَال وفُعَال ١٠٧، وفَعِيل وفَعَال ١٠٧، والفُعول والفَعَال ١٠٩.

ودرس ابن سيدة في المخصص ارتباط فَعَال بأفعالها في ١٢٩/١٤، ١٤١، ١٦٢، ١٦٣، ودرس اشتراكها مع فُعَال وفِعَال في ١٣٦/١٤، ودرس معانيها في ١٣٧/١٤، ١٣٨، ١٤١، ١٤٧، ١٥٠.

ومن أهم معاجم الأبنية التي تتبعت أمثلة فَعَال المصدرية وغيرها: ديوان الأدب للفارابي، فقد ذكر أمثلتها من الصحيح السالم في ٣٧٥/١ ـ ٣٨٤، ومن المضاعف في ٦٢/٣ ـ ٦٧، ومن المعتل في ٢٣٢/٣، ٢٣٣، ٣٦٦ ـ ٣٦٩، ٤٧/٤، ٤٨، ومن المهموز في ١٨٠/٤ ـ ١٨٢.

أفرد كتاباً خاصاً أسماه (ما بنته العرب على فَعَال)[١] والمحدثون نظر بعضهم إلى فَعَال في العربية من خلال نظرتهم للغات السامية[٢] فهي نظرة تاريخية مقارنة، وهذه الجهود كلها قد أثرت الصيغة بالعديد من القضايا التي تستحق الدراسة وفي مقدمتها: علاقتها بأفعالها، المعاني التي تدل عليها، علاقتها بالصيغ الأخرى وصيغة فَعَال بين المصدرية والوظائف النحوية الأخرى:

(أ) صيغة فَعَال وعلاقتها بأفعالها:

لا تختلف نظرة النحاة العرب إلى هذه الصيغة عن غيرها من الصيغ، فقد قال البصريون باشتقاق الفعل من المصدر، وقال الكوفيون باشتقاق المصدر من الفعل[٣]. وكلتا النظرتين لا تكشف عن تطور صيغة عن الأخرى تطوراً صوتياً، فلا الفعل يؤدي إلى المصدر، ولا المصدر يؤدي إلى الفعل. وإنما يشير النحاة إلى ذلك القدر المشترك من الصوامت الذي يقابله اشتراك في المعنى وهو الدلالة على معنى كلي مع الاحتكام إلى تعدي الفعل ولزومه ليكون معياراً في قياسية الصيغة أو سماعيتها.

أما المحدثون فقد نظروا إلى ارتباط المصدر بالفعل ارتباطاً صوتياً، إذ أنهم

(١) ما بنته العرب على فَعَال للصاغاني تحق عزة حسن، دمشق ١٩٦٤.

(٢) من الباحثين العرب:
- مهدي المخزومي، في كتابه: النحو العربي، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.
- عزة حسن، في دراسته لصيغة فَعَال، مقدمة كتاب «ما بنته العرب على فَعَال، ص ٢٧ ـ ٢٨».
- صلاح حسنين في رسالة أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية، ص ١٦٦ ـ ١٧٣، ١٨٣ ـ ١٩٨. وقد اعتمدنا عليه في التعرف على نظرة بروكلمان وبارت للمصادر.

ومن الباحثين غير العرب:
- بروكلمان.
- بارت.
- هنري فليش: العربية الفصحى تحق؛ عبد الصبور شاهين، ص ٧٨، ٧٩، ٨٥، ٨٦، ٩٦، ٩٧.

(٣) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣٥/١ وما بعدها.

نظروا من خلال التحولات الصوتية الداخلية التي تطرأ على الفعل فيتغير إلى المصدر.

وسنتناول نظرة كل من العلماء العرب القدماء والباحثين المحدثين ملقين الضوء على ارتباط صيغة فَعَال بأبواب الأفعال المعروفة[1] ثم نتناول المعاني التي أحصاها العلماء لدلالة فَعَال في السياق، مستشهدين على ذلك بما أمكن تقصيه من الشعر الجاهلي. ويرى العلماء العرب القدماء صياغتها من الأفعال الآتية:

باب (فَعَل يَفْعُل)

كشف لنا الواقع الإحصائي لأمثلة فَعَال في الشعر الجاهلي عن ارتباطها بأنماط من (فَعَل يَفْعُل) لم يذكرها النحاة العرب. من ذلك أنها جاءت في الشعر الجاهلي من المتعدي الذي بابه (فَعَل يَفْعُل)[2] نحو جفاء في قول طرفة:

فَكَمْ صاحِبٍ قَد كَانَ لِي غَيرَ مُنْصِفٍ ... إذا جاءَهُ فَضْلِي أتاني جَفَاؤُهُ[3]

(جفاء) من الفعل (جفاه وجفاه عنه)[4].

وأما بقية الأنماط في باب (فَعَل يَفْعُل) فقد تعرض لها سيبويه ومن بعده. وتلك الأنماط هي:

اللازم الصحيح: نحو ثَبَات[5].

المعتل الناقص: نحو بَدَاء ونَثَاء[6].

المعتل الأجوف: نحو دَوَام وزَوَال[7].

---

(١) أنظر: تصنيف أمثلة فَعَال في الشعر الجاهلي وفق أبواب الأفعال في الملحق.

(٢) م.ن، ص.ن.

(٣) ديوان طرفة، ص ١٣٩.

(٤) الفارابي: ديوان الأدب ٤/٧٧.

(٥) سيبويه: الكتاب ٤/٩.

(٦) السابق ٤/٤٧.

(٧) السابق ٤/٥٢.

باب (فَعَل يَفْعِل)

ذكر سيبويه أن فَعَال تأتي من اللازم المعتل الناقص نحو (قَضَاء) و (نَمَاء)[1]. وهذا ما يؤكده أحد المحدثين في أنها لا ترد إلّا من معتل اللام[2]، وقد أثبت الواقع الإحصائي للشعر الجاهلي أنها تأتي من أنماط أخرى مرتبطة بباب (فَعَل يَفْعِل) من ذلك:

١ ــ في اللازم تأتي فعال في الصحيح المضاعف نحو: تمام، حنان يقول امروء القيس:

وَيَمْنَعُهـا بَنـو شَمْخَى بنِ جَـرْمٍ ... مَعيـزَهُم حنَـانَـكَ ذا الحَنـانِ[3]

٢ ــ من المتعدي: جاءت في الصحيح السالم: حَرام خَبال قال زهير بن أبي سُلمى:

خَبَـالٌ وسُقْـمٌ مُضْنِىءٌ ومَـنِيَّـةٌ ... ومـا غـائبٌ إلّا كـآخَـرَ شـاهِـدِ[4]

وفي المعتل الناقص: جَزاء، طَواء يقول طرفة:

لَهـا كَبِـدٌ مَـلْسـاءُ ذاتُ أَسِـرَّةٍ ... وَكَشْحانِ لَمْ يَنْقُص طَواءُهُما الحَبْلُ[5]

باب (فَعَل يَفْعَل)

استوعبت أمثلة الشعر الجاهلي المتعدي واللازم من هذا الباب فمن المتعدي (فَعَال) في قول لبيد:

لا يَـطْبَعـونَ ولا يَبُـور فَعَـالُهم ... إذْ لا تَميلُ مع الهَوى أَحْلامُها[6]

---

(١) سيبويه: الكتاب ٤/٤٧.

(٢) أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية، ص ١٨٤.

(٣) الشعراء الستة ١/١٠٩.

(٤) ديوان زهير، ص ٣٢٧.

(٥) ديوان طرفة، ص ٩١.

(٦) شرح النحاس، ص ٤٤٣.

ولم يذكر سيبويه مجيئها إلّا من اللازم في باب (فَعَل يَفْعَل) نحو: (ذهاب) و (لذاذ)[١].

باب (فَعِل يَفْعَل)

جاءت أمثلة (فَعَال) في الشعر الجاهلي من باب (فَعِل يَفْعَل) مطابقة لأقوال النحاة[٢]. فقد ذكر سيبويه من باب التعدي سمعته سماعاً[٣] ومن باب اللازم رشاد، شقاء[٤]، بذاء وسقام[٥]. وقد اعتبر النحاة أن فعال صيغة سماعية في أمثلة الفعل من باب (فَعِلْ يَفْعَل) المتعدي منها واللازم[٦]. ومن الأمثلة التي وردت في الشعر الجاهلي ويكون فعلها من باب فَعِل يَفْعَل رشاد في قول المتلمس:

عَصَانِي فَمَا لَاقَى الرَّشَادَ وإنَّما   تَبَيَّنُ مِنْ أَمْرِ الغَوِيِّ عَوَاقِبُهْ[٧]

باب (فَعُل يَفْعُل)

وهذه الصيغة لا ترتبط إلّا بالفعل اللازم، وقد ورد منها في الشعر الجاهلي بهاء في قول طرفة:

إذا قَلَّ مالُ المرءِ قَلَّ بَهَاؤُهُ   وَضَاقَتْ عَلَيهِ أَرْضُهُ وَسَمَاؤُهُ[٨]

وقد ذكر سيبويه من أمثلته: سقام، بهاء وجمال[٩].

(١) سيبويه: الكتاب ٤/٩، ٤/٣٤.
(٢) أنظر: أمثلة (فَعَال) في باب (فَعِل يَفْعَل) في الملحق.
(٣) سيبويه: الكتاب ٤/٨.
(٤) السابق ٤/٣٤.
(٥) السابق ٤/٤٨.
(٦) سيبويه: الكتاب ٤/٨؛ ابن سيدة: المخصص ١٤/١٢٩؛ ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٤٥؛ الرضي: شرح الشافية ١/١٦١.
(٧) ديوان المتلمس، ص ١٩٤.
(٨) ديوان طرفة، ص ١٣٨.
(٩) سيبويه: الكتاب ٤/٤٨.

وبعرض أمثلة المصدر فَعَال في الشعر الجاهلي على أقوال النحاة لاحظنا الآتي:

١ – تأتي من المتعدي وقد ذكرنا هذا في مواضعه، وهذا ما لم يذكره النحاة، فقد نصوا على أن فَعَال لا يأتي إلّا من اللازم، وقد فسر ابن يعيش بناء الصيغة على (فَعَال) من اللازم بقوله (جعلوا الزيادة في المصدر كالعوض في التعدي)[١].

٢ – لم يذكر النحاة أن (فَعَال) يأتي من (فَعِل يَفْعِل) وهذا البناء من الأفعال قليل الشيوع يقول الفارابي: (والمكسور العين في الماضي والمستقبل ليس من الأبواب، لقلته، ولأنه ليس منه شيء إلّا وقد تجوز فيه لغة أخرى، فهو لا يتفرَّد بمذهب تفرد غيره إلّا معتله)[٢] وبتأمل الأمثلة المختارة من الشعر الجاهلي وردت (ولاء) من باب (فَعِل يَفْعِل)[٣]. يقول الحارث:

زَعَموا أَنَّ كُلَّ مَنْ ضَرَبَ العَيرَ مَوالٍ لنا وأَنَّا الوَلاءُ[٤]

وبهذا يمكن لنا القول أن نظرة النحاة العرب إلى علاقة المصدر بفعله نظرة وصفية تنطلق من المصدر إلى أفعالها، فيعزون اختلاف الأفعال إلى صفات الأفعال ذاتها كالتعدي واللزوم، والصحة والعلة، وإلى أسباب صوتية غير واضحة الملامح.

أما نظرة اللغويين المحدثين لعلاقة المصدر فَعَال بفعله فهي تقوم على قانون التحول الداخلي (Flexion Interne)[٥] لتوليد الصيغ. فقد لاحظوا أن عملية التحول الداخلي سمة ظاهرة في اللغات السامية يقول هنري فليش: (إن

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٤٧.
(٢) الفارابي: ديوان الأدب ٢/١٣٨.
(٣) السابق ٣/٢٦٤.
(٤) شرح النحاس، ص ٥٥٩.
(٥) هنري فليش: العربية الفصحى (معجم المصطلحات)، ص ٢٢١. يقابله في الإنجليزية (Vocalic Ablaut). أنظر السعران: علم اللغة، ص ٢٤١.

تاريخ اللغات السامية هو ـ في جانب كبير منه ـ تاريخ التحول الداخلي[1] وهذا ما تكشفه علاقة صيغة (فَعَال) بأفعالها على النحو الآتي:

١ ـ مطل الحركة القصيرة، وهو التغير الذي يحكم العلاقة بين صيغة فَعَال وفعلها بوزن (فَعَل) بفتح الأول والثاني على النحو الآتي:

فَعَل ← فَعَال.

وينقل صلاح حسنين هذا التفسير عن بارت وبروكلمان[2].

٢ ـ اللجوء إلى التفسير التاريخي وهذا ما عرضه صلاح حسنين عند حديثه عن (فَعَال) المرتبطة بالأفعال الماضية مضمونة العين (فَعُل) والمكسورة العين (فَعِل) فهي تمثل مرحلة تاريخية متأخرة، فبعد أن استقرت صيغة (فَعَال) وشاع استخدامها مرتبطة بالفعل الماضي (فَعَل) توسعوا في استخدامها مرتبطة بالأفعال الثلاثية مكسورة العين مثل: شَرِب شَرَاباً، رَشِد رَشَاداً، والمضمومة العين مثل جَمُل جَمالاً[3].

٣ ـ هناك تفسير صوتي آخر لصيغة فَعَال إذا كان فعلها من (فَعِل) وقد قال به لاري إذ يرى أن فَعَال اشتقت من الأفعال على زنة (فَعِل يَفْعَل) التي لم تبن على فَعَل لأن صامتها الثاني أو الثالث من الحروف المتوسطة (م. ن. ل. ر.) نحو سماع، شراب[4].

(ب) المعاني التي تدل عليها فَعَال:

تتبع النحاة المعاني التي تؤديها أمثلة فَعَال في السياق فرصدوا لها دلالتين: دلالتها على الحسن أو القبح ودلالتها على انتهاء الزمان.

١ ـ دلالتها على الحسن أو القبح: يقول سيبويه (أما ما كان حسناً

(١) هنري فليش: العربية الفصحى (معجم المصطلحات)، ص ٨٦.
(٢) صلاح حسنين: أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية، ص ١٨٦.
(٣) السابق، ص ١٩٧.
(٤) السابق، ص ١٧٠.

أو قبحاً فإنه مما يبني فعله على فَعُل يَفْعُل ويكون المصدر فَعَالاً وفَعَالة وفُعْلاً)[1] من أمثلتها في الشعر الجاهلي قول لبيد:

لِـوِرْدٍ تَـقْلِصُ الغِـيـطَانُ عنـه   يَبُـذُّ مفـازةَ الخِمْسِ الكَمَـالِ[2]

٢ ـ دلالتها على انتهاء الزمان: ذكر سيبويه من أمثلتها: حَصَاد يقول: (وجاءوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال فَعَال وذلك الصَّرَام، والجَزَاز، والقَطَاع، والحَصَاد)[3].

وفي أمثلة الشعر الجاهلي ورد (حَصَاد)[4] وأمثلة أخرى تفيد هذا المعنى على سبيل المجاز نحو: وفاء في قول امرىء القيس:

سَمَـاحَـةَ ذا وَبِـرَّ ذا وَوَفَـاءَ ذا   وَنَائِلَ ذا إذا صَحَا وإذا سَكِرِ[5]

(ج) علاقة صيغة فعال بالصيغ الأخرى:

تبحث هذه القضية اشتراك (فَعَال) وغيرها من الصيغ في مادة لغوية واحدة ويثير ذلك تساؤلات عديدة إلى أي مدى يثبت هذا الاشتراك قدم صيغة فَعَال، وأنها أصل الصيغ، وهل اشتراك المادة يؤدي إلى اشتراك المعنى وما غاية هذا التعدد؟ وما هي التفسيرات الممكن طرحها لهذه الظاهرة؟ كما تحاول هذه القضية أن تبحث القوانين الصوتية التي تربط صيغة فَعَال بغيرها من الصيغ نحو فَعَل، فُعَال، فِعَال وهذا كله في ضوء ما طرحه علماء اللغة من آراء مختلفة حول هذه القضية. ومن أهم المعايير التفسيرية التي ستطرح في هذا المعيار وستكون لنا نظرة نقدية لهذا المعيار في الباب الثالث عند تفسير ظاهرة التعدد في الأبنية المصدرية.

(١) سيبويه: الكتاب ٢٨/٤.
(٢) ديوان لبيد ص ٨٣.
(٣) سيبويه: الكتاب ١٢/٤؛ ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٥٧٠.
(٤) ديوان الأعشى، ص ١٤٩، ١٨١.
(٥) ديوان الشعراء الستة ٩٤/١.

أولاً ـ علاقة فَعَال: فَعَل:

بين فَعَال وفَعَل علاقة صوتية واضحة، هذه العلاقة كشفت عن تداخل بين أمثلة كل من الصيغتين والتي تكون مشتركة في الجذر اللغوي وتأتي على فَعَال وفَعَل نحو شقي وشقاء، طوى وطواء، قرى وقراء، وسفه وسفاه، رشد ورشاد، وقد فسرت الاختلافات بين الصيغتين على النحو التالي:

١ ـ **اختلاف صوتي**: وهو فرق في طول المقاطع:

فَعَل (مقطع قصير مفتوح + طويل مغلق).
فَعَال (مقطع قصير مفتوح + مغرق في الطول مغلق).

وهذا مما يؤكد أن فَعَل صيغة ناتجة عن فَعَال وذلك بتقصير المقطع المغرق في الطول وتحويله إلى طويل مغلق وتكثر هذه الملاحظة فيما يمد ويقصر نحو طوى، طواء يقول طرفة:

لَهـا كَبِـدٌ مَـلْسـاءُ ذاتُ أَسِـرَّةٍ ... وَكَشْحانِ لَمْ يَنْقُص طَواءَهُما الحَبَلْ[١]

ويقول عنترة:

وَلَقَـدْ أَبِيتُ على الـطَّوَىٰ وَأَظَلُّهُ ... حَتَّى أَنالَ بِهِ كَـرِيمَ المَـأْكَـلِ[٢]

ومثله شقي وشقاء في رواية قول عمرو بن كلثوم:

وَلَا شَمْـطاءَ لَمْ تَتْرُكْ شَقـاهـا ... لَهـا مِن تسعـةٍ إلا جَنينـا[٣]

٢ ـ **اختلاف لهجي**: وذلك بأن تكون صيغة فَعَل تستخدم في مستوى معين للغة وصيغة فَعَال في مستوى آخر. نحو سَقَم وسَقَام قال الليث (السُقْم، والسَقَم، والسَقَام لغات[٤] ومثلها رَشَد، رَشَاد[٥].

(١) ديوان طرفة، ص ٩١.
(٢) الشعراء الستة ٢/١٣٨.
(٣) شرح النحاس، ص ٦٢٧.
(٤) التهذيب ٨/٤٢٤.
(٥) المخصص ١٣/٨٤؛ الكتاب ٤/٣٤.

٣ ـ **اختلاف صرفي**: في التهذيب أن الليث يجعل رَشَد من الفعل رَشَد يَرْشُد وأن رشاد من الفعل رَشِد يَرْشَد[١].

ولكن ابن سيدة يذكر عن الخليل رَشِد يَرْشَد رَشَداً ورَشَاداً[٢] ومن أمثلة فعال في الشعر الجاهلي والتي تأتي على فَعَل في اللغة مثل سقام في قول لبيد:

وَتَسَمَّعَتْ رِزَّ الْأَنِيسِ فَـرَاعَهَـا ... عَن ظَهْرِ غَيْبٍ والْأَنيسُ سَقَامُها[٣]

سقام في البيت بمعنى الداء. وفي ديوان الأدب السقم المرض[٤]. ويكون فعلها سقَم وسِقم يسقَم، وسقُم يسقُم.

ثانياً ـ فَعَال: فُعْل:

ومثال ذلك رَشَاد ورُشْد، سَقَام وسُقْم هَوَان وهُون، شَرَاب وشُرْب. وملخص أقوال العلماء في اشتراك الصيغتين (فَعَال وفُعْل):

١ ـ **اختلاف لهجي**: يقول الفراء (الُهون في لغة قريش، الهوان)[٥] قال امروء القيس:

مُجـاوِرَة بني شَمْخَىٰ بن جَـرْمٍ ... هَـوَاناً مـا أُتِيحَ مِنَ الهَـوَانِ[٦]

٢ ـ **اختلاف دلالي**: ويتضح ذلك فيما نقل عن أبي عمرو بن العلاء أنه فرق بين الرُشْد في الصلاح والرَشَد في الدين[٧].

فإذا أخذنا بالاعتبار السابق ذكره في العلاقة بين فَعَل وفَعَال وأن فَعَل هي فَعَال بعد أن تم تقصير المقطع المفرق في الطول، يمكن لنا حينئذ القول أن

(١) التهذيب ١١/٣٢١.
(٢) المخصص ١٣/٨٤.
(٣) شرح النحاس، ص ٤٠٧.
(٤) ديوان الأدب ٢/٢٥١. وانظر: التهذيب ٨/٤٢٤.
(٥) الفراء: معاني القرآن ٢/١٠٦؛ الفارابي: ديوان الأدب ٣/٣١٩.
(٦) ديوان الشعراء الستة ١/١٠٩.
(٧) تفسير القرطبي ٧/٢٨٣.

الفرق بين رُشْد ورَشَاد كما تداخلت الهُون والهوان. فقد ذكر الفراء أن (بعض بني تميم يجعل الهُون مصدراً للشيء الهين)[١] ونسب الفراء إلى الكسائي أنه قال: (سمعت العرب تقول: إن كنت لقليل هون المؤونة مذ اليوم. وقال سمعت الهوان في مثل هذا المعنى من بني إنسان)[٢] فإن كان نص الفراء يخص (الهون) بمعنى السهولة والرفق واللين وهو ما تختص به صيغة أخرى (الَهون) بالفتح يقول الليث (الَهون: مصدر الهين في معنى السكينة والوقار)[٣]. فإن الكسائي يؤكد أنه سمع الهوان في مثل هذا المعنى، وأما معنى الهوان فقد ذكره صاحب التهذيب بأن: (هوان الشيء الحقير الهين الذي لا كرامة له)[٤] ويقول ابن القيم (وأما الهون بالضم فهو الهوان فاعطوا حركة الضم القوية للمعنى الشديد وهو الهوان وأعطوا حركة الفتح السهلة للمعنى السهل وهو الهون)[٥].

٣ ـ **اختلاف صرفي**: وذلك بأن تكون فَعَال اسم مصدر، وفُعْل مصدر نحو رَشَاد، رُشْد[٦]، وهناك تصنيف آخر لهما يعتمد الاختلاف بين الأفعال. فتكون رُشْد مثل رَشَد مرتبطة بالفعل رَشَد يَرْشُد (فتح الماضي وضم المضارع) وتكون رشاد مرتبطة بالفعل (رَشِد يَرْشَد بكسر الماضي وفتح المضارع)[٧] ومن الأمثلة المماثلة لرُشْد ورَشَاد، شُرْب وشَرَاب[٨].

٤ ـ **اختلاف صوتي**: نلاحظ مستويين من الاختلاف بين فُعْل (سُقْم) وفَعَال (سَقَام) وأمثلتها في الشعر الجاهلي: سُقْم في قول الأعشى:

يَـظَلُّ رَجِيما لِـرَيْبِ المَنُـون   وَلِـلسُّقْـمِ فِي أَهْـلِهِ وَالْحَـزَنْ[٩]

---

(١) الفراء: معاني القرآن ٢/١٠٦؛ الأزهري: التهذيب ٦/٤٤٢.
(٢) الفراء: معاني القرآن ٢/١٠٦.
(٣) الأزهري: التهذيب ٦/٤٤٠.
(٤) السابق ٦/٤٤١.
(٥) ابن القيم: بدائع الفوائد ٢/١٥٩.
(٦) العكبري: التبيان ١/٢٠٥.
(٧) الأزهري: التهذيب ١١/٣٢١.
(٨) أبو حيان: البحر المحيط ٢/٢٧.
(٩) ديوان الأعشى، ص ٦٥.

وسَقَام في قول امرىء القيس:

وَكَـأَنَّ شَـارِبهـا أَصَـابَ لِسَـانَـهُ   مُـومٌ يُخَـالِطُ جِسْمَـهُ بِسَقَـامِ[١]

□ **المستوى الأول**: طول المقاطع:

فُعْل من مقطع طويل مقفل بصامتين.
فَعَال من مقطعين: قصير مفتوح + مديد مقفل.

□ **المستوى الثاني**: الحركة التي تلي الصامت الأول حركة الفاء.

هذا الاختلاف يتيح لنل تصور الإمكانات الصوتية النتي تجعل (فُعْل) صيغة متطورة عن فَعَال على النحو الآتي:

التصور الأول ومراحله:
١ ـ فَعَال ← فُعَال   مخالفة نحو فَواق: وفُواق.
٢ ـ فُعَال ← فُعَل   تقصير حركة وهذه مرحلة افتراضية.
٣ ـ فُعَل ← فُعْل   بالتخفيف نحو لُقَى: لُقْى.

التصور الثاني ومراحله:
١ ـ فَعَال ← فَعَل   تقصير حركة نحو سَقَام وسَقَم.
٢ ـ فَعَل ← فَعْل   تخفيف نحو سَقَم وسَقْم.
٣ ـ فَعْل ← فُعْل   مخالفة نحو سَقْم وسُقْم.

ثالثاً ـ فَعَال: فِعْل:

وقد ورد من المشترك بين هاتين الصيغتين أمثلة محدودة مثل حِلّ وحَلَال وردت حِلّ في قول الأعشى:

أَجَـارَتُكُم بَسْـلٌ عَلَيْنَـا مُحَـرَّمٌ   وَجَـارَتُنَا حِـلٌّ لَكُمْ وَحَلِيلُهَـا[٢]

وهنا قام المصدر مقام الوصف مثل قولنا رجل عدل وامرأة عدله وفي

---

(١) ديوان الشعراء الستة ١/٩٥؛ ديوان امرىء القيس، ص ١١٥.
(٢) ديوان الأعشى، ص ٢٢٥.

التهذيب (الحل الرجل الحلال الذي لم يُحرِم... ويقال رجل حِلٌ وحَلاَل ورجل حِرْمٌ وحَرامٌ)[١].

وأما حرام فقد وردت في قول امرىء القيس:

جَالَتْ لِتَصْرعَني فَقُلْتُ لَهَا: اقْصِري ... إنِّي امْرُوءٌ صَرْعِي عليكِ حَرامُ[٢]

رابعاً ــ فَعَال: فُعَال:

فَعَال: فِعَال:

مما يثير الانتباه كثرة الأمثلة التي تشترك في الأبنية المصدرية: فَعَال، فُعَال، فِعَال، وذلك على النحو التالي:

١ ــ ما يأتي فيه بلفظ واحد على فَعَال، فِعَال، فُعَال.
٢ ــ ما يأتي فيه بلفظ واحد على فَعَال، فِعَال.
٣ ــ ما يأتي فيه بلفظ واحد على فَعَال، فُعَال.
٤ ــ ما يأتي فيه بلفظ واحد على فِعَال، فُعَال.

ولقد رصد علماء العربية أمثلة متعددة لكل منها[٣]. وسنتناول بالدراسة رقم (١، ٢، ٣،) أما رقم (٤) فيستبعد من هذه الدراسة لأن فَعَال ليست طرفاً فيه.

وستكون دراستنا لهذه الأمثلة في ضوء آراء العلماء القدماء والمحدثين.

□ آراء القدماء:

وجاءت وفق معايير مختلفة:

---

(١) الأزهري: التهذيب ٤٣٧/٣. وانظر ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٥٧٥؛ الفارابي: ديوان الأدب ٣٣/٣؛ ديوان زهير، ص ١١.
(٢) ديوان امرىء القيس، ص ١١٦.
(٣) ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٥٦٩ ــ ٥٧١؛ ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ١٠٤ ــ ١٠٧.

١ ــ معيار لهجي: نحو تَمام، تِمام (حكي أبو عمر: ألقت تَمام وتِمام)[١] وقد وردت تِمام في قول لبيد[٢]:

فَلَحِقْنَ وَاعْتَكَـرَت لَهـا مَـدْرِيَّـةٌ ... كـالسَّمْهَـرِيَّـةِ حَـدُّهـا وتَـمامُهـا

ومثلها حَصَاد وحِصَاد[٣] يقول يونس (أهل الحجاز يقولون الحَصَاد وتميم تقول الحِصاد)[٤]. وتوسع ابن السكيت في دراسة أمثلة الصيغتين[٥]. ومنها جراء في قول الأعشى:

وَالبِيضِ قَدْ عَنَسَتْ وَطَالَ جِرَاؤُهَا ... وَنَشَأْنَ فِي قِنٍّ وفي أَذْوَادِ[٦]

يقول أبو عبيدة فبعضهم يكسر أولها وبعضهم يفتحها[٧] وينقل ابن درستوية عن ثعلب أنه قال (الجِراء بكسر الجيم مع المد وبفتحها مع القصر)[٨] فثعلب يقصر الكسر على الممدود ويخص الفتح بالمقصور. ويرد ابن درستويه على ثعلب بأن البصريين (يأبون ذلك ويقولون هو الجَرَاء مفتوح لا غير ممدود)[٩] ولكن رواية الأصمعي تؤكد أن الخلاف لهجي.

---

(١) ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٥٧٠؛ ابن سيدة: المخصص ١٣٦/١١؛ السيوطي: المزهر ٨٣/٢.
(٢) شرح النحاس، ص ٤١١.
(٣) الفارابي: ديوان الأدب ٣٧٧/١؛ ابن سيدة: المخصص ١٣٦/١٤.
(٤) السيوطي: المزهر ٢٧٦/٢.
(٥) في الباب الذي عقده ابن السكيت في إصلاح المنطق لما تكون عليه فَعَال وفِعَال بمعنى واحد. نجده ينقل أقوالاً كثيرة للعلماء يعزون الاختلاف بين الصيغتين للفوارق اللهجية. أنظر: إصلاح المنطق، ص ١٠٤ ــ ١٠٧.
(٦) نقلاً عن ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ١٠٥. وقد وردت في ديوان الأعشى بالكسر (جِراء). (الديوان، ص ١٦٧).
(٧) م. ن، ص. ن.
(٨) ابن درستوية: تصحيح الفصيح، ص ٣٩٨.
(٩) م. ن، ص. ن.

ونقل ابن قتيبة عن الفراء أن الأشياء التي بلغت الغاية تأتي على فَعَال وفِعال يقول: (قال ـ وهو الفراء ـ وقد يأتي فِعال في أشياء بلغت الغاية نحو الصِرام والجِزاز والجِداد والحِصاد والقِطاع والقِطاف، وقد جاءت هذه كلها على فَعَال بالفتح، والمصدر يأتي على فَعْل)[1] ويبدو من هذا النص أن الفراء لا يجعل ما دل على انتهاء الزمان من المصادر بل هي أسماء عنده. ومنها ما يأتي على ثلاث لغات فَعَال، فِعَال، فُعَال فقد روي ابن جنى في جذاذ (عن قطرب: جَذَّ الشيء يُجَذُّه جَذّاً وجُذاذاً وجِذاذاً)[2].

٢ ـ **معيار دلالي**: وذلك بأن تؤدي كل صيغة دلالة مختلفة رغم اشتراكها في الأصوات: فالسداد من العوز والسَداد سَداد الأمر[3] وردت سَداد في قول لبيد:

آتى السداد فإن كرهت جنابنا ... فتنقلي في عامر وتميم[4]

ومن ذلك أن قالوا تَمام وتِمام في كل شيء عدا قولهم ليل فهو تِمام بالكسر، يقول الفارابي (يقال الليل التمِام وهو أطول ليل في السنة، ليس فيها غير هذه اللغة)[5] ويقول ابن قُتيبة (وقمر تَمام وتِمام وولد تَمام وتِمام وليل تِمام لا غير)[6].

ويفسر ابن القيم ظاهرة الفتح في صيغة (فَعَال) بقوله واستحق الاسم الشامل في هذا الباب اسم الفَعَال بفتح الفاء والعين وبعدهما ألف وهي فتح ليكون اللفظ الذي يتوالى فيه الفتح موازناً لانفتاح المعنى واتساعه)[7]. ويبقى

(١) ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٦٠٩.
(٢) ابن جني: المحتسب ٢/٦٤.
(٣) الزجاجي: مجالس العلماء، ص ١٩٧ ـ ١٩٨.
(٤) ديوان لبيد، ص ١٠٧.
(٥) الفارابي: ديوان الأدب ٣/٩٤.
(٦) ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٥٧٠.
(٧) ابن القيم: بدائع الفوائد ٢/٥٢.

قوله غامضاً ما لم يحدد ما المقصود بانفتاح المعنى هل هو المعنى المجرد المتضمن في المصدر؟ إن كان كذلك، فما تفسيره لانفتاح المعنى في الصيغ الأخرى نحو خَير، حَق في (فَعْل) وكَرم، صَفَد، تَعَب في (فَعَل).

٣ ـ **معيار الصحة والشذوذ**: وهو معيار يلجأ إليه النحاة العرب إذا جاء الواقع اللغوي مخالفاً لأقيستهم وفي مجال صيغ المصادر فَعَال وفِعَال، فُعَال اعتبر النحاة ورود غَواث، وسَواف بالفتح من باب الشاذ[1] فعلى قياسهم تكون الصورة الافتراضية لها غُواث وسُواف وقد أورد ابن قتيبة الصورتين سِواف وسُواف[2] ونسب سَواف بالفتح إلى أبي عمرو الشيباني وعمارة، ونسب الضم إلى الأصمعي[3] ومثلها (غَواث وغُواث) وكشف ابن قتيبة السبب الذي دعا النحاة إلى القول بشذوذ غَواث ونِداء. ذلك أن معانيها دلت على الصوت وقد خص النحاة ما دل على الثوت ببناء فُعَال. يقول ابن قتيبة (ولم يأت في الأصوات إلا مضموناً مثل الحُداء، والدُعاء، والبُكاء غير غواث فإنه يفتح ويضم، وجاء في الأصوات مكسوراً نحو النِداء والصِياح وقد ضُما أيضاً)[4]. ومن ذلك أن الفراء يغلب الرَضاع بالفتح على الرِضاع بالكسر يقول: (الرِضاع والرَضاع بالفتح أكثر)[5] في حين يرى الفارابي الرِضاع لغة في الرَضاع)[6].

وذكر ابن السكيت أنه (يقال سَرار الشهر وسِرار الشهر والفتح أجود)[7]. وهذا يثبت إلى أي مدى تتداخل الصيغتان مما يؤيد الرأي القائل بأن صيغة فَعَال متوغلة في القدم وأن باقي الصيغ قد نشأت عنها وقد تناول **المحدثون** علاقة فَعَال بالصيغ فِعَال، فُعَال على النحو الآتي:

(١) الرضي: شرح الشافية ١/١٥٤؛ ابن عصفور: المقرب ٢/١٣١.
(٢) ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٦٠٥؛ ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ١٠٧.
(٣) ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٦٠٥.
(٤) ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٥٧١ ـ ٥٧٢، ٦٠٥.
(٥) الفراء: معاني القرآن ١/١٤٩.
(٦) الفارابي: ديوان الأدب ١/٤٦٢.
(٧) ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ١٠٤.

١ ـ فَعَال الصيغة الأم متولدة من الفعل فَعَل ومن ثم فُسرت الأمثلة التي جاءت على فَعَال من الأفعال الأخرى فِعل، فَعُل[١].

٢ ـ فِعَال، فُعَال صيغ ناتجة عن فَعَال وذلك وفق قانون المخالفة[٢].

٣ ـ يوظف المحدثون النصوص المروية للأمثلة المتفقة في المعنى والمشتركة في الجذر اللغوي مع اختلافها في الصيغة نحو حَصاد وحِصاد، فَواق فُواق، وذلك لتأكيد الرأي بأن فَعَال هي الصيغة الأقدم ثم انتقلت إلى الصيغ الأخرى وفق قانون المخالفة.

٤ ـ الصيغ التي تكون على فِعَال، فُعَال ولا يأتي من أمثلتها على فَعَال تؤكد توغل صيغة فَعَال في القدم، وأن أمثلتها قد اندثرت ومن ثم شاعت الصيغ المستحدثة على فِعَال، فُعَال[٣].

خامساً ـ فَعَال فَعِيل:

ورد من أمثلة اشتراك فَعَال مع فَعِيل حَنَان وحَنِين. حنان في قول امرىء القيس:

ويَمنَعُهـا بَنُـو شَمجَى بنِ جَـرْمٍ   مَعيـزَهمُ حنـانَـكَ ذا الحَنـانِ[٤]

وحنين في قول عمرو بن كلثوم:

فَمـا وَجَـدَتْ كـوَجْـدى أُمُّ سَقْبٍ   أَضَـلَّتـه فَـرَجَّعَـتِ الحَنِينـا[٥]

الفرق بينهما دلالي فقد جعلوا الحنين للاشتياق والحنان للترحم[٦].

---

(١) أنظر: ص ١١٦ من هذا البحث.

(٢) هنري فليش: العربية الفصحى، ص ٧٨، ٢٠٦.

(٣) م.ن، ص.ن.

(٤) امرؤ القيس: السنة ١/١٠٩.

(٥) شرح النحاس، ص ٦٢٦.

(٦) الفارابي: ديوان الأدب ٣/١٤٤.

سادساً ـ فَعَال: فُعُول:

وتشترك فَعَال مع فُعُول في أمثلة نحو:

جَفَاف وجُفُوف[١]. والثَّبَات والثُّبوت، والقَطَاع والقُطُوع والذَهاب والذُهُوب، والفَسَاد والفُسُود والفَراغ والفُرُوغ[٢].

وفي تفسير اشتراك هذه الأمثلة اعتمد علماء اللغة العرب على المعايير الآتية:

١ ـ **معيار لهجي**: ذكر ابن السكيت قَطَاع وقُطُوع يقول: (ويقال كان ذلك عند قَطَاع الطير وقَطَاع الماء وبعضهم يقول قُطُوع الطير والماء)[٣] فهو ينسب قَطَاع لقوم قُطُوع لآخرين.

٢ ـ **معيار القياس والسماع**: يقول سيبويه (وثبت ثُبُوتاً وهو ثابت، وذهب ذُهُوباً وهو ذاهب أو قالوا الذَهاب والثَّبات، فبنوه على فَعَال كما بنوه على فُعُول والفُعُول فيه أكثر)[٤].

٣ ـ **معيار دلالي**: نحو قَطَاع وقُطُوع، إن كانت للطير فهي على فَعَال وفُعُول وأما إن كانت للماء فهي على فَعَال يقول ابن قتيبة (وقَطَاع الطير وقُطُوعها وهو أن تقطع من بلد إلى بلد، فأما قَطَاع الماء يعني انقطاعه فمفتوح)[٥].

٤ ـ **معيار صوتي**: يرى النحاة العرب أن الأفعال معتلة اللام بالياء أو بالواو تأتي مصادرها على فَعَال هرباً من تماثل الحركات يقول سيبويه (وقالوا نمى ينمي نماء، وبدا يبدو بداء، ونثا ينثو نثاء، وقضى يقضي قضاء، وإنما كثر الفَعَال في هذه كراهية الياءات مع الكسرة والوات مع الضمة)[٦].

---

(١) الفارابي: ديوان الأدب ٣/٦٥.

(٢) ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٥٧٤.

(٣) ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ١١.

(٤) سيبويه: الكتاب ٤/٩.

(٥) ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٥٧٤.

(٦) سيبويه: الكتاب ٤/٤٧؛ ابن يعيش: شرح المفصل ١٠/٩؛ الرضي: شرح الشافية ١/١٥٤.

فهم يضعون لمعتل اللام اليائي والواي صيغة افتراضية على فِعَال أو فُعَال نحو: (قضى قِضاي ← قِضَاء) و (بدا بُداو ← بُداء) ويفسرون خروجها إلى (فَعَال) قَضَاء، بَدَاء من باب كراهية الحركات المتماثلة.

٥ ــ **معيار صرفي**: تخلص بعض أمثلة صيغة فَعَال عند النحاة العرب لاسم المصدر في مقابل ما يأتي منها على فُعُول نحو فَجَار، وفُجُور[١] وقد أخرجنا فَجَار من جدول المصادر لأنها خلصت للدلالة على علم اسم الجنس[٢].

وقد وردت فَجَارِ في قول النابغة:

إنّـا احْتَمَلْنَـا خُـطَّتَيْنَـا بَيْنَنَـا   فَحَمَلْتُ بَـرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجَارِ[٣]

سابعاً ــ فَعَال: فَعَالة:

بتتبع أمثلة الصيغتين فَعَال وفَعَالة في الشعر الجاهلي المرصود لغدراسة في هذا البحث، أثار انتباهنا ورود أمثلة مشتركة في الجذر اللغوي تبنى تارة على (فَعَال) وتارة أخرى على (فَعَالة) من ذلك:

سَلام[١] وسَلامة[٢] وجَراء[٣] وجَراءة[٤]، غَرام[٥] وغَرامة[٦] كَلال[٧]

(١) الفارابي: ديوان الأدب ١/٣٧٩.
(٢) أنظر: مصطلح اسم المصدر، ص ٢١.
(٣) ديوان النابغة، ص ١٠٥.
(٤) امرؤ القيس: الشعراء الستة ١/٩٦.
(٥) ديوان لبيد، ص ٤٦.
(٦) ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ١٠٥.
(٧) طرفة: شرح النحاس، ص ٢٩٢.
(٨) ديوان حاتم الطائي، ص ٢٨٨.
(٩) زهير: شرح النحاس، ص ٣٢٥.
(١٠) لبيد: شرح النحاس، ص ٣٨٢.

وكَلالة[١]، سَفاه[٢] وسفاهة[٣] سَماح[٤] وسَماحة[٥] دَلال[٦] ودَلالة[٧] عَماء[٨] وعَماية[٩] عَداء[١٠]، وعَداوة[١١] ضَلال[١٢] وضَلالة[١٣].

ومما ورد له مثال على فَعَال وذكرت المعاجم وكتب العربية مقابلاً له على فَعَالة نحو شَقاء[١٤]، خَسار[١٥]، سقام[١٦].

ومما ورد من أمثلة الشعر الجاهلي على فَعَالة وله مقابل على فَعَال الأمثلة:

لَذاذة[١٧]، أمانة[١٨]، بَراءة[١٩].

وقد تعرض علماء العربية لهذه الظاهرة، فقد تنبه سيبويه لها في كتابه وفسرها بأن حذف التاء يكون استخفافاً، قال: (وقالوا سعد يسعد سعادة،

(١) ديوان الأعشى، ص ١٨٥.
(٢) السابق، ص ١٢٥.
(٣) النابغة: ديوان الستة ١/٢١٠.
(٤) ديوان حاتم الطائي، ص ٢٨١.
(٥) امرؤ القيس: الستة ١/٩٤.
(٦) ديوان لبيد، ص ٩٤.
(٧) ديوان حاتم الطائي، ص ٢٥٠.
(٨) زهير: شرح النحاس، ص ٥٦٩. وانظر ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٥٧٥؛ الفارابي: ديوان الأدب ٤/٨٨.
(٩) ديوان امرىء القيس، ص ١٤.
(١٠) ديوان الأعشى: ص ٢٢٧.
(١١) ديوان النابغة، ص ٤٦.
(١٢) ديوان الأعشى، ص ١٣٩.
(١٣) السابق، ص ٣٥٥.
(١٤) سيبويه: الكتاب ٤/٣٣.
(١٥) الأزهري: التهذيب ٧/١٦٣.
(١٦) سيبويه: الكتاب ٤/٢٨.
(١٧) السابق ٤/٣٤.
(١٨) الفارابي: ديوان الأدب ٤/١٨٠.
(١٩) ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٥٩٧. وقد ذكر أن براء تأتي مثلثة بالفتح والضم والكسر (بَراء)، (بُراء)، (بِراء).

وشقى يشقي شقاوة، وسعيد وشقي فأحدهما مرفوع والآخر موضوع، وقالوا الشقاء كما قالوا الجمال واللذاذ، حذفوا الهاء استخفافاً[١]. وقد نقل ابن قتيبة[٢] وابن سيده نص سيبويه السابق وتابعة في قوله: إن التاء حذفت استخفافاً[٣].

ويظهر لنا من النص السابق أن سيبويه يجعل (فَعَالة) أصلاً وفَعَال فرعاً عليها. وقد ذهب ابن القيم في كتابه بدائع الفوائد مذهباً آخر إذ جعل فَعَال هي الأصل. وفَعَالة طارئة عليها بزيادة التاء لمعنى محدد ففي معرض تفسيره لكلمة السلام ذكر معناها المصدري فقال (وأما السلام الذي هو بمعنى السلامة فهو مصدر نفسه وهو مثل الجلال والجلالة، فإذا حذفت التاء كان المراد نفس المصدر، وإذا أتيت بالتاء كان فيه إيذان بالتحديد بالمرة من المصدر كالحب والحبة، فالسلام والجمال والجلال كالجنس العام من حيث لم يكن فيه تاء التحديد، والسلامة والجلالة والملاحة والفصاحة كلها تدل على الخصلة الواحدة. ألا ترى أن الملاحة خصلة من خصال الكمال والجلالة، من خصال الجلال ولهذا لم يقولوا كمالة كما قالوا ملاحة وفصاحة لأن الكمال اسم جامع لصفات الشرف والفضل فلو قالوا كمالة لنقضوا الغرض المقصود)[٤]. ويكشف لنا هذا النص أن ابن القيم:

١ ــ ينطلق من أن فَعَال هي الأصل الدال على الجنس وفَعَالة طارئة عليها.

٢ ــ يجعل التاء قيمة وظيفية (مورفيم لبيان العدد).

٣ ــ يجعل أثر المعنى على قبول الكلمة للتاء أو تجردها منها. فإن دلت على معنى عام كلي لا يمكن تجزئته فهو على فَعَال نحو كمال، أما إذا دلت الكلمة على معنى جزئي فتجردها من التاء يعطينا المعنى الكلي نحو ملاحة، حماقة...

(١) سيبويه: الكتاب ٤/٣٤ ــ ٣٥.
(٢) ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٦٥٠ ــ ٦٥١.
(٣) ابن سيدة: المخصص ١٤/١٥٠؛ والمحكم ٢/٦٠.
(٤) ابن القيم: بدائع الفوائد ٢/١٣٨.

ويبدو أن رأي ابن القيم أكثر توفيقاً فهو يؤكد ما لاحظه المستشرقون من أطراد فَعَال وقدمها، وبالتالي تكون صيغة فَعَالة صيغة طارئة عليها، وذلك بإلصاق التاء.

□ **خلاصة:**

تناولت الدراسة السابقة لصيغة (فَعَال) وأمثلتها في الشعر الجاهلي كثيراً من القضايا، التي فصلناها في الدراسة التحليلية، والتي يمكن حصرها فيما يأتي:

أولاً: فَعال من أقدم الصيغ ونستطيع أن نطلق عليها الصيغة المصدرية الأم وشواهدنا على ذلك:

١ ــ ترتبط فَعَال بجميع أبواب الفعل الثلاثي المجرد، وتطورت في الاستخدام حتى أصبحت ترتبط بالمصدر المزيد بعد أن بعد عهد ارتباطها بالمجرد.

٢ ــ يبنى منها كثير من المباني الصرفية الأخرى والتي لا تحتمل الدلالة المصدرية مثل الأسماء المعدولة، واسم الجنس، وفعل الأمر (اسم الفعل).

٣ ــ تكون صيغة فَعَال قسيماً مشتركاً مع أغلب الصيغ وأمثلة ذلك متعددة في الشعر الجاهلي مثل اشتركها مع فِعَال وفُعَال، فَعَالة، وفِعَالة، فَعْل وفِعْل، وفُعْل وفَعَل، وفُعُول وفَعِيل.

٤ ــ كشف التفسير المقارن أن صيغة (فَعَال) تشيع في أكثر اللغات السامية.

ثانياً: تأتي فعال مرتبطة بكثير من المعاني فصلناها في موضعها.

(د) صيغة فَعَال بين المصدرية والوظائف النحوية الأخرى:

تستوعب العربية أكثر من معنى يأتي على صورة فَعَال يقول هنري فليش (إن الحد بين اسم الذات والصفة ليس بينا، فالصيغة الواحدة قد تنتج أسماء أعيان، وأسماء معانٍ وصفات، وذلك واضح في الصيغ التي تكاثرت فروعها على نطاق واسع، فهي بذلك خير ما يدل على اتجاهات اللغة، ومن ذلك صيغ

المرتبة الرابعة[١] فَعَال ـ فِعَال ـ فُعَال ـ فَعِيل ـ فَعُول، وأمثلة ذلك: (أتان) بزنة فَعَال، اسم عين، (وطَوَاف) اسم معنى، و(جَبَان) صفة ويمكن أن نطلق على هذه الظاهرة: (ظاهرة تناسل الصيغ)[٢].

ولن نتصدى إلا لما جاء على فَعَال وكان مذا دلالة مصدرية بطريقة أو بأخرى، وقد قسم علماء اللغة الأمثلة التي جاءت على فَعَال على النحو الآتي:

أولاً ـ اتجاه القدماء:

١ ـ أمثلة ذات دلالة مصدرية وقصروها في باب السماعي من مثل[٣]: سماع، بهاء، ذهاب، ثبات، جزاء... الخ.

٢ ـ أمثلة دلت على اسم المصدر وهي الأمثلة التي جاءت لدلالة مصدرية إلا أنها خرجت على أبواب الأفعال التي صنفوها فيها مثال ذلك: فَعَّل فَعَال، ومصدره التفعيل سلام، كلام، خلاص، بلاغ[٤]. أَفْعَل فَعَال، ومصدره الإفعال نبات، عطاء[٥].

يقول أبو حيان: (وهذه المصادر التي شذت عن القياس وأكثرها يسميها معظم النحاة أسماء مصادر لا مصادر، ويسميها بعض اللغويين مصادر لفعل لم تجر عليه ولا مشاحة في الاصطلاح)[٦].

٣ ـ أمثلة خرجت عن الدلالة المصدرية إلى الدلالة الفعلية لذا بنيت على الكسر نحو نَزالِ، دَراكِ. وهي صيغة قياسية في الأفعال الثلاثية[٧].

---

(١) يشير إلى أنه قد قسم الصيغ إلى مراتب. أنظر: العربية الفصحى، ص ٧٢ ـ ٧٦.

(٢) السابق، ص ٨٦ ـ ٨٧.

(٣) خديجة الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص ٢٣٣.

(٤) الفارابي: ديوان الأدب، مادة (خلاص) ١/٣٨٠، ومادة (بلاغ) ١/٣٨١.

(٥) ينظر تفصيل المناقشة عند الحديث عن مصطلح اسم المصدر، ص ٢١.

(٦) أبو حيان: الارتشاف، ص ١٣١.

(٧) سيبويه: الكتاب ٢/٣٧، ٣٨؛ شرح الأنباري، ص ١١؛ ابن سيدة: المخصص ١٧/٦٥ ـ ٦٦؛ ابن عصفور: المقرب ١/١٣٢؛ ابن مالك: التسهيل، ص ٢١٣.

ووظيفتها في السياق للتوكيد يقول الزجاج (باب فَعالِ في الأمر يراد به التوكيد)[١].

٤ ـ أمثلة خرجت عن الدلالة المصدرية إلى الدلالة على علم الجنس نحو فَجارِ، يَسارِ[٢].

ثانياً ـ اتجاه المحدثين:

١ ـ أمثلة تأتي للدلالة على المصدر أو على أسماء المعاني المجردة المشتقة من الأفعال خاصة وأن الفرق بينهما غير واضح[٣]. وتكون مرتبطة بالأفعال الثلاثية.

٢ ـ أمثلة مصدرية تأتي من الأفعال المزيدة مثل: كلام، سلام... الخ، وقد عارض صلاح حسنين هذا الرأي وذهب إلى أن هذه لمصادر قد أهملت أفعالها الثلاثية، وهذا دليل عنده على توغل (فَعَال) في القدم[٤].

ونحن لا نستطيع اعتماد تصنيف يقوم على افتراضات تاريخية، فقد تصلح هذه الافتراضات لتفسير الظاهرة إلا أننا لا يمكننا اعتمادها في تصنيف الظاهرة لذا يمكن القول إن مثل هذه الأمثلة قد كان لها أفعال ثلاثية إلا أنه عند جمع اللغة وتدوينها اعتبر فعلها غير فصيح فأهمل، أو كان قديماً فنسي، لذلك خرج عن المادة المدونة فلم تحتفظ به المعاجمك ـ وهذا ما قاله صلاح حسنين ـ ثم احتيج لدلالة هذا الاسم مصدرية فارتبط بفعل آخر مزيد ـ وهذا ما قاله بارت مما أدى إلى نشؤ تراكيب جديدة فبالإضافة إلى التركيب القديم فَعَل فَعَال نجد في اللغة أَفْعَل فَعَال، وفَعَّل فَعَال وقد تنبه سيبويه إلى خروج الأفعال على غير مصادرها فدرسها في باب (ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى

---

(١) ابن سيدة: المخصص ١٧/٦٥.

(٢) سيبويه: الكتاب ٣/٢٧٤؛ ابن يعيش: شرح المفصل ٤/٥٣.

(٣) صلاح حسنين: رسالة أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية، ص ١٨٥.

(٤) السابق، ص ١٦٨، ١٩٧ ـ ١٩٨.

واحد وذلك قولك اجتوروا تجاوراً[١] وذكره ابن قتيبة في باب (ما جاء فيه المصدر على غير صدر)[٢].

ويمكن طرح تفسير آخر لظاهرة المصادر التي خرجت على أفعالها المفترضة نحو: شراب، كلام، فهذه مصادر لا أفعال لها إذ أنها في البداية كانت تدل دلالة اسمية محضة ثم احتيج للتعبير عنها تعبيراً مصدرياً. فنتج الاضطراب وإلا فما القول في فعل الكلام، هل هو كلم يكلم أو تكلم يتكلم؟.

وقد عزا بروكلمان ارتباط (فَعَال) بالفعل المزيد إلى شيوع هذه الصيغة يقول (ففي العربية تجد في الوزن المضعف أنه توجد بقايا لهذه الصيغة مع ملاحظة أن حركة الفتحة التي تلي الصامت الأول تستبدل كسرة نحو كذاب وي الوزن المطاوع نحو تِحمال وتِملاق، ومن وزن أفعل نحو إكرام[٣].

٣ ـ أمثلة ذات دلالة فعلية مباشرة. وهي الأمثلة التي. اصطلح القدماء على تسميتها (باسم الأمر) وشرطها أن تكون مبنية على الكسر (فَعَال) ونتبين عند المحدثين ثلاثة اتجاهات يفسرون بها هذه الظاهرة.

□ **الاتجاه الأول**: وهو متابعةُ القدماء في القول بأن (فَعَال) تكون في سياق الأمر لوظيفة محددة وهي التوكيد وتقوية معناه. وقد قال بهذا عزة حسن الذي يرى أن دلالة فَعَال على التوكيد (هو السر أيضاً في أن هذا البناء لم يشع في كلام العرب ولم يكثر دورانه على ألسنتهم لأن الحاجة إلى تكثير الفعل لتوكيد الكلام شيء عارض في حياة الإنسان اليومية، وليس بدائم[٤].

□ **الاتجاه الثاني**: وهو اتجاه الباحثين للغات السامية، فقد لمسوا شيوع دلالة المصادر على التعبير عن الأمر في اللغات السامية فالعربية تستخدم صيغة (فَعَال)

---

(١) سيبويه: الكتاب ٤/٨١ ـ ٨٢.

(٢) ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٦٥٣.

(٣) صلاح حسنين: أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية، ص ١٨٦.

(٤) الصاغاني: ما بنته العرب على فَعَال، ص ٢٧.

والعبرية لها صيغ مصدرية تدل على أنها موجهة للمخاطبين. فدل ذلك عندهم على شيوع هذه الصيغة[١].

□ **الاتجاه الثالث**: وهو اعتبارها صيغة فعلية محضة تدل على الأمر وقد قال بهذا (مهدي المخزومي) الذي يرى أن العرب استخدموا صيغتين للدلالة على الأمر هما:

ـ صيغة فَعَال.

ـ صيغة أفعل.

يقول مهدي المخزومي: (إن العرب كانوا يسلكون في الأمر طريقتين:

إحداهما: الإبقاء على سكون أوله وزيادة همزة الوصل للنطق بالساكن.

ثانيهما: تحريك الساكن فتتغير صورة الفعل ببنائه على فَعَالِ[٢].

وقد خالفه صلاح حسنين الذي يرى أن (فعال) صيغة مصدرية أما صيغة أفعل فهي صيغة خاصة للدلالة على الأمر[٣]. ونرى أن الانطلاق من مدلولات هذه الوحدات الصرفية: (المصدر)، (الفعل)، (فعل الأمر) يكشف عن الاختلاف الوظيفي لكل منها، فإذا كان الفعل هو الحدث المقترن بزمان، فإن المصدر ما هو إلا اسم يطلق على الحدث المجرد، وأما ما يطلق عليه فعل الأمر فهي صيغ يطلب بها إحداث الحدث. ولا زمن لها. فلا جرم أن الزمن المزعوم إنما هو للأحداث المطلوب إحداثها في المستقبل، فإذا تبين هذا أمكن القول بأن صيغة (فَعَال) ما هي إلا صيغة أمرية، وليس أدل على ذلك من لزومها حالة صرفية واحدة، وهي البناء على الكسر في مقابل المصدر الذي

---

(١) صلاح حسنين: أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية، ص ١٦٩؛ برجشتراسر: التطور النحوي، ص ٥٢.

(٢) مهدي المخزومي في النحو العربي ـ نقد وتوجيه، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦؛ في النحو العربي ـ قواعد وتطبيق، ص ١٤١ ـ ١٤٢.

(٣) صلاح حسنين: أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية، ص ١٦٩.

يتصف بمظاهر التصرف الإعرابي، لذا أخرجناها من الدراسة وإن وردت في الشعر الجاهلي: ومثال ذلك (حذار) في قوله عدى بن زيد:

إذْ تَـواصَـوا بِـالكَبْش لَمَّا أَحَسُّـ ـوهُ وقـالُوا مَـعَ الحِذارِ حَـدارِ[1]

وكذلك قول زهير بن أبي سلمى:

ولَنِعْـمَ حَشْـوُ الـدِّرْعِ أنت إذا دُعِيتْ نَـزَالِ وَلُـجَّ في الـذُّعْـرِ[2]

□ □ □

(1) ديوان عدي بن زيد، ص ١٣٥.

(2) ديوان زهير، ص ٨٩.

-٢-
صيغة فَعْل

تتناول هذه الدراسة القضايا المتصلة ببناء صيغة (فَعْل) من حيث ارتباطها بالفعل. وعلاقتها مع الصيغ المصدرية الأخرى، مع محاولة متواضعة لدراسة الصيغة في السياق من حيث الدلالة، وأثر ذلك على البناء وتأثر الدلالة به.

(أ) صيغة فَعْل وعلاقتها بأفعالها:

تهدف هذه الدراسة إلى تصنيف أمثلة (فَعْل) مرتبطة بأفعالها من حيث التعدي واللزوم، ومن حيث التجرد والزيادة:

١ ـ صيغة فَعْل والفعل بين التعدي واللزوم:

يتتبع دراسة القدماء لصيغة فَعْل وأمثلته نجد أنهم قد ربطوا الصيغة بالفعل الثلاثي المجرد من حيث التعدي واللزوم فقد غلبوا ورود المصادر بوزن فَعْل في المتعدي وجعلوه قياسياً[1] وتكون أفعالها بوزن فَعَل يَفْعُل، وفَعَل يَفْعِل، وفَعِل يَفْعَل يقول سيبويه: (فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية على فَعَل يَفْعُل، وفَعَل يَفْعِل، وفَعِل يَفْعَل ويكون المصدر فَعْلاً والاسم فاعلاً)[2] وقصر ابن مالك ما جاء من (فَعِل يَفْعَل) على ما دل على عمل قام به الفم نحو شَرب شَرْباً ولَقِم لَقْماً)[3]، أما اللازم من الأفعال الثلاثية فقد خصوه بوزن فُعُول، وجعلوه قياسياً فيها يقول سيبويه (وأما كل عمل لم يتعد إلى منصوب

(1) سيبويه: الكتاب ٥/٤؛ ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٦٤٦؛ الرضي: شرح الشافية ١٥٦/١؛ أبو حيان: الارتشاف، ص ١٢٥.

(2) سيبويه: الكتاب ٥/٤.

(3) ابن مالك: التسهيل، ص ٢٠٥؛ أبو حيان: الارتشاف، ص ١٢٧.

فإنه يكون فعله على ما ذكرنا في الذي يتعدى ويكون الاسم فاعلاً، والمصدر يكون فُعُولاً(١).

وتكشف الأمثلة المرصودة في الشعر الجاهلي أنها جاءت من المتعدي واللازم كما أنها جاءت من الأبواب (فَعَل يَفْعَل) و(فَعُل يَفْعُل)(٢). وقد قال النحاة بسماعية ما جاء من المصادر بوزن (فَعْل) مرتبطاً بالفعل اللازم وذلك في الأبواب:

(فَعَل يَفْعِل) عجز عَجْزاً، غَلَى غَلْياً، عَقَل عقلاً(٣).
(فَعَل يَفْعُل) سَكَت سَكْتاً، عَدا عَدْواً(٤).
(فَعَل يَفْعَل) هَدَأ يَهْدَأ هَدْءاً، ولَمَع يَلْمع لَمْعاً(٥).

ولم يقصر النحاة المصدر السماعي (فَعْل) المرتبط بالفعل (فعَل يفعَل) [مفتوح العين في الماضي والمضارع] على الفعل اللازم إذ أنهم أدرجوا ما جاء من المتعدي منه أيضاً في السماعي. ذلك أنهم خصوا (فعَل يفعَل) بأبنية مصدرية أخرى مثل فَعَالة وفِعَالة وفِعَال(٦). يقول ابن يعيش (فأما فعَل يفعَل مما فيه حرف من حروف الحلق فعلى ثلاثة أبنية منها فَعَالة نحو نصَح نَصاحة وفِعالة قالوا نكَأت القرحة نكاية, ومنها فَعَال قالوا ذهب ذهاباً وفعال قالوا سأل سُؤالاً)(٧) وفعل سماعية أيضاً عندهم في أبواب اللازم نحو:

(فَعِل يفعَل) جَهِلَ جَهْلاً، بَخِل بَخْلاً، جَزِع جَزْعاً(٨).
(فَعِل يفعِل) يَئِس يَأْساً، حَرِد حَرْداً(٩).

---

(١) سيبويه: الكتاب ٩/٤.
(٢) أنظر: المعجم المفهرس لأمثلة الصيغة في ملحق الكتاب.
(٣) سيبويه: الكتاب ٩/٤، ١٤، ١٥، ٣٥، ٥٢؛ الفارابي: ديوان الأدب ١٦٠/٢.
(٤) سيبويه: الكتاب ٩/٤، ١٢، ٤٧، ٥٢.
(٥) السابق ٩/٤، ١٥.
(٦) ابن سيده: المخصص ١٢٩/١٤؛ ابن يعيش: شرح المفصل ٤٥/٦.
(٧) ابن يعيش: شرح المفصل ٤٥/٦.
(٨) سيبويه: الكتاب ٣٤/٤، ٣٥، ٥٢.
(٩) السابق ١٦/٤، ٣٥.

(فَعُل يَفْعُل) ضعُف ضَعْفاً، ظرُف ظَرْفاً(١).

كما سمع المصدر (فَعْل) فيما دل على اللون مثل جَوْن، وَرْد(٢) وقد كشف الواقع الوصفي لأمثلة فَعْل في الشعر الجاهلي أنها تأتي من المتعدي واللازم، دون التقيد بالقياس والسماع، وجدير بالذكر أن الفراء قد تنبه إلى اتساع دائرة (فَعْل) فهو يأتي عنده من المتعدي واللازم، فالقضية عنده بيئية وليست قضية قياسي وسماعي، فالفعل للحجاز والفُعُول لنجد(٣).

٢ - صيغة فَعْل والفعل الثلاثي المزيد بالهمزة:

وردت أمثلة من المصدر (فَعْل) في الشعر الجاهلي مرتبطة بالثلاثي المزيد بالهمزة. نحو (ذَنْب) في قوله الحارث:

يَخْلِطون البَريءَ مِنَّا بذي الذَّنْـ   بِ ولا يَنفَعُ الخَلِيّ الخلاءُ(٤)

(وقَذْع) في قول طرفة:

وإنْ يقذِفُوا **بالقَذْعِ** عِرضَك أسقِهم   بكأس حياضِ الموتِ قَبْلَ التَّهدُّدِ(٥)

(طَوْع) في قول النابغة:

فارتاع من صوتِ كَلّابٍ فَبَاتَ له   **طوعُ** الشوامت من خوفٍ ومن صَرَدِ(٦)

و (عَوْن) في قول عنترة:

خَدَمْتُ أُناساً واتَّخذت أقارباً   **لِعَوْني** ولكنْ أصبَحُوا كالعَقاربِ(٧)

---

(١) سيبويه: الكتاب ٣١/٤، ٣٥.
(٢) السابق ٢٦/٤.
(٣) ثعلب: مجالس ثعلب، ص ٢٢٧؛ الرضي: شرح الشافية ١٥٢/١.
(٤) شرح النحاس، ص ٥٥٨.
(٥) السابق، ص ٢٧٧.
(٦) شرح النحاس، ص ٧٤٤.
(٧) ديوان عنترة، ص ٢٥.

و(مَهْل) في قول النابغة:

مَهْـلاً فِـداءٌ لَـكَ الأقـوام كُلُّهُم   ومـا أُثَمِّـرُ من مـال ومن وَلَـدِ[1]

وسنتتبع أقوال العلماء حول هذه الأمثلة لنتبين إلى أي مدى يرتبط المصدر (فَعْل) بالفعل الثلاثي المزيد بهمزة التعدية.

(ذَنْب) يقول النحاس في شرح بيت الحارث السابق (يسوون بين البريء من الذنب والمذنب). وينقل ابن سيده ما قاله أبو زيد في هذه المادة (الجمع ذنوب وذنوبات وقد أذنب)[2] (قَذْع) جاء في التهذيب (لا يأتي منه الفعل إلا متعدياً بالهمزة أقذع إقذاعاً ولم يسمع بدون ألف)[3] ولقد اخترنا في تصنيف المصدر (قذع) في باب الفعل الثلاثي المجرد وذلك على ضوء قول الخليل (قذعته قذعاً)[4]. (عَوْن) وفعله أعان يعين يقول ابن جنى (هو وإن لم ينطق بثلاثية فإنه في حكم المنطوق به)[5] ويقول (وأيضاً فقد نطقوا من ثلاثية بالعون، وهو مصدره وإذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل لم يتخالج شك في الفعل الذي هو الفرع)[6].

(مَهْل) وهي في بيتْ النابغة السابق صيغة أمرية، ولم تُعن المعاجم القديمة بتعيين فعلها، فالفارابي يقول: (مهلا بمعنى أمهل)[7] فهو يحدد صيغتها الأمرية، وكذلك الأزهريّ وابن سيده يبحثان دلالتها، دون أن يكشفا عن فعلها[8]، إلا في حالة واحدة، وهي اللازم في قولنا (مهلت الغنم إذا رعت)[9] وينقل

(١) شرح النحاس، ص ٧٦١.
(٢) ابن سيده: المخصص ٧٨/١٣. وانظر الأزهري: التهذيب ٤٣٨/١٤.
(٣) الأزهري: التهذيب ١١٣/١.
(٤) الخليل: العين، ص ١٦٨.
(٥) ابن جني: الخصائص ١٢١/١.
(٦) م.ن، ص.ن.
(٧) الفارابي: ديوان الأدب ١٢٧/١.
(٨) الأزهري: التهذيب ٣٢٠/٦؛ ابن سيده: المحكم ٢٣٦/٤.
(٩) م.ن، ص.ن.

أبو عبيدة قول أبي عمرو بن العلاء (وكذا كل شيء من هذا المنصوب كان في موضع «فَعَل» أو «يفعل» كقولك «صبراً» و«مهلاً» و«حلاً» أي أصبر وأمهل وتحل)[1].

نتبين من أقوال العلماء حول هذه الأمثلة أن (فَعْل) يجيء مصدراً للفعل الثلاثي المزيد بهمزة متخففاً من دلالته على الحدث مكتسباً دلالة جديدة وهي الوصف، ففي قول الحارث:

يخلطون البريء بذي الذنب   ....

دلت (ذَنْب) في السياق على صفة اكتسبها صاحبها وهذا ما قاله النحاس في شرحه للبيت (يسوون بين البريء من الذنب والمذنب)[2] فتكون الهمزة في الفعل (أذنب) غير همزة التعدية في (أخرج) فهي في الأخير بمعنى جعله يخرج أما في أذنب فهي بمعنى اتصف بالذنب.

وعلى هذا الوجه يمكن لنا أن نفسر قذع في قول طرفة:

وإن يقذِفُوا بالقذع عرضك أسقهم   .... [3]

فقذع على قول الأزهري من باب أقذع[4]. فتكون عندئذ بمعنى (اتصف بالقذع) أما على تفسير الخليل فهي متعدية من باب الثلاثي المجرد (قذعه) وقد اخترنا تصنيف الخليل لأن الصيغة متعدية، والهمزة في أقذع تتعدى صاحبها إلى سواه بخلاف الهمزة في (أذنب) فهي بمعنى اتصف بالذنب، وبمثل (قَذْع) تفسر (عَوْن) أما مهلاً في قول النابغة:

مَهْـلاً فِـدَاءٌ لَـكَ الأقـوام كُلُّهُم   .... [5]

(١) أبو عبيدة: مجاز القرآن ١٢٣/١.
(٢) شرح النحاس، ص ٥٥٨.
(٣) السابق، ص ٢٧٧.
(٤) الأزهري: التهذيب ١١٣/١.
(٥) شرح النحاس، ص ٧٦١.

فهي صيغة أمرية وفعلها (أمهل) طلب للاتصاف بصفة التمهل.

وبهذا يمكن لنا القول إن المصدر (فَعْل) يختص بالفعل الثلاثي المجرد وما جاء مرتبطاً بالفعل الثلاثي المزيد فقد جاء متخففاً من دلالته المصدرية مكتسباً دلالة جديدة كالوصف أو يدخل في سياق جديد وهو سياق الطلب نحو (مهلاً).

٣ ـ صيغة فَعْل غير المرتبطة بفعل:

كشفت الأمثلة المصدرية بوزن (فَعْل) والتي وردت في الشعر الجاهلي عن أمثلة لم ترتبط بأفعال مع احتفاظها بالدلالة المصدرية، ذلك مثل (أين) في قول النابغة:

واقْطَعُ الخَرْقَ بالخَرْقاءِ قد جَعَلَتْ ... بَعْدَ الكَلالِ تَشَكَّى **الأين** والسأما

ومثل (وَيْب)، (وَيْح)، (وَيْل) التي وردت في قول الأعشى:

قالَتْ هُرَيرةُ لَمّا جِئتُ زائرها ... **وَيْلاً** عليك وويلاً منك يارَجُل[1]

وسنتتبع أقوال العلماء حول هذه الأمثلة:

(أين) أغلب المعاجم لا تذكر فعلاً له، غير إشارة في ديوان الأدب: (آن أينك)[2] ويمكن تفسير إهمال أصحاب المعاجم لذكر فعلها بأن كثيراً من المصادر قد أهملت أفعالها بحكم عدم الاستعمال وطول العهد. كما اتسعت دائرة بعض مصادر الثلاثي لتضم المجرد والمزيد وإنما هي في الأصل لأفعال ثلاثية مجردة ولكن ببعد العهد وعدم الاستعمال أدى إلى إهمال أفعالها المجردة واكتفى بالثلاثية المزيدة، وهي كذلك في الأمثلة التي شاعت غير مرتبطة بمصادر نحو (أين) فقد كان لها فعل مستعمل ودليل ذلك إشارة الفارابي السابقة (آن أينك)[3] ولكن عدم الاستعمال أدى إلى إهمال أصحاب المعاجم له.

(وَيْب)، (وَيْح)، (وَيْل)، (وَيْس).

---

(١) شرح النحاس، ص ٧٠٠.

(٢) الفارابي: ديوان الأدب ٤/١٤٢.

(٣) م.ن، ص.ن.

تذكر المعاجم أن هذه الأمثلة تدل على التقبيح، وأنها تنفرد دون غيرها من الأمثلة في أن فاءها واو وعينها ياء[1]. وهي عند المبرد أسماء أفعال وعند الفارابي مصادر واقعة موقع الدعاء[2] أما تصنيفها الصرفي، ونوع الفعل الذي ترتبط به فهذا ما لم تشر إليه المعاجم، وكذلك جل كتب تفسير القرآن لم تناقش تصريف (وَيْل)، إذ انصب اهتمامها على دلالتها[3]. ووجدنا إشارة مباشرة لتصنيفها الصرفي عند أبي حيان في البحر المحيط يقول: (ويل مصدر لا فعل له من لفظه، وما ذكر من قولهم وأل مصنوع)[4]. وأما إهمال أفعال هذه المصادر التي تكون فاؤها واواً وعينها ياءاً فقد تصدى ابن جنى لتفسير هذه الظاهرة ورد في المحكم قوله: (امتنعوا من استعمال فعل الويح لأن القياس نفاه ومنع منه، وذلك لأنه لو صرف الفعل من ذلك لوجب اعتلال فائه كوعد، وعينه كباع، فتحاموا استعماله، ولما كان يعقب من اجتماع إعلالين، ولا أدري أدخل الألف واللام على الويح سماعاً أم تبسطاً وإدلالاً)[5] وبتأمل السياق الذي وردت فيه ويل أو أخواتها يمكن لنا أن نقول إنها ـ أي تلك الأمثلة ـ تعبيرات انفعالية مما يطلق عليه علماء اللغة المحدثون (الصرخات الانفعاليـة)[6] وهي تعبيرات

---

(١) ابن دريد: الجمهرة ٣/١٤٧؛ الأزهري: التهذيب ١٥/٤٥٤؛ ابن منظور: اللسان (ويل).

(٢) عند المبرد أسماء أفعال المقتضب ٣/٢٠٦. وانظر السابق ٣/١٠٤ (الهامش).

(٣) ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، ص ٥٦١؛ الزمخشري: الكشاف ٢/٥٦٥؛ أساس البلاغة ٢/٥٣٢؛ الأصفهاني: مفردات غريب القرآن، ص ٥٣٥.

(٤) أبو حيان: البحر المحيط ١/٢٧٠.

(٥) ابن سيده: المحكم ٤/٢٩. وانظر المبرد: المقتضب ١/٢٢٢. وقد أشار المبرد إلى أن عدم بناء الفعل منها يعود إلى اجتماع حرفي العلة.
وانظر ابن قيم الجوزية: بدائع الفوائد ٤/١٨٥.

(٦) فندريس: اللغة، ص ١٨٢ ـ ١٩٦؛ رمضان عبد التواب: التطور اللغوي، ص ١٧٠. وقد تعرض محمود السعران للغة الانفعالية عند معالجته لموضوع «الصرخات الانفعالية ليست شاهداً بأن الكلام غريزي». يقول: «وما يبدو من تشابه بين بعض الصرخات في لغات مختلفة كأنها تنتمي إلى عائلة واحدة، وما يبدو في الوقت نفسه من اختلاف بينها... والاختلاف الحاصل بين هذه الصرخات في اللغات المختلفة مرده إلى أنها قد تكون نتيجة للتقاليد اللغوية الخاصة وللأنظمة الصوتية وللعادات الكلامية لأصحاب كل لغة ا.هـ». (علم اللغة، ص ٦١ ـ ٦٢).

موجودة في اللغة للدلالة على حالة انفعالية معينة، فإذا كانت الصرخات الغريزية تخضع للسلوك اللغوي وللأنظمة الصوتية لكل لغة، فمن الممكن أن تتطور هذه الصرخات في العربية إلى مفردات تامة البناء وذلك بإضافة صامت واحد إلى الصرخة الانفعالية (وي + ح) أو (وي + ل) أو (وي + س) أو (وي +ب).

وواضح أو (وي) هي الصرخة والصامت المضاف اجتلب لإتمام البناء[1] وهذا لا يعني بالضرورة أن تخضع كل مفردات اللغة لجميع أبواب الاشتقاق، وقد تبين ابن جنى هذه الحقيقة فذكر صعوبة ذلك عندما تحدث عن الاشتقاق الأكبر يقول: (وأعلم أنا لا ندعي أن هذا مستمر في جميع اللغة كما لا ندعي للاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة، بل إذا كان ذلك... متعذراً صعباً كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهباً وأعز ملتمساً)[2].

وقد يوحي نص ابن جنى بأن تنمية اللغة ضرب من المستحيل. ولكن كما قلنا إنه ليس بالضرورة أن تخضع كل مفردات اللغة لجميع أبواب الاشتقاق، فإن الواقع اللغوي يثبت أن جداول تنمية اللغة لا تنضب فها هي (ويل) جمعوها على ويلات يقول امروء القيس:

ويومَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ   فَقَالَتْ لَكَ الوَيْلاتُ إنَّكَ مُرْجِلِي[3]

واشتقوا الفعل (ولولت) من الويل يقول الفارابي: (ولولت المرأة من الويل)[4] وقد ورد الفعل في الشعر الجاهلي، يقول عروة بن الورد:

---

(1) ويقول فندريس في اللغة، ص ١٨٦: «والانفعالية في اللغة تعبر عن نفسها على وجه العموم بصورتين: باختيار الكلمات وبالمكان الذي يخصص لها في الجملة، يعني أن معيني اللغة الانفعالية الأساسيين هما المفردات والتنظيم...» ثم يقول: «فإذا وجدت كلمة على درجة عالية من قوة التعبير واشتملت هذه الكلمة على لاحقة ما، فالذي يحصل أن اللاحقة تتشرب هذه التعبيرية إلى حد أن تمتصها كلها، لتصير عنصر الكلمة».

(2) ابن جني: الخصائص ١٣٨/٢.

(3) شرح النحاس، ص ١١٦.

(4) الفارابي: ديوان الأدب ٢٩٠/٣.

فبـاتت لحدِّ المـرفَقَين كليهمـا   تُـوَحوِحُ مما نـابها، وتـولـول[1]

وبهذا يكون البحث قد كشف عن البناء الصرفي لهذه المصادر التي قال الصرفيون أنه لا أفعال لها.

٤ ـ صيغة فَعْل بين القياس والسماع:

لاحظ النحاة الكثرة في شيوع الأمثلة المصدرية بوزن (فَعْل) فجعلوا هذه الصيغة هي الأصل. وعندما قسموا المصادر إلى قياسية وسماعية، عدوا ما جاء من السماعي بوزن (فَعْل) وارداً على الأصل. والقول بأن (فَعْل) هو أصل المصادر، قول قديم، فكتب النحو والصرف قديمها وحديثها تنقل هذا القول[2] فينقل المازني عن الخليل أنه قال في مصدر الثلاثي المتعدي (إن أصلها «فعل» نحو ضرب ضَرْباً وقتل قَتْلاً وجعل ما خالفه ليس بأصل لاختلافه)[3] ويفسر ابن جنى قول الخليل فيقول (إنما كان الأصل في مصادر بنات الثلاثة المتعدية عند الخليل (فعلاً) بعد كثرته في السماع لأن كل فعل ثلاثي فالمرة الواحدة منه فَعْلة نحو ضربته ضربة، وقتلته قتلة، وشتمته شتمة فكان قولك في المصدر شَتْم وقَتْل وضَرْب إنما هو جمع فَعْلة نحوتَمْـرة وتَمر، ونَخْلة ونَخْل لأن المصدر يدل على الجنس كما أن التمر والنخل يدلان على الجنس فضَربة نظير تَمْرة، وضَرْب نظير تَمْر)[4]. ويفسر ابن جنى قول الخليل إن ما خالف فَعْل ليس بأصل لاختلافه فيقول: (وجعل ما خالفه ليس بأصل يعني مصادر بنات الثلاثة نحو الرُكُوب والظُلم والإتيان، فهذه ونحوها مصادر المتعدية ولا تطرد اطراد القَتْل والضَرْب، لأن فَعْل لا يمتنع من جميعها فهو الأصل وعليه مدار الباب)[5].

---

(1) ديوان عروة بن الورد، ص ٧٩.

(2) سيبويه: الكتاب ١٥/٤؛ ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٦٤٦؛ المبرد: المقتضب ١٢٤/٢، ١٢٧؛ ابن جني: المنصف ١٧٨/١؛ ابن سيده المخصص ١٣٢/١٤؛ ابن يعيش: شرح لمفصل ٣/٦؛ أبو حيان: الارتشاف، ص ١٢٥.

(3) ابن جني: المنصف ١٧٨/١ ـ ١٧٩.

(4) السابق ١٧٩/١.

(5) م. ن، ص. ن.

ونجد تأكيداً لقول الخليل السابق فيما طبقه سيبويه على المصادر التي جاءت بوزن فَعْل وقياسها أن تأتي على غيره، فهي عنده قد جاءت على الأصل يقول سيبويه (وقالوا اللمَّع والخطر كما قالوا الهدر، فما جاء منه على «فَعْل» فقد جاء على الأصل وسلموه عليه)[١]. ويعلل المبرد لكثرة شيوع وزن (فَعْل) في المصادر بأنه (أقل الأصول والفتحة أخف الحركات، ولا يثبت في الكلام بعد هذا حرف زائد ولا حركة إلا بثبت وتصحيح)[٢]. ويقول ابن جنى (كان مثال فَعْل أعدل الأبنية حتى كثر وشاع، وانتشر وذلك أن فتحة الفاء وسكون العين وإسكان اللام أحوال مع اختلافها متقاربة)[٣].

وستتناول دراستنا لأمثلة صيغة (فعل) جانبين، ارتباطها بالفعل المجرد وارتباطها بالمزيد:

أولاً: المصدر (فَعْل) كثير الشيوع فهو يستوعب جميع أبواب الفعل، كما أنه يأتي من المتعدي واللازم، وبهذا تكون قضية السماعي والقياسي قضية افتراضية ارتبطت بالقواعد التي وضعها النحاة ولم تحتكم إلى الواقع الوصفي للغة، وحتى لا تنكسر قاعدتهم في أن (فَعْل) المصدر القياسي في المتعدي، نجدهم يسلكون مسالك شتى في تفسير ما جاء مخالفاً. من ذلك (دَخْل) وقياسها عندهم (دُخُول)، يفسر سيبويه الأمثلة من اللازم التي تكون على (فَعْل)، وما حقه أن يكون على (فَعْل) ولكنه يأتي على (فُعُول) نحو (جُحُود) بقوله: (وقد قالوا في بعض مصادر هذا فجاؤا به على فعل كما جاءوا ببعض مصادر الأول على فُعُول)[٤] وقد أشرنا إلى الموقف الفراء من هذه القضية فهو يربطها بالبيئة (الفَعْل) حجازية و(الفُعُول) نجدية[٥]. ومسلك آخر يلجأون إليه في تفسير الأمثلة ذات الدلالات المميزة والتي رصدوا لها أبنية محددة. فإذا ورد مثال يدل

(١) سيبويه: الكتاب ٤/١٥.
(٢) المبرد: المقتضب ٢/١٢٧.
(٣) ابن جني: الخصائص ١/٥٩.
(٤) سيبويه: الكتاب ٤/٩.
(٥) ثعلب: مجالس ثعلب، ص ٢٢٧.

على أحد تلك المعاني. ولكنه مبنى على صيغة أخرى نحو (رَتَك) و(غَلْى) فهذه الأمثلة تدل على التقلب والاهتزاز، وعلى صيغها القياسية (رتكان)[١] و(غليان)[٢] فلهم في تفسير ذلك أكثر من تعبير:

١ ـ أنه يأتي على الأصل يقول سيبويه (وقالوا الجَوْل والغَلْى فجاءوا به على الأصل)[٣].

٢ ـ أنه يأتي على القياس وقد قال سيبويه بذلك عندما أورد (كَتْبا) وحقها أن تكون (كتابة) أو (كتابا) يقول سيبويه (وبعض العرب يقول كتباً على القياس)[٤] ونلحظ هنا ثمة تفريق عند سيبويه بين ما يخرج على المصادر ذات القيم الدلالية، فإن كان المثال متعدياً وجاء على (فَعْل) فقد جاء على القياس كما في (كَتْب) أما إذا كان لازماً وجاء على (فَعْل) فقد جاء على الأصل. والأصل هنا يقصد به أن (فَعْل) أصل الصيغ. ونستطيع أن نقول إن تفريقه بين (القياس) و(الأصل) إنما ينطلق من **قاعدة القياس في المتعدي فَعل وفي اللازم غير فَعْل من الصيغ. فما كان مرتبطاً بمعنى فهو على الصيغة المخصصة لهذا المعنى، وما لم يكن مرتبطاً بمعنى فيكون على فُعُول.**

٣ ـ والمسلك الأخير في تفسير خروج الأمثلة ذات المعاني المميزة عن صيغها يتمثل في قول سيبويه: (والعرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد، ومن كلامهم أن يدخلوا في تلك الأشياء غير ذلك البناء)[٥] فهو لا يجعل من الصيغ الدالة على المعاني سياجاً منيعاً، إذ تتسرب أحد هذه المعاني إلى صيغ أخرى، ولا يكون في هذا مخالفة أو قياس، وإنما هذا هو الواقع الوصفي للغة.

ثانياً: ارتبطت بعض المصادر بأفعال تبني على أكثر من باب:

(١) سيبويه: الكتاب ٤/١٤.
(٢) السابق ٤/١٥.
(٣) م.ن، ص.ن.
(٤) السابق ٤/٧.
(٥) السابق ٤/١٢.

١ ــ فالمصدر نحو (حَرْث) يكون من باب (فَعَل يَفْعُل) ومن باب (فَعَل يَفْعِل) وقضية ربط المصدر بفعله من أدق القضايا الخلافية. ولعل أكثرها لبساً فيما يرتبط من المصادر بالأفعال (فَعَل يَفعُل أو يَفْعِل) يقول السرقسطي (إذا جاوزت المشاهير من الأفعال نحو دَخَل وضَرَب وما أشبه ذلك من مشهور الكلام فقل إن شئت يَفْعُل وإن شئت يَفْعِل إلا ما كانت عينه أو لامه من حروف الحلق فإنه يأتي على فَعَل يفعَل وربما جاء على يفعِل ويفعُل)[١] فالقضية ــ فيما يسمع ــ اختيارية. ويقيدها اللبلي بشرط ألا تكون عينه أو لامه من حروف الحلق[٣] وذلك لأنهم يخصون ما تكون عينه أو لامه من حروف الحلق بالمضارع، يَفْعَل، وينقل ابن سيده قولاً يفيد أن البناءين كانا واردين في مستوى واحد من الاستخدام، وأن التمييز بينهما جاء في فترة زمنية تالية. جاء ذلك في حديثه عن الفعل الماضي بوزن (فَعَل) يقول (مستقبله يجيء على يفعُل ويفعِل ويكثران فيه حتى قال بعض النحويين إنه ليس أحدهما أولى به من الآخر، وإنه ربما يكثر أحدهما في إعادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر، ويقبح استعماله)[٢] وهناك رأي لابن جنى في أن الأصل (يفعِل) بالكسر و (يفعُل) داخلة عليه[٣].

٢ ــ المصدر نحو (دَخْل) يكون من المتعدي بنفسه والمتعدي بحرف (اللازم) وقد يكون الفرق بين المتعدي واللازم فرقاً دلالياً نحو (همت به) و (همه) مصدرهما (هم) فلا تقوم مشكلة في هذا المصدر إذ يصنف (هم) في باب اللازم (المتعدي بحرف) إذا دل على المبادرة بالعمل (هم بـ . . .) ويصنف (هم) في باب المتعدي إذا دل على إصابته بالهم (همه). وتقوم المشكلة في المصدر الذي تتساوى فيه معاني المتعدي باللازم نحو (دخل) فأفعاله (دخله) و (دخل

(١) السرقسطي: الأفعال ١/٦٠. وانظر ابن القطاع: الأفعال ١/٨.
(٢) اللبلي: بغية الآمال، ص ٣٠ ــ ٣١.
(٣) ابن سيده: المخصص ١٤/١٢٣؛ ابن يعيش: شرح التصريف الملوكي، ص ٣٨ ــ ٣٩.
(٤) ابن جني: المنصف ١/١٨٦. ويسوق ابن جني كثيراً من التفصيلات حول اختصاص كل بناء في الماضي ببناء خاص له في المضارع.

فيه) والمعنى مشترك، ولابن يعيش تفسير لمثل هذه الأفعال فهو يقول عن دخلته ووجلته (في الحقيقة غير متعديين والمراد دخلت فيه ووجلت فيه، فحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال فاعرفه)[١].

ثالثاً: ارتبطت بعض المصادر من (فَعْل) بالفعل الثلاثي المزيد بالهمزة وكشف السياق عن اكتساب تلك الأمثلة لدلالات جديدة مع تخففها من دلالتها المصدرية من هذه الدلالات الوصف والطلب وذلك نحو (عَوْن) و (مَهْل) و (قَذْع).

رابعاً: ورود أمثلة من فعل غير مرتبطة بأفعال، كشفت الدراسة أن مثل هذه الأمثلة إما أن تدخل في نطاق الصرخات الانفعالية (اسم الصوت) نحو وَيْح، وَيْل، وَيْب، وإما أن تكون أمثلة مصدرية قد أهمل المعجميون أفعالها، وذلك في مراحل متأخرة من استعمالها نحو (أين) والدليل على ذلك ما أشار إليه الفارابي بقوله (آن أينك)[٢].

وأما الاستخدام الشائع (آن الآن) فربما يكون من مراحل تطور اللغة. فبعد أن كان الفعل آن مرتبطاً (بالآين) انفصل عنه إلى (الآن) ولذا تجاهلت المعاجم فعل (الأين).

حققت صيغة (فَعْل) شيوعاً ملحوظاً في الشعر الجاهلي تمثل في تواتر استخدامها عند الشعراء الجاهليين من جهة، وفي كثرة ما رصد من أمثلة[٣] لها، أمكن تصنيف أفعالها في أبواب الفعل المختلفة المجرد منها والمزيد، وأمثلة أخرى غير ذات ارتباط بفعل. ويكون هذا مصداقاً لمقولة القدماء عن (فَعْل) وهي أن خفة هذه الصيغة كان سبب شيوع أمثلتها، أما ذهابهم إلى أنها أصل الصيغ فهذا ما ستجيب عليه علاقة (فَعْل) بغيرها من الصيغ المصدرية.

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٤٧.
(٢) الفارابي: ديوان الأدب ٤/١٤٢.
(٣) بلغت أمثلتها في الشعر الجاهلي مما جمعناه (١٩٩) مثالاً، وبلغت في القرآن الكريم (١١١) مثالاً. أنظر صلاح حسنين: أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية، ص ٢٤٣.

(ب) صيغة فَعْل والصيغ المصدرية الأخرى:

كشفت أمثلة الشعر الجاهلي عن اشتراك أكثر من صيغة مصدرية بالمادة المعجمية نحو (سَقم، سُقم، سَقام، سُقام).

وسنتناول في هذه الدراسة الأمثلة المصدرية التي تكون بوزن (فَعْل) مع إمكانـة صياغة المادة الأصلية (الجذر) بأوزان مصدرية أخرى. متلمسين شواهد لكل منها في الشعر الجاهلي، وهدفنا من ذلك الكشف عن تفسيرات لهذا التعدد، وهل يؤدي الاختلاف في الصيغة وظيفة دلالية؟ مستعينين بأقوال علماء العربية حول هذه القضية، وإلى أي مدى تنسجم تلك الأقوال مع الواقع الوصفي للأمثلة المطروحة من الشعر الجاهلي. كما سنحـاول تلمس البعد التاريخي لصيغة (فَعْل) معتمدين في ذلك على شيوع هذه الصيغة، واشتراكها المتعدد بالصيغ الأخرى.

أولاً ـ فَعْل، فِعْل:

يكثر اشتراك الأمثلة في هاتين الصيغتين نحو شَرْب وشِرْب[1]، سَلْم وسِلم[2]، فَتْك وفِتْك[3]، زَعْم وزِعْم[4] ومما ورد منه في الشعر الجاهلي شَرْب وشِرْب قال الأعشى:

أَلَمَّت بِأَقْوامٍ فَعافَتْ حِياضَهُم   قَلُوصِي وَكَان **الشَّرْبُ** مِنها بِمائِكا[5]

وقال طرفة:

فَذَرْني أُرَوِّي هامَتِي في حَياتِها   مَخافَةَ شِرْبٍ في الحياة مُصَرَّدِ[6]

---

(١) الفراء: معاني القرآن ٢/٢٨٢.
(٢) شرح ديوان زهير، ص ١٦.
(٣) الفراء: معاني القرآن ١/٣٥٦.
(٤) بن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٨٥.
(٥) ديوان الأعشى، ص ١٤١.
(٦) دوان طرفة، ص ٣٥.

ولقد أثار هذا الاشتراك اهتمام العلماء فكانت لهم عدة تفسيرات وفق معايير مختلفة:

١ ـ **معيار لهجي**: وفيه يرد العلماء الصيغ المختلفة المبنى والمتفقة في المعنى إلى اختلاف اللهجات من ذلك، ما قاله ابن السكيت حول صَرْع وصِرْع (ويقال الصَرْع لغة قيس والصِرْع لغة تميم وكلاهما مصدر صرعت)[1]. وقول ثعلب عند الحديث عن (سِلْم) في بيت زهير:

وَقَدْ قُلْتُما إن نُدْرِكِ السِّلْمَ واسِعاً   بمـالٍ وَمَعْروفٍ مِنَ الأمرِ نَسْلَمِ

يقول ثعلب (السَّلم والسِّلم لغتان، وهو الصلح)[2].

٢ ـ **معيار صرفي**: وذلك بأن تخصص إحدى الصيغتين للمصدر، وتصنف الثانية اسمًا من ذلك (مَلء) و (مِلء) يقول النحاس عند شرحه لقول زهير:

يُنَجِّمها قـومٌ لِقـومٍ غَـرامـةً   ولم يُهـريقوا بَيْنَهم مِلْءَ مِحْجَمِ

يقول النحاس (مِلء الشيء مقدار ما يملؤه والمَلء المصدر يقال ملأته مَلأً)[3] وكذلك سَمْع وسِمْع، يقول اللحياني (قال بعضهم السَمْع مصدر والسِمْع الاسم)[4] ومنه شَرْب وشِرْب، فقد جعلوا الفتح مصدراً والكسر اسمًا يقول أبو عبيدة: (والرفع والخفض اسمان من شربت، والفتح مصدر كما تقول شربت شَرْباً)[5]. وقد تكون الصيغة المفتوحة بمعنى المصدر نحو رَعْي وطَحْن ونَقْض وتكون الصيغة المكسورة بمعنى اسم المفعول نحو رِعي بمعنى المرعى وطِحْن المطحون ونِقض المنقوض[6].

---

(١) ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٣١.
(٢) شرح ديوان زهير، ص ١٦.
(٣) شرح النحاس، ص ٣٢٥.
(٤) ابن سيدة: المحكم ١/٣١٨.
(٥) ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٨٥ ـ ٨٦.
(٦) ابن جني: المحتسب ٢/٦٣ ـ ٦٤.

٣ ـ **معيار دلالي**: وذلك أن يصاحب الاختلاف في المبنى اختلاف في المعنى من ذلك العَدْل والعِدْل فقد فرق بينهما الفراء إذ جعل الفتح ما عادل الشيء من غير جنسه، والعِدْل بالكسر المثل، يقول الفراء (العَدْل ما عادل الشيء من غير جنسه والعِدْل المثل، وذلك أن تقول عندي عِدْل غلامك وعِدْل شاتك إذا كان غلاماً يعدل غلاماً أو شاة تعدل شاة، فإذا أردت قيمته من غير جنسه نصبت العين وربما قال بعض العرب عِدله، وكأنه منهم غلط لتقارب معنى العِدْل من العَدْل)[1] وواضح من نص الفراء السابق أن الاختلاف غير حاسم، فالصيغتان متداخلتان ومن مثال تداخل المعاني أن بعض العلماء قصر السِّلم بالكسر للدلالة على الإسلام، وجعل السَّلم بالفتح بمعنى الصلح[2]. وقد كان هذا رأي أبي عمرو بن العلاء وعاصم الجحدري الذي أورده القرطبي في تفسيره[3]، وفي موضع آخر من ذلك التفسير أورد القرطبي رأياً للكسائي يقول إن (السَّلم والسِّلم بمعنى واحد)[4] ثم يقرر أن سَلْم وسِلْم يقعان للإسلام والمسالمة وقد حكوا أن سَلْم وسِلْم وسَلَم بمعنى واحد[5] ومنه القَسْم والقِسْم يقول النحاس في شرحه لقول لبيد:

فاقْنَع بما قَسم المَليك فإنَّما ... قَسم الخَلائِقَ بَيْنَنا عَلاَّمُها

ويقال قسم الشيء قَسْمًا، والقِسْم النصيب[6]، فالمصدر قَسْم يكون نتيجة أي تقسيم ويذكر الفراء أن الضَيق بالفتح مصدر ضاق صدره وقلبه، وضِيق بالكسر ضاق بيته وثوبه[7].

(١) الفراء: معاني القرآن ١/٣٢٠.
(٢) تفسير القرطبي ٣/٢٣.
(٣) م.ن، ص.ن.
(٤) م.ن، ص.ن. ٣/٢٣.
(٥) م.ن، ص.ن.
(٦) شرح النحاس، ص ٤٤٤ ـ ٤٤٥.
(٧) الفراء: معاني القرآن ٢/١١٥؛ ابن الأنباري: البيان في إعراب القرآن ٢/٨٥.

ثانياً ـ فَعْل، فُعْل:

وتشترك بعض الأمثلة التي على فَعْل ببناء آخر وهو فُعْل، بل إن كثيراً من الأمثلة نأتي على فَعْل، فِعْل وفُعْل نحو شَرْب، شِرْب، شُرْب ومن ذلك أن شُرْب وردت في الشعر الجاهلي (بضم الأول) قال امروء القيس:

حَلَّتْ لِيَ الخَمْرُ وكُنْتُ امْرأً ... عَن شُرْبها في شُغُلٍ شاغِلِ[1]

ومما يشترك فيه الفتح والضم والكسر نحو شنئته شَنْأ وشُنْأ وشِنْأ[2].

ومما اقتصر على فَعْل من أمثلة المصدر في الشعر الجاهلي صَرْم، وصُرْم وردت صَرْم في قول امرىء القيس:

أفاطِمُ مَهْلا بَعضَ هذا التَدَلُّلِ ... وإن كُنتِ قَد أزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي[3]

وروى النحاس البيت السابق (صُرْمى) بالضم[4].

كما وردت بالضم في قول الأعشى:

إنِّي أخافُ الصُّرْمَ مِنْـ ... ـها أوْ شَحِيجَ غُرابِها[5]

والمعايير التي فسرت بها هذه الظاهرة:

١ ـ **معيار لهجي**: وذلك بأن تكون (فَعْل) شائعة في مستوى معين من الاستخدام وتكون (فُعْل) شائعة في مستوى آخر من ذلك (بَخْل وبُخْل) يقول سيبويه (وقالوا بَخِل يَبْخَل بُخْلا فالبُخْل كاللُؤم، والفعل كفعل شَقِي وسَعِد، وقالوا بخيل وبعضهم يقول البَخْل كالفَقْر والبُخْل كالفُقْر)[6] وقد وردت بَخْل في قول امرىء القيس:

(١) ديوان امرىء القيس، ص ١٢٢.
(٢) عقد ابن السكيت في إصلاح المنطق فصلاً لما يشترك فيه فَعْل وفُعْل وفِعْل. أنظر: إصلاح المنطق، ص ٦٤ ـ ٨٦.
(٣) ديوان امرىء القيس، ص ١٢.
(٤) شرح النحاس، ص ١٢٤.
(٥) ديوان الأعشى، ص ٣٠٣.
(٦) سيبويه: الكتاب ٤/٣٤.

مَنَّيْتَنا بِغَدٍ، وبَعْدَ غَدٍ   حتَّى بخلْتِ، كأَسْوَإِ البُخْلِ[1]

ومما فسروه على أنه اختلاف لغات كَرْه وكُرْه ينقل ابن السكيت عن الفراء أنه قال (كان الكسائي يقول في الكَرْه والكُرْه هما لغتان)[2].

٢ ـ **معيار صرفي**: وذلك أن تكون إحدى الصيغتين مصدراً والثانية تلتزم بالاسمية نحو شَرْب تكون الصيغة المصدرية وشُرْب تبقى مع شِرْب للاسمية فقط. يقول أبو عبيدة (والرفع والخفض اسمان من شربت، والفتح مصدر كما تقول شربت شَرْباً)[3] وإن كان الفراء يذكر أن جميعها مصادر. يقول الفراء: (والشَرْب والشُرْب مصدران وقد قالت العرب آخرها أقلها شُرْباً وشِرْباً وشَرْباً)[4]. هذا فيما يختص بالمصدر (شرب) أما غيره فنجد عند الفراء أمثلة كثيرة يفرق فيها بين المصدر والاسم نحو سوء، يقول الفراء (فمن قال دائرة السَوء فإنه أراد المصدر من سؤته سوْأً ومساءة ومسائية وسوائية، فهذه مصادر. ومن رفع السين جعله اسمًا)[5].

٣ ـ **معيار دلالي**: من ذلك التفريق بين كَره وكُره في المعنى يقول النحاس في شرح قول الحارث ابن حِلِّزة:

وأَقَدْناه رَبَّ غسانَ بالمنـ   ـذر كَرْهاً وما تُكالُ الدِّماءُ[6]

يقول النحاس: (ويقال أقامني على كَره إذا أكرهك غير عليه والكُره بالضم المشقة)[7] وينقل القرطبي في تفسير جَهْد بالفتح وجُهْد بالضم أن:

---

(١) ديوان امرىء القيس، ص ٢٣٦؛ وديوان الستة ١/١٣٢.
(٢) ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٩٠. وانظر: شرح النحاس، ص ٦٠٨.
(٣) ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٨٥ ـ ٨٦؛ ابن الأنباري: البيان في إعراب القرآن ٢/٤١٧.
(٤) الفراء: معاني القرآن ٢/٢٨٢.
(٥) السابق ١/٤٥٠.
(٦) شرح النحاس، ص ٦٠٨.
(٧) م. ن، ص. ن.

(الجَهْد بفتح الجيم المشقة والجُهْد بضمها الطاقة)[1] وقد وردت جَهْد في قول امرىء القيس:

بِسَيرٍ يَضِجُّ العودُ منهُ يَمنُّه   أَخُوه الجَهْدِ لا يُلوى على من تَعَذَّرا[2]

وهناك أمثلة يستوي فيها الفتح والضم ولم يفرق بينها العلماء فهي عندهم سواء نحو هَلْك وهُلْك وردت هَلْك عند ثعلب في شرحه لقول زهير:

قد يُقْبِلُ المالُ بعدَ حِين على الـ   ـمرء وحيناً لِهُلكه دُبُر[3]

ووردت هُلْك في قول لبيد:

إن يُغْبَطوا يُهْبَطوا وإنْ أَمِروا   يَوْماً يصيروا للهُلْكِ والنَّكَدِ[4]

وفي التهذيب يقال الهُلْك والهَلْك[5].

وكذلك في تفسير فُقْر في قول طرفة:

كُلُّ امرىءٍ فيما أَلَمَّ بِهِ   يَوْماً يَبِينُ مِنَ الغِنى فُقُرُهْ[6]

يقول الأعلم الشنتمري الفَقْر والفُقْر سواء[7].

وقد كان الليث يعتبر الفُقْر بالضم لغة رديئة[8].

ثالثاً ـ فَعْل: فَعَل:

من المصادر التي تأتي بوزن فَعْل وفَعَل ووردت في الشعر الجاهلي[9]:

---

(١) تفسير القرطبي ٧/٦٢.
(٢) ديوان الستة ١/٦٥؛ ديوان امرىء القيس، ص ٦٢.
(٣) ديوان زهير، ص ٣١٤.
(٤) ديوان لبيد، ص ١٦٠.
(٥) الأزهري: التهذيب ٦/١٤.
(٦) ديوان طرفة، ص ١٢٨.
(٧) م. ن، ص. ن.
(٨) الأزهري: التهذيب ٩/١١٣.
(٩) أنظر: معجم الأمثلة لكل من (فَعْل) و (فَعَل).

طَرْد وطَرَد، وَغْم وَغَم، زَعْم زَعَم، سَلْم وسَلَم، قَذْع وقَذَع، رَحْل ورَحَل، عَجْز وعَجَز... الخ. وقد تناول علماء العربية هذا الاشتراك وفسروه وفق المعايير الآتية:

١ ــ **معيار لهجي**: وذلك بأن تختص الصيغة ساكنة العين بمستوى معين من الاستخدام وتكون الصيغة محركة العين في مستوى آخر يقول القرطبي: (أن نحو بَعْث وبَعَث لغتان)[١].

ومثله القول في قَصّ وقَصَص ونَشْز ونَشَز فهما عند ابن جني لغات مختلفة وليست إحداهما أصلاً للثانية يقول ابن جني: «لا تتوهم أن أصل قص قصص ثم أسكنوا الأولى وأدغموها في الثانية لأنه لو كان كذلك لما اطرد عنهم إظهار فَعَل وهو من السعة على ما لا خفاء به، وإنما هما لغتان بمنزلة غيرهما من غير المضاعف نحو قولهم نَشْز ونَشَز[٢]» ولقد وردت نَشَز في قول الأعشى:

وَتَـرْكَبَ مِنِّي إنْ بَلَوْتَ نكيثتي   عَلَى نَشَز قَدْ شَابَ لَيْسَ بِتَوْءَم[٣]

٢ ــ **معيار صرفي**: وذلك بأن يصنف المثال بوزن فَعْل في جدول ويصنف المثال بوزن فَعَل في جدول آخر، من ذلك أن خصصوا صيغة قَذْى للمصدر وصيغة قَذَى لاسم المصدر يقول النحاس في شرح قول طرفة:

طَحُوران عُوَّار القـذى، فَتَراهُما   كمكحُولتي مَذْعُورةٍ أُمِّ فَرْقَدِ[٤]

يقول النحاس: (يقال قَذَت عيني تَقْذى قَذْياً إذا ألقت القَذَى)[٥] فقَذْى هي المصدر والقَذَى الإسم ومثل تخصيصهم صيغة فَعْل للمصدر وصيغة فَعَل للاسم القول في طَرْد بالتسكين وطَرَد بالتحريك وفي قول لبيد:

(١) تفسير القرطبي ١٢/٦.
(٢) ابن جني: المنصف ٢/٣٠٥ ــ ٣٠٦.
(٣) ديوان الأعشى، ص ١٧٥.
(٤) ديوان الستة ٢/٤٦؛ ديوان طرفة، ص ٢٥.
(٥) شرح النحاس، ص ٢٤٤.

أو مُلْمِـعٌ وَسَقَتْ لأَحقَبَ لاحَـهُ   طَرْدُ الفُحُول وَضَرْبُها وكِـدَامُها[١]

يقول النحاس (والطَرَد اسم والمصدر طَرْد)[٢].

هذا وقد تصنف (فَعْل) في جدول المصادر في حين تصنف (فَعَل) في جدول إسم المفعول يقول ابن جني: (قد كثر عنهم مجيء المصدر على فَعْل ساكن العين واسم المفعول منه على فَعَل مفتوحها، وذلك قولهم النَقْص المصدر، والنَقَص للمنقوص، والخَبْط المصدر والخَبَط المشيء المخبوط، والطَرْد المصدر والطَرَد المطرود)[٣].

وقد اقتضاهم التقسيم الصرفي أنه إذا كان الفعل من باب فَعَلَ فالمصدر على فَعْل والاسم على فَعَل وإذا كان الفعل من باب فَعِل فالمصدر على فَعَل والإسم على فَعْل من ذلك سَأْم وسَأَم، من الفعل سئِم يَسْأَم سَأَما[٤]. وقد ورد المصدر سَأَم في قول النابغة:

وأَقْطَعُ الخَرْق بِالخَرقاءِ قَدْ جَعَلَتْ   بَعْدَ الكَلالِ تَشَكَّى الأَينَ والسأما[٥]

وعلى هذا يكون السَأْم الاسم في مقابل السَأَم المصدر[٦].

٣ ــ **معيار صوتي**: وهو القول بأن صيغة فَعْل مخففة من فَعَل أو أن فَعَل مثقلة عن فَعْل.

وأكثر ما يكون هذا عند الكوفيين فيما يكون ثانية من حروف الحلق يقول الفراء في شرح قوله تعالى: ﴿قال تزرعون سبع سنين دأباً﴾[٧] يقول الفراء:

(١) ديوان لبيد، ص ٣٠٤.
(٢) شرح النحاس، ص ٣٨٤.
(٣) ابن جني: المحتسب ٢/٦٢ ــ ٦٣.
(٤) الفارابي: ديوان الأدب ٤/٢١٦.
(٥) ديوان الستة ١/٢١٥؛ ديوان النابغة، ص ٢١٨.
(٦) أنظر (سَأْم) في الفارابي: ديوان الأدب ٤/١٤٤. وانظر: اللسان (سأم).
(٧) سورة يوسف: الآية ٤٧.

(وقوله دَأْباً، وقرأ بعض قرائنا وهو حفص سبع سنين دَأَبا وكذلك كل حرف فتح أوله وسكن ثانية فثقيلة جائز إذا كان ثانية همزة أو عينا أو حاء أو خاء أو هاء)[1]. وقال ابن درستويه (أهل اللغة وأكثر النحويين يقولون كل ما كان الحرف الثاني منه حرف حلق جاز فيه التسكين والفتح نحو الشَعْر والشَعَر والنَهْر والنَهَر)[2]، ويقول ابن جني: (فأما ما كان ثانية حرفاً من حروف الحلق فإنهم يقيسونه ويقولون إن شئت فحرك وإن شئت فسكن ويجعلون الأمر في ذلك مردوداً إلى المتكلم)[3] وقد وردت دَأْب مسكنة في قول امرىء القيس:

كَـدَأْبِكَ مِنْ أُمِّ الحُـوَيْـرِثِ قَبْلَهَـا ... وَجَـارَتِها أُمِّ الـرَّبَابِ بِمَـأْسَـلِ[4]

يقول ابن الأنباري: (يقال دَأَب يَدْأَب دَأْباً ودَأَباً، الأصل هو الإسكان وإنما فتحت الهمزة لأنها وقعت عيناً وهي حرف الحلق)[5].

فالقضية عند الكوفيين هي تثقيل (فَعْل) ويبدو أن مرد هذا اعتبار صيغة (فَعْل) هي الأصل ويذهب ابن جني في تفسير تثقيل (فَعْل) إلى سبب آخر يخالف فيه رأي الكوفيين فهو لا يرى أن (فَعْل) تتحول إلى (فَعَل) بسبب وجود الحرف الحلقي وذلك لسببين:

أولاً: لوجودها فيما ليس فيه حرف حلق، فهما عنده لغتان يقول (لا تتوهم أن أصل قَصّ قَصَص ثم أسكنوا الأولى، وأدغموها في الثانية، لأنه لو كان كذلك لما اطرد عنهم إظهار فَعَل وهو من السعة على ما لا خفاء به وإنما هما لغتان بمنزلة غيرهما من غير المضاعف).[6].

---

(١) الفراء: معاني القرآن ٢/٤٧.
(٢) السيوطي: المزهر ٢/١٠٩.
(٣) ابن جني: المنصف ٢/٣٠٦.
(٤) شرح النحاس، ص ١٠٥.
(٥) ابن الأنباري: البيان ٢/٤٢.
(٦) ابن جني: المنصف ٢/٣٠٥.

ثانياً: إنما اجتلبت حركة الفتح للاتباع والتجانس يقول: (فحروف الحلق لا تحرك ساكناً ولا تسكن متحركاً، بل لعمري إنه يراد بها الاتباع وتجانس الصوت)[1] فابن جني يوافق الكوفيين في أن فَعْل هي الأصل وفَعَل طارئة عليها وإن كان يختلف معهم في تفسير سبب حدوث صيغة (فَعَل).

ولكن هناك نصاً لسيبويه ينص فيه على أن فَعَل تخفف إلى (فَعْل) نحو (حَرَد) إلى (حَرْد): (وحَرِد يَحْرَد حَرْداً وهو حارد. وقولهم فاعل يدلك على أنهم إنما جعلوه من هذا الباب وتخفيفهم الحَرَد)[2] فالتغير الصوتي يأخذ مساراً مختلفاً عند سيبويه ففي حين كان المسار عند الكوفيين فَعْل ← فَعَل أي أنها عملية تثقيل نجد أن المسار عند سيبويه فَعَل ← فَعْل فهي عملية تخفيف وذلك بسبب حركة الحرف الثاني.

لكن قضية تخفيف (فَعَل) وتحويله إلى فَعْل قضية مرفوضة عند بعض العلماء وعلى رأسهم ابن جني الذي يقول: (وهذا التسكين لم نجده في المفتوح البتة)[3] وقد رد ابن جني قراءة أبي عمرو لقوله تعالى: ﴿في قلوبهم مَرْض﴾[4] بسكون الراء يقول ابن جني: (لا يجوز أن يكون «مَرْض» مخففاً من «مَرَض» لأن المفتوح لا يخفف وإنما ذلك في المكسور والمضموم كإبل وفَخِذ، وطُنُب، وعَضُد وما جاء عنهم من ذلك في المفتوح فشاذ لا يقاس عليه)[5]. فهو يرد ما تحول من فَعَل إلى فَعْل إلى الضرورة أو الشذوذ وقد أخذ السيوطي بقول ابن جني السابق واعتبر أن تخفيف (فَعَل) إلى (فَعْل) لم يأت إلاّ في (حرف واحد وهو مرض) ثم أورد تفسير ابن جنى للآية السابقة[6].

---

(١) ابن جني: المنصف ٢/٣٠٧.
(٢) سيبويه: الكتاب ٤/٩.
(٣) ابن جني: المنصف ١/٢٢.
(٤) سورة البقرة: الآية ١٠.
(٥) ابن جني: المحتسب ١/٥٣.
(٦) السيوطي: المزهر ٢/٨٦ ـ ٨٧.

كشف العرض السابق عن تفسير علماء اللغة العرب لقضية العلاقة الصوتية بين (فَعْل) و(فَعَل) فالكوفيون ومعهم بعض البصريين والبغداديين يرون أن العلاقة هي علاقة تثقيل أي أن فَعْل تتحول إلى فَعَل ورأينا أن ابن جني يرفض أن تتحول فَعَل إلى فَعْل في حين أن سيبويه ينص على أن هناك شواهد تدل على أن العلاقة الصوتية بين فَعَل وفَعْل هي علاقة تخفيف أي أن (فَعَل) تتحول إلى (فَعْل) وينقل صلاح حسنين وجهة نظر علماء اللغة من غير العرب، فنجد أن بارت وبروكلمان ينظران إلى فَعْل على أنها صيغة ناتجة عن فَعَل أي أن العلاقة بينهما علاقة تخفيف[١].

ولكن إلى أي مدى تتضح ظاهرة تحول فَعْل إلى فَعَل أو تحول فَعَل إلى فَعْل في الشعر الجاهلي.

من الأمثلة المطروحة قَذْع فقد وردت ساكنة العين في قول طرفة:

وإنْ يَقْذِفُوا بالقَذْعِ عِرْضَكَ أَسْقِهِم ... بشرب حِياضِ المَوْتِ قَبْلَ التَّهَدُّدِ[٢]

ووردت (قَذَع) مفتوحة العين في قول زهير:

ويَبْقَى بينَنا قَذَعٌ وتُلْفَوْا ... إذا قوما بأنفسهم أساءُوا[٣]

وشراح الشعر الجاهلي لا يفرقون بين قَذْع وقَذَع فكلاهما القول الفاحش[٤]. ولم يتحدثوا عن تخفيف إحداهما عن الثانية أو العكس. ولكن لدينا أمثلة ينص فيها على أن فَعَل مثقلة عن فَعْل نحو وَغَم في قول طرفة:

أَجْدَرُ النَّاس بِرَأسٍ صِلْدِمٍ ... حازِمِ الأَمْرِ شُجاعٍ في الوَغَمْ[٥]

(١) صلاح حسنين: أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية، ص ٢٣٩.
(٢) ديوان طرفة، ص ٣٩؛ شرح النحاس، ص ٢٧٧؛ شرح الأنباري، ص ٢٠٦.
(٣) ديوان زهير، ص ٨٥.
(٤) أنظر: شرح الأنباري، ص ٢٠٦؛ شرح النحاس، ص ٢٧٧؛ ديوان طرفة، ص ٣٩؛ ديوان زهير، ص ٨٥.
(٥) ديوان طرفة، ص ١١٠.

جاء في شرح وَغَم (وهو ساكن الثاني فحركه)[١] وقد وردت وَغْم بالتسكين في قول الأعشى:

يَقُومُ عَلَى الوَغْمِ فِي قَوْمِهِ ... فَيَعْفُو إِذَا شَاءَ أَوْ يَنْتَقِمْ[٢]

ومما وردت فيه (فَعَل) وأصلها عندهم (فَعْل) عجز في قول النابغة:

إنَّ امرأً يَرْجُو الخُلُودَ وَقَد رَأى ... سَرِيرَ أبي قابوس يُعْدَى به عَجَزْ[٣]

قال الشارح: (أراد عَجْز فحرك الجيم)[٤] ومنه حَشَك في قول زهير:

كَما اسْتَغَاثَ بِسَيْءٍ فَزُّ غَيْطَلَةٍ ... خاف العيونَ فلم يُنْظَر به الحَشَكُ[٥]

يقول ثعلب في شرح البيت (والحَشْك ساكنة الشين الاجتهاد والدفع باللّبن، احتاج إلى التحريك وأصله السكون)[٦].

وبتأمل أقوال العلماء في شرح الأمثلة السابقة نجد أنهم:

١ – يساوون بين فَعْل وفَعَل نحو قَذْع وقَذَع مما يمكن لنا أن نفسره على أنهما لغتان.

٢ – تحول فَعْل إلى فَعَل للضرورة نحو وَغْم ← وَغَم، وعَجْز ← عَجَز، حَشْك ← حَشَك.

هذا قول علماء العرب المتقدمين، ولكن بالاستفادة من نظرة علماء اللغة المحدثين يمكن أن نقول إن فَعْل هي الصيغة الناتجة عن فَعَل، يدفعنا إلى ذلك عدة أمور:

(١) م. ن، ص. ن.
(٢) ديوان الأعشى، ص ٧٥.
(٣) ديوان النابغة، ص ١٥٨.
(٤) م. ن، ص. ن.
(٥) ديوان زهير، ص ١٧٧.
(٦) م. ن، ص. ن.

١ ـ قلنا إن صيغة فَعَال هي الصيغة الأم في المصادر وعليه يمكن أن تكون فَعَل صيغة مخففة عن فَعَال ومن ثم يسهل بعد ذلك تخفيف فَعَل إلى فَعْل، ولدينا أمثلة نجد فيها فَعَال قد تحولت إلى فَعْل نحو حَصَاد وحَصْد مما يدل على أن المرحلة الوسطى وهي (فَعَل) قد سقطت بعد انتشار صيغة فَعْل لخفتها ودورانها على الألسن.

٢ ـ لدينا شاهد من نصوص سيبويه على أن فَعَل تخفف إلى فَعْل نحو حَرَد ← حَرْد.

٣ ـ وجود الصيغتين فَعَل وفَعْل في مثال واحد باتفاق معنى دون أن يشير شراح الشعر الجاهلي إلى أن أحدهما متولدة عن الأخرى نحو قَذْع وقَذَع.

٤ ـ وجود أمثلة بوزن (فَعَل) مع محاولة من شراح الشعر الجاهلي لإثبات أن التثقيل ناتج عن الضرورة وَغْم ← وَغَم وعَجْز ← عَجَز وهذا القول يتعارض مع ما ذكرناه سابقاً لابن جنى من أن فَعَل لا يخفف البتة ومما أحصاه السيوطي في حرف واحد كما قال وهو مرض فورود مثل عَجَز ووَغَم، يطرح سؤالاً لم لا تكون الأمثلة بوزن (فَعَل) قد أهملت وذلك بعد انتشار الصيغة المخففة وهي (فَعْل)، وانتشار الصيغة الأخف جعل العلماء يتوهمون أنها هي الأصل، في حين أن الأصل قد طال به العهد حتى اندثر ونسي. يقول الفارابي: (والعرب قد تميت الشيء حتى يكون مهملاً لا يجوز أن ينطق به لأن الصحيح من الكلام ما استعمل، وغير الصحيح ما ترك أن يستعمل)[١] من ذلك أنهم يستعملون الماضي من فعل مزيد ويكون مضارعه من فعل مجرد نحو أحزَن يَحْزُن يعلق الفارابي على هذا التركيب بقوله (فأخذوا من هذا الصدر ومن هذه الغابر، وأماتوا الآخرين)[٢].

٤ ـ **معيار دلالي**: ومن ذلك التفريق بين سَلْم وسَلَم، فسَلْم للصلح والسَلَم للاستسلام[٣].

---

(١) الفارابي: ديوان الأدب ٢/١٩٠.
(٢) السابق ٢/١٩١.
(٣) ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٥٩؛ الأزهري: التهذيب ١٢/٤٤٩.

ولكن سَلَم وردت عند الأعشى بمعنى السلام المضاد للحرب يقول الأعشى:

أذاقَتْهُمُ الحَرْبُ أنْفَاسَهَا ... وَقَدْ تُكْرَهُ الحَرْبُ بَعْدَ السَّلَمْ[١]

فتكون سَلَم عند الأعشى بمعنى سَلْم.

ومما اختلفت فيه دلالة فَعْل عن فَعَل غَبْن وغَبَن جاء في إصلاح المنطق (والغَبْن في الشراء والبيع، يقال غبنه يغبنه غَبْناً، والغَبَن ضعف الرأي)[٢]، ومنه الاختلاف في الدلالة بين (حَطْم) و(حَطَم) يقول ابن السكيت: (الحَطْم مصدر حطمت الشيء أحطمه حَطْمًا، والحَطَم مصدر حَطِمت الدابة تَحْطَم حَطَماً)[٣].

رابعاً ـ فَعْل وفُعُول:

من الأمثلة التي وردت في الشعر الجاهلي وكان بوزن فَعْل ولها مقابل على فُعُول أو العكس الأمثلة الآتية:

صَدّ وصُدُود[٤]، هَدْأ. وهُدُوء. وهُدُوّ[٥]. عَقّ وعُقُوق[٦]. سَجْد وسُجُود[٧]. حَلّ وحُلُول[٨].

وقد رد العلماء ما بين هذه الأمثلة المزدوجة من اختلاف إلى عدة أسباب منها اللهجي، والصرفي، والدلالي، نفصلها فيما يلي:

---

(١) ديوان الأعشى، ص ٨٩.
(٢) ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٥٤، ٩٧.
(٣) السابق، ص ٦٢.
(٤) ديوان الستة ١/٢٤١.
(٥) الكتاب ٤/٩، ١٥؛ ديوان لبيد، ص ٢٩٥؛ ديوان أوس بن حجر، ص ٣٣.
(٦) ديوان زهير، ص ١٦.
(٧) ديوان الأعشى، ص ٣٢١.
(٨) ديوان الأعشى، ص ١٢٣؛ الأزهري: التهذيب ٣/٤٣٦.

١ ـ **اختلاف لهجي**: يقول الأصمعي: برأت من المرض بُروءاً لغة تميم وأهل الحجاز يقولون برأت من المرض بَرءاً(١).

ويقول سيبويه في الحديث عن مصادر الفعل اللازم (وقد قالوا في بعض مصادر هذا فجاؤا به على فَعْل كما جاءوا ببعض مصادر الأول على فُعُول وذلك قولك سكت يسكت سَكْتاً، وهدأ الليل يهدأ هَدْءاً)(٢) وقال في موضع آخر (وقالوا: وَثَبَ وَثْباً ووُثُوباً، كما قالوا هَدَأ هَدْءاً وهُدُوءاً)(٣) وقد وردت هُدُوء في قول لبيد:

لمـا أَتـانِي عَنْ طُفَيْـلٍ وَرَهْـطِهِ   هدوءاً فباتت غلة في الحيازم(٤)

والقول بأن اشتراك فَعْل وفُعُول من باب الاختلاف اللهجي قد قال به الفراء عندما جعل (الفَعْل للحجاز والفُعُول لنجد) يقول الفراء: (إذا جاءك فَعَلَ مما لم يسمع مصدره فاجعله فَعْلاً للحجاز وفُعُولاً لنجد)(٥) فإذا كان هذا في نسبة ما لم تسمع مصادره فيمكن لنا أن نقول إنما بني الفراء حكمه على شيوع المصدر فَعْل عند أهْل الحجاز وشيوع فُعُول عند نجد، وينقل صلاح حسنين أن الروايات تجمع على نسبة فَعْل لأهل الحجاز، وفُعُول لتميم ولسائر القبائل الشرقية(٦) ويقول أحمد علم الدين الجندي (وعلى هذا فإذا طالعتنا المعاجم بمصادرة عدة للفعل الواحد نسبنا ما كان على وزن فُعُول لتميم ونجد، وما كان على وزن فَعْل للحجاز)(٧).

---

(١) الأزهري: التهذيب ١٥/٢٦٩.

(٢) سيبويه: الكتاب ٤/٩.

(٣) السابق ٤/١٥.

(٤) ديوان لبيد، ص ٢٩٥.

(٥) الرضي: شرح الشافية ١/١٥١.

(٦) صلاح حسنين: أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية، ص ٣٨٢.

(٧) أحمد علم الدين الجندي: اللهجات العربية في التراث، ص ٤٧٦.

٢ ـ **اختلاف دلالي**: من ذلك تخصيصهم المصدر (عقّ) إذا كان للعقيقة، وعُقُوق إذا كان للوالدين يقول ابن السكيت (وقد عقّ عن ولده يَعُقّ عقّا إذا ذبح عنه يوم أسبوعه، وقد عقّ أباه يعقّه عُقُوقاً)(١).

وقد وردت عُقُوق في قول زهير:

فأَصْبَحْتُما مِنهـا على خَيْرِ مَـوْطِنٍ   بَعِيـدَيْنِ فيها مِنْ عُقُـوقٍ ومَأْثَم(٢)

ونلمس اختلافاً دلالياً بين المصدر (صَدّ) بوزن (فَعْل) والمصدر (صُدُود) بوزن (فُعُول) فصَدّ تدل على المنع جاء في التهذيب (يقال: صَدّه يصِدُه صَدّاً)(٣)، وأما صُدُود فتدل على الإعراض ومعانيها المجازية كالهجران والبعد، ويتمثل ذلك في قول النابغة:

يَصُـدّ الشـاعـرُ الثُّنْيـانُ عنّي   صُـدُودَ البَكْر عن قَـرْمٍ هَجَان(٤)

ويرتبط بالاختلاف الدلالي اختلاف صرفي أيضاً ففعل (الصد) الدال على المنع يكون متعدياً جاء في ديوان الأدب (صدّه عنه أي صرفه)(٥) وأما الصدود بمعنى الإعراض والهجر فيكون فعلها لازماً كما في بيت النابغة السابق. أما بناء الفعل المضارع منها فهو بالضم والكسر (يصُد ويصِد)، جاء في أدب الكاتب: (قال الفراء ما كان على فعلت من ذوات التضعيف غير متعدٍ فإنّ يَفْعُل منه مكسور العين... وقال غيره وقد جاء بعضه باللغتين جميعاً... وصَدّ عني يصِد ويصُد)(٦).

---

(١) ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٢٣٦.

(٢) ديوان زهير، ص ١٦؛ شرح الأنباري، ص ٢٦٢؛ شرح النحاس، ص ٣٢٣.

(٣) الأزهري: التهذيب ١٢/١٠٣.

(٤) ديوان النابغة، ص ٢٥٧؛ ديوان الستة ١/٢٤١.

(٥) الفارابي: ديوان الأدب ٣/١٢٠.

(٦) ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٥٠٩.

خامساً ــ فَعْل وفِعَال:

تشترك فَعْل وفِعَال في كثير من الأمثلة من ذلك:

طَرْد وطِراد[١]، قَتْل وقِتال[٢]، سَقْم وسِقام[٣]، صَرْم وصِرام[٤]، رَهْن ورِهان[٥]، طَعْن وطِعان[٦]، عَرْك وعِراك[٦]، صَوْم وصِيام[٨]، كَدْم وكِدام[٩].

ويمكن تفسير الاختلاف بين الصيغتين وفق هذه المعايير.

١ ــ **معيار صرفي:** ويرتبط المصدر (فعال) بأكثر من فعل فهو يأتي مصدراً للفعل الثلاثي المجرد (فَعَل) نحو (كَذَبْتُهُ كِذاباً)[١٠] ويأتي مصدراً للفعل المزيد بوزن (فاعل) ويكون الفعل دالاً على المشاركة وبهذا يكون المصدر (فِعال) قسيمًا للمصدر بوزن (مفاعلة) للفعل (فاعل)، (وفعال) عند النحاة أقل من المفاعلة يقول سيبويه (وجاء فِعال على فَاعَلت كثيراً، كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في قِيتَال ونحوها، وأما المفاعلة فهي التي تلزم، ولا تنكسر كلزوم الاستفعال اسْتَفْعَلْتُ)[١١].

وما اشتركت فيه المصادر (فَعْل) و(فِعَال) قَتْل وقِتال في قول عمر بن كلثوم:

بفتيان يَـرَوْنَ الـقَتْـلَ مَـجْـداً   وشِيبٍ في القِتَالِ مُجَرَّبينـا[١٢]

(١) شرح النحاس، ص ٣٨٣؛ ديوان الستة ١/٥٦.
(٢) شرح النحاس، ص ٦٤٥؛ ديوان الستة ٢/٧٦.
(٣) ديوان الستة ١/٩٥؛ شرح النحاس، ص ٥٣٣.
(٤) شرح النحاس، ص ١٢٤؛ ديوان الستة ١/٩٥.
(٥) ديوان امرىء القيس، ص ٦٠؛ الأزهري: التهذيب ٦/٢٧٣، ٢٧٥.
(٦) شرح النحاس، ص ٥٠٦، ٦٠٧.
(٧) السابق، ص ٢٩٣، ٣٢٩.
(٨) ديوان لبيد، ص ٣٠٥.
(٩) السابق، ص ٣٠٤.
(١٠) سيبويه: الكتاب ٤/٧.
(١١) السابق ٤/٨١؛ المبرد: المقتضب ٢/٩٩ ــ ١٠٠.
(١٢) شرح النحاس، ص ٦٤٥؛ ديوان الستة ٢/٧٦.

فالمصدر (قَتْل) يرتبط بالفعل الثلاثي (قَتَل) فهؤلاء الشباب مندفعون في الحرب بكل شجاعة فإذا قتلوا أو قُتلوا فهو المجد عندهم، والمصدر (قِتال) يرتبط بفعل المشاركة (قاتل) ففي البيت إن الشيب يقاتلون بكل خبرة وتجربة سابقة، ويرى المحدثون أن الفعل فَاعل متطور عن الفعل (فَعَل)[١] لذا يكثر التداخل بينهما.

٢ ــ اختلاف دلالي

وذلك بأن تخصص صيغة (فَعْل) للدلالة على الفعل ذاته وأن تخصص صيغة (فِعال) للدلالة على انتهاء الزمان. يقول سيبويه (وجاءوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال فِعَالٍ، وذلك الصِّرام، والجِزار، والجِداد، والقِطاع، والحِصاد. وربما دخلت اللغة في بعض هذا فكان فيه فَعْل، وفِعَال فإذا أرادوا الفعل على فَعَلت قالوا حَصَدْتُه حَصْداً، وقَطَعْتُهُ قَطْعاً، إنما تريد العمل لا انتهاء الغاية، وكذلك الجَزُّ ونحوه)[٢]. ومما فرقوا فيه بين (فَعْل) (وفِعال) المصادر رَهْن ورِهان فالرَهْن عام وأما الرِّهان فهو يقتصر عندهم على رِهان الخيل[٣]. وقد وردت رَهْن دالة على الرِّهن العام في قول امرىء القيس:

غَلِقْنَ بَرْهنٍ مِنْ حَبِيبٍ به ادَّعَتْ   سُلَيْمَى فَأَمسى حَبْلُها قد تَبَتَّرا[٤]

وقد وردت رِهان للدلالة على رِهان الخيل في قول حاتم الطائي[٥]:

كَسَبْقِ الجَـوادِ، غَـداةَ الـرِّهـا   نِ، أَرْبَى عَلَى السِّنِّ شَأْواً مَدِيداً

(١) بروكلمان: فقه اللغات السامية، ص ١٠٩؛ هنري فليش: العربية الفصحى، ص ٧٦.
(٢) سيبويه: الكتاب ٤/١٢.
(٣) الأزهري: التهذيب ٦/٢٧٣، ٢٧٥.
(٤) ديوان امرىء القيس، ص ٦٠.
(٥) ديوان حاتم الطائي، ص ٢٠٧.

وقد تستخدم (رهن) بمعنى الصفة المرهون كما في قول حاتم الطائي :

وإني لَمَجْزِيّ بما أنا كاسِبٌ   وكلُّ امرىءٍ رَهْنٌ بما هو مُتْلِفُ[1]

اختلاف لهجي: اعتبر بعض النحاة أن صيغة المصدر (فَعْل) تدور في مستوى لهجي لا تدور فيه صيغة (فِعال) أو العكس يفهم ذلك من نص سيبويه (كَتَبْتُه كِتَاباً، وحَجَبْتُه حِجَاباً، وبعض العرب يقول كَتْبا على القياس)[2].

سادساً ــ فَعْل، فَعِيل :

تشترك الصيغتان المصدرية (فَعْل) و (فَعِيل) في كثير من المواد اللغوية ومما ورد له أمثلة في الشعر الجاهلي :

نَصّ[3] ونَصِيص[4] رَحْل[5] ورَحِيل[6] زَأْر[7] وزَئِير، كَرّ[8] وكَرير[9] وَعْد ووَعِيد[10]، خَبّ وخبيب[11]، بالنظر للأمثلة السابقة نلاحظ اختلافات صوتية ودلالية بين الصيغتين.

اختلاف دلالي: اختصت بعض الأمثلة التي تكون على فَعْل بدلالات مختلفة عما جاء منها على فَعِيل مثال ذلك أن المصدر (وَعْد) يكون في الخير والمصدر (وَعِيد) يكون في الشر[12] وقد جاء الوَعِيد للدلالة على الشر في قول امرىء القيس :

---

(١) ديوان حاتم الطائي، ص ٢٢٥.
(٢) سيبويه : الكتاب ٤/٧.
(٣) ديوان امرىء القيس، ص ٢٤٠.
(٤) السابق، ص ١٧٩.
(٥) السابق، ص ٣٦٨.
(٦) ديوان الستة ٣٥٣/١.
(٧) السابق ١٩٦/١.
(٨) شرح النحاس، ص ٢٦٧.
(٩) ديوان الأعشى، ص ١٣٣.
(١٠) ديوان الستة ٩٦/١؛ ديوان امرىء القيس، ص ١١٧.
(١١) ديوان الستة ١٤٥/١.
(١) ابن السكيت : إصلاح المنطق، ص ٢٢٦.

أَقْصِرْ إليك من الوَعِيد فإنَّني   مِمَّا أُلاقِي لا أَشُدُّ حِزامي[1]

ومن الفروق الدلالية ما جاء في التهذيب في شرح نص ونصيص يقول الأزهري : (النَّصّ في السير إنما هو أقصى ما تقدر عليه الدابة)[2]. ثم أورد قول أبي تراب في نَصِيص يقول: (قال أبو تراب: كان حَصِيص القوم وبَصِيصهم ونَصِيصهم كذا وكذا أي عددهم بالحاء والنون والباء)[3] فالأزهري يقصر (نَصّ) للدلالة على السير أما النصيص فهو العدد. لكن الشنتمري شارح ديوان امرىء القيس لا يفرق بينهما فالنَّصِيص والنَّص عنده أرفع السير[4].

وقد ورد اللفظان نَصّ ونَصِيص في شعر امرىء القيس وردت نَصّ في قوله :

وَمِنْهُنَّ نَصُّ العِيسِ واللَّيْلُ شامِلٌ   تَيَمَّمُ مَجْهُولاً مِنَ الأَرضِ بَلقَعَا[5]

ووردت نصيص في قوله:

أَؤوبُ نَعوبٌ لا يُواكِلُ نَهْزُها   إذا قيل سيرُ المدلجين نَصِيصُ[6]

ومما اختلفت فيه دلالة (فَعْل) عن دلالة (فَعِيل) كَرّ وكَرير. فالكَرّ مصدر الفعل كَرَّ يَكُرُّ على العدو والكرير هو الصوت الذي يصدر عن المختنق[7]. جاء في التهذيب: (قال ثعلب عن ابن الأعرابي: قال كَرَّ يَكُرُّ من كَرِير المختنق وكَرَّ على العدو يَكُرُّ)[8].

---

(١) ديوان الستة ٩٦/١؛ ديوان امرىء القيس، ص ١١٧.
(٢) الأزهري : التهذيب ١١٧/١٢.
(٣) م. ن. ص. ن.
(٤) ديوان الستة ١٢٥/١.
(٥) ديوان امرىء القيس، ص ٢٤٠.
(٦) ديوان امرىء القيس، ص ١٧٩.
(٧) الفارابي: ديوان الأدب ٧٥/٣.
(٨) الأزهري : التهذيب ٤٤٢/٩.

وقد وردت كَرير دالة على الصوت في قول الأعشى:

وَأَهْلِي فِدَاؤكَ عِنْدَ النِّزَالِ   إذَا كَانَ دَعْوَى الرِّجَالِ الكَرِيرا[1]

وورد كَرّ دالاً على الهجوم على العدو في قول طرفة:

وكرى، إذا نادى المضاف، محنبا   كسير الغضا، نبهته، المتورد[2]

ولا تعني هذه الفروقات الدلالية في بعض الأمثلة اختصاص صيغة فَعْل بدلالة مختلفة عن صيغة فَعِيل في جميع الأمثلة ذلك أن كثيراً من الأمثلة تتوحد دلالتها مثل زَأْر وزَئِير فلا فرق بينهما في الدلالة ومثل نَصّ ونَصِيص في شرح الشنتمري لها[3].

وكذلك قَضّ وقَضِيض بمعنى واحد أي الجميع وقد وردت في قول أوس بن حجر:

وَجَاءَتْ سُلَيْمٌ قَضُّهَا وقَضِيضُهَا   بِأَكْثَرِ ما كانوا عَديداً وأوكعوا[4]

والأمثلة المصدرية (قَضّ) و (قَضِيض) منسكبة في قالب لغوي يعبر عن الكثرة، وذلك بإدخال الياء وتكرار الضاد في (قَضّ) ← (قَضِيض) وهذا يشير إلى التكاثر، فكأن التكاثر الصوتي مقابل للتكاثر في الواقع.

سابعاً ـ فَعْل وفَعَال:

من الأمثلة التي وردت على بنائي فَعْل وفَعَال:

سَقْم[5] وسَقَام[6]، رَشّ[7] ورَشَاش[8]، جَزْء[9] وجَزَاء[10]،

---

(١) ديوان الأعشى، ص ١٤٧.
(٢) شرح النحاس، ص ٢٦٧؛ ديوان طرفة، ص ٣٣.
(٣) ديوان الستة ١/١٢٥.
(٤) ديوان أوس بن حجر، ص ٥٧. وانظر سيبويه: الكتاب ١/٣٧٤ ـ ٣٧٥.
(٥) شرح النحاس، ص ٥٣٣.
(٦) السابق، ص ٤٠٧.
(٧) ديوان امرىء القيس، ص ٨٨.
(٨) شرح النحاس، ص ٥٠٣.
(٩) ديوان امرىء القيس، ص ١٨٢.
(١٠) السابق، ص ١١٦.

حَصْد[1] وحَصَاد[2]، رَهْن[3] ورَهَان[4]، سَمْع[5] وسَمَاع[6]، شَرْب[7] شَرَاب[8]، صَوْب[9] وصَوَاب[10]، فَخْر[11] وفَخَار[12] هَلْك[13] وهَلاك[14] وقد فسر علماء اللغة هذا الاشتراك بين فَعْل وفَعَال وفق المعايير الآتية:

١ ـ **معيار مصرفي**: تكون صيغة فَعال اسماً وصيغة فَعْل المصدر: يقول الفراء (الخَراج الاسم والخَرْج المصدر)[15] ومما فسر على هذا المعيار سقام في قول لبيد:

وَتَسَمَّعَت رِزَّ الأَنيسِ فَرَاعَها   عن ظَهْرِ غَيْبٍ والأَنيسُ سَقامُها[16]

فتكون سقام اسم المصدر، في حين يكون المصدر (سَقْم) في قول عنترة:

ولقد شفى وأبرأ سقمها   قيل الفوارس ويك عنتر أقدم[17]

٢ ـ **معيار دلالي**: وذلك بأن تخصص صيغة لدلالة محددة دون الأخرى

---

(١) ديوان امرىء القيس، ص ٢٣٣.
(٢) ديوان الأعشى، ص ١٤٩.
(٣) ديوان امرىء القيس، ص ٦٠.
(٤) ابن السكيت: شرح ديوان النابغة، ص ١٤٩.
(٥) ديوان الستة ٢/٤٦.
(٦) شرح النحاس، ص ٤٢١.
(٧) ديوان الأعشى، ص ٣٠٧.
(٨) ديوان امرىء القيس، ص ٩٧.
(٩) السابق، ص ١٥٧.
(١٠) ديوان عدي بن زيد، ص ٨٦.
(١١) ديوان أوس بن حجر، ص ٣٨.
(١٢) ديوان الأعشى، ص ١٥٩.
(١٣) ديوان زهير، ص ٣١٤.
(١٤) ديوان عبيد، ص ٦٨.
(١٥) الفراء: معاني القرآن ٢/١٩٥.
(١٦) شرح النحاس، ص ٤٠٧.
(١٧) السابق، ص ٥٣٣.

من ذلك حَصْد وحَصاد يذهب سيبويه إلى أنهم إذا أرادوا انتهاء الزمان يقولون الحَصاد، وأما الحَصد فإذا أرادوا الفعل[١].

ومن ذلك السَماع والسَّمْع، ففي أحد أقوال الفارابي: أن السماع يختص بالغناء[٢] ولكنه يقول أيضاً السَمع والسماع بمعنى واحد[٣].

ثامناً ـ فَعْل فَعَالَة:

ورد في الشعر الجاهلي أمثلة على فَعْل وفَعَالَة نحو أَمْن[٤] وأَمانة[٥] غَي[٦] وغَواية[٧]، جَهْل[٨] وجَهالة، زَعْم[٩] وزَعامة[١٠]، صَرمْ[١١] وصَرامة[١٢]. كَرْه[١٣] وكَراهة، عَدْو[١٤] وعَداوة[١٥]، شَنْء[١٦] وشَناءة[١٧].

يمكن تفسير الاختلاف بين الأمثلة المشتركة في فعل وفعالة على النحو الآتي:

١ ـ **اختلاف صوتي:** صيغة (فَعْل) من مقطع واحد مغلق بصامتين

(١) سيبويه: الكتاب ٤/١٢.
(٢) الفارابي: ديوان الأدب ١/٣٨٠.
(٣) م.ن، ص.ن.
(٤) الشجري: مختار أشعار العرب، ص ١٨.
(٥) ديوان زهير، ص ١٢٣.
(٦) ديوان النابغة، ص ٢٥٧.
(٧) شرح النحاس، ص ١٣٢.
(٨) السابق، ص ٦٧٩.
(٩) السابق، ص ٤٦٥.
(١٠) ديوان لبيد، ص ٢٠٢.
(١١) شرح النحاس، ص ١٢٤.
(١٢) ديوان الأعشى، ص ٢٥٧.
(١٣) شرح النحاس، ص ٦٠٢.
(١٤) ديوان امرىء القيس، ص ١٦٧.
(١٥) شرح النحاس، ص ٣٩٢؛ ديوان طرفة، ص ٤٧.
(١٦) ديوان الأعشى، ص ٣٧٩.
(١٧) شرح النحاس، ص ٥٦٦.

(Facl) صيغة (فَعَالة) من ثلاثة مقاطع قصير مفتوح + طويل مفتوح + طويل مغلق (Facaalah).

وقد نشأ الاختلاف بين مقاطع الصيغتين عن حركة الفتح الطويلة التالية لعين الكلمة + تاء التأنيث اللاحقة وذلك في صيغة (فَعالة). أما صيغة (فَعْل) فقد حذفت منها حركة الفتح الطويلة كما حذفت منها تاء التأنيث اللاحقة.

وجدير بالذكر أن نشير إلى ما سبق أن ناقشناه من أن صيغة فَعالة هي صيغة فَعَال +(ـة) وقد ذكرنا أن وظيفة هذه التاء تحديد القيمة المطلقة[١].

٢ ـ **اختلاف دلالي:** ويتضح في بعض الأمثلة فروق دلالية من ذلك:
أَمْن وأَمَانة جاء في اللسان، الأمن ضد الخوف والأمانة ضد الخيانة[٢] ويقول السرقسطي: (أمنت الشيء أَمْناً ضد خفته، وأمنت الرجل أَمَانة وثقت به)[٣].
وقد وردت أَمْن في قول لقيط بن يعمر:

قوموا قِياماً على أمشاط أرجُلكم ... ثم افْزَعُوا قد يَنالُ الأَمْنَ مَنْ فَزِعا[٤]

ووردت أمانة في قول زهير:

إن تؤته النصح يوجد لا يضيعه ... وبالأمانة لم يغدر ولم يخن[٥]

ومما اختلفت فيه دلالة (فعل) عن قسيمتها (فَعالة) زَعْم وزَعامة. والزَعْم في اللسان (هو القول يكون حقاً ويكون باطلاً)[٦] وقد ورد في قول عنترة:

عُلِّقْتُها عَرَضاً وأَقْتُلُ قَومَها ... زَعْماً لعمرُ أبيك ليسَ بِمَزْعَمِ[٧]

(١) أنظر: ص ١٣٦ من هذا البحث.
(٢) اللسان: (أمن).
(٣) السرقسطي: الأفعال ١/٧٥.
(٤) الشجري: المختار من أشعار العرب، ص ١٨.
(٥) ديوان زهير، ص ١٢٣.
(٦) اللسان: (زعم).
(٧) شرح النحاس، ص ٤٦٥؛ ديوان الستة ٢/١١٢.

وينقل النحاس في تفسير (زَعم) أنه الطمع أيضاً يقول النحاس (وفي قوله زعمًا قولان: أحدهما أني أحبها وأقتل قومها، فكأن حبها زعمًا مني، والقول الآخر أن أباً عمرو الشيباني قال: يقال زَعِم يَزْعَم زَعَمًا إذا طَمِع، فيكون على هذا الزعم اسمًا بمعنى الزَعَم ولو روى زَعَمًا لجاز)[1]. وينقل ابن سيده في تفسير زعم أنه الظن وقيل هو الكذب[2] ولكنه يفسرها في قول عنترة على أنها الطمع[3]. أما الزعامة فقد وردت في قول لبيد:

تَطِيرُ عَدائِدُ الأَشْرَاكِ شَفْعاً   وَوِتْراً والزَّعَامَةُ لِلغُلامِ[4]

وفي تفسير الزعامة أورد صاحب المحكم ما يلي: (الزعامة، السِّيادة، الرِّياسة. وقد زَعُم زعامة، والزعامة: السلاح وقيل: الدرع، أو الدروع، وزعامة المال: أفضله وأكثره من الميراث ونحوه)[5].

أما (الزعامة) المذكورة في بيت لبيد فقد فسرها ابن الأعرابي فقال: الزعامة هنا: الدرع والرياسة، وفسره غيره بأنه أفضل الميراث[6].

وقد ربط علماء اللغة الاختلاف الدلالي بين زَعْم وزَعامة باختلاف صرفي (فزَعم) ترتبط بالفعل (زَعِمَ يزعَمَ) إذا كانت بمعنى الطمع[7]. وترتبط بالفعل (زعَمَ يزْعُمُ) إذا كانت بمعنى الظن والكذب[8] وأما (زعامة) بهي ترتبط بالفعل (زعم يزعمُ)[9] بضم الماضي والمضارع.

(١) شرح النحاس، ص ٤٦٥.
(٢) ابن سيده: المحكم ١/٣٣٤.
(٣) السابق ١/٣٣٥.
(٤) ديوان لبيد، ص ٢٠٢.
(٥) ابن سيده: المحكم ١/٣٣٤.
(٦) م. ن. ص. ن.
(٧) شرح النحاس، ص ٤٦٥.
(٨) ابن سيده: المحكم ١/٣٣٤.
(٩) م. ن. ص. ن.

ةمما اختلفت فيه دلالة (فَعْل) عن (فَعَالة) (عَدْو) (وعَدَاوة). وردت عدو في قول امرىء القيس:

عَدْواً تَرَى بَيْنَهُ أَبْواعاً   تَحِفِزُه أَكْرُعُ عِجَالٌ[1]

والعدو الركض. يقول ابن سيده عدا الرجل، وغيره عَدْواً وعُدُوّاً وعَدَواناً وتَعْداء وعدى[2].

فالعدو للإنسان وغيره من المخلوقات. ويشترك في هذه الدلالة المصادر عَدْو (فَعْل) وعُدُو (فُعُول) وعَدَوان (فَعَلان)، وتَعْداء (تَفْعَال). أما عَدَاوة فقد وردت في قول طرفة:

فلو كُنْتُ وَغْلاً في الرِّجالِ لَضَرَّني   عَداوَةُ ذي الأَصْحَاب والمُتَوَحِّدِ[3]

والعداوة مصدر العَدْو[4]، والعَدُوّ نقيض الولي[5] يقول الأنباري: (عاداه، مُعادة وعَدَاوة)[6] فهي عنده مصدر (لفاعل) وهو من أفعال المشاركة. وهي عند الأزهري (العداوة اسم عام من العَدُوّ يقال عَدُوّ بين العَدَاوة)[7]. وقد تلتبس العَدَاوة والعَدْو في السياق مثل قولنا (هو أعدى من ذئب) يقول ثعلب: (من العدو، ويكون من العداوة والعدو أجود)[8].

ويكشف لنا تحليل الأمثلة السابقة أن الفروق الدلالية لا ترتبط بالصيغة فليست صيغة (فَعْل) تدل على معنى محدد في مقابل دلالة صيغة (فَعَالة) على معنى آخر فالخلاف يقع بين الأمثلة وليس بين الصيغ، والقول في علاقة (فَعْل) (بِفَعالة) دلالياً كقولنا في علاقة (فَعْل) (بِفَعِيل) وكما توحدت دلالة بعض أمثلة

(١) ديوان امرىء القيس، ص ١٩٠.
(٢) ابن سيده: المحكم ٢/٢٢٦.
(٣) شرح النحاس، ص ٢٩٢؛ ديوان طرفة، ص ٤٦.
(٤) الفارابي: ديوان الأدب ٤/٤٨.
(٥) السابق ٤/٥٠.
(٦) شرح الأنباري، ص ٢٢٦.
(٧) الأزهري: التهذيب ٣/١١٢.
(٨) ثعلب: مجالس ثعلب، ص ٤٦٩.

(فَعْل) (وفَعِيل) نجد لدينا أمثلة من (فَعْل) (وفَعَالة) ذات الجذر اللغوي المشترك والمعنى أيضاً من ذلك (غَيّ وغَواية) يقول الأنباري: (والغواية مصدر غَوى يَغْوِي غَيّاً وغَواية)(١) وقد وردت غواية في قول امرىء القيس:

فَقَالَتْ يمينَ الله مَالَكَ حيلَةٌ   وما إنْ أرى عَنْكَ الغَوَايَةَ تَنْجَلِي(٢)

وكذلك (جَهْل وجَهالة) يقول ابن سيده: (الجهل نقيض العلم، جهلة جَهْلاً وجَهالة)(٣) وقد ورد المصدر (جَهْل) في قول عمرو بن كلثوم:

ألا لا يَجْهَلَن أحدٌ عَلَيْنَا   فنجهَل فوقَ جهلِ الجاهلينا(٤)

(فنجهل) في بيت عمرو بن كلثوم بمعنى من (أتى الفعل بغير العلم) وهو ما قاله الأزهري في معنى جَهالة(٥). ويفسر النحاس (الجَهْل) في البيت السابق بمعنى السفه يقول: (قوله لايجهلن أي لايسفه علينا أحد)(٦) ولكن في البيت (جَهْل) آخر وهو ما نسبه الشاعر إلى نفسه وقومه بقوله (فنجهل فوق جهل الجاهلينا) يقول الأنباري: (معناه فنهلكه ونعاقبه بما هو أعظم من جهله، فنسب الجهل إلى نفسه وهو يريد الإهلاك والمعاقبة، ليزدوج اللفظان، فتكون الثانية على مثل لفظ الأولى وهي تخالفها في المعنى، لأن ذلك أخف على اللسان وأخصر من اختلافهما)(٧) ثم يقول: (ولا يجوز أن يكون قول عمرو (فنجهل فوق الجاهلينا) اعترافاً منه بالجهل وتثبيتاً منه إياه لنفسه لأن الجهل لا يستحسنه أحد ولا يرتضيه)(٨).

---

(١) شرح الأنباري، ص ٥٢.
(٢) شرح النحاس، ص ١٣٢؛ شرح الأنباري، ص ٥٢.
(٣) ابن سيده: المحكم ٤/١١٩.
(٤) شرح النحاس، ص ٦٧٩.
(٥) الأزهري: التهذيب ٦/٥٦.
(٦) شرح النحاس، ص ٨٣٤.
(٧) شرح الأنباري، ص ٤٢٦.
(٨) السابق، ص ٤٢٧.

نخلص من أقوال العلماء حول (الجهل) في البيت السابق إلى أنه بمعنى الإقدام على الفعل بغير العلم، أي عدم الخبرة أو السفه، وكذلك بمعنى الإهلاك والمعاقبة فهل هذه المعاني يختص بها المصدر (جَهْل) دون جَهالة؟

يبدو أن هذه المعاني قد فرضها السياق، فهي لا تقتصر على المصدر (جَهْل) دون قسيمه (الجَهالة) فالفعل مشترك: المنسوب للغائبين (لا يجهلن) والمنسوب للمتكلمين (فنجهل) والقيمة الدلالية لكل منهما قد حددها السياق، فالجهل في البيت السابق لا يعني عدم العلم ولكنه يخرج إلى معنى مجازي وهو الإقدام في الهجوم.

ومما توحدت فيه دلالة المصدر (فَعْل) و(فَعَالة) (كَرْه) و(كَراهة) يقول الزجاج: (والكَره يقال فيه كرهت الشيء كُرْهاً وكَرْهاً، وكَراهة، وكراهِية)(١) وقد وردت (كَره) في قول الحارث:

وأقدناه رب غسان بالمنـ   ذر كرهاً وما تكال الدماء(٢)

ومما اشترك لفظاً ومعنى في (فَعْل وفَعَالة) صَرْم وصَرامة. جاء في اللسان: (الصَّرْم القطع البائن، وعَمَّ بعضهم به القطع أي نوع كان)(٣).

وقد وردت صَرْم في قول امرىء القيس:

أفاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هَذا التَّدَلُّلِ   وإنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي(٤)

وقد رويت في مواضع أخرى (صُرْمى) بالضم. وفسرها الشراح بأنها الهجرة وهي عندهن اسم المصدر صَرْم(٥). وقد قال بهذا الرأي الأزهري، جاء في التهذيب: (الصُّرم: اسم للقطيعة، وفعله الصَّرم)(٦) ولكننا لا نفرق بين

---

(١) الزجاج: معاني القرآن ١/٢٨٠.
(٢) شرح النحاس، ص ٦٠٨.
(٣) اللسان: (صرم).
(٤) ديوان امرىء القيس، ص ١٢.
(٥) شرح الأنباري، ص ٤٤؛ شرح النحاس، ص ١٢٤.
(٦) الأزهري: التهذيب ١٢/١٨٤.

صَرْم وصُرْم من حيث الدلالة المصدرية لذا نرجح القول بأنهما لهجتان. أما صَرامة فقد وردت في قول الأعشى:

كَحَيَّةِ سَلْعٍ مِنَ القَاتِلاَتْ   تَقُدُّ الصَّرَامَةُ عَنْكَ القَمِيصَا[1]

جاء في اللسان (سيف صَارم وصَرْم بين الصرامة والصُّرُومة قاطع لا ينثني)[2]. (وصرامة) في بيت الأعشى جاءت في وصف السيف أيضاً. ولكن هل يعني هذا أن (صرامة) تختص بدلالة لا يشركها فيها المصدر (صَرْم) وهي اقترانها بالسيف؟ إن النصوص التي استطعنا الوصول إليها لا تكفي لحسم هذه القضية ولكن يمكننا القول إن دلالة القطع المشتركة تبيح لنا الحكم باتفاقهما الدلالي؟ ولعل تطور دلالتها في الاستخدام الحديث يعين على فهم الاشتراك الدلالي بين (صَرْم) (وصَرامة).

ففي الاستخدام الحديث نجد المصدر (صَرْم) قد تقلص استخدامه. وإن كان محتفظاً بدلالة القطع وهي ما دل عليه في الاستخدام الجاهلي. أما صرامة فقد تطور معناها فنحن نقول اليوم:

ـ تحدثُ إلى ابنه بصرامة ونقول حسم النقاش بصرامة فصرامة الأولى دلت على التجهم والغضب، وهذا معنى جديد لم تدل عليه (صَرامة) في الشعر الجاهلي أما صرامة في الجملة الثانية فقد احتفظت بدلالة الحسم والقطع وهي ما دلت عليه في الشعر الجاهلي.

ومما اشتركت فيه (فَعْل) و(فَعالة) في اللفظ والمعنى (شَنْء) و(شَناءة) وردت شَنْء في قول الأعشى:

فَذَا الشَّنْء فَاشْنَأْهُ وَذَا الوُدِّ فَاجْزِهِ   عَلَى وُدِّهِ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ العَلاَنِيَا[3]

(١) ديوان الأعشى، ص ٢٥٧.
(٢) اللسان: (صرم).
(٣) ديوان الأعشى، ص ٣٧٩.

ووردت شناءة في قول الحارث:

فَبَقِينَا على الشَّنَاءةِ تُنْمِينا   جُدودٌ وعِزَّةٌ قَعْساءُ[1]

والشنء البغض يقول ابن السكيت: (يقال شنئته إذا أبغضته)[2] وفي شرح الشناءة يقول الأنباري: (الشناءة: البغض، تقول شنئت الرجل إذا أبغضته)[3] فلا خلاف دلالي بين (شنء) و(شناءة) ومما اشتركت فيه (فَعْل) (وفَعَالة) في اللفظ والمعنى الأمثلة (حَرّ وحرارة) والحر نقيض البرد يقول ابن قتيبة (حَرَّ يومنا يَحَرُّ حرارة وحَرّاً)[4] وقد وردت الأمثلة المصدرية حَرّ وحرارة في شعر الأعشى، وردت حَرُّ في قوله:

وُجِدْتَ صَبُوراً عَلَى رُزْئِهَا   وَحَرِّ الحُرُوبِ وَتَرْدَادِهَا[5]

ووردت حرارة في قوله:

قَضِمِ المَضَارِبِ بَاتِرٍ   يَشْفِي النُّفُوسَ مِنَ الحَرَارَهْ[6]

الخلاصة:

قبل أن نفسر هذا الاشتراك المتعدد لفَعْل بالصيغ الأخرى نشير إلى أن اشتراك أمثلتها لا يقتصر على ما طرحناه من صيغ، فهناك أمثلة كثيرة في الشعر الجاهلي ترد على أكثر من صيغة وتكون (فَعْل) طرفاً فيها، نحو (هجر وهجران).

وهناك أمثلة في اللغة تشترك فيها فَعْل بصيغ أخرى وتكفي الأمثلة المطروحة لملاحظة نسبة شيوع فَعْل في الاستخدام وأنها الغالبة، وعلى ضوء

(١) شرح النحاس، ص ٥٦٦.
(٢) ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٢٨٤.
(٣) شرح الأنباري، ص ٤٥٦.
(٤) ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٣٦٦.
(٥) ديوان الأعشى، ص ١٢٥.
(٦) السابق، ص ١٩٥.

التفسيرات التي طرحها علماء اللغة وفق معايير لهجية أو دلالية أو صرفية، فإن هذا كله لا يعني أن (فَعْل) أصل الصيغ كما تصور القدماء، ولكن ألا يمكن أن يكون هذا الاشتراك من (فَعْل) ببقية الصيغ دليلاً على أن فَعْل متطورة عن تلك الصيغ، ومتولدة عنها، وتكون نسبة شيوعها دليلاً على ذلك التطور وليس دليلاً على قدم أصلها كما قال القدماء. ويكون قولهم بأنها الصيغة الأخف دليلاً أيضاً على أنها الصيغة الأحدث، فاللغة في تطورها تجنح صوب الأسهل وتميل إلى التخفف.

* * *

الصيغ المصدرية الأخرى
المجردة من السوابق واللواحق

نتناول فيما يأتي الصيغ المصدرية الأخرى المجردة من السوابق واللواحق، والتي رصدت في مصادر الفعل الثلاثي المجرد فنناقش ارتباطها بالفعل وما يأتي منها لغير الثلاثي المجرد، كما نناقش علاقتها بالصيغ الأخرى، ونقف عند الصيغ المرتبطة بقيم دلالية:

صيغة فِعْل

تتناول الدراسة التحليلية علاقة الصيغة (فِعْل) بأفعالها ثم صياغتها الاشتقاقية:

(أ) **علاقة الصيغة (فِعْل) بأفعالها:**

١ ـ تستوعب أمثلة (فِعْل) جميع أبواب الفعل الثلاثي عدا (فَعِل يَفْعِل)، وهو أقل الأبواب شيوعاً[١].

ويرى ابن خالويه أن ورودها من فَعَل يَفْعَل شاذ، فهو لم يحص من أمثلة ذلك إلا سِحْر[٢].

٢ ـ يكثر اشتراك فِعْل مع فُعْل وفَعْل وناقشنا ذلك في صيغة (فَعْل)[٣].

٣ ـ يكثر اشتراكها مع صيغة فَعَل من ذلك (خِزْى) في قوله طرفة:

مَنْ قَالَ في النَّاسِ قالوُا فيهِ ما فيه وحَسْبُهُ ذاكَ مِنْ خِزْىٍ، ويَكْفيهِ[٤]

---

(١) ذكرنا ذلك في صيغة (فعال)، ص ١١٤.

(٢) ابن خالوية: ليس في كلام العرب، ص ١٧.

(٣) أنظر: ص ١٦٠، ١٦٣.

(٤) ديوان طرفة، ص ٢٠٢.

وينقل سيبويه قولاً في (الخِزْى) على أنه مصدر يشارك المصدر خَزَى بفتحتين لأن الاسم منه يشارك الاسم من أمثلة المصدر (فَعَل) يقول: (ومثله خَزْيان وهو الخِزْى للمصدر، وقالوا الخَزى كما قالوا: العَطَش فاتفقت المصادر كاتفاق بناء الفعل والاسم)[١]. ومما ورد من أمثلة (فِعْل) وله مقابل (فَعَل) كل من: حِرص، سِلْم، ضِغْن، سِرْع.

(ب) صياغتها:

ينقل صلاح حسنين عن المستشرقين أنها:

١ ــ تصاغ من الفعل مباشرة بحيث يكون مكسور العين. ومن ذلك في المضارع (يَفْعِل) ومنه في الماضي (فَعِل). وأمثلة ذلك كثيرة، عرضناها في الملحق الخاص بأمثلة المصدر فِعْل في الشعر الجاهلي.

٢ ــ تكون صيغة (فِعْل) أنها متطورة عن (فِعِل) لأن الأمثلة المطروحة في الاستخدام على بناء (فِعِل) قليلة ونادرة[٣]. هذا إذا استبعدنا النظرة التاريخية التي تفترض أن الصيغة المتحركة يقل استخدامها بعد توغلها في القدم. وبالنسبة للدراسة القائمة على وصف الظاهرة اللغوية في مستوى معين من الاستخدام نميلُ إلى القول بأن فِعْل قد تنشأ عن فِعَل وذلك بسلب حركة العين من (فِعَل). ومما ورد من أمثلة الشعر الجاهلي على البنائين (سِرْع) وهي نخففة من: (سِرَع) وهذا ما ذهب إليه ابن أبي شنب في شرح (سِرْع) في قول امرىء القيس:

فناصَبْتُها مَنْصُوبَ بالفِيلِ عاجِلاً ... من اثْنَيْنِ في تِسْعٍ بِسِرْعٍ فَلَمْ أَمَلْ

قال ابن أبي شنب (وسِرْع مخفف سِرَع مصدر سَرُع نقيض بطوء)[٤].

(١) سيبويه: الكتاب ٤/٢٢.
(٢) صلاح حسنين: أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية، ص ٢٤٦.
(٣) سيبويه: الكتاب ٤/٢٤٤؛ ابن خالوية: ليس في كلام العرب، ص ٧٧؛ الرضي: شرح الشافية ١/٣٩.
(٤) ديوان امرىء القيس بعناية ابن أبي شنب، ص ٤٨٥.

وفي اللسان (السرعة نقيض البطء سَرُع يَسْرُع سراعة وسِرْعاً وسَرْعاً وسِرَعاً وسَرَعاً وسُرْعة)[١].

صيغة فُعْل

وتتناول مناقشة القضايا الآتية علاقة فعل بأفعالها وصياغتها، واشتراكها مع الصيغ الأخرى والمعاني التي ترتبط بها.

(أ) ربطها بأفعالها:

١ ــ ارتبطت صيغة (فُعْل) بجميع أبواب الفعل الثلاثي وذلك إذا استبعدنا (فَعِل يَفْعِل) وهو من الأبنية نادرة الشيوع. وغالباً ما يشاركه في المثال بناء آخر من أبواب الفعل الأخرى[٢].

٢ ــ ورد من أمثلتها ما يرتبط بأكثر من فعل نحو: أُنْس، بُرء، رُحْب، رُزْء، فُحْش، ومنها ما يكون فعله من المزيد نحو (ذُخْر) فهي من الفعل (ذَخر وادَّخر)[٣].

ومنها ما يكون مركباً من فعلين ماضيه من المزيد ومضارعه من المجرد ومثاله (حُزْن) يقول الفارابي (العرب تقول أحزنني هذا الشيء فإذا صاروا إلى المستقبل قالوا يَحْزُنني)[٤] ويفسر ذلك (على أنه كان في الأصل أَحْزَن يُحْزِن، وحَزَن يَحْزُن بمعنى واحد، كما قالوا: سلكته وأسلكته، وسحته وأسحته بمعنى واحد. فأخذوا من هذه الصدر، ومن هذه الغابر وأماتوا الأخريين)[٥].

فيكون المصدر (حُزْن) مرتبطاً بالفعل (أحزن يَحْزُن).

(١) ابن منظور: لسان العرب (مادة سرع).
(٢) الفارابي: ديوان الأدب ٢/١٣٨؛ ابن جني: المنصف ١/٢٤٣؛ ابن سيدة: المخصص ١٤/١٥٣ ــ ١٥٤؛ اللبلي: بغية الآمال، ص ٣٨.
(٣) الفارابي: ديوان الأدب ٢/٢٠٢.
(٤) السابق ٢/١٩٠ ــ ١٩١.
(٥) م. ن، ص. ن.

ومنها ما يكون مركباً من اسنادين مختلفين للمتكلم وللغائب من ذلك (بُرء) يأتي فعله في بعض اللغات على: (بَرىء يبرؤ) وينقل اللبلي أنها لغة قبيحة[1] ويفسر هذا البناء أنه (على لغة من قال أبرؤ وهي اللغة التي حكيناها، ثم ترك الهمز، أو يكون على لغة من قال برو بغير همز وهي لغة للعرب)[2].

ومن الأمثلة التي تثير أفعالها كثيراً من التساؤلات بغض[3].

(ب) صياغتها:

ينقل صلاح حسنين عن بروكلمان أن هذه الصيغة ناشئة عن صيغة (فُعُل) وأنها تصاغ من الأفعال: الماضي: (فَعُل) والمضارع في (فَعَل يَفْعُل)[4].

(ج) اشتراكها مع الصيغ الأخرى:

يكثر اشتراك أمثلة (فُعْل) بأمثلة صيغة (فِعْل وفَعْل). ولقد فصلنا الحديث عنها وذلك في تحليل صيغة (فَعْل)[5]، ويكثر اشتراكها مع صيغة (فَعَل) خاصة فيما يكون فعلها من باب (فَعِل يفعَل). وسنتناول هذه القضية في تحليل أمثلة (فَعَل)[6].

كما تشترك مع صيغة (فَعَال) وقد ذكرنا ذلك في الحديث عن أمثلة صيغة (فَعَال)[7]. أما علاقتها بصيغة (فُعُل) فهما متداخلتان كثيراً، وهو ما سنفصله في صيغة (فُعُل)[8].

---

(١) اللبلي: بغية الآمال، ص ٣٩.
(٢) م.ن، ص.ن.
(٣) سنفصل الحديث عن فعل (البغض) في صيغة (فِعْلة)، ص ٢٣٢.
(٤) صلاح حسنين: أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية، ص ٢٥٢.
(٥) أنظر: ص ١٦٣ من هذا البحث.
(٦) أنظر: ص ٢٠٦ من هذا البحث.
(٧) أنظر: ص ١٢٠ من هذا البحث.
(٨) أنظر: ص ٢١٢ من هذا البحث.

(د) المعاني التي ترتبط بها:

ترتبط (فُعْل) بمعان متعددة[1]، نصنفها فيما يأتي:

١ ـ **قيم جمالية**: وهي ما دلت على الحسن أو القبح ـ الذي يمثل الجانب السلبي للقيم الجمالية ـ ومن أمثلة ذلك في الشعر الجاهلي: حُسن، عُرّ.

٢ ـ **قيم سلوكية**: وهي ما دل على صفة مكتسبة نحو: بُخْل، بُغْض، حُمْق، خُبْث، صُرْم، رُشْد، عُرْف، فُحْش، كُرْه، لُؤم، نُجْح، نُصْح، وُدّ، شُرْب، سُقْى، رُعْى، حُكْم.

٣ ـ **قيم نفسية**: ندرج فيها الأمثلة: بُؤس، أُنْس، حُزْن، ذُلْ، سُخْط.

٤ ـ **الأدواء ونقيضها**: مما دل على البرء والشفاء: بُرْء، بُكْء[2]، جُرْح، رُزْء، سُقْم، قُرْح، هُلْك، قُرّ، عُدْم.

٥ ـ **الدلالة على المسافات**: ومن أمثلتها في الشعر الجاهلي: قُرْب، بُعْد.

صيغة فَعَل

نتناول أمثلة صيغة المصدر فَعَل من حيث ربطها بأفعالها، ربطها بمعانيها واشتراكها مع الصيغ الأخرى.

(أ) ربط الصيغة بأفعالها:

١ ـ استوعبت (فَعَل) أبواب الفعل الثلاثي الشائعة.

---

(١) يربط النحاة (فُعْل) بما يدل على الحسن والقبح أو الجوع وضده أو السقم وشبهه. (سيبويه: لكتاب ٤/٢٨، ٣٣؛ المبرد: المقتضب ٢/١٢٥؛ ابن سيدة: المخصص ١٤/١٢٨ ـ ١٣١؛ بن يعيش: شرح المفصل ٦/٤٥؛ ابن عصفور: المقرب ٢/١٣٣؛ الأزهري: شرح التصريح ٢/٧٤).
(٢) وهو ما يصيب الأغنام والجمال بنقص في اللبن.

٢ ـ ربطت المعاجم بعض أمثلتها بالفعل المزيد وذلك نحو (دَرَك) في قول المتلمس:

فَلَمَّا اسْتَقَادَ الكَفَّ بالكَفِّ لم يَجِدْ   لَهُ دَرَكاً في أَنْ تَبِينا فَأَحْجَمَا[1]

فَدَرك بمعنى أدرك إدراكاً، ومثلها فَنَد[2] وكَرَم[3] وكذلك سَفَر ترتبط بالفعل سافر.

٣ ـ اعتبر النحاة صيغة فَعَل مطردة في الفعل اللازم من باب (فَعِل يَفْعَل) يقول ابن مالك:

وفَعِل اللازم بابه فَعَل   كفَرَح وكَجَوى وكشَلَل[4]

ولما كانت (فَعَل) كثيرة الشيوع في اللغة فقد أثار علماء العربية ابتداء من سيبويه حتى المتأخرين نقاشاً حول الأمثلة التي ترتبط بأفعال غير اللازم من (فَعِل يفعَل) ويمكن بلورة هذا النقاش في القضايا الآتية:

□ **القضية الأولى**: الأمثلة من (فَعِل يفعَل) المتعدي تكون سماعية وتُحمل على أخواتها من اللازم يقول سيبويه: (وقالوا عَمِله يعمله عَمَلاً فجاء على فَعَل كما جاء السرق والطَّلب ومع ذا أن بناء فِعْله كبناء فعل الفَزَع ونحوه، فشبه به)[5] وفي حديث ابن يعيش عن مصادر فَعِل يَفْعَل (ذلك أن الباب في فَعَل الذي لا يتعدى)[6] فالباب يقصد به القياس وعلى هذا تكون الأمثلة من المتعدي في فَعَل يفعِل سماعية.

وقد وهم صلاح حسنين عندما عرض رأياً للرضى على أنه يساوي بين المتعدي واللازم من (فَعِل يَفْعَل) إذا ارتبط الفعل بمعنى يدل على الأدواء. يقول

(١) ديوان المتلمس، ص ٣٣.
(٢) ديوان النابغة، ص ٨٢.
(٣) شرح النحاس، ص ٤٤٢.
(٤) ابن مالك: الألفية، ص ٤٠؛ الأزهري: شرح التصريح ٢/٧٣.
(٥) سيبويه: الكتاب ٤/٦.
(٦) ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٤٥.

صلاح عندما عرض رأي الرضى: (ويرى أن فَعَل تدل أحياناً على المصدر الدال على معنى معين، وأحياناً أخرى على المصدر المرتبط بفعله، فيدل على المصدر الدال على معنى معين من باب (فَعِل يَفْعَل) سواء كان لازماً أو متعدياً إذا دل على الأدواء نحو الورم والمرض)[1] ونص الرضى المشار إليه هو: (وفي الأدواء من باب فَعِل المكسور العين الفَعَلُ، كالوَرَم والمَرَض، والوَجَع)[2]، ويمكن لنا أن نلاحظ أن الرضى لم يتحدث عن المتعدي أو اللازم صراحة ولكن أمثلته كلها جاءت من اللازم. وقد تكون عبارة الرضى فيها غموض ذلك أنه يركن إلى الرأي القديم المتعارف عليه في أن فَعَل تأتي من اللازم كما أشرنا، وغاية الأمر أن الرضى مثل للأدواء من فَعِل بما يرتبط بالفعل اللازم فقط. ولم يصرح بجواز بنائه على فَعَل من فَعِل المتعدي، ولو أن له رأياً مخالفاً لما عليه النحاة لصرح به كعادته فهو بعد هذا النص يصرح بإخراجه لبعض الأوزان التي ذكرها ابن الحاجب من دائرة المصادر يقول (وبعض الأوزان المذكورة ليس بمصدر)[3].

□ **القضية الثانية**: ورود (فَعَل) مرتبطاً بالأفعال من باب (فَعَل يَفْعُل) و(فَعَل يَفْعِل)، ولكنها تفسر على أنها سماعية[4]. حتى أن ابن خالويه يحصى ما جاء من (فَعَل يَفْعُل) يقول:

(ليس في كلام العرب فَعَل إلا طَلَب طَلَباً، ورَفَض رَفَضاً، وطَرَد طَرَداً، وحَلَب حَلَباً، وجَلَب جَلَباً، ورَقَص رَقَصاً، وهذه ستة أحرف جاء المصدر والماضي مفتوحين في العين)[5] وأكثر من هذا أن الرضى يرد ما جاء من (فَعَل يَفْعُل) ومصدره (فَعَل) إلى المضارع (يَفْعِل) وذلك في تبرير ورود (جَلَب) يقول عن فعله (والمضارع من جَلَب الجرح يجلب ويجلب معاً، وليس مختصاً بيفعل بالضم)[6] وقد يكون تساهل الرضى مع (فَعَل يفعِل)، وقبوله له في المصدر

(١) صلاح حسنين: أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية، ص ٢١٤.
(٢) الرضي: شرح الشافية ١/١٥٦.
(٣) م.ن، ص.ن.
(٤) سيبويه: الكتاب ٤/٦.
(٥) ابن خالوية: ليس في كلام العرب، ص ٢١.
(٦) الرضي: شرح الشافية ١/١٥٨.

(فَعَل) مبنياً على النظرة السابقة في أن (فَعَل) يكون فعلها من (فَعِل يفعَل) فثمة تبادل بين حركة العين في البابين الماضي مفتوح العين يقابله مضارع مكسور العين، والماضي مكسور العين يقابله مضارع مفتوح العين وعلى هذا يكون (فَعَل يفعِل) أكثر قرباً من (فَعَل يَفْعُل) للباب القياسي عندهم في (فَعَل) وهو باب (فَعِل يفعَل).

ولكن حتى هذه القرابة بين (فَعِل يفعَل) و(فَعَل يفعِل) قابله للهدم إذا أمكن ذلك. فالمثال (غَلَب) يعترف الرضى بأنه من (فَعَل يفعِل) ولكنه ينقل رأي الفراء في احتمال كون (فَعَل) متطوراً عن فَعَلَة وذلك بعد حذف التاء[1]. يقول الفراء في النص المشار إليه: (وقوله «من بعد غَلَبهم»[2] كلام العرب غلبته غَلبة، فإذا أضافوا أسقطوا الهاء كما أسقطوها في قوله و«إقام الصلاة» والكلام إقامة الصلاة)[3] ويظهر من نص الفراء السابق أنه لا يوجد مصدر في اللغة من (غَلَب يغلِب) ويكون بوزن فَعَل (غَلَب) ولذا عندما تصدى لتفسير (غَلَب) الواردة في الآية ذكر المصدر المسموع (غَلَبَة) وقاس حذف الهاء فيه كما تحذف في (إقام) التي أصلها (إقامة) وهذه التخريجات كلها لإبعاد المصدر (فَعَل) من الأمثلة التي لا تكون مرتبطة بالفعل من باب (فَعِل يفعَل) ويقصر بروكلمان الأمثلة التي تأتي على (فَعَل) من غير ما يكون فعلها على (فَعِل يفعَل) على الأفعال التي يكون عينها أو لامها حرفاً من الحروف المتوسطة نحو: هَرَب، نَظَر، طَلَب[4].

(ب) **ربط الصيغة بمعانيها:**

ربط النحاة صيغة فَعَل بمعان متعددة[5]. ويمكن تصنيف ما جاء في الشعر الجاهلي في المعاني الآتية:

---

(١) الرضي: شرح الكافية ١/١٥٨.

(٢) سورة الروم: الآية ٣.

(٣) الفراء: معاني القرآن ٢/٣١٩.

(٤) نقلاً عن صلاح حسنين: أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية، ص ٢١٧.

(٥) سيبويه: الكتاب ٤/١٦ ـ ٢١، ٢٤، ٢٥؛ ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٤٦؛ الرضي: شرح الشافية ١/١٥٦.

١ ـ الفراغ: نَفَد، طَوَى، ظَمَأ، عَدَم.

٢ ـ الأمراض: سَقَم، وَجَع، عَنَن، صَمَم، قَذَى، صَدَف، عَوَر، عَسَم.

٣ ـ حالة نفسية: أَسَى، ضَمَد، هَلَع، فَزَع، قَلَق، رَهَق، خَطَر، عَجَب، نَكَد.

٤ ـ صفات سلوكية: رَشَد، كَرَم، صَفَد، سَرَف، طَمَع، كَسَل، سَفَه، فَنَد، حَذَر، سَرَق، هَزَج.

٥ ـ الحركة والانتقال: هَرَب، نَكَظ[1]، سَفَر، سَرَع، نَقَل، نَوَى، قَتَل، شَطَط، دَرَك، خَلَى، وَنَى، عَجَل.

٦ ـ اللون: كَدَر، وَطَف.

(ج) **اشتراك فَعَل مع الصيغ الأخرى:**

تشترك (فَعَل) مع (فَعْل) في كثير من الأمثلة نحو: (دَأَب دَأْب) وقد ناقشنا ذلك مفصلاً في تحليل أمثلة (فَعْل)[2]. وتشترك مع صيغة (فَعَال) نحو (رَشَاد وَرَشَد) وقد فصلنا الحديث عن هذه القضية في صيغة (فَعَال)[3]. وتشترك مع صيغة (فِعْل) ومن أمثلة ذلك: (ضِغْن[4]، وضَغَن[5]) (سِرْع وسرع)[6]، (سِلم وسَلَم)[7].

وفي تفسير هذا الاشتراك يطرح علماء العربية الآراء الآتية:

---

(١) النكظ: هو العجلة والتسرع. (الفارابي: ديوان الأدب ٢/٢٤٠).

(٢) أنظر: ص ١٦٦.

(٣) أنظر: ص ١١٨.

(٤) (ضِغْن) بكسر الأول وسكون الثاني، وردت في ديوان الستة ١/٢٦٤.

(٥) (ضَغَن) ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٩٨.

(٦) (سِرْع) بكسر الأول وسكون الثاني، في ديوان امرىء القيس، ص ٤٦٨؛ (سَرَع) بفتح الأول والثاني، في ديوان زهير، ص ٢٣٩.

(٧) (سِلم) بكسر الأول وسكون الثاني، في ديوان زهير، ص ١٦؛ (سَلَم) بفتح الأول والثاني، في ديوان الأعشى، ص ٧٥.

١ ـ الاختلاف اللهجي: (قال يونس: ناس من العرب يقولون ليس في هذا الأمر حِرْج، يعنون ليس فيه حَرَج)[١] ودليل ذلك القراءات المتبادلة في بعض المواضع بين (فِعْل) و(فَعَل) نحو: (إفْك وأفك)[٢]، (نجِس ونَجَس)[٣].

٢ ـ ترد إحدى الصيغتين للضرورة نحو (عَشَق) وردت في قول شاعر أموي وهو رؤبة، وفسرها المازني بقوله (إنما هو عِشْق فاحتاج فبناه على فَعَل)[٤].

٣ ـ اختلاف دلالي: نحو (سِلْم) و(سَلَم) السِّلم هو الصلح ونقيض الحرب أما السَّلم فهو الاستسلام[٥].

وتشترك صيغة فَعَل مع صيغة فُعْل ومن أمثلة ذلك[٦]: (رُشْد) و(رَشَد) (سُقْم) (بُخْل) و(بَخَل)، (حُزْن) و(حَزَن) (حُسْن) و(حَسَن) (عُدْم) و(عَدَم).

والتفسيرات المطروحة عند العلماء العرب هي:

١ ـ اختلاف لهجي: ويستدل على ذلك بالقراءات كما ذكر الفراء (الرَّهَب قرأها أهل المدينة الرَّهب وعاصم والأعمش الرُّهب)[٧]. ومثل ذلك في تفسير القرطبي في مواضع متعددة[٨] ويقول سيبويه أنهم قالوا بخل بُخْلاً وبعضهم قالوا بَخَلاً[٩] ويكشف هذا النص عن أن «بُخْل» تدور في مستوى

---

(١) ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٩٨.
(٢) ابن جني: المحتسب ٢/٢٦٧.
(٣) الزمخشري: الكشاف ٢/١٨٣.
(٤) ابن جني: المنصف ٢/٣٠٧.
(٥) الأزهري: التهذيب ١٢/٤٤٩.
(٦) أنظر ملاحق الأمثلة.
(٧) الفراء: معاني القرآن ٢/٣٠٦.
(٨) تفسير القرطبي ٥/٣٧، ٧/٢٨٣، ١٣/٢٨٤.
(٩) سيبويه: الكتاب ٤/٣٤.

معين من الاستخدام، في حين تدور «بَخَل» في مجتمع لغوي مختلف، تفيد ذلك عبارة سيبويه السابقة «وبعضهم يقول».

٢ ـ اختلاف صرفي: (الحَزَن) مصدر و(الحُزْن) الاسم ويقول الفراء (وكأن الحُزْن الاسم والغَم وما أشبهه، وكأن الحَزَن المصدر)[١].

٣ ـ الحاجة للتخفيف يفسر الفراء أيضاً الأمثلة المشتركة من فَعَل وفُعْل بقوله (إذا خفف ضم أوله ولم يثقل لأنهم جعلوها على سمتين، إذا فتحوا أوله ثقلوا، وإذا ضموا أوله خففوا)[٢] فالتخفيف يكون بالمخالفة بينهما.

صيغة فِعَل

ترد صيغة (فِعَل) في الشعر الجاهلي من جذور متعددة: من المعتل الناقص مثل بِلَى، صِبَا، قِرَى، والصحيح السالم نحو شِبَع، قِصَر، وكِبَر.

ويمكن مناقشة أمثلة المصدر (فِعَل) وعلاقتها بأفعالها في:

١ ـ الصيغة المصدرية فِعَل من الصيغ النادرة والتي يمكن أن نطلق عليها أنها غير مستقلة أي أنها لا تنفرد في المثال. يقول سيبويه: (وقالوا طَوى يَطْوي طَوًى وهو طَيَّان. وبعض العرب يقول: الطِوَى على فِعَل، لأن زنة فِعَل وفَعَل شيء واحد، وليس بينهما إلا كسرة الأول)[٣].

فسيبويه يرى أن فِعَل تكثر في الأمثلة التي يكون لها مصدر آخر على فَعَل ومن أمثلة ذلك شِبَع وخِزَى وخَزَى[٤]. كما تأتي أمثلة (فِعَل) على (فَعْل) أيضاً فقد ذكر الفارابي (القِلي) و(القَلي) بفتح فسكون[٥].

وورد في (الصِبا) مصدر بوزن (فَعَال) (صَبَاء).

٢ ـ يرى الرضى أن أمثلة (فِعَل) تندر من الفعل (فَعَل) وما يجيء منه لا بد أن يكون من المنقوص[٦]. وقد رصدنا من أمثلة (فِعَل) ما يكون من باب

---

(١) الفراء: معاني القرآن ٢/٣٠٢.
(٢) السابق ٢/٤٠٦.
(٣) سيبويه: الكتاب ٤/٢٢.
(٤) م.ن، ص.ن.
(٥) الفارابي: ديوان الأدب ٤/٨٨.
(٦) الرضي: شرح الشافية ١/١٥٨.

(فَعَل) (يَفْعُل): صبا، ومن باب (فَعَل يفعِل) الذي غلب في المقصور كما ذكر الرضى: فِدى، قِرى، قِلى.

ونستطيع أن نلاحظ تداخل الأفعال من باب (فَعَل يفعِل) وباب (فَعِل يفعَل) فالتبادل واقع بين حركة العين في الماضي وحركتها في المضارع.

ونشير أيضاً إلى انتقال بعض أمثلة صيغة (فِعَل) إلى الصورة الأخرى منها وهي (فَعِل) أي بالقلب المكاني بين حركة الفاء والعين. ومن أمثلة ذلك في الشعر الجاهلي: (تَبِل) في قول الأعشى:

وعُلِّقَتْني أُخَيْرَى ما تُلَائِمُني فاجْتَمَعَ الحُبُّ حُبّاً كُلُّهُ تَبِلُ[1]

ويربط سيبويه أمثلة (فَعِل) بصيغة (فَعَل) أيضاً يقول: (وقد جاء المصدر أيضاً على فَعِل، وذلك خَنَقه يَخْنُقه خَنِقاً، وكَذَب يكذِب كذِباً... حرمه يحرمه حَرِماً، وسَرَقه يسرِقه سَرِقاً. وقالوا: عمِله يَعْمِله عَمِلاً، فجاء على فَعِل كما جاء السَّرِق والطَّلب ومع ذا أن بناء فِعْله كبناء فعل الفَزَع ونحوه فشبه به)[2].

ويبدو من كلام سيبويه حول أمثلة (فِعَل) و(فَعِل) أنهما ناشئتان عن صيغة (فَعَل) التي يكثر شيوعها في جميع أبواب الفعل[3].

وقد انتهى كثير من العلماء إلى أن أمثلة صيغة (فَعِل) قليلة الشيوع[4].

ويعزو الفارابي قلة شيوع أمثلة المصدر (فَعِل) وذلك لاختصاص بناء (فَعِل) بالنعوت[5].

ونخلص من هذا أن صيغتي (فَعِل) و(فِعَل) متطورتان عن صيغة فَعَل بتأثير المخالفة بين الحركات.

---

(1) ديوان الأعشى، ص ١٠٧.
(2) سيبويه: الكتاب ٦/٤.
(3) أنظر: تحليل أمثلة صيغة (فَعَل)، ص ٢٠٠.
(4) ابن خالويه: ليس في كلام العرب، ص ٤١؛ ابن سيدة: المخصص ١٢٨/١٤، ٢٢١؛ ابن يعيش: شرح المفصل ٤٤/٦، ٤٥؛ السيوطي: المزهر ٧٥/٢.
(5) الفارابي: ديوان الأدب ١٤٢/٢.

صيغة فُعَل

تقتصر أمثلة (فُعَل) على المعتل الناقص من باب (فَعَل يفعِل) بفتح الماضي وكسر المضارع وقد جاء منها: المتعدي: هُدَى، اللازم: سُرَى وتُقَى.

ويعتبرها أهل اللغة من الصيغ محدودة الأمثلة حتى أنهم لا يرصدون من أمثلتها إلا ما ذكرناه مما ورد في الشعر الجاهلي فقد ذكر سيبويه هدى وسرى وتقى[1].

ويقول المبرد: (وقلما تجد المصدر مضموم الأول مقصوراً لأن فُعَل قلما يقع في المصادر)[2] وقد زاد ابن سيده لُقَى وبُكَى[3] مقصوراً من بُكاء. واللُّقِى عند سيبويه بضم الأول وكسر الثاني مع تشديد اللام[4]. فهي على (فُعُول) بعد أن طرأت عليها التغييرات الصوتية[5]. ولندرة أمثلة (فُعَل) يسوق لنا علماء اللغة كيف جاءت على هذا الوزن. فسيبويه يرى أن قياس مصادر (فَعَل يفعِل) من الناقص هو (فِعَل) بكسر الأول وفتح الثاني نحو شِرَى وقِلَى[6] يقول (وقد جاء في هذا الباب المصدر على فُعَل، قالوا هديته هُدىً، ولم يكن هذا في غير هُدَى وذلك لأن الفِعَل لا يكون مصدراً في هديت فصار هُدَى عوضاً منه)[7].

ويرى ابن سيده أنه فُعَل في بُكَى لغة مخففة عن الأصل الممدود بُكاء[8].

---

(1) سيبويه: الكتاب ٤٦/٤، ٤٧؛ ابن يعيش: شرح المفصل ٤٥/٦؛ السيوطي: المزهر ٦٢/٢.
(2) المبرد: المقتضب ٨٦/٣.
(3) ابن سيدة: المخصص ١٦٠/٤.
(4) سيبويه: الكتاب ٤٦/٤.
(5) لقي على فُعُول تكون: ل ـُ ق ـُ ـُ ي تقصر الحركة الطويلة وتتحول الضمة إلى كسرة بتأثير المماثلة الرجعية بين لام الكلمة (الياء) والضمة السابقة عليها تجتلب ياء أخرى لإقفال المقطع فتصبح: ل ـُ ق ـِ ي ي.
(6) سيبويه: الكتاب ٤٦/٤.
(7) م. ن، ص. ن.
(8) ابن سيدة: المخصص ١٦١/١٤.

ولقلة أمثلة (فُعَل) نشأ خلاف حول (تُقَى) فالمبرد يرفض أن تكون على فُعَل فهي عنده (تُعَل) وأن التاء زائدة وفاء الفعل محذوفة[1].

ومرد هذا الخلاف هو ندرة شيوع أمثلة (فُعَل) في المصادر، إذ أنها تكثر في أمثلة الجموع ويكون مفردها على فُعْلة. ويذكر الرضى أن بني أسد يؤنثون المصادر هُدَى وسُرَى على توهم أنها جمع هدية وسرية[2].

وأما تصنيف المبرد له فيبدو بعيداً، فالأفضل أن تكون على فُعَل وأن تكون الواو قد قلبت إلى تاء وذلك تحاشياً للاستثقال الناتج من وجود الواو (فاء الكلمة) ثم الضمة التي تليها وهما من جنس واحد (و ـُ ق ـَ ـَ ← ت ـُ ق ـَ ـَ).

صيغة فُعُل

صيغة فُعُل هي آخر الصيغ المصدرية التي يكون بناؤها على مقطعين: قصير + طويل مغلق وهي فَعَل، فِعَل، فَعِل، فُعَل.

وتتناول الدراسة التحليلية القضايا الآتية:

١ ـ فُعُل من الصيغ قليلة الشيوع في العربية، ولكنها كثيرة الشيوع في لغات سامية أخرى كالعبرية[3].

٢ ـ تتصل أمثلة صيغة (فُعُل) بالصيغة المخففة (فُعْل) ومن شواهد ذلك في الأمثلة المجموعة ذُعُر، فُقُر، نُذُر.

ـ اعتبر القدماء أمثلة صيغة (فُعُل) متطورة عن صيغة (فُعْل) وفق قانون الإتباع. من ذلك ذعر في قول طرفة:

حينَ نادَى الحَيُّ لَمَّا فَزِعُوا ... ودَعا الدَّاعِي وَقَدْ لَجَّ الذُّعُرْ[4]

(١) ابن سيده: المخصص ١٤/١٦٠.
(٢) الرضي: شرح الشافية ١/١٥٧.
(٣) صلاح حسنين: أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية، ص ٢٢٣.
(٤) ديوان طرفة، ص ٦٨.

فالفارابي لا يقرن الفعل ذَعَر إلّا بالمصدر ذُعْر بوزن فُعْل يقول في باب (فَعَل يَفْعَل): (ذَعَره أي أفزعه ذُعْراً)[1].

وفي شرح البيت في ديوان طرفة (أنه حرك العين اتباعاً لضمة الدال)[2].

ومما يعتبر الضم فيه طارىء للإتباع المصدر (فُقُر) في قول طرفة أيضاً:

كُلُّ امرِئٍ فيما أَلَمَّ بِهِ ... يَوْماً يَبِينُ مِنَ الغِنى فُقُرُه[3]

ففي شرح (الفقر) في الديوان أنه حرك القاف للإتباع.

ـ لا ينفرد أي مثال بصيغة (فُعُل) دون أن يشركها فيه (فُعْل) أو (فَعْل) نحو (فُقْر) جاء في التهذيب الفَقْر والفُقْر سواء، والفُقُر بالضم لغة رديئة[4]. وجاء في تفسير (سُهُد) في ديوان امرىء القيس: (والسُّهُد والسهاد والسهود واحد)[5].

٣ ـ الاختلاف حول التصنيف الصرفي لأمثلة فُعُل:

اعتبار صيغة (فُعُل) اسماً للمصدر في مقابل الصيغ المصدرية الأخرى، التي تأتي في المثال من ذلك ما جاء في ديوان الأدب في تفسير (العُذُر) أنه (الاسم من الإعذار)[6] ومثله (النُذُر) قال فيه (النذر من الإنذار)[7].

٤ ـ ترتبط صيغة (فُعُل) بالفعل الثلاثي المجرد، ولكن نجد أمثلة منها ترتبط بالفعل المزيد من ذلك: ما ذكرته المعاجم من أن (فعل الفقر من

(١) الفارابي: ديوان الأدب ٢/٢٠٢.
(٢) ديوان طرفة، ص ٦٨.
(٣) ديوان طرفة، ص ١٢٨.
(٤) الأزهري: التهذيب ٩/١١٣.
(٥) ديوان امرىء القيس، ص ٢١٧.
(٦) الفارابي: ديوان الأدب ١/٢٦٠.
(٧) السابق ١/٢٦١.

الافتقار)[١] وقد تفرد ابن القطاع فذكر (للفقر) فعلاً من المجرد يقول: (وفَقُر الإنسان، وفَقِر فَقرا فهو فقير)[٢] وذكر أن هذا الفعل شاذ لأنه يقال افتقر[٣].

٥ ـ يكثر ورود أمثلة (فُعُل) على صيغ مصدرية أخرى وقد تناولنا صلتها بصيغة (فُعْل) كما ذكرنا أن كثيراً من أمثلتها تأتي على (فَعْل) حتى أن الأزهري اعتبر ما يأتي في (فُقُر) من المضموم لغة رديئة[٤]، فالأزهري يعتبر (فَقْر) بالفتح اللغة الحسنة، وينقل ابن القطاع في مصادر الفعل: فَقُر أو فَقِر (فَقَرا) بفتحتين. وهذا ما يدعونا إلى القول بأن صيغة (فَعَل) في (فَقَر) ناشئة عن إتباع حركة العين لحركة الفاء وذلك اعتماداً على ما ورد عند اللغويين من أن ضم العين في فُعُل ناتج عن الاتباع لحركة الفاء في (فُعْل).

صيغة فِعَال

وهي من الصيغ ذات المقطعين والتي يتميز مقطعها الأخير بكونه مغرقاً في الطول مقفلاً ويشترك معها في هذه الصفة فَعَال وفُعَال، وفُعُول وفَعِيل وستتناول الدراسة التحليلية القضايا الآتية:

١ ـ تأتي صيغة فعال مرتبطة بقيم دلالية فتكون قياسية في[٥]:

* (الهيَاج): إباء، صِيال، هِياج.
* (انتهاء الزمان): حِصاد، صِرام.
* (المباعدة): فِرار، طِراد.
* (الوسم): وِسام.
* (الصوت): صِياح، غِناء.

(١) الفارابي: ديوان الأدب ٢/٢٩٩؛ الأزهري: التهذيب ٩/١١٣؛ ابن منظور: اللسان (فقر)؛ موسى بن محمد الملياني الأحمدي: معجم الأفعال المتعدية بحرف، ص ٢٧٨.

(٢) ابن القطاع: الأفعال ٢/٤٥٨.

(٣) م.ن، ص.ن.

(٤) الأزهري: التهذيب ٩/١١٣.

(٥) سيبويه: الكتاب ٤/١٢ ـ ١٣؛ ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٦٠٥ ـ ٦٠٩؛ الثعالبي: فقه اللغة، ص ٣٤٥؛ الرضي: شرح الشافية ١/١٥٣ ـ ١٥٤. وتنظر الأمثلة المذكورة في الملحق الخاص بصيغة (فعال).

٢ ـ يكثر تبادل صيغتي فِعَال وفَعَال في المثال الواحد[١]: حِصَاد وحَصَاد، سِدَاد وسَدَاد. وينقل صلاح حسنين عن بارت أن فَعَال تختص بالأفعال المتعدية وفِعَال تختص بالأفعال اللازمة[٢]. ولكن الواقع الوصفي لأمثلة الصيغتين في الشعر الجاهلي يثبت أنها وردت من المتعدي واللازم.

٣ ـ يعتور بعض الأمثلة من فِعَال أكثر من فعل: مجرد ومزيد: طعن وطاعن طعاناً، وطرد وطارد طراداً، درك ودارك دراكاً، صال وصايل صيالاً.

٤ ـ أكثر أفعال الثلاثي شيوعاً في (فِعَال) هو (فَعَل يَفْعِل) ويبدو أن الكسر في المضارع يتناسب مع الكسر في فِعَال، أما ما جاء في فَعَل يَفْعُل فأكثر أمثلته من المعتل الذي يصعب بناؤه على (فُعُول)[٣] نحو صيام، قيام، هجاء.

وينقل صلاح حسنين عن بروكلمان أن في الأمثلة التي تكون معتلة العين أو اللام بالواو أو الياء يكثر انفراد صيغة فِعَال بمثل تلك الأمثلة[٤] ولكن وردت في الشعر الجاهلي أمثلة من ذلك النوع وتكون على البنائين فِعَال وفَعَال.. من ذلك:

* (جِرَاء) وردت عند ابن السكيت بالفتح، وذكر أنها تكسر[٥] وفي ديوان الأعشى بالكسر[٦].
* (عِداء) عند امرىء القيس بالكسر[٧]. وعند الأعشى بالفتح[٨].

٤ ـ يغلب ارتباطها في المزيد بالفعل (فاعل) ويرى علماء اللغة أن

(١) أنظر: تحليل أمثلة (فَعَال) واشتراكها مع (فِعَال)، ص ١٢٤.

(٢) صلاح حسنين: أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية، ص ٢٠٠.

(٣) ابن سيدة: المخصص ١٤/١٦٣.

(٤) صلاح حسنين: أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية، ص ٢٠١.

(٥) ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ١٠٥.

(٦) ديوان الأعشى، ص ١٨١.

(٧) ديوان امرىء القيس، ص ٢٢.

(٨) ديوان الأعشى، ص ٢٢٧.

صيغة (فِعَال) في هذا الفعل متطورة عن (فِيعَال)[1]. وقد ذكروا أن قبائل اليمن تقول (قِيتَال). ويرى الفراء أن فِيعال أقيس من فِعال لمحافظة الصيغة على الزيادة التي في الفعل[2].

والفعل (فاعل) لا يكتفي بالمصدر (فِعَال) المتطور عن فِيعال ولكن يأتي في مصادره (المُفاعلة) التي يرى النحاة أنها تأتي في كل مثال منه يكون مصدره (فِعال) في حين أن (فِعال) لا يمكن له أن يصاغ من بعض الأمثلة التي يكون مصدرها على مُفاعلة. نحو جالسته مُجالسة وتختص المفاعلة فيما تكون فاؤه ياء نحو مُياسرة وميامنة[3] ويرى المبرد أن المفاعلة تكون مصدراً وأما الفعال فهو اسم الفعل، يقول: (والمصدر يكون على مُفاعلة نحو قاتلت مُقاتلة، وشاتمت مُشاتمة، ويقع اسم الفعل على فِعال نحو القِتال والضِراب)[4].

ونجد عند المتأخرين من النحاة من يرى أن صيغة فِعال هي صيغة المصدر القياسية في الفعل فاعل[5].

نخلص من هذا إلى أن الصيغة المصدرية (فِعَال) يتقاسمها الفعل الثلاثي المجرد، والفعل الثلاثي المزيد بوزن (فاعل). وتكون قياسية في المجرد إذا ارتبطت بالمعاني المذكورة، وفي غير ذلك سماعية، ولكنهم لا يختلفون على قياسيتها في الفعل المزيد (فاعل).

صيغة فُعَال

تتناول الدراسة التحليلية ربط الصيغة بمعناها وعلاقتها بالصيغ الأخرى:

(أ) يربط الصرفيون صيغة فُعَال في العربية بالمعاني الآتية:

---

(١) سيبويه: الكتاب ٤/٨٠؛ ابن جني: المنصف ٢/١٧٢ ــ ١٧٣؛ ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٤٨؛ الرضي: شرح الكافية ٢/١٧٨.

(٢) الفارابي: ديوان الأدب ٢/٣٩٣.

(٣) سنناقش ذلك بالتفصيل في تحليل أمثلة صيغة (المفاعلة)، وذلك في «أبنية المصدر الميمي» ص ٢٨٩.

(٤) المبرد: المقتضب ١/٧٣.

(٥) الأزهري: شرح التصريح ٢/٨٦.

١ ــ الداء: عُطاس، زُكام.

٢ ــ الصوت: بُكاء، عُواء.

٣ ــ ما اجتمع بعضه إلى بعض (الفضالة): دُقاق، جُذاذ، حُطام.

٤ ــ زعزعة البدن نحو: نُزاء، قُماص[1].

واختلف العلماء حول الألفاظ الدالة على معنى الفضالة فسيبويه لا يعدها من المصادر يقول (وقالوا العِضاض شبهوه بالِجران والشِّباب ولم يريدوا به المصدر من فَعَلْتُه فَعْلاً، ونظير هذا فيما تقاربت معانيه قولهم جعلته رُفَاتاً وجُذاذاً)[2].

أما الفراء فهي عنده على وجهين مصدر واسم. يقول: (كل مصدر اجتمع بعضه إلى بعض مثل القُماش والدُقاق والغُثاء والحُطام فهو مصدر ويكون في مذهب اسم على هذا المعنى، كما كان العَطاء اسمًا على الإعطاء)[3]. ويرفض الرضى إدراجها في جدول المصادر فهي عنده بمعنى المفعول يقول (ويجيء فُعَال من غير المصادر بمعنى المفعول، كالدُقاق، والحُطام، والفُتات والرُفات)[4] وبهذا يكون الرضى قد ذهب مذهب سيبويه. وفي المقابل نجد ابن عصفور يذهب مذهب الفراء فهو يرى أن فُعَال تطرد فيما افترقت أجزاؤه كالحُطام[5]. ونقل أبو حيان هذا الرأي منسوباً لصحابه وعقب بأن فُعال إنْ لحقته التاء اطرد في الفضلات كالنُخامة[6].

وانتقل الخلاف حول مصدرية فُعَال الدال على ما افترقت أجزاؤه إلى الباحثين المعاصرين، فصلاح حسنين يذهب إلى أنها من المصادر بل حسب أن

---

(١) سيبويه: الكتاب ٤/١٣، ١٤؛ ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٤٧٠، ٤٧٢، ٥٠٨؛ الرضي: شرح الشافية ١/١٥٢، ١٥٦؛ أبو حيان: الارتشاف، ص ١٢٧؛ الأزهري: التصريح ٢/١٧٤؛ السيوطي: الهمع ٢/١٦٧.

(٢) سيبويه: الكتاب ٤/١٣.

(٣) الفراء: معاني القرآن ٢/٦٢.

(٤) الرضي: شرح الشافية ١/١٥٥.

(٥) ابن عصفور: المقرب ٢/١٣١.

(٦) أبو حيان: الارتشاف، ص ١٢٧.

هذا هو مذهب سيبويه[1]. وغلّطه صباح عباس ورفض أن تكون مصدراً[2] ويبدو أن هذا الخلاف حول مصدرية (فُعَال) فيما دل على ما افترقت أجزاؤه قد نشأ نتيجة لحديث سيبويه عن هذه الأمثلة جُذاذ، رُفات. . . في باب المصادر، ولقد كان سيبويه واضحاً ومفهوماً فهو يتحدث عن أن (العرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد)[3] فذكر من هذه الأشياء المتقاربة المعاني المتقاربة في المصدر (فِعال) ثم ذكر المعاني المتقاربة في الأسماء (فُعال)[4] وإذا ما تأملنا الأمثلة الواردة في الشعر الجاهلي نجد (دُقاق) في قول زهير:

في ساطعٍ من ضَبَاباتٍ ومن رَهَجٍ ... وعِثْيَرٍ من دُقَاقِ التُّرْبِ مَنْخُولِ[5]

(دقاق) في البيت جاءت جمعاً لدقيقة وهي الذرات الدقيقة من التراب كما تكشف عنها الصورة في البيت. فالشاعر يصور ميدان المعركة وكيف جلل الغبار كل شيء، وتناثر التراب بفعل الاضطراب، فهو يتحدث عن أشياء محسوسة بعيدة عن الدلالة المصدرية. وعلى هذا تكون دقاق وحطام أقرب إلى الدلالة الجمعية منها للمصدرية (الحدث) ومثلها دُعاع في قول طرفة:

وَعَذارِيكُمْ مُقَلِّصَةً ... في دُعاعِ النَّخْلِ تَجْتَرِمُهْ[6]

وأما المعاني الأخرى التي تدل عليها صيغة فُعال وهي الداء، والصوت فقد وردت لها أمثلة في الشعر الجاهلي:

الداء: زُكام، عُطاس، نُعاس، فُضاض، سُهاد، رُقاد.
الصوت: بُغام، بُكاء، حُداء، دُعاء، رُغاء، عُواء، صُراخ.

---

(1) صلاح حسنين: أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.
(2) صباح عباس: الأبنية الصرفية في ديوان امرىء القيس، ص ٩٥.
(3) سيبويه: الكتاب ١٢/٤.
(4) سيبويه: الكتاب ٦/٤، ٧.
(5) ديوان زهير، ص ٣١١.
(6) ديوان طرفة، ص ٧٧.

كما وردت أمثلة لم ترتبط بالمعاني السابقة مثل سؤال، بُغاء، زُهاء فهي سماعية في هذه الأبنية.

(ب) وتشترك صيغة فُعَال مع صيغ أخرى مثل الفَعَلان فيما دل على اضطراب. قال سيبويه (وقد جاء على فُعال نحو النُزاء والقُماص، كما جاء عليه الصوت نحو الصُراخ والنُباح، لأن الصوت قد تكلف فيه من نفسه ما تكلف من نفسه في النَزَوان)[1]. وتشترك مع صيغة فَعيل في الدلالة على الصوت نحو نَعيب ونُعاب ونَعيق ونُعاق. ويرى السيوطي أن فُعَال تختص بالمنقوص نحو رُغاء، وتغلب فَعِيل في المضعّف نحو ضَجيج[2]. وقد جاءت أمثلة فُعَال في الشعر الجاهلي من المنقوص (رُغاء) والمضعف (فُضَاض).

وتشترك صيغة فُعَال في الدلالة على القلة مع صيغة فُعَالة وفُعْلة. ويعتبرها بعض الدارسين من الصيغ الدالة على التصغير[3].

وقد أقر مجمع اللغة العربية في القاهرة بناء فُعَال قياسياً فيما دل على صوت أو مرض[4].

ويشركها المستشرقون مع صيغة فَعَال وذلك بعد أن لاحظوا ورود روايتين في كلمة واحدة مثل غمار وفواق فهي تأتي بالضم غُمار وفُواق كما تأتي بالفتح أيضاً غَمار وفَواق. ويرى هنري فليش أن الفتحة تحولت إلى ضمة بتأثير عامل المخالفة في الصامت الشفوي المتصل بها[5]. ويعد بارت صيغة فُعَال صيغة ثانوية إلى جانب فَعَال[6]. فهي ناتجة عن فَعَال بتأثير قانون المخالفة.

---

(1) سيبويه: الكتاب ١٤/٤.
(2) السيوطي: الهمع ١٦٧/٢.
(3) أنظر تحليل أمثلة صيغتي: (فُعالة) و (فُعْلة)، ص ٢٣٥.
(4) مجلة المجمع ٣٤/١، ٣٥، ٢١٠، ٢١١.
(5) هنري فليش: العربية الفصحى، ص ٧٨.
(6) صلاح حسنين: أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية، ص ٢٠٤.

صيغة فُعُول

تتناول الدراسة التحليلية لأمثلة فُعُول من جانبين: ربطها بفعلها من حيث القياس والسماع، ومناقشة أصل الصيغة الاشتقاقي واشتراكها مع الصيغ الأخرى.

(أ) ربطها بفعلها:

يربط النحاة صيغة فُعُول بالفعل اللازم بشرط أن لا يدل على أحد المعاني الآتية، الصوت، السير، الحركة والاهتزاز، الامتناع، الأدواء، المهن[1] ذلك أنهم جعلوا لتلك المعاني صيغاً خاصة بها.

وفي مقابل قياسية فُعُول في اللازم تكون سماعية في المتعدي، يقول سيبويه في حديثه عن مصادر المتعدي: (وقد جاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية على فُعُول وذلك: لزمة يلزَمه لُزُوماً، ونَهِكه ينهَكه نُهُوكاً، ووردت وُرُوداً، وجحدته جُحُوداً)[2].

ونلاحظ فيما نقلته كتب اللغة خروج الفراء على هذه القاعدة، وتوسيعه دائرة فُعُول ليشمل اللازم والمتعدي، وتقريره أن فَعْل حجازته وأن فُعُول نجدية[3] وهو بهذا ينقل القضية من قضية معيارية إلى قضية وصفية[4].

وأما في أمثلة الشعر الجاهلي فقد كثرت فُعُول في اللازم، ولا يعني هذا مخالفتها لنص الفراء، فالقضية عنده قضية بيئية.

---

(١) سيبويه: الكتاب ٥/٤؛ ابن سيدة: المخصص ١٢٦/١٤؛ الرضي: شرح الشافية ١٥٢/١؛ الأزهري: شرح التصريح ٧٤/٢.

(٢) سيبويه: الكتاب ٥/٤.

(٣) ثعلب: مجالس ثعلب، ص ٢٢٧؛ الفارابي: ديوان الأدب ١٣٩/٢؛ ابن القطاع: الأفعال ٧/١.

(٤) تناولنا هذه القضية في الفصل الثاني من الباب الأول عندما ناقشنا قضية السماعي والقياسي في المصادر.

(ب) تاريخ الصيغة:

تنطلق الدراسات اللغوية الحديثة ـ في أحد مناهجها ـ من النظرة التاريخية التي تعتمد على المقارنة بين اللغة ـ مادة الدراسة ـ وبين أخواتها في الأسرة اللغوية الأم وذلك بهدف صيغتها، ومستوى شيوعها بين اللغات في الأسرة الواحدة، وشيوعها داخل مستوى لغوي واحد. ويرى علماء اللغة المحدثون صعوبة هذا المنهج في دراسة اللغة العربية يقول رمضان عبد التواب: (وإذا ما تناولنا اللغات السامية من هذه الوجهة أدركنا على الفور مدى الصعوبة التي تقابل الباحث عندما يريد الرجوع بظاهرة ما في هذه اللغات إلى أصلها، ذلك لأن هذه اللغات ليست حلقات متصلة في سلسلة لغوية واحدة يمكن أن تعد إحداها أقدم اللغات والثانية أحدث منها)[1] ويقول السعران: (إن لغتنا العربية لما تدرس من الناحية التاريخية، وتاريخها طويل متشعب ولا بد لدراستها تاريخياً من دراسة عصورها المختلفة دراسة وصفية)[2].

وتلزمنا دراسة أمثلة صيغة فُعُول بالنظر إلى صيغة فَعُول وذلك لدورانها في أمثلة واحدة نحو طُهُور وطَهُور، وضُوء ووَضُوء، وُقُود ووَقُود... الخ.

وتأتي نظرة بعض المستشرقين لأمثلة صيغة فُعُول وفَعُول منطلقة من النظرة للأصل والفرع[3]. ولم تقم نظرتهم ـ كما عرضها صلاح حسنين ـ على قدم الصيغة في اللغات السامية، بل جاء حكمهم على أن (فَعُول) بالفتح هي الصيغة الأصلية وفُعُول بالضم هي الصيغة الفرع، معتمدين على ملاحظة التغيرات الصوتية بين الصيغتين على النحو الآتي:

ف ـَ ع ـُ ـُ ل ← ف ـُ ع ـُ ـُ ل.

فقوة الضمة الطويلة أثرت على الفتح في الصوت السابق فحولتها إلى ضمة نتيجة لقانون التوافق الحركي[4] ويؤيد صلاح حسنين رأي بارت في أن

---

(١) رمضان عبد التواب: مقدمة المترجم لكتاب فقه اللغات السامية لبروكلمان، ص ٥.

(٢) السعران: علم اللغة، ص ٢٦٥.

(٣) صلاح حسنين: أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية، ص ٢١٠.

(٤) صلاح حسنين: أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية، ص ٢١٠.

فَعُول من أقدم الصيغ[٢] ويرى صلاح أن قلة أمثلتها الواردة في العربية دليل على قدمها، فهي لم تعد تستعمل ولم يبق منها إلاّ آثار قليلة[٣].

وكشفت الدراسة المقارنة للغات السامية أن صيغة فَعُول لا تستخدم استخداماً مصدرياً إلاّ في العربية[٤].

وباستعراض الأمثلة التي وردت في الشعر الجاهلي وكانت على (فَعُول) بفتح الأول وضم الثاني نجد:

صَعُود[٥]، وَقُود[٦]، غَبُوق[٧]. ونجد أن اللغويين العرب اهتموا بحصر الأمثلة الواردة على (فَعُول)[٨]، وتتبعوا استخداماتها حتى إن كثيراً من النحاة المتأخرين يدرج أمثلة (فَعُول) في أسماء المصادر لا المصادر. وذلك لأنهم كانوا يخصون الحدث من الطُهور بصيغة (فُعُول) وأما المادة التي يُتَطَهَّرُ بها في ظهور على (فَعُول)[٩]. وعلى هذا المعيار تكون صيغة (فُعُول) للحدث وصيغة فَعُول للمادة التي ينتج بها الحدث.

وباستعراض أمثلة فَعُول الواردة في الشعر الجاهلي نجد أن بعض أمثلتها يأتي مصدراً تارة[١]، ويكون إسمًا تارة أخرى[٢].

---

(١) صلاح حسنين: أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية، ص ٢٠٨.

(٢) م. ن، ص. ن.

(٣) م. ن، ص. ن.

(٤) ديوان امرىء القيس، ص ٣٤٧.

(٥) م. ن، ص. ن.

(٦) السابق، ص ٣٧١.

(٧) السيوطي: المزهر ٢/٧٣.

(٨) ابن هشام: أوضح المسالك ٣/٣؛ السيوطي: الأشباه والنظائر ٢/١٨٥.

(٩) ديوان الأعشى، ص ٩٩. وردت (غَبُوق) مصدراً في قوله:

تَنُوطُ التِميمَ وَتَأْبى الغَبُو ... قَ مِنْ سِنَةِ النَّومِ إلَّا نَهاراً

(١٠) ديوان الأعشى، ص ٤٠٥. وردت (غَبُوق) اسماً محضاً في قوله:

فَنَحْنُ عَقَلْنَا ٱلْأَلْفَ عَنْكُم لِأَهْلِهِ ... وَنَحْنُ وَرَدْنَا بِالغَبُوقِ ٱلْمُعَجَّلِ

وعلى هذا لا تكون (فَعُول) اسمًا في كل الأحيان كما قال بذلك بعض النحاة.

ونستطيع أن نستدل على قدم صيغة فَعُول وأن صيغة فُعُول ناشئة عنها وذلك بعدة شواهد:

١ ــ تمثل صيغة فَعُول الواسطة بين فَعَال وفُعُول، فالفرق بين فَعَال وفَعُول هو المخالفة في الحركة الطويلة. وتكون فُعُول ناشئة عن فَعُول بتأثير قانون التوافق الحركي.

٢ ــ احتفظت صيغة فَعُول بدلالتها على الأسماء المحسوسة من ذلك الوَقُود لما يُوقد به، والطَّهور للماء الذي يؤدي به الحدث... الخ. ومن المعروف أن الأسماء المحسوسة أقدم في الاستخدام من أسماء المعاني.

٣ ــ ونأخذ بما قاله صلاح حسنين من أن قلة أمثلتها دليل على قدمها.

(ج) اشتراكها مع الصيغ الأخرى:

تناولنا تبادلها مع صيغة (فُعُول) وكذلك مع صيغة (فَعْل) وصيغة (فَعَال)[١] ويكثر اشتراكها مع فَعْل، بل ويغلب ورود فَعْل في الأبنية اللازمة من الثلاثي[٢].

ونشير إلى أن صيغة فُعُول من صيغ جمع التكسير، وهذا ما يجعل الأمثلة الواردة في سياق معين تكون على وجهين: التفسير على المصدر، والتفسير على الجمع من ذلك سجو في قول الأعشى:

مِن كُرات وطَرْفُهنَّ سُجُوٌّ ... نَظَر الأُدْمِ من ظِباءِ الخَريفِ[٣]

---

(١) أنظر: التحليل لأمثلة (فَعْل)، ص ١٤٤، و (فعال)، ص ١٠٨.

(٢) أقام جميل الملائكة دراسة إحصائية تحليلية حول إطراد فعول مصدراً للفعل اللازم مفتوح العين في الماضي (فَعَل). أنظر: أصحيح إطراد فعول مصدراً لفَعَل اللازم. (مجلة المجمع ٣٩/٩٧).

(٣) ديوان الأعشى، ص ٣٦٣.

فتكون (طرفهن سجو) بمعنى المصدر (سجا الطرف يسجو سُجُوّاً) وتكون بمعنى الجمع أي أنهن ساجيات الطرف فسجو جمع ساجية مثل سجود جمع ساجدة.

صيغة فَعِيل

وسنتناول أهم القضايا التي تثيرها أمثلة فَعِيل في الشعر الجاهلي:

١ ـ ترتبط فَعِيل بالفعل الثلاثي المجرد اللازم إذا دل على هذه المعاني:

ـ **الحركة والسير**: رَحِيل، نَصِيص، أَجِيج، زَلِيل[١]، نَفِير، هَوِيّ، وَمِيض، وَجِيف، خَبِيب[٢]، وَكِيف[٣].

ـ **الصوت**: رَنِين، زَئِير، غَطِيط، صَرِير، صَلِيل، صَرِيخ، كَرِير[٤]، نَئِيم[٥]، نَعِيّ، نَقِيق، فَصِيص[٦]، شَحِيج[٧].

ـ **اقتران الصوت بالحركة**[٨]: حفيف، دبيب، هزيز، وجيب.

٢ ـ يكثر ارتباطها بالفعل (فَعَل يَفْعِل)، في حين أنها قليلة في الفعل من باب (فَعَلَ يفعُل)[٩].

٣ ـ تكثر في أبواب المضعف.

٤ ـ وردت صيغة (فَعِيل) في أبواب المزيد: نَشِيد، عَوِيل، حَدِيث.

٥ ـ تشترك مع (فَعْل) زَأْر وزَئِير ومع (فَعَال) حَنَان وحَنِين[١٠] ويكثر اشتراكها مع فُعَال فيما دل على صوت (صُراخ وصَرِيخ).

---

(١) زل الدرهم زليلاً: نقص.

(٢) الخبيب: ضرب من العدو، خب الفرس خبيباً: إذا راوح بين يديه ورجليه.

(٣) الوكيف: سقوط المطر.

(٤) الكرير: صوت المختنق.

(٥) النئيم: الصوت الضعيف.

(٦) الفصيص: صوت الجنادب.

(٧) الشحيج: صوت الغراب.

(٨) هذه الأمثلة تدل على حركة ينتج عنها صوت.

(٩) الفارابي: ديوان الأدب ٢/١٤١.

(١٠) أنظر: تحليل أمثلة (فَعْل)، ص ١٤٤ و (فعال)، ص ١٠٨.

ـ ٤ ـ
الصيغ المصدرية المنتهية بلواحق

تميزت بعض المصادر بلواحق لفظية، ويمكن أن نميز من هذه اللواحق ما يكون علامة للتأنيث اللفظي كما تميز بعض المصادر باللاحقة (ان).

المصادر المختومة بعلامة التأنيث:

تعرف العربية ثلاثة أشكال لعلامة التأنيث: التاء والألف المقصورة، والألف الممدودة. ولحوق هذه العلامة للفظ ما لا يعني الدلالة على التأنيث حقيقة، فهو لا يشكل قيمة خلاقية في مقابل التذكير ولذلك يسمى تأنيثاً لفظياً[١]، والعلامة في هذه الحالة تحمل قيماً دلالية مختلفة حسب الوظيفة الصرفية التي تؤديها، وهذا ما سوف نفصله أثناء الكلام عن كل صيغة على حدة.

ويمكن وفقاً لأشكال علامة التأنيث تصنيف الأمثلة المصدرية في مجموعتين:

ـ المجموعة الأولى: المصادر المختومة بالتاء.

ـ المجموعة الثانية: المصادر المختومة بالألف.

ويعتمد ترتيب الصيغ داخل كل مجموعة على النظام المقطعي حيث يبتدأ بأقل الصيغ مقطعاً والتدرج نحو الأكثر.

---

(١) يطلق بروكلمان على هذه التاء: «التاء التي تدل على المؤنث النحوي». (فقه اللغات السامية، ص ٩٦).

□ المجموعة الأولى:

المصادر المختومة بالتاء:

تأتي أمثلة المجموعة على الصيغ: فَعْلَة، فِعْلَة، فُعْلَة، فَعَلَة، فَعَالَة، فِعَالة، فُعَالة، فُعُولة، فَعَالِيّة وفي هذه المجموعة ما تكون التاء عوضاً عن حرف محذوف، أو مقطع محذوف من ذلك مصادر المزيد الأجوف[١] وفيها أمثلة اسمي المرة والهيئة، وأمثلة المصدر الصناعي[٢] كما تلحق التاء في مصدر الرباعي المجرد نحو فعللة وتلحق بعض أمثلة المصادر الميمية[٣].

صيغة فَعْلَة

تثار في دراسة أمثلة المصدر فَعْلَة القضايا الآتية:

١ ــ تأتي أمثلة صيغة (فَعْلة) تدل على الحدث المطلق وهو ما نبحثه في هذا الوضع. كما تأتي أمثلة على فَعْلة وتكون دلالتها على تحديد وقوع الحدث بمرة واحدة وهو ما يعرف باسم المرة، وسنتناول أمثلته فيما بعد[٤] ولذلك يكون التفريق بين ما يدل على المرة من الحدث وما يدل على مطلق الحدث مرهوناً بدلالته في السياق.

وكثيراً ما تلتبس علينا دلالة الأمثلة فلا نستطيع الجزم بأن المثال للمرة أو لمطلق الحدث من ذلك: (نبوة) في قول امرىء القيس:

لَيتَ شِعْـري ولَـيْـتٍ نَبْـوَةٌ   أَينَ صارَ الرُّوحُ إِذْ بَانَ الجسدْ[٥]

---

(١) من هذه المصادر: مصادر الأجوف من (أَفْعَل إفَالَة)، (اِسْتَفْعَل اِسْتِفَالَة)، ومصادر المثال على (فِعْلة) نحو: (زنة).

(٢) تدرس قضية المصدر الصناعي وأمثلته في الباب الثالث.

(٣) ينظر في الفصل الرابع من هذا الباب: أبنية المصدر الميمي.

(٤) اقتضت الدراسة أن نعرض أمثلة: (المصدر المطلق فَعلة) في المصادر المختومة بالتاء، ولكنا نؤجل دراسة قضية اسم المرة إلى (الباب الثالث) لأسباب نعرضها في موضعها إن شاء الله.

(٥) ديوان امرىء القيس، ص ٢١٧.

ومن ذلك صرخة في قول أوس:

وإنّـا وإخـوانَنَـا عَـامِـراً   على مِثْلِ مَا بيْنَنَا نَـأتَمِـرْ

لنا صَـرْخَـةٌ ثمّ إسكـاتَـةٌ   كما طَرّقَتْ بِنَفـاسٍ بِكِـرْ[١]

ويرى وليم رايت أن التاء في هذه الأمثلة للتأنيث[٢]. ولا تكاد أمثلة (فَعْلة) تنفرد بهذه الصيغة، فكثيراً ما يكون لها مصادر أخرى إلى جانب فَعْلة نحو: (فَعَل) تلف تَلْفة وتَلَفا، (فِعْل) ذكر ذَكْرة وذِكْراً، (فِعَال) جهر جَهْرة وجِهَاراً، (فُعَال) صرخ صَرْخة وصُراخاً، (فُعُول) سلا سَلْوة وسُلُواً، (فَعْل) خشى خَشْية وخَشْياً، وهي لا تختلف عن فعل إلّا بالتاء، لذا نجد كثيراً من أمثلتها يرد إلى (فَعْل).

٢ ــ تكون التاء عوضاً من حذف الحركة: وذلك في الأجوف على (فَعْلة) نحو لعت لوعة. يقول سيبويه (وجاءوا بالمصدر على فَعْلة لأنه كان في الأصل على فَعَل كما كان العطش ونحوه على فَعَل ولكنهم أسكنوا الياء وأماتوها كما فعلوا ذلك في الفعل فكان الهاء عوضاً من الحركة)[٣] ولم يأت في أمثلة الشعر الجاهلي من الأجوف إلّا فيما دل على المرة نحو جوعة وميلة.

صيغة فِعْلة

تثير أمثلة فِعْلة في الشعر الجاهلي القضايا الآتية:

١ ــ تدخل في أمثلة فِعْلة مصادر اسم الهيئة[٤] وهي المصادر التي تقيد الحدث بالوصف، ويفرق السياق بينها وبين المصدر الدال على مطلق الحدث.

وقد أتى في الشعر الجاهلي مثال واحد فقط على فِعْلة ولكنه يدل على إسم المرة وهو حِجّة[٥].

---

(١) ديوان أوس، ص ٣١.

(٢) W. Wright Comparative Grammer of the Semetic Languages, p. 195

(٣) سيبويه: الكتاب ٤/٢٤ ــ ٥.

(٤) نعرض لقضية اسم الهيئة في الباب الثالث.

(٥) ديوان زهير، ص ٢٨٦.

٢ ـ تكون فِعْلة مصدراً مطرداً في المعتل المثال الذي تحذف فاؤه نحو (ثِقَة) ويرى النحاة أن التاء هنا تكون للتعويض عن المحذوف[١].

٣ ـ تكون التاء في (بِغْضة) للمبالغة[٢].

٤ ـ يرى الأزهري أن بعض أمثلة فِعْلة تكون اسمًا ويكون المصدر على وزن آخر نحو (سيمة الاسم وسوم المصدر)[٣].

٥ ـ تثير مادة (بغض) كثيراً من الخلاف حول فعلها، فالفارابي يقول في باب الفعل (فعُـل يفعُل) بضم الماضي والمضارع أن البغاضة مصدر البغيض[٤]. ويذكر في باب الفعل (أفعل) (أبغضه وهو نقيض أحبه)[٥] وينقل الأزهري عن ابن حاتم أنه ينكر (أَبغضه) بفتح الهمزة ويقترح صيغة (أُفعِل) بضم الهمزة يقول الأزهري: (وقال أبو حاتم: من كلام الحشو: أنا أبغض فلاناً وهو يبغضني، وهو خطأ إنما يقال أنا أبغض فلاناً)[٦]. ويبدو أن منشأ هذا الخلاف يعود إلى اختصاص الفعل من (فعُل يفعُل) في باب اللازم فقط. إذ لم يرصدوا من المتعدي في بابه إلّا (رحبتك الدار)[٧] ولما كان البغض يحمل معنى التعدي وقعت الحيرة في فعله.

صيغة فُعْلة

تدرس أمثلة فُعْلة من الجوانب الآتية: ربطها بمعانيها، وربطها بأفعالها واشتراكها مع الصيغ الأخرى.

---

(١) سيبويه: الكتاب ٤/٣٣٦ ـ ٣٣٧؛ المبرد: المقتضب ١/٨٨ ـ ٨٩؛ ابن جني: المنصف ١/١٨٤؛ ابن يعيش: شرح التصريف الملوكي، ص ٣٣٤؛ شرح المفصل ١٠/٦١.
(٢) الفيومي: المصباح المنير ١/٦٤.
(٣) الأزهري: التهذيب ١٣/١١٠.
(٤) الفارابي: ديوان الأدب ٢/٢٧٤.
(٥) السابق ٢/٣٠٥.
(٦) الأزهري: التهذيب ٨/١٨.
(٧) الفارابي: ديوان الأدب ٢/٢٧٨.

(أ) ربطها بمعانيها:

ترتبط أمثلة فعلة بدلالات محددة حصرها النحاة في:

اللون: حمرة، صفرة، ظلمة[١].

الداء والعيب: عرة، عسرة[٢].

الفضلة من الشيء: سهمة. ويشركها فيه فَعْلة يقول سيبويه (ويقولون لموضع القطع القُطْعة والقَطْعة)[٣].

ويرى الفارابي أن فُعْلة تطرد في أسماء الألوان والعيوب[٤]. ويرى رايت أن صيغة (فُعْلة) تدل على القلة وكذا (فِعْلة) نحو جِذْوة وأشار كذلك إلى دلالة فُعْلة على الألوان[٥]. ولدينا مثال واحد على فعلة يدل على اسم المرة هو رؤية.

(ب) ربطها بأفعالها:

ارتبطت أمثلة فُعْلة بالمجرد والمزيد ليتضح لنا ذلك من الأمثلة الواردة في الشعر الجاهلي:

من المجرد: خُطْبة، نُصْرة، عُسْرة، رُؤْية.

من المزيد: أسرع سُرْعة، خالل خُلّة، تمتع مُتْعة، احمرّ حُمْرة، استن سُنّة[٦].

١ ـ تكثر الأمثلة الدالة على الألوان والعيوب من باب (فعِل يفعَل)

---

(١) سيبويه: الكتاب ٤/٢٥؛ ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٦٤١؛ الفارابي: ديوان الأدب ١/٨٨؛ ابن سيدة: المخصص ١٤/١٤٥.
(٢) سيبويه: الكتاب ٤/١١ ـ ذكر في الداء غدة؛ ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٦٠٥؛ الرضي: شرح الشافية ١/١٦١.
(٣) سيبويه: الكتاب ٤/٢٧؛ ابن سيدة: المخصص ١٤/١٤٦.
(٤) الفارابي: ديوان الأدب ١/٨٨.
(٥) W.WRIGHT, A Grammer of the Arabic Language.
(٦) أنظر: الملحق الخاص بأمثلة (فُعْلة) من المجرد والخاص بالمزيد.

نحو شهِب شُهْبة. ولكن يشترك معه في هذه الدلالة والبناءِ المصدري (فُعْلة) الفعلُ من باب (فعُل يفعُل) نحو شهُب شُهْبة[1].

٢ ـ يرى سيبويه أن افعال (لا يكاد ينكسر في الألوان)[2] ويشير إلى أن (افعلّ) أكثر في الاستخدام يقول: (اسودّ، وابيضّ، واخضرّ، واحمرّ، واصفرّ، أكثر في كلامهم لأنه كثر فحذفوه والأصل ذلك)[3] فالفعل الأول للألوان عند سيبويه هو (افعالّ) ولكن كثرة شيوعه في الاستخدام جعلت اللغة تميل إلى تقصير الفتحة الطويلة فيصبح الشائع هو (افعلّ).

٣ ـ تأكيداً لشيوع (افعلّ) في أفعال العيوب والألوان ينقل ابن سيده أن ما جاء من باب (فعِل يفعَل) إنما هو في الأصل على (افعلّ) نحو عوِر بمعنى أعورّ. يقول: (وفعل فيما ذكره بعض النحويين محذوف عن افعلّ، واستدل على ذلك أنهم يقولون عوِر وحوِل فلا يُعِلّون الواو لأنه في معنى اعورّ واحولّ)[4].

(ج) اشتراكها مع صيغ أخرى:

تـأتي أمثلة (فُعْلة) على أوزان مصـدرية أخـرى نحو (فَعَـل) صُدْأة وصَدَأ[5]. ونحو (فُعُولة) نحو خُشْنَة وخُشُونة[6]. ولكن أكثر ما ترد أمثلة (فُعْلة) عليه هو صيغة (فَعْلة) وصيغة (فِعْلة) نحو (خُطْوة وخَطْوة) و(أُسْوة وإسوة)[7]. كما ترد أمثلة مثلثة الفاء نحو (جِذْوة)[8]، وتأتي بعض أمثلة (فُعْلة)

(١) سيبويه: الكتاب ٤/٢٥.
(٢) م.ن، ص.ن.
(٣) السابق ٤/٢٦.
(٤) ابن سيدة: المخصص ١٤/١٤٥.
(٥) سيبويه: الكتاب ٤/٢٥، ٢٦.
(٦) السابق ٤/٢٧.
(٧) تتبع العلماء ما تشترك فيه (فُعْلة وفِعْلة وفَعْلة) في ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ١١٤ـ ١١٦؛ ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٥٦٥ ـ ٥٦٦.
(٨) ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ١١٦.

على (فُعُلة) نحو (ظُلْمة وظُلُمة)[1] فقد تحركت العين اتباعاً لحركة الفاء ويمكن القول أن ظُلْمة مخففة عن ظُلُمة.

ويبدو أن مجيء (فَعْلَة) في بعض الأمثلة التي تدل على القلة، كان مرتبطاً بدلالة (فَعْلة) على المرة، والمرة من الحدث هي جزء قليل. وأما اشتراك (فُعْلة) و(فِعْلة) في الدلالة على القلة فهو من قبيل المخالفة بين الحركات مع الاحتفاظ بالمعنى.

وتشترك مع (فُعْلة) في الدلالة على القلة صيغة (فُعَال) نحو جُذاذ، ومؤنثها (فُعَالة) جُذَاذة. ويرى بعض المحدثين أن من الممكن اعتبارهما من صيغ التصغير[2]. ولكن هل نستطيع إدراج (فُعْلة) معهما بناء على هذا المعيار في صيغ التصغير؟.

لا نستطيع الجزم بأن صيغة ما قادرة على التخصص في معنى محدد ولكن أقوال علماء العربية السابقة انطلقت من محاولة تنظيم تلك الصيغ الكثيرة الدالة على المعاني، وإعادة نظمها، ويرى برجشتراسر أن هذه الأوزان الدالة على المعاني تعبر عن ميل العربية إلى التخصيص[3] ولكنه يصرح بعدم إمكانية الفصل التام بين الصيغ أو المعاني في علاقاتها التبادلية يقول: (وأكثر الأسماء المبنية على الأوزان هي أسماء المعاني والصفات، فلكل وزن منها حيز من المعنى والخدمة، ولكل اسم معناه وخدمته داخل في ذلك الحيز يبني على ذلك الوزن مع أن كثيراً من الأوزان تجمع بين معان مختلفة وكثيراً من المعاني يؤدي بها بأوزان متعددة)[4].

ويبدو أن صيغة فعلة من الصيغ غير المختصة، فهي صيغة فرعية في بنائها (فُعْل + التاء) أو تكون ناتجة من (فَعْلة) أو (فِعْلة) بالمخالفة بين الحركات

(١) ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ١١٨.
(٢) عبد المجيد عابدين: المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص ٧٥؛ حسن ظاظا: كلام العرب، ص ٣٩.
(٣) برجشتراسر: التطور النحوي، ص ٥٣.
(٤) السابق، ص ٥١.

كما يمكن ردها إلى كثير من الصيغ الأساسية. وهي صيغة فرعية في معناها أيضاً فالعيوب والألوان تشركها فيه صيغة (فَعَل) و(فُعُولة) وإن كان النحاة يعدون (فُعْلة) في الألوان أكبر من غيرها[1].

كما نلاحظ ورود كثير من أمثلتها على صيغتي (فِعْلة وفَعْلة) وأما الدلالة على القلة فهي من المعاني التي تتميز بهما صيغتا (فُعَال وفُعَالة). كل هذه الشواهد على فرعيتها دعت أصحاب المعاجم إلى تصنيف أمثلتها في باب الأسماء وليس المصادر بمعنى (اسم مصدر) من ذلك ما جاء في ديوان الأدب عن: (المتعة اسم من التمتع)[2] و(الكلفة اسم من التكلف)[3]. و(الخطبة اسم المخطوب به)[4] ولكن الأزهري يقول (الخطبة مصدر الخطيب)[5].

صيغة فَعَلَة

وهي من المصادر المختومة بالتاء والتي تكون على ثلاثة مقاطع إلاّ أن فَعَلَة يتساوى فيها المقطع الأول والثاني فمقاطعها: (قصير مفتوح + طويل مغلق). وقد جاءت أمثلتها مرتبطة بالفعل الثلاثي المجرد والثلاثي المزيد:

أولاً ـ من الفعل الثلاثي المجرد:

نَجاة في باب (فَعَل يفعُل) بفتح الماضي وضم المضارع. وغَراة في باب (فعِل يفعَل) بكسر الماضي وفتح المضارع. وسَعَة في باب (فَعَل يفعَل) بفتح الماضي والمضارع.

ثانياً ـ من الفعل الثلاثي المزيد:

(أفعَل يُفْعِل) مزيد بهمزة التعدية من المعتل الأجوف (طَاعة)، (غَارة). وجاء على هذا الباب أيضاً من المهموز الناقص (أذاة). (فَعّل) مزيد بتشديد

(١) سيبويه: الكتاب ٤/٢٥.
(٢) الفارابي: ديوان الأدب ١/١٧٤.
(٣) السابق ١/١٧١.
(٤) السابق ١/١٦١.
(٥) الأزهري: التهذيب ٧/٢٤٦.

العين من اللفيف المفروق (وصاة). (تفعّل) مزيد بتاء المطاوعة وتشديد العين، من المهموز الناقص (أناة). (افتعل) من المعتل المثال (دَعَة).

يكشف العرض الوصفي السابق لأمثلة فَعَلَة أنها:

١ ـ تأتي مرتبطة بالمجرد والمزيد.

٢ ـ قد يكتنف المثال فعلان مجرد ومزيد، من ذلك (غراة) فقد صنفها أصحاب المعاجم في باب المجرد (فَعِل يفعَل) ولكنها في السياق من الفعل (أغرى يغري) أي المزيد بهمزة التعدية يقول الحارث:

لا تَخَلْنا على غَرَاتِك أنّا ... قبلُ ما قد وشَى بنا الأعداء[1]

يقول ابن النحاس: (وقوله على غراتك) جاء على القياس، لأنه يقال فيما روى الأصمعي: «غَرِي به يَغْرَى غَرَى مقصور، وغَرَاة تأنيث غَرَى وهذا كما يقال صَدِي يَصْدَى صدى عَمِيَ يعمى عمى»[2]. فأصحاب اللغة هنا يربطون غَرَاة بالفعل غَرِي يَغْرَى.

وأما ارتباطها بالفعل (أغرى) فقد استدنا فيه على المعنى الوارد في سياق النص، ويعزز ذلك أن في رواية البيت وردت (غرائك) بالهمز بدلاً من التاء. وهي رواية الأنباري[3].

ويقول الأنباري في الغراء: (مأخوذ من قولك غَريت بالشيء أغرَى به إذا أولعت به ولزمته. يقال غَريت بالشيء أغرَى به غراء)[4] فهو يربط المصدر غراء بالفعل (أغرى يغري) وينقل النحاس عن سيبويه والفراء: (أنه يقال في غَرِي به يغري غراءً وهذا من الشاذ الذي لا يقاس عليه)[5]. ونقله عنه التبريزي وقال بشذوذه أيضاً[6].

(١) شرح النحاس، ص ٥٦٤.
(٢) م.ن، ص.ن.
(٣) شرح الأنباري، ص ٤٥٤.
(٤) م.ن، ص.ن.
(٥) شرح النحاس، ص ٥٦٤.
(٦) شرح التبريزي، ص ٤٤٢.

ومن الأمثلة التي تكون من بابين في المزيد (وصاة) فهي من (فعّل: وصّى) ومن (أفعل: أوصى).

٣ ــ مما يثير الانتباه أن أمثلة فَعَلَة لم تأت من الصحيح السالم، فهي تغلب في المعتل المثال: دَعَة وسَعَة، الأجوف: غارة وطاعة، الناقص: غَراة ونَجاة، اللفيف المفروق: وَصاة.

وفي الأمثلة التي تكون من المثال تحذف فاء الكلمة نحو: سَعَة، دَعَة، وتكون التاء فيها مجتلبة للتعويض عن الفاء المحذوفة. أما لماذا لم تحذف من اللفيف المفروق نحو وصاة، فلأن لام الكلمة معتل أيضاً وحرف العلة ضعيف فلا يمكن للمثال أن يستقيم بحذف الفاء.

صيغة فُعُولة

وهي من ثلاثة مقاطع: قصير مفتوح + طويل مفتوح + طويل مغلق ومن أمثلة الصيغة في الشعر الجاهلي: حُكُومة، عُذُوبة، سُهُولة، عُقُوبة.

وتثير أمثلتها القضايا الآتية:

١ ــ تعتبر صيغة (فُعُولة) من الصيغ ذات القيم الدلالية المحددة فهي ترتبط بالمعاني الآتية:

ــ اليسر ونقيضه: ورد منها سُهُولة، ونقيضه مثل صُعُوبة[1].
ــ الألوان: وتشرك في ذلك صيغة فُعْلَة نحو صُهُوبة[2].
ــ الجمال ونقيضه: عُذُوبة، ونقيضه مثل قُبُوحة[3].

٢ ــ جاءت أمثلتها مرتبطة بالفعل المجرد، كما ارتبط مثال من فُعُولة بالمزيد: (عاقب عُقُوبة).

(١) سيبويه: الكتاب ٤/٣٢.
(٢) السابق ٤/٢٦ ــ ٢٧. ولم يرد لها مثال في الشعر الجاهلي.
(٣) السابق ٤/٢٨.

٣ ــ تصنف بعض أمثلة (فُعُولة) في الجدول التصريفي للجموع نحو (ذُكُورة) و (فُحُولة)[1]. وتلتبس أحياناً بالدلالة المصدرية كما في المثالين السابقين[2].

٤ ــ تعتبر صيغة فُعُولة مؤنث صيغة (فُعُول) من أمثلة ذلك (حُكُومة)[3] و (حُكُوم)[4].

صيغة فَعَالَة

تثير أمثلة فَعَالَة القضايا الآتية:

(أ) ارتباطها بالفعل:

ارتبطت فَعَالَة بأبواب الفعل المجرد، وورد منها مثال من المزيد على فاعل (عادي عداوة). وقد ذكر سيبويه ارتباطها بأبواب الثلاثي المجرد[5].

(ب) ارتباطها بمعانيها:

ارتبطت صيغة (فَعَالة) بمعانٍ محددة صنفها علماء اللغة في:

الترك والانتهاء: بَراءَة، بَطَالة.
الحسن أو القبح: جَلاوَة، خَزَايَة.
الرفعة أو الضعة: جَلاَلَة، صَغَارَة.
الجرأة أو الجبن: جَرَاءَة، شَجَاعَة، كَلاَلَة، نَدَامَة[2].

(ج) اشتراكها مع الصيغ الأخرى:

يكثر ورود أمثلة (فَعَالة) على صيغة (فَعَال) أي بسلب التاء نحو جَلاَل

(١) ديوان عروة بن الورد، ص ٦١ (ذكورة)؛ ديوان المتلمس، ص ٤٨ (فحولة).
(٢) اعتبر الكوفيون (فُعُولة) من المصادر التي لا فعل لها. أنظر: «المصدر الصناعي»، ص ٣٤٥.
(٣) ديوان الستة ١/٢٣٩.
(٤) ديوان لبيد، ص ١٦١.
(٥) سيبويه: الكتاب ٤/٨، ١٦، ٢١، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٧.
(٦) تنظر الأمثلة في الملحق الخاص بصيغة (فَعَالة). وانظر في ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٦٤٩؛ ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٤٥، ٤٦؛ الرضي: شرح الشافية ١/١٥٣.

وجَلالة، وسَلام وسَلامة. وتكون للتاء وظيفة دلالية بتحديد قيمة معينة من جنس عام الكمالة من الكَمال[١]. وفي بعض الأحيان تقترن الأمثلة الواردة على (فَعَالة) بالمبالغة من (فَعَال) نحو سَفاهة وسَفَاه وبهذا تخالف الوظيفة السابقة.

يقول المبرد: (والمصادر تقع على فَعَالة للمبالغة)[٢]. وقد تناولتا العلاقة بين (فَعَال) و(فَعَالة) في موضع سابق[٣].

وتشترك فَعَالة مع كثير من الصيغ نحو (فَعْل) شَنْء وشَنَاءة[٤].

وتشترك مع (فِعْل): سِلْم وسَلامة، ومع (فَعَل) سَفَه وسَفَاهة ومع (فِعَالة) في كثير من الأمثلة إذ لا يفرق بينهما إلّا المخالفة في حركة الفاء من ذلك: وِلاية ووَلاية[٥]. ويعد الرضى الفتح فيما دل على الحرف جوازاً يقول: (وفتحوا الأول جوازاً في بعض ذلك كالوكالة، والدَلالة والوَلاية)[٦].

وتكون (فَعَالة) قسيمة: (فَعَال وفُعْل وفُعُولة) فيما دل على القبح يقول سيبويه: (أما ما كان حسناً أو قبحاً فإنه مما يبنى فعله على فعُل يفعُل، ويكون المصدر فَعَالاً وفَعَالة وفُعْلاً، وذلك قولك قبح يقبح قَبَاحة، وبعضهم يقول قُبُوحة، فبناه على فُعُولة كما بناه على فَعَالة)[٧].

وتأتي بعض أمثلة (فَعَالة) بعد توسيعها بمقطع جديد وذلك على صورة (فَعَالِيَة) فالصوت المزدوج غير في النظام المقطعي (لفَعَالة) فأصبحت (الفَعَالِيَة) من أربعة مقاطع: (قصير مفتوح + طويل مفتوح + قصير مفتوح + طويل مغلق) ومن أمثلة ذلك في الشعر الجاهلي: الغلانيا وقد وردت في قول الأعشى:

---

(١) ابن القيم: بدائع الفوائد ٢/٥٢.
(٢) المبرد: الكامل ١/١٦٧.
(٣) أنظر تحليل أمثلة صيغة (فَعَال): استراكها مع (فَعَالة)، ص ١٣٢.
(٤) أنظر تحليل أمثلة صيغة (فَعْل): اشتراكها مع (فَعَالة)، ص ١٨٥.
(٥) ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ١١١؛ ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٥٧٥ ـ ٥٧٦.
(٦) الرضي: شرح الشافية ١/١٥٣.
(٧) سيبويه: الكتاب ٤/٢٨.

فذا الشَّنْءِ فَاشْنَأْهُ وَذَا ٱلْوُدِّ فَاجْزِهِ ... عَلَى وُدِّهِ أَوْ زِدْ عَلَيْـهِ ٱلْغَلَانِيـا[١]

وفعل (الغلانيا) هو فعل الغلاء (غَلى يَغْلي) نقول بعته بالغلانية أي بالغلاء[٢] وثمة خلاف حول تصنيف (الغلانية) التي وردت في قول الأعشى السابق في جدول المصادر، وذلك لأنها وردت بالألف المطلقة مجردة من الهاء. ويرى النحاة أن هذه الياء لا تلحق المصادر إلّا ما كان ثالثه ألفاً مع فتح أوله ولحاق الهاء في آخره[٣]. وينقل ابن منظور أن سبب حذف الهاء للضرورة ليسلم الروى من الوصل لأن هذا الشعر غير موصول[٤].

ويسوق تفسيراً آخر وهو أن تكون (غلانيا) في البيت جمعاً للمصدر (غلانية)[٥]. والتفسير الأول أقرب فالضرورة في الشعر تجيز الحذف. ويعزز هذا الحذف أن هذه الهاء تكون للوقف كما سماها الثعالبي[٦]. والروى في قصيدة الأعشى مطلت فيه الفتح تعويضاً عن هذاء الوقف.

وتأخذ (فَعَالِيَة) صورة صوتية جديدة وذلك بتشديد الياء (فَعَالِيَّة) فيكون محصلة ذلك أن تحول المقطع قبل الأخير من قصير مفتوح إلى طويل مغلق ومن أمثلة ذلك في الشعر الجاهلي (عَلَانِيَّة) في قول عنترة:

ولم نَقـتُلْكُـم سـرّاً ولكِـنْ ... عـلَانِيـةً وَقـد سَـطَعَ الغُبَـار[٧]

و (علانية) مصدر الفعل الثلاثي (علن يعلن).

---

(١) ديوان الأعشى، ص ٣٧٩.
(٢) لسان العرب: (غلن).
(٣) سيبويه: الكتاب ٤/٢٥٥؛ الفارابي: ديوان الأدب ٢/١٤١.
(٤) لسان العرب: (غلن).
(٥) م.ن، ص.ن.
(٦) الثعالبي: فقه اللغة وسر العربية، ص ٣٣٠.
(٧) ديوان الستة ٢/١٦٤.

ويرى النحاة أن الهاء في فعالِيَة وفَعالِيَّة لازمة كما لزمت فعلنية نحو بلهنية[1].

صيغة فِعَالة

تثير أمثلة فِعَالة القضايا الآتية:

١ ــ تأتي في أمثلة (فِعَالة) ما يرتبط بالفعل (فعِل يفعِل) بكسر الماضي والمضارع نحو وِراثة ووِزارة، وهذا الفعل قليل الشيوع في الاستخدام. كما ترد من أبواب الأفعال الأخرى[2].

٢ ــ ترتبط أمثلة (فِعَالة) بقيم دلالية محددة صنفها النحاة في[3]:

ــ الولاية: ورد منها خِلافة، رِياسة.

ــ الحرفة: ورد منها تِجارة، عِمارة.

٣ ــ تتميز التاء في فِعالة بأنها تكون لعموم الجنس نحو حِدادة ونِشارة وينقل ابن سيدة عن الفارسي (وتجيء الفِعالة فيما كان ولاية أو صناعة، وكأن الولاية جنس لذلك وكذلك الصناعة وكلما كان الجنس على وزن كان النوع على ذلك الوزن)[4]،ولا يرى ابن سيدة إطلاق معنى الجنس في (فِعَالة) لكن يقصره على الأغلب[5].

٤ ــ يرى الكرملي أن التأنيث في فِعَالة ليميزها عن الأمثلة على (فِعَال) الدالة على الآلة نحو بِساط، لِباس... فتكون الأمثلة منها بالتاء تشمل الدلالة على الآلة وفعلها[6].

---

(١) سيبويه: الكتاب ٤/٢٥٥، ٢٦٩؛ الفارابي: ديوان الأدب ٢/١٤١؛ ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٥٨؛ الرضي: شرح الشافية ١/١٦٥؛ الأزهري: شرح التصريح ٢/٧٥.

(٢) الملحق الخاص بأمثلة (فِعَالة).

(٣) أنظر تفصيلها عند سيبويه: الكتاب ٤/٨، ١١؛ ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٦٠٧؛ الرضي: شرح الشافية ١/١٥٣.

(٤) ابن سيدة: المخصص ١٤/١٣٦ ــ ١٣٧.

(٥) ابن سيدة: المخصص ١٤/١٣٧.

(٦) صبحي الصالح: فقه اللغة، ص ٣٤٥.

٥ ــ يكثر ورود أمثلة فِعَالة الدالة على الحرفة بوزن فَعَالة بفتح الفاء نحو وَكَالة وَولاَية[1].

صيغة فُعَالة

هذه الصيغة من الصيغ قليلة الشيوع فأمثلتها محدودة. وأهم ما تثيره من القضايا ما يأتي:

(أ) ارتباطها بمعانيها:

صنف النحاة المعاني التي تدل عليها (فُعَالة) في[2]:

الفضلة من الشيء: عُصَارة، نُخَالة.

جزاء الفعل: ظُلامة، خُفارة.

(ب) اشتراكها مع الصيغ الأخرى:

تشترك صيغة (فُعَالة) مع (فُعَال) في الدلالة على القلة حتى إن المحدثين يقترحون بأن تكون الصيغتان مع صيغ التصغير[3]. وتشاركهما صيغة فُعْلَة في هذه الدلالة[4]. يكثر التبادل في حركة الفاء بين الضم والفتح، والضم والكسر مما يأتي على (فِعَالة) و (فُعَالة) خِفَارة وخُفَارة[5].

ومما يأتي على (فَعَالة) و (فُعَالة) طَلاوة وطُلاَوة[6].

(ج) دلالتها المصدرية:

من النحاة من يخرجها من دائرة المصادر إذا دلت على الفضلة، وهذا مذهب الفارسي يقول: (ليست هذه بمصادر محققة وإنما هي موضوعة موضع

---

(١) ناقشنا ذلك في صيغة (فَعَالة)، ص ٢٤٢.

(٢) سيبويه: الكتاب ٤/١٣. والأمثلة المذكورة هنا من الشعر الجاهلي.

(٣) عبد المجيد عابدين: المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص ٧٥؛ حسن ظاظا: كلام العرب، ص ٣٩.

(٤) أنظر: المناقشة حول هذه القضية، ص ٢٣٥.

(٥) ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ١١٢.

(٦) م.ن، ص.ن.

المفعول وهي تدل على ما تدل عليه الفعلية التي هي بمعنى الفضلة كالبقية والتلية والتركية فلو قلت في فعلية إنها مصدر لقلت مثل ذلك في فُعَالة، لكن فعلية ليست بمصدر وهي دالة على ما تدل عليه فُعَالة من معنى الفضلة فإذا فُعَالة ليست بمصدر)[1] ويصنف الفارابي بعض أمثلة فُعَالة على أنها أسماء للمصدر نحو ظُلامة[2].

□ المجموعة الثانية:
المصادر المختومة بألف التأنيث:

تختلف أنواع الألف التي تلحق المصادر فمنها المقصورة وتأتي بضم الفاء وفتحها وكسرها: (فُعْلى) و(فَعْلى) و(فِعْلى) ومما تلحقه الألف المقصورة يكون مشدد العين (فعِّيلى) ومن أنواع الألف التي تلحق المصادر الألف الممدودة ومن صيغها (فَعْلاء) و(فُعَلاء) ومن مشدد العين (فعّيلاء). ويفرق النحاة بين الممدود والمقصور بأن الممدود يدخله الرفع والنصب والجر في حين يثبت المقصور على صورة إعرابية واحدة[3].

وقد ارتبطت المصادر المميزة بالألف المقصورة بالفعل الثلاثي المجرد[4] أما المميزة بالألف الممدودة فقد ارتبطت بالفعل الثلاثي المجرد نحو (بغضاء) وترتبط بالفعل (فعُل يفعُل) بضم الماضي والمضارع كما ترتبط أمثلة (فَعْلاء) بالفعل الرباعي المضعف: (ضوضاء) ترتبط بالفعل (فَعْلَل يَفْعِلل) قال الحارث:

أَجمَعُوا أَمرَهم بليلٍ فَلَمّا ... أصبَحوا أصبحْت لهم ضَوضاء[5]

وفسر النحاس (الضوضاء) بالجلبة والاختلاط وذكر أنها تروى غوغاء[6]،

(١) ابن سيده: المخصص ١٤/١٣٦.
(٢) الفارابي: ديوان الأدب ١/٤٥١.
(٣) الوشاء: الممدود والمقصور، ص ٢٩ ـ ٣٠.
(٤) أنظر: الملاحق الخاصة بأمثلة: فُعْلى وفَعْلى وفِعْلى.
(٥) شرح النحاس، ص ٥٦٢.
(٦) م. ن، ص. ن.

ولم يذكر فعلها. وتكاد تغفل المعاجم المتاحة ذكر فعل لها، لولا إشارة في التهذيب قال الأزهري عن فعل (الضوضاء): (أهمله الليث وروى أبو العباس عن ابن الأعرابي أنه قال ضأى الرجل، إذا دق جسمه، وعمرو عن أبيه، الضأضاء صوت الناس في الحرب، قال وهو الضوضاء، قلت: ويقال من الضأضاة ضأضأ)[1].

وهناك إشارة إلى فعل الضوضاء ذكرها ابن عصفور في الحديث عن زيادة الألف والوا: يقول: (فدل مجيء ضوضاء وغوغاء على أن ضوضى وقوقى من بنات الأربعة كصلصل وقلقل)[2].

يثير المثال (ضوضاء) بعض القضايا:

١ ـ لم يعرف اللغويون فعلاً للضوضاء، والفعل المذكور (ضأى) من مادة تختلف دلالتها، فدقة الجسم غير جلبة الحرب.

٢ ـ أن الضوضاء نطقت بصورتين صوتيتين (ضوضاء) و(ضأضاء) وهذا ما يفهم من قول عمرو عن أبيه، ويمكن تفسير هذا الاختلاف بأنه اختلاف لهجات فمن يقول (ضوضاء) يسهل الهمزة ومن يقول (ضأضاء) يحقق الهمزة.

٣ ـ ويكشف قول الأزهري عن أن هناك صورة صوتية أخرى وهي (ضأضاة) وهي صورة أخرى من صور تسهيل الهمزة. حذفت الهمزة واجتلبت التاء للوقف.

٤ ـ تؤكد إشارة ابن عصفور مفهوم الأزهري لفعل الضوضاء، فهو رباعي، لكن ابن عصفور يذكر فعلاً أكثر انسجاماً مع ضوضاء وهو (ضوضى) ويبدو أن هذا الفعل يمثل مرحلة متطورة في الاستخدام عن الفعل الذي ذكره الأزهري ضأضأ فاللغة تميل إلى الأسهل.

(١) الأزهري: التهذيب ١٢/١٠٠.
(٢) ابن عصفور: الممتع ١/٢٨٥. أنظر: ص ٢٨٨ ـ ٢٩٣.

٥ ـ لا تعتبر ضوضاء مصدراً عند الأنباري فهي جمع واحدته ضوضاءة[١]. ويذهب بعض المحدثين في تفسير أمثلة تشبه ضوضاء على أنها جمع، من ذلك تفسير السامرائي لكلمة (فوضاء)[٢].

٦ ـ نستنتج مما سبق أن (ضوضاء) اكتسبت دلالة مصدرية في السياق، ولا يعني هذا ضرورة ارتباطها بفعل ما لم يرد له في الاستخدام دليل. فاللغة لا تحتاج إلى افتراضات بعيدة عن واقع الاستخدام ويمكن تصنيف (الضوضاء) في قائمة المصادر التي لا أفعال لها نحو (القهقرى).

كما ترتبط المصادر المختومة بالألف الممدودة بالثلاثي المزيد ومثال ذلك خُيلاء في قول النابغة:

ولا تذهب بِحِلْمِكَ طامِيَات مِنَ الخُيَـلاءِ ليس لَهنَّ بَـابُ[٣]

والفعل الذي يقابل (خُيلاء) (اختال) بوزن (افتعل).. ويرى الأصمعي أن (الخُيَلاء) المصدر الذي اشتقت منه الخيل[٤]. وينطلق رأيه هذا من قول البصريين بأن المصدر أصل الاشتقاق. وفي هذا القول نوع من قسر اللغة فالأقرب إلى الواقع أن تكون الخيلاء مأخوذة من الخيل. أما دلالتها المصدرية فهي أقرب إلى أن تكون فيما يعبر عن هيئة الفعل أي تدرج في (اسم الهيئة).

□ ملاحظات حول المختوم بالألف:

١ ـ يرى سيبويه أن إلحاق الألف بالمصادر مثل إلحاق التاء يقول: (فدخلت الألف كدخول الهاء في المصادر)[٥] وقد ذكر أيضاً أن هذه الألف هي ألف التأنيث يقول (هذا باب ما جاء من المصادر وفيه ألف التأنيث)[٦] فنستنتج

---

(١) شرح الأنباري، ص ٤٥٢.
(٢) السامرائي: مباحث لغوية، ص ١٥٧.
(٣) الشعراء الستة ١/٢٣٩.
(٤) السيوطي: المزهر ١/٣٥٣.
(٥) سيبويه: الكتاب ٤/٤١.
(٦) السبق ٤/٤٠.

من هذا أن وظيفة هذه الألف هي للتأنيث اللفظي. وأما شبهها بالهاء نحو: (دَعْوة ـ في حالة الوقف ـ ودَعْوى) فإن الصوت في حالة الوقف من (دَعْوة) هو صورة صوتية تقل مدتها عن الاطلاق في الصوت الموقوف عليه في (دعوى) ذلك أن المقطع الأخير في (دعوة) يكون مقفلاً في حين يفتح في (دعوى).

٢ ـ تلحق المصادر أنواع الألف المختلفة المقصودة الممدودة ويفرقون بينهما بأن الممدود يدخله الرفع والنصب والجر في حين يثبت المقصود على صورة إعرابية واحدة[١].

٣ ـ تأتي أنواع من المصادر التي تلحقها ألف التأنيث وتكون للمبالغة[٢] نحو فِعِّيلى (دِليلى). وذكر الكسائي خِصِّيصاً على فِعِّيلاء[٣] ولم ترد لهذه الأوزان أمثلة في الشعر الجاهلي.

□ المصادر المنتهية باللاحقة (ان):

١ ـ تنتهي بعض المصادر باللاحقة (ان)، وتكون هذه المصادر على عدة أوزان، (فَعَلان) بفتح الفاء والعين ومن أمثلته في الشعر الجاهلي: حَدَثان، هَطَلان، خَطَران، سَيَلان، ذَأَلان، نَفَيان.

و (فِعْلان) بكسر الفاء وسكون العين ومن أمثلته التي وردت في الشعر الجاهلي هِجْران، خِذْلان، حِدْثان، عِرْفان، فِقْدان، إِتْيان، عِصْيان.

و (فُعْلان) وقد ورد له مثال واحد في الشعر الجاهلي وهو بُيّان.

وذكر النحاة مجيء (فَعْلان) بفتح الفاء، ويكون صورة مخففة لفَعَلان نحو شَنْآن، وَلْيان. ولكن هذه الصورة المخففة شاذة عندهم[٤]. ولم ترد لها أمثلة في الشعر الجاهلي.

---

(١) الوشاء: الممدود والمقصور، ص ٢٩ ـ ٣٠.
(٢) يرى سيبويه أنها للتكثير. (الكتاب ٤/٤١).
(٣) ابن سيدة: المخصص ١٤/١٥٥.
(٤) الرضي: شرح الشافية ١/١٥٩.

٢ ــ تقتصر صيغة فَعَلان على الفعل اللازم وعد النحاة ما ورد على فَعَلان من المتعدي في باب النادر والشاذ[٢].

وورد مثال واحد فقط من المتعدي وهو من المعتل الناقص (نَفَيان) وهذه الصيغة قياسية فيما دل على حركة واضطراب يقول الفراء (إذا كان الفعل في معنى الذهاب والمجيء مضطرباً فلا تهابن الفَعَلان في مصدره مثل غلت القدر غَلَيَاناً وخفق القلب خَفَقَاناً)[١]. وعلى هذا أقر مجمع اللغة قياسيتها[٢]. وجاءت الأمثلة لهذه المعاني فالحدثان هو الأحداث الجارية والهَطَلان فيه حركة واضطراب، ومثله السَيَلان، وأما الخَطَران فهو حركة غير ثابتة لذنب البعير وتأتي الذَأَلان لتدل على المر الخفيف[٣]. وأكثر ما يطلق على مشية الذئب لما فيها من خفة وقال امرؤ القيس:

على رَبِذٍ يَزْدادُ عَفْواً إذا جَرَى   مِسَحٍّ حَثِيثِ الرَّكْضِ والذَّأَلَانِ[٤]

لا يأتي من المتعدي إلا شاذاً يقول سيبويه: (وأكثر ما يكون الفعلان في هذا الضرب، ولا يجيء فعله يتعدى الفاعل إلا أن يشذ شيء نحو: شنئة شناناً)[٥] فيكون نفيان وفق المعيار السابق من الشاذ أي (السماعي).

ويمكن أن نميز في دلالة فعلان ما يأتي[١]:

(أ) ما يدل على زعزعة البدن واهتزازه: ذَأَلان[٢]، خَطَران[٣].

---

(١) سيبويه: الكتاب ١٥/٤.
(٢) الفارابي: ديوان الأدب ١٢٢/٢؛ سيبويه: الكتاب ١٤/٤؛ ابن يعيش: شرح المفصل ٤٦/٦.
(٣) مجلة المجمع ٣٤/١، ٣٥.
(٤) الفارابي: ديوان الأدب ٢٠٦/٤.
(٥) ديوان امرىء القيس، ص ٨٦؛ ديوان الستة ٧٩/١.
(٦) سيبويه: الكتاب ١٥/٤.
(٧) سيبويه: الكتاب ١٤/٤، ١٥، ١٦. وكل من ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٦٤٨؛ ابن يعيش ٤٦/٦، ٤٧؛ الرضي: شرح الشافية ١٥٦/١.
(٨) ديوان امرىء القيس، ص ٨٦.
(٩) ديوان المثقب العبدي، ص ١٨٠.

(ب) يدل على عموم التقلب والاضطراب في الأشياء المادية: سَيَلان[١]، هَطَلان[٢]، نَفَيان[٣].

(ج) التقلب على سبيل المجاز في الأشياء المعنوية: حَدَثان[٤].

٣ ــ يعد القدماء صيغة فِعْلان من الصيغ السماعية (يقول سيبويه وقد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على فِعْلان وذلك نحو حرمه يحرمه حِرْماناً)[٥] وعندما يرد المثال على صيغتين إحداهما فِعْلان والثانية (فَعْل) فإنهم يختارون صيغة (فَعْل) لتكون هي القياس يقول سيبويه: (ومثله اتيته إتياناً، وقد قالوا أتياً على القياس)[٦]. وكانت أمثلة سيبويه على (فِعْلان) من الأبواب[٧]: (فَعَل يفعِل) حِرْمان، عِرْفان، وِجْدان، إتْيان. (فعِل يفعَل): رِئْمان، حِسْبان، لِقْيان. (فعِل يفعِل): حِسْبان.

فما ورد عند سيبويه ولم ترد له أمثلة مما جمعناه في الشعر الجاهلي، ما يكون فعله على:

فعِل يفعَل أو فعِل يفعِل ومثالها حِسْبان.

ومما ورد فيما جمعناه ولم يذكر سيبويه أمثلة باب (فَعَل يفعُل) من متعدية ولازمة. وكذلك تجاهله بقية النحاة[٨]: نحو هِجْران وخِذْلان.

ومن المصادر المنتهية باللاحقة (ان) ما يبني على (فُعْلان) بضم الفاء. وورد منه مثال واحد فقط وهو (بُنْيان) من الفعل (بنَى يبني) فعَل يفعِل المتعدي.

---

(١) ديوان الأعشى، ص ٢٩٣.
(٢) ديوان امرىء القيس، ص ٨٧.
(٣) ديوان امرىء القيس، ص ٣٤٥.
(٤) ديوان النابغة، ص ١٢٦.
(٥) سيبويه: الكتاب ٨/٤.
(٦) م. ن، ص. ن.
(٧) م. ن، ص. ن.
(٨) ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٦٤٧؛ ابن يعيش: شرح المفصل ٥٦/٦؛ الرضي: شرح الشافية ١٥١/١؛ ابن مالك: التسهيل، ص ٢٠٤، ٢٠٥؛ أبو حيان: الارتشاف، ص ١٢٥.

الفصل الثاني

مصادر الفعل الثلاثي المزيد

تختلف أنواع الفعل الثلاثي المزيد وعدد حروف زيادته ومن ثم اختلفت مصادره، وذلك على النحو الآتي:

١ ـ ما تكون الزيادة في الفعل سابقة على فاء الكلمة مع التنبيه إلى إمكانية وجود زيادات أخرى داخلية[١] وهو على أنواع:

ـ المزيد بالهمزة أَفْعَل.
ـ المزيد بالنون انْفَعَل.
ـ المزيد بالسين والتاء اسْتَفْعَل.
ـ المزيد بالتاء وفيه: تَفَعَّل، تَفَاعَل.

٢ ـ ما تكون الزيادة في الفعل تالية للفاء نحو افْتَعل وفَاعل.

٣ ـ ما تكون الزيادة في الفعل تالية للعين نحو فعّل.

٤ ـ ما تكون الزيادة في الفعل واقعة في لام الكلمة افْعَلّ والصورة الأخرى منه افْعَالّ.

---

(١) لا تعد همزة الوصل من حروف الزيادة، لأنها اجتلبت للتوصل إلى نطق الصامت في (انفعل)، (افتعل)، (استفعل)، (أفعل) و(أفعال). كما نكتفي بالإشارة إلى الزائدة (تَ) في (تفعل) و(تفاعل) دون التشديد أو الحركة الطويلة، وكذلك الحركة الطويلة في (افعالّ).

١ ـ ما تكون الزيادة في الفعل سابقة على فاء الكلمة:

وتضم هذه المجموعة المصادر إفْعَال، انْفِعَال، اسْتِفْعَال، تَفَعُّل، تَفَاعُل.

إفْعَال

١ ـ هذه الصيغة تلازم الفعل (أفعل) الصحيح السالم نحو (إبرام)[1] من أبرم. يقول سيبويه (المصدر على أفعلته إفعالاً أبداً)[2]. فالمصدر يفرق عن الفعل بمطل حركة عينه واستبدال فتح الهمزة في الفعل بالكسر في المصدر.

٢ ـ يطرأ تغيير على صورة (إفعال) إذا كان الفعل من المعتل الأجوف نحو (إقامة)[3] فالصورة الافتراضية أقام ← إقوام (إ ـِ ق و ـَ ـَ م) حذفت عين الكلمة واجتلبت التاء للتعويض (إ ـِ ق ـَ ـَ م ـَ ة). فتكون بوزن إفالة وقد وردت (إقام) مجردة من التاء ومحذوف منها عين الكلمة.

وثمة خلاف عند النحاة حول المحذوف هل هو عين الكلمة أم ألف المصدر. الخليل وسيبويه يريان أن المحذوف هو ألف المصدر لأنها زائدة. وقد علل سيبويه في الكتاب لقوله بأن المحذوف هو ألف المصدر وذلك كما في تعليله لإلحاق الهاء في فعللة[4].

ولأن الزائد أحق بالحذف[5]. وقد عارضهما بعض الكوفيين وهو الفارابي وذلك في (ديوان الأدب) يقول: (إنما أدخلت الهاء في مصادر هذا الباب تعويضاً مما سقط، وهو الواو أو الياء. . . فسقطت لمجاورتها ألف المصدر)[6].

(١) شرح النحاس، ص ٣٨٩.
(٢) سيبويه: الكتاب ٤/٧٨. وانظر الرضي: شرح الكافية ٢/١٧٨.
(٣) ديوان الستة ١/١٥٥.
(٤) سيبويه: الكتاب ٤/٨٥.
(٧) المبرد: المقتضب ١/١٠٥؛ ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٥٨؛ الرضي: شرح الشافية ١/١٦٥.
(٨) الفارابي: ديوان الأدب ٣/٤٢٧.

ومن يمثل الرأي الثاني وهو القول بأن المحذوف هو عين الفعل كل من أبي الحسن الأخفش والفراء[1]. وأيدهما الزمخشري[2]. ويقف بعض النحاة في منطقة الحياد، فيمثلون فريقاً ثالثاً يصرح بوجود الحذف والتعويض عنه (بالتاء) ولكن لا يجزمون بجنس المحذوف أهو عين الكلمة أم ألف المصدر، من ممثلي هذا الفريق المبرد. الذي يقول (فحذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين)[3].

ومن المتأخرين نجد ابن مالك وأبا حيان الذي لا يفرق بين أيهما المحذوف ولكن يصرح بأن ثمة خلافاً حولها[4]. كما نجد فريقاً رابعاً يقف عند ذكر الخلاف دون اتخاذ أي موقف من هؤلاء ابن يعيش والرضى[5].

٣ ـ كشفت الأمثلة المستقصاة في الشعر الجاهلي عن ورود المصدر المرتبط بالفعل (أفعل) من الصحيح السالم على (إفعال) ومن المعتل الأجوف على (إفالة)[6].

انفعال

وهي صيغة قياسية تلازم الفعل (انْفَعل) فلا يفرق بين المصدر وفعله إلا مطل حركة العين في المصدر وكسر فائه في مقابل فتحها في الفعل[7]. وينبه علماء العربية على أن النون الزائدة لا تلحق ثانية لألف الوصل إلا في هذا المثال (الانفعال)[8] وجاءت أمثلته في الشعر الجاهلي من[9]:

(١) المبرد: المقتضب ١/١٠٥.
(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٥٨.
(٣) المبرد: المقتضب ١/١٠٤.
(٤) ابن مالك: التسهيل، ص ٢٠٧؛ أبو حيان: الارتشاف، ص ١٢٩.
(٥) ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٥٨؛ الرضي: شرح الشافية ١/١٦٥.
(٦) أنظر: جداول الأمثلة في الملحق الخاص بصيغة (إفْعال) وصيغة (إفالة). وقد وردت في أمثلة إفالة ما جاء في ديوان امرىء القيس وهو (إثارة)، وذلك خلافاً لما ذكره صباح عباس في دراسته للأبنية الصرفية في ديوان امرىء القيس من أن (صيغة إفالة لم يستخدمها امرؤ القيس بالمرة).
أنظر: الأبنية الصرفية في ديوان امرىء القيس، ص ١٢٣.
(٧) المبرد: المقتضب ٢/١٠١؛ الرضي: شرح الكافية ٢/١٧٨.
(٨) م. ن، ص. ن.
(٩) نعرض أمثلة فقط والتفصيل في الجدول الملحق للصيغة.

الصحيح السالم مثل: اِنْسِراب، اِنْطِلاق، اِنْفِراق، اِنْهِدال.
الصحيح المضعف مثل: اِنْقِضاض، اِنْهِلال.
المعتل الأجوف مثل: اِنْجِياب.
المعتل الناقص مثل: اِنْحِناء.

استفعال

وهي صيغة قياسية أيضاً وتكون في الصحيح (اِسْتِفعال) نحو (اِسْتِخبار)[1] أما المعتل الأجوف فيكون استفالة نحو (اِسْتِكَانة)[2]. والقول فيها كالقول في الأجوف من (أفعل)[3] أما صياغة المصدر فهي تجري على نظام الصيغ السابقة (مطل حركة العين في المصدر وكسر الحركة السابقة للفاء).

تَفَعُّل

تتميز هذه الصيغة بنوعين من الزيادة تطرأ على الفعل وهي السابقة (تَـ) وتشديد عين الفعل. ولذلك كانت المخالفة في حركة العين فارقة بين المصدر والفعل فالفعل (تَفَعَّل) بفتح العين المشددة، والمصدر (تَفَعُّل) بضم العين المشددة. يقول سيبويه: (وأما مصدر تفعلت فإنه التفعُّل، جاءوا فيه بجميع ما جاء في تفعَّل، وضموا العين لأنه ليس في الكلام اسم على تفعَّل، ولم يلحقوا الياء فيلتبس بمصدر فعَّلت، ولا غير الياء لأنه أكثر من فعَّلت فجعلوا الزيادة عوضاً من ذلك)[4].

يبين سيبويه في النص السابق طريقة صياغة المصدر من تَفَعَّل، ويفسر الأسباب التي دعت إلى هذه الصياغة وهي عنده:

١ ــ جاء اختيار الضم لعدم وجود اسم على تَفَعَّل بفتح العين.

(١) ديوان النابغة، ص ١٠٣.
(٢) ديوان نبيد، ص ٢٧٧؛ الفارابي: ديوان الأدب.
(٣) انظر: ص ٢٥٩ من هذا البحث.
(٤) سيبويه: الكتاب ٤/٧٩؛ ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٤٨؛ الرضي: شرح الكافية ٢/ ١٧٠.

٢ ــ امتناع زيادة الحركات الطويلة حتى لا يلتبس هذا المصدر بالصيغ الأخرى نحو (تَفْعِيل).

٣ ــ خالفوا بين الزيادة فيه وهي الحركة وبين الزيادة في المصادر الأخرى لاختلاف دلالته عن غيره.

وتحاول هذه التفسيرات في مجملها أن تكشف سبب تغير صياغة هذا المصدر عن غيره من المصادر التي تعتمد في صياغتها على الحركة الطويلة (ألف المصدر) أو (الياء). ويمكن أن نقول أن اللغة تسلك أكثر من طريق في صياغة مصادر المزيد، منها كما لاحظنا في الصيغ السابقة الاعتماد على مطل حركة العين، فتكون الحركة الطويلة (ألف المصدر) هي العلامة الفارقة بين المصدر والفعل، ومنها مسلك مختلفة وهو الاتجاه إلى المفارقة بين الفعل والمصدر بالمفارقة بين نوع حركة العين أيضاً، ولكن ليس من حيث طول الحركة وإنما من حيث اختلاف نوعها، فتتميز هذه المجموعة بفتح العين في الفعل، وضمها في المصادر على هذا النحو (تَأَوُّل)[1] بضم العين، وفعله (تَأَوَّل) بفتح العين وترتبط هذه الصيغة بفعلها ارتباطاً مطرداً ومن أمثلتها في الشعر الجاهلي:

الصحيح السالم نحو: تَجَنُّب، تَذَكُّر، تَعَرُّض، تَفَرُّق.
الصحيح المضعف نحو: تَدَلُّل، تَرَدُّد، تَشَدُّد، تَظَنُّن، تَجَسُّس.
المعتل الأجوف: تَبيُّن، تَغَيُّظ، تغَيُّب.
المعتل المثال: تَوَقُّد، تَوَهُّم، تَوَجُّس.
المعتل الناقص: تَجَنِّي، تَلَظِّي، تَمَنِّي.
اللفيف المفروق: تَوَنٍّ، تَوَلٍّ.

وقد وردت في مصادر (تَفَعَّل) صيغة تتبع المسلك السابق وهو مطل حركة العين فتكون الصيغة على هذا النحو:

تفعل (ت ـَ ف ـَ ع ع ـَ ل) ← تمطل حركة عين الكلمة ويخالف بين الحركة السابقة للفاء فالفتح للفعل يقابله كسر للمصدر فتصبح الصيغة تِفَعَّال

(١) ديوان الأعشى، ص ١٦٣.

(ت ـَ ف ـَ ع ع ـَ ـَ ل)، ثم تتأثر حركة الفاء بالكسر السابق فتكسر أيضاً (تِفِعّال) (ت ـِ ف ـِ ع ع ـَ ـَ ل). يقول سيبويه (... فإنهم قالوا تَحَمّلت تِحِمّالاً، أرادوا أن يدخلوا الألف كما أدخلوها في أفعلت واستفعلت، وأرادوا الكسر في الحرف الأول كما كسروا أول إفعال واستفعال، ووفروا الحروف فيه كما وفروها فيهما)[١].

ولم يرد على هذا المصدر أمثلة في الشعر الجاهلي، وإن كان بعض علماء العربية يرى أنه الأصل (إن كان قليلاً، لوجود ألف المصدر فيه، ولكنهم استغنوا عنه بغيره لأنه أخف حركة منه)[٢] ويدور في كتب اللغة شاهد على هذه الصيغة وهو قول الشاعر:

ثلاثةُ أحبابٍ فحبُّ علاقةٍ وحبُّ تِمِلّاقٍ وحبٌّ هو القتلُ[٣]

تَفاعُل

تشارك صيغة (تَفَاعل) الصيغة السابقة مسلكها في صياغة المصدر، وهو المخالفة بين الفعل والمصدر بالمخالفة بين حركة العين: الفتح للفعل، والضم للمصدر على هذا النحو، تَفَاعَل (ت ـَ ف ـَ ـَ ع ـَ ل) ← تَفَاعُل (ت ـَ ف ـَ ـَ ع ـُ ل). يقول سيبويه (وأما تَفَاعَلت فالمصدر التفاعل، كما أن التَفَعُّل مصدر تَفَعَّلت لأن الزنة وعدة الحروف واحدة)[٤] وتطرد صيغة (التَّفَاعُل) في الأمثلة كما أطردت صيغة التَّفَعُّل على النحو الآتي[٥]:

الصحيح السالم: تَتَابُع، تَدَافُع، تَفَارُط، تَهَالُك.
المعتل المثال: تَوَاصُل.

(١) سيبويه: الكتاب ٤/٧٩ ـ ٨٠؛ ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٤٨ ـ ٤٩.
(٢) الفارابي: ديوان الأدب ٢/٤٦٦.
(٣) ثعلب: مجالس ثعلب، ص ٢٣؛ ابن خالويه: ليس في كلام العرب، ص ٣٩؛ ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٤٧.
(٤) سيبويه: الكتاب ٤/٨١.
(٥) أنظر: جدول الأمثلة في الملحق.

المعتل الأجوف: تَغَاوُر، تَلاَوُم[١].
المهموز الناقص: تَنَائِي.
المعتل الناقص: تَجَافِي، تَحَامِي، تَنَادِي.
ونلاحظ التغير الذي يطرأ في المعتل الناقص، فوجود الحرف المعتل في موضع لام الكلمة أثر على حركة العين بتأثير المماثلة الرجعية فقلب الضمة كسرة.

تحامي (ت ـَ ح ـَ ـَ م ـُ ى) ← (ت ـَ ح ـَ ـَ م ـِ ى)

وقد ورد مثال واحد من صيغة (تَفَاعل) جاز في عينه الضم والفتح والكسر (تفاوُت)[٢].

٢ ـ ما تكون الزيادة في الفعل تالية للفاء:

وفيه صيغتان (افْتَعَل) و(فَاعَل) والأخير قد سبقت مناقشة مصادره[٣].

افتعال

وتأخذ هذه الصيغة المسلك الذي يعتمد على مطل حركة العين في الفعل مع المخالفة في حركة التاء، فيكون الفتح فيها للفعل والكسر للمصدر على هذا النحو:

افْتَعَل (ا ـِ ف ت ـَ ع ـَ ل) ← افْتِعَال (ا ـِ ف ت ـِ ع ـَ ـَ ل) ويشبه سيبويه التلازم في ألف الوصل بين المصدر وفعله بالتلازم في ألف القطع بين (أفعل) ومصدره يقول: (وألفه موصولة كما كانت موصولة في الفعل، وكذلك

(١) نلاحظ صحة العين وهي من حروف العلة، ولم يطرأ عليها قلب أو حذف، وهي في هذه الصيغة كما كانت في صيغة (تفعل). تفصيل الموضوع في (ابن جني: المنصف ١/٣٠٢ ـ ٣٠٣).
(٢) ابن خالويه: ليس في كلام العرب، ص ٣٦.
(٣) أنظر: المصدر (فعال)، ص ٢١٦ من هذا البحث، والمصدر (مفاعلة)، ص ٢٩٠ من هذا البحث.

ما كان على مثاله، ولزوم الوصل هاهنا كلزوم القطع في أعطيت وذلك قولك احتسبت احتساباً)[١] وأمثلته كثيرة الشيوع في الشعر الجاهلي وهي تطرد في:

الصحيح السالم: اِبْتِدَار، اَحْتِضَار، اَرْتَجاع، اِنْتِسَاب.

الصحيح المضعف: اِحْتِبَاب، اِعْتِرار.

الصحيح المهموز: اِئْتِمار، اِكْتِئاب، اِئْتِلاَق، اِئْتِلاَف.

المعتل الأجوف: اِغْتِيَال، اِشْتِيَاق، اِحْتِيَال، اِخْتِيَار، اِرْتِيَاد.

المعتل المثال: اِتِّساق.

المعتل الناقص: اِبْتِنَاء، اِسْتِقَاء، اِنْتِهاء.

اللفيف المقرون: اِسْتِواء.

وتتميز هذه الصيغة بتأثير (تاء) الافتعال بنمط محدد من الحروف الواقعة في فاء الكلمة وذلك على النحو الآتي[٢]:

١ ــ تقلب (تاء) الافتعال (دالاً) إذا كانت فاء الفعل حرفاً أسنانياً مجهوراً وهذه الحروف هي: (ذ، د، ز) ومن أمثلته في الشعـر الجاهـلي: اِدِّلاج[٣]، اِزْدِهار[٤].

٢ ــ تقلب (تاء) الافتعال (طاء) إذا كانت فاء الفعل حرفاً مطبقاً نحو: (ض، ص، ض) ومن أمثلته في الشعر الجاهلي: اِصْطِبار[٥] اضطمار[٦].

ويكون التأثير في هذه الأمثلة من قبيل المماثلة التقدمية. وثمة أمثلة أخرى في (افْتِعَال) يحدث فيها تأثيران مختلفان أحدهما تقدمي والآخر رجعي من ذلك:

(١) سيبويه: الكتاب ٧٨/٤؛ المبرد: المقتضب ١٠١/٢.

(٢) الطيب البكوشي: التصريف العربي، ص ٦٨.

(٣) ديوان الأعشى، ص ٨٧.

(٤) السابق، ص ٨١.

(٥) ديوان زهير، ص ٣٣٦.

(٦) ديوان امرىء القيس، ص ١٨٠.

(اِدِّخار)[١] المجرد: (ذَخَر)، فيسلك مصدرها الافتعال أكثر من مرحلة في تغيره الصوتي:

(اذتخار) تتحول (التاء) إلى دال بتأثير الجهر في الذال (قانون المماثلة التقدمية)[٢].

(اذدخار) تتحول (الذال) إلى (دال) بتأثير الشدة في الدال (قانون المماثلة الرجعية) فتتحول اللفظة إلى (اددخار: ادخار).

٣ ــ ما تكون الزيادة في الفعل تالية للعين:

الفعل: (فَعَّل)، وتتعدد مصادره:

تفعيل

ومن أمثلته: تَقْرِيب، تَدْوِيم، تَنْكِير، تَعْذِيب، تَلْبِيب، ويرى المتقدمون من النحاة أن (التفعيل) مرتبطة صياغته بالفعل (فَعَّل) فقد أضيفت سابقة (التاء) عوضاً عن تثقيل العين الذي يخفف في المصدر، ثم تلحق الياء قبل الآخر عوضاً عن ألف المصدر. يقول سيبويه: (وأما فعّلت فالمصدر منه على التفعيل، جعلوا التاء في أوله بدلاً من العين الزائدة في فعلت، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال، فغيروا أوله، كما غيروا آخره)[٣] ويذكر علماء العربية صيغة سماعية تتبع المسلك السابق في الصيغ المزيدة وهي مطل حركة العين ومخالفة حركة فاء الفعل عن فاء المصدر وذلك على صيغة (فِعّال)[٤].

أما المحدثون من النحاة فيأخذون موقفاً مختلفاً عن موقف القدماء، كما يمثلون اتجاهات مختلفة فيما بينهم في تفسير صياغة (تفعيل) على النحو الآتي:

(١) ديوان الستة ٢٧١/٢.

(٢) إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص ١٨١. سنناقش هذه القضية بتوسيع في الباب الثالث (التغيرات الصوتية).

(٣) سيبويه: الكتاب ٧٩/٤؛ المبرد: المقتضب ١٠٠/٢؛ ابن سيدة: المخصص ١٨٥/١٤.

(٤) سيبويه: الكتاب ٧٩/٤؛ المبرد: المقتضب ١٠٠/٢؛ ابن سيدة: المخصص ١٨٥/١٤. وانظر الفراء: معاني القرآن ٢٢٩/٣. يقول؛ إنها لغة يمانية.

١ ـ فريق يرى أن ارتباط المصدر تفعيل بالفعل فَعَّل كان من قبيل المصادفة البحتة. ويمثل هذا الفريق براجشتراسر الذي يقول: (تفعيل وهو أحد الأوزان المزيد فيها التاء وخصص لفعل على أنه ليس له بها علاقة أصلية)[١]. كما أيد أحمد مختار عمر هذا الرأي، واستأنس لرأيهم بوجود الصيغة الأكثر قرباً من الفعل (فَعَّل) وهي (فَعّال) كما يرى أن المصدر المبدؤ بالتاء قد اندثر فعله الذي كان يبدأ بالتاء[٢] وفيها تطرد (الصياغة في المصادر) من مطل حركة العين، والمخالفة بين حركة الفاء، والفتح للفعل والكسر للمصدر.

٢ ـ فريق آخر يرى أن ارتباط صيغة (تفعيل) يكون بالفعل الذي تتحقق فيه السابقة (تَ). ووجد هذا الفريق أن هذه السابقة (تَ)، قديمة في اللغات السامية وأنها انتقلت من الأفعال المسندة إلى الأسماء على النحو الآتي:

تَفْعَل جاء عليها في الأسماء: تَؤَاد.
تَفْعِل جاء عليها في الأسماء: تَحِلّ.
تَفْعُل، جاء عليها في الأسماء: تَنْضُب.
ومن الصياغة الاسمية نتجت الصيغ المصدرية بمطل الحركة تَفْعَل ← تَفْعَال وتَفْعِل ← تَفْعِيل وتَفْعُل ← تَفْعُول وقد قال بهذا الرأي بارت وبروكلمان وهنري فليش[٣].

ويرى صلاح حسنين أن هذه الصيغة نشأت من الفعل (تُفَعِّل) وعلى تفسيره تكون الصيغة مرت بالمراحل الآتية:

١ ـ تمطل الحركة في العين عوضاً عن التضعيف (تُفَعِيل).
٢ ـ استبدال المقاطع (ت ـُ ف ـَ) بالمقطع (ت ـَ ف) تُفَعِيل ← تَفْعِيل.

وهو بهذا الرأي يحاول أن يجمع بين رأي القدماء من أن ثمة تعويض في

(١) برجستراسر: التطور النحوي، ص ٥٢.
(٢) الفارابي: ديوان الأدب ٢/ ٣٨٠ هـ٨، ٣/٤٣٩ هـ١.
(٣) صلاح حسنين: أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية، ص ٢٩٩؛ هنري فليش: العربية الفصحى، ص ١١٠ ـ ١١١.

(التفعيل) عن التضعيف في (الفعل) ورأى المحدثين بضرورة ارتباط صيغة (التفعيل) بفعل تتحقق فيه السابقة التاء.

ونلاحظ أن رأي أصحاب الاتجاه الأول الذين يقولون أن الارتباط بين صيغة (تَفْعِيل) وفعلها (فَعّل) من قبيل الصدفة قد يلتقي مع نظرة القدماء في جانب منها، فالقدماء لاحظوا أن التغير في الفعل (فعل) ليتحول إلى الصيغة (تفعيل) لم يكن تغيراً داخلياً. فسيبويه يجتلب السابقة (تَ)، ويجتلب (الياء) تعويضاً عن التضعيف في الفعل. ونميل إلى هذا الرأي في صياغة (تفعيل) لأنه يبتعد عن الافتراضات، ويكتفي بالوصف.

تَفْعَال

تمثل هذه الصيغة صورة صوتية أخرى للصيغة السابقة (تَفْعِيل) فلا يفرق بينهما إلا نوع الحركة الطويلة. فهي في (التفعيل) الكسرة الطويلة وفي (التفعال) الفتحة الطويلة تأميل[١] (ت ـَ ء م ـِـِ ل) وتأمال[٢] (ت ـَ ء م ـَـَ ل).

ويختلف علماء العربية حول الفعل الذي ترتبط به هذه الصيغة البصريون يرون أن فعلها (فَعَل) الثلاثي المجرد وأنها تفيد التكثير، وينفون ارتباطها بالفعل (فَعّل) ويحتج بعضهم بورود أمثلة من تَفْعَال (تَلْعَاب) مع عدم ورودها على تَفْعِيل (تَلْعِيب)[٣].

ويرى الكوفيون أنها بمنزلة التفعيل فهي مرتبطة بالفعل (فعل) مشدد العين. وأن دلالة التكثير موجودة في الفعل أيضاً[٤].

ومن المحدثين نعرض رأي هنري فليش الذي يقول بأن (التَّفْعَال) نتجت عن مطل العين في الفعل المضارع المسند للمخاطب (تَفْعَل) ← (تفعال)[٥].

(١) ديوان عدي بن زيد، ص ٤٣.
(٢) ديوان عبيد، ص ١١٣.
(٣) سيبويه: الكتاب ٤/٨٣، ٨٤؛ ابن سيدة: المخصص ١٤/١٨٩ ـ ١٩٠؛ ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٥٦؛ الرضي: شرح الشافية ١/١٦٧.
(٤) م.ن، ص.ن.
(٥) هنري فليش: العربية الفصحى، ص ١١١.

وقد شاعت أمثلة هذه الصيغة في الشعر الجاهلي وذلك في:
الصحيح السالم مثل: تَسْجام، تَسْكاب، تَسْهال، تَشْراب.
الصحيح المهموز مثل: تَأْمال، تسآل.
الصحيح المضعف مثل: تَضْلال، تَكْرار، تَهْمام، تَرْداد.
المعتل المثال مثل: توكاف.
المعتل الأجوف مثل: تَجْواب، تَجْوال، تَزْوال، تَسْيار.
المعتل الناقص مثل: تَعْداء.

وتأتي صورة أخرى من المصدر (تَفْعال) تخالفه بكسر التاء (تِفْعال) نحو (تِلْقاء)[1] و(تِبْيان)[2]. ويخرج النحاة هذه الصيغة (تِفْعال) (بكسر التاء) من المصادر يقول سيبويه (وأما التبيان فليس على شيء من الفعل لحقته الزيادة ولكنه بنى هذا البناء فلحقته الزيادة كما لحقت الرِّئمان وهو من الثلاثة، وليس من باب التَّقتال)[3] ولكنه يصرح بالمعنى المصدري في (التلقاء) يقول (اللقيان)[4] وقد تابع النحاة قول سيبويه السابق في عدم مصدرية صيغة (تِفْعال) واستثنوا من أمثلتها (التِّبيان) و(التِّلقاء) و(التِّلفاق)[5] وتابع هنري فليش القدماء في عدم شيوع الأمثلة المصدرية بوزن (تِفْعال) ووصف العلاقة بين هذه الصيغة وصيغة (تَفْعال) أنها من قبيل المخالفة[6].

تَفْعِلَة

وهي الصيغة الثالثة في مصادر الفعل (فَعَّل) ويكثر شيوعها في أمثلة الشعر الجاهلي[7] وتتردد في:

(١) ديوان النابغة، ص ١٦٥.
(٢) ديوان سلامة بن جندل، ص ٢٥٤.
(٣) سيبويه: الكتاب ٤/٨٤.
(٤) م.ن، ص.ن.
(٥) ابن خالويه: ليس في كلام العرب، ص٤٢؛ ابن سيدة: المخصص ١٤/١٩٠؛ ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٥٦؛ الرضي: شرح الشافية ١/١٦٧؛ السيوطي: المزهر ٢/٩٢.
(٦) هنري فليش: العربية الفصحى، ص ١١١.
(٧) ينظر جدول أمثلة صيغة (تفعلة) في الملحق.

الصحيح السالم مثل: تَقْدِمة، تَكْلِفة، تَكْرِمة.
والصحيح المضعف مثل: تَحِلَّة.
والصحيح المهموز مثل: تَجزِئة.
والمعتل الناقص مثل: تَلْهِيَة.
واللفيف المقرون مثل: تَحِيَّة.

وقد أشار سيبويه إلى أمثلة (تَفْعِلَة) نحو تَعْزِية، وتَجْزِئة وتَهْنِئة. وذلك أثناء حديثه عما تجتلب له الهاء تعويضاً عما حذف، ولم يتحدث سيبويه عن قياسيتها في الصياغة على تَفْعِلة أو سماعيتها، فقط أشار إلى أن الهاء فيها ليست عوضاً عن محذوف[1]. ولكن نجد إشارة عند الرضى إلى أن (ظاهر كلام سيبويه أن تَفْعِلة لازم في المهموز اللام كما في الناقص، فلا يقال تخطيئاً وتهنيئاً)[2] كما يصرح ابن قتيبة بأن قياس مصدر (فَعَّل) (في بنات الواو والياء على تَفْعِلة نحو عَزَّيته تَعزية وقَوَّيته تقوية)[3] ويرى الفارابي أن العرب تؤثر (التفعلة) على التفعيل في ذوات الأربعة[4] وهذا ما استقر عنده المتأخرون من النحاة في قياس مصدر (فعل). ومن معتل اللام على تفعلة[5]. ولكن القاعدة ليست صارمة فيأتي في التفعيل من المعتل الناقص (تنزيه) ويأتي في التفعلة من الصحيح السالم (تَكْرِمة)[6].

٤ ــ ما تكون الزيادة في الفعل واقعة في لام الكلمة:

وذلك في الفعل (افعل) والصورة الأخرى منه على (افعال) والمصدر يكون على:

(١) سيبويه: الكتاب ٤/٨٣.
(٢) الرضي: شرح الشافية ١/١٦٤.
(٣) ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٦٥٢.
(٤) الفارابي: ديوان الأدب ٢/٣٨٠.
(٥) ابن مالك: التسهيل، ص ٢٠٦؛ أبو حيان: الارتشاف، ص ١٣٠.
(٦) م.ن، ص.ن.

افعلال

ومن أهم معاني فعل هذه الصيغة اختصاصه بالدلالة على الألوان، ويرى سيبويه أن صيغة الفعل (افعل) أكثر في كلامهم[١] ويصف سيبويه صياغة هذا الفعل بقوله: (وتلحق الزيادة من موضع اللام ويسكن أول الحرف فيلزمه ألف وصل في الابتداء، ويكون الحرف افعللت، فيجري مجرى افتعلت في جميع ما صرفت فيه افتعل، إلا أن الإدغام يدركه كما يدرك اشهاببت، وإلا فإن مثالهما في الأصل سواء. ولا تضاعف اللام وقبلها حرف متحرك إلا في هذا الموضع وذلك احمررت)[٢].

وجاءت أمثلة مصادر هذا الفعل في الشعر الجاهلي مما دل على اللون نحو (احمرار)[٣] و(ابيضاض)[٤] وجاءت من المضاعف لدلالات أخرى مثل (أزورار)[٥] وتكون صياغة المصدر بمطل حركة اللام. في الفعل مع المخالفة في حركة العين الفتح للفعل والكسر للمصدر.

□ □ □

(١) سيبويه: الكتاب ٤/٢٦.

(٢) السابق ٤/٢٨٤.

(٣) ديوان الأعشى، ص ١٠١.

(٤) ديوان عدي بن زيد، ص ٨٥.

(٥) ديوان لبيد، ص ٤٤.

الفصل الثالث

مصادر الفعل الرباعي

للفعل الرباعي المجرد في الشعر الجاهلي وزن واحد هو فَعْلَل، أما الرباعي المزيد فجاء منه في الشعر الجاهلي تَفَعْلَلَ وسنعرض لأوزان المصادر المرتبطة بهذين الفعلين:

١ ـ مصادر الرباعي المجرد:

وردت من صيغ مصادره: (فَعْلَلَة) و(فَعْلَال) وترتبط بالفعل الرباعي المجرد فَعْلَلَ.

فَعْلَلَة

وتكثر في مصادر المضعف نحو: حَثْحَثَة، ووعْوعَة، ونَقْنَقَة. كما ترد فيه أمثلة من الصحيح السالم نحو: زَخْرَفَة وعَتْرَسَة[١].

يرى سيبويه أن صيغة (فَعْلَلَة) هي المصدر الأغلب الأكثر في الفعل الرباعي المجرد فَعْلَلَ[٢]. وقد تابعه النحاة في هذا الرأي، معللين له بأن (الفعللة) تأتي في بعض الأمثلة التي لا يمكن لصيغة (فِعْلال) أن تصاغ منها من ذلك: دَحْرَجَ دَحْرَجَة ولا يقال (دِحْرَاج)[٣].

(١) أنظر: معجم أمثلة (فَعْلَلَة).

(٢) سيبويه: الكتاب ٤/٨٧.

(٣) المبرد: المقتضب ٢/٩٥؛ الفارابي: ديوان الأدب ٢/٤٨٦؛ ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٤٩؛ الرضي: شرح الشافية ١/١٧٨؛ أبو حيان: ارتشاف الضرب، ص ١٢٨.

ويقولون في صياغة (فَعْلَلَة) أن التاء فيها اجتلبت للتعويض عن ألف (فِعْلال)[١]. وهذا القول يثير التساؤل، كيف تكون صيغة فَعْلَلَة هي الأغلب والأكثر ثم يكون في صياغتها ما هو تعويض عن الصيغة الفرعية (فِعْلال)؟؟.

بالنظر إلى مسلك اللغة في صياغة مصادر الفعل المزيد، نذكر أن أحد طرق صياغة تلك المصادر تعتمد على مطل حركة العين والمخالفة في حركة المقطع الذي تقع فيه الفاء بين الفعل والمصدر. ولما كانت صيغة (الفعللة) تفتقر إلى هذه الظاهرة، إذ لم يتغير بناؤها عن بناء الفعل، قالوا إن التاء فيها اجتلبت للتعويض عن الألف في فِعْلال.

فَعْلال

وهي الصيغة الثانية في مصادر الفعل فَعْلَلَ. وذكرنا أن صياغتها تتبع مسلك المطل في مصادر الأفعال المزيدة، إلّا أن المطل فيها لم يقع في الحركة التي تلي (عين) الكلمة وإنما وقع في الحركة التي بين (لامي) الكلمة فَعْلَل ← فَعْلال وورد منها في الشعر الجاهلي: بَلْبال، صَلْصال، سَلْسال، وَسْواس وَغْواع[٢].

ويرى بعض علماء اللغة أن صيغة (فَعْلال) بالفتح هي اسم في مقابل المصدر (فِعْلال) بالكسر[٣]. والقضية خلافية، فسيبويه يجيز (فَعْلال)، بالفتح لأنه على (فَعْلَلَة)[٤] وينقل ابن خالوية أن هذا مذهب البصريين[٥]. والرضى يجيزه في المضعف فقط طالباً للتخفيف ويمنعه في غير المضعف[٦]. ويرى أبو حيان أن صيغة (فَعلال) تكثر فيما يراد به إسم الفاعل نحو (صَلْصال) بمعنى مُصَلْصِل[٧] والأمثلة التي استقصيناها في الشعر الجاهلي جاءت بفتح (الفاء) وتحملت الدلالة المصدرية.

---

(١) م.ن، ص.ن. وانظر ابن جني: الخصائص ٣٠٢/٢.
(٢) أنظر: جدول أمثلة الصيغة (فَعْلال).
(٣) الفراء: معاني القرآن ٢٨٣/٣.
(٤) سيبويه: الكتاب ٨٥/٤.
(٥) ابن خالوية: ليس في كلام العرب، ص ٣٧.
(٦) الرضي: شرح الشافية ١٧٨/١.
(٧) أبو حيان: الارتشاف، ص ١٢٨.

ويشير علماء العربية إلى ندرة صيغة (فَعلال) في غير المضاعف والشاهد الذي يدور في كتب اللغة من الصحيح بوزن فَعْلال هو (سَرهاف)[١]. ولم يرد في أمثلة الشعر الجاهلي من غير المضاعف بوزن (فَعْلال).

٢ ـ مصادر الرباعي المزيد:

وردت من أمثلته تَصَعْلُك بوزن (تَفَعْلُل) من الفعل تصعلك. وتسلك اللغة في صياغة هذا المصدر، المسلك الذي سلكته في صياغة المصادر الأفعال المزيدة بالتاء وهو المخالفة بين حركة العين في الفعل والمصدر. الفتح للفعل والضم للمصدر. وفي المزيد من الرباعي المخالفة تقع في حركة اللازم الأولى. وقد وردت (تَصَعْلُك) في قول حاتم الطائي:

غَنِينــا زَمانــاً بـالتَّصَعْلُكِ والغِنَى كما الدَّهْرُ في أَيَّامِهِ العُسْرُ واليُسْرُ[٢]

□ **صيغ مصدرية متفرقة:**

وردت أمثلة مصدرية في الشعر الجاهلي على أوزان مختلفة. ولكن هذه الصيغ تكاد تنحصر في المثال الواحد. وهي ما عده النحاة من السماعي[٣]. ولذلك لن نتوقف عندها بالتحليل ونكتفي بعرض أمثلتها بأوزانها:

هَيْدَبي[٤] (فَيْعلي).
سُؤْدَد[٥] (فُعْلَل).
بُلَهْنِية[٦] (فُعَلْنِية).

---

(١) سيبويه: الكتاب ٨٥/٤؛ المبرد: المقتضب ٩٥/٢؛ ابن خالوية: ليس في كلام العرب، ص ٣٧؛ ابن جني: الخصائص ٢٢٢/١؛ ابن الشجري: الأمالي الشجرية ٢٩٤/٢؛ الرضي: شرح الشافية ١٧٨/١.
(٢) ديوان حاتم الطائي، ص ٢١٣.
(٣) عرض ابن مالك قائمة في التسهيل لأوزان المصادر المختلفة. (التسهيل، ص ٢٠٤).
(٤) ديوان امرىء القيس، ص ٦٧. والهيدبي: من أهدب في سيرة، أي: تبختر.
(٥) وترد مخففة سؤدد. (السابق، ص ١٨٧). والسؤدد: من ساد قومه. (الفارابي: ديوان الأدب ٣٩١/٣).
(٦) ديوان لقيط، ص ٤١. وانظر سيبويه: الكتاب ٢٦٩/٤.

ارْزِيز[1] (افْعِيل).
أَفْكِل[2] (أَفْعِل).

□ □ □

---

(١) مختارات الشجري، ص ٩٩. وانظر الزمخشري: أعجب العجب في شرح لامية العرب، ص ١٠٦.

(٢) م.ن، ص.ن. وانظر سيبويه: الكتاب ٤/٢٥٠.

الفصل الرابع

أبنية المصدر الميمي

صنفت أمثلة أبنية المصدر الميمي في الشعر الجاهلي في:

١ ـ الأبنية الأساسية للمصدر الميمي وهي:

ـ **أبنية المجرد:** مَفْعَل، مَفْعِل، مَفْعَلة، مَفْعِلة، مَفْعُلة.
ـ **أبنية المزيد:** مُفْعَل، مَفْعَل، مِفْعال، مُفَعَّل، مُفْتَعَل، ومُسْتَفْعَل.

٢ ـ صيغة المفاعلة:

ونتناول في أبنية المصدر الميمي صيغة (المفاعلة) وذلك لأنها تتصل بأبنية المصدر الميمي.

قضية المصدر الميمي من القضايا غير المستقلة. فالبحث فيها يتطلب الاتصال بقضايا أخرى تشترك مع المصدر الميمي بالسابقة (الميم) فهي من الميمات، ولكنها تختلف في مفهومها، كما أن أبنيتها لا يستدل عليها إلّا بالاحتكام للسياق.

ميز النحاة بين أبنية المصدر الميمي من المجرد وبين أبنيته من المزيد. ولاحظوا تداخل أبنية المصدر الميمي بأبنية اسمي الزمان والمكان في المجرد، وصياغتها على مبنى واحد في المزيد من المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان واسم المفعول، ولا يفرق بينها حينئذ إلّا السياق. حتى إن عالماً كالأصمعي

أنكرها[1]. وقد دعاهم إلى محاولة وضع قيم خلافية بين الأبنية، بهدف فصل أبنية المصدر الميمي عن اسمي الزمان والمكان في المجرد. أما في المزيد فلا يمكن تحقيق ذلك إذ يحتفظ الجميع ببناء إسم المفعول. لذا سنبدأ بمناقشة أبنية المجرد وتتبع أقوال علماء اللغة فيها. وعرض ما جاء من أمثلة الشعر الجاهلي على هذه الأقوال.

□ **أبنية المجرد:**

يقرر سيبويه أن هذا النوع من المصادر يدخل في اشتقاق الأسماء يقول (هذا باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها)[1]. ويقول المبرد: (اعلم أن المصادر تلحقها الميم في أولها زائدة لأن المصدر مفعول)[2] ويطلق المبرد على هذه الميم أنها (آية الأسماء فيما كان من الأفعال المزيدة)[3].

ويرصد العلماء في استقرائهم للغة ما جاء من أبنية المجرد من الثلاثي على: (مَفْعَل) بفتح العين و (مَفْعِل) بكسر العين على هذا النحو: (م + ضرب مضرَب) أو (مضرِب) وأما الصيغة الثالثة في البناء وهي (مَفْعُل) فأمثلتها قليلة، وشواهدها أمكنهم تحويلها إلى جداول صرفية أُخرى وذلك نحو (مَكْرُم) و (مَعُوْن) وخلاصة آرائهم فيها[4]:

---

(1) يتحدث ابن جني عن محاورة لأبي حاتم مع الأصمعي، حاول فيها الأصمعي أن يفسر الأمثلة من المصدر الميمي على وجه آخر، والأمثلة التي كانت مدار النقاش هي: (مُسَحَّج، أي تسحِيج)، (مُسَرَّح، أي تسريح) و (ممزق، أي تمزيق) والمحاورة في الخصائص ١/٣٦٦، ٣/٢٩٤.

(1) سيبويه: الكتاب ٤/٨٧، ٩٠.

(2) المبرد: المقتضب ٢/١١٩. وانظر ١/٧٤.

(3) السابق ١/١٠٨.

(4) ـ سيبويه يقول: «ليس في الكلام مَفْعُل». (الكتاب ٤/٩٠).

ـ الفراء يرى أن مَكرُم ومَعُوْن: جمع مَكْرُمة ومَعُونة، وينقل عن الكسائي الذي يرى أنهما نادرتان لا يقاس عليهما. (الفراء: معاني القرآن ٢/١٥٢).

ـ ويرى ابن جني أن مَكرُم ومَعُون قد حذفت منهما التاء، أي أن أصلهما: مَكرُمة ومَعُونة. (الخصائص ٣/٢١٢). وانظر الفارابي: ديوان الأدب ١/٢٨٧؛ ابن سيدة: المخصص =

١ ـ القول بشذوذها وندرتها.

٢ ـ تكون جمعاً وليست مصدراً.

٣ ـ هي أصلاً على (مَفْعُلَة) ثم سلبت منها التاء.

فالأمثلة الواردة والشائعة تكون (مَفْعَل) و (مَفْعِل) واللغة لا تساوي دائماً في البناء عليها، ومن ثم انتظمت ملاحظة الصرفيين في التفرقة بين المصدر الميمي وبين اسمي المكان والزمان اعتماداً على المخالفة بين الفتح في (مفعَل) للمصدر والكسر في (مفعِل) للإسم. وعلى هذا تكون الأبنية الميمية في السياقات الآتية:

ـ كان منه مصرَف فيه إسراف (مصدر).

ـ يتطلب العمل في المَصْرِف دقة بالغة. (إسم مكان).

ـ ينتظر العاملون ساعة المصرِف. (إسم زمان).

فتشكل حركة العين قيمة خلافية للفرق بين المصدر والإسم. يقول الفراء: (فجعلوا الكسر علامة للاسم، والفتح علامة للمصدر)[1] ويقول ابن القطاع عن اسمي الزمان والمكان: (ومنها أسماء مبنية بالزيادة تشبه المصادر في وزنها وتخالفها في بعض حركاتها للفصل بين الاسم والمصدر)[2].

ولكن هل تستقيم اللغة لهذا التقسيم: (مفعَل)، للمصدر و (مفعِل) للإسم.

إن القضية من التداخل بحيث لا يمكن الاحتكام إلى صيغة ما لم تستند

= ١٤/١٩٤ ـ ١٩٥؛ الرضي: شرح الشافية ١/١٦٩؛ أبو حيان: الارتشاف، ص ١٣٣.

ـ ويمنع نقرة كار أن تكون مَعُون اسم مفعول لعلة صرفية وهي: «لئلا يلزم فيه كثرة التغيير من حذف الواو ونقل الحركة بخلاف ما إذا جعل مفعُل فإنه لا يلزم فيه إلا نقل الحركة». (شرح الشافية، ص ٤٢).

ـ ويعزو الفيومي امتناع (مفعُل) من الثلاثي لسبب الثقل «ولم يقولوا مفعُل بالضم ففتح طلباً للتفيف». (المصباح المنير ٢/٣٧٦).

(1) الفراء: معاني القرآن ٢/١٤٩.

(2) ابن القطاع: الأفعال ١/١٢.

إلى السياق، ذلك أن التقسيمات المطروحة للمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان من المجرد هي:

١ ـ الصحيح السالم (مفعَل) للمصدر و((مفعِل) للإسم وقد سمع (مَفْعِل) في المصدر (مَرْجِع). كما تساوي عندهم (مفعَل ومفعِل) في المصدر معَجز، وتساوت (مفعَلة ومفعِلة) في اسم المكان (مَدَّبة) و(مدِّبة) (ومفعَل ومفعِل) في إسم المكان أيضاً (مسجِدَ)(١).

٢ ـ المثال الذي تحذف فاؤه في المضارع يكون على بناء واحد للمصدر وللاسم وهو (مفعِل) بالكسر نحو (موعِد) ويكون السياق فاصلاً بين المصدر والاسم ولكن هذا البناء لا يطرد فالفراء ينقل أنه سمع موضَع بالفتح(٢).

٣ ـ المثال الذي لا تحذف فاؤه في المضارع يكون على (مفعِل) أيضاً نحو (موجِل) وهو كالسابق للمصدر والاسم معاً ولكن الفراء ينقل عن الكسائي سماعه (لموجَل) و(موحَل)(٣). ونجد عند سيبويه وأبي حيان أمثلة أخرى منه على (مَفْعَل) وهي: (موكَل، مَوْطَن، مَوْهَب، مَوْحَد، مَوْرَد، موهبَة، موألة وموركَ)(٤).

ويردها ابن القطاع إلى الاختلاف اللهجي ذلك أن (مفعَل) من المثال خاصة بلهجة طيء يقول: (وطيء تقول في هذه البنية كلها بالفتح ولطيء توسع في اللغات)(٥). وينسبها سيبويه إلى الحجاز(٦).

فيكون لدينا عدة مستويات في (مفعِل) من المثال:

(أ) مفعِل بالكسر وهو القياس.

---

(١) م.ن، ص.ن.
(٢) الفراء: معاني القرآن ٢/١٥٠.
(٣) م.ن، ص.ن.
(٤) سيبويه: الكتاب ٤/٩٣ ـ ٩٤؛ أبو حيان: الارتشاف، ص ١٣٢.
(٥) ابن القطاع: الأفعال ١/١٥.
(٦) سيبويه: الكتاب ٤/٩٠.

(ب) التساوي بين مفعِل ومفعَل.

(ج) الالتزام بالصيغة المفتوحة (مفعَل) وهو خاص بطيء.

٤ ـ معتل العين أو اللام: مفعَل (مَمَال) للمصدر، ومفعِل (مَمِيل) للاسم وكما قام الازدواج فيما سبق، يدخل (المفعِل) على المصدر نحو (مَعْصِية) في المصدر. ويدخل (المَفْعَل) على الاسم(١) نحو المَطَار لإسم المكان وفي مستوى آخر يساوي العلماء بين المَفعِل والمَفْعَل للاسم والمصدر من معتل العين أو اللازم نحو (مَمَال ومَمِيل، ومَغَاب ومَغِيب)(٢). والاحتكام للسياق في التفرقة بينهما. ومما تجدر الإشارة إليه أن العلماء يفضلون التسوية بين المَفْعِل والمَفْعَل من الأجوف والناقص للمصدر والاسم على حد سواء حتى وإن لم يرد في السماع(٣). ويعزو الفارابي هذا التداخل بين (المَفْعِل) و(المَفْعَل) في مختلف الأبنية المجردة إلى (أنها كانت في الأصل على لغتين، فبنيت هذه الأسماء على إحداهما، ثم أميتت تلك اللغة، وبقي ما بني عليها كهيئته)(٤).

وثمة مستوى آخر يقيمون عليه الخلاف بين (المَفْعِل)، و(المَفْعَل) وذلك بربطها ببناء الفعل على النحو الآتي:

المضارع يَفْعُل نحو ينصُر يكون على مَفْعَل دائمًا للمصدر والاسم ولكنهم استدركوا من هذه الأبنية مَسْجِد، ومَشْرِق... الخ(٥).

المضارع يَفْعَل نحو يشرَب يكون على مَفْعَل أيضاً وقد يأتي بالكسر نحو مَكْبِر ومَحْمِدة(٦).

---

(١) ابن القطاع: الأفعال ١/١٣ ـ ١٤.
(٢) سيبويه: الكتاب ٤/٨٧، ٨٨؛ أبو حيان: الارتشاف، ص ١٣١.
(٣) ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٢٢٠؛ الفارابي: ديوان الأدب ٢/١٩٠؛ ابن القطاع: الأفعال ١/١٥.
(٤) الفارابي: ديوان الأدب ٢/١٩٠.
(٥) أبو حيان: الارتشاف، ص ١٣٢.
(٦) سيبويه: الكتاب ٤/٨٩ ـ ٩٠.

المضارع يَفْعِل يكون في المصدر على (مَفْعَل) والاسم (مَفْعِل) ومما استدركوه ذكرنا (مَرْجِع) بالكسر للمصدر[1].

تكشف الأقوال السابقة التداخل بين المفعَل والمفعِل، وباستعراض أبواب الأفعال التي ارتبطت بها الأمثلة الواردة من الشعر الجاهلي نجد:

١ ـ (مفعَل) بالفتح أكثر شيوعاً ـ فيما جمعناه للمصدر ـ من (مفعِل)، فقد دارت في صيغة (مفعَل) أمثلة من السالم: (مجزَع) ومن المعتل (مَجال) ومن المضاعف (مكَرّ)، كما دارت في أبواب الأفعال المختلفة: (فعَل يفعُل: مأخَذ)، و(فعَل يفعِل: مَأْوى) و(فعَل يفعَل: مذهَب)، و(فعِل يفعَل: مقدَم) و(فعُل يَفْعُل: مرحَب).

أما أمثلة (مفعِل) (ومفعِلة) فقد اقتصر الوارد منها على باب (فَعَل يَفْعِل)[2]. وغلبت في المعتل المثال: (مَوْعِد)، والأجوف (مَغِيب).

أما الأمثلة التي وردت على (مفعُلة) فكلها مما يرد فيه أكثر من لغة أو يكون مثلث العين نحو (مألكه). وعلى هذا يمكن القول أن (مفعَل) يصلح أن يكون صيغة مطردة للمصدر الميمي من المجرد، وتكون صيغة (مفعِل) صيغة ثانوية في بعض (المعتل) مما لا يأتي على (مفعَل) إلى جانب السماع.

□ أبنية المزيد:

يقرر علماء العربية أن المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان من الثلاثي المزيد يكون بزنة اسم المفعول في الجميع، والفرق بينهم مرده للسياق[3].

والأمثلة المطروحة من الشعر الجاهلي تتفق وهذه القاعدة فالأفعال:

أفعَل يفعِل فهو (مُفْعَل) مُرْوَد، مُناخ، مُطال.

---

(١) سيبويه: الكتاب ٤/٨٨.

(٢) ورد منها مثال واحد على (فعَل يفعَل) لأن لامه من حروف الحلق، وهو مَشِيئة من شَاء يشَاء.

(٣) سيبويه: الكتاب ٤/٩٥ ـ ٩٦؛ الفراء: معاني القرآن ٢/١٥٣؛ المبرد: المقتضب ٢/١١٩ ـ ١٢٢؛ الفارابي: ديوان الأدب ١/٨٨؛ ابن القطاع: الأفعال ١/١٥؛ ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٥٢ ـ ٥٣؛ الرضي: شرح الشافية ١/١٧٤ ـ ١٧٧.

فَعَّل يُفَعِّل فهو (مُفَعَّل) مُعَرَّس، مُعَوَّل.
اِفْتَعَل يَفْتَعِل فهو (مُفْتَعَل) مُنْتَأَى، مُرْتاد، مُرتَحَل.
اِسْتَفْعَل يَسْتَفْعِل فهو (مُسْتَفْعَل) مُسْتَراد، مُسْتَراح.

وتطرح الأمثلة المعروضة من الشعر الجاهلي أبنية أخرى من المزيد على غير بناء اسم المفعول. وقد جاءت في المزيد للفعل (أفعَل) وهي:

١ ـ (مَفْعَل) مَرْوَد: في رواية لقول: امرىء القيس:

وأعددتُ للحربِ وثّابةً   جَوادَ المَحثَّةِ والمَرْوَدِ[1]

وهي في رواية الأعلم المُرْوَد بالضم على القياس[2].

كما جاء على (مَفْعَل) وفِعْلُهُ أفعَلَ مَطَال) و(مَنَاخ) فإذا تغاضينا عن أثر الروايات في الشعر، نستطيع أن نفسر خروج الصيغة المزيدة إلى بناء المجرد وذلك لكثرة شيوع بناء المجرد (مَفْعَل) ودورانه في المجتمع اللغوي.

٢ ـ (مِفْعال) ومن أمثلته مِيراث ومِيعاد.

ومما يثير التساؤل أن علماء العربية عندما وقفوا لمناقشة أمثلة (مِفْعال)، من المعتل المثال، تحدثوا فقط عن الإعلال في فاء الكلمة وكيف قلبت ياء بتأثير مجاورتها للكسرة. وهذه الملاحظة قيِّمة ولا غبار عليها، ولكن ما تصنيف (مِيراث ومِيعاد) عندهم؟ إن مثالاً يكثر اقترانه بهما وهو (مِيزان) يصنف في إسم الآلة لكنهم يصمتون عند (مِيراث) و(مِيعاد) فلا نجد لهما ذكراً في المصادر الميمية، ولا نجد لهما فعلاً يرتبطان به في المعاجم. فقد تذكر بعض المعاجم عن ميعاد (أنه لا يكون إلّا وقتاً أو موضعاً)[3] ويتتبع الأمثلة في الشعر الجاهلي وجد لها دلالة مصدرية نحو (ميراث) في قول زهير يرثى هرم بن سنان، يقول مخاطباً الدهر:

---

(١) ديوان امرىء القيس، ص ١٨٧.

(٢) ديوان الستة ١/١٣٠.

(٣) الفارابي: ديوان الأدب ٣/٢٢٨؛ الأزهري: التهذيب ٣/١٣٤.

يا دهرُ قد أكْثرتَ فَجْعتَنا ... بَسَرَاتِنا وقَرعْتَ في العَظْمِ
وسلَبْتَنا ما لستَ مُعْقِبَه ... يا دهرُ ما أَنْصفتَ في الحُكْمِ
أَجْلَتْ صُرُوفُك عن أَخِي ثِقَةٍ ... حامِي الذِّمَار مُخَالِطِ الحَزْمِ
يَنْمِي إلى مِيـراثِ والـدِه ... كُـلُّ امرىء لأَرُومـةٍ يَنْمِي[1]

فدلالة ميراث في السياق دلالة مصدرية، وإن كان هذا في سياق الشعر، فمثلها تأتي ميراث في قوله تعالى: ﴿ولِلَّهِ مِيراث السَّموات والأرض﴾ (آل عمران ١٨٠) وأما ميعاد ففي قول الأعشى:

تَـذَكَّـرُ تَيَّـا وأَنَّـى بِهَـا ... وقد أَخْلَفَتْ بَعْض مِيعَادِهَا[2]

فهل يمكن أن نتغاضى عن المعاني المصدرية التي في الميعاد. فهذه المحبوبة لم تتأخر فقط في وقت الميعاد أو تجاهلت مكانه ولكنها تجاهلت الوعود التي وعدتها للشاعر. ولا يعني هذا مخالفة أصحاب المعاجم من احتفاظ الميعاد بالدلالة على الوقت أو الموضع.

فالميعاد تأتي للدلالة على الزمان والموضوع، والحكم في دلالتها على ذلك السياق مثل ميعاد في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَكم مِيعادُ يَومٍ لا تَسْتَأخِرُون عَنْه ساعةً ولا تَسْتَقْدِمُون﴾ [سبأ ٣٠] فميعاد في الآية دلت على الزمان والموضع معاً. ولكننا لا نقبل ما قاله المعجميون من اقتصار ميعاد على الوقت أو الموضع، فالمثال في اللغة يكتسب حيويته من استخداماته المختلفة في السياق.

ويبدو أن الإشكال حول ميراث وميعاد قد نتج لغموض الفعل الذي يرتبطان به: أهو الثلاثي المجرد: ورث، ووعد أم غيره؟ وقد حاولنا ربط هذه الأمثلة بالفعل المزيد (أفعَل) ومحاولة تفسير صياغة مِفْعال من الفعل (أفعَل) وذلك لأن المصدر الميمي يصاغ من المزيد بوزن إسم المفعول.

---

(١) ديوان زهير، ص ٣٨٥.
(٢) ديوان الأعشى، ص ١١٩.

والفعل (أفعَل) يتيح لنا أكثر من تفسير لصياغة (ميعاد) على النحو الآتي:

التفسير الأول: إسم المفعول من (أوعد) (مُوْعَد):

– تمطل الفتحة في عين الكلمة لاتساع المعنى: مُوْعَد ← مُوعاد.

– تستثقل الضم مع الواو وهما من مخرج واحد فيخالف بينهما بتحويل الضمة كسرة: مُوْعَاد ← مِوْعاد.

– وفقاً للقانون المماثلة التقدمية تتحول الواو إلى ياء: مِوْعاد ← مِيعاد.

التفسير الثاني: يعتمد هذا التفسير على ربط الفعل بالمصدر والمصدر هو المفعول في الأصل[1].

– الفعل أوعد مصدره القياسي إيعاد.

– تستبدل بالسابقة (الهمزة) السابقة الميم.

فتنشأ لنا من المصدر أوعد صيغتان (إيعاد) للمصدر الأصلي[2] كما يطلقون عليه. وميعاد للمصدر الميمي.

التفسير الثالث: استعارة بناء اسم الآلة لقرب المعنى المادي المحسوس في (ميراث)، ولما كان اللفظ في وعد من باب ورث، أمكن صياغة ميعاد عليها. ومن أمثلة ذلك في اللغة (مِيثاق) فمعناه يتصل بالمحسوس، ومن أمثلة اسم الآلة (مِيزان) الذي يمكن له أن يخرج في بعض سياقاته إلى الدلالة المصدرية، ففي الاستخدام المعاصر نقول:

(تعمل الدول الكبرى على التعادل في ميزان القوى بين الغرب والشرق) ويعمل هذا الانتقال في دلالة الأبنية على إثراء اللغة، وتنميتها واستمرار حيويتها وتطورها.

اعتمدت مناقشتنا السابقة لأبنية المصدر الميمي وأمثلته على أقوال علماء

---

(١) سيبويه: الكتاب ٤/٨٠.
(٢) أنظر: مصطلح (المصدر) في الباب الأول.

العربية من القدامى، ونشير فيما يأتي إلى أهم القضايا التي أثارها المحدثون في بحث المصدر الميمي:

١ ــ تنطلق ملاحظة المحدثين للمصدر الميمي من تتبعهم للواصق المزيدة. ففي الأبنية المزيدة بسابقة الميم عالجوا المصدر الميمي[١].

٢ ــ أثبتت الدراسة المقارنة أن (الزائدة) الميمية ظاهرة في اللغات السامية، بل وهناك من يرى لها بعداً تاريخياً أكثر وذلك لظهورها في المرحلة المتقدمة من اللغات السامية الحامية[٢].

٣ ــ يرى هنري فليش أن المصدر الميمي يعود في صياغته إلى اسمى الزمان والمكان. وعلى هذا الافتراض يفسر التداخل بين الصيغ الدائرة في تلك المباني، كما يعتبر الأمثلة مِيراث، مِيثاق، فرعاً على صيغ أسماء الزمان والمكان[٣].

(١) — W. Wright: A Grammer of the Arabic Language 1/126.

ــ هنري فليش: اللغة العربية، ص ١١٢ وما بعدها.

(٢) هنري فليش: العربية الفصحى، ص ١١٣؛ بروكلمان: فقه اللغات السامية، ص ١٢٠.

(٣) هنري فليش: العربية الفصحى، ص ١١٥.

ــ٢ــ
صيغة (مُفَاعَلة) وعلاقتها بالمصدر الميمي

ترتبط صيغة المفاعلة بالفعل المزيد من باب فَاعَل، وقد ناقشنا فيما مضى ارتباط الفعل فَاعَل بالمصدر فِعَال[١].

وقد جاءت أمثلة المفاعلة في الشعر الجاهلي من:

الصحيح السالم: مُبادَهَة، مُباعَدَة، مُحافَظَة، مُخَالَفَة، مُزَابَنَة، مُعَاشَرَة، مُعَاقَبَة، مُفَارَقَة، مُقَارَعَة.

المعتل الأجوف: مُجَاوَرَة، مُحَاوَرَة، مُكَايَلَة.

تثير صيغة المفاعلة نوعاً من الغموض حول تصنيفها في دائرة المصادر الميمية، فقد صرح علماء القرن الثامن في حديثهم عن (الميم) التي تلحق المصادر أنها لغير المفاعلة[٢]، وقد أثار هذا الحكم من قبل النحاة التساؤل حول هذه الصيغة؟ وهل تدخل في المصادر الميمية؟ وما السر في تشدد النحاة في استبعادها من هذا النوع من المصادر؟.

كل هذه التساؤلات سنحاول الإجابة عليها وفق محورين: ربطها بفعلها، وبحث علاقتها بالمصادر الميمية، وذلك في ضوء ما طرحه علماء العربية من قضايا تتصل بصيغة المفاعلة.

أولاً ــ ربطها بفعلها:

ترتبط صيغة المُفَاعلة بفعل ثابت لا يتغير بناؤه وهو (فَاعل) وسنبحث إلى أي مدى تؤدي صيغة الفعل (فاعل) المعنى الذي يدور عليه المصدر (مفاعلة)،

(١) أنظر: مناقشة صيغة (فِعَال)، ص ٢١٦.

(٢) المرادي: شرح الألفية ٣/١١؛ ابن هشام: شذور الذهب، ص ٤١٠.

يقول سيبويه: (أعلم أنك إذا قلت فاعلته فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت فاعلته)[1] ويقول ابن يعيش: (الْمُناظرة، الْمُجادلة، وهو مُفاعلة من النظر لأن كل واحد ينظر فيما يفلج به على صاحبه)[2] ففعل المفاعلة يدل على المشاركة والعمل منه يتطلب طرفين ومن أمثلة ذلك في الشعر الجاهلي: مخالفة، مُعَاشرة، مُفَارقة، مُقَارعة، مُبَاعدة، مُجَاورة، مُحَاورة، مُزَابنة. فهذه الأمثلة لا تتحقق إلا بطرفين يؤدي كل منهما للطرف الآخر العمل نفسه، ولكن هل تقف معاني الفعل (فاعل) عند المشاركة؟

تعرض لنا كتب النحو والصرف في باب معاني الأفعال كثيراً من المعاني التي تؤديها صيغة الفعل (فَاعل)، ومنها بمعنى (فَعَل): دَافع بمعنى دَفَع، ومنها بمعنى (أفْعل): عافاك الله، أي أعفاك الله، ومنها يجيء على معنى فعل نحو: نَاعَم خده وصَاعَره بمعنى نَعَّمه، وصَعَّره. ويكون (فاعل) بمعني (تفاعل) نحو: سارع إلى بمعنى تَسَارع، وجاوز بمعنى تَجَاوز. وقد يكون فَاعَل دالاً على الفعل اللازم الذي لا يتعدى بنفسه نحو: سَافرت، وضَاعفت كل هذه المعاني يفصل فيها الصرفيون في باب معاني أبنية الأفعال[3]، وما يثير اهتمامنا هو: هل تحقق شيء من هذه المعاني في أمثلة الشعر الجاهلي؟

الأمثلة التي عرضناها بمعنى المشاركة تكاد تغلب فيما جمعناه من أمثلة في الشعر الجاهلي، ولكن يمكن أن نلمح معان نأخرى ليست للمشاركة من ذلك معاقبة، محافظة، مبادهة. فكل هذه المصادر تكون أفعالها من طرف واحد هو الذي يقوم بالجانب الإيجابي من الحدث أي الجانب المرسل، ويمثل الطرف الآخر الجانب السلبي، أي الجانب المستقبل للحدث.

---

(١) سيبويه: الكتاب ٤/٦٨.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ١/٩.

(٣) سيبويه: الكتاب ٤/٦٨؛ الفارابي: ديوان الأدب ٢/٣٩٣ ـ ٣٩٤؛ ابن جني: الخصائص ١/١٨٦ وما بعدها؛ ابن فارس: الصاحبي، ص ٢٢٢؛ الرضي: شرح الشافية ١/٩٦ ـ ٩٩.

أما في (مكايلة) الواردة في قول زهير في سياق المدح:

لـو يُـوزَنُـون عَـيـاراً أو مُكَـايَلَة ... مالوا بَرضْوَى ولم يَعْدِ لْهُم أَحَدُ[1]

فالمكايلة تؤدي من طرف واحد، وأما ما وقع عليه الفعل فهو شيء محسوس جامد لا يصدر عملاً، فيكون الفعل من مكايلة (كايل) بمعنى كال، ولكن في سياق الشعر جاء بمعنى كيَّل للدلالة على المبالغة فليس المقصود (بالمكايلة) الواردة في البيت معنى حسياً، ولذا نختار الفعل على صيغة (فعَّل) لمناسبته للمعنى في السياق. والقضية الأخرى التي تثار في ربط (المفاعلة) بفعلها (فاعل) تنطلق من تعدد المصادر المسموعة للفعل (فاعل) فقد رصد النحاة لهذا الفعل أكثر من مصدر: فيعال، وفِعال، والمفاعلة. وهذا التعدد في صيغ مصادر المزيد يثير الحيرة عندهم فالذي يألفونه هو التعدد في صيغ مصادر الثلاثي المجرد حتى إنهم ربطوا هذا التعدد في مصادره بالتعدد المعروف لأبواب الفعل الثلاثي، ولما كان الفعل المزيد ثابتاً في صياغته على بناء واحد اقتصرت أبنية مصادر الأفعال المزيدة على البناء الواحد. ووضعهم هذا التصور أمام مشكلة تقوم في الأفعال المزيدة التي تتعدد مصادرها ولا تثبت على البناء الواحد كما هو معروف لديهم وحتى لا يطرأ الخلل على ذلك التصور انطلق تفسيرهم للتعدد في مصادر المزيد من منطلق آخر غير ما عرفناه عنـدهم من تفسير للتعـدد في مصادر المجرد[2]. فكان منطلقهم في تفسير التعدد في مصادر المزيد قائمًا على فكرة الصيغة الأصلية والصيغة الفرعية[3]. وأمام مصادر الفعل (فاعل) كانوا أمام معيارين في تحديد الصيغة الأصلية:

ـ شيوع الصيغة المصدرية في الأمثلة من الفعل وذلك بتتبع مدى تحقيق صياغة المصادر: مُفاعلة، وفِعَال، وفِيعال في الفعل (فَاعَل) من أي مادة لغوية

---

(١) ديوان زهير، ص ٢٨٢.

(٢) سبق أن تناولنا ظاهرة التعدد في بعض الصيغ كثيرة الشيوع نحو: (فَعْل) و (فَعَال). وسنتناول ظاهرة التعدد في المصادر بالدراسة والتحليل، وذلك في الباب الثالث.

(٣) تمثل فكرة الأصل والفرع إحدى الدعامات الأساسية الذي تقوم عليها نظرية: «أصول التفكير النحوي عند القدماء».

مستخدمة، فقد لحظوا أن فعلاً نحو قاتل جاءت له الصيغ المصدرية: مُقَاتلة، قِتال، قِيتال. وفي أمثلة أخرى للفعل فاعل لا يمكن أن تأتي من مصادره إلا صيغة المفاعلة نحو المجالسة. ومن هنا كانت نظرتهم لصيغة المفاعلة أنها المصدر الذي لا ينكسر أبداً[1]. فلا ينكسر عندهم بمعنى لا يتأخر عن أي فعل. إذ ثبت لهم أنها تأتي منفردة في بعض الأفعال، وتأتي مع صيغة (فيعال، فِعال) في أمثلة أخرى. فهي قد تنفرد في المثال في حين تقصر المصادر الأخرى عن الانفراد بالمثال خاصة ما يكون معتل الفاء (بالياء) نحو ياسر[2].

ـ ثبات حروف الفعل في المصدر: وينطلق تقييمهم للأصالة في الصيغة من ملاحظة ثبات حروف الفعل في المصدر، فصيغة مثل فيعال (ف ي ع ا ل) تثبت فيها حروف الفعل فاعل (ف ا ع ـ ل) مضافاً إليها الزيادة الخاصة بالمصدر. أما صيغة فِعَال فلا خلاف في أنها مخففة من فيعال بتقصير الحركة، ثم شاعت الصيغة الجديدة (فِعال) لخفتها واندثرت الصيغة الأم (فيعال) حتى أنه لم يستدل عليها إلا ببضعة أمثلة رصدت في اللهجات البيئية[3]. ويرى الفراء أن صيغة فيعال (أقيس من قول العامة[4] لأنهم أرادوا أن تثبت الألف في المصدر كما ثبتت في فاعل وتفاعل غير أنهم صيروها ياء لكسرة ما قبلها)[5].

وأما صيغة المفاعلة فلا تستقيم لقانون ربط حروفها بحروف المصدر[6]، ولذلك حاولوا رأب الصدع الناتج عن اختفاء بعض الحروف منها، وذلك

---

(١) سيبويه: الكتاب ٤/٨٠؛ ابن سيدة: المخصص ١٤/١٨٥، ١٩١؛ ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٤٨؛ ابن عصفور: المقرب ١/١٣٤؛ ابن مالك: التسهيل، ص٢٠٦؛ أبو حيان: الارتشاف، ص ١٣١؛ السيوطي: الهمع ٢/١٦٧.

(٢) م.ن، ص.ن.

(٣) ينقل الفارابي أن (فيعال) هي في لغة أهل اليمن. (الفارابي: ديوان الأدب ٢/٣٩٣). ويرى الرضي أنها صارت مسموعة لا يقاس عليها. (شرح الشافية ١/١٦٦).

(٤) قول العامة: (فِعال).

(٥) الفارابي: ديوان الأدب ٢/٣٩٣.

(٦) سنتناول في مناقشة ربط صيغة (المفاعلة) بالمصدر الميمي آراء النحاة حول ثبات حروف الفعل في صيغة (المفاعلة).

بإسناد وظيفة التعويض للسابقة الميمي واللاحقة الهاء، يقول سيبويه: (وأما فاعلت فإن المصدر منه الذي لا ينكسر أبداً مفاعلة جعلوا الميم، عوضاً من الألف التي بعد أول حرف منه والهاء عوضاً من الألف التي قبل آخر حرف)[1]. ولذلك فقد لمح سيبويه ومن بعده مَبْرمان كما جاء في نقولات صاحب المخصص، وما كشفه ابن يعيش عن الصلة بين صيغة المفاعلة وصيغ المصادر الميمية، من حيث كونها تأتي مخالفة للأصل، على غير قياس أفعالها[2].

ثانياً ـ علاقة صيغة (مُفاعلة) بالمصادر الميمية:

أشرنا في دراستنا المتقدمة لمصطلح المصدر الميمي التساؤل عن طبيعة المصدر الميمي ومفهومه، فإذا كانت الميم هي المميز الذي تدور عليه صيغ المصادر الميمية فإلى أي مدى يمكن القول بأن المفاعلة من المصادر الميمية[3]؟

ولقد ذكرنا الإشارة العابرة لأحمد مختار عمر في تعليقه على تصنيف الفارابي لمصادر الفعل (فاعل) والتي تكون كما ذكرها الفارابي: مُفاعلة، فِيعال وفِعال.

ويرفض أحمد مختار عمر هذا التصنيف فيقول: (فالمصدر الحقيقي لصيغة (فَاعَل) هو الفعال، والفِيعال. وأما المُفاعلة فهي من المصادر الميمية مع إضافة الهاء)[4]. ويمكن لنا أن نفهم من العبارة السابقة أن أحمد مختار عمر ينظر إلى صياغة (مفاعلة) على بناء (اسم المفعول + الهاء) وذلك من الفعل (يُفاعل) بعد قلب حرف المض ارعة ميمًا وفتح الآخر. وصياغة البناء (مُفاعلة) تطابق ما أقره القدماء من أن المفاعلة (جاء كالمفعول لأن المصدر مفعول)[5] وتكون بذلك قد حققت ما يتطلب في صياغة المصدر الميمي من المزيد.

---

(١) سيبويه: الكتاب ٤/٨٠.

(٢) سيبويه: الكتاب ٤/٨٠؛ ابن سيدة: المخصص ١٤/١٨٥ ـ ١٨٦؛ ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٤٨).

(٣) مصطلح المصدر الميمي في الباب الأول.

(٤) الفارابي: ديوان الأدب ٢/٣٩٣ هـ٣.

(٥) سيبويه: الكتاب ٤/٨٠.

وإن كانت أقوال بعض القدماء تنص على أن الميم في المصادر الميمية لغير المفاعلة. فإن ثمة إشارات متفرقة عند القدماء تربط (المفاعلة) بالمصادر الميمية من ذلك قول سيبويه عن المفاعلة (جعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرف منه، والهاء عِوضٌ من الألف التي قبل آخر حرف. . . جاءت مخالفة الأصل كفعلت وجاءت كما يجيء اَلمَفْعَل مصدراً والمَفْعَلة)[1] من الممكن أن نفهم نص سيبويه السابق على أن المفاعلة جاءت مصدراً مختلفاً عن المصدر الذي يرتبط بالفعل (فاعل). وقد ذكرنا أن صياغة المصدر عندهم ترتبط بصياغة الفعل. فالمصدر (فِيعال وفِعال)[2] يرتبطان بالفعل (فاعل) من حيث الاحتفاظ بالزيادة من الفعل (بعد الفاء) والزيادة من المصدر (بعد اللام).

وبعرض صيغة المفاعلة على قانون الربط السابق وجد سيبويه أنها تخالف الأصل. ويبدو أن سيبويه قد لحظ أنه لا بد من توفر زيادتين في الصيغة: (الزيادة التي تكون في الفعل) و(الزيادة الخاصة بالمصدر) وبما أن صيغة المفاعلة تخالف قانون الربط السابق ذلك أنه لا توجد فيها إلا زيادة واحدة ويعني بها الألف فقد حاول سيبويه تفسير ذلك بعدة وجوه منها:

الأول: الميم في (المفاعلة) عوض عن حرف الزيادة المحذوف من الفعل فاعل، والهاء عوض عن حرف الزيادة المحذوف من المصدر[3].

الثاني: أن صياغتها جاءت على صورة المفعول لأن المصدر مفعول.

الثالث: أنها خالفت في صياغتها (الأصل) فارتبطت الصيغة المصدرية (مُفاعلة) بالفعل (فَاعَل) ويشبهها في هذا الحالة بالمصادر الميمية التي تكون على

---

(١) سيبويه: الكتاب ٤/٨٠.

(٢) العلاقة بين (فيعال) و(فعال) هي تقصير الحركة.

(٣) ذكر سيبويه أن المحذوف في (المفاعلة) هو الزيادتان: (الزيادة بعد الفاء) التي تكون أصلاً في الفعل، ولذا يعوض عنها بالميم، وكذلك الزيادة التي في المصدر (الألف) يعوض عنها بالهاء. وقد غلط السيرافي رأي سيبويه السابق منطلقاً من أن الألف في المفاعلة التي تلي الفاء، هي الزيادة التي في الفعل (فاعل) ومن ثم أخذ على سيبويه أنه يعوض بالميم عن محذوف لم يحذف. (الكتاب ٤/٨٠ هـ١).

(مَفْعَل ومَفْعَلة) ويكون فعلها على (فَعَل) وهذه المصادر الميمية خالفت الأصل في قانون ربط الصيغة بفعلها[1].

ونجد عند ابن يعيش فهما لنص سيبويه السابق يبعده عن منطقة الغموض التي نقدها السيرافي[2]، فابن يعيش يفهم أن حديث سيبويه عن الحذف بعد الفاء والحذف قبل الآخر لم يكن وصفاً لصيغة واحدة بل إن هذا الحديث كان عن صيغة (فِعَال) وصيغة (مُفاعلة) وبذلك قسم أنماط الحذف التي ذكرها سيبويه على الصيغتين بالعدل والقسطاس. فخص (الفِعال) بحذف الزيادة التي تكون بعد الفاء في الفعل (فَاعَل)، وخص المفاعلة بحذف الزيادة التي تكون قبل الآخر في المصدر (فيعال).

يقول ابن يعيش بعد أن عرض قول سيبويه السابق: (يعني أن في فِعال قد حذفت الألف التي كانت بعد الفاء، وفي مُفاعلة حذفت الألف التي قبل الآخر فعوض منها)[3].

ويؤكد ابن يعيش، أيضاً؛ إشارة سيبويه إلا أن الصياغة في المفاعلة من حيث ربطها بفعلها كالصياغة من مفعل من حيث ربطه بفعله أيضاً، يقول: (وفي الجملة المقاتلة والمخالفة هنا، كالمضرب والمقتل في مصدر ضرب وقتل جاء على غير قياس أفعالهما)[4] وفي نصوص ابن يعيش وضوح نفتقده في نص سيبويه من حيث علاقة صيغة المفاعلة بالمصدر الميمي فعبارة ابن يعيش (وفي الجملة المقاتلة، والمخالفة هنا كالمضرب والمقتل) نفهم منها أن الصلة بين المُفاعلة والمصدر الميمي من جميع النواحي، فهو وإن يذكر أنهما يتشابهان في عدم قياسهما على مصادر أفعالهما إلا أن قوله (وفي الجملة) يوحي بأنه يدرك الصلات الأخرى بينهما من حيث كون (الميم) هي المميز الصرفي لهذا النوع من المصادر. كما ينقل

---

(١) سيبويه: الكتاب ٤/٨٠.

(٢) أنظر: الهامش في الصفحة السابقة.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٤٨.

(٤) م.ن، ص.ن.

ابن يعيش فهم سيبويه السابق أن لفظ المُفاعلة كلفظ المفعول وينقل تفسير سيبويه السابق أيضاً لمجيء المُفاعلة على المفعول (لأن المصدر مفعول)[١].

هذه النصوص التي عرضناها لسيبويه ثم ابن يعيش، يؤكدها من المعاصرين أحمد مختار عمر في تلك الإشارة إلى أن المُفاعلة من المصادر الميمية وإن كان ابن يعيش قد فسر كلام سيبويه السابق إلا أنه تحدث عن التاء في (المُفاعلة) على أنها عوض عن الزيادة في المصدر. ويبدو أنه احتار أمام هذه التاء في حين أن الحل أمامه، ذلك أنه ربط المُفاعلة بالمصادر الميمية كالمضرب والمقتل، وإشارة سيبويه كانت عن مماثلة المفاعلة للمصدر (مَفْعَل ومَفْعَلة) فسيبويه يصرح بأن من أبنية هذا النوع من المصادر ما تلحقه التاء. كما في (المَفْعَلة) وعلى هذا يكون الغموض قد زايل صيغة (المُفاعلة) فهي تصاغ من الفعل (فَاعَل) على بناء اسم المفعول (مُفَاعَل) ثم تضاف التاء وهذا يطرد في أبنية المصدر الميمي مَفْعَلة (مَفْعَل + التاء) ومَفْعِلة (مَفْعِل + التاء)... الخ، وقد ذكر أحمد مختار عمر هذا في قوله السابق.

ونضيف إلى أن إضافة الهاء للمصادر ظاهرة مطردة[٢] وكذلك إضافتها لكثير من الأسماء[٣].

فتكون المفاعلة قد ارتبطت بالفعل (فَاعَل) على النحو الآتي: إضافة السابقة (مُـ) إلى الفعل ثم نضيف اللاحقة (ـة) (مُـ + فَاعَل + ـة).

ومما يؤكد اتصالها بالمصادر الميمية وجود مصدر آخر لفعلها وهو فعال وهذه ميزة من ميزات المصادر الميمية يقول برجستراسر: (غير أنه يوجد دائمًا مع المصدر الميمي آخر بغير الميم وهو أكثر استعمالاً)[٤].

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٤٨/٦.

(١) أنظر: المصادر المختومة بالتاء والمصدر الصناعي.

(٢) من ذلك إلحاقها بجموع التكسير، وبصيغ المبالغة (خيّالة) و(علاّمة)... الخ.

(٣) برجشتراسر: التطور النحوي، ص ٥٢.

وأما زيادة الميم فهي تمثل فرعاً في مجموعة الميمات، وهذه الظاهرة المطردة في اللغات السامية تؤكد أن هذه اللغة تنوع في صيغها لتنوع الوظائف أو للمخالفة أحياناً وذلك لأن لغة مثل العربية كان الشعر هو حياتها اللغوية، والبناء الفني للشعر يتطلب تنوعاً وغزارة في الصيغ حتى تتحقق للشاعر حرية الحركة في التعبير فيكون هذا التنوع في الصيغ عاملاً على إمداد الشعر بحياة متجددة.

□ □ □

الباب الثالث

القضايا الصوتية والصرفية في أبنية المصدر

الباب الثالث

القضايا الصوتية والصرفية في أبنية المصادر

يشكل هذا الباب القسم الأخير في دراستنا للمصدر في الشعر الجاهلي. وهو يعتمد اعتماداً كبيراً على نتائج الدراسة التحليلية التي تم إنجازها في الباب السابق، كما يستفيد من نتائج القضايا المتصلة بالمصدر في البحث اللغوي وقد كان ذلك موضوع الباب الأول.

ويتميز هذا الباب عن سابقيه بأنه يدرس القضايا الصوتية والصرفية التي تتصل بأبنية المصدر دراسة تحليلية وذلك في أربعة فصول.

يبحث الفصل الأول القضايا الصوتية والتغيرات التركيبية للأصوات داخل الصيغ المصدرية، ويسهم في تفسيرها وفق القوانين الصوتية التي نظمها علم اللغة الحديث، والاستفادة مما طرحه القدماء في هذا المجال.

ويبحث الفصل الثاني الوظائف الصرفية في لواحق الصيغ المصدرية فيتناول صياغة ومفهوم كل من: اسم المرة، اسم الهيئة، المصدر الصناعي ومنهجنا في ذلك تتبع هذا المفهوم في الدراسات السابقة، ثم عرض الأمثلة المجموعة على نتائج تلك الدراسات عرضاً يطمح للتوصل إلى مفاهيم دقيقة لتلك المسميات.

ومن أهم القضايا التي يبحثها هذا الباب قضية التعدد في الأبنية المصدرية وهي موضوع الفصل الثالث. وقد أفردنا لها دراسة تفصيلية تبعاً لأثرها على السياق، وتأثرها به خاصة، ونحن ندرس سياقاً فنياً له خصائصه المميزة.

وتهدف دراستنا لقضية التعدد إلى محاولة متواضعة لتفسير هذا التعدد، ونهتدي في هذه المحاولة على ضوء ما قدمته لنا الدراسات اللغوية في مستوياتها المختلفة: القديم منها والحديث.

ويتناول الفصل الرابع العلاقة بين المصدر والجمع من حيث تداخل الصيغ، وقضية جمع المصدر. ثم تكون لنا وقفة قصيرة نستعرض فيها ما ورد مصغراً من الأمثلة المصدرية.

الفصل الأول

التغيرات الصرفية الصوتية

يطلق مصطلح التغيرات الصرفية الصوتية على التغيرات التي تطرأ على البنية الصرفية لاعتبارات صوتية (Morphophonemic Changes)[١].

وقد اعتمدت الدراسات اللغوية المتقدمة على فكرة الميزان الصرفي، فقابلوا أصول الكلمة الثلاثية: (بالفاء، والعين، واللام) واعتبروا أي زيادة أو نقص أو قلب يطرأ على الأصول، فلا بد أن يقابلها المثل في الميزان[٢]. كما حافظت الدراسات المتقدمة على صورة الميزان رغم التغيرات الصوتية الداخلية في بنية الكلمة نحو: (راح = فَعَل) و (رواح = فَعَال) و (رياح = فِعَال) و (راحة = فَعَلة)[٣] و (استرواح = استفعال) أما (استراحة فهي استفالة) وقد حفلت دراستهم بتبريرات تلك التغيرات في بنية الكلمة مع المحافظة على صورة الميزان وذلك فيما عرف (بمسائل التصريف)[٤] كالإعلال، والإبدال، والقلب، زيادة الحروف... الخ.

---

(١) محمود حجازي: مدخل إلى علم اللغة، ص٦٣.

(٢) سيبويه: الكتاب ٢٢٩/٤ وما يتلوها؛ ابن جني: المنصف ١٢/١؛ ابن يعيش: شرح التصريف الملوكي، ص١١٦؛ الرضي: شرح الشافية ١٢/١ ــ ١٤، ٣١ ــ ٣٢؛ ابن عصفور: الممتع ٣٠٨/١؛ ابن مالك: التسهيل، ص٩٣.

(٣) تنبه الأخفش إلى أن مثل (طاعة) من المعتل العين تكون بوزن (فالة)، وهي عند الخليل بوزن (فَعَلة). (أبو حيان: الارتشاف، ص١٣٠).

(٤) تأتي معالجة القدماء لمسائل التصريف في:

ــ فصول داخل الكتب النحوية من ذلك: سيبويه: الكتاب؛ المبرد: المقتضب؛ ابن يعيش: شرح المفصل؛ أبو حيان: الارتشاف.

=

أما الدراسات اللغوية الحديثة فقد فرقت بين (الميزان الصرفي) و (الميزان الصوتي)[1]. فلكل منها وظيفة: (فالميزان الصرفي) ما يقابل بنية الكلمة في صورتها الافتراضية، أما (الميزان الصوتي) فهو ما يحافظ على موسيقى الكلمة في صورتها الواقعة، ويشكل الميزان الصرفي أهمية تصنيف الكلمة في الجدول الصرفي: (قام) تصنيفها: فعل ماض من باب (فَعَل يَفْعُل). أما الميزان الصوتي فيكشف عن بنية الكلمة المتغيرة نتيجة لتتابع أصوات معينة يقول كمال بشر (تلعب الظواهر الصوتية دوراً بارزاً في تحديد الوحدات الصرفية وبيان قيمتها. ولم يكن فيرث مبالغاً حين قرر أنه «لا وجود لعلم الصرف بدون علم الأصوات»[2].

وعلى هذا يعتمد اللغويون المحدثون المنهج الوصفي التفسيري للغة[3]. فتكون (قام) بوزن (فال) وذلك بناء على ملاحظة أن: (ق ـَ و ـَ م) (ق ـَ × ـَ م) = (ق ـَ ـَ م) إذن: القانون الصوتي المؤثر في (فَعَل) لتصبح (فال) أنه: تسقط الواو إذا وقعت بين حركتين قصيرتين من جنس واحد[4]. وقد

= ـ كتب تختص بهذه المسائل منها: ابن جني: المنصف؛ ابن يعيش: شرح التصريف الملوكي؛ الرضي: الشافية؛ ابن عصفور: الممتع.
ـ كتب تهتم بالمستوى الصوابي ولحن العامة منها: ابن قتيبة: أدب الكاتب؛ ابن السكيت: إصلاح المنطق؛ الزبيدي: لحن العامة؛ ابن مكي: تثقيف اللسان؛ الجوزي: تقويم اللسان. وقد فصل عبد العزيز مطر الحديث عن التغيرات الصوتية في كتب لحن العامة، وذلك في كتابه لحن العامة، ص ٢٠١ ـ ٢٧٥.

(١) تمام حسان: اللغة العربية ـ معناها ومبناها، ص ١٤٤ ـ ١٤٥؛ عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٤٦ ـ ٤٩.
(٢) كمال بشر: علم اللغة العام ٢/١٨٤.
(٣) داود عبده: أبحاث في اللغة، ص ٩ ـ ٢٠.
(٤) كانتينو: دروس في علم الأصوات العربية، ص ١٣٧؛ هنري فليش: العربية الفصحى، ص ٤١؛ الطيب البكوشي: التصريف العربي، ص ٥٠ ـ ٥٤؛ داود عبده: أبحاث في اللغة، ص ٣٥ ـ ٣٨. وقد فسر داود عبده الحالات التي لا تسقط فيها الواو والياء، كما في غيد وحول... الخ. على أن إحدى الفتحتين طارئة وذلك على وجهتين:
١ ـ إما أن الأولى كانت حركة غير الفتح.
٢ ـ وإما أن الثانية لم تكن موجودة أصلاً وأضيفت فيما بعد.

انتظمت ملاحظات اللغويين المحدثين لهذه التغيرات في صورة قوانين صوتية، تفسر تحول بنية الكلمة في صورتها المستخدمة عن الصورة الافتراضية التي تقابل الميزان الصرفي.

وبملاحظة الأبنية المصدرية نجد صوراً متعددة لهذا التغير في بنية الكلمة. وسنحاول عرضها على القوانين الصوتية بهدف تفسير هذا التغير. ويعتمد التفسير الصوتي على ملاحظة التغيرات التركيبية للأصوات داخل الصيغة. وهي تغيرات مشروطة تحددها طبيعة الأصوات المحيطة بالصوت موضع التغير[1]. وهي مشروطة بتجميع صوتي معين، وليست عامة في الأصوات في كل ظروفه وسياقاته اللفظية[2]. يقول ابراهيم أنيس: (تتأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض في المتصل من الكلام، فحين ينطق المرء بلغته نطقاً طبيعياً لا تكلف فيه، نلحظ أن أصوات الكلمة الواحدة قد يؤثر بعضها في البعض الآخر، كما نلحظ أن اتصال الكلمات في النطق المتواصل قد يخضع أيضاً لهذا التأثر)[3] فتأثر الأصوات بعضها ببعض على ضربين:

الأول: تأثر أصوات الكلمة الواحدة بعضها في البعض الآخر.
الثاني: تأثر أصوات الكلمات المتصلة في السياق.

وموضوع هذه المعالجة التغير الصوتي في صيغة المصدر، أي أننا نتخذ النوع الأول الذي أشار إليه ابراهيم أنيس وهو التأثر في أصوات الكلمة الواحدة خارج السياق. ولا يعني هذا أننا نغفل أهمية السياق في التغير الصوتي، ولكن هذا بحث آخر.

وملحوظة أخرى لا بد من إثارتها وهي أن (نسبة التأثر تختلف من صوت إلى آخر. فمن الأصوات ما هو سريع التأثر يندمج في غيره أكثر مما قد يطرأ على سواه من الأصوات)[4]. وذلك أن بعض أصوات اللغة تختلف فيما بينها في

(١) محمود حجازي: مدخل إلى علم اللغة، ص ٥.
(٢) رمضان عبد التواب: التطور اللغوي وقوانينه، ص ١١٢.
(٣) إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص ١٧٨.
(٤) م.ن، ص.ن.

الخارج والشدة والرخاوة، والجهر والهمس والتفخيم والترقيق وما إلى ذلك.

(فإذا التقى في الكلام صوتان من مخرج واحد أو من مخرجين متقاربين وكان أحدهما مجهوراً والآخر مهموساً مثلاً حدث بينهما شد وجذب، كل واحد منهما يحاول أن يجذب الآخر ناحيته، ويجعله يتماثل معه في صفاته كلها، أو في بعضها. وهذا التوافق كما يحدث بين الأصوات الصامتة، يحدث كذلك بين الحركات، كما يحدث أيضاً بين الأصوات الصامتة والحركات)[١]. وقد بحث علماء اللغة العوامل التي تؤدي إلى التطور اللغوي، وما تهدف إليه هذه التغيرات الصوتية لخدمة المتكلم. فاللغويون ينظرون إلى أن التطور اللغوي في الأصوات يهدف إلى الاقتصاد في الجهد العضلي والحصول على أكبر منفعة في التمييز بين المعاني[٢]. ويسمى هذا السلوك (الاقتصاد الألسني)[٣] (Least Effort)

وتتعدد صور التغيرات الصوتية فنجد:

المماثلة (Assimilation)، والمخالفة (Dissimilation) والقلب المكاني (Metathesis)، وتسهيل الهمزة، استبدال المقاطع. وسنحاول عرض الأمثلة المصدرية التي وقع فيها تغير صوتي على هذه القوانين.

١ ـ قانون المماثلة:

التماثل هو تأثر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض تأثراً يؤدي إلى التقارب في الصفة أو المخرج تحقيقاً للانسجام الصوتي، وتيسيراً لعملية النطق واقتصاداً في الجهد العضلي[٤].

---

(١) رمضان عبد التواب: التطور اللغوي، ص ١١٢، ١١٣.

(٢) إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص ٢١٣؛ ريمون طحان: الألسنة ١٤/١؛ رمضان عبد التواب: التطور اللغوي، ص ١٣٢؛ أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٣١.

(٣) ريمون طحان: الألسنة ١٤/١.

(٤) عبد العزيز مطر: لحن العامة، ص ٢٠٥؛ محمود حجازي: مدخل إلى علم اللغة، ص ٥١ ـ ٥٣.

والمماثلة على ضربين: تقدمية (Progressive) وهي أن يؤثر الصوت في صوت بعده سواء أكان متصلاً به أم منفصلاً عنه.

والنوع الثاني مماثلة رجعية (Regressive) وهي أن يؤثر الصوت في صوت قبله متصل به أو منفصل عنه.

(أ) ما تفسره المماثلة التقدمية:

وتقع المماثلة بين الحركات وتسمى انسجاماً حركياً:

(Vowel Harmony) كما تقع بين الصوامت.

ومثال المماثلة التقدمية بين الكسرة والواو: الأمثلة المصدرية بوزن مفعال من المعتل المثال نحو[١]:

ميلاد، ميراث، ميعاد، ميزان، أصلها:

مِ ـ و ل ـَ ـَ د ← مِ ـ ي ل ـَ ـَ د (ميلاد).

مِ ـ و ر ـَ ـَ ث ← مِ ـ ي ر ـَ ـَ ث (ميراث).

مِ ـ و ع ـَ ـَ د ← مِ ـ ي ع ـَ ـَ د (ميعاد).

مِ ـ و ز ـَ ـَ ن ← مِ ـ ي ز ـَ ـَ ن (ميزان).

أثرت الكسرة بعد الميم على الواو فقلبتها ياء.

المماثلة بين الصوامت:

تحدث في تاء (افتعال)[٢] إذا كانت مسبوقة بهذه الأصوات د، ذ، ز، ص، ض، ط.

---

(١) وردت ميعاد وميراث في الشعر الجاهلي. أنظر الملحق.

(٢) يرى داود عبده أن أصل الفعل افتعل هو (أتفعل). أنظر: دراسات في علم أصوات العربية، الفصل الثامن: في القلب المكاني ووزن افتعل، ص ٩١.

والأمثلة التي حدثت فيها المماثلة هي:

إدِّلاج[١]، اِصْـطِبار[٢]، اِصْـطِناع[٣]، اِصْـطِهـار[٤]، اِضْـطِراب[٥]، اِضْطِمار[٦].

وتفصيل تغيرها على النحو التالي:

المثال: اِدِّلاج.

	المفترض قبل التغير	الحاصل بعد التغير
المثال	اِدْتِلاج	اِدِّلاج
الأصوات	د + ت	د + د
وصف الصوت	مجهور + مهموس	مجهور + مجهور

تغلبت صفة الجهر في الصوتين فحولت المهموس إلى مجهور والمجهور أكثر إسماعاً، وهذه المماثلة تقدمية على الاتصال لأن الدال أثر في التاء الذي جاء بعده حيث حوله لنظيره المجهور وهو الدال.

الأمثلة: اِصْطبار، اِصْطناع، اِصْطهار.

(١) ديوان الأعشى، ص ٨٧.
(٢) ديوان زهير، ص ٣٣٦.
(٣) ديوان حاتم الطائي، ص ٢٣٨.
(٤) ديوان عبيد، ص ٩٤.
(٥) ابن الشجري: مختارات الشجري، ص ٣٠٩.
(٦) ديوان امرىء القيس، ص ١٨٠.

	المفترض قبل التغير	الحاصل بعد التغير
الأمثلة	اِصْتِبار اِصْتِناع اِصْتِهار	اِصْطبار اِصْطناع اِصْطهار
الصوت	ص + ت	ص + ط
وصف الصوت	مطبق + غير مطبق	مطبق + مطبق

تغلبت صفة الإطباق على الانفتاح، فتحول (التاء) غير المطبق إلى نظيره المطبق وهو الطاء. وهذه المماثلة تقدمية على الاتصال لأن التأثير من الأول إلى الثاني وليس بينهما فاصل.

الأمثلة: اِضْطراب، اِضْطمار.

	المفترض قبل التغير	الحاصل بعد التغير
الأمثلة	اِضْتِراب اِضْتِمار	اضطراب اضطمار
الصوت	ض + ت	ض +ط
وصف الصوت	مطبق + غير مطبق	مطبق + مطبق

مماثلة تقدمية على الاتصال فقد أثر الصوت المطبق الأول فحول الصوت (ت) غير المطبق التالي له مباشرة إلى النظير المطبق (ط)

— المماثلة بين الحركة والصامت:

المثال: خِيانة[١].

(١) ديوان الستة ١/٢٢١.

	المفترض قبل التغير	الحاصل بعد التغير
المثال	خِوانة	خيانة
الكتابة صوتياً	خ ـِ و ـَ ـَ ن ـَ ة	خ ـِ ي ـَ ـَ ن ـَ ة
الأصوات	ـِ + و	ـِ + ي
وصف الصوت	أمامي + خلفي	أمامي + أمامي

مماثلة تقدمية على الاتصال حيث أثرت الحركة (الكسرة) في الصمت بعدها (و) فحولته من صامت تستدير معه الشفتان إلى صامت تنفتح معه الشفتان وهو (ي).

(ب) ما تفسره المماثلة الرجعية:

وهي تأثير الصوت الثاني في الأول وورد في المصادر التي على الصيغة (تَفَعُّل) وهي: تَجَنِّي[1]، تَلَظِّي[2]، تَمَنِّي[3]، تَوَنِّي[4].

وواضح أن هذه الأمثلة من (الناقص) معتل اللام بالياء ويبين الجدول الآتي كيفية المماثلة:

المثال المفترض	كتابته صوتياً	المثال بعد التغير	كتابته صوتياً
تَجَنُّيٌ	ت ـَ ج ـَ ن ن ـُ ي	تَجَنِّي	ت ـَ ج ـَ ن ن ـِ ي
تَلَظُّيٌ	ت ـَ ل ـَ ظ ظ ـُ ي	تَلَظِّي	ت ـَ ل ـَ ظ ظ ـِ ي
تَمَنُّيٌ	ت ـَ م ـَ ن ن ـُ ي	تَمَنِّي	ت ـَ و ـَ ن ن ـِ ي
الصوت	ـُ + ي		ـِ + ي
صفة الصوت	خلفي + أمامي		أمامي + أمامي

(١) ديوان طرفة، ص ١٣٩.
(٢) ديوان امرىء القيس، ص ١٢٥.
(٣) ديوان الستة ١/٢٤٧.
(٤) ديوان الأعشى، ص ٧٥.

أثر الصامت المفتوح (ي) على الحركة السابقة له مباشرة وهي (الضمة) وهي حركة تستدير معها الشفتان فقلبت إلى حركة تنفتح معها الشفتان وهي (الكسرة).

وقياساً على ما حدث في الصيغة السابقة يمكن دراسة الأمثلة التي جاءت على صيغة (تفاعل) وهي:

تحامِي[1]، تصابي[2]، تعاشِي[3].

ولا بد من الإشارَة إلى أن كل الأمثلة السابقة تتحول فيها الحركة المركبة (ـِ ي) إلى كسرة طويلة وهي المرحلة التي تمثلها الأمثلة المذكورة.

ومن الصيغة (اِفْتعال) ورد المثال: (اتساق)[4]، وجذر الكلمة (و س ق)، وتغير المثال كالآتي:

اِوْتساق ← اتساق.

و + ت ← ت + ت.

(ج) ما تفسره المماثلة الرجعية التقدمية:

وهو المثال (ادِّخار)[5]، و(ادِّكار)[6] والمصدر من الجذر (ذ خ ر) وقد حدث في هذا المثال تغير على مرحلتين.

المرحلة الأولى:

اذتخار	اذدخار
ذ + ت	ذ + د
مجهور + مهموس	مجهور + مجهور

(١) ديوان امرىء القيس، ص ٣٧.
(٢) ديوان أوس ابن حجر، ص ١١٧.
(٣) شرح النحاس، ص ٥٧٩.
(٤) ديوان الأعشى، ص ٢٥٩.
(٥) سيبويه: الكتاب ١/٣٦٨. وفي ديوان حاتم الطائي، ص ٢٣٨، وردت (اصطناعة) بدلاً من (إدخارة).
(٦) ديوان الأعشى، ص ٤٠٧.

مماثلة تقدمية.

المرحلة الثانية:

اذتخار	ادخار
ذ + د	د + د
رخو + شديد	شديد + شديد

مماثلة رجعية:

٢ ــ قانون المخالفة[١]:

وهذا القانون يسير في عكس اتجاه قانون المماثلة، فإذا كان قانون المماثلة يحاول التقريب بين الأصوات المختلفة فإن قانون المخالفة يقع في الصوتين المتماثلتين تماماً في كلمة من الكلمات، فيغير أحدهما إلى صوت آخر يغلب أن يكون من أصوات العلة الطويلة أو من الأصوات المتوسطة، أو الأصوات المائعة[٢] (Liquids Sounds) وهي اللام والميم والنون والراء. من ذلك ما وقع في المصادر بوزن (تَفَعُّل) من أمثلته:

التَّظَنُّن[٣] ← التَّظَنِّي[٤].

(ت ـَ ظ ـَ ن ن ـُ ن) ← (ت ـَ ظ ـَ ن ن ـِ ـِ)، فالمخالفة بين النون والياء، ثم أثرت الياء على الضمة فقلبتها كسرة من باب المماثلة الرجعية.

٣ ــ قانون القلب:

ظاهرة القلب من الظواهر التي تعتري أصوات الكلمة الصامت منها والحركة وتطرأ على الأمثلة المصدرية بعض التغيرات يفسرها قانون القلب المكاني:

---

(١) ويطلق عليه: المغايرة. (محمود فهمي حجازي: مدخل إلى علم اللغة، ص ٥٣).
(٢) رمضان عبد التواب: التطور اللغوي، ص ١٢٥.
(٣) ديوان الستة ٢٤٧/١.
(٤) ديوان لبيد، ص ١٧١.

ــ **القلب بين الصوامت:** جَبْذ[١] ← جَذْب[٢].

ــ **القلب بين الحركات والصوامت:** ويقع القلب في الحركة الواقعة بين صامتين مثلين مسبوقين بصامت آخر. من ذلك الأمثلة:

مَفْعَلَة:

مَشَّقَة[٣].

مَذَلَّة[٤].

مَحَثَّة[٥] (م ـَ ح ث ـَ ث ـَ ة) ← (م ـَ ح ـَ ث ث ـَ ة).

حدث القلب المكاني بين الثاء الأولى والفتحة التي بعدها:

تَفْعِلة:

تحِلة[٦].

تحِية[٧].

(ت ـَ ح ي ـِ ي ـَ ة) ← (ت ـَ ح ـِ ي ي ـَ ة).

حدث القلب المكاني بين الياء الأولى والكسرة التي بعدها.

٤ ــ قانون حذف الأصوات وقلبها:

يقول كانتينو: (هناك بعض الحالات سقطت فيها الواو والياء فيما يبدو. ويعتقد المؤلفون عادة أن الواو والياء تسقطان إذا وقعتا بين حركتين قصيرتين)[٨] ويمكن لنا وفق هذا القانون تفسير الكثير من الأمثلة المصدرية التي تكون فاؤها أو عينها (الواو) أو (الياء) ومن هذه الأمثلة ما يقع فيه الحذف فقط، ومنها

---

(١) السيوطي: المزهر ٤٧٦/١.
(٢) شرح النحاس، ص ٤٢١.
(٣) ديوان امرىء القيس، ص ٣٦٢.
(٤) ديوان عروة بن الورد، ص ٢٤.
(٥) ديوان امرىء القيس، ص ١٨٧.
(٦) ديوان عروة بن الورد، ص ٢٤.
(٧) ديوان الستة ٢٤٩/١.
(٨) كانتينو: دروس في علم أصوات العربية، ص ١٣٧.

ما يقع فيه الحذف مع مطل الحركة السابقة أو التالية ومنها ما يقع فيه الحذف مع التعويض.

□ أمثلة يقع فيها الحذف:

(فَعَلَة): (غارة)[١] (غ ـَ و ـَ ر ـَ ة) ـ (غ ـَ × ـَ ر ـَ ة).

حذفت الواو فاجتمعت الفتحتان وهما يساويان فتحة طويلة ومثلها طاعة[٢] ووزنها الإيقاعي (فالة).

(مَفْعَلَة): من معتل اللام (مَرْجَاة)[٣] مسعاة[٤].

والتغير كالآتي: (م ـَ ر ج ـَ و ـَ ة) ← (م ـَ ر ج ـَ × ـَ ة). حذفت الواو فاجتمعت الفتحتان وهما يساويان فتحة طويلة ووزنها الإيقاعي: (معفاة).

وتتغير مسعاة من (س ع ي) كالآتي: (م ـَ س ع ـَ ي ـَ ة) ← (م ـَ س ع ـَ × ـَ ة).

حذف الصامت الياء فتجاورت الحركتان (الفتحتان) فننتج عنهما حركة طويلة (الفتحة الطويلة) فأصبحت مسعاة[٥].

مفتعل: ومن أمثلة هذا الوزن من المصادر الميمية مرتاد[٦].

ويحدث التغير فيه كالآتي: (م ـَ ر ت ـَ و ـَ د) ← (م ـُ ر ت ـَ × ـَ د).

والحذف حدث في صوت الواو فنتج عن ذلك تجاور الحركتين فنشأ صوت الفتحة الطويلة (مُرتاد).

---

(١) ديوان امرىء القيس، ص ١٩٢.
(٢) شرح النحاس، ص ٧٥٢.
(٣) ديوان الأعشى، ص ٢٤١.
(٤) ديوان عدي بن زيد، ص ٦٢.
(٥) ديوان عدي بن زيد، ص ٦٢.
(٦) ديوان حاتم الطائي، ص ٢٨٤.

□ أمثلة يقع فيها الحذف مع القلب المكاني بين الحركة والصامت:

يقع في الأمثلة المعتلة وقد أثار اهتمام علماء اللغة وجود التاء في مصادر معتل الفاء[١] وأمثلته تكون بوزن فعله نحو:

سنة[٢].
ثقة[٣].
رعة[٤].

فالتغير يكون كالآتي: سنة من (و س ن) (وـِس نـَة).

يتم قلب مكاني بين الكسرة والصامت الهاء أصبحت (و س ـِ ن ـَ ة) ثم حذفت الواو لتصبح بعد ذلك (س ـِ ن ـَ ة) ويقول الصرفيون أن التاء اجتلبت للتعويض عن فاء الكلمة المحذوفة[٥]، ذلك لأنهم يتمسكون بالأصل الثلاثي، وإذا ما نظرنا إلى الكلمة (سنة) في إطار الصيغة نلاحظ أن التاء من بنية الصيغة وليست مجتلبة للتعويض والتغير الصوتي الواقع هو قلب مكاني بين الحركة والصامت، ومما يثير التساؤل أنهم يفرقون بين الاسم والمصدر في هذه الحالة، فالاسم لا يحذفون منه. والمصدر يحذفون ويعرضون نحو (وجهة) الاسم و (جهة) المصدر[٦].

□ أمثلة يقع فيها الحذف مع التعويض:

وهي مصادر المزيد الأجوف (معتل العين بالواو) (إقامة)[٧] من الفعل

---

(١) سيبويه: الكتاب ٣/٣٦٩، ٣٧٠؛ ابن يعيش: شرح المفصل ١٠/٥٩؛ ابن عصفور: الممتع ٢/٤٣١.
(٢) ديوان الأعشى، ص ٥٥.
(٣) ديوان طرفة، ص ١٦٩.
(٤) ديوان لبيد، ص ٣٤٠.
(٥) سيبويه: الكتاب ٣/٣٦٩، ٣٧٠؛ ابن يعيش: شرح المفصل ١٠/٥٩؛ ابن عصفور: الممتع ٢/٤٣١.
(٦) المبرد: المقتضب ١/١٢٩، ١٣٠؛ ابن يعيش: شرح المفصل ١٠/٥٩.
(٧) ديوان الستة ١/١٥٥.

(أقام) قياس مصدره إفعال = إقوام (إ ـِ ق و ـَ ـَ م) تحذف الواو ويعوض عنها بالتاء (إ ـِ ق ـَ ـَ م ـَ ة) بوزن (افالة).

(اِسْتِكَانة)[1] من الفعل (اِسْتِكان) قياس مصدره استفعال = اِسْتِكْوان (ا ـِ س ت ـِ ك و ـَ ـَ ن) تحذف الواو ويعوض عنها بـ(ـة) (ا ـِ س ت ـِ ك ـَ ـَ ن ـَ ة) بوزن استفالة. وقد درس سيبويه هذه القضية في باب (ما لحقته هاء التأنيث عوضاً لما ذهب)[2].

□ **حذف الحركة مع التعويض بالتاء:**

(**فَعْلَة**): وذلك في معتل العين أو اللام الذي فعله من باب (فعِل يفعَل) نحو (خَشْيَة)[3] يقول سيبويه: (وجاءوا بالمصدر على فَعْلة لأنه كان في الأصل على فَعَل كما كان العطش ونحوه على فعل، ولكنهم أسكنوا الياء وأماتوها كما فعلوا ذلك في الفعل، كان الهاء عوض عن الحركة)[4].

٥ ـ التغيرات الصوتية في الهمزة والواو والياء:

تطرأ على الأمثلة المصدرية التي يكون أحد حروفها الأصلية أو الواو أو الياء أنواع مختلفة من التغييرات الصوتية على النحو الآتي:

قلب الهمزة بتأثير الحركة السابقة:

وهذا التغير في الهمزة يفسر بأنه من قبيل المماثلة التقدمية بين حركة وصامت:

هدوء[5] ← هدوو[6].

(١) ديوان لبيد، ص ٢٧٧.
(٢) سيبويه: الكتاب ٨٣/٤؛ ابن يعيش: شرح المفصل ٥٨/٦؛ الرضي: شرح الشافية ١٥٦/١. ويرد المصدر أحياناً مجرداً من التاء نحو (وإقام الصلاة ـ سورة الأنبياء: الآية ٧٣).
(٣) ديوان امرىء القيس، ص ٣٥.
(٤) سيبويه: الكتاب ٢٤/٤ ـ ٢٥.
(٥) ديوان لبيد، ص ٢٩٥.
(٦) ديوان أوس، ص ٣٣.

تجزئة[1] ← تجزية[2].

رئاسة[3] ← رياسة[4].

ويمكن تفسير التغير بأنه نتيجة للصورة الكتابية. فالعربية ـ قبل النقط ـ كانت توحد بين رسم الهمزة المكسورة والياء، حتى أن مثالاً نحو رئاسة لم يكن شائعاً في الاستخدام.

التغير في الواو والياء:

ويقع هذا التغير بالكلمات التي تكون الواو أو الياء أحد حروفها الأصلية سواء كانت هذه الحروف في وسط الكلمة أو وقعت متطرفة.

١ ـ إذا وقعت وسط الكلمة:

يقول كانتينو: (إذا وقعت الواو بعد كسرة قلبت ياء، وينتج عن هذه العملية حدوث مجموعة هي (ـِيْ) تصير كسرة طويلة أي (ـِى) إذا كان بعدها حرف، وتبقى على حالها إذا كانت متبوعة بحركة)[5].

يفرق كانتينو بين صورتين لقلب الواو الواقعة بعد كسرة:

الأولى: إذا كان بعدها حرف فالواو تصبح (ـِ ي) التي تصير كسرة طويلة أي (ـِ ـِ) مثل ميلاد:

ـ مِوْلاد تتحول الواو إلى الصوت المزدوج (ـِ يْ) ← (ميلاد).

ـ مِيْلاد يتحول الصوت المزدوج (ـِ يْ) إلى كسرة طويلة (ـِ ـِ) (ميلاد).

ومما ورد من أمثلة الشعر الجاهلي مما يطرأ عليه هذا التغيير ميعاد، وميراث وقد أدرجنا هذه الحالة في القسم السابق وهو حذف الأصوات مع مطل الحركة، وذلك لأن هذه الصورة من التغير تحدث للأمثلة التي تقع فيها الواو أو الياء نحو: (مَشِيب) وهو يائي و(مَجَال) وهو (واوي).

(١) ديوان الستة ٢٦٣/١.
(٢) ابن السكيت: شرح ديوان النابغة، ص ١٣٩.
(٣) الفارابي: ديوان الأدب ١٩٤/٤٣ ـ ذكر (رئاس).
(٤) ديوان الستة ٣٢٢/١.
(٥) كانتينو: دروس في علم الأصوات العربية، ص ١٣٩.

الثانية: وهي الحالة التي تقلب الواو الواقعة بعد كسرة إلى ياء، وذلك إذا كانت متبوعة بحركة وهو ما سنطبقه على أمثلة المصادر فيما يلي:

(فِـعَـالَـة) (خِيَـانَـة)[1] مـن (خ و ن) ← (خ ـِ و ـَ ـَ ن ـَ ة) ← (خ ـِ ي ـَ ـَ ن ـَ ة).

(اِنْفِعَـال) (اِنْجِيـاب)[2] مـن (ج و ب) ← (ا ـِ ن ج ـِ و ـَ ـَ ب) ← (ا ـِ ن ج ـِ ي ـَ ـَ ب).

٢ ـ إذا وقعت متطرفة:

وتقلب الواو أو الياء همزة وذلك في الأمثلة من (الناقص) معتل اللام بالواو أو الياء والأبنية المصدرية التي يقع فيها هذا التغير متعددة:

فَعَال: قَضَاء[1] من (قَضَى يَقْضِي) (ق ـَ ض ـَ ـَ ي) ومثلها: بَقَاء[2]، حَيَاء[3]، رَجَاء[4]... الخ.

فُعَال: دُعَاء[5] من (دَعَا يَدْعُو) (د ـُ ع ـَ ـَ و) ومثلها: بُكَاء[6]، عُوَاء[7]، رُغَاء[8].

فِعَال: هِجَاء[9] من (هَجَا يَهْجُو) (هـ ـِ ج ـَ ـَ و) ومثلها: إِبَاء[10]،

---

(١) ديوان الستة ٢٢١/١.
(٢) ديوان الأعشى، ص ٣٣٩.
(١) شرح النحاس، ص ٦٠١.
(٢) السابق، ص ٥٦٣.
(٣) ديوان طرفة، ص ١٣٧.
(٤) ديوان الستة، ص ٣٢٢.
(٥) شرح النحاس، ص ٥٨٩.
(٦) ديوان الستة ١٣٧/٢.
(٧) شرح النحاس، ص ٥٧٤.
(٨) السابق، ص ٥٦٣.
(٩) ديوان الستة ٥٣/٢.
(١٠) السابق، ص ٥٦٧.

شِفاء[1]، لِقاء[2].

اِنْفِعال: اِنحناء[3] من (انْحَنى يَنْحَني) (ا ـِ ن ح ـِ ن ـَ ـَ ي).

اِفْتِعال: اِنْتِهاء[4] من (انْتَهى يَنْتَهي) (ا ـِ ن ت ـِ هـ ـَ ـَ ي).

وهذا التغير فسره القدماء بأن كل واو أو ياء وقعت بعد ألف تقلب همزة[5] ويستوي ذي ذلك اسم الفاعل من الأجوف مثل (قائل)، أو جمع التكسير على أَفْعَال مثل (أَعْدَاء) أو فَوَاعل مثل (فَوَائد) أو فَعَائل مثل (عَجَائز) أو من المصادر على نحو ما ذكرنا.

□ □ □

---

(١) ديوان امرىء القيس، ص ٩.
(٢) شرح النحاس، ص ٥٢٧.
(٣) مختارات ابن الشجري، ص ٢٥٥.
(٤) شرح النحاس، ص ٥٩٨.
(٥) سيبويه: الكتاب ٣٤٨/٤؛ المبرد: المقتضب ١٣٧/٢؛ ابن جني: سر صناعة الإعراب، ص ١٠٤ ـ ١١١؛ ابن يعيش: شرح المفصل ٩/١٠ ـ ١٠، ٧٧؛ شرح التصريف الملوكي، ص ٤٩١؛ ابن عصفور: الممتع ٣٢٦/١ ـ ٣٢٨.

الفصل الثاني

الوظائف الصرفية
في لواحق الصيغ المصدرية

تكون لبعض اللواحق في الصيغ المصدرية قيمًا صرفية مميزة، من ذلك: (التاء) التي تلحق اسم المرة واسم الهيئة. واللاحقة (ية) في المصدر الصناعي.

وسنتناول في هذا الفصل قضايا إسمي المرة والهيئة وقضية المصدر الصناعي. وأهم هذه القضايا أثر اللاحقة (التاء) في صياغة اسم المرة واسم الهيئة، وأثر اللاحقة (ية) في صياغة المصدر الصناعي وسنحاول تتبع مفهوم هذه الصيغ المصدرية في الدراسات السابقة، ثم عرض الأمثلة المجموعة من الشعر الجاهلي على نتائج تلك الدراسات عرضاً يحاول الإسهام في التوصل إلى مفاهيم دقيقة لتلك الصيغ.

ـ ١ ـ
التاء التي تلحق اسم المرة واسم الهيئة

تميزت اللغة العربية ـ دون أخواتها من الساميات ـ بأبنية مصدرية ذات قيم دلالية: عددية، ووصفية، وهو ما يعرف باسم المرة وإسم الهيئة: يقول برجستراسر وزنا (فَعْلة) وهي إسم المرة، و(فِعْلة) وهي اسم النوع فلا يوجد نظيرهما في كل اللغات السامية[1]. والبناءان (فَعْلة) و(فِعَلة) تأتي عليهما أمثلة تختلف في دلالتها، فهي قد تدل على مطلق الحدث أو تؤدي قيمة دلالية خاصة

(١) برجشتراسر: التطور النحوي، ص ٥٣.

على هذا النحو: فَعْلة: تأتي للمرة (ضَرْبة) وتخلص للمصدرية في (رَحْمة). وفِعْلة تأتي للهيئة (جِلْسة)، وهي مصدر فقط في (نشدة)[1]. ولذلك تناولنا الأمثلة المصدرية المجردة من أي قيمة دلالية مميزة في (الباب الثاني) وذلك في مواضعها من صيغة (فَعْلة) و(فِعْلة). واحتكمنا إلى السياق وذلك في الأمثلة الملبسة نحو (غَفْلة) في استخدام الأعشى ففي قوله:

فَـرَمَيْتُ غَفْلَةَ عَيْنِهِ عَنْ شَـاتِـهِ ... فَـأَصَبْتُ حَبَّةَ قَلْبِهَا وَطِحَالَهَـا[2]

فقد دلت (غَفْلة) في هذا السياق على المرة الواحدة. فالسياق يتطلب انتهاز الفرصة السانحة حتى لو كانت غَفْلة واحدة. وترد غَفْلة في استخدام الأعشى أيضاً للدلالة على مطلق الحدث، دون التقيد بعدده، وذلك في قوله:

لَيْسَتْ لَـهُ غَفْلَةٌ عَنْهَا يُطِيفُ بِهَا ... يَخْشَى عَلَيْهَا سُرَى السَّارِينَ والسَّرَقَا[3]

فالسياق يعبر عن (الحارس) الذي لا يغفل مطلقاً.

ونلمس في تحليل أمثلة صيغة (فَعْلة) أهمية السياق في تحديد دلالة المثال: أهو يدل على مطلق الحدث أم يدل على وقوع الحدث مرة واحدة فقط وهو ما يعرف (باسم المرة) وتقوم المشكلة نفسها عند تصنيف أمثلة (فِعْلة) فهذا البناء قصره الصرفيون على المصدر الدال على هيئة الفعل وقت حدوثه، وهو ما يعرف (باسم الهيئة)، وقد استثنوا بعض الأمثلة نحو (نِشْدة) وغيره. وكشف لنا السياق في الشعر الجاهلي عن أمثلة أخرى جاءت على (فِعْلة) وخلصت للدلالة المصدرية البحتة نحو (مِدْحة) في قول الأعشى:

وَمَـا كَانَ فِيهَـا مِنْ ثَنَاءٍ ومِـدْحَـةٍ ... فَـأَعْنِي بها أَبَـا قُدَامَـةَ عَـامِـدَا[4]

(١) الرضي: شرح الشافية ١/١٥٢.
(٢) ديوان الأعشى، ص ٧٧.
(٣) السابق، ص ٤١٧.
(٤) ديوان الأعشى، ص ١١٥.

وقد تتبعنا الأمثلة ذات الدلالة على مطلق الحدث من (فَعْلة) و(فِعْلَة) في مواضعها من أبنية المصدر[1]، وسنبحث فيما يأتي ما كانت له قيمة دلالية بالإضافة إلى دلالته على مطلق الحدث.

١ ـ اسم المرة[2]:

□ بناء الصيغة:

تصاغ من المصدر مباشرة، أو بعد تغير داخلي مع إضافة (التـاء)، أو الاتكاء على السياق فيما تدخل التاء في بنيته الأصلية:

١ ـ (فَعْلة) في مصادر الثلاثي المجرد والخالية من الحركات الطويلة أو السوابق واللواحق وهي المصادر بوزن: (فَعْل) (فُعْل) (فِعْل) (فَعَل) (فَعِل) (فِعَل) و(فُعَل): يرد بناء المصدر إلى (فَعْل) ثم تضاف اللاحقة (ـَة) نحو (فَرَح ← فَرْح + ـَة) (فَرْحَة)[3] (حِلف أو حَلِف ← حَلْف + ـَة) (حلفة)[4] وينبه علماء العربية إلى أنه ليس لحوق هذه الهاء قياساً فلا يقال فَهْمة ولا عَلْمة[5]. فهي ليست قياساً مسطرداً.

٢ ـ المصادر من الثلاثي المجرد والتي تتميز بحركات أو لواحق ـ غير التاء ـ نحو: (فُعُول) (فَعَال) (فِعْلان) (فَعَلان) (فُعْلان) يرد بناء المصدر إلى (فَعْل) ثم تضاف اللاحقة التاء نحو (هُجُوع ← هَجْع + ـَة) (هَجْعة)[6] وقد

(١) الدراسة التحليلية لصيغة (فَعْلة) و(فِعْلة).
(٢) أنظر: مصطلح اسم المرة، ص ٣٢.
(٣) ديوان لبيد، ص ١٦٨.
(٤) ديوان امرىء القيس، ص ١٢.
(٥) أبو حيان: الارتشاف، ص ١٢٨؛ ابن قيم الجوزية: بدائع الفوائد ٢/٩٢. وهم يفرقون بين أفعال الجوارح مثل: (ضرب) وبين الأفعال الباطنة نحو: (فهم) و(علم) فالأخيرة لا يبنى منها اسم المرة، وكذلك الأفعال ذات الصفة الثابتة (حسن). وانظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٣١٠.
(٦) ديوان الأعشى. وانظر ابن سيدة: المخصص ١٤/١٥٩.

تلحقها التاء مباشرة لإفادة الدلالة على المرة: (فِعَال + ـَة) أو (فِعْلان + ـَة) إتْيانة) و (لِقَاءة)[1].

٣ ـ صيغ المصادر التي تدخل التاء في بنيتها يلزمها الوصف بواحدة أو قرينة في السياق لتدل على المرة[2]، نحو:

(الصيغة + واحدة) (تقدمت إلى إدارة الجوازات بطلب إقامة واحدة).

(الصيغة + قرينة) (تقدمت إلى إدارة الجوازات بطلب إقامة لهذا العام الدراسي).

يقول أبو حيان: (فإن كان المصدر قد وضع على فَعْلة نحو رَحْمة ورَغْبة فلا يدل على المرة منه بفَعْلة بل يفهم ذلك من قرينة حال أو من نعت نحو رحمته رحمة واحدة، ورغبت إليه رغبة واحدة)[3]. ولم يأت فيما تتبعناه من أمثلة الشعر الجاهلي مثل هذا التركيب (الوصف بواحدة) ولكنها اكتسبت دلالتها على المرة من السياق.

والمصادر التي تلحقها التاء متعددة منها!

(فَعْلة: رحمة)، (فِعْلة: نشدة)، (فَعَالَة: سَفَاهَة) (فِعَالَة: خِيَانَة)، (فُعَالَة: ظُلَامَة)، (فُعْلَة: خُطْوَة)، ثم المصدر (مُفَاعَلَة: مُقَاتَلَة).

ومصادر المزيد من الأجوف الواوي نحو (إفَالَة: إقامة)، (اسْتِفَالَة: اسْتِكَانَة)... إلخ في بقية الأبواب، وأخيراً مصدر الرباعي (فَعْلَلَة: زَلْزَلَة) والملحق به. فهذه الأبنية لا تستقيم لها الدلالة على المرة دون قرينة في السياق، أو الوصف بواحدة. والتي تكون مختومة بالتاء وتختلف الحركة في فائها عن الفتح

(١) سيبويه: الكتاب ٤/٤٥.
(٢) سيبويه: الكتاب ٤/٨٦، ٨٧؛ الرضي: شرح الشافية ١/١٧٩؛ السيوطي: الهمع ٢/١٦٨.
(٣) أبو حيان: الارتشاف، ص ٤١، ١٢٨. وانظر الرضي: شرح الشافية ١/١٧٩؛ خالد الأزهري: شرح التصريح ٢/٧٧.

نحو (فُعْلَة): (كُدْرَة)، فهذه تدل على المرة بصياغتها على (فَعْلَة) وهنا لا تلزمها قرينة في السياق، فهي جاءت على القياس[1].

٤ ـ المصادر من المزيد غير المختومة بالتاء: تحتفظ الصيغة ببنائها وتلحق بها التاء للدلالة على المرة نحو (إفْعَال + ـَة) إعطاءة[2]، (إفتعال + ـَة) اِفْتِرارة يقول الأعشى:

وَلَسَـوْفَ تَكْلَحُ لِلأَسِنَّـ ـةِ كَلْحَـةً غَيْـرَ آفْتِـرارَهْ[3]

ولا يكفي ورود المثال على الصيغة القياسية ليدل على المرة. فالتأكيد على أهمية السياق قضية أساسية، وإذا كان السياق نصاً فنياً يمثل مستوى معيناً من الاستخدام كالشعر فثمة أمور كثيرة يجب مراعاتها عند تصنيف الصيغة، من ذلك مراعاة القافية. ففي قصيدة الأعشى الرائية:

يَـا جَـارَتِي مَـا كُنْتِ جَـارَهْ بَـانَتْ لِتَـحْـزُنَنَـا عُـفَـارَهْ[4]

تطلبت القافية ضرورة الوقف بالهاء، فدخلت هذه الهاء على كثير من الأمثلة المصدرية، ومن ثم أحاط الغموض بهذه الأمثلة وكيفية تصنيفها؟ ولعل السياق الذي ورد فيه المثال (افْتِرارة)[5] لا يقطع بالدلالة على المرة، فالشاعر يستهزىء بالمهجو فيقول له:

وَلَسَـوْفَ يَحْبِسُـكَ ٱلْمَضِيـ ـقُ بِنَا فَتُعْصَرُ آعْتِصَـارَهْ
وَلَسَـوْفَ تَكْلَحُ لِلأَسِنَّـ ـةِ كَلْحَـةً غَيْـرَ آفْتِـرَارَهْ[6]

(١) السيوطي: الهمع ٢/١٦٨.
(٢) سيبويه: الكتاب ٤/٨٦؛ ابن سيدة: المخصص ١٤/١٩٢.
(٣) ديوان الأعشى، ص ٢٠٧.
(٤) السابق، ص ٢٠٣.
(٦) ديوان الأعشى، ص ٢٠٧.
(٧) م.ن، ص.ن.

فإن كنا نرجح أن تكون (اِفْتِرارة) دالة على المرة، إذ وقعت في وصف (كَلْحة) وهي دالة على المرة هنا، إذا تحقق هذا في (اِفْتِرارة) فكيف نحسمه في المثال (اِعْتِصارة)؟

ويقول النحاة: إن ما وقعت فيه التاء من هذه المصادر لا بد أن يوصف بواحدة أو يكون هناك قرينة حال دالة على المرة. يقول سيبويه: (ومثل ذلك اَفْتعلت اَفْتِعَالة وما كان على مثالها، وذلك قولك اَحْتَرَزْت اِحْتِرازة واحدة وانْطَلَقت اِنْطِلاَقة واحدة، واسْتَخْرَجت اِسْتِخْراجة واحدة)[1]. وكما كان للسياق أثر في تحديد دلالة الصيغة على المرة، فإن هذا الأثر قد يمتد ليجرد تلك الصيغ من الوصف (بواحدة) وذلك إذا كان السياق نصاً فنياً كالشعر. ففي قصيدة الأعشى السابقة ورد المثال (استدارة) دالاً على المرة، مع تجرده من الوصف بواحدة:

حَتَّـى إِذَا أَخَـذَتْ مَـا خِـذَهَـا تَغَشَّتْنِي آسْتِـدَارَهْ[2]

فالاستدارة في البيت دلت على تأثر الشاعر نتيجة لموقف محدد وهو شرب الخمرة فهو يصف حالة السكر في هذا الموقف فالأثر نتج مرة واحدة فقط، وحتى الوصف بواحدة جاء في سياق عبارة سيبويه ملبساً يقول: (اِحْتَرزت اَحْتِرازة واحد وانْطَلقت انْطِلاَقة واحدة... إلخ)[3]. فهو يصف بواحدة المصادر التي دخلتها التاء للدلالة على المرة (اَحْتِراز + ـة) ويبدو أن وصفه بواحدة، التي دخلتها التاء ليس من تركيب صياغة اسم المرة في هذه المصادر، بل هو نوع من التأكيد في الأسلوب بدليل أنه قال بعد ذلك (اَقْعَنْسس اقْعِنْساسة... وعذبته تَعْذِيبَة)[4] ولم يصف بواحدة، وهي في التركيب كالسابقة.

---

(١) سيبويه: الكتاب ٨٦/٤؛ الرضي: شرح الشافية ١٧٩/١؛ أبو حيان: الارتشاف، ص ٤١؛ خالد الأزهري: شرح التصريح ٧٧/٢؛ السيوطي: الهمع ١٦٨/٢؛ الصبان: شرح الأشموني ٢/٣١٠ ـ ٣١١.

(٢) ديوان الأعشى، ص ٢٠٥.

(٣) سيبويه: الكتاب ٨٦/٤.

(٤) م.ن، ص.ن.

٥ ـ مصادر من المزيد والرباعي تجتمع لها صيغتان: إحداهما مجردة من التاء، والأخرى تكون التاء أصلاً في بنائها نحو: (فِعَال: مُفَاعَلَة) (فِعْلَال: فَعْلَلَة). في هذا النمط من المصادر يختار المصدر الذي يتميز باللاحقة (ـَة) ليدل على المرة[1]. ومما يثير التساؤل أنهم يكتفون بهذا البناء (مُفَاعَلَة) و(الفَعْلَلَة) دونما الحاجة إلى الوصف بواحدة. وحتى من احترز في المصادر التي تكون (التاء) أصلاً في بنائها، واشترط الوصف بالواحدة أو قرينة الحال نجدهم في (المُفاعلة) و(الفَعْلَلَة) يكتفون بالتاء التي في بنية الصيغة للدلالة على المرة. يقول ابن سيدة (وأغنتك الهاء عن هاء تجلبها للمرة)[2].

٦ ـ إسم المرة من السماعي: جاءت أمثلة مصدرية دلت على المرة، ولكنها غير مطابقة للقياس الذي وضعه النحاة نحو:

(فِعْلة) بكسر الفاء ورد منها (حِجَّة)[3].

(فُعْلة) بضم الفاء ورد منها (رُؤْية)[4].

(فَعَلَة) (غزاة) يقول سيبويه (وقالوا غزاة، فأرادوا عمل وجه واحد، كما قيل: حجة يراد به عمل سنة. ولم يجيئوا به على الأصل)[5].

ويقول ابن خالويه: (ليس في كلام العرب مصدر للمرة الواحدة إلّا على فَعْلة نحو سجدت سَجْدة واحدة، وقمت قَوْمة واحدة إلّا حرفين: حججت حِجَّة واحدة، ورأيت رُؤْية واحدة بالضم)[6].

ونجد ابن النحاس يلتزم بالقياس فيقول الحِجَّة السنة والحَجَّة الفَعْلة[7].

---

(١) م.ن، ص.ن. ابن سيدة: المخصص ١٩٢/١٣؛ ابن يعيش: شرح المفصل ٥٧/٦؛ الرضي: شرح الشافية ١٧٩/١.

(٢) ابن سيدة: المخصص ١٩٢/١٤. وانظر ابن يعيش: شرح المفصل ٥٧/٦.

(٣) ديوان زهير، ص ٢٨٦.

(٤) ديوان النابغة، ص ٩٨.

(٥) سيبويه: الكتاب ٤٥/٤؛ ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٥٦٦.

(٦) ابن خالويه: ليس في كلام العرب، ص ٣٦؛ السيوطي: المزهر ٨٠/٢.

(٧) شرح النحاس، ص ٣٠٣، ٣٠٦.

□ **وظيفة (التاء):**

تقوم (التاء) إذا لحقت المصادر المجردة منها بدور وظيفي فهي مورفيم (Morpheme) يدل على وقوع الحدث مرة واحدة فقط وذلك بتراكيب متعددة (فَعْل + ـَة)، (المصدر المزيد + ـَة).

أما إذا كانت التاء تدخل في بنية الصيغة المصدرية فالسياق هو صاحب الكلمة الفاصلة في تحديد دلالتها على المرة. فقد توصف بواحدة، أو يكون في السياق قرينة تدل على المرة وهنا يكتفي بالصيغة دون الحاجة إلى وصف بالواحدة. ولا تكون الدلالة على المرة من هذه الصيغ مكتسبة من (التاء) التي تدخل في تشكيل بناء الكلمة فالتاء فيها ليست مورفيمًا يدل على المرة. إذ أن هذه الدلالة تكتسب من السياق كما ذكرنا.

وقد أثارت هذه (التاء) انتباه القدماء، ولاحظوا العلاقة بين وجودها في المصادر والدلالة على المرة، إلّا أنهم وقعوا في خلط كبير في تسميتها ووظيفتها كما لم يلاحظوا الفرق بين هذه (التاء) التي تكون مورفيمًا خالصاً وبين (التاء) التي تكون من بنية الصيغة، كذلك لم نجد اهتماماً بدور السياق في تحديد دلالة الصيغة على المرة إلّا متأخراً فالأمثلة التي ذكرها سيبويه عن المصادر المختومة (بالتاء) أصلاً ووصفها بواحدة، كانت في سياق يغمض فيه الهدف من الوصف (بواحدة)[1].

وسنحاول تلمس هذا الخلط في سياق النصوص التي تناولت المصدر الدال على المرة.

١ ــ يطلق عليها سيبويه (تاء التأنيث) يقول:

(لأنك لو أردت الفعلة في هذا لم تجاوز لفظ المصدر، لأنك تريد فعلة واحدة فلا بد من علامة التأنيث)[2].

---

(١) سيبويه: الكتاب ٨٦/٤.

(٢) سيبويه: الكتاب ٨٦/٤؛ ابن مالك: التسهيل، ص ٢٠٧.

٢ ــ اختلفت المواضع التي عالجها فيها الصرفيـون فهي تدرس في الأبواب الآتية: (زيادة التاء[1]، زيادة الهاء[2]، المصادر المؤنثة)[3].

٣ ــ في الدلالة على المرة: يذكرون أن التاء هي الدالة على المرة يقول الهروي: (تدخل الهاء على المصدر لتبين عدد المرات)[4] أو في أحيان أخرى تكون الصيغة (فَعْلة) هي الدالة على المرة[5].

فنص سيبويه ــ السابق ــ (لا بد من علامة التأنيث) يشعر أن التاء هي الدالة على المرة. ولكن في قوله (إذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبداً على فَعلة)[6] فتأكيده ــ أبداً على فَعْلة ــ يشعر بأن صيغة (فَعْلة) هي الدالة على المرة. ويبدو أن عدم الدقة في التعبير العلمي في مثل هذه المواضع ــ والتي لا تقلل بأي حال من عظمة هذا التراث ــ تعود إلى تلك المرحلة المتقدمة من التأليف العلمي، والذي اعتمد على المجالس، والأمالي، وحلقات المدرسين ثم الرواة.

٤ ــ الخلط بين (تاء المرة) والتاء الواقعة أصلاً في بناء الصيغة. وذلك في (المُفَاعَلَة) و(الفَعْلَلَة) فقد أثارهم أن هذه الصيغة تلحقها التاء أصلاً، فقرروا أولاً أنها الصيغة الأصلية، والأكثر في مقابل الصيغة المجردة من التاء، ثم أشكل عليهم وجود هذه الصيغة في السياق الدال على المرة فلجأوا إلى التقدير.

---

(١) ابن الشجري: أمالي الشجرية ٢٩٤/٢.

(٢) الهروي: الأزهية، ص ٢٦٤.

(٣) المبرد: المقتضب ٣٧٢/٣.

(٤) الهروي: الأزهية، ص ٢٦٤؛ ابن الشجري: الأمالي الشجرية ٢٩٤/٢؛ ابن مالك: التسهيل، ص ٢٠٧؛ السيوطي: الهمع ١٦٨/٢.

(٥) سيبويه: الكتاب ٨٦/٤. وانظر المبرد: المقتضب ١٢٧/٢؛ ابن جني: المنصف ١٧٩/١؛ ابن سيدة: المخصص ١٥٩/١٤؛ ابن يعيش: شرح المفصل ٥٧/٦؛ ابن مالك: التسهيل، ص ٢٠٥؛ الرضي: شرح الشافية ١٧٩/١.

(٦) سيبويه: الكتاب ٤٥/٤.

وهنا يقدرون أن (تاء الصيغة الأصلية) قد حذفت وأن التاء التي في الصيغة ــ في حالة السياق الدال على المرة ــ هي تاء المرة. يقول ابن يعيش: (فإن كان فيه (هاء) لم يجتلب للمرة هاء، واكتفى بالهاء التي فيه عن تجتلبها، وذلك قولك قاتلته مقاتلة، ولا تقول في المرة قتالة لأن أصل المصدر في فَاعَل المفاعلة لا الفِعَال لأنه على وزن الدَّحْرَجَة ومثله أقلته إقَالة، واسْتَعنت به اسْتِعَانة ولو قيل في قولك إذا قلت استعنت به استعانة وأراد المصدر ثم قال استعانة وأراد المرة الواحدة أن هذه التاء غير تلك الأولى)[1] ويقول الرضى: (ولو قلنا بحذف تلك التاء والمجيء بتاء الوحدة فلا بأس)[2].

٥ ــ يكتفون في بعض الأحيان بالصيغة التي تكون (التاء) داخلة في بنائها أصلاً[3] للدلالة على المرة[4]. ويصرحون في مواضع أخرى على ضرورة الوصف بواحدة لأمن اللبس أو وجود قرينة حال في السياق. يقول أبو حيان: (فإن كان المصدر قد وضع على الهاء نحو رحمة وتعزية ومضاربة فتبين الوحدة بالصفة فتقول: مضاربة واحدة)[5].

٦ ــ ينظرون إلى اسم المرة في ضوء مفهوم اسم الجنس الجمعي الذي يميز بينه وبين مفرده بالتاء. وهذا ما أشار إليه سيبويه[6] وفصله ابن جني بقوله (فكأن قولك في المصدر شتم، وقتل، وضرب إنما هو جمع فَعْلة نحو (تَمْرة وتَمْر،

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٥٧/٦.

(٢) الرضي: شرح الشافية ١٧٩/١.

(٣) أنظر: ص ٣٣٠ من هذا البحث.

(٤) سيبويه: الكتاب ٨٦/٤؛ ابن سيدة: المخصص ١٩٢/١٤؛ ابن يعيش: المفصل ٥٧/٦؛ الرضي: شرح الشافية ١٧٩/١.

(٥) أبو حيان: الارتشاف، ص ٤١، ١٢٨. وانظر كل من: سيبويه: الكتاب ٨٦/٤؛ الرضي: شرح الشافية ١٧٩/١؛ الأزهري: شرح التصريح ٧٧/٢؛ السيوطي: الهمع ١٦٨/٢؛ الصبان: حاشية على الأشموني ٣١٠/٢.

(٦) سيبويه: الكتاب ٤٥/٤.

ونَخْلة ونَخْل)، لأن المصدر يدل على الجنس، كما أن التمر والنخل يدلان على الجنس فضَرْبة نظيرة تَمْرة، وضَرْب نظير تَمْر)[1].

يكشف لنا العرض السابق عن مفهوم القدماء للمصدر الدال على المرة وكيفية صياغته. وقد ذكرنا أن الدلالة على المرة تكتسب من موفيم (ـَة) وذلك في التراكيب الآتية:

ــ المصادر المجردة من التاء:

(فعل + ـَة) (ضَرْب + ـَة) ضَرْبَة.

أو (الصيغة + ـَة) (إتيان + ـَة) إتيانَة.

(إعطاء + ـَة) إعطاءَه.

ــ المصادر التي تلحقها التاء تعتمد على السياق:

(الصيغة + الوصف بواحدة).

(الصيغة + قرينة حال).

٢ ــ اسم الهيئة[2]:

☐ **بناء الصيغة:**

١ ــ تبنى من المصادر الثلاثية المجردة:

ــ ترد إلى صيغة (فِعْل) بكسر الفاء.

ــ يلحق مورفيم (ـَة): (فِعْل + ـَة) (مِشْية).

وردت في قول الأعشى:

أَقْبَلْتُ أَمْشِي مِشْيَةَ آلْـ   حَشْيَانِ مُـزْوَرّاً جِنَـابُـهُ[3]

---

(١) ابن جني: المنصف ١٧٩/١. وانظر ابن سيدة: المخصص ١٣٢/١٤، ١٥٩؛ الرضي: شرح الشافية ١٧٩/١.

(٢) مصطلح اسم الهيئة، ص ٣٤.

(٣) ديوان الأعشى، ص ٣٢١.

المثال (مِشْية) اكتسب في البيت دلالة أخرى إلى جانب دلالته على الحدث، فالشاعر يصف صورة هذا الحديث وكيف تم؟ كل هذه الدلالات لم تكن الصيغة المصدرية البحتة (مَشْى) بوزن (فَعْل) مشتملة عليها. لذا تلجأ اللغة إلى المخالفة في الصيغ لاكتساب دلالات جديدة.

ففي المثال((مشية) أدى المورفيم (ـة) وظيفة جديدة وهي الدلالة على هيئة حدوث الفعل. هذه الدلالة خالفت ما دل عليه هذا المورفيم في اسم المرة، ولذا جاءت المخالفة في الصيغة:

اسم المرة (فَعْل «مفتوح الفاء» + ـة).
اسم الهيئة (فِعْل مكسور الفاء + ـة)[١].

وللدلالة على إسم الهيئة ترد الصيغة المصدرية إلى بناء (فِعْل) بكسر الفاء. ففي المثال (مِشْية) المصدر (مَشْى ← مِشْى + ـة).

وما يحدث في إسم المرة من اشتراك أمثلة ذات دلالة مصدرية مطلقة ببناء (الفَعْلة) يحدث هذا أيضاً في إسم الهيئة، وقد كثر في الشعر الجاهلي هذا النوع من الاشتراك من ذلك (عِذْرة) من الفعل (عَذَر يَعْذِر) في قول الأعشى:

وَعَـطَاءُ إِذَا سَـأَلْتَ إِذَا العِـذْ   رَةُ كَـانَتْ عَـطِيَّـةَ البُخَّـالِ[٢]

(فالعذرة) في البيت مطلقة بمعنى «الاعتذار» فهي حدث بحت. ولنتأمل المثال (عذرة) في قول النابغة:

ها إنَّ تـاعِـذْرَةٌ إلا تكن نَفَعَتْ   فإنَّ صاحبَها قد تاهَ في البَلَدِ[٣]

(١) الأزهري: شرح التصريح ٧٧/٢. تنبه الأزهري إلى قيمة المخالفة في الحركات بين الفتح في اسم المرة والكسر في اسم الهيئة. يقول: «ويدل على الهيئة وهي الحالة التي يكون عليها الفاعل عند الفعل (بفِعلة) بالكسر في الفاء فرقاً بينها وبين المرة» ا. هـ.
(٢) ديوان الأعشى، ص ٥٩.
(٣) شرح النحاس، ص ٧٦٦.

فالمثال ورد في سياق يعتذر فيه الشاعر، بل ويلح في ذلك، ويسوق وصف حاله بالضياع إن لم تنفع هذه (العذرة). فالمثال (عذرة) وإن كان أصلاً مصدراً مختوماً بالتاء إلّا أنه اكتسب الدلالة على وصف الفعل وهيئته من السياق. يقول الرضى: (وقوله: وبكسر الفاء للنوع نحو ضِربة أي ضرباً موصوفاً بصفة، وتلك **الصفة إما أن تذكر** نحو حسن الرِكبة وسيء المِيتة وجلست جِلسة أو **تكون معلومة بقرينة الحال**)[١].

ففي بيت النابغة السابق اكتسب المثال دلالته على الهيئة من السياق أما ما جاء مشتركاً مع الصيغة المصدرية المطلقة، إلّا أنه اكتسب دلالته على الهيئة بالوصف (الرِّعة) في قول لبيد:

لا تزجر الفتيـان عن سوء الـرعة   يا رب هيجا هي خير من دعه[٢]

والرعة حالة الحمق من الفعل (وَرِع يَرِع)[٣] فهو من المثال ما تسقط فاؤه مثل زِنة وعِدة[٤]. فهو في البناء (الميزان الصرفي) من أبنية فِعْلَة وهو في (الميزان الصوتي) (عِلَة). وهو خارج السياق من المصادر المطلقة ولكنه في السياق جاء موصوفاً بالسوء فاكتسب دلالة جديدة وهي وصف صورة الفعل وهيئته.

٢ ـ تبنى من المصادر الثلاثية المزيدة:

١ ـ **الأبنية القياسية:**

تبقى الصيغة المصدرية من الثلاثي المزيد على حالها وتكتسب دلالتها على الهيئة من السياق نحو (إناخة) في قول الأعشى:

أَتَـانَا بِهَـا السَّـاقِي فَـأَسْنَدَ زِقَّـهُ   إِلَى نُـطْفَـةٍ زَلَّتْ بِهَـا رَصَفَـاتُهَـا

(١) الرضي: شرح الشافية ١٧٩/١. وانظر الأزهري: شرح التصريح ٧٧/٢؛ السيوطي: الهمع ١٦٨/٢.
(٢) ديوان لبيد، ص ٣٤٠.
(٣) الأزهري: التهذيب ١٧٥/٣.
(٤) سيبويه: الكتاب ٣٣٦/٤ ـ ٣٣٧.

وُقُـوفاً فَلَمَّا حَـانَ مِنَّـا إِنَـاخَـةُ   شَـرِبْنَـا قُعُـوداً خَلْفَنَـا رُكَبَـاتُهَـا[١]

فالمصدر (إناخة) من الفعل المزيد (أناخ إناخة) جاءت في سياق تصويري لحال الصحبة المجتمعة لشرب الخمر، فلما أن جلبها الساقي حتى كان هذا الفعل وكيفيته من دفع الإبل للبروك.

وصياغة اسم الهيئة من المزيد بوزن (فعلة) من القضايا التي يرفضها القدماء فيجعل أبو حيان (فعلة) للثلاثي المجرد ويخرج السيوطي ما عدا ذلك، يقول أبو حيان:

(والهيئة من الثلاثي المجرد المتصرف التام على فعلة تقول هو حسن الرِكبة والجِلسة قياساً مطرداً)[٢]. ويقول السيوطي: (ولا تكون الهيئة من (غيره) أي غير الثلاثي وهو الرباعي والمزيد غالباً)[٣].

ويبرر الأزهري سبب منع المصادر المزيدة من أن تأتي على (فِعْلة) بقوله: (ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة لأن بناء الفِعْلة فيه إذ يلزم من ذلك هدم بنية الكلمة بحذف ما قصد إثباته فيها فاجتنب ذلك واستغنى عنه بنفس المصدر الأصلي)[٤].

وواضح من التبرير بعده عن الواقع اللغوي وذلك لأنه قد دحض هذا التبرير بما يأتي:

١ ــ يقرر أن الصياغة من المزيد تكون على البناء الأصلي.

٢ ــ يقرر فيما بعد أن صيغاً من المزيد، جاءت بوزن (فِعْلة) نحو (انتقبت نِقْبة).

---

(١) ديوان الأعشى، ص ١٣٥.
(٢) أبو حيان: الارتشاف، ص ١٢٨.
(٣) السيوطي: الهمع ١٦٨/٢.
(٤) الأزهري: شرح التصريح ٧٧/٢.

وأعجب من هذا تفسيره (لِنقْبة) وما يماثلها بعد أن حدث فيها الهدم الذي يدعيه يقول: (وكان القياس عدم الحذف إلّا أنهم هدموا أبنية المصدر وبنوا الفِعْلة حرصاً على البيان)[١].

٢ ــ أمثلة من المزيد سمعت على (فِعْلة):

وهي الصيغة التي قصروها على الثلاثي المجرد ولكنها جاءت من المزيد في أمثلة محدودة: اختمرت خِمْرة، انتقبت نِقْبة، تعمم عِمّة وتقمص قِمْصة ولم يرد غيرها[٢]، وقد ناقشنا ما قاله الأزهري في مثل ذلك ونشير إلى أن السيوطي لم يمنع هذا مطلقاً بل قال: (ولا تكـون الهيئة من غيـره أي غير الثـلاثي وهو الرباعي والمزيد غالباً)[٣] (فغالباً) فيها اتساع وإمكانية لاستيعاب السماعي من الأمثلة.

٣ ــ تراكيب سياقية تدل على هيئة الفعل:

كشفت الاستخدامات السياقية للمصدر في الشعر الجاهلي عن اكتساب دلالات متعددة فهو لا يقف عند الدلالة على الحدث، بل يضفي عليه دلالات إضافية. وإذا ما نظرنا إلى المصدر في خارج السياق، فإن المصادر التي ارتبطت صيغها بدلالات خاصة أمكن حصرها، كما نلاحظ أن هذه التقسيمات التي تربط الصيغ بدلالتها ليست حاسمة، فلقد تداخلت الصيغ في دلالة واحدة نحو (فُعَال وفَعِيل) تدلان على الصوت فإذا سمعت أمثلة على (فِعَال) نحو (غِنَاء) وكانت تدل على الصوت فهم يردون ذلك إلى السماعي[٤] فإذا كان هذا التداخل متاحاً والصيغة خارج السياق فإن تداخل دلالة الصيغ في السياق أكثر

---

(١) م. ن، ص. ن.
(٢) ابن سيدة: المخصص ١٣٧/١٤؛ ابن مالك: الألفية، ص ٤١؛ أبو حيان: الارتشاف، ص ١٢٨؛ المرادي: شرح الألفية ٣٦/٣؛ ابن هشام: أوضح المسالك ٤٥/٣؛ الأزهري: شرح التصريح ٧٧/٢؛ السيوطي: الهمع ١٦٨/٢؛ الصبان: حاشية على شرح الأشموني ٣١١/٢.
(٣) السيوطي: همع الهوامع ١٦٨/٢.
(٤) ابن سيدة: المخصص ١٣٦/١٤.

إمعاناً وتوغلاً، ولقد ظهر لنا التداخل بين أمثلة صيغة (فَعْلة) في الدلالة على مطلق الحدث وفي تقييدها بمرة واحدة كما ظهر لنا هذا التداخل بين أمثلة صيغة (فِعْلة) في الدلالة على مطلق الحدث وفي كونها وصفاً لهيئة الحدث. وكشف لنا السياق عن تحول كثير من الأمثلة المصدرية عن دلالتها على مطلق الحدث إلى دلالات وصفية. ولا يعني هذا أن المثال بلفظة أو ببنائه يمكن له تحقيق هذه الدلالة منفصلاً عن السياق الذي ورد فيه، بل لربما يكون لهذا المثال دلالة في سياق ما، وتكون له دلالة أخرى في سياق آخر. من ذلك (مَرّ) وهو مصدر (مَرَّ يَمُرُّ) ففي قول الأعشى:

كَـأَنَّ مِشْيَتَهَـا مِن بَيْتِ جَـارَتِهَـا   مَرُّ السَّحَابَةِ لَا رَيْثٌ وَلَا عَجَلُ[1]

فالمصدر (مَرّ) في هذا السياق لا يدل على الحدث المطلق (المرور) فهو في سياق وصفي للحدث، ولكن هل يمكن أن نطلق عليه (إسم هيئة)؟ وفق القواعد الصرفية السابقة لا يتحقق له هذا وإلّا كان (مِرَّة السحابة) بوزن (فِعْلة).

إذن كيف يخالف القاعدة الصرفية مع تحقيقه لوظيفة إسم الهيئة؟

ومزيد من الأمثلة يمكن أن تجيب على هذا التساؤل، للأعشى أيضاً:

وَتَـبْـرُدُ بَـرْدَ رِدَاءِ الـعَـرُو   س رَقْرَقْتَ بالصَّيْفِ فِيهِ العَبِيرَا[2]

وقول امرىء القيس:

على العقب جياش كأن اهتـزامه   إذا جاش فيه حميه غلى مرجل[3]

فالأمثلة المصدرية (اهْتزام، حَمى، غَلْيْ) جاءت في السياق التصويري لمعانٍ دلالية وصفت الحدث وصورت تفصيلاته، ولم يكن بإمكان هذه الأمثلة المصدرية أن تدل على هذه الدلالات وهي خارج السياق.

---

(١) ديوان الأعشى، ص ١٠٥.
(٢) السابق، ص ١٣١.
(٣) ديوان امرىء القيس، ص ٢٠.

وتثير هذه السياقات سؤالاً: هل يمكن لنا أن ندرس قضية (اسم الهيئة) من جانبين: جانب البناء، وجانب السياق.

ففي جانب البناء عالجنا الأبنية التي تدل على اسم الهيئة وذلك في ضوء ما صنفه القدماء، أما دراسة المصادر الدالة على اسم الهيئة في السياق فهو ما سنتناوله، ويجب أن نقر أن علماء العربية من المتقدمين قد عالجوا هذه الأمثلة الدالة على الهيئة في السياق، ولكن معالجتهم لها جاءت في دراسة النحو لا في دراسة الصرف إذ نظروا إليها في باب (المفعول المطلق)[1] فكأن اهتمامهم منصباً على موقع المصدر الإعرابي في السياق. وأما دراسة الصيغ في السياق فتتيح لنا بُعداً آخر غير (الموقع الإعرابي) ففي قول الأعشى:

أَرِقْتُ وَمَـا هَـذَا ٱلسُّهَـادُ ٱلْمُؤَرِّقُ   وَمَا بِيَ مِنْ سُقْمٍ وَمَا بِيَ مَعْشَقُ[2]

يمكن لنا أن نصف (السُّهاد المؤرِّق) على أنه من مصادر اسم الهيئة.

وعلى هذا نعيد تصنيف المصادر الدالة على اسم الهيئة على هذا النحو:

١ ـ أمثلة مبنية من: (فِعْل + ـة) وهي من أبنية الثلاثي المجرد التي لا تكون أصلاً على فِعْلة نحو (مِشْية).

٢ ـ أمثلة بوزن (فِعْلة) تكتسب دلالتها من السياق نحو (عِذْرة) (سوء الرِّعة).

٣ ـ أمثلة من المزيد تكتسب دلالتها من السياق نحو (إناخة).

٤ ـ أمثلة سمعت على فِعْلة من المزيد نحو (عِمَّة، ونِقْبة، وخِمْرة).

٥ ـ تراكيب سياقية تضفي على المثال المصدري دلالته على وصف الحدث وهيئته. وهذه التراكيب قد تكون:

إضافة المصدر (مَرّ السحابة) وصفه (السُّهاد المؤرق) وغيرها من السياقات المختلفة الممكنة.

---

(١) ابن السراج: أصول النحو ١٩١/١، ٣١٠/٢ ـ ٣١١. وانظر الرضي: شرح الكافية ١١٥/١ ـ ١١٦. وانظر عباس حسن: النحو الوافي ٢٠٧/٢، ٢٠٨، ٢٢٩/٣.
(٢) الأعشى: الديوان، ص ٢٦٧.

ـ٢ـ

اللاحقة (ـِيّة) التي تلحق المصدر الصناعي[١]

تعد قضية المصدر الصناعي من القضايا المستحدثة في درس المصدر. فالقدماء لم يدرجوها في بحث المصدر. والإشارات المتناثرة حولها في كتب العربية لم تتوفر عليها كما توفرت على غيرها من القضايا الصرفية عامة وقضايا المصدر خاصة. ولا يعني هذا أن اللغة لم تستخدم أمثلة من المصدر الصناعي، فقد عرف الشعر الجاهلي أمثلة منه، وكذلك في صدر الإسلام، جاء في القرآن الكريم ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ﴾ [الأحزاب ٣٣] ثم شاعت بعد ذلك أمثلته، وأكثر استخداماته ما نلحظه في الاستخدام المعاصر (وأغلب الظن أن المصدر الصناعي دعت الحاجة إليه بعد أن ترجمت الكتب الكثيرة عن اللغات الأجنبية، وبعد أن بدأ العرب يؤلفون في العلوم المختلفة، فاحتاجوا إلى وضع أبنية تسد حاجتهم في الكتب المترجمة والمؤلفة)[٢].

وسنحاول في هذا العرض تتبع نظرة القدماء والمحدثين لمفهومه وكيفية صياغته، ثم نبحث أمثلته في الشعر الجاهلي:

١ ـ جهود القدماء في بحث المصدر الصناعي:

تحدثنا عن إشارات متناثرة حول أمثلة (المصدر الصناعي) ونشير إلى أن القدماء لم يطلقوا على أمثلته هذه التسمية فهي تسمية (حديثة) وتذكر خديجة الحديثي في دراستها لأبنية الصرف في كتاب سيبويه أنها لم تعثر على إشارة إليه في الكتاب كما لم تجد له صيغاً لتقيم الدراسة عليه، وتعزو إهمال سيبويه لهذا النوع

(١) مصطلح المصدر الصناعي، ص ٣١.
(٢) خديجة الحديثي: أبنية الصرف، ص ٢١٠.

من المصادر إلى أن الحاجة لم تكن ماسة إليه في أول عهد العرب بالتأليف[١] ولكن هناك إشارة عابرة في الكتاب أورد فيها مثالاً من أمثلة المصدر وصرح بمصدريته وذلك في الأمثلة التي تكون التاء فيها زائدة، يقول: (وكذلك جبروت وملكوت لأنها من الملك والجبرية[٢])، و(التقدمية لأنها من التقدم)[٣].

ولقد وردت إشارة مبكرة ـ تاريخياً ـ عند الفراء تدل على مفهوم المصدر الصناعي وصياغته دون التصريح بتسميته يقول: (فما جاءك من مصدر لاسم موضوع فلك فيه الفُعُولة والفُعُولية وأن تجعله منسوباً على صورة الاسم، من ذلك أن تقول عبدٌ بَيِّنُ العُبُودِيَّة والعُبُودة والعَبْدِية)[٤].

يطرح نص الفراء السابق قضايا كثيرة تتعلق بالمصدر الصناعي وهي:

صياغته: يصاغ من الأسماء وذلك بأن ينسب إليها.

أوزانه: الفُعُولة والفُعُولية وأضاف الفَعْلِية أيضاً.

تسميته: مصدر لاسم موضوع.

فمفهوم الفراء للمصدر الصناعي كان واضحاً، فهو عنده مصدر، وهو لا يشتق مباشرة، وإنما يوضع عن طريق النسبة، كذلك حدد أوزانه.

وتكاد كتب اللغة فيما بعد تغفل عن هذا النوع من المصادر إلا إشارات عابرة لا تتوفر على القضية من ذلك ذكر ابن قتيبة لأمثلة المصدر الصناعي في باب (المصادر التي لا أفعال لها). قال: (رجلٌ بَيِّنُ الرُجُولة والرُّجُولِيَّة)[٥].

ولكنه لم يحللها على النحو الذي قام به الفراء.

وتحدث «ابن السكيت» عن شيء من هذا في باب (الفَعَالة والفُعُولة) فذكر أمثلة كثيرة كلها بوزن فَعَالة وفُعُولة تؤدي الدلالة التي تحدث عنها الفراء

(١) خديجة الحديثي: أبنية الصرف، ص ٢٠٩.
(٢) سيبويه: الكتاب ٤/٣١٥ ـ ٣١٦.
(٣) السابق ٤/٣١٦.
(٤) الفراء: معاني القرآن ٣/١٣٧.
(٥) ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٣٦٧.

منها (فارسٌ على الخيل بَيِّنُ الفُرُوسة والفَراسة)[١] ولكنه لم يذكر (الفُرُوسية).

ويبدو أن أكثر المستويات التي شاعت فيها الأمثلة بوزن المصدر الصناعي كانت في استخدامات المناطقة، وهذا ما أثار اهتمام الفارابي الفيلسوف فبحث قضية المصدر الصناعي وذلك في حديثه عن (المشتق وما هو غير مشتق)[٢] فقد ذكر أقوالاً لأقوام مختلفين في تعريف المشتق من ذلك قول قوم بأنه (الألفاظ التي تدل عليها من حيث ينطوي فيها بالقوة المشار إليه، ومن حيث المشار إليه موصوف بها بالقوة هي مشتقة من ألفاظها الدالة عليها من حيث هي منتزعة عن المشار إليه)[٣] وقد نقد هذا التعريف، وتعريفات أُخر مضادة بقوله: (وظاهر أن التسمية إذا حصلت بالألفاظ وأصلحت على مر الدهور إلى أن تحصل صناعة، وجد فيها ما هو مشتق وما هو غير مشتق، ووجد فيها ما يدل على معان منتزعة عن المشار إليه وعلى ما يدل على هذه المعاني بأعيانها من حيث المشار إليه موصوف بها ــ وهذا بعضه يدل على ما هو المشار إليه وبعضه يدل على غيره من المعقولات. والمعاني المنتزعة هي متأخرة بالزمان عنها من حيث يوصف بها المشار إليه ومن حيث ينطوي فيها بالقوة المشار إليه. وأما الألفاظ الدالة عليها، فإنه ينبغي أن تكون هناك ألفاظ مُشَكَّلة بأشكال تدل عليها من حيث هي منتزعة مفردة عن المشار إليه، وألفاظ أُخر تدل عليها من حيث المشار إليه منطو فيها بالقوة)[٤].

كما يحدد طبيعة المصادر الصناعية بقوله: (وقد توجد سائر المقولات منها ما ينطوي فيه المشار إليه الذي لا في موضوع وليس بمشتق من مصدر. فإذا أردنا أن نجعل له شكلاً يقوم مقام مصدر، كان حينئذ المُشكل بذلك الشكل أحرى أن يكون مأخوذاً من اللفظ الذي ليس بمشتق من المصدر. وهذا بعينه نفعله في أسماء الأشياء التي تعرف في المشار إليه ــ من التي لا في موضوع ــ ما هو مثل

(١) ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ١١٠.

(٢) أبو نصر الفارابي: الحروف، ص ٧٧.

(٣) م.ن، ص.ن.

(٤) م.ن، ص.ن.

«الإنسان»، فإنا نقول إنه إنسان ظاهر الإنسانية ورجلٌ بَيِّنُ الرُّجُولِيَّة، فيكون ذلك شبيهاً بقولنا هو أبيض بين البَيَاض وهو عالِم تامُ العِلْم، فتكون الإنسانية مصدراً و الرُّجولية مصدراً أو قائماً مقام المصدر. غير أنه بَيِّنٌ أن مصدر المقولات الأخر إنما يدل عليها مفردة منتزعة من موضوعاتها التي تعرف منها ما هو خارج عن ذاتها. فإذا انتزعت عن تلك الموضوعات سائر المقولات في الذهن. بقيت الموضوعات موجودة معقولة، وكانت المفردة عنها معقولة مجردة بطبائعها وحدها غير مقترنة بغيرها)[١]. فالرجولية والإنسانية عنده مصادراً أو قائمة مقام المصدر.

ويحدد مفهوم المصدر الصناعي بأنه يفترق عن المصدر العادي كما يفترق المصدر الصناعي على الكلمة التي يصاغ عليها يقول: (وينبغي أن ننظر في الإنسانية والرُّجُولِيَّة والبِنَائِية وأشباه ذلك مما يجري مجرى المصادر، هل تدل على أشياء مفردة انتزعت عن موضوعات فأفردت عنها. فإن كانت كذلك، فما موضوع الإنسانية. فإن كان ذلك هو الإنسان فإن الإنسان إنما يدل على معنى انطوى فيه بالقوة موضوع)[٢]. ويقول: (وظاهر أن الموضوع غير المشار إليه الذي ينطوي في الإنسان بالقوة لأن الإنسان هو معقول للمشار إليه ويعرف من المشار إليه ما هو، وأما هذا الموضوع فإن الإنسان يدل منه لا على ما هو. ونسبة هذا الموضوع من الإنسان كنسبة المشار إليه الذي لا في موضوع من الأبيض[٣]. ونسبة المشار إليه من الإنسان كنسبة المشار إليه الذي تحت الأبيض ــ وهو شخص الأبيض ــ مما هو أبيض، وهو الذي يعرف الأبيض منه ما هو بالفعل، إذ يقول إن الإنسان ينطوي فيه ذلك الموضوع بالفعل. فالإنسان إذن مركب من شيئين بهما قوامه. فبين أن الذي به قوام الإنسان والذي يدل عليه حده هو جنسه وفصله، أو شيئان أحدهما كالمادة والآخر كالصورة والخلقة، مثل الأبيض الذي البياض له مثل الصورة والفصل. والموضوع المشار إليه أو بعض أنواعه

(١) أبو نصر الفارابي: الحروف، ص ٧٨.

(٢) م.ن، ص.ن.

(٣) فالأبيض يشتمل على الشيء وصفة البياض.

أو أجناسه كالمادة أو الجنس. غير أن الأبيض دلالته على الأبيض بالفعل ودلالته على الموضوع بالقوة، فهل الإنسان يدل على الذي هو له كالصورة أو كالفصل بالفعل ويدل على الذي هو كالمادة أو الجنس بالقوة، أو دلالته عليهما بالفعل. فإن كان ذلك، فالإنسانية التي منزلتها من الإنسان منزلة البياض من الأبيض، ما هي منهما، هي المادة أو الصورة، أو هل هي الجنس أو الفصل. فإن كان البياض كالصورة أو الفصل فالإنسانية هي ماهيته التي هي الصورة أو الفصل مجرداً دون المادة أو الجنس)(١).

وبعد أن حدد مفهوم المصدر الصناعي واختلاف دلالته عما يدل عليه المصدر العادي خلص إلى أن (أمثال هذه المصادر فيما تعرف ما هو المشار إليه إنما تصح دلالتها في كل ما كان منها مركباً اذا ما هو منه، مثل الصورة أو الفصل الذي لا يدل عليه باسم مشتق وما لم يكن منقسمًا، وكان إما كالصورة لا في مادة أو مادة بلا صورة، فليس يمكن أن يجعل له مصدر. فإن جعل له مصدر كان ما يدل عليه المصدر والمشتق منه معنى واحداً لا غير. فقد تبين أيضاً أن فصول ما يدل على ما هو هذا المشار إليه هي أيضاً تعرف ما هو هذا الشيء)(٢).

فيمكن تحديد مفهوم المصادر الصناعية عنده بما تصح دلالته في كل مكان منها مركباً إذا أفرد ما هو منه(٣) ويفرق بين المصادر الصناعية وبين الاسم الذي يصاغ منه بقوله: (فإن هذه هو الفرق بين «العَالِم» و«العَالِمية» في تلك الألسنة، فإن «العِلْم» قد يكون لما هو غير متمكن ولا يصير بعد صناعة ولا هو عسير الزوال، وأما «العَالِمِية» فإنها تدل عليها من حيث هي متمكنة في موضوعاتها غير مفارقة. وأما مثل هذه المصادر فيشبه أن تكون مشتقة ومأخوذة من الأسماء. وهذه لا تتصرف بأنفسها في تلك الألسنة، ولكن إذا أرادوا أن يصرفوها جعلوا

(١) أبو نصر الفارابي: الحروف، ص ٧٩.
(٢) السابق، ص ٨٠.
(٣) م.ن، ص.ن.

معها لفظة الفعل، فنقول «فَعَل العالمية» و«يستعمل العالمية». فلذلك ينبغي أن نفهم من «الإنسانية» أنها تدل على شيء غير مفارق لموضوع ما. غير أن هذه المصادر تفارق الأسماء التي لم تُشَكَّل بهذه الأشكال في أن الأسماء ينطوي فيها معنى الوجود الذي هو الرابط الذي به يصير المحمول محمولاً على موضوع. فلذلك نقول «زيد إنسان» ولا نقول «هو إنسانية» و«زيد عالم» ولا نقول «هو عالمية»)(١).

ومما تتميز به دراسة الفارابي لقضية المصادر الصناعية إشارته إلى أن هذا النمط من المصادر معروف غي غير العربية يقول: (وعلى أن في سائر الألسنة سوى العربية مصادر ما تتصرف من الألفاظ وتجعل منها كلم على ضربين، ضرب مثل «العِلم» في العربية وضرب مثل «الإنسانية»، وبالجملة مثل مصادر ما لا يتصرف من اشياء. فإن أهل سائر الألسنة يعملون من «العالم» مصدراً فيقولون مثلاً «العالِمِية» كما يقولون «الإنسانية»، وكذلك سائر الأسماء ـ مما تتصرف ومما لا تتصرف ـ يجعلون لها مصدراً على هذه الجهة ـ أعني أنهم يقولون من المثلث «مُثَلَّثِية» ومن المدور «مُدَوَرِية» ومن الأبيض «أَبْيَضِية» ومن الأسود «الأَسْوَدِية» على أنهم يقولون أيضاً «التثليث» و«التدوير» و«البياض» و«السواد»)(٢). ولكنه يشير إلى ميزة تميزت بها العربية عن غيرها من اللغات التي يوجد فيها اسم دالاً على مقولة ونوع ما مجرداً عن موضوعه بأن العربية توحد في اللفظ بين الاسمين. أما غيرها من اللغات (لا يسمى الموضوع به من حيث يوجد له ذلك النوع باسم مشتق من اسم ذلك النوع، بل باسم مشتق من اسم نوع آخر، مثل «الفضيلة» في اليوناني، فإن المكيف بها لا يقال فيه «فاضل» كما يقال في العربية، بل يقال «مجتهد» أو «حريص»)(٣).

ويمكن تصنيف الأمثلة التي أوردها على أنها من المصادر الصناعية من حيث صياغتها على النحو التالي(٤):

(١) أبو نصر الفارابي: الحروف، ص ٨٠ ـ ٨١.
(٢) السابق، ص ٨٠.
(٣) السابق، ص ٨٢.
(٤) الأمثلة في الصفحات: ٧٨، ٧٩، ٨٠.

أمثلة تصاغ من المصدر نحو: بِنَائِية، ظَنِّيَّة.
أمثلة تصاغ من أفعل التفضيل: أَسْوَدِية، أَبْيَضِية.
أمثلة تصاغ من الاسم الجامد نحو: رُجُولية.
أمثلة تصاغ من اسم الجنس نحو: إِنْسَانِية.
أمثلة تصاغ من اسم الفاعل نحو: عَالِمَية.
أمثلة تصاغ من اسم المفعول نحو: مُثَلَّثية، مُدَوَّرِية.
أمثلة تصاغ من اسم المركب نحو: عَبْدَرِيَّة.

تدل الدراسة الفارابي السابقة على شيوع أمثلة المصدر الصناعي استخدام أهل المنطق واهتمامهم بتحليل أمثلته. وقد أشار ابراهيم السامرائي إلى (أن أهل المنطق تصرفوا بالعربية من حيث الاشتقاق... وأنهم أول من استخدم المصدر الصناعي... وهيأوا من ذلك مادة اصطلاحية لكثير من مصطلحات العلم)[1].

ولعل أول من توفر فيما بعد لتحليل أمثلة المصدر الصناعي، وتحديد مفهومه وكيفية صياغته هو ابن درستوريه في تصحيحه لفصيح ثعلب، ويفهم من الأمثلة التي ذكرها ثعلب وكانت على بناء المصدر الصناعي أنها جاءت للمبالغة والتأكيد نحو: «غلامٌ بَيِّنَ الغُلُوميَّة والغُلُومة» أي أنه ظاهر الصبي والشباب[2].

ولقد أفرد ابن درستوريه قسماً خاصاً لمناقشة ثعلب فيما أسماه من المصادر: (باب فَعْل بين الفُعُولة)[3] وسنعرض نصوصاً من كتاب تصحيح الفصيح لنتبين معالجة ابن درستوريه لقضية المصدر الصناعي، يقول: (وأما قوله عَبْدٌ بَيِّنَ العُبُودة والعُبُودية، فالعبودية الطاعة والرق والخدمة، وليست العبودية بفُعُولة كما صدر به الباب وترجمه، ولكنها فُعُولية وهي منسوبة إلى العُبُود بيائي النسب، كما قيل في الرب عز وجل، الرُّبُوبِية، فنسبت بالياء إلى

(١) إبراهيم السامرائي: الفارابي وعلم اللغة، ص ١٠ ـ ١١.
(٢) ثعلب: الفصيح، ص ٣٢.
(٣) ابن درستوية: تصحيح الفصيح ٣٨٣/١.

المصدر الذي هو فُعُول، أو فُعُولة وأنث العُبُودية والرُّبُوبية للمبالغة والتوكيد في المعنى، وكما قيل في الدَّيْمومة: الدَّيْمُومية، وقد تلحق هذه العلامة لتأنيث المرة الواحدة والخصلة الواحدة)[1]. وفي نص آخر يقول: (وكذلك قوله: رجلٌ بَيِّنَ الرُّجُولِيَة والرُّجُولة في أنه ليس رجل على بناء فَعْل كما ترجم به الباب، ولا الرُّجُولية بفُعُولة، ولكنها فُعُولية منسوبة، وليس في معنى الرُّجُولية والرُّجُولة من معنى الرجل الذي هو ضد المرأة في شيء. وإنما يراد بهما: الجلادة والنفاد والفضل الذي يمدح به الرجال)[2].

وفي نص آخر ينقد قول ثعلب (وليدة بينة الوَلادة والوَلِيدِية)[3] يقول ابن درستوريه (والوَلِيدِية فَعِيلية منسوبة إلى الوليدة، وليست الوليدة بمصدر)[4]. ثم يقول بعد ذلك (فأما فَعِيلة فاسم الفاعلة وليست بمصدر، كالفُعُولة والفُعُولية فتصير الفعيلة بالنسبة مصدراً، وتصير الفُعُولة بياء النسب مؤكدة للمبالغة في المصدر...

وأما الوليدية فمنسوبة إلى الوليدة نفسها بالياء على ما فسرنا. وكل اسم أو صفة نسب بالياء وأنث بالهاء صار مصدراً لفعل مقدر، وإن لم يكن منه فعل ويكون كالفُعُولة نفسها، أو كالفعالة، وجاء في فعلها أن يتصرف على مثال نظائره من أفعال هذه المصادر، وإن كان غير مسموع، أو كان المسموع من العرب مخالفاً له، لأنهم قد يستعملون الشيء على غير بابه وقياسه والذي أجمعوا عليه لأسباب كثيرة، ويستغنون عن الشيء الذي هو صواب بغيره ولو لم يؤت في ذلك بالفَعَالة، ولا الفُعُولة، ولا بالنسبة إليهما ونسبت إلى الاسم بعينه، فقيل للرجل بَيِّنَ الرُّجُولية، وفي الغلام بَيِّنَ الغُلامِية وفي الفرس بَيِّنَ الفُرسية وفي

(١) ابن درستويه: تصحيح الفصيح ٣٩٧/١.
(٢) السابق ٣٩٧/١.
(٣) ثعلب: الفصيح، ص ٣٢.
(٤) ابن درستوية: تصحيح الفصيح ٣٩٨/١.

الحِمار بَينَّ الحَمارية وفي الكلب بَينَّ الكَلْبية، وكانت مصادر غير جارية على أفعال مستعملة بل على أفعال مقدرة)[1].

تكشف النصوص السابقة عن مفهوم ابن درستوريه الواضح لما يعرف اليوم (بالمصدر الصناعي) وتحليله الدقيق لقضاياه والتي نجملها فيما يأتي:

١ ــ **صياغته**: كل اسم أو صفة + اللاحقة (ياء النسبة + هاء التأنيث)[2].

٢ ــ **وظيفة اللاحقة**: إذا دخلت على الصفة تكسبها المصدرية وإذا دخلت على المصدر تكون مؤكدة للمبالغة في المصدر[3].

٣ ــ **أفعاله**: المشتق الذي يرتبط بفعل قبل دخول اللاحقة عليه، يبقى على ارتباطه بذات الفعل بعد دخول اللاحقة، أما الاسم الجامد فيكون بعد دخول اللاحقة عليه مصدراً جارياً على فعل مقدر[4].

٤ ــ **الصيغ التي يقابلها في الدلالة والمفهوم**: الفُعُولة والفَعَالة[5].

٥ ــ **تسميته**: مصدر (فتصير الفَعِلية بالنسبة مصدراً)[6].

هذه القضايا التي عالجها ابن درستوريه فيما نعرفه اليوم بمصطلح (المصدر الصناعي) ونلاحظ أنه رغم قانونه الصريح (وكل اسم أو صفة نسب بالياء وأنث بالهاء، صار مصدراً لفعل مقدر، وإن لم يكن منه فعل)[7] نجده يقف عند أمثلة جرت على هذا القانون إلا أنه يخرجها من المصادر ويعتبرها فيما (يوضع في موضع المصدر قليل النظير في الكلام كالوقود وهو اسم ما يوقد به

---

(١) ابن درستويه: تصحيح الفصيح ١/٤٠٠ ـ ٤٠١.
(٢) م.ن، ص.ن.
(٣) م.ن، ص.ن.
(٤) م.ن، ص.ن.
(٥) م.ن، ص.ن.
(٦) م.ن، ص.ن.
(٧) م.ن، ص.ن.

وكالوضوء اسم ما يتوضأ به)[1] من هذه الأشياء (الَّصُوصِيَّة)[2] و (الخَصُوصِيَّة)[3].

وقد عزا خروجها من دائرة المصادر الصناعية ودخولها فيما يعرف بمصطلح (اسم المصدر) إلى كونها مفتوحة الأول، فهي لا تأتي مضمومة الأول يقول: (وإنما عدل الفصحاء في اللَّصُوصِية من الضم إلى الفتح، لأن المضمومة منسوبة إلى الجمع وهو اللُّصُوص، والجماعة لا ينسب إليها، فاستغنوا عن ذلك بما هو أمثل منه على قلته في الكلام . . . والخُصُوصية منسوبة بضم الأول هو الجيد، لأنه نسب إلى الخُصُوص، وهو المصدر الصحيح وليس بجمع والفتح فيها شاذ، ولكن ربما كثر استعمال الشاذ لخفته، وترك استعمال المنقاد لثقله)[4]. فهو يجعل الضم في أول الكلمة علامة على مصدريتها، والفتح فيها يخرجها من المصدرية فتكون بذلك من الأسماء التي تقع موقع المصدر[5] ونشير إلى أن الاستخدام المعاصر للمثالين (خُصُوصِيَّة ولُصُوصِيَّة) يجيء بضم الأول.

وبعد هذا العرض المفصل، اتضح لنا عمق التحليل الصرفي لمفهوم المصدر الصناعي عند ابن درستويه، وسوف نرى فيما بعد أن المحدثين لم يزيدوا عليه إلا إضافات محدودة، وأما موقفه من الأمثلة مفتوحة الأول نحو: (لَصوصية) و (خَصوصية) فلعله بهذا يدور في فلك النظرة التقليدية في عهده للأمثلة التي لا تجري على القياس، وهذا ما يتجلى واضحاً في ربطه لهذه الأمثلة (بالوَقود) و (الوَضوء) فهي أمثلة مفتوحة في مقابل مصادرها الأساسية وهي (الوقود) و (الوُضوء) بضم الأول)[6].

---

(١) ابن درستويه: تصحيح الفصيح ٤١١/١.
(٢) م.ن، ص.ن.
(٣) السابق ٤١٣/١.
(٤) السابق ٤١٢/١، ٤١٣.
(٥) وقد عالجنا في قضية (المصطلحات) مفهوم (اسم المصدر).
(٦) أنظر: تحليلنا لصيغة (فَعُول) وكيف أنها تطورت عن صيغة (فَعُول) وفق قانون المماثلة بين الحركات (Vowel Harmony).

ولم نظفر في كتب اللغة ــ المتاحة ــ معالجة لقضية المصدر الصناعي بالعمق الذي ورد عند ابن درستوريه، وما جاء بعد ذلك فهو إشارات عابرة ففي التهذيب ورد: (وقيل في مصدر كيف الكيفية)[1]. ثم في إشارة أخرى لابن سيده في المخصص عن المصدر على أنه أصل المشتقات ذكر فيها: (ولذلك سمته الأوائل مثالاً وسموا ما اشتق منه تصاريف ونظائر. فأما النظائر عندهم فما جرى على وجه النسب، وهذا غير مستعمل في لغة العرب إنما يقولونه بوسيط كقولهم فَعَل كذا على جهة العدل وعلى جهة الجور وعلى جهة السهو وعلى جهة الخير وعلى جهة الشر، ولا يقولون على العدلية ولا على الجورية ولا على الخيرية ولا على الشرية)[2].

فابن سيده يذكر مصطلحاً جديداً للمصدر الصناعي وهو (النظائر) وينسب هذا المصطلح إلى (الأوائل) فنفهم من ذلك أن (النظائر) مصطلح شائع في الاستعمال عند الأوائل ــ وهو ما لم نجده إلا عند ابن سيده. ويعرف صياغته بأنها (على وجه النسب). وهو عنده سماعي غير مستعمل في لغة العرب والتعبير عن مفهومه يكون بوسيط، كما قال.

وآخر من نشير إليه في هذا العرض ــ من القدماء الذين أشاروا إلى المصدر الصناعي ــ هو أبو البقاء الكفوي ففي معجمه (الكليات) ورد هذا النص (والكيفية اسم لما يجاب به عن السؤوال بكيف؟ أخذ من كيف بإلحاق ياء النسبة، وتاء النقل من الوصفية إلى الاسمية بها)[3].

فصياغة هذا المصدر عنده تكون باللاحقة (ياء النسبة + التاء) أما وظيفة هذه التاء فهي النقل من الوصفة. وأما تسميته فهو لم يعبر عنه صراحة (بالمصدر) ويفهم من تعبيره أنه يصنفه (اسمًا للحدث).

وتأتي بعد ذلك مرحلة متأخرة تاريخياً يمثلها «التهانوي» في معالجة بناء

---

(١) الأزهري: التهذيب ١٠/٣٩٢.
(٢) ابن سيدة: المخصص ١٤/١٢٧.
(٣) الكفوي: الكليات، مادة (كيف).

المصدر الصناعي: يقول: (أعلم أن صيغ المصادر تستعمل إما في أصل النسبة ويسمى مصدراً، أو في الهيئة الحاصلة للمتعلق، معنوية كانت أو حسية كهيئة المتحركية الحاصلة من الحركة، ويسمى الحاصل بالمصدر، وتلك الهيئة إما للفاعل فقط في اللازم كالمتحركية والقائمية من الحركة والقيام. أو للفاعل والمفعول وذلك في المتعدي كالعِالمية والمعلومية من العلم)[1]. فالتهانوي يصنف تلك الأمثلة في باب النسبة أو في وصف الهيئة الحاصلة للمتعلق، ويقسمها إلى وصف للفاعل أو المفعول وفق تقسيم أفعالها. وهذه نظرة حاذقة منه في تحديد مفهومها. أما تقسيمها وفق أفعالها فيعترضه بناؤها من الجامد الذي لا فعل له.

هذا العرض لمعالجة المصدر الصناعي في كتب القدماء تكشف لنا عن نظرتهم هذه الجوانب:

١ ــ **صياغته**: بإلحاق (ياء النسبة + التاء) على المصادر (سخرية)[2] الصفات (وليدية)[3]، الجوامد (رجولية وفروسية)[4] الأدوات: (الكيفية)[5].

٢ ــ **وظيفة التاء**: تكون للتأنيث[6]، للتأكيد والمبالغة[7]، وللنقل من الوصفية إلى الإسمية[8].

٣ ــ **تسميته**: مصدر[9]، النظائر[10]، اسم[11].

---

(١) التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون ٤/٢٢٣.
(٢) ابن درستويه: تصحيح الفصيح ١/٣٣٥.
(٣) السابق ١/٤٠٠، ٤٠١.
(٤) م.ن، ص.ن.
(٥) الأزهري: التهذيب ١٠/٣٩٢؛ الكفوي: الكليات، مادة (كيف).
(٦) ابن درستويه: تصحيح الفصيح ١/٣٩٧.
(٧) م.ن، ص.ن.
(٨) ابن درستويه: تصحيح الفصيح ١/٤٠٠؛ الكفوي: الكليات، مادة (كيف).
(٩) الفراء: معاني القرآن ٣/١٣٧؛ ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٣٦٧؛ ابن درستويه: تصحيح الفصيح ١/٣٩٨؛ الأزهري: التهذيب ١٠/٣٩٢.
(١٠) ابن سيدة: المخصص ١٤/١٢٧.
(١١) الكفوي: الكفيات، مادة (كيف).

٤ ـ **صيغ تقابله في المفهوم والدلالة**: الفعولة والفعالة[١].

٥ ـ **أفعاله**: ما كان مرتبطاً بفعل قبل اللاحقة فهو يبقى على فعله، وأما الاسم الجامد فيكون بعد دخول اللاحقة عليه مصدراً جارياً على فعل مقدر[٢].

٢ ـ جهود المحدثين:

نتتبع فيما يأتي جهود المحدثين في تحليل أمثلة المصدر الصناعي، وتحديد مفهومه، وكيفية صياغته وتسميته. فالأمثلة التي تبنى على هذه الصياغة كثيرة الشيوع في العصر الحديث، ويكاد أي مقال في أي موضع منه ـ لا يخلو من استخدام أمثلته. من ذلك الدراسات اللغوية بأقسامها: الصوتية، الصرفية، النحوية، الدلالية. ومنه عنوان هذا البحث: الأبنية المصدرية في الشعر الجاهلي... إلى غير ذلك من الأمثلة التي دخلت في استخدامنا المعاصر.

وإذا كنا قد بحثنا قضايا المصدر الصناعي عند القدماء، ووقفنا على مستويين من مستويات التعريف بالمصدر الصناعي وهي:

ـ استخدام أمثلته فقط.

ـ التصدي لتحليل هذه الأمثلة وكشف النظام القائمة عليه، ووظيفتها المميزة في السياق.

إن كان هذا ما تعرفنا عليه في دراسات القدماء فسوف نبحث جهود المحدثين وفق مستويين أيضاً:

١ ـ **دراسات تحليلية**: وغايتها التصدي للمصدر الصناعي بالدراسة والتحليل، وتقصي جهود القدماء، مع استكمال ما تتطلبه الدراسة من قضايا لم يتعرض لها القدماء.

(١) الفراء: معاني القرآن ١/١٣٧؛ ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ١١٠؛ ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٣٦٧؛ ابن درستويه: تصحيح الفصيح ١/٤٠٠.

(٢) ابن درستويه: تصحيح الفصيح ١/٤٠١.

٢ ـ **دراسات تقليدية**: وهي إشارات عابرة ـ تقليدية تقف عند ذكر المصدر الصناعي وكيفية صياغته دون تأمل الأمثلة التي صيغت عليه، أو إضافة قضايا تحليلية تثري الموضوع.

أولاً ـ الدراسات التحليلية:

من أقدم الدراسات الحديثة التي تناولت أمثلة المصدر الصناعي بالتحليل هي ما عرضه المستشرق وليم رايت (W. WRIGHT) في كتابه «قواعد اللغة العربية». ففي دراسته للأسماء، وبعد أن قسمها إلى جامد ومشتق ذكر في أنواع المشتق أمثلة من المصدر الصناعي وأطلق عليها (Departiculative) وهذه الأمثلة: (أنانية) من الضمير (أنا) و(كيفية) من الأداة (كيف). وينص على أن مثل هذه الأسماء قد شاعت في مرحلة متأخرة وذلك في استخدامات المدارس الفلسفية[١].

ونلاحظ أنه قد أطلق على (أنانية) و(كيفية) ونحوهما المصطلح: (Departiculative) لأن هذه الأمثلة اشتقت من الضمير (أنا) والأداة (كيف) وهي أقسام لا تدخل في دراسته لأقسام الاسم والصفة والتي يرى أن صيغهما متماثلتان في متعلقاتها غالباً[٢].

وأما بقية الأسماء التي تبنى على هذا البناء فقد أطلق عليها أسماء الكيفية (The Abstract Nouns of Quality) وفي هذا القسم عالج أمثلة من المصادر الصناعية محدداً صياغتها ووظيفتها الدلالية يقول: (يؤدي المؤنث من الصفات المنسوبة وظيفة اسم يشير إلى الفكرة المجردة في الأشياء وكما تميزت في الأعيان نفسها. ويفيد معنى الاستغراق الكلي للشيء أو الأشياء المشار إليها في الإسم الجامد. وبناء عليه فهي تتوافق مع الأسماء الألمانية المنتهية بـ: (Keit, Heit, Schaft)، ومع الأسماء الإنجليزية المنتهية بـ: (ty, dom, head)... الخ. مثال ذلك: الإلهية والألهانية «Godhead»)[٣].

(١) W. Wright: A Grammar of the Arabic Language 1/106.

(٢) p. 1/105.

(٣) W. Wright: A Grammer of the Arabic Language 1/165.

يذكرنا نص رايت هذا بما نقلناه من قبل عن الفارابي، فوظيفة المصدر الصناعي هي الإشارة إلى معنى جديد هو المعنى المأخوذ من الأشياء والأعيان وغيرها، فهي تتلبس على صفة تجد إطلاقها في المصدر الصناعي فالإلهية مثلاً ليست الإله وإنما صفة للإله وهي كونه إلاهاً، والإنسانية الصفة التي بها الإنسان إنساناً.

وأبرز ما يميز نظرة رايت للمصدر الصناعي أنه أطلق عليه مصطلح (أسماء الكيفية). ومقارنته اللاحقة في الصيغة العربية بمثيلاتها في اللغات الأخرى وهذا ما يؤكد أن الوظيفة الدلالية إنما اكتسبت من إلحاق (ياء النسبة المشددة + علامة التأنيث). ومن الدراسات العربية التي أشارت إلى المصدر الصناعي ما جاء في شذا العرف (يصاغ من اللفظ مصدر يقال له المصدر الصناعي، وهو أن يزاد على اللفظة ياء مشددة، وتاء التأنيث، كالحرية، والوطنية، والإنسانية، والهمجية، والمدنية)[1] والعبارة على قصرها مركزة، فهو يصرح بالمصطلح (المصدر الصناعي) وهو يقر له بالمصدرية، وأما صياغته فتكون من (اللفظ) + (ياء مشددة وتاء تأنيث) فتعبيره باللفظ يدل على أن إمكانية صياغة المصدر الصناعي متاحة في الجامد والمشتق على كافة أقسامه، وأمثلته التي أوردها تعبر عن صياغته من الصفة (حرية) والإسم الجامد (إنسانية) ومن إسم الجمع (همجية). وقد أغفل تحديد مفهوم المصدر الصناعي أو بيان وظيفته.

ونتقل بعد كتاب «شذا العرف» إلى مثال من أمثلة الدراسة التحليلية، المستقصية والتي كان لها أكبر الأثر في شيوع أمثلة المصدر الصناعي في الاستخدام، هذه الدراسة التي قدمها مجمع اللغة العربية في القاهرة، واعتمد عليها في قراره بصحة استخدام المصادر الصناعية وكيفية صياغتها، وينص القرار على أنه (إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزاد عليها ياء النسب والتاء)[2].

(١) الحملاوي: شذا العرف، ص ٧٤.
(٢) مجلة المجمع ١/٣٥.

ولقد نشر أحمد الإسكندري بحثاً في المجلة بعنوان (الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها)[1] تناول فيما تناوله من القضايا التي اتخذ المجمع قراراته العلمية فيها. قضية (المصدر الصناعي) فبين الافتقار في أسماء الأجناس إلى الدلالة على ما يمكن أن يقوم بها من الهيئات والأحوال التي لا تتناهى[2]. يقول: (وإذا أريد التعبير عن هذه الأحوال بلفظ الجنس فقط، بلا ضميمة أخرى تشير إلى إرادة شيء آخر غير مطلق الحدث، أو ذات العين، تخلف التعبير عن إفادة المعنى الزائد على مطلق الحقيقة)[3] فهو يبين الغرض من بناء صيغة جديدة تدل على معنى إضافي، وذلك عن طريق (ضميمة) إلى إسم الحدث أو ذات العين. وهذا المعنى هو (التعبير عن هذه الهيئات والأحوال الدقيقة التي تطيف بحقائق الأجناس)[4]. فنفهم من هذا أن وظيفة البناء استغراق المعنى لكافة أجناسه وما يتعلق به. ثم انتقل بعد ذلك إلى تتبع صياغة المصدر الصناعي عند القدماء وتحديد مفهومه في استعمالاتهم. وانتهى إلى أن العرب لم يعرفوا المصدر الصناعي إلّا بعد أن زاولوا العلوم وتعمقوا في البحث صاغوا من أسماء الأجناس بعد زيادة ياء النسبة والتاء صيغاً تدل في جملتها على معنى زائد على اسم الجنس مصدراً كان أو غير مصدر)[5] ويعلل سبب إضافة صيغة النسب والتاء فيقول (لأن النسبة ربط بين المنسوب والمنسوب إليه في الجملة، والتخصيص الدقيق تفيده القرائن، وإذا كان النسب بالياء يجعل المنسوب في قوة المشتق، وهم يريدون المعنى المصدري، أو المعنى الحاصل بالمصدر أضافوا إلى ياء النسب تاء النقل من الوصفية إلى الاسمية ليتمخض اللفظ لمعنى المصدر أو الحاصل به)[6].

ويكشف هذا النص عن تصور الكاتب لمفهوم المصدر الصناعي

(١) الاسكندري: مجلة المجمع ١/١٧٧.
(٢) السابق ١/٢١١.
(٣) م.ن، ص.ن.
(٤) م.ن، ص.ن.
(٥) السابق ١/٢١٢.
(٦) م.ن، ص.ن.

وصياغته: فهو يصاغ من أي لفظ أمصدراً كان أم غير مصدر + ياء النسب والتاء التي حدد وظيفتها بأنها تاء النقل من الوصفية إلى الإسمية.

ويعرج الكاتب بعد ذلك إلى الكتب التي عالجت قضية المصدر الصناعي، أو أشارت إليه، ولا يقف عند نقل نصوصها بل يحللها ويكشف عن نظرة أصحابها تجاه المصدر الصناعي، مشيراً إلى مصطلحاتهم المستخدمة في مقابل مصطلح (المصدر الصناعي) من هذه الكتب المخصص لابن سيدة ومعجم الكليات للكفوي وأخيراً ينقل أقوال السيد المرتضى شارح القاموس عند الكلام على الكيفية فيما استدركه على صاحب القاموس[1]. ثم يعلق الإسكندري بعد ذلك على أن شيوع الأمثلة المصوغة على المصدر الصناعي في استخدام العلماء لا يكفي (إلّا إذا أيده القياس العربي وهو هنا اطراد النسب بالياء إلى كل لفظ مصدراً كان أو مشتقاً، أو إسم عين، أو حرفاً من أدوات الكلام إطراداً قياسياً لا نزاع فيه وأن زيادة تاء النقل من الوصفية إلى الإسمية جائزة، كما يستفاد من كلام أبي البقاء أو أنها لحقت الكلمة بحسب المعنى الوصفي، الذي يفيده النسب، والموصوف المقصود التعبير عنه مؤنث، وهو (الحال أو الهيئة أو الحقيقة) ثم تنوسيت هذه الوصفية، وصار المراد المعنى المصدري أو الحاصل به)[2].

ويكشف هذا النص عن تأكيد الكاتب لأهمية اللاحقة (ياء النسبة + التاء) فالأمثلة مهما شاعت لا تكون مطردة ما لم تتحقق فيها هذه اللاحقة. التي تدخل على كل الألفاظ. ويشير إلى انتقال الصيغة بعد اللاحقة من الوصفية إلى المعنى المصدري أو الحاصل به. وآخر قضية تناولها هي (المصطلح) فذكر أن مصطلح (النظائر) الذي نقله ابن سيده قد يكون مستخدماً عند القدماء ولكنه غير مستعمل عند المحدثين الذين استخدموا مصطلح (المصدر الصناعي)[3] ثم يدافع عن هذه التسمية بقوله: (إذ لو سمي المصدر اليائي لم يفد المراد، لأنه

(١) الاسكندري: مجلة المجمع ١/٢١٢ ـ ٢١٤.
(٢) السابق ١/٢١٤.
(٣) م.ن، ص.ن.

لم يتكون بزيادة الياء وحدها، بل بزيادتها مع تاء النقل مجموعتين، وأيضاً فإن قولنا: المصدر اليائي يوهم أن المراد اليائي المقابل الواوي ولا غبار على تسميته بالمصدر الصناعي، أي المنسوب إلى الصناعة من ناحية من نواحيها فهو بمعنى المصنوع فيكون نظير قولهم المصدر القياسي بمعنى المقيس، والمصدر السماعي بمعنى المسموع)[1].

وبعد عرضنا لهذه الدراسة الجادة في قضية المصدر الصناعي نتساءل هل وظيفة التاء ـ حقاً ـ لنقل الكلمة من الوصفية إلى الإسمية؟ يمكن لنا أن نفهم من العرض السابق أن المعنى الذي يتحقق بعد إضافة اللاحقة (ياء النسبة + التاء) يفيد ما يمكن أن يقوم بأسماء لأجناس من الهيئات والأحوال التي لا تتناهى[2]. وهذا المعنى يعبر عن حالة وصفية لا عن حالة اسمية، ويبدو أن هذه التاء دخلت للمبالغة وتأكيد الوصفية كما قال ابن درستويه، وهذا يستقيم مع ما تؤديه صيغة المصدر الصناعي من وصف يستغرق عموم المعنى فهو أقرب إلى الوصفية منه إلى المصدرية.

وأما مناقشته لمصطلح (المصدر الصناعي) وتاريخه فقد أشار إلى أنه قد ذاع عند المعاصرين، وكم كنا نأمل لو أنه أشار إلى استخداماته الأولى، وأما عن سبب التسمية بالمصدر الصناعي فقد فسرها تفسيراً يسجل له إذ قال إنه بمعنى المصنوع. وهذا ما يتحقق في الصيغة فهي عملية صناعة.

وقد كان لقرار المجلس الموقر بشأن صياغة المصدر الصناعي، وإطلاق استخداماته أكبر الأثر في الأوساط العلمية فيما بعد، فجل الدراسات التي تلته لم تزد على أن رددت صيغة القرار بنصه مع الاستشهاد ببعض الأمثلة. غير أن هناك وقفات لبعض الباحثين المحدثين تلمسوا جوانب، تكمل جهد المجمع، وتعمل على تفسيره، من ذلك عبد العزيز عتيق في كتابه (مدخل إلى علم النحو والصرف) إذ جعل موضوع (المصدر الصناعي) القسم السادس في أقسام

(١) الاسكندري: مجلة المجمع ١/٢١٤، ٢١٥.
(٢) السابق، ص ٢١١.

المصدر[1]. فهو قسم مستقل وصياغته تكون بزيادة ياء مشددة وتاء تأنيث على اللفظ جامداً كان أو مشتقاً[2]. أما وظيفة فقد حددها بقوله: (للدلالة على كل الصفات والأمور المعنوية التي يمثلها هذا اللفظ أو يتضمنها)[3] واستدل على ذلك بأن (البشرية مصدر يدل على كل الصفات والأمور المعنوية التي تحملها لفظة «البشر»)[4].

وأهم ما يميز نظرته عما جاء في دراسة مجمع اللغة أن (اللاحقة) عنده ـ كما هي عند الحملاوي ـ (ياء مشددة + تاء التأنيث) وتعبير المجمع أكثر توفيقاً اللاحقة (ياء النسبة + التاء)، وقد اختلفت وظيفة التاء عند المجمع فهي (تاء النقل من الوصفية إلى الإسمية) ونميل مع القول بأن هذه التاء للتأنيث اللفظي الذي يفيد المبالغة والتأكيد على استغراق الصيغة لكافة دقائق أوصاف اللفظة ومعانيها.

والدراسة التالية التي نظرت إلى المصدر الصناعي نظرة فاحصة، فحللت أمثلته، وتتبعت استخداماته في فترات سابقة على دراسة المجمع، هي دراسة محمود فهمي حجازي في كتابه «اللغة العربية عبر القرون» وفي عرض مركز حدد الأطر الأساسية للقضية على النحو الآتي:

١ ـ **استعمالات الأمثلة تاريخياً**: ذكر أن المصدر الصناعي صيغة عرفتها العربية في عصر الحضارة الإسلامية على نحو محدود في كلمات مثل: الشعوبية، وأشار إلى الأمثلة التي كانت قد وضعت في القرن التاسع عشر وأوائل العشرين وفق هذه الصيغة، وذلك في استخدامات الطهطاوي الذي يذكر (الساذجية) في

(١) عبد العزيز عتيق: مدخل إلى علم النحو والصرف، ص ٨٢. وكان قد ذكر في (٥٣): (المصدر وأنواعه الستة).
(٢) م.ن، ص.ن.
(٣) م.ن، ص.ن.
(٤) م.ن، ص.ن.

حديثه عن البدائيين. وكذلك في استخدام شبلي شميل الذي يذكر: (الإنسانية)، و(الحيوانية)، و(الجاذبية)[1].

٢ ـ **صياغتها**: يقول (وتتكون صيغة المصدر الصناعي من الكلمة بإضافة ياء النسبة والتاء)[2] فهو يحدد أن الصيغة تكتسب من اللاحقة (ياء النسبة + التاء) ولم يفصل في وظيفة هذه التاء، ولكن الأمثلة التي أوردها وحللها إلى أقسامها الصرفية تكشف عن إطلاق المعنى في الصيغة، يقول (وقد تكونت هذه الصيغة عند العرب المعاصرين بإضافة النهاية إلى أنواع مختلفة منها:

- (إسم جمع + ـِيَّة) مثلاً قومية... إلخ.
- (مصدر + ـِيَّة) مثلاً تقدمية... إلخ.
- (إسم فاعل + ـِيَّة) مثلاً عاطفية... الخ.
- (كلمة مركبة + ـِيَّة) مثلاً رأسمالية... إلخ.
- (كلمة أجنبية + ـِيَّة) مثلاً فيدرالية... إلخ[3].

وهذه الطريقة التفصيلية في تحليل الأمثلة لم نلحظها فيما تناولناه من جهود المحدثين إذ أنهم اكتفوا بالقول بإمكانية صياغة المصدر الصناعي من الجامد والمشتق، ولعل الإشارة الوحيدة التي ذكرناها ما جاء في دراسة (وليم رايت) عند تناوله للأمثلة (أنانية) و(كيفية)[4].

٣ ـ **دلالة المصدر الصناعي**: يقول (أصبحت هذه الصيغة شائعة في العربية الفصحى المعاصرة للدلالة على المذاهب والتيارات والآراء)[5]. فهو يشير إلى المعنى الاستغراقي في الصيغة لكافة دقائق أوصاف اللفظ.

(١) محمود حجازي: اللغة العربية عبر القرون، ص ٨٩.
(٢) م.ن، ص.ن.
(٣) م.ن، ص.ن.
(٤) أنظر: ص ٣١٩ من هذا البحث.
(٥) محمود حجازي: اللغة العربية عبر القرون، ص ٨٩.

٤ ـ **أهمية دور مجمع اللغة في شيوع استخدامات الصيغة**: يشير محمود حجازي إلى الدور الذي قام به المجمع في شيوع استخدام الصيغة وينوه بأن لهذا القرار أكبر الأثر بأن (أفادت العربية الفصحى من هذه الإمكانية التي عرفها الاستخدام القديم بشكل محدود)[١].

وتأتي بعد ذلك دراسة عبد الصبور شاهين في كتابه (المنهج الصوتي للبنية العربية) وهي دراسة تستحق الوقوف عندها إذ أن الباحث لم يكتف بالعرض التاريخي للصيغة، وكيفية صياغتها المعروفة من (ياء مشددة والتاء). لكنه يتناول جوانب أخرى تتعلق بهذه اللاحقة.

١ ـ يشير عبد الصبور شاهين إلى أن صيغة المصدر الصناعي أكثر ما تأتي (في ترجمة الكلمات المختومة في الإنجليزية بالأحرف «ism» مثل «humanism»)[٢].

٢ ـ يقترح أن نعبر عن صورة اللاحقة في المصدر الصناعي بتعبير آخر غير (ياء مشددة أو ياء النسبة + تاء)، وكذلك في الاسم المنسوب غير (ياء النسبة) يقول (والذي أراه في هذه المسألة هو أن أصل هاتين الأداتين ـ فيما أزعم ـ هو (أي وأية) أو هو (أي) وحدها، إذا اعتبرنا أن التاء في النسب لتأنيث الصفة، وهي في المصدر للنقل من الوصفية إلى الإسمية)[٣].

ويعلل سبب مخالفته للقول الشائع بأن اللاحقة من (ياء مشددة وتاء) إن هذه اللاحقة تشكل في ـ حال الوقف ـ مقطعاً يخرج عن نظام المقطع العربي حيث تتكون من صامتين + حركة + صامت (iyyat) ويقول إن هذا البناء!! المقطعي غير جائز ولا مقبول في العربية فهو معروف في اللغات الأوروبية[٤] ويربط بين معنى اللاحقة المقترحة (أي) لأنها أداة يتناسب معناها قبل الإلحاق

---

(١) محمود حجازي: اللغة العربية عبر القرون، ص ٨٩ ـ ٩٠.
(٢) عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١١١.
(٣) السابق، ص ١١٢.
(٤) عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١١١.

وبعده. فهي إسم موصول بمعنى «كل» (وهي تفيد الشيوع والاستقصاء، في مثل قولنا أي بشر، أو أي رجل من مصر، فالوصف بها حين تلحق بالإسم في مصري صادق على كل من يحمل هذه الجنسية، فهو وصف شائع شامل)[١]. وهو يربط بين هذه اللاحقة (ي) في النسب وبين اللاحقة (ية) في المصدر الصناعي ويحدد ذلك بأن (معنى التجريد في المصدر الصناعي، وهو المعنى المستفاد من الحاق (اية) بما يسبقها ـ هذا المعنى لا يبعد كثيراً عن معنى الكلية الذي للأداة (أي)، مع ملاحظة أن من الممكن أن يكون معنى المصدرية الصناعية تطوراً جديداً نسبياً في استخدام الأداة)[٢].

وهذا النص الأخير يكشف عن المفهوم الدلالي للمصدر الصناعي عند عبد الصبور شاهين، فهو يفيد معنى التجريد والاستغراق الكلي لمعنى اللفظ. وأما بخصوص اللاحقة المقترحة (أية) فقد كان رفضه للاحقة السابقة أنها تشكل مقطعاً مبدوءاً بصامتين، ويرى أن هذا المقطع ترفضه العربية، ولكن هذا المقطع يتجزأ في سباق اللفظ على النحو التالي (In, Saa, Niy, Yah) فاللاحقة (Yyah) تجزأت في سياق اللفظ فلحق الصامت الأول منها المقطع السابق، ولهذا أصبح المقطع الأخير (Yah) مقطعاً طويلاً مغلقاً بصامت واحد فقط، وهو مما ينسجم في اللغة واللاحقة كمورفيم ليست لها قيمة خارج سياق اللفظ. ويجدر القول إن اللاحقة تبدأ بحركة وهي الكسرة وليس بصامتين.

وآخر ما نتناوله من الدراسات الحديثة في المصدر الصناعي آراء على أبو المكارم الذي قال: (في اللغة كلمات جامدة لا مصادر لها، ولا يمكن تشقيقها لاستخدامها في دلالات مختلفة، وقد ابتكر الصرفيون وسيلة لتحويل هذه الأسماء الجامدة إلى مصادر بحيث يمكن استخلاص مشتقات مختلفة منها للوفاء بحاجة المجتمع اللغوي.

---

(١) عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١١٣.
(٢) م.ن، ص.ن.

ووسيلة استخلاص المصدر الصناعي هي زيادة ياء مشددة وتاء تأنيث في آخر الكلمة مثل: وطنية، قومية، إنسانية، عربية، وحشية، همجية، حرية)[١].

فأول القضايا التي يثيرها هو: افتقار الألفاظ الجامدة التي لا مصدر لها إلى وسيلة تمكنها من دلالات مختلفة لا تتاح في هذا الاسم الجامد. ثم يشير إلى طريقة الصياغة المبتكرة (المصدر الصناعي) وذلك بإلحاق (ياء مشددة + تاء التأنيث).

وأهم ما في دراسة أبو المكارم ما جاء بعد ذلك من نقده للاستخدام الحديث للمصدر الصناعي وذلك عن طريق صياغته من (المصدر + اللاحقة) نحو تقدمية، يقول: (وما دام القصد من المصدر الصناعي هو الوصول إلى صيغة مصدرية من أسماء جامدة، فإنه لا ينبغي وفقاً لذلك إلحاق الزيادة الخاصة بالمصدر الصناعي بالمصادر الموجودة بالفعل في اللغة، لفقدانها لغايتها، ولذلك فإن استخدام المعاصرين بإسراف هذا الأسلوب يوقعهم في الخطأ، حيث تجري على أقلامهم كلمات مثل: تقدمية، هجومية، دفاعية، قتالية، نضالية، وغير هذه الكلمات كثير، مع أن كل كلمة منها مصدر بذاتها بدون حاجة إلى الزيادة الخاصة بالمصدر الصناعي)[٢]. فهو قد قيد وظيفة المصدر الصناعي بوظيفة المصدر (الحدث).

وقد ظهر من الاستخدامات المتعددة للمصادر الصناعية أن الدلالة فيها تختلف تماماً عن دلالة (المصدر). فدلالة المصدر دلالة على مطلق الحدث، ولكن الدلالة في المصادر الصناعي تؤدي وظيفة أخرى وهي استغراق صفات المعنى الأصلي ونسبة هذا المعنى إلى طوائفه. فنحن نتحدث اليوم عن (العلاقات الاجتماعية) والمعنى في (الاجتماعية) يختلف تماماً ـ بكل إيحاءاته ـ عن دلالة

---

(١) علي أبو المكارم: القواعد الصرفية، ص ٦٠. (وذلك في المحاضرات التي ألقاها على طلبة الفرقة الثانية في دار العلوم للعام الدراسي ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م).
(٢) علي أبو المكارم: القواعد الصرفية، ص ٦١.

المصدر (اجتماع) والتي تقف عند الحدث المجرد دون أي معان إضافية، ومن الأمثلة التي خطأها أبو المكارم (تقدمية) وهي من المصدر (تقدم + اللاحقة) إذ يرى أن (تقدم) (مصدر بذاته دون حاجة إلى الزيادة الخاصة بالمصدر الصناعي)[١].

وسنورد تحليل إبراهيم السامرائي للمثال (تقدمية) وذلك في بحث له عن (الجديد في اللغة والمعجم العربي الحديث)[٢]، يقول السامرائي: (التقدمية مصطلح جديد يفيد طريقة في التفكير وأسلوباً في العمل وفلسفة تجنح إلى التقدم والعزوف عن الجمود، وهي كلمة جديدة شاعت في كتابات السياسيين وعلماء الاجتماع في مطلع هذا القرن، ولا سيما في كتابات الاشتراكيين وأنصار مذاهب «اليسار». و(التقدمي) هو القائل بالتقدمية والسالك في نهجها والأخذ بفلسفتها وهي من غير شك ترجمة لـ(Progressisme) والتقدمي هو (Progressive). ومن المفيد أن نشير أن الكلمة حين استعملت في العربية أوشكت أن تكون مرادفة للاشتراكية حيناً أو للشيوعية حيناً آخر في نظر طائفة من الناس. ثم توسع في استخدامها حتى استقرت في مكانها الصحيح[٣] ولا يحتاج هذا التفسير إلى تعليق. فالاختلاف بين (تقدم) وهو مجرد الحدث وبين (تقدمية) له أبعاد على مستوى الاستخدام والدلالة.

ثانياً ـ الدراسات التقليدية:

وهي دراسات تنوه بقرار المجتمع، وغاية ما تذكره هو طريقة صياغة المصدر الصناعي بإضافة اللاحقة (الياء المشددة) أو (ياء النسبة) + التاء، أو (تاء التأنيث) مع ذكر بعض الأمثلة. ولذا فهي دراسات نمطية لم تضف جديداً[٤].

---

(١) علي أبو المكارم: القواعد الصرفية، ص ٦١.
(٢) إبراهيم السامرائي: مباحث لغوية، ص ١٤٧ ـ ١٥٩.
(٣) السابق، ص ١٥٤.
(٤) أكثر هذه الدراسات جاء في الكتب ذات الصبغة التعليمية، وبعضها أشار إلى موضوع المصدر الصناعي في دراسات تتناول قضايا أخرى، فهو قد ورد فيها عرضاً، ذلك لبعده عن مسار القضايا المطروحة في تلك الكتب. لكنا نجمع بين الدراستين انطلاقاً من اهتمامنا بقضية المصدر الصناعي. ولذا نشير إلى المواضع التي ذكر فيها وهي:
=

□ أمثلة المصدر الصناعي في الشعر الجاهلي:

بعد أن عرضنا لجهود القدماء والمحدثين في بحث المصدر الصناعي ـ وقبل أن نشرع بدراسة ما ورد من أمثلته في الشعر الجاهلي، نجمل القضايا الآتية:

١ ـ **صياغته**: أي لفظ (باستثناء الأفعال) + اللاحقة (الكسرة + ياء النسبة + تاء التأنيث) (ـِى ى ـ ة).

٢ ـ **مفهومه**: الدلالة على عموم استغراق المعنى بتفصيلاته. والتأكيد على المبالغة في هذا المعنى.

وقد اخترنا أن تكون اللاحقة فيها (ياء النسبة + تاء التأنيث) لأن الدلالة في هذه الصيغة دلالة وصفية، فهي تصف المعنى وطوائفه. ولم نقل (ياء مشددة) ذلك أنه ليست كل ياء مشددة تؤدي وظيفة النسبة واخترنا التعبير (بتاء التأنيث) لأن التأنيث اللفظي كثيراً ما يكسب اللفظة المبالغة والتأكيد وقد ذكرنا فيما سبق أن الكسرة تأتي في اللاحقة (ـِ ي ي ـ ة) قبل الصامتين، وهذان الصامتان يتجزآن في سياق اللفظ.

ولذا يمكن أن نقول أن (المصدر الصناعي) صيغة تبتعد عن الحدث، وإن تسمية (وليم رايت) لها (بأسماء الكيفية) أقرب إلى مفهومها. وسوف تكشف لنا بعض الأمثلة التي وردت في الشعر الجاهلي وكانت منتهية باللاحقة (ـِ ي ي ـ ة)

= ـ مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية، ص ٧٥ (ط. ١، ١٩٥٥).
ـ أحمد زكي صفوت: الكامل في قواعد العربية ـ نحو وصرفها ٢/١١ (ط. ٤، ١٩٦٣).
ـ سعيد الأفغاني: في أصول اللغة، ص ١٢٤ (ط. ٣، ١٩٦٤).
ـ عبد الحميد حسن: الألفاظ اللغوية، ص ٢٧ (ط. ١، ١٩٧٠).
ـ أمين السيد: في علم الصرف، ص ١٥٤ (ط. ٢، ١٩٧٢).
ـ ريمون طحان: الألسنية ١/٨٨ (ط. ١، ١٩٧٢).
ـ عبد الرحمن محمد شاهين: في تصريف الأسماء، ص ١٧٦ ـ ١٧٧ (ط. ١، ١٩٧٧).
ـ إبراهيم السامرائي: اللغة والحضارة، ص ٥٠ (ط. ١، ١٩٧٧).
ـ توفيق محمد شاهين: عوامل تنمية اللغة، ص ١٠١ (ط. ١، ١٩٨٠).

ابتعاد دلالتها عن المصدرية. وهذا ما لمسناه في الأمثلة التي شاعت في الاستخدام المعاصر: قومية، اجتماعية، أكاديمية، حيثية، كيفية... الخ.

وهناك نمط آخر من الأمثلة التي وردت منتهية باللاحقة (ـِ ي ي ـ ة) ولكننا عمدنا إلى إخراجها من هذه الدراسة، فهي أسماء منسوبة مؤنثة تأنيثاً حقيقياً في مقابل الاسم المنسوب المذكر، وهذه الأمثلة كثيرة في الشعر الجاهلي منها:

(زيتية في قول عبيد:

زَيْتِيَّـةٌ نَـاعِـمٌ عُـرُوقُـهَـا   وَلَـيِّـنٌ أَسْـرُهَـا رَطِـيـبُ[1]

فزيتية هنا صفة مؤنثة للناقة في مقابل زيتي للجمل.

ومن هذه الأمثلة جُمَالِيَّة[2]، جُلْذِيَّة[3]، سُلَمِيَّة[4]، عَبْقَرِيَّة[5]، سُخَامِيَّة[6]، سَمْهَرِيَّة[7]، فَارِسِيَّة[8]، شَآمِيَّة[9].

وأما الأمثلة التي تؤدي المعنى الدلالي للمصدر الصناعي فمنها: (مثنوية في قول النابغة:

حَلَفْتُ يَمِيناً غَيْرَ ذِي مَثْنَوِيَّةٍ   وَلَا عِلْمَ إِلَّا حُسْنُ ظَنٍّ بِصَاحِبِ[10]

(١) ديوان عبيد، ص ٢٨.
(٢) ديوان عبيد، ص ١٢٤.
(٣) ديوان أوس بن حجر، ص ١٨.
(٤) السابق، ص ٩٦. والسلمية: وصف للدرع نسبة إلى نبي الله سليمان الحكيم.
(٥) ديوان زهير، ص ١٠٣. وعبقرية في البيت: مؤنث عبقري، وفي الاستخدام المعاصر أصبح (للعبقرية) مدلولات إضافية أدخلتها في قائمة المصادر الصناعية.
(٦) ديوان الأعشى، ص ٣٤٣.
(٧) السابق، ص ٢٣١.
(٨) ديوان أوس بن حجر، ص ٧٥.
(٩) ديوان المثقب العبدي، ص ١١٨.
(١٠) ديوان النابغة، ص ٤٤.

جاء في التهذيب: (ويقال: حلف فلان يميناً ليس فيها ثنياً، ولا ثنوى ولا تثنية، ولا مثنوية، ولا استثناء، كله واحـد)[١] وجاء في شـرح البيت (المثنوية: استثناء في اليمين بأن يقول الحالف إن شاء الله، أي يميناً لا تردد فيها يحلف على وقوعه)[٢] والمثنوية: مصدر صناعي من المصدر الميمي (مفعل) + ـِ ي ي ـ ة) فالمصدر الميم (مثنى) لا يحمل الدلالة التي تؤديها (المثنوية)، ففيها معانٍ إضافية، وقيم تأكيدية لا تتوفر فيه وقيمة (تاء التأنيث) أنها تقوم بوظيفة التأكيد والمبالغة في المعنى.

ومن أمثلة المصدر الصناعي: (نكرية) وقد وردت في قول المثقب:

ضَمَّ صِمَـاخَيْـهِ لِنُكْـرِيَّـةٍ مِنْ خَشْيَةِ ٱلقانِصِ والْمُؤْسِدِ[٣]

وقد جاء البيت استكمالاً لتصوير الثور المتوجس لكل حركة، فهو هنا يتسمع للأصوات المحيطة، والتي عبر عنها الشاعر (بنكرية)، فـما الدلالـة الإضافية التي أدتها صيغة المصدر الصناعي في استكمال الصورة؟ بالتعرف على عناصر (نكرية) تتضح لنا دلالتها، فهي مركبة من: المصدر «نكر» + (ـِ ي ي ـ ة) وإذا تأملنا صيغة (نكر) بوزن (فعل) قبل إدخال اللاحقة أمكن لنا ملاحظة المعاني الإضافية التي تحققت في (نكرية). فالنكر مثل القبح وهو حدث فقط، أما (النكرية) ففيها دلالة عامة على الأصوات التي تثير الإحسـاس بالـريبة والتوجس. فهي تضم الصفات وموصوفيها. ففي السياق توحي إلينا (نكرية) بجميع الأصوات المتداخلة، غير المتبينة، والتي أدى الغموض فيها إلى هذا الشعور بالخوف. وكل هذه الدلالات لا يمكن للمصدر (نكر) أن يؤديها.

ومن أمثلته: آنسية[٤]، خَيْبَرِيَّة[٥]، ثَعْلَبِيَّة[٦] وقد ركنا إلى السياق في

---

(١) الأزهري: التهذيب ١٥/١٤٠.
(٢) ديوان النابغة، ص ٤٤.
(٣) ديوان المثقب العبدي، ص ٤٥.
(٤) السابق، ص ١١٨.
(٥) ديوان أوس، ص ١٠٥.
(٦) ديوان عمرو بن قتيبة، ص ٣٤.

تحديد باب المثال. أ هو من (المصادر الصناعي) أم من (النسب في المؤنث) الذي يقابل (النسب في المذكر)؟.

وبعد أن عرضنا الأمثلة التي جاءت على صيغة (المصدر الصناعي)، وأدت معناه في الشعر الجاهلي نذكر بأن القدماء قد ساروا بين صيغته وصيغة (فُعُولَة). ولقد تقدمت دراسة أمثلة صيغة فُعُولة في مـوضعها من الأبنيـة المصدرية.

أما هذه الدراسة فقد أفردناها للأمثلة التي جاءت على صيغة (المصدر الصناعي) المعروفة. ولقد أثارت هذه الأمثلة وتحليلها اهتمامنا بقضية (المصدر الصناعي) ذلك لأن كثيراً من الدراسات المعنية بعلم اللغة العربية لم تتوفر على تلك القضية في معظم الأحوال. وهذا ما دعانا إلى الدراسة التاريخية للقضية عند القدماء والمحدثين، والتي تصدرت هذا العرض حتى نحدد مفهوم المصدر الصناعي وكيفية استخدامه.

□ □ □

الفصل الثالث

تعدد المصادر في الشعر الجاهلي

التعدد سمة من سمات الأبنية في اللغة العربية، فالأفعال تدخل التفريعات على أبوابها الأساسية، فتعمل على إضافة أبواب للفعل في جداوله المختلفة: الثلاثي المجرد وغيره، والمتعدي واللازم.. إلخ. والاسم كذلك يخضع لظاهرة التعدد في مجرده ومزيده فالتعدد يثري أقسامه جميعها، وحتى الحرف لم يخل من تعدد في أبنيته فمنها ما يبني على حرف ومنها على حرفين ومنها على ثلاثة. وأكثر مستويات اللغة تمثيلاً لظاهرة التعدد هو الشعر. يقول برجشتراسر: (وتمتاز هذه اللغة الشعرية بالوفرة الهائلة في الصيغ)[1]. ويعزو برجشتراسر هذا التعدد إلى الجهد الفردي فهو جهد الشاعر كما يقول: (وكل شاعر من الشعراء المتقدمين كان يجوز له أن يرتجل الأسماء الجديدة على الأوزان المعروفة فكانت الكلمة تستخدم مرة واحدة في بيت من الشعر ثم تنسى متى نسي ذلك البيت فكانت جملة الأسماء غير محدودة بل قابلة للزيادة والنقصان في كل آن، وكان عدد من الأسماء غير منته يوجد في القوة، وإن لم يكن موجوداً في الفعل والحقيقة)[2]. وفي درس أبنية المصدر نواجه بهذا الكم الهائل من الأبنية المصدرية: القياسي منها والسماعي، المجرد والمزيد. ويقابل التعدد في الأبنية تعدد أكبر في الأمثلة المندرجة تحت كل صيغة. وقد عزا النحاة التعدد في أبنية مصادر الثلاثي إلى التعدد والاختلاف في أبنية أفعالها، يقول المبرد: (أعلم أن

(١) برجشتراسر: التطور النحوي، ص ٥١.
(٢) م.ن، ص.ن.

هذا الضرب من المصادر يجيء على أمثلة كثيرة بزوائد، وغير زوائد، وذلك أن مجازها مجاز الأسماء، والأسماء لا تقع بقياس. وإنما استوت المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف فجرت على قياس واحد، لأن الفعل منها لا يختلف والثلاثة مختلفة أفعالها الماضية والمضارعة، فلذلك اختلفت مصادرها، وجرت مجرى سائر الأسماء)[٣].

ويرد ابن درستويه الاختلاف في المصادر إلى الاختلاف في الأفعال أيضاً، ويضيف عاملاً آخر في تعدد المصادر واختلافها وهو اختلاف المعاني يقول: (وفيه أفعال مختلفة الأمثلة، جرت مصادرها على حسب اختلاف الأفعال، وأفعال مختلفة تختلف مصادرها لاختلاف المعاني فيها والمفعولين، والفاعلين)[١].

وقد قصر القدماء ظاهرة التعدد على مصادر الثلاثي وذلك انطلاقاً من اختلاف الأفعال في الثلاثي. وأما التعدد في مصادر غير الثلاثي المجرد وذلك من المزيد والرباعي فلهم أسلوب موحد في تفسير هذه الظاهرة، فهم يعتبرون هذه المصادر من باب واحد، ويحاولون تقليب الصيغة حتى ترد إلى البناء الأصلي أو الغالب وذلك وفق قوانينهم المطروحة في التقدير والقلب والحذف والتعويض... الخ[٢].

ويرتبط الجانب الثاني من ظاهرة التعدد، وهو تعدد الجذور في الصيغة الواحدة بمعايير كثيرة صوتية، وصرفية، ودلالية فقد يختلف اللفظان مع اختلاف في المعنى، وقد يختلفان لفظاً إلّا أن المعنى متفق.

---

(١) المبرد: المقتضب ٢/١٢٤.

(٢) ابن درستويه: تصحيح الفصيح، ص ٣٦٢.

(٣) من ذلك دراستهم لمصادر كل من الأفعال: (فاعَلَ)، (فيعَال)، (فعَال)، و (مُفَاعَلة).
— سيبويه: الكتاب ٤/٨٠، ٨١، ٨٦؛ ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٤٨. (فعّلَ)، (فِعّال)، (تَفْعِيل)، (تَفْعِلَة)، (تِفْعَال).
— سيبويه: الكتاب ٤/٧٩، ٨٣، ٨٤؛ الرضي: شرح الشافية ١/١٦٤ ـ ١٦٨. (فَعْلَل)، (فَعْلَلَة)، (فَعْلال).
— سيبويه: الكتاب ٤/٨٥، ٨٦؛ الرضي: شرح الشافية ١/١٧٨.

وظاهرة تعدد الجذور في الصيغة الواحدة تثير سؤالاً، هل من الممكن أن نبني مثالاً من أي جذر لغوي على صيغة من الصيغ الصرفية؟؟ وبمعنى آخر هل يمكن إخضاع المواد اللغوية لجميع الأبنية الصرفية؟؟.

لقد شغلت هذه القضية طائفة من العلماء، فحفلت كتبهم بالتمارين الرياضية التي تقوم على السؤال: كيف نبني من كذا على كذا؟ ولعل أول من تناولها كان سيبويه فنجد أمثلة متنوعة من هذه التمارين منثورة في ثنايا الكتاب بالإضافة إلى فصلين عقدهما لمثل هذه التمارين وهما: (باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو ولم يجيء في الكلام إلّا نظيره من غير المعتل)[١] ثم (باب تكسير بعض ما ذكرنا على بناء الجمع الذي هو على مثال مَفاعِل ومَفاعِيل)[٢] ونجد شيئاً من هذه التمارين عند المبرد في كتابه المقتضب[٣]، ويليه بعد ذلك ابن جني الذي أخذت هذه التمارين عنده شكلاً متميزاً وذلك في كتابه المنصف. فهو قد عمقها وأفرد لها قسماً خاصاً درس فيه خمس عشرة مسألة[٤] وذلك غير المسائل المتناثرة في ثنايا الكتاب[٥]. وهذه المحاولات كلها تثبت أن اللغة ليست عملية ميكانيكية، تخضع لقوالب جامدة فاللغة استخدام وممارسة[٦]. وقد تنبه سيبويه إلى ذلك عندما صنف الأبنية يقول: (قد يختصون الصفة بالبناء دون الاسم، والاسم دون الصفة، ويكون البناء في أحدهما أكثر

---

(١) سيبويه: الكتاب ٤/٤٠٦ وما بعدها.

(٢) السابق ٤/٤١٥ وما بعدها.

(٣) المبرد: المقتضب ١/٦٩. وقد تتبع المحقق (مسائل التمارين) عند المبرد، وذلك في الفهارس التحليلية للمقتضب (١٩٩ ـ ٢٠٠).

(٤) ابن جني: المنصف ٣/٩٧ ـ ١٥٦.

(٥) م.ن ١/٤٤، ١٨٠. وانظر باب: (ما قيس من المعتل ولم يجيء مقاله إلا من الصحيح) ٢/٢٤٢ وما بعدها.

(٦) يقول فندريس في كتابه اللغة، ص ٢٠٣: «إن السبب في التغيرات الصرفية ليس في الكليات العقلية، بل في استعمال اللغة لهذه الكليات».
— محمود فهمي حجازي: مدخل إلى علم اللغة، ص ٦٠.
— عبده عبد العزيز قلقيلة: مقالات في التربية والبلاغة والنقد ١/١٢٧.
— J.P.B. Allen: Paper in Applied, V. 2, p. 21.

منه في الآخر، يعني في مثل: إمخاض وإسلام، وهو في المصادر أكثر. وإنما جاء صفة في موضع واحد، قالوا إسكاف. وأفْعَل نحو أَحْمَر وأَصْفَر، هو في الصفة أكثر منه في الإسم وقالوا أفْكَلٌ وأيْدَعٌ فكل واحد منهما يعوَّض إذا اختُصَّ أو كثر فيه البناء لما قل فيه من غير ذلك من الأبنية، ولما صُرف عنه من الأبنية)[١].
ولابن جني إسهام في معالجة هذه القضية وذلك في باب (كما أنه قد تتخيل أبنية كثيرة متمكنة، ولكنها لم تأت في كلامهم)[٢] وفي كتابه الخصائص يعزو ذلك إلى الاستثقال يقول: (أما إهمال ما أهمل مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة أو المستعملة فأكثره متروك للاستثقال وبقيته ملحقة به ومقفاة على إثره)[٣].

وظاهرة التعدد ترتبط بقضية الاشتقاق ارتباطاً وشيجاً، إلاّ أن هذا الارتباط لا يفرض تلك العلاقة الصارمة التي تفسر بأن أي مادة لغوية من الممكن أن تبنى على كل الصيغ وقد ناقش تمام حسان هذا الافتراض ورفضه وقد جاء ذلك في حديثه عن أصل الاشتقاق يقول: (تلك كانت وجهة النظر الصرفية إلى المسألة، وهي وجهة نظر تجعل بعض الصيغ أصلاً، وتجعل الصيغ الأخرى فروعاً عليه، وتفترض أن كل مادة من مواد اللغة بدأت في صورة المصدر أو في صورة الفعل الماضي ثم عكف الناس عليها يشتقون منها ويفرعون عليها، حتى تصل اللغة إلى مرحلة تستنفد فيها حاجتها إلى المزيد من مشتقات هذه المادة أو تتوقف عن الاشتقاق لأنها فرغت من الصياغة على مثال كل المباني الصرفية الممكنة. وليس شيء أبعد من طبيعة نشأة اللغة وتطورها من هذا الافتراض، والمعروف أن بعض المواد يتسع لعدد من الصيغ الاشتقاقية أكثر مما يتسع البعض الآخر أو بعبارة أخرى قد توجد صيغة مستعملة في مادة ومهجورة في مادة أخرى، فصيغة (فَعَل) توجد من مادة (و ق ع)، ولا توجد من

(١) سيبويه: الكتاب ٤/٢٥٠.
(٢) ابن جني: المنصف ١/١٨٠.
(٣) السابق ١/١٨١.
(٤) ابن جني: الخصائص ١/٥٤.

مادة (و د ع). وقد تتحقق المطاوعة من (كسر) بصيغة (انْفَعَلَ) ولا تتحقق بهذه الصيغة من (ركب) لأن هذه الصيغة وتلك مهجورتان في المادتين (ودع) و (ر ك ب) على الترتيب)[١].

وتأتي هذه الدراسة المتواضعة لظاهرة التعدد في أبنية المصادر في الشعر الجاهلي بشقيها: تعدد في الصيغ وتعدد في الجذور. كما تحاول هذه المعالجة الإجابة على التساؤلات المثارة حول هذا التعدد وذلك في ضوء ما طرحه علماء اللغة القدماء منهم والمحدثون من نظرات وتفسيرات مختلفة وفق معايير متعددة، وهذا ما جعل هذه الدراسة تقوم على محورين:

المحور الأول: رصد أنماط التعدد.

والمحور الثاني: محاولة لتفسير هذا التعدد.

وتدخل في معالجة كل محور منها قضايا متعددة تفصيلها الآتي:

□ **المحور الأول**: رصد أنماط هذا التعدد، وهي:

١ ـ تعدد الصيغ المصدرية في الجذر اللغوي الواحد.
٢ ـ تعدد الجذور في الصيغة الواحدة:

- جذور مختلفة في المادة ومتفقة في المعنى.
- جذور مختلفة في المادة والمعنى.
- جذور متفقة في المادة ومختلفة في المعنى.

٣ ـ تعدد الروايات للشعر الجاهلي:

- روايات تختلف في الأمثلة مع الاشتراك في الصيغة.
- روايات تختلف في الصيغة والمثال.

(١) تمام حسان: اللغة العربية ـ معناها ومبناها، ص ١٦٧.

□ **المحور الثاني**: محاولة لتفسير هذا التعدد تقوم على معايير مختلفة قسمناها على النحو الآتي:

- معيار السماعي والقياسي.
- معيار لهجي.
- معيار صوتي.
- معيار صرفي.
- معيار دلالي.

ـ ١ ـ
أنماط يقع فيها التعدد

أولاً ـ تعدد الصيغ المصدرية في الجذر اللغوي الواحد:

تكشف لنا المعاجم اللغوية خاصة، والتراث اللغوي عامة، عن تعدد هائل في صيغ المصادر، هذا التعدد لا يقف عند اختصاص كل فعل ثلاثي ببناء مصدري أو كل مادة لغوية ببناء خاص من أبنية المصادر، فالمشكلة تقوم عندما تتعدد المصادر في الجذر اللغوي الواحد. وقد أثارت هذه الظاهرة علماء العربية فرصد أصحاب المعاجم المصادر المختلفة لكل فعل واهتمت بعض كتب اللغة بتتبع مثل هذه المصادر المتعددة، فلقد أحصى السيوطي مصادر بعض المواد اللغوية مثل (ل ق ي) التي رصد لها عشرة أبنية هي: لِقاء، لِقاءه، لَقًى، لَقْياً، لُقِياً، لَقِياً، لَقْيَةً، لِقْيان، لُقْيان، لِقْيانَة[١].

وتعتبر مادة (لـ ق ي) أكثر المواد ثراء في الأبنية المصدرية فإن كان السيوطي قد رصد لها عشرة أبنية فإن صاحب اللسان ينقل عن ابن بري أن مصادر (لقي) ثلاثة عشر بناء يقول: (قال ابن بري المصادر في ذلك ثلاثة عشر مصدراً تقول: لقيته لِقاءً، ولِقاءةً، وتِلْقاءً، ولُقِيّاً، ولِقِيّاً، ولِقْياناً، ولُقْياناً، ولِقْيانةً، ولَقْيَةً، ولَقْياً، ولُقىً، ولَقىً فيما حكاه عن الأعرابي ولَقاةً)[٢].

وهذا المصدر الأخير (لَقاة) قد رده بعض اللغويين يقول ابن السكيت: (ولا تقل لَقاة فإنها مولدة ليست من كلام العرب)[٣] وتتفاوت أبنية المصدر

---

(١) السيوطي: المزهر ٢/٨٣.
(٢) ابن منظور: اللسان ــ (لقي).
(٣) ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٣١١.

المرصودة من (ل ق ي) في المعاجم سواء في العدد أو الأبنية. ولسنا بصدد تتبع ذلك عندهم إذ نكتفي بما رصده السيوطي وابن منظور، وتتبع ما جاء من مصادر هذه المادة (ل ق ي) في الشعر الجاهلي نحصى الأبنية الآتية (لقاء، وتلقاء) فقط ورد الأول (لقاء) في قول عنترة:

أيْقَنْتُ أن سيكون عند لقائِهم ... ضَربٌ يُطيرُ عن الفِراخِ الجُثَّمِ[٢]

ووردت تلقاء في قول النابغة:

مَقالَةُ أنْ قَدْ قُلْتَ سَوْفَ أنالُه ... وذلك من تلْقاء مثْلِكَ رائعُ[٣]

و (التلقاء) يصنفه سيبويه في الأسماء. جاء في المحكم (قال سيبويه ليس على الفعل، إذ لو كان على الفعل لفتحت التاء وقال كراع: هو مصدر نادر ولا نظير له إلاّ التبيان)[٤].

ولقد اهتم علماء العربية بظاهرة تعدد المصادر فتتبعوا الأفعال التي تتعدد مصادرها، ونجد عند ابن قتيبة رصداً لمثل هذه الأفعال ومصادرها وذلك في كتابه أدب الكاتب، إذ عقد باباً أسماه (باب المصادر المختلفة عن الصدر الواحد)[٥].

وعقد ابن سيدة باباً مماثلاً في كتابه المخصص بعنوان: (باب مصادر مختلفة الأبنية متفقة الألفاظ صيغت على ذلك للفرق)[٦] ولا بد أن نسجل جهود ابن السكيت في متابعة هذه الظاهرة فالقسم الأول من كتابه (إصلاح المنطق درس فيه الأبنية المشتركة اللفظ أي (في الجذر اللغوي) واستقصى ما اتفق معناه وما اختلف معناه، وتعرض في هذه الدراسة للأبنية المصدرية المتعددة في الجذر اللغوي الواحد ونجد كتباً أخرى ترصد المصادر المختلفة للجذر اللغوي

---

(٢) شرح النحاس، ص ٥٢٧؛ شرح التبريزي، ص ٣٧٠.
(٣) ديوان النابغة، ص ١٦٥.
(٤) ابن سيدة: المحكم ٦/٣١٢؛ سيبويه: الكتاب ٤/٨٤.
(٥) ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٣٥٨.
(٦) ابن سيدة: المخصص ١٤/٢٢٤.

الواحد[١]، وأهم هذه الكتب المعاجم ونخص معاجم المعاني[٢] إلى جانب المعاجم العامة التي تذكر الفعل وبالتالي الإمكانيات المتاحة لبناء مصدره[٣]. كما نشير إلى كتب اللغة التي تتبعت بعض الخصائص المتميزة لبعض الألفاظ من ذلك كتاب (ليس في كلام العرب) لابن خالويه الذي رصد مصادر (لَقِي) و (مَكَث) و (تَمّ)[٤]. ونقلها بعده السيوطي في الزهر[٥].

ويتتبع الأمثلة التي وردت في الشعر الجاهلي وجاءت مشتركة في الجذر اللغوي مع اختلاف أبنيتها المصدرية، أمكن لنا رصد أمثلة مشتركة في الجذر اللغوي وقد اختلفت أبنيتها المصدرية حتى إن منها ما وصل إلى سبعة أبنية مثل مادة (ع د و) فقد رصدنا من مصادرها: عَدَاء[٦]، عَدَاوَة[٧]، عُدْوى[٨]، عَدْو[٩]، عَدْوَة[١٠]، عِدَاء[١١]، تَعْداء[١٢]. وإن يكن في الشعر الجاهلي سبعة مصادر للجذر (ع د و) فإن المعاجم تورد أبنية أخرى لم ترد فيها جمعناه، على نحو ما في المحكم (عدا الرَّجُل وغيره عَدْواً وعُدُوّاً وعَدَواناً وتَعْداءً وعَدّى)[١٣]وذكر أيضاً: (عدا عليه عَدْواً وعَدَاءً وعُدُوّاً وعُدْواناً وعِدْواناً وعُدْوَى)[١٤]أورد لها مصادر لم ترد في الشعر الجاهلي مثل: (عُدُوّ، عَدَوان عَدًى، عُدْوان، عِدْوان).

---

(١) ابن السكيت: إصلاح المنطق، من ص ٣ وما بعدها.
(٢) ابن فارس: متخير الألفاظ؛ الإسكافي: مبادىء اللغة.
(٣) الصحاح: التهذيب؛ المحكم؛ اللسان.
(٤) ابن خالويه: ليس في كتاب العرب، ص ٣٦ ــ ٣٧.
(٥) السيوطي: المزهر ٢/٨٣.
(٦) ديوان الأعشى، ص ٢٢٧.
(٧) ديوان طرفة، ص ٤٦.
(٨) ديوان حاتم الطائي، ص ٢٨٤.
(٩) ديوان امرىء القيس، ص ١٦٧.
(١٠) ديوان الأعشى، ص ٤٠٩.
(١١) ديوان امرىء القيس، ص ٢٢.
(١٢) السابق، ص ٤٦.
(١٣) ابن سيدة: المحكم ٢/٢٢٦.
(١٤) السابق ٢/٢٢٧.

ومما تعددت مصادره في الشعر الجاهلي مادة (ش ر ب) بلغت أبنيتها المصدرية ستة أبنية: شَرْب[1]، شِرْب[2]، شُرْب[3]، شُرُب[4]، شَراب[5]، تَشْراب[6]. وكل من مادة (ص ر م) (س ق م) فقد بلغت أبنيتها المصدرية في الشعر الجاهلي خمسة أبنية:

(ص ر م): صَرْم[7]، صُرْم[8]، صَرِيمَة[9]، صِرام[10]، صَرَامة[11].
(س ق م): سَقَم[12]، سَقْم[13]، سُقْم[14]، سَقَام[15]، سِقام[16].

ويتلو ذلك من المواد ما رصدنا له أربعة أبنية مثل: (س ل م) و(غ و ي) و(ح د ث) (س ل م) سَلَم[17]، سِلْم[18]، سَلام[19]، سَلامة[20].

---

(1) ديوان الأعشى، ص ١٤١.
(2) ديوان طرفة، ص ٣٥.
(3) ديوان امرىء القيس، ص ١٢٢.
(4) ديوان النابغة، ص ٦٣.
(5) ديوان امرىء القيس، ص ٩٧.
(6) ديوان طرفة، ص ٣١.
(7) ديوان امرىء القيس، ص ١٠١.
(8) ديوان الأعشى، ص ٣٠٢.
(9) ديوان امرىء القيس، ص ١٠١.
(10) السابق، ص ١١٥.
(11) ديوان الأعشى، ص ٢٥٧.
(12) ديوان عدي بن زيد، ص ٧٤.
(13) شرح النحاس، ص ٥٣٣.
(14) ديوان امرىء القيس، ص ٨٩.
(15) شرح النحاس، ص ٤٠٧.
(16) ديوان الستة ٩٥/١.
(17) ديوان الأعشى، ص ٨٩.
(18) ديوان زهير، ص ١٦.
(19) ديوان امرىء القيس، ص ١١٦.
(20) ديوان لبيد، ص ٤٦.

(غ و ي) غَيّ[1]، غِيّ[2]، غَواية[3]، غِوايَة[4].
(ح د ث) حَدَث[5]، حَدِيث[6]، حَدَثان[7]، حِدْثان[8].
وتكثر بعد ذلك المواد التي تقف أبنيتها عند الثلاثة فقد، نذكر منها:
(ح ذ ر) حَذَر[9]، حِذَار[10]، حَذَار[11].
(ر ش د) رَشَد[12]، رُشْد[13]، رَشَاد[14].
(د ع و) دَعْوَة[15]، دَعْوى[16]، دُعَاء[17].
(ص ر خ) صَرْخة[18]، صُرَاخ[19]، صَرِيخ[20].
(س هـ د) سُهُود[21]، سُهُد[22]، سُهاد[23].

---

(1) ديوان حاتم الطائي، ص ٢٨٤.
(2) ديوان عمرو بن قميئة، ص ١٥٣.
(3) ديوان امرىء القيس، ص ٢٣٥.
(4) ديوان عدي بن زيد، ص ١٤٥.
(5) شرح النحاس، ص ٢٧٨.
(6) ديوان امرىء القيس، ص ١٦٨.
(7) ديوان النابغة، ص ١٢٦.
(8) ديوان الستة ٢٢٥/١.
(9) ديوان المتلمس، ص ٤٤.
(10) ديوان امرىء القيس، ص ١٢٨.
(11) ديوان عدي بن زيد، ص ١٣٥.
(12) شرح النحاس، ص ٧٥٢.
(13) ديوان طرفة، ص ٢٠٢.
(14) ديوان المتلمس، ص ١٩٤.
(15) ديوان طرفة، ص ١٥٥.
(16) ديوان الأعشى، ص ١٤٧.
(17) شرح النحاس، ص ٥٨٩.
(18) ديوان أوس بن حجر، ص ٣١.
(19) ديوان لبيد، ص ١١١.
(20) ديوان الأعشى.
(21) ديوان حاتم الطائي، ص ٢٠٦.
(22) ديوان امرىء القيس، ص ٢١٦.
(23) ديوان طرفة، ص ١٦٥.

وثمة جذور تقف عند البنائين نحو (هـ ج ر) هَجْر[1]، هِجْران[2] وأخرى لا تتجاوز البناء الواحد نحو (ش و ق) شَوْق[3].

وتحفل المعاجم بالمزيد من الأبنية المصدرية المرتبطة بتلك المواد وغيرها مما يثير التساؤلات حول هذا التعدد، ومن ثم يتطلب ذلك تفسيراً، ونرجو أن تقوم هذه الدراسة بإسهام يهدف إلى كشف سر هذا التعدد. وسيكون ذلك ــ إن شاء الله ــ بعد أن نعرض بقية أنماط ظاهرة التعدد في أبنية المصادر وأمثلتها في الشعر الجاهلي.

ثانياً ــ تعدد الجذور في الصيغة الواحدة:

كشف تتبعنا لأمثلة الصيغ المصدرية في الشعر الجاهلي عن تعدد الأمثلة مختلفة الجذور في الصيغة الواحدة. ولحظنا أن بعض الصيغ قد تجاوزت أمثلتها المئة، مثل: صيغة (فَعْل)، وأن بعض الصيغ وقفت أمثلتها عند المثال الواحد مثل: (فِعْلى) ذِكْرى[4] و(فُعْلان) بُنْيان[5]، وأن هناك صيغ مصدرية ذكرها علماء العربية ولم نتوصل فيما تتبعناه من الشعر الجاهلي لأمثلة لها نحو: (فَعْلان) لَيَّان[6]، (فَعْلُولَة) شَيْخُوخَة[7]، (فَيْعَلُولَة) كَيْنُونَة[8]. (فِعْلِيَاء) كِبرياء[9]، (تُفْعُول) تُهْلُوك[10]، (تُفْعَل) تُدْرَأ[11]، (فَعَلُوت) جَبَرُوت[12]، (فُعُلَّى

(١) ديوان الأعشى، ص ١٣٣.

(٢) ديوان علقمة الفحل، ص ٧٩.

(٣) ديوان امرىء القيس، ص ٥٦.

(٤) ديوان امرىء القيس، ص ٨.

(٥) السابق، ص ١٦٩.

(٦) سيبويه: الكتاب ٩/٤؛ ابن خالويه: ليس في كلام العرب، ص ٣٩.

(٧) الرضي: شرح الشافية ١٥٢/١.

(٨) م. ن، ص. ن.

(٩) سيبويه: الكتاب ٤١/٤.

(١٠) ابن خالويه: ليس في كلام العرب، ص ٤٢.

(١١) سيبويه: الكتاب ٢٧٠/٤.

(١٢) السابق ٤٣/٤، ٢٧٢.

وفُعُلَّة)[1]، غُلُبَّى وغُلُبَّة، (تَفْعُلَة)[2]، تَهْلُكَة، (فِعِّيلَى)[3]، حِثِّيثَى، وغير ذلك من الأبنية والتي اعتنى بعض علماء العربية برصدها لندرتها[4].

كما استطعنا رصد أمثلة جاءت على أبنية لم يذكرها علماء العربية في أبنية المصادر مع أنها ذات دلالة مصدرية، وهي: (فَيْعَلَى) هَيْدَبَى[5]، (أَفْعَل) أَفْكَل[6]، (إِفْعِيل) ارزيز[7]، (فُعَيْلَى) هويني[8].

ونلمح في الأمثلة المندرجة تحت كل صيغة الآتي:

١ ــ جذور مختلفة في مادتها اللغوية ومتفقة في المعنى.

٢ ــ جذور مختلفة في مادتها اللغوية والمعنى.

٣ ــ جذور متفقة في مادتها اللغوية، ومختلفة في المعنى.

وقد تناول هذه القضية علماء اللغة عامة والبلاغيون خاصة[9].

١ ــ جذور مختلفة في المادة ومتفقة في المعنى:

ولقد حفلت كثير من الصيغ بمثل هذه الظاهرة مثال ذلك صيغة (فَعْل): نجد فيها ألفاظاً كثيرة تدل على معنى: عام واحد، وبتعبير أدق يكون هناك معنى مشترك بين هذه الأمثلة مع اختلاف دلالي يقتضيه السياق. من هذه المعاني

(١) سيبويه: الكتاب ٢٧٠/٤.

(٢) ابن خالويه: ليس في كلام العرب، ص ٣٨.

(٣) سيبويه: الكتاب ٤١/٤، ٢٦٤.

(٤) أنظر: السابق ٢٤٢/٤، (باب ما بنته العرب من الأسماء والصفات والأفعال)؛ وابن خالويه: ليس في كلام العرب، ص ٣٦ ــ ٤٣.

(٥) ديوان امرىء القيس، ص ٦٧.

(٦) مختارات ابن الشجري، ص ٩٩.

(٧) م. ن، ص. ن.

(٨) ديوان الأعشى، ص ١٠٥.

(٩) سيبويه: الكتاب ٢٤/١، ١٠٢/٢؛ ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٣٣٣ وما بعدها؛ ابن درستويه: تصحيح الفصيح ٢٤٠/١، ٣٦٤؛ ابن فارس: الصاحبي، ص ٩٦؛ الثعالبي: فقه اللغة، ص ٣٤٥.

(حركة السير وأوصافها) فقد اشترك في هذا المعنى من أمثلة المصدر (فَعْل) كل من: (رَتْك)[1] وهو سير النعامة، ثم استعير للدلالة على السرعة، (رَكْض)[2]، (عَدْو)[3]، (شَدّ)[4] وهو العدو السريع، (جَرْي)[5]، (مَزْع)[6] وهو المر السريع، وهذه الأمثلة تشترك في الدلالة على السرعة في السير، أما الدلالة على أنواع السير المختلفة التي جاءت مصدراً بوزن (فَعْل) فهي: (نَصّ)[7] وهو أرفع السير، ثم (سَيْر)[8]، و(مَشْي)[9] ومن الألفاظ المتفقة المعنى ومختلفة الجذور اللغوية وجاءت مصادر على وزن (فَعْل) أيضاً كل من:

شَتْم[10] قَذْع[11] لَعْن[12] لَوْم[13] قَذْف[14] عَذْل[15] وهذه الألفاظ كلها تشترك في معنى (اللوم والشتم).

---

(١) ديوان امرىء القيس، ص ١١٥.

(٢) ديوان سلامة بن جندل، ص ٩١.

(٣) ديوان امرىء القيس، ص ١٦٧.

(٤) ديوان الأعشى، ص ٣٨٥.

(٥) ديوان امرىء القيس، ص ٣٧.

(٦) شرح النحاس، ص ٧٥٨.

(٧) ديوان امرىء القيس، ص ٢٤٠.

(٨) شرح النحاس، ص ٥٧٥.

(٩) ديوان امرىء القيس، ص ٥٠.

(١٠) ديوان زهير، ص ٣٠.

(١١) شرح النحاس، ص ٢٧٧.

(١٢) السابق، ص ٧٦٥.

(١٣) ديوان امرىء القيس، ص ٩٧.

(١٤) ديوان طرفة، ص ٣٩.

(١٥) ديوان السموأل، ص ٣٧.

٢ — جذور مختلفة في المادة والمعنى:

وذلك نحو (رَشَاد)[1] (حَصَاد)[2] (وَلَاء)[3] (دَلَال)[4] (زَوَال)[5] فكلها جاءت بوزن (فَعَال) مع اختلافها في المعنى. وهذا ما يطرد في كل الأبنية الصرفية سواء المصدرية أو غيرها من الأبنية.

٣ — جذور متفقة في المادة ومختلفة في المعنى:

وذلك بأن يكون للفظ الواحد أكثر من معنى، وهذا ما لا يحسم إلّا بالسياق. ومما ورد من أمثلة المصادر في الشعر الجاهلي وكان له أكثر من دلالة: (غَرَام) بوزن (فَعَال).

دلت على العناء والمشقة بحب النساء وذلك في قول امرىء القيس:

وقالت متى يُبْخَل عليك ويُعْتَلَل ... يَسُؤْكَ وإن يُكْشَفْ غرامُك تَدرب[6]

ودلت على الخسارة في قول حاتم الطائي:

فما أَكْلَةٌ إن نِلْتها بغَنِيمة ... ولا جَوْعَةٌ إن جُعْتها بغرام[7]

ومما جاء مصدراً في الشعر الجاهلي وكان له أكثر من دلالة المصدر (هَمّ) بوزن (فَعْل) فقد دلت على (الأسى والحزن) وذلك في قول طرفة:

ولا تَجْعَلني كامرىء ليس هَمُّهُ ... كَهَمّي ولا يُغْنى غنائي ومَشْهَدي[8]

ودلت على (المبادرة بالسوء) في قول سلامة بن جندل:

هَمَّتْ مَعَدُّ بنا هَمّاً، فنَهْنَهَها ... عنا طِعان، وضرب غيرُ تَذبيبِ[9]

---

(١) ديوان المتلمس الضبي، ص ١٩٤.

(٢) ديوان الأعشى، ص ١٤٩، ١٨١.

(٣) شرح النحاس، ص ٥٥٩.

(٤) ديوان لبيد، ص ٩٤.

(٥) السابق، ص ٧٢.

(٦) ديوان امرىء القيس، ص ٤٢.

(٧) ديوان حاتم الطائي، ص ٢٨٨.

(٨) ديوان طرفة، ص ٤٦.

(٩) ديوان سلامة بن جندل، ص ١١١.

وكذلك المصدر (شَدَّ) فقد اختلفت دلالته عند عنترة عنها عند الأعشى. فقد دلت على (ارتفاع النهار) عند عنترة وذلك بقوله:

عَهدِي بـه شَـدُّ النَّهـارِ كَـأَنَّمـا   خُضِبَ البَنـانُ ورأسُه بـالعظلم[١]

ودلت على (العدو والركض) وذلك في قول الأعشى:

مُسْتَخِفٌّ إذا تَـوَجَّـه فـي الخيـ   ـل لشـدة التَّفنن والـتقـريـب[٢]

ويرى اللغويين أن هذا النوع من الاشتراك اللفظي لا بد أن يقابله اشتراك في المعنى من هؤلاء ابن درستوريه يقول (فإذا اتفق البناءان في الكلمة والحروف ثم جاء لمعنيين مختلفين، لم يكن بد من رجوعهما إلى معنى واحد يشتركان فيه، فيصيران متفقي اللفظ والمعنى)[٣] فإذا نظرنا للمصدر (عُرْف) في قول عدى بن زيد:

مَنْ لا يُشـارك يـوماً نَفْسَـه لَمَم   ومن يعشى جَوازَى عُرْفه الجارا[٤]

وفي قوله:

متَى يَمُت لا يـروا عَدلاً له أبداً   في كل ما قَلَبُوا عُرفاً وإنكارا[٥]

في البيت الأول دلت (عُرف) على (الجزاء) أما في البيت الثاني فقد دلت على (المعرفة)[٦].

وقد وردت (عُرف) دالة على الاستخدام الأول (الجزاء) في شعر النابغة الذبياني يقول:

أبَـى الله إلاَّ عَـدْلَـه وَوَفَـاء   فلا النُّكْرُ معروفٌ ولا العُرْفُ ضائع[٧]

(١) شرح النحاس، ص ٥١٧.
(٢) ديوان الأعشى، ص ٣٨٥.
(٣) ابن درستويه: تصحيح الفصيح، ص ٢٤٠. وانظر ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٣٣٣؛ ابن فارس: الصاحبي، ص٩٦؛ الثعالبي: فقه اللغة، ص ٣٤٥.
(٤) ديوان عدي بن زيد، ص ٥٤.
(٥) السابق، ص ٥٥.
(٦) هذه الدلالة الأخيرة قد تطورت في الاستخدام المعاصر، لتدل على العرف الاجتماعي.
(٧) ديوان النابغة، ص ١٧٠.

ثالثاً ـ تعدد الروايات للشعر الجاهلي:

تعد قضية تعدد الروايات واختلافها من أهم المشاكل التي يواجهها الدرس الوصفي للأبنية، فاختلاف الرواية له صور متعددة:

١ ـ اختلاف في نسبة البيت كأن ينسب في إحدى الروايات إلى شاعر وينسب في رواية أخرى إلى شاعر آخر، من ذلك قول الشاعر:

ولست بـخـازنٍ لغَـدٍ طَـعـامـاً   حِذار غَـدٍ لكـل غَـدٍ طعـام[١]

فقد اختلفت الروايات في نسبة هذا البيت، نسبه ابن الأنباري لحاتم الطائي[٢] ونسب للنابغة[٣].

وجاء غير منسوب في الغاز الرماني[٤].

ونسب لأوس بن حجر ضمن مقطوعة من ستة أبيات[٥] ويذكر محقق ديوان حاتم روايات أخرى في نسبة البيت[٦].

٢ ـ اختلاف في رواية البيت الواحد: ومن صور هذا الاختلاف أن يروي البيت بأكثر من صورة مع ثبات نسبته لقائله من ذلك قول عمرو بن كلثوم:

بـأنـا المنُعـمـون إذا قَـدَرنـا   وأنـا المهُـلكـون إذا أُتينـا[٧]

فهي عند ابن الأنباري (وأنا المانعون إذا قدرنا)[٨] وفي جمهرة أشعار العرب (وأنا. . .)[٩].

(١) ديوان حاتم الطائي، ص ٣٠٤.
(٢) شرح ابن الأنباري، ص ٤٧٤.
(٣) ديوان النابغة، ص ٢٣٢.
(٤) الرماني: أبيات ملغزة الإعراب، ص ١٩٣.
(٥) ديوان أوس بن حجر، ص ١١٥.
(٦) ديوان حاتم الطائي، ص ٣٠٤.
(٧) شرح النحاس، ص ٦٧٢.
(٨) شرح الأنباري، ص ٤١٩.
(٩) القرشي: جمهرة أشعار العرب، ص ٣٦٣.

وهي عند الزوزني (بأنا المطعمون. . . إذا ابتلينا) [1].

وفي شرح التبريزي (وأنا) [2].

ويقع في هذا النمط من الاختلاف عدد كبير من الألفاظ تكون أبنيتها على صور مختلفة، فمنها ما يقع في الاسم، ومنها ما يقع في الصفة، ومنها ما يقع في الفعل ومنها ما يقع في الحرف، ناهيك عن الإمكانيات التبادلية بين، الاسم والفعل تارة، وبين الحرف والاسم تارة أخرى. . . الخ.

والروايات التي كان المصدر في إحداها، يقابله في الروايات الأخرى، أبنية كثيرة مختلفة. فهو يقابل الاسم حيناً، ويقابل الفعل حيناً آخر، ويقابل مصدراً آخر في روايات كثيرة. وهذا النمط الأخير من الرواية هو مثار اهتمام هذا البحث.

وفي هذا النمط يمكن أن نقسم اختلاف الروايات على النحو الآتي:

– روايات تختلف في الأمثلة المصدرية مع الاشتراك في الصيغة نحو: المصدر (مفاعلة) – الروايات (مخالطة، مخالقة).

وفي رواية ابن الأنباري لقول عنترة:

أثني عليَّ بما علِمْتِ فإنني   سَمْحٌ مُخالَطتي إذا لم أُظْلَم[3]

المصدر في البيت (مخالطة) وفي رواية ابن النحاس (مخالقة)[4]، وكذلك في رواية التبريزي[5] ومنه: المصدر (فَعْل) – الروايات (طَعْن، ضَرْب) يروى ابن النحاس قول النابغة:

فهاب ضُمران منه حيثُ يوزِعُه   طَعْنَ المُعارِكِ عند المُحجَر النجد[6]

---

(1) شرح الزوزني، ص ١٨٨.
(2) شرح التبريزي، ص ٤٢٢.
(3) شرح الأنباري، ص ٣٣٦.
(4) شرح النحاس، ص ٤٩٤.
(5) شرح التبريزي، ص ٣٤٨.
(6) شرح النحاس، ص ٧٤٦.

وينسب ابن النحاس للأصمعي رواية (ضَرب المعارك)[1] ومنه: المصدر (تَفعّل) – الروايات (تَشَدُّد، تَهَجُّس)، يروي ابن النحاس قول الأعشى:

يَكادُ يَصْرَعُها لَوْلا تَشَدُّدُها   إذا تَقُومُ إلى جَاراتها الكسل[2]

ويذكر ابن النحاس رواية أخرى (لولا تهجسها)[3]. ومنه: المصدر (فعل) الروايات (غَرْب، مَزْع، رَهْو) يروى ابن السكيت قول النابغة:

والخَيْل تَنْزِعُ غَرْباً في أَعِنَّتِها   كالطيرِ تَنْجُو من الشُّؤْبوب ذِي البرد[4]

ورواية ابن النحاس (مزعاً)[5].

وهو في رواية الأعلم الشنتمري (غرباً)[6].

وفي اللفظ روايات أخرى منها الرواية (رهوا)[7] وهي مصدر على (فَعْل).

– روايات تختلف في الصيغة مع الاشتراك في المادة اللغوية:

من ذلك اللفظ (ط ر د) الروايات على (فَعَل، فَعْل): أكثر رواة المعلقات يروون قول لبيد:

رَفَّعْتُها طَرَدَ النعام وَشَلَّهُ   حتى إذا سَخِنَتْ وَخفَّ عظامها[8]

(طَرَدَ) بفتح الأول والثاني، وهو عدو النعام. وينفرد الزوزني بروايتها (طَرْد)[9].

---

(1) شرح النحاس، ص ٧٤٦.
(2) السابق، ص ٦٨٩.
(3) م.ن، ص.ن.
(4) ابن السكيت: شرح ديوان النابغة، ص ١٨.
(5) شرح النحاس، ص ٧٥٨.
(6) ديوان الستة ١/١٩٤.
(7) شرح النحاس، ص ٧٥٨؛ ابن السكيت: شرح ديوان النابغة، ص ١٨.
(8) شرح ابن الأنباري، ص٥٨٣؛ شرح النحاس، ص ٤٢٩؛ شرح التبريزي، ص ٣٠٠؛ ديوان لبيد، ص ٣١٦.
(9) شرح الزوزني، ص ١٥٥.

ومنه اللفظ (ح و ر) ـ الروايات على (فُعَال، فِعَال) يروي ابن النحاس قول طرفة:

وأَصْفَـرَ مَضْبـوح نـظرتُ حُـواره   على النار واستَوْدَعْته كف مُجْمِدِ[1]

ورواها الزوزني (حِواره) بكسر الحاء[2].

ومنه اللفظ (خ ل و) ـ الروايات على (فِعَال وفَعَال)، وقد اجتمعت الروايتان في قول الحارث بن حلزة:

يَخْلِطونَ البـريء مِنَّا بـذي الـذَّنْـ   ـب ولا يَنْفَـعُ الـخَليَّ الـخِـلاءُ

فقد رويت (الخلاء) بفتح الخاء وكسرها[3].

ـ رواياتٌ تختلف في الصيغة المصدرية وأمثلتها من ذلك الرواية في (طِراد: فِعال) و(رُكُـوب: فُعُول) وذلك في قول الأعشى ـ برواية ابن النحاس:

قالوا الطراد فقلنا تلك عادتنا   أو تنزلون فإنا معشر نزل[4]

وهي في ديوان الأعشى (الركوب)[5].

من ذلك الرواية في (وَصْل: فَعْل) و(صُرْم: فُعْل) وذلك في قول عمرو بن كلثوم ـ برواية الأنباري:

قِفي نسألك هل أَحْدثت وصلاً   لو شك البينِ أم خُنْتِ الأمينا[6]

وهو في رواية ابن النحاس (صُرم)[7].

---

(١) شرح النحاس، ص ٢٩٥.
(٢) الزوزني، ص ٩٦.
(٣) شرح الأنباري، ص ٤٤٨؛ شرح النحاس، ص ٥٥٨.
(٤) شرح النحاس، ص ٧٢٨؛ شرح التبريزي، ص ٥١٠.
(٥) ديوان الأعشى، ص ١١٣.
(٦) شرح ابن الأنباري، ص ٣٧٧.
(٧) شرح النحاس، ص ٦١٩.

ومنه في الرواية في (غرام: فَعَال) و(انصرام: انفعال) وذلك في رواية قول النابغة:

فَدعها عَنْك إذا شَطَّتْ نَـواهـا   ولَـجَّتْ مِـنْ بِعَـادك في غـرام

فقد رواها الأعلم الشمنتري في ديوان الشعراء الستة (غرام)[1] ووردت في ديوان النابغة رواية ابن السكيت (انصرام)[2].

تفسير ظاهرة تعدد أبنية المصادر وأفعلتها:

وقد أثار هذا التعدد في المصادر وأمثلتها مشكلة عند علماء العربية القدامى منهم والمحدثين، فتوفر كثير منهم على دراسة هذه الظاهرة وتفسيرها. وكانت معالجتهم متناثرة في هذا الكم الهائل من الدراسات التي تهتم بالعربية. وخلاصة ما طرحوه من تصورات تفسيرية لهذا التعدد يمكن حصره وفق المعايير الآتية:

أولاً ـ معيار لهجي:

وهو تفسير قديم، وقد أخذ به المحدثون، ويعزو تعدد صيغ المصادر في الجذر اللغوي الواحد إلى اختلاف اللهجات. يقول الأخفش: (اختلاف لغات العرب إنما جاء من قبل أن أول ما وضع منها وضع على خلاف وإن كان كله مسوقاً على صحة وقياس)[3] ولقد ناقشنا تفسير العلماء لتعدد الصيغ المصدرية في المثال الواحد وذلك أثناء الدراسة التحليلية للأبنية المصدرية. ونكتفي برأي الفراء حول صيغة (فَعْل وفُعُول) إذ نسب المصدر (فَعْل) للحجاز، ونسب (فُعُول) لنجد. جاء في شرح الشافية: (قال الفراء: إذا جاءك فَعَل مما لم يسمع مصدره فاجعله فَعْلاً للحجاز وفُعُولاً لنجد)[4] وإذا كان الفراء قد حل مشكلة

---

(١) ديوان الستة ١/٢٥١.
(٢) ابن السكيت: شرح ديوان النابغة، ص ١٦١؛ ديوان النابغة، ص ٢٣٧.
(٣) السيوطي: المزهر ١/٥٥ ـ ٥٦.
(٤) الرضي: شرح الشافية ١/١٥١ ـ ١٥٢.

تقابل (فَعْل) و (فُعُول) فكيف يفسر تقابل (فَعْل) مع غيرها من الصيغ؟ وتقابل الأخرى بعضها بعضاً على نحو ما جاء في قول المفضل العبدي:

يُجَاوِبْنَ النِّيَاحَ بِكُلِّ فَجْرِ   فَقَد صَحَلَتْ مِن النَّوحِ الحُلوق[1]

فقد اجتمعت (النياح) فِعَال و (النَّوح) فَعْل، كما يمكن أن نبني (نُواح) فُعال للدلالة على الصوت ويتجه علماء اللغة من غير العرب إلى التفسير اللهجي أيضاً. يرى بروكلمان أن (الأبحاث الحديثة أثبتت أن اختلاف الصيغ المصدرية يرجع إلى اختلاف لهجي)[2] ويقول يوهان فك: (هذه اللغة الفصحى (لغة الشعر) لغة فنية خالصة، وتعلوا بما لها من طبيعة مميزة على كل اللهجات، غير أنها إذ تجري على السنة المتحدثين بهذه اللهجات، فإنها لم تخل من تأثير تلك اللهجات فيها باستمرار، ولعلها اختلفت من جهة إلى أخرى تبعاً لذلك)[3].

ويقوم سؤال إلى أي مدى تتحقق الفروقات اللهجية في صياغة المصدر المستخدم في الشعر الجاهلي؟ ببحث القضية في ضوء المستوى الشعري، لوحظ أن تعدد الانتماءات القبلية للشعراء لا يعكس أثراً مباشراً في تعدد صيغ المصادر ويتضح ذلك من عدم التفريق بين المصدر بوزن فَعْل والمصدر بوزن فُعُول. فبناء على رأي الفراء يكون الفعل للحجاز والفُعُول لنجد وبتأمل الجداول الملحقة لأمثلة المصادر في الشعر الجاهلي لوحظ أن صيغة (فَعْل) يكثر استخدامها عند مختلف الشعراء دون التقيد بكون الشاعر من الحجاز أو غيرها. وكذلك صيغة (فُعُول) فالسموأل وهو شاعر ينتمي إلى بيئة الحجاز ترد عنده (نُزُول)[4] و (خُلُود)[5] بوزن فُعُول والمثالان لهما مقابل من صيغ أخرى (نَزْل) بوزن (فَعْل) و (خَلْد) بوزن (فُعل). ونستطيع القول إن شيوع صيغة ما في الشعر يخضع لعوامل فنية أكثر منها لهجية. بل إن هناك أمثلة تأتي عند شاعر واحد على

(١) ديوان شعراء عبد قيس، ص ٥.
(٢) نقلاً عن صلاح حسنين: أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية، ص ١٤٥.
(٣) يوهان فك: العربية، ص ٩.
(٤) ديوان السموأل، ص ١٣.
(٥) السابق، ص ٣٠.

صيغتين، ويرد بعض العلماء الفرق بين الصيغتين إلى الفوارق اللهجية من ذلك المصدر جَرَاء[1] فأبو عبيدة يصرح بأن بعض العرب يكسر أولها وبعضهم يفتحها[2]. وفي بيت الأعشى المشار إليه رويت بالكسر والفتح. فهاهما صيغتان في مستوى استخدام واحد في مثال واحد، أفكان الشاعر يرويهما على وجهين أم أن الرواة كانوا من بيئات مختلفة؟ وقد ورد في الشعر الجاهلي حَصَاد وحِصاد وقد عزا اللغويون الاختلاف بين الصيغتين إلى فوارق لهجية يقول يونس: (أهل الحجاز يقولون الحِصاد وتميم تقول الحَصاد)[3]. ولدينا شاعران من قبيلة واحدة وردت حَصاد عند أحدهما وهو الأعشى بالفتح[4] ووردت عند علقمة الفحل الحِصاد[5] بالكسر والشاعران ينتهيان في نسبهما إلى قبيلة قيس.

وقد نسب ابن السكيت الصِرع بالكسر إلى لغة قيس ونسب الصَرع بالفتح للغة تميم[6] ولكن الصَرع بالفتح وردت في شعر الأعشى وهو من قيس يقول الأعشى:

عِنْدَهُ الحَزْمُ والتُّقَى وأساً الصَّر   ع وَحَمْلٌ لِمُضْلِعِ الأثْقَالِ[7]

وقد أشرنا إلى أن الشاعر يستخدم في البيت الواحد أكثر من صيغة للفظ نفسه. كما في قول المفضل العبدي:

يُجَاوِبْنَ النِّيَاحَ بِكُلِّ فَجْرٍ   فَقَدْ صَحَلَتْ مِن النَّوحِ الحُلُوقُ[8]

(١) ديوان الأعشى، ص ١٨١.
(٢) ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ١٠٥.
(٣) السيوطي: المزهر ٢/٢٧٦. ونسب الفراء (الحِصاد) بالكسر للحجاز وبالفتح لنجد وتميم. أنظر أبو حيان: البحر المحيط ٤/٢٣٤.
(٤) ديوان الأعشى، ص ١٤٩، ١٨١.
(٥) ديوان علقمة، ص ٤٥.
(٦) ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٣١.
(٧) ديوان الأعشى، ص ١٥٩.
(٨) ديوان شعراء عبد قيس، ص ٥.

ومن هذا كله يتضح أنه في العصر الذي أبدع فيه الشعر الجاهلي لم يكن تنوع اللهجات من حيث صيغ المصادر ذا أثر مباشر في لغة الشعر وهذا دليل جزئي يضاف إلى أدلة أخرى تدعم الرأي القائل بأن لغة الشعر الجاهلي لغة تمثل مستوى للغة الأدبية التي تذوب عندها الفوارق اللهجية وإن وجدت فهي الضآلة بحيث لا يمكن عدها معياراً يميز شعر بيئة عن أخرى[١]. على أن هذا لا ينفي التعدد بالنسبة للهجات المنطوقة. فالشاعر ذاته تكون له لهجة أخرى إذا ما فارق المجمع الذي ينشد فيه شعره.

وينبه أحمد الحوفي إلى أن بعض الشعر الذي وصل إلينا يمثل بعض لهجات القبائل المختلفة. وقد دونها العلماء لحاجتهم إليها في تصاريف الكلام، أو التدليل على قاعدة أو نطق. وإن لم يكن من أغراضهم تسجيل اللهجات كلها[٢] ولعل من هذا الشعر القليل الذي ذكره الحوفي ما استقصاه غالب المطلبي من شواهد على لهجة تميم في الشعر[٣]. وبتتبع صيغ المصادر في لهجته تميم يرى المطلبي أن نزوع تميم إلى استعمال بناء الفعل المزيد أفْعَل في مقابل نزوع الحجاز إلى الثلاثي المجرد فَعَل أدى ذلك إلى الاختلاف في استخدام الصيغ المصدرية واستشهد على ذلك بأن التميمين يقولون أنكر الأمر إنكاراً وغيرهم نَكَر الأمر نكيراً[٤] ولكنه لم يورد استخدامات لتميم في الشعر الجاهلي تمثل ما تتميز به لهجة تميم من خصائص صرفية.

ثانياً ــ معيار السماعي والقياسي:

وذلك بتقسيم الصيغ وفق القواعد التي وضعها العلماء لربط الفعل

(١) أحمد الحوفي: توثيق الشعر الجاهلي، ص ٢٩ ــ ٣١؛ عبد الحميد المسلوت: نظرية الانتحال في الشعر الجاهلي، ص ٩٠، ١٥٠؛ هاشم الطعان: الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة، ص ٢٤١.

(٢) أحمد الحوفي: توثيق الشعر الجاهلي، ص ٣١.

(٣) غالب المطلبي: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، ص ٦٨ ــ ٦٩.

(٤) السابق، ص ١٨٩ ــ ١٩٠.

بالمصدر فما جاء مطابقاً لقواعدهم فهو قياس وما جاء مخالفاً فهو سماعي[١] يقول سيبويه: (هذا بناء الأفعال التي هي أعمال تعداك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرها. فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: على فَعَل يَفْعُل، وفَعَل يَفْعِل. ويكون المصدر فَعْلاً والاسم فاعلاً. ثم يقول وقد جاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية على فُعُول)[٢] فهو يجعل للفعل المتعدي صيغتين مصدريتين: صيغة قياسية وهي (فَعْل) وصيغة سماعية وهي (فُعُول)[٣]. ويدخل في معيار القياس والسماعي اعتبار الصيغة السماعية وردت جوازاً. من ذلك أنهم قصروا المصادر الدالة على حرفة في (فِعَالة) (بكسر الفاء) واعتبروا ما جاء من هذه المصادر على (فَعَالة) (بفتح الفاء) أنه ورد جوازاً. يقول الرضى (الغالب في الحرف وشبهها من أي باب كانت، الفِعَالة بالكسر، كالصِياغة، والحِياكة، والخِياطة، والتِجارة، والإمارة، وفتحوا الأول جوازاً في بعض ذلك كالوكالة والدلالة والولاية)[٤].

ويدخل في معيار القياسي والسماعي معيار الفصيح وغير الفصيح، يعقد السيوطي في المزهر باباً في معرفة الضعيف والمنكر والمتروك من اللغات ذكر فيه (أبغضته بغاضة لغة يمانية ليست بالعالية)[٥] فالمصدر (بغاضة) أقل مرتبة عندهم من (بغض) وهو القياسي في لهجة أهل العالية.

وقد أرجع بعض العلماء هذا التداخل بين الصيغ القياسية والصيغ السماعية إلى طبيعة اللغة العربية. يقول الأخفش (ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة إليها، غير أنها على قياس ما كان وضع في الأصل مختلفاً، وإن كان كل واحد آخذاً من صحة القياس حظاً، قال ويجوز أن يكون الموضوع

(١) أنظر: تفصيل «نظرية السماع والقياس في مصادر الثلاثي»، عند النحاة العرب، وذلك ص من هذا البحث.

(٢) سيبويه: الكتاب ٥/٤.

(٣) يفصل محمد الخضر حسين في رد التعدد إلى القياسي والسماعي، وذلك في كتابه: «القياس في اللغة العربية، ص ٥٠ ــ ٥٣».

(٤) الرضي: شرح الشافية ١٥٣/١.

(٥) السيوطي: المزهر ٢١٨/١.

الأول ضرباً واحداً، ثم رأى من جاء بعد أن خالف قياس الأول إلى قياس ثان جار في الصحة مجرى الأول)[1].

وقد أخذ المحدثون بهذا التفسير التاريخي يقول برجشتراسر: (إن العربية لما لم تكتف بصيغ قليلة مثل سائر اللغات السامية، كانت تميل إلى كثرة الأشكال والتفنن في الصيغ الكثيرة)[2] ويقول بروكلمان: (وتؤيد مقارنة معظم اللغات، القول بأن معنى الفعل ليس إلا اشتقاقاً من معنى الاسم، ويؤيد ذلك في اللغات السامية كذلك أن الأوزان الاسمية تطورت تطوراً أكبر من تطور الأوزان الفعلية)[3].

ويعزوها العلايلي إلى مرحلة تاريخية متقدمة كانت اللغة فيها قلقة. جاء في مقدمة لدرس لغة العرب: (ولا ريب أن هذا القلق الذي لا يتجاوز كونه في الثلاثي فقط مصادر وأفعالاً، كان للأسباب التي قدمناها وهو معقولة جداً، فإن الثلاثي كان في اللغة بمنزلة التراث القديم)[4].

ومن الباحثين من يرى أن هذا التعدد لا يمكن تفسيره تفسيراً مطرداً في جميع الصيغ[5].

وقد أدى القياس في المصادر إلى ثروة هائلة في الأمثلة، فشكل بذلك رافداً أساسياً من روافد تنمية اللغة وتطويرها.

ثالثاً ــ معيار صوتي:

ويشكل هذا المعيار ركيزة أساسية في تفسير ظاهرة التعدد في صيغ المصادر فالدراسة الصرفية تفتقر إلى الدراسة الصوتية إذ أن أي دراسة تفصيلية للغة ما تقتضي دراسة تحليلية لمادتها الأساسية، وتقتضي دراسة تجمعاتها الصوتية

---

(١) السيوطي: المزهر ١/٥٥ ــ ٥٦.
(٢) برجشتراسر: التطور النحوي، ص ٥٢.
(٣) بروكلمان: فقه اللغات السامية، ص ٩٣.
(٤) صلاح حسنين: أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية، ص ١٤٥.
(٥) السابق، ص ١٤٢ ــ ١٤٣.

وربما كان أكثر فروع الدراسة اللغوية حاجة للتحليل الصوتي هو علم الصرف[1]. وهو على ضوء هذا المعيار الصوتي سنتناول علاقة الصيغ المصدرية بأفعالها، ثم علاقتها ببعضها من حيث البناء، وأخيراً علاقة الأمثلة المختلفة داخل الصيغة الواحدة.

١ ــ علاقة الصيغ المصدرية بأفعالها:

اهتم الباحثون المحدثون من غير العرب بقضية ربط المصدر بفعله، وكشف العلاقة الصوتية بينهما، هذا الربط لا ينطلق من نظرية (أصل الاشتقاق) وأن الفعل أصل والمصدر مشتق منه. ولكنه ينطلق ــ كما سنرى ــ من التوافق في البناء الصوتي بين (الفعل) و(مصدره). وقد أسهمت تحليلاتهم القائمة على المنهج المقارن للغات السامية في الإجابة على ظاهر تعدد المصادر. يقول بروكلمان (وظيفة فصل (الصيغ) هي وصف العلاقات القائمة بينها، والتغيرات التي تطرأ عليها في الجملة، وشرح أسبابها ما أمكن ذلك، وتوضيح تطوراتها البعيدة، عبر التاريخ اللغوي)[2] ويرى برجشتراسر أن هناك تداخلاً بين الصيغ يقول: (... كما أنهم اشتقوا أبنية الفعل والاسم بعضها من بعض بتغيير الحركات والتشديد وإلحاق الزوائد وغير ذلك)[3] فالعلاقة بين الصيغ تقوم عند المحدثين على قانون (التحول الداخلي) يقول هنري فليش: (إن تاريخ اللغات السامية هو في جانب كبير منه تاريخ التحول الداخلي)[4] ثم يخص العربية بأنها أكثر اللغات السامية تمثيلاً لهذا النظام يقول: (فالعربية مثال رائع للغة ذات التحول الداخلي، والحق أن نظامها سامي ولكن هذا النظام لا يتمثل في أية لغة سامية بمثل هذا الوضوح وذلك النمو. ولذا وجدنا من المفيد أن ندرسه هنا في ذاته على أنه قمة، دون أن نضعه في إطار سامي)[5].

---

(١) أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٤٧. وانظر كمال بشر: علم اللغة العام، ص ١٨٤ ــ ١٨٥.
(٢) بروكلمان: فقه اللغات السامية، ص ٨٣.
(٣) برجشتراسر: التطور النحوي، ص ٥٥.
(٤) هنري فليش: العربية الفصحى، ص ٨٦.
(٥) السابق، ص ١٩٢.

وفي مبحث علاقة المصادر بأفعالها نهتدي بقانون التحول الداخلي من الأفعال والمصادر، ذلك لما بينها من تقارب دلالي استدعى اشتراك وتوافق وتداخل في المبنى.

تغيرُ الفعل الماضي إلى صور المصدر (فَعَال)، (فُعُول)، (فَعِيل):

١ ـ مطل حركة عين الماضي:

لاحظ علماء اللغات السامية ارتباطاً بين الصيغ المصدرية ذات الحركة الطويلة بعد الصامت الثاني وبين فعلها الماضي. يقول بروكلمان: (وتستخدم كل لغة على حدة، أسماء فعلية (Verbalnomina) مختلفة للدلالة على المصادر فحين تمد حركة عين الماضي، ينتج مصدر الوزن الأصلي... أما العربية فإن هذه هي الطريقة المعتادة فيها في بناء المصادر من الأوزان الأخرى، فيما عدا وزن الشدة، في المبنى للمعلوم، ووزني الشدة والهدف في الانعكاسية)[١].

وينقل صلاح حسنين عن بارت: (لما كانت صيغة فَعَال صيغة قديمة جداً ترجع إلى السامية الأم، وأنها تكونت من الأفعال المتعدية التي تحتوي على حركة الفتح بعد الصامت الثاني، فإنه يجوز لنا أن نتوقع من البداية نفس الشيء بالنسبة للأفعال اللازمة التي تحتوي على حركة الكسرة أو الضمة بعد الصامت الثاني ونستطيع أن نثبت أن المصدر من هذه الأفعال يتكون بطريقة مشابهة أي بتطويل الحركة التي تلي الصامت الثاني)[٢].

وباستعراض أمثلة الشعر الجاهلي على ضوء هذا القانون نرصد الأمثلة الآتية:

فَعَل ← فَعَال نحو (حَصَد ← حَصَاد)[٣] و (تَمّ ← تَمَام)[٤] فَعُل ←

(١) بروكلمان: فقه اللغات السامية، ص ١٢٠ ـ ١٢١.
(٢) صلاح حسنين: أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية، ص ١٧٠.
(٣) ديوان الأعشى، ص ١٤٩.
(٤) شرح النحاس، ص ٤١١.

فُعُول نحو (صَعُد ← صُعُود)[١] و (وَقُد ← وُقُود)[٢] فَعِل ← فَعِيل نحو (خَبِب ← خَبِيب)[٣] و (عَضِض ← عَضِيض)[٤].

٢ ـ الارتباط القياسي بالفعل الماضي:

يفسر الارتباط القياسي بالفعل، علاقة الصيغ المصدرية ذات الحركة الطويلة بعد الصامن الثاني بأفعالها التي لا تلتزم عينها بحركة مماثلة للحركة الطويلة في الصيغة المصدرية ومصداق ذلك من أمثلة الشعر الجاهلي يتضح في:

□ **المصدر (فَعَال)**: جاءت صيغة فَعَال قياسية للدلالة على صفة الحسن والقبح في الأفعال من باب: فَعُلَ يَفْعُل و فَعِلَ يَفْعَل.

(فَعُلَ يَفْعُل): نحو (سَقُمَ سَقَاماً)[٥] و (بَهُوَ بَهَاء)[٦]. يقول سيبويه: (أما ما كان حَسْناً أو قُبْحاً فإنه مما يبنى فعله على فَعُلَ يَفْعُل ويكون المصدر فَعَالاً وفَعَالَة وفُعْلاً)[٧].

(فَعِل يَفْعَل): نحو (سَفِه سَفَاهاً)[٨] و (شَقِي شَقَاء)[٩] يقول سيبويه: (وما كان من الرِّفعة والضِّعة وقالوا الضَّعة فهو نحو من هذا قالوا: غَنِيَ يَغْنَى غِنًى وهو غَنِيٌّ... وقالوا سَعِد يَسْعَدُ سَعَادَةً وشَقِيَ يَشْقَى شَقَاوَةً وسَعِيدٌ وشَقِيٌّ فأحدهما مرفوع والآخر موضوع، وقالوا الشقاء)[١٠].

(١) ديوان امرىء القيس، ص ٣٤٧.
(٢) ديوان الأعشى، ص ٣٧١.
(٣) ديوان الستة ١/١٤٥.
(٤) ديوان امرىء القيس، ص ٧٥.
(٥) شرح النحاس، ص ٤٠٧.
(٦) ديوان طرفة، ص ١٣٨.
(٧) سيبويه: الكتاب ٤/٢٨.
(٨) ديوان الأعشى، ص ١٣٩.
(٩) شرح النحاس، ص ٦٢٧.
(١٠) سيبويه: الكتاب ٤/٣٤.

□ **المصدر فَعِيل**: جاءت صيغة فعيل قياسية من أفعال على وزن فَعَل إذا دلت على: الاهتزاز، والحركة نحو (دَبَّ دبيباً)[١] وإذا دلت على صوت نحو (صَلَّ صليلاً)[٢] (صَرَخ صريخاً)[٣] جاء في أدب الكاتب (ويجيء على فَعِيل نحو صَهَل صَهِيلاً ووَجَب قلبه وَجِيباً)[٤] فالصهيل دلالة على الصوت، والوجيب دلالة على الحركة.

□ **المصدر فُعُول**: وهذه الصيغة متطورة عن صيغة فَعُول وفق قانون التوافق الحركة (Harmoney Vowel) وقد عدها النحاة مرتبطة قياسياً بالفعل اللازم:

فَعَل يَفْعُل نحو (بَكَر بُكُوراً)[٥] و(سَجَد سُجُوداً)[٦] فَعَل يَفْعِل نحو (وَقَفَ وُقُوفاً)[٧] و(نَزَل نُزُولاً)[٨] فَعَل يَفْعَل نحو (دَأَب دُؤُوباً)[٩] و(خَشع خُشُوعاً)[١٠].

٣ ـ الارتباط لعلة صوتية:

لاحظ بعض علماء اللغة أن صيغة فَعَال تأتي أحياناً مرتبطة بأفعال غير قياسية، وتكون هذه الأفعال من باب (فَعِل) الذي يمتنع معه قانون المطل لتحقيق الصيغة. وذلك نحو (سَمِع سَمَاعاً)[١١] و(شَرِب شَرَاباً)[١٢] يقول صلاح حسنين نقلاً عن أوليري: (اشتقت فَعَال من الأفعال على زنة (فَعِل يَفْعَل) التي

---

(١) ديوان الستة ١/١٤٨.
(٢) ديوان امرىء القيس، ص ٦٦.
(٣) ديوان الأعشى، ص ٢٢٧.
(٤) ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٦٤٧. وانظر: سيبويه: الكتاب ٤/١٤.
(٥) شرح النحاس، ص ٣١٣.
(٦) ديوان الأعشى: ص ١٠٣.
(٧) ديوان امرىء القيس، ص ٩.
(٨) ديوان الستة ٢/١٣٨.
(٩) السابق ٢/٦٣.
(١٠) ديوان لبيد، ص ٧٠.
(١١) شرح المفضليات، ص ٢٠٠.
(١٢) ديوان امرىء القيس، ص ٩٧.

لم تبن على فَعَل لأن صامتها الثاني أو الثالث (م. ن. ل. ر) نحو سَمِع سَماعاً وشَرِب شراباً)[١].

تَغيرُ الفعل المضارع إلى صور المصدر (فَعَل) (فُعُل) (فُعَل) (فِعَل):

ترتبط الصيغ المصدرية ذات الحركة القصيرة بعد الصامت الثاني بالفعل المضارع على أساس قانون: التوافق الحركي (Vowel Harmony) وذلك في المصادر بوزن (فَعَل) و(فُعُل) وعلى أساس قانون المخالفة (Dissimilation) في المصادر بوزن (فُعَل) و(فِعَل)[٢]. وذلك على النحو الآتي:

١ ـ مصادر ارتبطت بالمضارع وفق قانون التوافق الحركي:

المصدر (فَعَل) مرتبطة بباب (فَعِل يَفْعَل) نحو (عَجِب يَعْجَب عَجَباً)[٣] و(سَفِه يَسْفَه سَفَهاً)[٤] و(عَمِل يَعْمَل عَمَلاً)[٥] ومرتبطة بباب (فَعَل يَفْعَل) نحو (هَرَب: يَهْرَب هَرَباً)[٦] و(سَهِر يَسْهَر سَهَراً)[٧] و(سَرِع يَسْرَع سَرَعاً)[٨] المصدر فُعُل: من باب (فَعَل يَفْعُل) نحو (أَكَل يَأْكُل أَكْلاً وسَحَق يَسْحُق سُحُقاً)[٩].

٢ ـ مصادر ارتبطت بالفعل وفق قانون المخالفة:

المصدر (فُعَل) ويقتصر هذا المصدر على الأفعال المعتلة اللام بالياء:

---

(١) صلاح حسنين: أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية، ص ١٧.
(٢) السابق، ص ١٧٤ ـ ١٧٥. ينقل صلاح حسنين قاعدة بارت التي تقول: «إن صيغ المصادر العربية التي تحتوي على حركات قصيرة بعد الصامت الثاني مشتقة من المضارع».
(٣) ديوان امرىء القيس، ص ١١.
(٤) ديوان لبيد، ص ١٠٧.
(٥) ديوان الأعشى، ص ٩٧.
(٦) شرح النحاس، ص ٥٠٧. وانظر بناء الفعل في (الفارابي: ديوان الأدب ٢/١٠١).
(٧) ديوان لبيد، ص ٦٢.
(٨) ديوان زهير، ص ٢٣٩. وانظر بناء الفعل في (الفارابي: ديوان الأدب ٢/٩٢).
(٩) ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٨٦.

من باب (فَعَل يَفْعِل) نحو (سَرَى يَسْرِي سُرىً)[١] من اللازم.

من باب (فَعَل يَفْعِل) نحو (هَدَى يَهْدِي هُدىً)[٢] من المتعدي.

المصدر (فِعَل) ويرتبط بالباب (فَعِلَ يَفْعَل) نحو (غَنِيَ يَغْنَىَ غِنىً)[٣] و (شَبِعَ يَشْبَع شِبَعاً)[٤] و (بَلِيَ يَبْلَى بِلىً)[٥].

ويرتبط بالباب (فَعَلَ يَفْعُل) نحو (كَبَرَ يَكْبُر كِبَراً)[٦].

ويرتبط بالباب (فَعُلَ يَفْعُل) نحو (قَصُرَ يَقْصُر قِصَراً)[٧].

وتتميز أمثلة هذا الباب أن الصامت الثاني أو الثالث حرفاً من الحروف المتوسطة (م . ن . ل . ر)[٨].

ونلاحظ أن المصادر التي تتميز بسكون الصامت الثاني لا ترتبط بأفعالها، إذ أن هذه الصيغ (لا تأتي من الأفعال بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وإنما هي ناشئة عن صيغ المصادر التي تحوي حركات قصيرة بعد الصامت الثاني أو حركة طويلة)[٩].

علاقة الصيغ المصدرية بعضها ببعض من حيث البناء:

ترتبط الصيغ المصدرية بعلاقات صوتية، هذا الارتباط يجعلها في مجموعات يسهل كشف العلاقة بينها على النحو الآتي:

---

(١) ديوان امرىء القيس، ص ٦٦.
(٢) السابق، ص ٢٣٩.
(٣) السابق، ص ١٣٧.
(٤) م.ن، ص.ن.
(٥) ديوان الأعشى، ص ٣٧٩.
(٦) ديوان لبيد، ص ٦٢.
(٧) ديوان امرىء القيس، ص ٣٣٣.
(٨) صلاح حسنين: أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية، ص ١٧٨.
(٩) السابق، ص ١٧٩.

١ – صيغ يربطها قانون المخالفة (Dissimilation):

فَعَال × فِعَال نحو: (تَمَام[١] × تِمام)[٢] و (سَدَاد[٣] × سِدَاد)[٤].

فَعَال × فُعَال نحو: (سَوَاف × سُوَاف)[٥].

تَفْعَال × تِفْعَال نحو (تبيان × تبيان)[٦].

فَعْلال × فِعْلال نحو (وَسْوَاس × وِسْوَاس)[٧].

٢ – صيغ يربطها قانون التوافق الحركي (Vowel Harmony):

فَعُول ← فُعُول نحو (وَقُود[٨] ← وُقُود).

وينقل صلاح حسنين عن بارت بروكلمان: (أن هذه الصيغ قد تشتق من الفعل الماضي اللازم المضموم العين وأن أصلها هو صيغة فَعُول ثم حدث أن انقلبت الفتحة بعد الصامت الأول ضمة مثل وَضُوءَ وَضُوءاً ووُضُوءاً)[٩].

٣ – صيغ ترتبط بتقصير الحركات أو مطلها:

وأكثر ما تتجلى هذه الظاهرة في الصيغ المنتهية بحرف علة، وذلك على النحو الآتي:

فِعَال ← فِعَل (فِدَاء[١٠] ← فِدَى)[١١] و (غِنَاء ← غِنَى)[١٢].

---

(١) شرح النحاس، ص ٤١١.
(٢) ديوان امرىء القيس، ص ٧٩.
(٣) ديوان لبيد، ص ١٠٧.
(٤) ديوان زهير، ص ٣٢٩.
(٥) ابن يعيش: شرح المفصل ٤٦/٦.
(٦) هنري فليش. العربية الفصحى، ص ١١١.
(٧) يقول سيبويه في الكتاب ٨٥/٤: (وقد قالوا الزَلزال والقَلقال ففتحوا).
(٨) ديوان الأعشى، ص ٣٧١.
(٩) صلاح حسنين: أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية، ص ٢١٠.
(١٠) ديوان الأعشى، ص ١٤٧.
(١١) السابق، ص ٢٩٥.
(١٢) السابق، ص ٣٢٩٥.
(٦) ديوان امرىء القيس، ص ١٣٧.

فَعَال ← فَعَل (شَقَاء(١) ← شَقَى)(٢) و (طَوَاء(٣) ← طَوَى)(١٠) .
فُعَال ← فُعَل (بُكَاء (٤) ← بُكَى) (٥) .

٤ ـ صيغ تفرق بينها علامة التأنيث اللفظية :

□ تاء التأنيث :

فَعَال ← فَعَالة (سَفَاه(٦) ← سَفَاهة)(٧) (سَمَاح(٨) ← سَمَاحة)(٩) .
فُعَال ← فُعَالة (صُبَاب ← صُبَابة) يقول امروء القيس :

يزجينها مشى النزيف وقد جرى   صباب الكرى في مخه فتقطعا(١٠)

وأما الصُّبابة فقد فسرها الفارابي في ديوان الأدب (الصُّبابة بقية الماء وغيره في الإناء)(١١)فالمعنى مشترك بين الصُّباب والصُّبابة وهو الماء .

فِعَال ← فِعَالَة (تِجَار(١٢) ← تِجَارة)(١٣) (قِيَام(١٤) ← قِيَامة)(١٥) .
فَعَل ← فَعَلة (غَلَب ← غَلَبة) يقول سيبويه :

---

(١) شرح النحاس، ص ٦٢٧ .
(٢) م . ن ، ص . ن .
(٣) ديوان طرفة، ص ٩١ .
(٤) ديوان الستة ٢/١٣٨ .
(٥) السابق ٢/١٣٧ .
(٦) ابن سيدة : المخصص ١٣/١٤٠ .
(٧) ديوان الأعشى، ص ١٣٩ .
(٨) ديوان الستة ١/٢١٠ .
(٩) ديوان حاتم الطائي، ص ٢٨١ .
(١٠) ديوان امرىء القيس، ص ١١٣ .
(١١) السابق، ص ٢٤١ .
(١٢) الفارابي : ديوان الأدب ٣/٨٧ .
(١٣) ديوان الأعشى، ص ٩٥ .
(١٤) ديوان حاتم الطائي، ص ٢٠٣ .
(١٥) ديوان امرىء القيس، ص ١٥٧ .
(١٦) ديوان عدي بن زيد، ص ١٠٩ .

(فأدخلوا الهاء وقالوا غَلَبة كما قالوا نَهمة وقالوا الغَلَب كما قالوا السَرَق) (١) .

فَعْل ← فَعْلة (غزو(٢) ← غزوة)(٣) وقد شكلت التاء في (غزوة) مورفيمًا عدديًا (دل على المرة الواحدة) .

فُعْل ← فُعْلة (عُرّ ← عُرَّة)(٥) .
فِعْل ← فِعْلة (عِزّ(٦) ← عِزَّة)(٧) .
فُعُول ← فُعُولة (حُكُوم(٨) ← حُكُومة)(٩) .

□ ألف التأنيث المقصورة :

فَعْل ← فَعْلى (عَدْو(١٠) ← عدوى)(١١) .
فِعْل ← فِعْلى (ذِكْر(١٢) ← ذِكْرى)(١٣) .
فُعْل ← فُعْلى (حُسْن(١٤) ← حُسْنى)(١٥) .

---

(١) سيبويه : الكتاب ٤/٨، ٩؛ ابن سيدة : المخصص ١٤/١٣٣ .
(٢) ديوان امرىء القيس، ص ٦٥ .
(٣) السابق، ص ٧٠ .
(٤) ديوان النابغة، ص ١٦٨ .
(٥) ديوان امرىء القيس، ص ٤٩ .
(٦) ديوان علقمة، ص ١٢٩ .
(٧) شرح النحاس، ص ٥٦٦ .
(٨) ديوان لبيد، ص ١٦١ .
(٩) ديوان الستة ١/٢٣٩ .
(١٠) ديوان امرىء القيس، ص ١٦٧ .
(١١) ديوان حاتم الطائي، ص ٢٨٤ .
(١٢) ديوان الأعشى، ص ١٣٩ .
(١٣) ديوان امرىء القيس، ص ٨ .
(١٤) السابق، ص ١٩٧ .
(١٥) السابق، ص ٣٢ .

□ ألف التأنيث الممدودة:

فَعْلاء: (بَغْضَاء)[1] ونشير إلى أن الصيغة المشتركة مع فَعْلاء هي (فُعْل) وليست (فَعْل) (فبَغْضَاء) تقابلها (بُغْض)[2] و (نَعْماء)[3]، تقابلها (نُعْم)[4].

ولعل تفسير ذلك أن علامة التأنيث دخلت على الصيغة: (فُعْل + أ) (فُعْلاء) ولوجود حركة الفتح الطويلة، تحولت ضمة الفاء إلى فتحة فأصبحت (فَعْلاء) وذلك من باب التوافق الحركي (V. H) ولا يعني هذا أن صيغة فُعْل أصل وفَعْلاء فرع عليها، فالملاحظة المطروحة تهدف لتفسير ظاهرة التعدد في الصيغ.

فُعَلاء: (صُعَداء)[5].

وأمثلة هذه الصيغة محدودة يقابل المثال (صُعَداء) في الصيغ الأخرى (صُعُود) بوزن فُعُول والمراحل الافتراضية لتداخل الصيغتين كالآتي:

١ ـ (فُعُول) ناتجة عن (فَعُول) وفق قانون التوافق الحركي (V. H).

٢ ـ (فَعُول + ء) ← (فَعُولاء) ألحقت فَعُول علامة التأنيث الممدودة (ء).

٣ ـ (فَعُولاء) ← (فَعُلاء) بتقصير الضمة الطويلة.

٤ ـ (فَعُلاء) ← (فُعَلاء) بالقلب المكاني بين الحركتين (َ) و (ُ).

٥ ـ صيغ تفرق بينها اللاحقة (ان):

فَعْل ← فَعْلان: (شَنْء)[6] و (شَنْآن)[7].

(١) ديوان الستة ١/٢٢٦.
(٢) ديوان طرفة، ص ١٦٨.
(٣) ديوان عدي بن زيد، ص ١٠٤.
(٤) ديوان أوس بن حجر، ص ١٢٠.
(٥) ديوان المثقب، ص ١٧٧.
(٦) ديوان الأعشى، ص ٣٧٩.
(٧) سيبويه: الكتاب ٤/٩؛ ابن خالويه: ليس في كلام العرب، ص ٣٩.

فُعْل ← فُعْلان: (شُكْر)[1] و (شُكْران)[2].
فَعَل ← فَعَلان: (خَطَر)[3] و (خَطَران)[4].
(حَدَث)[5] و (حَدَثان)[6].

٦ ـ صيغ تتغير فيها الحركة الطويلة: (تَفْعِيل) و (تَفْعَال):

(تَأْمِيل)[7] و (تَأْمَال)[8].

٧ ـ صيغ تفرق بينها الحركة القصيرة (التخفيف والتثقيل):

فَعْل ← فَعَل: (قَذْع)[9] و (قَذَع)[10].
فُعْل ← فُعُل: (شُغْل)[11] و (شُغُل)[12].

علاقة الأمثلة المختلفة داخل الصيغة الواحدة:

حاولنا فيما سبق ربط الصيغ المصدرية بعضها ببعض من حيث البناء، وفق قوانين صوتية كشف عنها تعدد الأبنية في المثال الواحد. وسنحاول فيما يلي أن نبحث علاقة الأمثلة المختلفة داخل الصيغة الواحدة. ولقد كان اهتمامنا فيما سبق منصباً على صيغ الثلاثي المجرد، ومثار هذا الاهتمام ـ كما ذكرنا ـ أن التعدد أكثر ما يقع فيها. أما في هذه القضية فسنتناول بالتحليل أمثلة مصادر الثلاثي المجرد وغيره من المزيد الرباعي.

(١) شرح النحاس، ص ٢٨٠.
(٢) الفارابي: ديوان الادب ٢/١٧.
(٣) السابق ١/٢١١.
(٤) ديوان المثقب العبدي، ص ١٨٠.
(٥) شرح النحاس، ص ٢٧٨.
(٦) ديوان النابغة، ص ١٢٦.
(٧) ديوان عدي بن زيد، ص ٤٣.
(٨) ديوان عبيد، ص ١١٣.
(٩) ديوان طرفة، ص ٣٩.
(١٠) ديوان زهير، ص ٨٥.
(١١) ديوان امرىء القيس، ص ٣٦٢.
(١٢) السابق، ص ١٢٢.

□ **أمثلة يربطها قانون المخالفة:**

وذلك عندما يحدث التماثل في صوتين متجاورين قد تقوم المخالفة بإدخال تعديلات على أحدهما وتجعله مخالفاً للآخر. من ذلك:

(تَفعُّل) ورد فيها (تَظَنُّن)[1] و(تَظَنِّيَ)[2].

(ت ـَ ظ ـَ ن ن ـُ ن) ⟵ (ت ـَ ظ ـَ ن ن ـُ ي) ⟵ (ت ـَ ظ ـَ ن ن ـِ ي).

فالمخالفة تمت بين صوت النون والياء، ثم أثرت الياء على الضمة فقلبتها كسرة من باب المماثلة الرجعية.

□ **أمثلة يربطها قانون القلب المكاني (Metathesis):**

وهو أن يتبادل صوتان مكانهما في داخل الكلمة الواحدة وهو على ضربين:

قلب في الصوامت نحو (جذب)[3] و(جبذ)[4].

وقلب بين الصامت والحركة نحو (وَعْوَعَة)[5] و(وَعْوَاع)[6].

(و ـَ ع و ـَ ع ـَ ة) و(و ـَ ع و ـَ ـَ ع).

فالقلب بين العين والفتحة ويرى' سيبويه (أن الهاء ألحقت عوضاً عن الألف)[7].

□ **قلب في الصوت الواحد، وهو ما يعرف (بالإبدال):**

وهذا نوع آخر من صور القلب وهو صوت يتميز بصفةٍ ما إلى مقابلة من الصفة المضادة نحو:

---

(١) ديوان الستة ٢٤٧/١.
(٢) ديوان لبيد، ص ١٧١.
(٣) ديوان لبيد، ص ٣١٤.
(٤) ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة، ص ٢٠٢؛ السيوطي: المزهر ٤٧٦/١.
(٥) ديوان امرىء القيس، ص ٤٥٩.
(٦) شرح المفضليات، ص ٢٠٤.
(٧) سيبويه: الكتاب ٨٥/٤.

(نَهْس)[1] و(نَهْز)[2].

فصول (السين) المهموس تحول إلى مقابلة المهجور وهو (الزاي) مع عدم التغيير في المعنى، فهما تدلان على حث الدابة للإسراع ويعزو الفراء ذلك لاختلاف اللهجات[3] ويقول (إذا تقارب الحرف في المخرج تعاقبا في اللغات)[4].

(نَزْع)[5] و(مَزْع)[6] التغير الصوتي بين الميم والنون، فالميم شفوية والنون أسنانية لثوية والصفة المشتركة بينهما أن كليهما خيشوميتان. ولقد أدى هذا التغير إلى اختلاف في المعنى: (فالنزع) في استخدام امرىء القيس جاء ليدل على مد اليد في الرمى يقول:

قَـدْ أَتَـتْـهُ الـوَحْشُ وَارِدَةً   فَتَنَحَّى النَّـزْعَ في يَسَـرِهْ

وجاءت (مزع) في استخدام النابغة لتدل على المر السريع يقول:

والخيلُ تُمْزَعُ مَـزْعـاً في أَعِنَّتِهـا   كالطَّير تَنْجُو من الشُّؤبوبِ ذي البَرَدِ

ونلمس تقارباً في المعنى بين (تمزع وتنزع) فالدلالة على المبادرة والسرعة مشتركة وقد ورد اللفظان في رواية بيت النابغة السابق[7].

(تأميل)[8] و(تأمال)[9].

---

(١) ديوان امرىء القيس، ص ٢٤٥.
(٢) ديوان عمرو بن قميئة، ص ٣٤.
(٣) الفراء: معاني القرآن ٤٨٠/١.
(٤) السابق ٢٤١/٣. وانظر ابن جني: الخصائص ٣٧٤/١.
(٥) ديوان امرىء القيس، ص ١٢٤.
(٦) شرح النحاس، ص ٧٥٨.
(٧) ابن السكيت: ديوان النابغة، ص ١٨.
(٨) ديوان عدي بن زيد، ص ٤٣.
(٩) ديوان عبيد، ص ١١٣.

صورة التغير في الحركة الطويلة فهي في الأول كسرة طويلة وفي الثانية فتحة طويلة:

(ت ـَ ء م ـِ ـِ ل) (ت ـَ ء م ـَ ـَ ل).

□ **تغير في الحركات للضرورة:**

ـ **التحريك للضرورة:** وذلك بأن تكون الصيغة ساكنة ثم تحرك للضرورة:

عَجْز[1] ← عَجَز[2].

وَغْم[3] ← وَغَم[4].

ـ **التسكين للضرورة:** وذلك بأن تكون الصيغة الأصلية متحركة ثم تسكن للضرورة:

سِرَع[5] ← سِرْع[6].

□ **قلب الهمزة بتأثير الحرف السابق لها**

(المماثلة التقدمية بين حركة وصامت):

هُدُوء[7] ← هدوو[8] (الضمة قلبتْ الهمزة واواً).

تجزِئة[9] ← تجزية[10] (الكسرة قلبت الهمزة ياء).

رِئاسة[11] ← رياسة[12] كالسابق.

---

(١) ديوان المتلمس، ص ٧٥.
(٢) ديوان النابغة، ص ١٥٨.
(٣) ديوان الأعشى، ص ٨٩.
(٤) ديوان طرفة، ص ١١٠.
(٥) الفيروز آبادي: القاموس المحيط ـ (سرع).
(٦) ديوان امرىء القيس، ص ٤٦٨.
(٧) ديوان طرفة، ص ١٤٥.
(٨) ديوان أوس، ص ٣٣.
(٩) ديوان الستة ١/٢٦٣.
(١٠) ابن السكيت: ديوان النابغة، ص ١٣٩.
(١١) الفارابي: ديوان الأدب ٤/١٩٤.
(١٢) ديوان الستة ١/٣٢٢.

رابعاً ـ معيار صرفي:

يقوم هذا المعيار على تصنيف الصيغ المصدرية المتعددة في المثال الواحد تصنيفاً صرفياً يخالف بينها، فيصنف بعضها في جدول المصادر ويصنف باقي الصيغ المشتركة في جداول أخرى. وثمة طريقة أخرى يلجأ إليها في التمييز بين الصيغتين وذلك بربط إحداهما بفعل يختلف في بابه عن الفعل الآخر:

ومما يفسر على هذا النحو من أمثلة المصادر في الشعر الجاهلي ما يلي:

١ ـ عد إحدى الصيغ مصدرية والأخرى اسمًا لمصدر:

(فَعْل) مصدر: (فَعَل) اسم المصدر: يقول النحاس: (والطَرَد اسم المصدر طَرْد)[1].

(فَعْل) مصدر: (فُعْل) و (فِعْل) أسماء للمصدر، وذلك في (شرب) يقول أبو عبيدة (والرفع والخفض اسمان من شربت، والفتح مصدر كما تقول شَرِبت شَلْأباً)[2].

(فَعْل) المصدر: (فَعَال) اسم المصدر.

(يقول الفراء: (الخراج الاسم والخَرْج المصدر)[3].

ومن أمثلة ذلك في الشعر الجاهلي (شرب)[4] و (شراب)[5].

(فُعُول) المصدر: (فَعُول) اسم المصدر.

جاء في إصلاح المنطق (الوُقُود بالضم الاتقاد، وتقول وقدت النار تقيد وُقُوداً وَوَقَداناً وَوَقْداً وقِدَة. وقال (فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالحِجَارَةُ «البقرة ٢٤» والوقود الحطب)[6].

---

(١) شرح النحاس، ص ٣٨٤.
(٢) ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٨٥ ـ ٨٦. وانظر أبو البركات الأنباري: البيان ٢/٤١٧.
(٣) الفراء: معاني القرآن ٢/١٥٩.
(٤) ديوان الأعشى، ص ١٤١، ٣٠٧.
(٥) ديوان امرىء القيس، ص ٩٧.
(٦) ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٣٣٢.

فصيغة (فَعُول) اسم مصدر عند ابن السكيت مقابل (فُعُول) بالضم للمصدر وقد وردت (وَقُود) بالفتح في استخدامات الأعشى، يقول:

فَلَمْ أَرَ مِثْلَ مَوْقِدِهَا وَلكِنْ ... لأَيَّةِ نَظْرَةٍ زَهَرَ الوَقُودُ[1]

(تَفعال) بالفتح المصدر: (تِفعال) بالكسر اسم المصدر.

ومن أمثلة (تِلقاء)[2] و(تِبيان)[3] وينسب بعض العلماء لسيبويه أنه صنف (تِلقاء) و(تبيان) أسماء للمصدر[4]. ومما جاء في الشافية منسوباً لسيبويه: (وأما التبيان فليس بناء مبالغة، وإلا انفتح فاؤه بل هو اسم أقيم مقام مصدر بَيَّنَ)[5] ولم يرد في نص سيبويه أن ما جاء على (تِفعال) بالكسر يكون اسمًا للمصدر[6].

(فِعْلال) المصدر: (فَعْلال) اسم المصدر.

من أمثلته (وَسواس)[7] و(زَلزال) يقول الفراء: (والزِلزال بالكسر المصدر، والزَلزال بالفتح: الاسم، وكذلك القَعقاع الذي يقعقع الاسم، والقِعقاع المصدر. والوَسواس: الشيطان، وما وسوس إليك أو حدثك فهو اسم، والوِسواس المصدر)[8]. وأما في الشعر الجاهلي فقد كانت فَعْلال مصدراً.

وقد عالجنا موضوع اسم المصدر وقضاياه في دراستنا للمصطلحات[3].

---

(١) ديوان الأعشى، ص ٣٧١.
(٢) ديوان النابغة، ص ١٦٥.
(٣) ديوان سلامة بن جندل، ص ٢٥٤.
(٤) ابن سيدة: المخصص ١٢/٣٠٦، ١٣/١٤٣.
(٥) الرضي: شرح الشافية ١/١٦٧.
(٦) سيبويه: الكتاب ٤/٨٤. وانظر: تحليل أمثلة صيغة (تَفعال) و(تِفعال).
(٧) وردت (وَسواس) بالفتح في معلقة الأعشى. (شرح النحاس، ص ٦٨٨).
(٨) الفراء: معاني القرآن ٣/٢٨٣. وانظر ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٢٢١.
(٩) أنظر: ص ٢١ وما بعدها من هذا البحث.

٢ ـ تصنيف إحدى الصيغ مرتبطة بفعل يخالف في بابه الفعل الذي ترتبط به الصيغة الأخرى:

(فَعَال) و(فَعَل وفُعْل).
(رَشَاد) من باب (فَعِل يَفْعَل) رَشِد يَرْشَد[1].
(رَشَد) و(رُشْد) من باب (فَعَل يَفْعُل) رَشَد يَرْشُد[2].
(فَعْل) و(فِعَال).
(قَتْل) من مصادر الفعل الثلاثي المجرد قَتَل يَقْتُل.
(قِتال) من مصادر الفعل الثلاثي المزيد قَاتَل يُقَاتِل.

٣ ـ تصنف إحدى الصيغ مصدراً والأخرى اسمًا للمفعول:

(فَعْل) المصدر: و(فَعَل) اسم المفعول: يقول ابن جنى: (قد كثر عنهم مجيء المصدر على فَعْل ساكن العين، واسم المفعول منه على فَعَل مفتوحها وذلك قولهم النَقْص للمصدر، والنَقَص للمنقوص، والخَبْط للمصدر، والخَبَط للشيء المخبوط، والطَرْد للمصدر، والطَرَد للمطرود)[3].

ومن أمثلة ذلك في الشعر الجاهلي:

عَقِيلَةُ أَتْرابٍ لها، لادَمِيمَةٌ ... ولا ذات خَلْقٍ إن تأمّلتَ جَأْنَبِ[4]

و(خَلَق) في قول لبيد:

فمدافع الرَّيانِ عُرِّيَ رَسْمُها ... خَلَقاً كما ضَمِنَ الوُحِيَّ سِلامُها[5]

فالمصدر (خَلَق) بمعنى الصفة (اسم المفعول). وظاهر أن الصيغة صنفت من خلال السياق العام، ذلك أنها تفتقر إلى الحسم في تصنيفها إذا كانت خارج

---

(١) الأزهري: التهذيب ١١/٣٢١.
(٢) م.ن، ص.ن.
(٣) ابن جني: المحتسب ٢/٦٢، ٦٣.
(٤) ديوان امرىء القيس، ص ٤١.
(٥) شرح النحاس، ص ٣٦٢.

السياق. وقد تنبه سيبويه لذلك فيقول: (وقالوا الخَلْق، فسووا بين المصدر والمخلوق. فاعرف هذا النحو، وأجره على سبيله)[١].

وبعد عرض هذه الاتجاهات في التفريق بين صيغ المصادر في المثال الواحد تفريقاً في التصنيف الصرفي، يبقى لنا سؤال: إلى أي مدى يصدق التصنيف الصرفي في تحديد مفهوم الكلمة؟

وإلى أي مدى يمكن للصيغة ـ بناءاً ـ أن تخلص لجدول من جداول التصنيف الصرفي؟

وإلى أي مدى يمكن للسياق أن يؤثر في تحريك الصيغة في الجداول الصرفية المختلفة: مصدر، اسم، صفة، فعل... الخ.

فكيف نصنف (عَدْل) في:

(إن العَدْل مطلب الشعوب) وفي (إنه قاض عَدْل)؟ وكيف نصنف (قائمًا) في:

(قم قائمًا) وفي (كان قائمًا بمهمته خير قيام)[٢].

أو نصنف ركضاً في (أتيته ركضاً)[٣].

سنحاول الإجابة على هذه التساؤلات في ضوء ما طرحه علماء اللغة في الدراسات الحديثة.

تتناول الدراسة الصرفية (Morphology) الناحية الشكلية التركيبية للصيغ، والموازين الصرفية، وعلاقاتها التصرفية من ناحية، والاشتقاقية من ناحية أخرى ثم نتناول ما يتصل بها من ملحقات، سواء كانت هذه الملحقات صدوراً أو أحشاء أو أعجازاً[٤].

---

(١) سيبويه: الكتاب ٤٣/٤.

(٢) أنظر تفصيلات في هذا الموضوع عند ابن يعيش: شرح المفصل ٤٩/٣؛ الرضي: شرح الشافية ١٧٦/١.

(٣) ابن سيدة: المخصص ٢٢٦/١٤.

(٤) تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص ١٧٠.

وينقل السعران عن كارول (أن المنهج التقليدي المتبع في دراسة المورفولوجيا والنظم هو التحقق من أقسام الكلام المختلفة (الاسم، الفعل... الخ) وملاحظة التغيرات التي تطرأ عليها من الناحية الشكلية في الظروف النحوية المختلفة، ووصف ترتيب هذه الأشكال في جمل كاملة طبقاً لمعاني هذه الجمل)[١].

ويرى فندريس أن هناك صعوبة في التصنيف الصرفي[٢]. فالكلام كله عنده اسم وفعل (وكل ما عداهما من أقسام ينضوي تحت لواء هذه الثنائية)[٣] ويدلل على ذلك بتداخل استعمالات الاسم والفعل إذ يستطاع التعبير في بعض الحالات عن فكره فعلية بواسطة الاسم، وذلك بفضل استعمال الأسماء الفعلية[٤]. ومثل لذلك بأسماء الأحداث يقول: (فالمصادر أسماء بمعنى الكلمة، ولكن أسماء الأحداث ليست كلها مصادر، إذ يوجد في معظم اللغات الهندية والأوروبية أسماء أحداث تبني بواسطة لواحق تدل على أنها أسماء أحداث. وهي على العموم تتصل مباشرة بأصل فعلي وتعتبر إلى حد ما جزءاً من النظام الفعلي)[٥]. ويمثل لذلك باللغة الفرنسية يقول (فمعظم أسماء الحديث في الفرنسية يمكن استعمالها أسماء أشياء وهذه حقيقة نجد لها أمثلة في كل اللغات الهندية الأوروبية)[٦].

تبين لنا الآراء السابقة صعوبة التصنيف الصرفي والتداخل بين استعمالات الاسم والفعل، في بعض اللغات وتعد اللغة العربية من أكثر اللغات التي تتميز بوفرة هائلة في الصيغ ويعد بعض اللغويين هذه الوفرة ميزة من ميزات اللغة العربية يقول تمام حسان: (واللغة العربية محظوظة جداً بوجود

---

(١) السعران: علم اللغة، ص ٢٤٦.

(٢) فندريس: اللغة، ص ١٥٥.

(٣) السابق، ص ١٥٨.

(٤) السابق، ص ١٦٩.

(٥) السابق، ص ١٧٠.

(٦) السابق، ص ١٧١. وانظر السعران: علم اللغة، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٨.

هذه الصيغ الصرفية لأن هذه الصيغ تصلح لأن تستخدم أداة من أدوات الكشف عن الحدود بين الكلمات في السياق)[1]. لكنه يستدرك في الوقت نفسه، فيشير إلى غموض الصيغ الصرفية (ولكن الصيغة الصرفية قد لا تكون بمفردها كافية للدلالة على المورفيم لوجود الغموض فيها، فهي إذاً في حاجة إلى المثال ليوضح ما فيها من غموض. وتجد من أمثلتها (شَهْم) و (ضَرْب) فإذا وقع الغموض في الصيغة هنا. فلن يقع في الأمثلة)[2].

تكشف النصوص السابقة عن صعوبة في تصنيف الصيغة الصرفية فاللغة لا تتعامل مع قوالب منبتة عن السياق. ومن ثم يتطلب التصنيف الصرفي نصوصاً موثقة ينطلق منها ليكشف عن إمكانيات الصيغة في السياق. وهذا ما طمحت إليه الدراسات اللغوية الحديثة في مجال البنية[3] وقد حفظت الأبحاث اللغوية الحديثة فضل اللغويين العرب القدماء في هذا المجال[4] وبهذا يكون تفسير تعدد صيغ المصادر وفق المعيار الدلالي لبنية أساسية في الدراسات البنوية الحديثة. وهو ما سنبحثه فيما يأتي:

خامساً ـ المعيار الدلالي:

تحرى علماء اللغة العلاقة بين البنية الصرفية، وما يكون لها من دلالة معنوية خاصة[5]، فقد رصدوا صيغاً مصدرية تعينت في الدلالة على معان محددة. وبهذا المعيار استطاعوا تفسير تعدد صيغ المصادر في المثال الواحد: صيغ

---

(١) تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص ١٧٦.

(٢) م. ن، ص ١٧٤.

(٣) نهاد موسى: نظرية النحو العربي، ص ٢٣ ـ ٤٤.

(٤) تمام حسان: اللغة العربية ـ معناها ومبناها، ص ٤٥؛ نهاد موسى: نظرية النحو العربي، ص ٧٠. تحدث الكاتب عن أهمية دراسة البنية وفق المستوى الصرفي يقول: «ويمثل اعتبار المستوى الصرفي، مستوى البنية، في النظام اللغوي ملحظاً إضافياً ثابتاً في مناهج التحليل النحوي الحديث وهذا بعض ما عرفه للعرب مؤرخو علم اللغة، إذ يعدونهم من أول من اعتبر العلاقة بين صيغة الكلمة، على مستوى الصرف ووظيفتها في التركيب على مستوى النحو».

(٥) سيبويه: الكتاب ١٢/٤.

مرتبطة بدلالات معنوية، يقابلها صيغ تخلص للدلالة على مطلق الحدث. ومما اجتمعت فيه صيغتان (ح ص د) ورد منه (حَصْد) و (حِصَاد) يقول سيبويه: (وجاءوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال فَعَال، وذلك الصِرام، والجِزاز، والجِداد، والقِطاع، والحِصاد. وربما دخلت اللغة في بعض هذا فكان فيه فِعَال، وفَعَال. فإذا أرادوا الفعل على فعلت قالوا: حصدته حَصْداً، وقطعته قَطْعاً، إنما تريد العمل لا انتهاء الغاية، وكذلك الجَزُّ ونحوه)[1].

ولا يعني هذا أن الصيغة المقيدة بمعنى محدد أنها تقف عند هذا المعنى ولا تتجاوزه، فقد لاحظ علماء العربية أن الصيغة تتسع لدلالات متعددة، من ذلك ما أحصوه من دلالات فِعَال، فهي تدل على: الهياج[2] انتهاء الزمان[3]، المباعدة[4]، الوسم[5]، والصوت[6]. ولا يعني ذلك أن هذه الدلالة نقتصر على هذه الصيغة فتنحسر بهذا عن الصيغ الأخرى. يقول سيبويه: (والعرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد، ومن كلامهم أن يدخلوا في تلك الأشياء غير ذلك البناء، وذلك نحو: النُّفُور، والشُّبُوب، والشَّبُّ)[5] فهذه الأمثلة التي ذكرها سيبويه على وزن (فُعُول) و (فَعْل) إلا أنها شاركت فِعَال في دلالتها على المباعدة. وينبه الرضى على هذا التداخل بقوله: (والغالب) وذلك عندما يعدد الصيغ الدالة على معنى مشترك. يقول (والغالب في الأصوات أيضاً (الفُعَال) بالضم، كالصُّراخ والبُغام والعُواء ويشاركه في الغُواث فَعَال بالفتح، ويأتي فيها كثيراً (فَعِيل) أيضاً كالضَّجِيج، والنَّئِيم، والنَّهِيت، وقد يشتركان كالنَّهِيق والنُّهاق، والنَّبِيح والنُّباح)[7] فقوله والغالب يعني أن الدلالة على الأصوات اختصت بها الصيغتان (فُعَال) و (فَعِيل) لكن صيغة (فُعَال) أكثر

---

(١) سيبويه: الكتاب ١٢/٤.

(٢) سيبويه: الكتاب ١٢/٤.

(٣) م. ن، ص. ن.

(٤) السابق ١٣/٤.

(٥) الرضي: شرح الشافية ١/١٥٤.

(٦) سيبويه: الكتاب ١٢/٤.

(٧) الرضي: شرح الشافية ١/١٥٥.

شيوعاً في الأصوات من صيغة فَعِيل. مع التنبيه إلى أنهما يشتركان أحياناً في المثال الواحد كالنهِّيق والنُّهاق.

وقد أشار أبو حيان إلى هذا التداخل فنبه على أهمية السياق يقول (وقد تخرج هذه المعاني عن بعض هذه الأوزان كما قد تكون هذه الأوزان لغير هذه المعاني)[1].

ويرى بعض الباحثين أن قياسية الصيغ الدالة على معان لم تستتر إلا بعد أن كثر أمثلتها. يقول عبد المجيد عابدين: (فهذه الأوزان وأمثالها لم تنشأ إلا بعد أن وجدت لها نماذج أولاً. ولا شك أنها كانت نماذج قليلة أول الأمر)[2].

ونعرض فيما يلي الصيغ المصدرية المرتبطة بمعان خاصة في الشعر الجاهلي[3]:

فِعال: ودلالاتها[4]:

(الهياج) إباء، (انتهاء الزمان) صِرام، (المباعدة) فِرار، (الوسم) وِسام، (الصوت) صِياح.

فُعَال[5]: وتدل على:

(الداء) عُطاس، (الصوت) نُباح، (الفضالة) دُقاق[6]، (زعزعة البدن) قُضاض.

فَعيل: وتدل على:

(السير) رَحيل، (الصوت) زَئير.

---

(١) أبو حيان: الارتشاف، ص ١٢٧.

(٢) عبد المجيد عابدين: المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص ٨٤.

(٣) عولجت هذه القضية في تصنيف النحاة للأبنية المصدرية، ص ٩٢، ٩٣،الي الابنية المصدرية في الشعر الجاهلي.

(٤) ينظر للإحالة الملاحق الخاصة بكل صيغة.

(٥) أقر المجمع صياغة المصدر الدال على الصوت من فَعَل اللازم بوزن (فُعَال) و (فَعِيل). (مجلة المجمع ١/٣٥).

(٦) أنظر: تحليل أمثلة (فُعال) ومناقشة الأمثلة الدالة على الفضالة.

فَعَلان: وتدل على[1]:

(زعزعة البدن واهتزازه): ذَأَلان، (الحركة والتغلب) هَطَلان.

فَعَالة: وتدل على:

(الترك والانتهاء) زَهادة، (قيمة جمالية) وَسامة وقَباحة، (صفة اجتماعية) وَقارة وصَغارة، (صفة أخلاقية) شَجاعة ولآمة (الشدة واللين) لَجاجة وهَوادة.

فِعالة: وتدل على[2]:

(الولاية) خِلافة، (الحرفة) تِجارة.

فُعالة: وتدل على:

(بقية الشيء) عُصارة، (جزاء الفعل) ظُلامة.

فعلة: وتدل على:

(اللون) صفرة. (الداء) سهمه وعرة.

فُعْل: ويدل على:

(قيمة جمالية) حُسْن وقُبْح، (قيمة أخلاقية) بُخْل ولُؤْم، نُصْح ورُشْد (مشاعر نفسية) حُبّ، وُدّ، ذُلّ، حُزْن، كُرْه، بُغْض، (أدواء وأوجاع) قُرْح، زُرْء، سُقْم، (الشفاء) بُرْء.

فَعَل: ومن دلالاتها:

١ – (الفراغ): نَفَد، طَوَى، ظَمَأ، عَدَم.

٢ – (الأمراض): سَقَم، وَجَع، عَنَن، وَبَأ، صَمَم، قَذَى، عَضَد، صَدَف، عَوَر، عَسَم، عَطَب.

٣ – (حالة نفسية): أَسَى، ضَمَد، هَلَع، فَزَع، قَلَق، رَهَق، خَطَر، عَجَب، نَكَد.

٤ – (صفات سلوكية): رَشَد، كَرَم، صَفَد، سَرَف، طَمَع، كَسَل، سَفَه، فَنَد، حَذَر، سَرَق، دَوَن، هَزَج.

---

(١) جاء في قرار مجمع اللغة بصحة قياسية فَعَلان: «يقاس المصدر على وزن (فَعَلان) لفَعَل اللازم مفتوح العين إذا دل على تقلب واضطراب». (مجلة المجمع ١/٣٥).

(٢) أقر المجمع قياسيتها في الدلالة على الحرف أو شبهها. (مجلة المجمع ١/٣٥).

٥ ــ (الحركة والانتقال): هَرَب، نَكَظ، سَفَر، سَرَع، نَقَل، نَوَى، قَتَل، شَطَط، دَرَك، خَلَى، وَنَى، عَجَل.

٦ ــ (اللون): كَدَر، وَطَف.

ولكن إلى أي مدى يمكن أن تكون الصيغة علامة على معناها. وهي خارج السياق. كثير من الباحثين يرى أن في الصيغة غموضاً لذا تحتاج إلى المثال ليوضح مافيها من غموض[1]. وينقل مصطفى مندور عن مابيه (أن بحث ربط الصيغة بمعناها يعد من بين كافة أبحاث علم اللسان أدقها وأقلها يقيناً ومن ثم كثر فيها عبث الهواة)[2].

وقد تتعدد الصيغ في المثال الواحد. ولا تكون أياً من تلك الصيغ مما ربطه علماء اللغة بدلالات خاصة. وقد تناولنا ذلك في قضية تعدد الصيغ في الجذر اللغوي الواحد[1]. نحو (هَجْر) و(هِجْران) فلا فرق دلالي بين الصيغتين ما لم نربط الدلالة فيهما بالأصوات وطول المقاطع، وبهذا تكون (هِجْران) في دلالتها الزمنية أبعد من (الهَجْر). ومما تعددت صيغة مما لم يرتبط بالدلالات السابقة، (عَدْل) بوزن (فَعْل) و(عِدْل) بوزن (فِعْل) يقول الفراء: (العَدْل ما عادل الشيء من غير جنسه، والعدل المثل)[2] ومثله (الضَّيْق) و(الضِيق) فالصيغة المفتوحة مصدر ضاق صدره وقلبه، والصيغة المكسورة مصدر ضاق ثوبه[3] وهناك قضية أخرى من قضايا التعدد تفسر بالمعيار الدلالي ــ هي قضية (الاتفاق في الصيغة والمادة مع الاختلاف في المعنى)[4] نحو (همّ) فهي تكون بمعنى الأسى والحزن[5]. وتكون بمعنى المبادرة بالسوء[6]. (همّ به).

---

(١) تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص ١٧٤.
(٢) مصطفى مندور: اللغة بين العقل والمغامرة، ص ٩٢.
(١) أنظر: ص ٣٨٤ من هذا البحث.
(٢) الفراء: معاني القرآن ١/٣٢٠.
(٣) أبو البركات الأنباري: البيان في إعراب القرآن ٢/٨٥.
(٤) أنظر: ص ٣٩٢ من هذا البحث.
(٥) ديوان طرفة، ص ٤٦.
(٦) ديوان سلامة بن جندل، ص ١١١.

وكثير من علماء العربية يرى أن هذا التعدد في المعنى يلزمه اشتراك في معنى أساس تفرعت منه هذه المعاني المتعددة. يقول سيبويه (فقد يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد، وبناؤهما مختلف، فيكون أحد البناءين مختصاً به شيء ليفرق بينهما)[1]. ويقول ابن قتيبة: (أكثر هذه الحروف إذا أنت رجعت إلى أصولها وجدتها من موضع واحد، وفرق بينها وبين مصادرها، وبين بعض أفاعيلها ليكون لكل معنى لفظ غير لفظ الآخر)[2].

ويمكن تحليل الأمثلة المتفقة اللفظ ومختلفة المعنى على أنها مواد معجمية مختلفة، وهذه القضية من القضايا التي يعني بها علم الدلالة.

□ □ □

---

(١) سيبويه: الكتاب ٢/١٠٢.
(٢) ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٣٦٥.

الفصل الرابع

علاقة المصدر بالجمع والتصغير

المبحث الأول:
علاقة المصدر بالجمع

إن دراسة العلاقة بين المصدر والجمع في إطار الصيغة الواحدة تقودنا لبحث القضايا الآتية:

١ ـ **الصيغ المشتركة بين الجمع والمصدر**: نتناول في هذه القضية عد الصيغة في جدول المصدر تارة وفي جدول الجمع تارة أخرى.

٢ ـ **دلالة المصدر على الجنس**: ويشير إلى القيمة الدلالية المشتركة بين المصدر والجنس.

٣ ـ **جمع المصدر**: وهذه القضية من القضايا التي أثارت وتثير اهتمام كثير من الباحثين قديماً وحديثاً، وسنحاول مناقشة هذه القضايا في ضوء المادة المجموعة من الشعر الجاهلي.

أولاً ـ الصيغ المشتركة بين الجمع والمصدر:

تتميز اللغة العربية وأخواتها الساميات بفكرة الميزان الصرفي (الذي كان مفتاح فهم طبيعة البنية)[١]. وقد لاحظ اللغويون على كافة العصور تداخل

(١) محمود حجازي: اللغة العربية عبر القرون، ص ٢٩.

الأبنية في الصيغة الواحدة فسيبويه يعقد في الكتاب باباً ضخماً (لما بنته العرب من الأسماء والصفات والأفعال)[1] ويتناول فيه كل صيغة، فيذكر ما يأتي عليها من الأبنية المختلفة: أسماء أعيان، مصادر، جموع، صفات الخ. من ذلك: («فعل» في الإسم والصفة. فالإسم نحو: جَبَل، وجَمَل، وحَمَل. والصفة نحو حَدَث، وبَطَل، وحَسَن، وعَزَب، ووَقَل)[2].

ويفصل الفارابي في ديوان الأدب هذه القضية في باب (القول في البيان عن الأبنية)[3].

ويرى هنري فليش: (أن الحد بين اسم الذات والصفة ليس بيناً: فالصيغة الواحدة قد تنتج أسماء أعيان، وأسماء معانٍ وصفات، . . . وأمثلة ذلك: أتان بزنة فَعَال، «اسم عين»، وطواف «اسم معنى»، وجبان «صفة»)[4]، ولا يعني هذا أن أي صيغة من الممكن أن تأتي منها جميع الأبنية. يقول سيبويه: (وقد يختصون الصفة بالبناء دون الاسم، والاسم دون الصفة، ويكون البناء في أحدهما أكثر منه في الآخر)[5].

ويجدر التنبيه على أن الصيغة خارجُ السياق تفقد دلالتها على البناء[6].

وباستعراض أبنية المصادر ومقارنتها بأبنية الجموع نجدهما يشتركان في الصيغ الآتية:

(١) سيبويه: الكتاب ٢٤٢/٤.
(٢) السابق ٢٤٣/٤.
(٣) الفارابي: ديوان الأدب ٧٨/١ (المقدمة).
(٤) هنري فليش: اللغة العربية، ص ٨٦ ــ ٨٧.
(٥) سيبويه: الكتاب ٢٥٠/٤.
(٦) تمام حسان: اللغة العربية، ص ١٤٦ ــ ١٤٧، ١٦٣.

الصيغة	مثال المصدر	مثال الجمع	الصيغة	مثال المصدر	مثال الجمع
فُعُول	قُعُود	قُعُود	فَعَل	حَدَث	حَرَس
فِعَال	قِيام	قِيام	فُعْلان	عُدْوان	ذُكْران
فعل	حَرْث	صَحْب	فِعْلة	مِشْية	فِتْية
فُعُل	شُغُل	شُغُل	فِعْلان	هِجْران	فِتْيان
فُعْل	حُسْن	يُدْن	فَعِيل	نَهِيق	حَمِير
فُعَل	تُقَى	نُهَى	فَعْلى	شَكْوى	مَرْضى
فُعَلاء	خُيَلاء	شُرَكاء			
فِعَل	كِبَر	قِطَع			

ولا تهتم هذه الدراسة بكون الصيغة بناء الجمع، وبناء المصدر، إذ أن قضيتنا هي الأمثلة المشتركة التي ترد في الاستخدام.

ويعرض تمام حسان أمثلة منها لا نستطيع كشف معناها حتى في السياق نحو[1]:

نحن نخطب قعوداً أو وقوفاً.
نحن نخطب قياماً أو جلوساً.
نحن نريد حلولاً.
نحن ننشد حضوراً.

ولاحظنا تعاقب صيغة المصدر (أفعال) وصيغة الجمع (افعال) في رواية البيت.

وتكشف القراءات القرآنية عن تداخل المصدر والجمع في اللفظ الواحد[2].

(١) تمام حسان: اللغة العربية، ص ١٥٠. ولمزيد من الأمثلة أنظر نهاد موسى: أضواء على مسألة التعدد في وجوه العربية. مجلة أفكار (الأردنية)، ع ٢٨، ص ٥٠.
(٢) وسمية المنصور: صيغ الجموع في القرآن، ص ٦٧٣ ــ ٦٧٧.

أما في الشعر الجاهلي فقد وردت أمثلة تكون في الجمع والمصدر نحو:
(وقوفاً) في قول امرىء القيس:

وُقُوفاً بها صَحْبي عليَّ مَطِيَّهم   يقولون لا تَهْلِكْ أسىً وتجمَّلِ[1]

(إفزاعهم) في قول طرفة:

ذُلُقٌ الغارَةِ في إفزاعِهِم   كَرِعالِ الطَّيْرِ أسْراباً تَمُرْ[2]

في الأمثلة السابقة (وُقُوفاً) (إفزاع) تحتمل سياقاتها التي وردت فيها أن تفسر على المصدرية أو الجمع. ومما ورد في روايتين مختلفتين: على أن يكون في إحداها مصدراً وفي الأخرى جمعاً (إهباء) في قول الحارث بن حلزة:

فَترى خَلفَها مِنَ الرَّجْعِ والوَقْـ   ـعِ مَنيناً كأنَّه إهباءُ[3]

يقول النحاس: (والإهباء مصدر أهبى إهباء إذا ثار التراب. قال أبو الحسن ويروي أهباء بفتح الهمزة)[4].

ومما ورد في سياقين مختلفين كانْ في أحدهما جمعاً وفي الآخر مصدراً (أجزال) في استخدامات الأعشى ففي قوله:

مَا كُنْتَ في الحَرْبِ العَوَانِ مُغَمَّراً   إذْ شَبَّ حَرُّ وَقُودِهَا أجْزَالَهَا[5]

أجزال جمع (جزل) وهو ما عظم من الحطب ويبس في قوله:

وَصَبْرٌ عَلَى الدَّهْرِ فِي رُزْئِهِ   وَإعْطَاءُ كَفٍّ وَإجْزَالُهَا[6]

(١) ديوان امرىء القيس، ص ٩.
(٢) ديوان طرفة، ص ٧١، ٣٦٤.
(٣) شرح النحاس، ص ٥٥٣.
(٤) م.ن، ص.ن.
(٥) ديوان الأعشى، ص ٨١.
(٦) ديوان الأعشى، ص ٢١٧.

إجزال مصدر الفعل المزيد أجزل يجزل.

ومنها (جِنَاب) في قول الأعشى:

أَوَصَلْتَ صُرْمَ ٱلْحَبْلِ مِنْ   سَلْمَى لِطُولِ جِنَابِهَا[1]

جِنَاب مصدر جانبه يجانبه.

وفي قوله:

أَقْبَلْتُ أَمْشِي مِشْيَةَ ٱلْـ   ـحَشْيَانِ مُزْوَرّاً جِنَابُهْ[2]

جِنَاب جمع جنب.

ثانياً ـ دلالة المصدر على الجنس:

المصدر حدث مطلق، فهو يدل على الجنس الكلي، ولذلك قرن النحاة بينه وبين اسم الجنس الجمعي الذي يميز مفرده بالتاء. فالضَرْب: إسم المرة منه ضَرْبة، والتَمْر مفرده تَمْرة[3]. وأمثلة هذا النوع الذي تشترك فيه دلالة المصدر بالجنس شائعة في الاستخدام، وأكثر ما تدل فيه السياق المتضمن للمبالغة كالفخر مثلاً. ومنه ضَرْب وطَعْن في قول عمرو بن كلثوم:

بيوم كريهةٍ ضرباً وطعناً   أقرَّ به مواليكِ العيونا[4]

ثالثاً ـ جمع المصدر:

تثير هذه القضية جدلاً عند القدماء، فهم يرفضون جمع المصدر لأنه جنس والجنس لا يجمع عندهم، ولكنهم يستدركون على هذا الحكم فيبيحون جمع المصدر إذا تعددت أنواعه. يقول سيبويه (واعلم أنه ليس كل جمع يجمع

(١) ديوان الأعشى، ص ٣٠١.
(٢) السابق، ص ٣٢١.
(٣) سيبويه: الكتاب ٤/٤٥؛ ابن جني: المنصف ١/١٧٩؛ ابن سيدة: المخصص ١٤/١٣٢؛ ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٥٧؛ الرضي: شرح الشافية ١/١٧٩.
(٤) شرح النحاس، ص ٦١٩.

كما أنه ليس كل مصدر يجمع كالأشغال، والعقول، والحلوم، والألباب: ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر)[1].

ومن هذا الفريق الرافض لجمع المصدر: (الفراء) يقول في تفسيره «ثبوراً واحد» (الفرقان: ١٣): (الثبور مصدر فلذلك «ثبوراً كثيراً» لأن المصادر لا تجمع، ألا ترى أنك تقول قعدت قُعُوداً طويلاً، وضربته ضرباً كثيراً فلا تجمع)[2] فإذا كانت نظرة سيبويه تبيح جمع المصدر في بعض الأحيان: فإن الفراء يرفض هذا الرأي كما هو واضح من نصه السابق. ويذهب ثعلب مذهباً وسطاً فهو يوافق على المجموع منها، لكنه لا يبيح قياسية الجمع فيها يقول: (والمصادر لا تجمع إلّا قليلاً)[3]. وممن أخذ بقول سيبويه الزجاجي، فهو يرفض جمع المصدر لكنه يستثنى بعضها يقول:

(وقد جمعت من المصادر أحرف قليلة، وليس يطرد عليه الباب، إلّا أنه قد قيل أمراض، وأشعار، وعقول، وألباب وأوجاع، وآلام، فلا يحملنك هذا على أن تقيس فتجمع المصادر، فتقول: ضربته ضرباً كثيراً ولا تقول ضروباً كثيرة ولو قلت ذلك لصارت أصنافاً من الضرب)[4] وفي هذا النص يفسر الزجاجي ما جاء مجموعاً من الأمثلة المصدرية بأنه قد تعددت أصنافه، فهي ليست حدثاً واحداً بل صنوفاً من الأحداث ويبقى أن نشير إلى رأي ابن قيم الجوزية في قضية جمع المصدر. فهو يرى أن ما جاء مجموعاً ليس بجمع للمصدر ولكنه جمع لاسم المصدر، ففي (فصل فيما يؤكد من الأفعال وما لا يؤكد)[5] نجده ناقش قضية جمع المصدر فقال: (... فعلى هذا ليس الأشغال والأحلام بجمع للمصدر، وإنما هو جمع اسم، والمصدر **على الحقيقة** لا يجمع لأن المصادر كلها جنس واحد من حيث كانت عبارة عن حركة الفاعل، والحركة تماثل

---

(١) سيبويه: الكتاب ٦١٩/٣.
(٢) الفراء: معاني القرآن ٢٦٣/٢.
(٣) ثعلب: مجالس ثعلب، ص ٣٩٧.
(٤) الزجاجي: مجالس العلماء، ص ١٧٥.
(٥) ابن قيم الجوزية: بدائع الفوائد ٨١/٢.

الحركة ولا تخالفها بذاتها)[1] ويرفض القول بتعدد الأنواع في المصدر ففي رده على أبي الحسن الأشعري: (فقد قالوا سَقْم والسَقْم مصدر سَقِم فهذا جمع لاختلاف الأنواع)[2] يتصدى ابن القيم للرد عليه ويصفه بالغفلة يقول: (هذه غفلة، أليس قد قالوا سُقْم بضم السين فهو عبارة عن الداء الذي يسقم الإنسان فصار كالوهن والشُغل وهو في ذاته مختلف الأنواع فجمع)[3].

فمذهب ابن القيم أن المصدر الدال على حدث لا يجمع وإنما يجمع الإسم الدال على ذات. ولكنه يستثنى من المصادر ما كان مختوماً بالتاء فهذه تجمع عنده. يقول: ولولا هاء التأنيث في الحركة ما ساغ جمعها)[4].

وخلاصة آراء النحاة السابقة في جمع المصدر:

- القول بعدم جمعه وهو رأي الفراء.
- القول بعدم جمعه مع سماع بعض الأمثلة مجموعة، وهو رأي سيبويه.
- القول بعدم جمعه وما جاء مجموعاً فهو اسم وليس مصدراً وهو رأي ابن القيم.
- القول بعدم جمعه إلّا إذا تعددت أنواعه وهو الرأي الشائع عندهم ومثلنا بقول الزجاجي. وقد تبنى مجمع اللغة العربية في القاهرة، هذا الرأي الأخير، وجعل جمع المصدر قياسياً فيما تعددت أنواعه[5].
- القول بصحة جمع المصدر المختوم بتاء التأنيث.

تلك كانت القضية عند النحاة، فكيف هي في واقع الاستخدام؟

---

(١) ابن قيم الجوزية: بدائع الفوائد ٨٤/٢.
(٢) السابق ٨٩/٢.
(٣) م.ن، ص.ن.
(٤) ابن قيم الجوزية: بدائع الفوائد ٨٤/٢.
(٥) نص القرار: مجلة المجمع ٧٥/٦ ـ ٧٦.

اتضح من دراستنا لصيغ الجموع في القرآن الكريم أن المصدر يجمع إذا تعددت أنواعه[1]. هذا على مستوى الاستخدام في القرآن الكريم، وسنحاول فيما يأتي تتبع (جمع المصدر) في الشعر الجاهلي. وننظر هل جمع المصدر لا يتحقق إلّا إذا تعددت أنواعه؟.

١ ــ مصادر تجمع جمعاً سالماً:

وهي المصادر المختومة بالتاء، وجمعها قياسي إذ يتحقق بمطل الحركة قبل التاء ومنه: (عمايات) في قول امرىء القيس:

تَسَلَّتْ عَمَايَاتُ الرِّجالِ عن الصِّبَا　　وليس صِبَايَ عن هَوَاهَا بِمُنْسَلِ[2]

ويذكر النحاس رواية أخرى بالمفرد (عَمَاية).

و (عَمَايات) في البيت ليست جمعاً لأنواع متعددة، ولكنه عندما ذكر الرجال جمعاً ناسب بينهم وبين ما يضاف إليهم.

(لذات) في قول علقمة:

وَيْلُمِّ لـذَّاتِ الشَّبـابِ مَعيشـةً　　مَعَ الكُثْرِ يُعطاهُ الفتى المُتلِفُ[3] النَّدي

(لذّات) في البيت أضيفت إلى الشباب ليس من باب النسبة كما في (عمايات) لكنها في سياقها تعبر عن أنواع مختلفة من لذات الشباب قد يكون فيها اللهو وقد يكون فيها العمل الذي يدعو للفخر.

ومفرد لذات (لذّة) ورد في قول عدي بن زيد:

لَا تَنْسَيَنْ ذِكْـرَى علي لَـذَّةِ آلـ　　ـكَأْسِ وطَوْفٍ بالخَذُوفِ النَّحوصْ[4]

(١) وسمية المنصور: صيغ الجموع في القرآن الكريم، ص ٢٤٨.
(٢) ديوان امرىء القيس، ص ١٨.
(٣) ديوان علقمة، ص ١٢١.
(٤) ديوان عدي، ص ٦٩.

فهي نوع واحد من اللذات (لذة الكأس).

وأمثلة هذا النوع من جمع المصادر قياسي لذا يكثر في الاستخدام من ذلك: (غوايات)[1] و (نجدات)[2].

٢ ــ مصادر تجمع جمع تكسير:

وهذا النوع من الجمع هو مثار الخلاف السابق عند المتقدمين. ومن أمثلته في الشعر الجاهلي ما جاء على أوزان الجموع الآتية:

فُعُول:

(هُمُوم) في امرىء القيس:

وليلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرخى سُدُولَه　　عليّ بـأنـواع الهمـوم لِيَبْتَلِي[3]

وقد عبر الشاعر عن غايته من جمع المصدر (أنواع الهموم). وقد وردت (هُمُوم) للدلالة على اختلاف أنواع المصدر في استخدام العديد من الشعراء[4].

(خُطُوب) في قول طرفة:

ذَاكَ عَـصْـرٌ وَعَـدانِـي، أَنَّـنِـي　　نَـابَنِي العَامَ خُـطُوبٌ غَيْرُ سِـرّْ[5]

خُطُوب جمع المصدر (خَطْب) والمعنى في البيت يحتمل أن تكون الخطوب متنوعة، كما تحتمل أن يكون خطباً واحداً عاوده أكثر من مرة في ذاك العام[6].

(دُءُوب) في قول زهير:

حتى انطوى بعد الـدُّءُوبِ ثَمِيلُها　　وأَذَلَّ منها بـالفَـلَاةِ المَصْعَبُ[7]

(١) ديوان المتلمس، ص ٢٨٩.
(٢) ديوان زهير، ص ٩٥.
(٣) ديوان امرىء القيس، ص ١٨.
(٤) ديوان الأعشى، ص ١١٣؛ ديوان المثقب، ص ٢٣٦؛ ديوان عمرو بن قميئة، ص ١٣٥؛ ديوان زهير، ص ٣٧٠.
(٥) ديوان طرفة، ص ٦١.
(٦) وانظر ديوان زهير، ص ٣٧٠.
(٧) السابق، ص ٣٧١.

(دُءُوب) جمع (دَأْب) وهو هنا سير الإبل، والشاعر يصف حالة الإعياء التي عليها هذه الإبل بعد السير الطويل، فهو يعدد سيرها للمبالغة وليس للتنويع.

(ظُنُون) في قول أوس بن حجر:

لا تَـأْمَنُـوا آراءَهُ وظُنُـونَـه ... إنّ العيـون لها من الأمْـدادِ[1]

(ظُنُون) جمع المصدر ظَنّ في حالة تعدد أنواعه، فهو ليس بظن واحد ولكن قد يكون ظن خير أو ظن شر.

ومثله القول في الجمع (آراء) بوزن أفعال جمع المصدر (رَأْي) (حُلُوم) في قول المثقب:

أبى أَصْلَحَ ٱلحَيَّيْنِ بَكْـراً وَتَغْلِبـاً ... وقد أُرْعِشَتْ بَكْرٌ وخفَّ حُلُومُهَا[2]

و (حُلُوم) في البيت جمع (حِلْم) وهو الأناة وفعلة: (حَلُم يَحْلُم) بضم الماضي والمضارع، وعلى هذا تكون حُلُوم جمعاً للمصدر حِلْم المتعدد النسبة لا المتعدد في نوعه. ولكن (حُلُوم) تحتملُ أن تكون جمعاً (الحليم) فتكون بذلك جمعاً للصفة وليس للمصدر، وعلى هذا يكون معنى (حلوم) في البيت أن قبيلة بكر قد جبنت وتزعزع حتى الحليم من رجالها.

□ **تفاعيل:**

تكاليف في قول زهير:

هـو الجَوَادُ فـإن يَلْحَقْ بشَأْوِهمـا ... على تَكَـاليفـه فمثلُه لِحقـا[3]

وتَكَالِيف جمع تَكْلِفَة وهي المشقة، وجمع المصدر هنا للتعدد في الأنواع، وللمبالغة أيضاً.

---

(١) ديوان أوس بن حجر، ص ٢٨. ويشكك المحقق في صحة نسبة هذا البيت لأوس بعدم شبهه بشعره أو الشعر الجاهلي جملة.

(٢) ديوان المثقب، ص ٢٥٧.

(٣) ديوان زهير، ص ٥١، وكذلك في ص ٢٩.

(تَنَاوِير) في قول عدي:

وَمُجـودٍ قَـدِ ٱسجَـهَـرَّ تَنَـاوِيـ ... ـرَ كَلَوْنِ ٱلعُهـونِ في ٱلأَعْـلاقِ[1]

وهي جمع المصدر تَنْوِير الذي تعددت أنواعه.

(تَبَاذِير) في قول عدي أيضاً:

إذ جَـعَـلْنَـاهُـمْ تَـبـاذِيـر كَـمَـا ... فَرَّقَ ٱلقابِسُ في اللَّيْـلِ الشَّرَرْ[2]

وهو جمع للمصدر (تَبْذِير) ومعناه في السياق جعلناهم متفرقين، فالمصدر (تَبْذِير) ومعناه في السياق جعلناهم متفرقين، فالمصدر لم تتعدد أنواعه ولكن تعددت الجهات التي ينتسب إليها، فنوعية الحدث واحدة لكل منهم.

□ **فَعَالِل:**

(وَسَاوِس) في قول امرىء القيس:

قليلة جَـرْسِ اللَّيلِ إلَّا وسـاوسـاً ... وتبْسِم عن عذب المذاقةِ سلسالِ[3]

(وَساوس) جمع (وَسْواس) وهو صوت الحلى، فإن كان يعني اختلاف النغمات التي تصدرها الحلى فهو تعدد في نوع المصدر، أما إذا كان المقصود صوت الحلى بصفة عامة فهو نوع من المبالغة في الحدث ولذلك جمع، والجمع قياسي فَعْلال ← فَعَالِل.

(زَلازل) في قول زهير:

يُهَـدُّ لـه مـا بينَ رَمْلةِ عـالِـجٍ ... ومَنْ أهلُه بالغَوْرِ زالتْ زَلَازِلُـهُ[4]

وينقل ثعلب عن أبي عبيدة أن «زلازل» في البيت الشدائد وينقل محققو الديوان عن الأصمعي أنها زلازل الممدوح، وفي الحالين إذا كان الضمير يعود على الغور أو على الممدوح فهو جمع تعددت أنواعه.

---

(١) ديوان عدي بن زيد، ص ١٥٢.

(٢) السابق، ص ٦١.

(٣) ديوان امرىء القيس، ص ٣٧٩.

(٤) ديوان زهير، ص ١٤٤.

هذه أمثلة فقط لما جمع من المصادر في الشعر الجاهلي ويمكن لنا بعد هذا العرض أن نقول:

إن المصدر يجمع إذا تعددت أنواعه أو أريد به المبالغة والتكثير في الحدث نفسه.

المبحث الثاني
علاقة المصدر بالتصغير

وردت بعض الأمثلة المصدرية في الشعر الجاهلي على صورة التصغير، وأثارت هذه الظاهرة اهتمامنا، فعرضنا لها ليس بهدف دراسة قضية «التصغير» وإنما استكمالاً لوصف الأبنية المصدرية وما يتعلق فيها من قضايا صرفية وهذه الأمثلة لا تتجاوز فيما جمعناه الثلاثة:

(رُوَيْد)، و (حُذَيَّ)، و (هُوَيْنَى).

(رُوَيْد) في قول أوس بن حجر:

رَأَيْتُ بُـرَيْـدا يَـزْدَريني بِعَيْنِـهِ تَـأَمَّـلْ روَيْـدا إنّني مَنْ تَـأَمَّـلُ[١]

(رُوَيْد) مصدر مصغر من الفعل (أرودْ) بصيغة الأمر بمعنى أمهلْ، وقد عالجه النحاة في باب اسم الفعل وما يقوم مقام المصدر[٢]. وهذا التداخل في تصنيف رُوَيْد يثيره السامرائي في نقده للنحو العربي[٣].

وهي من الألفاظ التي بقيت على صورة التصغير.

---

(١) ديوان أوس بن حجر، ص ٩٨.

(٢) سيبويه: الكتاب ٢٤١/١ ــ ٢٥٣، وذلك في الأبواب: (باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث)؛ (باب متصرف رويد)؛ (باب من الفعل سمى الفعل بأسماء مضافة). (المبرد: المقتضب ٢٠٦/٣) وذلك في الأبواب: (باب ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر) ٢٠٢/٣؛ (باب تفسير ما ذكرنا من هذه الأسماء الموضوعة موضع المصادر وما أشبهها من الأسماء) ٢٠٨/٣.

(٣) إبراهيم السامرائي: النحو العربي ــ نقد وبناء، ص ١١٨ ــ ١١٩.

(حُدَيّاً) في قول عمرو بن مكثوم:

حُـدَيّـا النـاسِ كلِّهم جميعـا   مقـارعـة بنيهم عن بنينـا[4]

وفي تفسير حُديّاً يقول ثعلب: (حُديّاً الناس: أي رأسهم والقيم بأمرهم قال أي أسوق الناس ومن أفاخرهم، أي أحدوهم فأفاخرهم ببنينا عن بنيهم)[1]. وينقل «إبن الأنباري» عن أبي جعفر أحمد بن عبيد قوله:

(حُديّاً تصغير حَدْوَى كأنه قال أحدو الناس كلهم بالمقارعة ولا أهاب أحداً)[2].

وفي شرح النحاس أنه لم يسمع مكبره[3].

(هُوَيْنى) في قول الأعشى:

غَـرّاءُ فَـرْعَـاءُ مَـصْـقُـولٌ عَـوَارِضُـهَـا   تَمْشِي الهُوَيْنَى كما يَمْشِي الوَجى[4] الوَحِل

وقد فسر التبريزي (هُوَيْني) في قصيدة الكلحبة العرني فقال: (الْهُوْيْنى تصغير الْهوني، تأنيث الأهْوَن، ويجوز أن يكون فُعْيْلَى من الهِيْنَة، يقال: إمش على هينتك، والمراد من الهُويني الأمر الهينّ)[5].

ويقول الفراء (الْهون في لغة قريش: الهوان وبعض بني تميم يجعل الْهُون مصدراً للشيء الهينّ)[6] ولكن الفراء يقيد التعبير عن المشي بالمصدر (هَوْن) مفتوح الأول مثل «يمشون على الأرض هونا» (الفرقان، ٦٣).

---

(١) ثعلب: مجالس ثعلب، ص ٤٦١.
(٢) شرح الأنباري، ص ٣٩٩.
(٣) شرح النحاس، ص ٦٤٦.
(٤) ديوان الأعشى، ص ١٠٥.
(٥) شرح المفضليات، ص ٦٠.
(٦) الفراء: معاني القرآن ٢/١٠٦.

وعلى هذا نواجه بأكثر من تفسير (هويني):

١ ــ مصغر (للهُوني) مؤنث أهون فتكون بذلك صفة وليست مصدراً.

٢ ــ تصغير لاسم الهيئة (هِينة) وبهذا تكون مصدراً مصغراً.

٣ ــ صحة استخدام المصدر (هُون) الذي يصح أن تكون (هويني) مصغرة عنه، لكن الاستخدام للمصدر (هُون) مقيد بأساليب محددة، لا يكون منها السياق الذي جاءت فيه (هُويني).

وإذا تأملنا استخدام (الْهويني) في قول الأعشى السابق نلاحظ أن الشاعر يصف هيئة الفعل (تمشي الهويني)، (فالهويني) جاءت تصف هيئة حدوث الفعل، ففيه تمهل وتؤدة.

أما في استخدام كلحبة العرني الذي يقول:

إذا المَرْءُ لَم يَغْشَ الكَرِيْهَةَ أَوْشَكَتْ   حِبَالُ الهُوَيْنَى بالفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا[1]

فهويني في هذا السياق جاءت وصفاً مؤنثاً للحبال، وهي تكبير الهونى مقابل الأهون. وبمقارنة (الهويني) عند الأعشى وكلحبة يمكن لنا القول إن السياق هو الذي يحدد المصدرية فيها، فقد تكون (الهويني) تصغيراً للمصدر، وقد تكون تصغيراً للصفة.

وخلاصة القضية أن المصادر المصغرة كانت على نوعين:

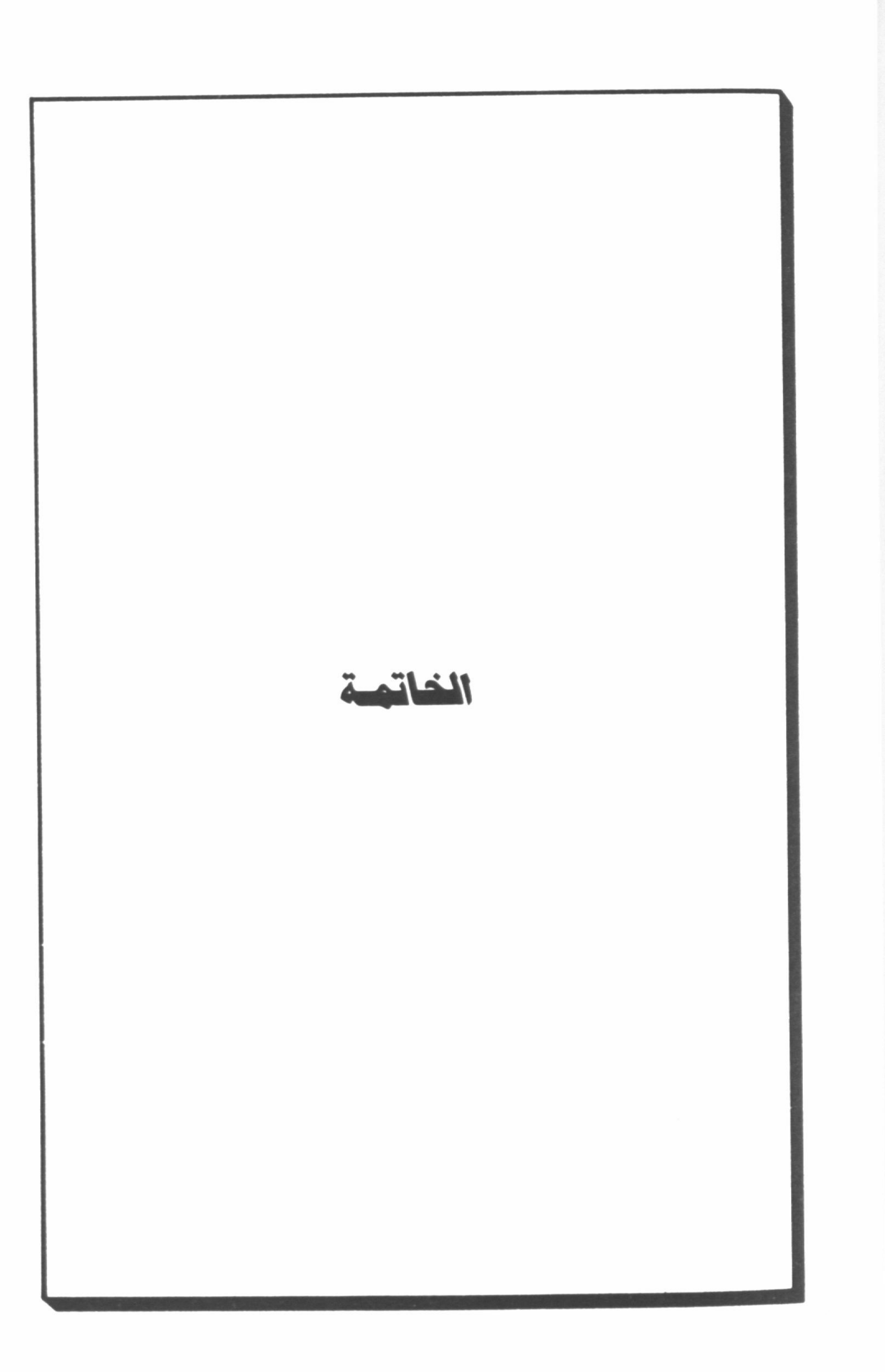
١ ــ مصادر جاءت مصغرة أصلاً، فليس لها مقابل في المكبر نحو (رُوَيْد) و (حُدَيّ) في أحد الأقوال.

٢ ــ مصادر تأتي مصغرة نحو (هُويني) مع الاتكاء على السياق في تحديد مصدريتها.

□ □ □

---

(١) شرح المفضليات، ص ٦٠.



الخاتمة

الخاتمة

١ ـ اقتضت دراسة أبنية المصدر في الشعر الجاهلي أن نتتبع قضايا المصدر في البحث اللغوي، وهذا هو موضوع الباب الأول، فهو دراسة نظرية مهدت للبحث بعرض ما طرحه القدماء. ففي قضية المصطلحات قدمت الدراسة إسهاماً في تتبع تاريخ المصطلح، وكشفت الدراسة عن تعدد المصطلح في المفهوم الواحد، فقد عبر النحاة واللغويون عن المصدر بعدة مصطلحات: الحدث، اسم الحدث، الحدثان، اسم الأحداث، الفعل، اسم الفعل، إلى جانب مصطلح المصدر، والمصدر الميمي. وانتهى البحث إلى عدم الجدوى من تمييز المصدر عن اسم المصدر.

٢ ـ كشف البحث عن تداخل أبنية المصدر المقيسة بالأبينية السماعية وذلك في التعبير عنها عند القدماء، وقدم هذا البحث دراسة على المادة المستخرجة من الشعر الجاهلي، اتضح منها:

(أ) أن ما أثاره كثير من النحاة واللغويين القدماء من ارتباط القياس والسماع في مصادر الثلاثي المجرد بالتعدي واللزوم لا يتطابق والمادة المجموعة في الشعر الجاهلي التي ثبت أنها لا تفرق بين المتعدي واللازم في علاقة الفعل المجرد بمصدره. مثال ذلك الصيغ فَعْل وفُعُول وفَعَال وردت من المتعدي واللازم في الثلاثي المجرد.

(ب) ما يثار من اقتصار صيغ معينة على الفعل الثلاثي المجرد أثبت البحث أنه

لا يقتصر ارتباطها على المجرد فقط، إذ تخرج إلى الفعل المزيد أيضاً مثل ذَنْب فعلها أَذْنَبَ. وكَلَام فعلها كَلَّم.

(ج) تخرج المعاني المرتبطة بصيغ معينة إلى صيغ أخرى وما فسره اللغويون من تصنيف هذه الصيغ في السماعي، فإنه قد ثبت في مستوى الاستخدام في الشعر الجاهلي شيوعه في كثير من الصيغ، من ذلك دلالة صيغة فَعْل على الأصوات زَأْر، نَوْح.

(د) من الصيغ التي يقول النحاة بسماعيتها صيغة فَعْلال بفتح الفاء في مقابل الصيغة القياسية (فِعْلال). ويزيد بعض النحاة في الغلو إذ يخرج صيغة فَعْلال من دائرة المصادر، ويصنفها في أسماء المصادر وقد أثبت البحث أن صيغة (فَعْلال) هي الأكثر شيوعاً في الشعر الجاهلي. وأنها تطرد عند مختلف الشعراء.

٣ ـ تشكل مجموعة المصادر المجردة من السوابق واللواحق القسم الأكبر من أبنية مصادر الثلاثي المجرد، ونستطيع القول إنها الصيغ الأساسية التي تدخل في صياغة باقي الصيغ. كما نستطيع القول بأن أطراد عدد من الصيغ في أبواب الأفعال ـ بنسبة تقريبية ـ تفوق غيرها من الصيغ وأكثر الصيغ اطراداً في أفعال الثلاثي المجرد هي: فَعْل، فَعَال، فَعَل.

فَعَال بتقصير الحركة ← فَعَل.
فَعَل بسلب الحركة ← فَعْل.

وبتتبع أمثلة الصيغ عامة، وبالتوقف عند أمثلة صيغتي (فَعَال) و (فَعْل) بصورة خاصة لأنهما من أكثر الصيغ شيوعاً، تبينا أن صيغة (فَعَال) هي الصيغة الأم التي تتناسل منها الصيغ، وأن صيغة (فَعْل) هي الصيغة التي تنتهي عندها الصيغ. وبتعبير آخر نقول إن صيغة (فَعَال) هي الصيغة المنبع، وأن صيغة (فَعْل) هي الصيغة المصب. وهذه محاولة اجتهادية لربط الصيغ الفرعية الأم (فَعَال) وسنوضح هذا القول بالرسم الشجري المرفق وتفصيله:

تتولد من صيغة فَعَال الصيغ الآتية:
فَعَال + اللاحقة (ـَة) ← فَعَالَة.

فَعَال + اللاحقة (يَة) ← فَعَالِيَة.
فَعَال + اللاحقة (يَّة) ← فَعَالِيَّة.
فَعَال بتقصير الحركة ← فَعَل.
فَعَال بالمخالفة في الحركة الطويلة ← فَعِيل وفَعُول.
فَعَال بالمخالفة في حركة الفاء ← فِعَال وفُعَال.

ويمكن أن تكون كل صيغة من هذه الصيغ المتولدة عن فَعَال رأساً لمجموعة من الصيغ على النحو الآتي:

(فَعَل) وتتولد منها:
فَعَل + اللاحقة (ـَة) ← فَعَلَة.
فَعَل + اللاحقة (ان) ← فَعَلان.

فَعَل بسلب الحركة فَعْل التي تلحقها اللواحق المؤنثة (فَعْل + ـَة) فَعْلَة، (فَعْل + الألف المقصورة) فَعْلى، (فَعْل + الألف الممدودة) فَعْلاء.

فَعَل بالمخالفة في حركة العين فَعِل وتمطل حركة العين ← (فَعِيل)[1] فَعِيل + اللاحقة (ـَة) (فَعِيلَة).

(فَعُول) التي تتولد منها فُعُول بـ(بالتوافق الحركي) وتتولد من (فُعُول) كل من فُعُول + اللاحقة (ـَة) فُعُولة.

فُعُول بتقصير الحركة ← فُعُل والتي تسلب منها الحركة لتصبح (فُعْل) وهذه تلحقها اللواحق الآتية: (فُعْل + ـَة) (فُعْلَة)، (فُعْل + الألف المقصورة) فُعْلَى، (فُعْل + ان) فُعْلان.

(فِعَال) وتتولد منها:
فِعَال + اللاحقة (ـَة) ← فِعَالة.

---

(١) يمكن أن تتولد فَعِيل من (فَعَال) مباشرة، وذلك بالمخالفة في الحركة الطويلة: فَعَال ← فَعِيل ومن أمثلتها: حَنَان ← حنِين.

فِعَال بتقصير الحركة الطويلة ← فِعَل التي تسلب منها الحركة (فِعْل) وتلحق اللواحق: (فِعْل + ـَة) فِعْلة (فِعْل + الألف المقصورة) فِعْلى (فِعْل + ان) فِعْلان.

(فُعَال) وتتولد منها:
فُعَال + اللاحقة (ـَة) فُعَالة.
فُعَال بتقصير الحركة الطويلة ← فُعَل والأخيرة تتولد منها فُعَلاء: (فُعَل + اللاحقة الألف الممدودة).

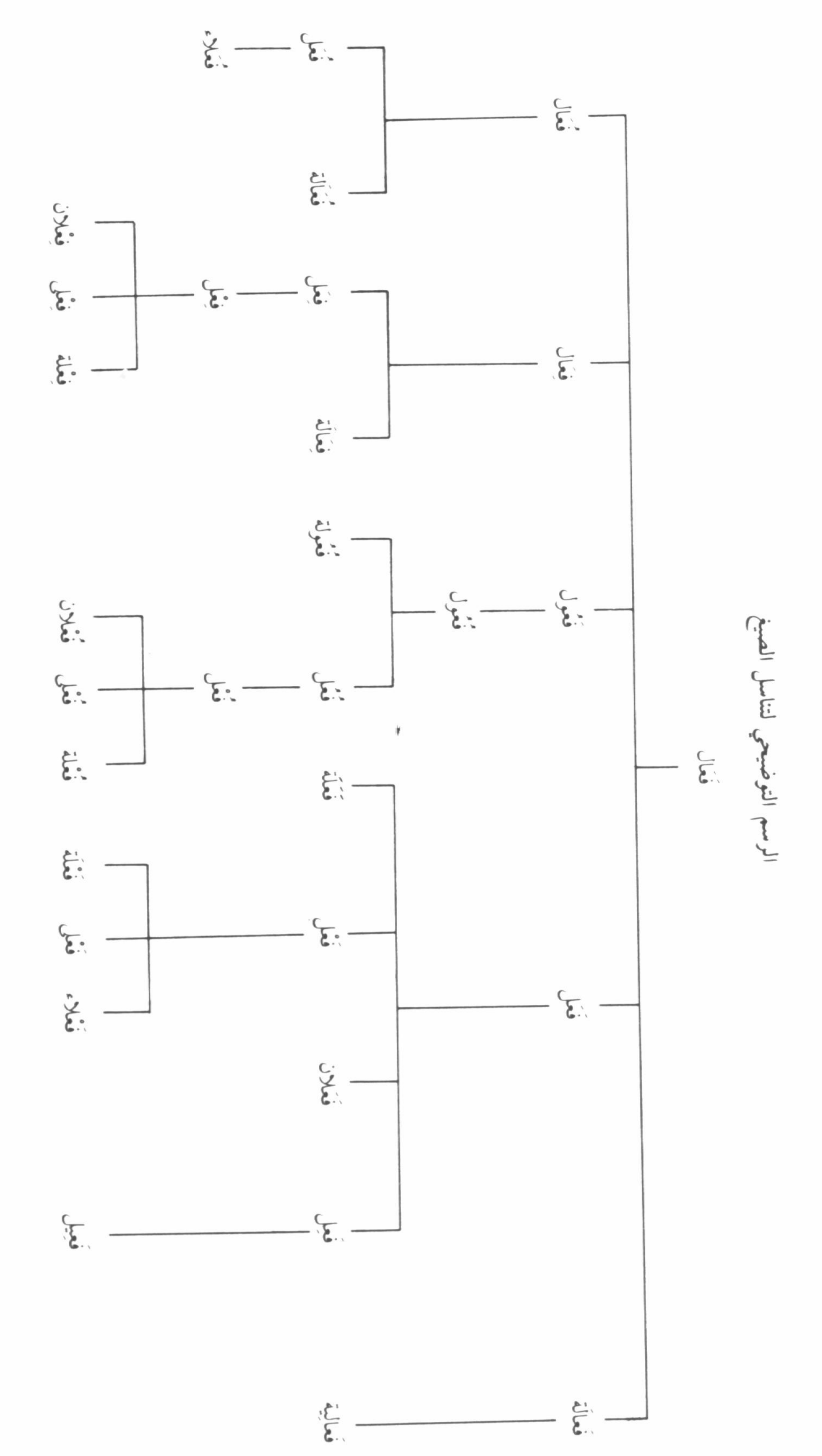
ويثبت هذه المحاولة الافتراضية أن فَعَال هي الصيغة الأم التي تتناسل منها باقي الصيغ، ويؤكد هذا الافتراض عدة شواهد:

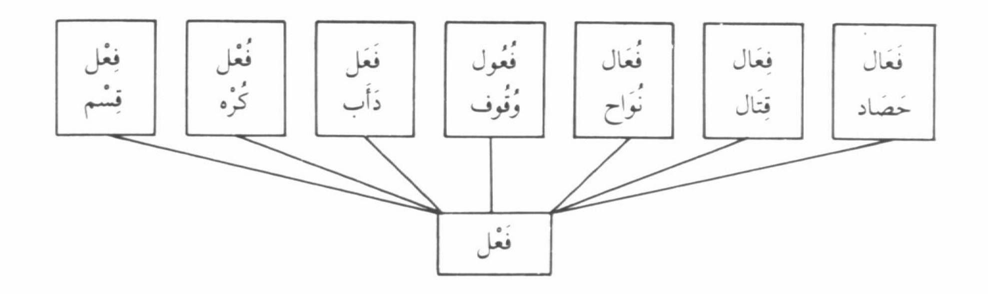
(أ) أثبتت الدراسات المقارنة للغات السامية شيوع صيغة فَعَال في مختلف اللغات السامية.

(ب) دلت الشواهد على تعدد استخدامات أمثلة (فَعَال) فإلى جانب استخدامها المصدري، تأتي للدلالة على مطلق الجنس ذلك في اسم الجنس المعدول نحو فَجَار ويَسَار، وتأخذ صورة الاستخدام الفعلي في بنائها على الكسر نحو دَراكِ ونَزالِ، وتلتصق بالعلمية وذلك في بنائها على الكسر أيضاً نحو حَذامِ، قَطامِ.

(ج) ارتباطها المصدري بأفعال متعددة الأبواب فهي تبني من المجرد ومن المزيد. فمن المزيد سَلام، نَبات، وانتهينا إلى افتراض ارتباطها بالثلاثي المجرد من تلك الأمثلة في فترة متقدمة من الاستخدام مما يدل على توغلها في القدم.

(د) ورود أمثلتها على أبنية مصدرية أخرى. وتكاد فَعَال تشترك في أغلب أبنية المصادر الثلاثية المجردة، وقد عللنا لهذه الظاهرة في الدراسة التحليلية لأمثلة فَعَال. وإذا كانت صيغة فَعَال هي الصيغة المنبع، فإن صيغة (فَعْل) هي الصيغة المصب، ويصور الرسم الآتي أن اشتراكها مع الصيغ المختلفة يجعلها فرعاً على تلك الصيغ:





حَصْد قَتْل نَوْح وَقْف دَأْب كَرْه قَسْم

وكشفت الدراسة التحليلية لأمثلة فَعْل وفِعْل وفُعْل عن أن الصيغ التي تتميز بالصامت الثاني الساكن تكون متولدة عن صيغ أخرى ولا تكون أصلاً بذاتها.

وقد كانت صيغة (فَعْل) هي أكثر الصيغ شيوعاً وأطراداً، حتى إن القدماء اعتبروا مثال (فَعْل) بفتح الأول وسكون الثاني هو أعدل الأمثلة، بل قالوا بأنه الأصل اعتماداً على شيوعه.

كل هذه الأسباب جعلتنا نقول بأن صيغة (فَعْل) هي الصيغة التي انتهت عندها بقية الصيغ. فاللغة تسعى نحو الأسهل والأخف وهذا القانون تطلق عليه الدراسات الحديثة (قانون الجهد الأقل) (Least Effort) كما كشفت الدراسة التحليلية لأمثلة (فَعْل) عن إمكانية صياغة أمثلتها على أبنية مصدرية مختلفة أخرى. ونشير أيضاً إلى ورود أمثلة مصدرية لا ترتبط بأفعال نحو ويح، ويل، ويس مما يدل على أن صيغة (فَعْل) تكتسب مصدريتها من موارد مختلفة: فعلية وغيرها.

* * *

٤ ــ المصادر المختومة بلواحق:

اللاحقة (التاء):

كشفت الأمثلة المختومة بالتاء أن دخول التاء عليها علامة على التأنيث اللفظي. وكشفت الدراسة عن اختلاف في وظائف هذه التاء ودلالاتها مما أمكن لنا تصنيفها في أنواع مختلفة تفصيلها فيما يأتي:

(أ) (التاء) ذات القيمة الصرفية (Morpheme) وهي التاء الموجودة في اسم المرة واسم الهيئة من الثلاثي. فهي تميز المصدر المطلق من المصدر المقيد.

(ب) التاء الدالة على عموم الجنس وهي التاء الموجودة في المصادر الصناعية وتفيد استغراق عموم الجنس. ويدرج النحاة المصادر على (فِعَالة) في هذا النمط إذا أفادت عموم الحدث وأدواته نحو نجارة، حداد... الخ.

(ج) التاء الدالة على المبالغة وهي التاء التي تلحق صيغة (فَعَالة) في بعض الأمثلة نحو سفاهة وصرامة. وهذا الرأي منسوب للمبرد.

(د) (التاء) التي تفيد تحديد الجزء من الكل وهي تلحق بعض أمثلة فَعَالة نحو السلامة من السلام، الكمالة من الكمال وقد قال به ابن القيم.

(هـ) التاء التي تفيد القلة، وهي التي تلحق صيغة فُعْلة وصيغة فُعَالة نحو جذوة وقلامة.

(و) التاء التي تكون لازمة في بعض أبنية المصادر نحو: فَعَالِية وفَعَالِيَّة وفُعَلْنية نحو (بلهنية) ويرى النحاة أن الهاء فيه لازمة. وتسمى أحياناً هاء الوقف كما يقول الثعالبي وقد يستغنى عنها في بعض الأحوال مع مطل الحركة السابقة لها.

(ز) دلت بعض الأمثلة أن التاء تكون فيها صورة عن قلب الهمزة من ذلك في فَعَلة (غَرَاة) في رواية (غَرَاء) وضوضاة في رواية (ضوضاء).

(ح) تكون التاء عوضاً عن:

١ ــ حذف فاء الكلمة ومن أمثلة ذلك المصادر من المثال على صيغة (فِعْلة) نحو عِدة، زِنَة، ثِقَة وتكون هذه الأمثلة بوزن عِلَة.

ومثلها الأمثلة من المثال على صيغة (فَعَلة) نحو سَعَة ودَعَة وتكون بوزن عَلَة، أما إذا كانت اسماً لا مصدراً فتصح الفاء نحو (وِلْدَة) الاسم و (لِدَة) المصدر.

٢ ــ تكون التاء عوضاً عن الحركة القصيرة وذلك في المعتل الأجوف

على وزن (فَعْلة) نحو لوعة وجوعة. وحقه عندهم كما ذكر سيبويه أن يكون على (فَعَل) فلما حذفت الحركة جلبوا التاء للتعويض.

٣ ـ تكون التاء عوضاً عن الحركة الطويلة وذلك في المعتل الأجوف من المزيد على وزن إفعال أو استفعال نحو إقامة فتكون بوزن (إفالة) واستكانة بوزن (استفالة) وثمة نقاش موسع عند النحاة حول الألف المحذوفة والتي اجتلبت عوضاً منها التاء أهي ألف الفعل المنقلبة عن عينه (المعتلة) أو هي ألف المصدر.

والذي يعنينا هنا هو أن هذه التاء في إقامة واستكانة عوض عن حركة طويلة محذوفة. وقد أجازوا ورود بعض الأمثلة محذوفة منها الحركة الطويلة دون تعويض بالتاء نحو (إقام).

(ط) التاء التي تلحق المصادر الميمية:

١ ـ منها ما يلزم الصيغة فلا تبني مجردة من التاء نحو (مَكْرُمَة) بوزن (مَفْعُلَة).

٢ ـ تلحق التاء في بعض المصادر الميمية من المعتل نحو مخافة مهابة. وترد هذه المصادر مجردة من التاء أحياناً نحو مَزار، مَنام، كما ترد بعض أمثلة الصحيح مقترنة بالتاء نحو مَنصرة، مَرقصة.

٣ ـ تكون التاء ـ عند النحاة ـ عوضاً عن حرف محذوف كما في (المفاعلة).

(ي) من أنواع التاء المجتلبة للتعويض عند النحاة التاء التي تلحق مصدر الفعل الرباعي المجرد نحو (زلزل زلزلة) فالتاء عندهم عوض عن الألف المحذوفة في (زلزال).

* **اللاحقة (الألف المقصورة والممدودة):**

(أ) تلحق الألف المصادر للتأنيث اللفظي فقط. وأما شبهها بالهاء نحو: (دعوة ـ في حالة الوقف ـ ودعوى) فإن الصوت في حالة الوقف من (دعوة) هو صورة صوتية تقل مدتها عن الاطلاق في الصوت الموقوف

عليه في (دعوى) ذلك أن المقطع الأخير في (دعوة) يكون مقفلاً في حين يفتح في (دعوى).

(ب) تلحق المصادر أنواع الألف المختلفة المقصورة والممدودة ويفرقون بينهما بأن الممدود يدخله الرفع والنصب والجر في حين يثبت المقصور على صورة إعرابية واحدة.

* **اللاحقة (ان):**

تنتهي بعض المصادر المختومة باللاحقة (ان) وتكون على الصيغ: **فَعَلان** وترتبط هذه الصيغة بقيم دلالية تكون فيما يدل على التقلب والاضطراب وما يدل على زعزعة البدن.

فِعْلان وفُعْلان، وأمثلة هذه الصيغ تكاد لا تخرج عن الدلالة المصدرية البحتة وأما الدلالات السياقية المختلفة فتكتسبها من السياق العام فلا تكون الصيغة مرتبطة بمعان كما كانت صيغة فَعَلان.

نستنتج من ذلك أن اللاحقة (ان) إنما تدخل في بعض الصيغ لإثراء الصيغ المصدرية بأوزان جديدة وهذه سعة من سماعت اللغة العربية امتازت بها على أخواتها اللغات السامية الأخرى.

* * *

٥ ـ مصادر الثلاثي المزيد:

أولاً: الأفعال التي تكون مزيدة بالسابقة الهمزة سواء كانت قطعاً أو وصلاً تمطل حركة العين ويخالف في الحركة الواقعة في المقطع السابق للعين. فالفتح يكون في الفعل والكسر للمصدر:

أفْعَل بمطل الحركة ← إفْعَال (أ ـَ ف ع ـَ ل ← إ ـِ ف ع ـَ ـَ ل).

انْفَعَل بمطل الحركة ← انْفِعَال (ا ـِ ن ف ـَ ع ـَ ل ← ا ـِ ن ف ـِ ع ـَ ـَ ل).

افْتَعَل بمطل الحركة ←افْتِعَال (ا ـِ ف ت ـَ ع ـَ ل ← ا ـِ ف ت ـِ ع ـَ ـَ ل).

اسْتَفْعَل بمطل الحركة ←اسْتِفْعَال (ا ـِ س ت ـَ ف ع ـَ ل ← ا ـِ س ت ـِ ف ع ـَ ـَ ل).

افْعَل بمطل الحركة ← افْعِلال (ا ـِ ف ع ـَ ل ل ← ا ـِ ف ع ـِ ل ـَ ـَ ل).

ثانياً: الأفعال التي تكون مزيدة بالسابقة التاء يخالف بين الفعل والمصدر في حركة العين. الفتح للفعل والضم للمصدر:

تَفَعَّل بضم حركة العين ← تَفَعُّل (ت ـَ ف ـَ ع ع ـَ ل ← ت ـَ ف ـَ ع ع ـُ ل).

تَفَاعَل بضم حركة العين ← تَفَاعُل (ت ـَ ف ا ع ـَ ل ← ت ـَ ف ا ع ـُ ل).

ثالثاً: أفعال تتعدد مصادرها:

* **فَعَّل**:

١ ـ صيغة ناتجة عن مطل حركة عين الفعل ولكنها قليلة الشيوع فَعَّل ← فِعَّال.

٢ ـ صيغ متولد بعضها عن بعض تشكل السابقة (ت) مميزاً لها.

(أ) تفعيل ت ـَ ف ع ـِ ـِ ل.

(ب) تفعال ت ـَ ف ع ـَ ـَ ل.،

(ج) تفعلة ت ـَ ف ع ـِ ل ـَ ة.

ـ الصيغتان (أ)، (ب) تفرق بينهما نوع الحركة الطويلة ففي الصيغة (أ) الكسرة الطويلة وفي الصيغة (ب) الفتحة الطويلة.

ـ الصيغة (ج) تتميز بأن الحركة الطويلة قد قصرت واجتلبت التاء لتقفل المقطع الأخير. وهذه الصيغة (ج) أكثر ما يأتي عليها المعتل، والمهموز: (تعزية) و (تبرئة).

ؤ **فاعَل**:

١ ـ صيغة ناتجة عن مطل حركة عين الفعل والمخالفة بين المصدر والفعل في حركة فاء الفعل فَاعَل ← فِيعَال ولكن هذه الصيغة قليلة الشيوع.

٢ ـ صيغة ناتجة عن تقصير حركة فاء الكلمة فِيعال ← فِعَال وهذه الصيغة أكثر شيوعاً.

* * *

٦ ـ **مصادر الرباعي المجرد والمزيد**:

١ ـ للمجرد صيغتان (فَعْلَلَة) و (فِعْلال) والأخيرة تأتي بفتح الفاء وكسرها وورد من مصادر المزيد على صيغة (تَفَعْلُل) بضم اللام الأولى.

٢ ـ في صياغة مصادر المجرد اتخذت اللغة مسلكين:

(أ) الفعل + اللاحقة (ـَة) (فَعْلَلَة) وتأتي في الصحيح والمضعف: (فعلل + ـَة).

(ب) مطل حركة العين في الفعل فَعْلَل ← فَعْلَال ومن هذه الصيغة تنشأ الصورة الثانية فِعْلال بالمخالفة بين الفتح والكسر في (فاء) الصيغة. وتكاد تقتصر على المضعف.

* * *

٧ ـ **المصادر الميمية**:

في دراسة هذه الأبنية أثرنا نظرة جديدة حول صيغتي: مِفْعَال (ميعاد) والمُفَاعَلة (مُقَاتَلة).

(أ) **مِفْعَال**:

ربطنا الصيغة بالفعل المزيد (أَفْعَل) لأنه يفسر صياغة مفعال بأكثر من طريق:

□ **التفسير الأول**: اسم المفعول من أوعد يبني على صيغة مُفْعَل (مُوْعَد) موعد بمطل حركة العين ← مُوعاد.

يستثقل الضم في الميم بسبب الحركة الطويلة التالية لها التي من جنسها (الواو) فيخالف بينهما بكسر الميم.

مُوعاد بالمخالفة ← مِوعاد.

تتحول الواو إلى ياء بتأثير الكسرة السابقة وفقاً لقانون المماثلة التقدمية:

مِوعاد ← ميعاد.

□ **التفسير الثاني**: يعتمد هذا التفسير على ربط الفعل بالمصدر الذي هو

المفعول في الأصل: الفعل أوعد مصدره القياسي إيعاد. تستبدل السابقة الهمزة بالميم.

ا + (يعاد) ايعاد ← م + (يعاد) ميعاد.

□ **التفسير الثالث**: استعارة بناء اسم الآلة لقرب المعنى المادي المحسوس في ميراث وميزان ولما كان اللفظ في وعد من باب ورث ووزن أمكن صياغة ميعاد حملاً عليهما.

(ب) **مُفَاعلة**:

١ ـ تتميز صيغة (المفاعلة) بالزوائد السابقة واللاحقة على الفعل مباشرة: (مُ + فَاعل + ـة) فالفعل فاعل تضاف له السابقة (م) واللاحقة (ت).

٢ ـ صيغة (المفاعلة) تكون مصدراً قسيمًا للمصدر (فِعَال) في الفعل (فَاعَل). وبذلك يتحقق للفعل مصدران أحدهما عادي وهو (فِعَال) والآخر ميمي وهو (المفاعلة). وبهذا يتحقق في (المفاعلة) ميزة المصادر الميمية من حيث كونها لا تنفرد بالفعل. فلا بد أن يشاركها مصدر آخر. ولا ينتقص من هذه الميزة انفرادها في (مُجَالَسَة).

٣ ـ صيغة (المُفاعلة تأتي مرتبطة بالفعل الثلاثي المزيد) وقياس المصادر الميمية المزيدة أن تبنى على صيغة اسم المفعول. ويتأمل صيغة (المُفاعلة) نجدها قد بنيت على صيغة اسم المفعول من الفعل (فَاعَل) فتكون (مُفَاعل) ثم تلحقها اللاحقة (ـَة) (مُفاعل + ـة) ← (مُفاعلة) والتاء تلحق المصادر الميمية كثيراً للمبالغة والتأكيد على المعنى.

وقد ترددت أمثلة صيغة المفاعلة عند كثير من الشعراء الجاهليين. ولكنها كانت أقل شيوعاً من الصيغة المصدرية المقابلة في الفعل (فَاعَل) وتلك الصيغة هي (فِعَال) وقد فصلنا في ملاحق أمثلة متعددة لكل منها.

* * *

٨ ـ في الباب الثالث أمكن تفسير التغيرات الصوتية بجملة من القوانين فقد تناولت الدراسة التغيرات التركيبية للأصوات داخل الصيغ

المصدرية وحاولت تفسيرها وفق القوانين الصوتية التي نظمها علم اللغة الحديث. مع الاستفادة مما طرحه القدماء في هذا المجال. وأهم هذه القوانين: المماثلة، المخالفة، القلب، حذف الأصوات.

٩ ـ وتناول هذا الباب الوظائف الصرفية للواحق الصيغ المصدرية ومن أهم القضايا التي تناولها هذا الباب قضية اسمى المرة والهيئة، وقد بينا أن الدلالة على المرة تكتسب من مورفيم (ـَة) وذلك في التراكيب الآتية:

ـ المصادر المجردة من التاء: (فَعْل + ـَة) (ضَرْب + ـَة) ضَرْبَة أو (الصيغة + ـَة) (إتيان + ـَة) إتيانه.

ـ المصادر التي تلحقها التاء تعتمد في دلالتها على السياق. كما حاولنا إعادة تصنيف المصادر الدالة على اسم الهيئة على هذا النحو:

ـ أمثلة مبنيَّة من: (فعل + ـَة) وهي من أبنية الثلاثي المجرد التي لا تكون أصلاً على فِعْلة نحو مِشية.

ـ أمثلة بوزن فِعْلة تكتسب دلالتها من السياق نحو (عِذْرة) (سوء الرعة).

ـ أمثلة من المزيد تكتسب دلالتها من السياق نحو (إناخة).

ـ أمثلة سمعت على فِعْلة من المزيد نحو عِمة ونِقبة وخِمرة.

ـ تراكيب سياقية تضفي على المثال المصدري دلالته على وصف الحدث وهيئته من هذه التراكيب: إضافة المصدر (مر السحابة) وصفة (السهاد المؤرق) وغيرها من السياقات المختلفة.

١٠ ـ ومن أهم القضايا التي عالجها هذا الباب قضية المصدر الصناعي وكانت الدراسة فيه من شقين دراسة تاريخية للقضية تتبعت قضية المصدر الصناعي عند القدماء حتى المحدثين. ودراسة تحليلية لأمثلته استضاءت بالجهود السابقة لتحديد مفهومه نوصياغته وانتهت الدراسة إلى أنه يصاغ من التركيب الآتي:

اسم + اللاحقة المركبة من: (ـِ ي ي ـَ ة).
أداة + الـلاحقة المركبة من: (ـِ ي ي ـَ ة).

وأما مفهومه فهو الدلالة على عموم استغراق المعنى بتفصيلاته والتأكيد على المبالغة في هذا المعنى.

١١ ــ وأثارت ظاهرة تعدد الأبنية المصدرية وما يقابلها من تعدد هائل في الأمثلة كثيراً من القضايا بحثناها في الباب الثالث وفق محورين: رصد أنماط التعدد، ومحاولة لتفسير هذا التعدد وفق معايير مختلفة، صوتية، صرفية ودلالية. وأثبتت الدراسة أن الشعر الجاهلي يمثل صورة للغة الأدبية التي تذوب عندها الفوارق اللهجية.

١٢ ــ حاول الباب الثالث الذي يعني بقضايا المصدر الصوتية والصرفية الكشف عن العلاقة بين الجمع والمصدر من حيث الأبنية وتداخل دلالتيهما في السياق وإمكانية جمع المصدر إذا تعددت أنواعه أو أريد به المبالغة والتكثير في الحدث نفسه.

١٣ ــ وقد كانت الوقفة الأخيرةُ في هذا الباب عند الأمثلة المصدرية التي جاءت على صورة التصغير ورأينا أن بناءها على هذه الصورة كان لوظيفة دلالية بحتة. أو أنها تكون مبنية أصلاً على التصغير فليس يقابلها مكبر.

□ □ □

ملحق

أمثلة المصادر في الشعر الجاهلي

يضم هذا الملحق ما اجتمع لدينا من أمثلة المصادر في الشعر الجاهلي موزعة وفق أبنيتها الصرفية على النحو الآتي:

- مصادر الثلاثي المجرد.
- مصادر الثلاثي المزيد.
- مصادر الرباعي المجرد والمزيد.
- أمثلة اسم المرة.
- أمثلة اسم الهيئة.
- أبنية المصدر الميمي.

وفي الصيغ التي ترتبط بالثلاثي المجرد والثلاثي المزيد، نعرض أمثلة المجرد فالمزيد.

فَعْــل

المصدر	أبـواب الفعـل الثـلاثي												الإحـالـة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
أسل												×	امرؤ القيس	الديوان	٢٠٣
أصل												×	امرؤ القيس	الديوان	٢٣٩
أكل	×												امرؤ القيس	الديوان	١٨١
أمر	×												الحارث	شرح النحاس	٥٩٥
أم	×	×											الأعشى	الديوان	٨١
أمن							×						لقيط بن يعمر	مختارات الشجري	١٨
أوب		×											الأعشى	الديوان	١٥٣
أين				×									النابغة	ديوان الستة	٢١٥/١

م = متعدي . ل = لازم .

فَعْــل

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
بأس												×	طرفة	ديوان الستة	٧٠/٢
بدء							×	×					سلامة بن جندل	الديوان	٩٦
بذل	×												امرؤ القيس	الديوان	٢٠٣
برد		×											الأعشى	الديوان	١٤٥
برك													امرؤ القيس	الديوان	٢٦
بكء						×							عمرو بن قميئة	الديوان	٣٦
بنى			×										امرؤ القيس	الديوان	١٨٧
بيع			×										طرفة	شرح النحاس	٢٦١

م = متعدي . ل = لازم .

فَعْــل

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
بين				×									امرؤ القيس	الديوان	٩
تبل				×									زهير	شرح النحاس	٣٣٣
جد				×									امرؤ القيس	الديوان	١٣٨
جذب	×												لبيد	شرح النحاس	٤٢١
جر	×												علقمة الفحل	الديوان	١١١
جرى				×									امرؤ القيس	الديوان	٣٧
جزء					×	×							امرؤ القيس	الديوان	١٨٢
جزر	×												عنترة	شرح النحاس	٥١٠

م = متعدي . ل = لازم .

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فَعْـــل

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
جس	×												طرفة	شرح النحاس	٢٥٩
جهد					×	×							امرؤ القيس	الديوان	٦٢
جهل						×							عمرو بن كلثوم	شرح النحاس	٦٧٩
جور		×											الحارث	شرح النحاس	٥٨٠
حبس			×										الحارث	شرح النحاس	٦٠٧
حبو	×												زهير	ديوان الستة	٣٠٥/١
حدس			×	×									امرؤ القيس	الديوان	٢٤٦
حرب	×												امرؤ القيس	الديوان	١٨٦

م = متعدي .   ل = لازم .

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فَعْـــل

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
حرث	×		×										امرؤ القيس	شرح النحاس	١٦٣
حر		×											الأعشى	الديوان	١٢٥
حزم			×										لبيد	الديوان	٣٨
حصد	×												امرؤ القيس	الديوان	٢٣٣
حطم			×										عمرو بن قميئة	الديوان	١٢
حل	×												الأعشى	الديوان	١٢٣
حمد							×						امرؤ القيس	الديوان	١٨٧
حمل			×										امرؤ القيس	الديوان	١٨٠

م = متعدي .   ل = لازم .

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فَعْــل

المصدر	أبـواب الفعـل الثـلاثي												الإحالـة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
حمى						×	×						امرؤ القيس	شرح النحاس	١٦٩
حوك	×												امرؤ القيس	الديوان	١٦٨
حين				×									امرؤ القيس	الديوان	١١٧
ختل			×										امرؤ القيس	الديوان	٢٣٦
خذف			×										امرؤ القيس	الديوان	٦٤
خسف			×										عمرو بن كلثوم	شرح النحاس	٦٧٨
خلق			×										امرؤ القيس	الديوان	٤١
خوف		×			×	×							طرفة	شرح النحاس	٢٥٢

م = متعدي. ل = لازم.

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فَعْــل

المصدر	أبـواب الفعـل الثـلاثي												الإحالـة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
دخل	×	×											امرؤ القيس	الديوان	٢٣٨
درء					×	×							السموأل	الديوان	٣٠
					×								طرفة	شرح النحاس	٢٥٦
دله						×		×					الحارث	شرح النحاس	٥٤٥
ذب		×											زهير	الديوان	٣٤٨
ذمر	×												امرؤ القيس	الديوان	١٠٣
ذنب(*)													الحارث	شرح النحاس	٥٥٨
رأد						×							امرؤ القيس	الديوان	٣٤٤

م = متعدي. ل = لازم.

(*) من الثلاثي المزيد (أذنب).

فَعَل

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فَعَل يفعُل (م)	فَعَل يفعُل (ل)	فَعَل يفعِل (م)	فَعَل يفعِل (ل)	فَعَل يفعَل (م)	فَعَل يفعَل (ل)	فعِل يفعَل (م)	فعِل يفعَل (ل)	فعِل يفعِل (م)	فعِل يفعِل (ل)	فعُل يفعُل (م)	فعُل يفعُل (ل)	الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
رأى					×								امرؤ القيس	الديوان	٢٤٦
رتك		×											امرؤ القيس	الديوان	١١٥
رجع				×									لبيد	شرح النحاس	٣٦٩
رحل						×							امرؤ القيس	الديوان	١٠
رش	×												امرؤ القيس	الديوان	٨٨
رعى					×								النابغة	ديوان الستة	٢٠٧/١
رغم								×					سلامة بن جندل	الديوان	٢٢٨
ركض		×											سلامة بن جندل	الديوان	٩١

م = متعدي . ل = لازم .

فَعَل

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فَعَل يفعُل (م)	فَعَل يفعُل (ل)	فَعَل يفعِل (م)	فَعَل يفعِل (ل)	فَعَل يفعَل (م)	فَعَل يفعَل (ل)	فعِل يفعَل (م)	فعِل يفعَل (ل)	فعِل يفعِل (م)	فعِل يفعِل (ل)	فعُل يفعُل (م)	فعُل يفعُل (ل)	الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
رهن					×								امرؤ القيس	الديوان	٦٠
روع	×												الأعشى	الديوان	٣٥٣
ريث				×									لبيد	الديوان	١٧٤
زار						×							النابغة	ديوان الستة	١٩٦/١
زعم								×					عنترة	شرح النحاس	٤٦٥
سبق	×		×										طرفة	شرح النحاس	٢٦٦
سجم	×												طرفة	الديوان	١٩١
سح		×											عنترة	شرح النحاس	٧٧٦

م = متعدي . ل = لازم .

فَعْـل

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
سعى						×							الأعشى	الديوان	١٤١
سقم								×					عنترة	شرح النحاس	٥٣٣
سكب	×												امرؤ القيس	الديوان	٨٨
سمع							×						طرفة	ديوان الستة	٤٦/٢
سن	×												سلامة بن جندل	الديوان	١١٣
سوف	×												امرؤ القيس	الديوان	٢٤١
سيب				×									النابغة	شرح النحاس	٧٦٥
سير				×									الحارث	شرح النحاس	٥٧٥

م = متعدي.　　ل = لازم.

فَعْـل

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
شأو					×								لبيد	الديوان	١٢٩
شتم	×		×										زهير	شرح النحاس	٣٥٢
شد	×												الأعشى	الديوان	٣٨٥
شرب							×						الأعشى	الديوان	١٤١
شر(*)								×				×	علقمة الفحل	الديوان	١٢٥
شغل					×								عدي بن زيد	الديوان	٣٩
شق	×												عمر بن كلثوم	شرح النحاس	٦٣٨
شك		×											امرؤ القيس	الديوان	١٠١

م = متعدي.　　ل = لازم.

(*) المصباح المنير ١/٢٣٠ ـ ٢٣١.

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فعَل يفعُل م	فعَل يفعُل ل	فعَل يفعِل م	فعَل يفعِل ل	فعَل يفعَل م	فعَل يفعَل ل	فعِل يفعَل م	فعِل يفعَل ل	فعِل يفعِل م	فعِل يفعِل ل	فعُل يفعُل م	فعُل يفعُل ل	الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
شم	×												امرؤ القيس	الديوان	٣٥٣
شنء							×						الأعشى	الديوان	٣٧٩
شوق	×												امرؤ القيس	الديوان	٥٦
شيب				×									لبيد	الديوان	٦٢
صبر				×									زهير	الديوان	٣٤٨
صدع					×								الأعشى	الديوان	٢٦١
صرع					×								امرؤ القيس	الديوان	١١٦
صرم			×										امرؤ القيس	الديوان	١٠١

م = متعدي. ل = لازم.

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فعَل يفعُل م	فعَل يفعُل ل	فعَل يفعِل م	فعَل يفعِل ل	فعَل يفعَل م	فعَل يفعَل ل	فعِل يفعَل م	فعِل يفعَل ل	فعِل يفعِل م	فعِل يفعِل ل	فعُل يفعُل م	فعُل يفعُل ل	الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
صفح						×							عبيد	الديوان	٩٢
صفو		×											امرؤ القيس	الديوان	١٢٦
صقل	×												امرؤ القيس	الديوان	٢٣٧
صوب	×												امرؤ القيس	الديوان	١٥٧
صون	×												امرؤ القيس	الديوان	٥٩
صيد			×										امرؤ القيس	الديوان	١٧٥
ضرب			×										الحارث	شرح النحاس	٦٠٣
طرد	×												لبيد	شرح النحاس	٣٨٣

م = متعدي. ل = لازم.

فَعْـــل

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فَعِل يفعَل		فَعِل يفعِل		فَعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
طعن					×								الحارث	شرح النحاس	٦٠٧
طوع	×	×											النابغة	شرح النحاس	٧٤٤
طوف		×											لبيد	شرح النحاس	٣٩٨
طي			×										طرفة	الديوان	١٦
ظن			×	×									علقمة الفحل	الديوان	٥٦
عتب						×							عبيد	الديوان	١٤٦
عجز								×					المتلمس	الديوان	٧٥
عدل				×									الأعشى	الديوان	٢٨٣

م = متعدي.　　ل = لازم.

فَعْـــل

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فَعِل يفعَل		فَعِل يفعِل		فَعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
عدو		×											امرؤ القيس	الديوان	١٦٧
عذل			×										السموأل	الديوان	٣٧
عذم							×						زهير	الديوان	٢٥٦
عرك	×												زهير	شرح النحاس	٣٢٩
عض							×						طرفة	الديوان	١٦٨
عفو		×											امرؤ القيس	الديوان	٨٦
عقد			×										امرؤ القيس	الديوان	٥٠
عهد							×	×					عنترة	شرح النحاس	٥١٧

م = متعدي.　　ل = لازم.

فَعْــل

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فَعَل يفعُل — م	فَعَل يفعُل — ل	فَعَل يفعِل — م	فَعَل يفعِل — ل	فَعَل يفعَل — م	فَعَل يفعَل — ل	فعِل يفعَل — م	فعِل يفعَل — ل	فعِل يفعِل — م	فعِل يفعِل — ل	فعُل يفعُل — م	فعُل يفعُل — ل	الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
عود		×											طرفة	شرح النحاس	٢٨٤
عيش				×									علقمة الفحل	الديوان	١١٩
غبن							×	-					عدي بن زيد	الديوان	٥٦
غرس			×										امرؤ القيس	الديوان	٢٤٧
غزو	×												امرؤ القيس	الديوان	٦٥
غلى				×									امرؤ القيس	الديوان	٢٠
غيظ			×										امرؤ القيس	الديوان	٣٥٧
غي								×					حاتم الطائي	الديوان	٢٨٤

م = متعدي. ل = لازم.

فَعْــل

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فَعَل يفعُل — م	فَعَل يفعُل — ل	فَعَل يفعِل — م	فَعَل يفعِل — ل	فَعَل يفعَل — م	فَعَل يفعَل — ل	فعِل يفعَل — م	فعِل يفعَل — ل	فعِل يفعِل — م	فعِل يفعِل — ل	فعُل يفعُل — م	فعُل يفعُل — ل	الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
فتل			×										طرفة	شرح النحاس	٢٣٥
فخر						×							أوس بن حجر	الديوان	٣٨
فصد			×										حاتم الطائي	الديوان	٢٩٠
فض	×												امرؤ القيس	الديوان	١٥٦
فضل		×											امرؤ القيس	الديوان	٢٠٥
فوز		×											امرؤ القيس	الديوان	٧٢
فيض				×									الأعشى	الديوان	٩٥
فيظ				×									امرؤ القيس	الديوان	٣٥٧

م = متعدي. ل = لازم.

فَعْل

المصدر	فعَل يفعُل: م	فعَل يفعُل: ل	فعَل يفعِل: م	فعَل يفعِل: ل	فعَل يفعَل: م	فعَل يفعَل: ل	فعِل يفعَل: م	فعِل يفعَل: ل	فعِل يفعِل: م	فعِل يفعِل: ل	فعُل يفعُل: م	فعُل يفعُل: ل	إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
قتل	×												عمرو بن كلثوم	شرح النحاس	٦٤٥
قدح					×								عنترة	شرح النحاس	٤٧٧
قذع					×								طرفة	شرح النحاس	٢٧٧
قذف			×										طرفة	شرح النحاس	٢٧٨
قرض			×										زهير	الديوان	٢٨٩
قرع					×								سلامة بن جندل	الديوان	١٢٥
قسر	×												امرؤ القيس	الديوان	٢٣٦
قصد			×										امرؤ القيس	الديوان	٢٣٨

م = متعدي . ل = لازم .

فَعْل

المصدر	فعَل يفعُل: م	فعَل يفعُل: ل	فعَل يفعِل: م	فعَل يفعِل: ل	فعَل يفعَل: م	فعَل يفعَل: ل	فعِل يفعَل: م	فعِل يفعَل: ل	فعِل يفعِل: م	فعِل يفعِل: ل	فعُل يفعُل: م	فعُل يفعُل: ل	إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
قود	×												حاتم الطائي	الديوان	٢٠٣
قول	×												النابغة	شرح النحاس	٧٦١
كرب		×											طرفة	شرح النحاس	٢٧٦
كد				×									امرؤ القيس	الديوان	٢١٨
كر		×											طرفة	شرح النحاس	٢٦٧
كره							×						الحارث	شرح النحاس	٦٠٨
كف	×	×											زهير	الديوان	٣٤٩
كلم			×										الأعشى	الديوان	٧٥

م = متعدي . ل = لازم .

فَعْــل

المصدر	أبـواب الفعـل الثـلاثي												الإحالـة		
	فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
كيد			×										الأعشى	الديوان	٢٤١
لأي						×							زهير	ديوان الستة	٢٩٩/١
لت	×												امرؤ القيس	الديوان	٨٠
لعن					×								النابغة	شرح النحاس	٧٦٥
لغو		×											المثقب العبدي	الديوان	١٥
لفت			×										امرؤ القيس	الديوان	١٢٠
لمع						×							امرؤ القيس	الديوان	٢٤
لهو		×											لبيد	الديوان	٤١٨

م = متعدي . ل = لازم .

فَعْــل

المصدر	أبـواب الفعـل الثـلاثي												الإحالـة		
	فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
لوث		×											امرؤ القيس	الديوان	٩١
لوم	×												امرؤ القيس	الديوان	٩٧
مجد												×	امرؤ القيس	الديوان	١٨٧
مدح					×								امرؤ القيس	الديوان	٣٥٨
مر		×											الأعشى	الديوان	١٠٥
مزع					×	×							النابغة	شرح النحاس	٧٥٨
مس	×												امرؤ القيس	الديوان	٣٠
مشى				×									امرؤ القيس	الديوان	٥٠

م = متعدي . ل = لازم .

فَعْــل

المصدر	أبـواب الفعـل الثـلاثي: فَعَل يفعُل (م)	فَعَل يفعُل (ل)	فعَل يفعِل (م)	فعَل يفعِل (ل)	فعَل يفعَل (م)	فعَل يفعَل (ل)	فعِل يفعَل (م)	فعِل يفعَل (ل)	فعِل يفعِل (م)	فعِل يفعِل (ل)	فعُل يفعُل (م)	فعُل يفعُل (ل)	الإحـالـة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
مصد	×												امرؤ القيس	الديوان	٢٣١
ملء					×								لبيد	الديوان	١٦٤
مهل								×					النابغة	شرح النحاس	٧٦١
موت		×											امرؤ القيس	الديوان	٩٨
نأي						×							زهير	ديوان الستة	٢٩١/١
نزع					×	×							امرؤ القيس	الديوان	١٢٤
نشر	×												امرؤ القيس	الديوان	١٥٧
نصر	×												الأعشى	الديوان	١١١

م = متعدي. ل = لازم.

فَعْــل

المصدر	أبـواب الفعـل الثـلاثي: فَعَل يفعُل (م)	فَعَل يفعُل (ل)	فعَل يفعِل (م)	فعَل يفعِل (ل)	فعَل يفعَل (م)	فعَل يفعَل (ل)	فعِل يفعَل (م)	فعِل يفعَل (ل)	فعِل يفعِل (م)	فعِل يفعِل (ل)	فعُل يفعُل (م)	فعُل يفعُل (ل)	الإحـالـة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
نص		×											امرؤ القيس	الديوان	٢٤٠
نضج						×							امرؤ القيس	الديوان	٣٤٥
نفع					×								طرفة	شرح النحاس	٢٨٨
نقش	×												الحارث	شرح النحاس	٥٧٣
نهز					×								عمرو بن قميئة	الديوان	٣٤
نهس					×								امرؤ القيس	الديوان	٢٤٥
نوم						×							الأعشى	الديوان	١٤١
نيل					×								عبيد	الديوان	٦٦

م = متعدي. ل = لازم.

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فَعْــل

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
هجر	×												الأعشى	الديوان	١٣٣
هجس	×		×										طرفة	شرح النحاس	٢٤٤
هلك				×									زهير	الديوان	٣١٤
هم	×	×											طرفة	شرح النحاس	١٩١
هول	×												امرؤ القيس	الديوان	٢٤٢
وثب				×									امرؤ القيس	الديوان	١٦٧
وجد				×									عمرو بن كلثوم	شرح النحاس	٦٣٦
وصل			×										لبيد	شرح النحاس	٣٧٨

م = متعدي . ل = لازم .

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فَعْــل

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
وضع					×								الأعشى	الديوان	١١٧
وطء							×						الأعشى	الديوان	٢٤١
وعد			×										عدي بن زيد	الديوان	١٢٢
وغل				×									عمرو بن قميئة	الديوان	١٢٤
وغم								×					الأعشى	الديوان	٨٩
وقع						×							الحارث	شرح النحاس	٥٥٣
وكس			×										امرؤ القيس	الديوان	٢٤٧

م = متعدي . ل = لازم .

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فِعْـــل

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
إثم								×					امرؤ القيس	الديوان	١٢٢
بر					×		×						زهير	شرح النحاس	٣٤٧
جد		×											النابغة	الديوان	١٢٩
حرص				×									الأعشى	الديوان	٤١٧
حفظ							×						زهير	الديوان	٣٤٨
حل	×												امرؤ القيس	الديوان	٢١١
حلم	×											×	الأعشى	الديوان	٥٥
خزى								×					طرفة	الديوان	٢٠٢

م = متعدي . ل = لازم .

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فِعْـــل

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
دين			×	×									زهير	الديوان	٢٥٣
ذكر	×												زهير	ديوان الستة	٢٩١/١
رزق	×												طرفة	الديوان	٢٠٢
رسل							×						امرؤ القيس	الديوان	٢٣٦
رفد			×										عمرو بن كلثوم	شرح النحاس	٦٦٠
ري								×					امرؤ القيس	الديوان	١٣٧
سرع												×	امرؤ القيس	الديوان	٤٦٨
سلم								×					زهير	الديوان	١٦

م = متعدي . ل = لازم .

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فِعْـــل

المصدر	أبـواب الفعـل الثـلاثي												الإحـالـة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
شرب							×						طرفة	الديوان	٣٥
صدق	×												طرفة	شرح النحاس	٢٩٢
ضغن								×					النابغة	ديوان الستة	٢٦٤/١
طفل		×											زهير	الديوان	٩٩
عتق		×										×	طرفة	شرح النحاس	٢٤٦
عز								×					علقمة الفحل	الديوان	١٢٩
علم							×						زهير	شرح النحاس	٢٤٠

م = متعدي. ل = لازم.

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فِعْـــل

المصدر	أبـواب الفعـل الثـلاثي												الإحـالـة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
غي			×										عمرو بن قميئة	الديوان	١٥٣
فعل					×								عنترة	شرح النحاس	٤٧٧
قيل	×												الحارث	شرح النحاس	٥٥٧
			×	×									طرفة	ديوان الستة	٩٠/٢
لين				×									امرؤ القيس	الديوان	٣٠
هنء					×								عدي بن زيد	الديوان	٩٤
ورد			×										لبيد	الديوان	٤١

م = متعدي. ل = لازم.

فُعْــل

المصدر	أبــواب الفعــل الثــلاثي												الإحالـــة		
	فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
أنس				×				×					امرؤ القيس	الديوان	٢٤٣
بؤس								×					أوس بن حجر	الديوان	١٢١
بخل								×-					امرؤ القيس	الديوان	٢٣٦
برء						×		×					طرفة	ديوان الستة	٩٠/٢
بعد										×			امرؤ القيس	الديوان	١٠٨
بغض										×			طرفة	الديوان	١٦٨
بلء						×							عمرو بن قميئة	الديوان	٣٦
جرح						×							امرؤ القيس	الديوان	١٨٥

م = متعدي. ل = لازم.

فُعْــل

المصدر	أبــواب الفعــل الثــلاثي												الإحالـــة		
	فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
حب			×										امرؤ القيس	الديوان	١٣
حزن		×						×					الأعشى	الديوان	١٢٣
حسن												×	امرؤ القيس	الديوان	١٩٧
حكم	×												النابغة	شرح النحاس	٧٥٣
حمق								×					طرفة	الديوان	١٣٩
خبث												×	الأعشى	الديوان	١٣٣
خبر	×												امرؤ القيس	الديوان	٢١٠
خلد		×											امرؤ القيس	الديوان	٢٣١

م = متعدي. ل = لازم.

فُعْـل

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
ذخر					×								عمرو بن كلثوم	شرح النحاس	٦٥٥
ذل				×									زهير	شرح النحاس	٣٤٩
رحب								×			×	×	امرؤ القيس	الديوان	٢٣٩
رزء					×		×						الأعشى	الديوان	٢١٧
رشد		×											طرفة	الديوان	٢٠٢
رعى					×								النابغة	الديوان	١٤٧
سؤل					×								حاتم الطائي	الديوان	١٨٣
سخط								×					الأعشى	الديوان	١٣٧

م = متعدي. ل = لازم.

فُعْـل

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
سقم								×					امرؤ القيس	الديوان	٨٩
سقى					×								النابغة	الديوان	١٤٧
شرب									×				امرؤ القيس	الديوان	١٢٢
شغل							×						امرؤ القيس	الديوان	٣٦٢
شكر	×												طرفة	شرح النحاس	٢٨٠
صرم			×										الأعشى	الديوان	٣٠١
ضل				×									امرؤ القيس	الديوان	٣٥
ظلم			×										طرفة	شرح النحاس	٢٨٠

م = متعدي. ل = لازم.

فُعْل

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي												الإحالة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
عدم							×						امرؤ القيس	الديوان	١٠٨
عذر			×										طرفة	الديوان	١٥٧
عر	×												النابغة	الديوان	١٦٨
عرف		×											النابغة	الديوان	١٧٠
عرف			×										عدي بن زيد	الديوان	٥٥
غل		×											الحارث	شرح النحاس	٦٠٧
غرم							×						زهير	ديوان الستة	٢٩٥/١
فحش		×										×	عدي بن زيد	الديوان	٩٥

م = متعدي . ل = لازم .

فُعْل

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي												الإحالة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
قرب												×	الشنفري	مختارات الشجري	٧٧
فرح								×					امرؤ القيس	الديوان	٣٣٩
قر		×											امرؤ القيس	الديوان	١٠٩
كره							×						عروة بن الورد	الديوان	١٤
لؤم												×	زهير	الديوان	١٠٠
مكث		×											الأعشى	الديوان	٢٧٩
ملك			×										امرؤ القيس	الديوان	٦٦
نجح						×							لبيد	شرح النحاس	٣٨٩

م = متعدي . ل = لازم .

فُعْــل

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فَعَل يفعُل (م)	فَعَل يفعُل (ل)	فَعَل يفعِل (م)	فَعَل يفعِل (ل)	فَعَل يفعَل (م)	فَعَل يفعَل (ل)	فعِل يفعَل (م)	فعِل يفعَل (ل)	فعِل يفعِل (م)	فعِل يفعِل (ل)	فعُل يفعُل (م)	فعُل يفعُل (ل)	الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
نصح					×								زهير	الديوان	١٢٣
هلك				×									لبيد	الديوان	١٦٠
ودّ							×						امرؤ القيس	الديوان	٥٦
جود		×											حاتم الطائي	الديوان	١٨٠
جوع		×											امرؤ القيس	الديوان	١٤٢
سوء		×											امرؤ القيس	الديوان	٢١٨
طول	×	×											امرؤ القيس	الديوان	١٢٨
قوت		×											امرؤ القيس	الديوان	١٩٢

م = متعدي . ل = لازم .

فَعَــل

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فَعَل يفعُل (م)	فَعَل يفعُل (ل)	فَعَل يفعِل (م)	فَعَل يفعِل (ل)	فَعَل يفعَل (م)	فَعَل يفعَل (ل)	فعِل يفعَل (م)	فعِل يفعَل (ل)	فعِل يفعِل (م)	فعِل يفعِل (ل)	فعُل يفعُل (م)	فعُل يفعُل (ل)	الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
أذن								×					الأعشى	الديوان	٤٠٩
أسى								×					امرؤ القيس	الديوان	٩
أمم	×												الأعشى	الديوان	٣٥١
بخل								×				×	امرؤ القيس	الديوان	١٩٩
بدل			×										امرؤ القيس	الديوان	٢٠٤
جنب		×											لبيد	الديوان	٣٣
حدث		×											طرفة	شرح النحاس	٢٧٨
حذر								×					المتلمس	الديوان	٤٤

م = متعدي . ل = لازم .

فَعَـــل

المصدر	أبـواب الفعـل الثـلاثي: فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فَعِل يفعَل		فَعِل يفعِل		فَعُل يفعُل		الإحـالـة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
حزن		×						×					الأعشى	الديوان	٤٠٩
حسب												×	زهير	الديوان	٢٨١
حسن												×	زهير	الديوان	١٢٣
حنق								×					لقيط	الديوان	٣٥
خصر								×					امرؤ القيس	الديوان	١٤٢
خلق								×					لبيد	شرح النحاس	٣٦٢
خلى		×											سلامة بن جندل	الديوان	١٩٧
رتك				×									الأعشى	الديوان	١٨١

م = متعدي .   ل = لازم .

فَعَـــل

المصدر	أبـواب الفعـل الثـلاثي: فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فَعِل يفعَل		فَعِل يفعِل		فَعُل يفعُل		الإحـالـة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
ردى						×							الأعشى	الديوان	١٠١
رشد		×				×							النابغة	شرح النحاس	٧٥٢
رهق					×								الأعشى	الديوان	٤١٥
زكى		×											الأعشى	الديوان	١٠١
سأم					×	×							النابغة	ديوان الستة	٢١٥/١
سجم		×											عدي بن زيد	الديوان	٧٣
سدم						×							طرفة	الديوان	١٩٦
سرع				×									زهير	الديوان	٢٣٩

م = متعدي .   ل = لازم .

فَعَـــل

المصدر	أبـــواب الفعـــل الثـــلاثي												الإحـــالـــة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
سرف								×					حاتم الطائي	الديوان	٢٨١
سرق			×										الأعشى	الديوان	٤١٧
سفر				×									لبيد	الديوان	٦٢
سفه								×					لبيد	الديوان	١٠٧
سقم								×					عدي بن زيد	الديوان	٧٤
سلم								×					الأعشى	الديوان	٨٩
سهر								×					لبيد	الديوان	٦٢
شجن								×					طرفة	الديوان	١٩٨

م = متعدي .　　ل = لازم .

فَعَـــل

المصدر	أبـــواب الفعـــل الثـــلاثي												الإحـــالـــة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
شطط		×		×									الأعشى	شرح النحاس	٧٢٠
شقق						×		×					عمرو بن كلثوم	شرح النحاس	٦٢٧
صدف								×					امرؤ القيس	الديوان	٢٣٤
صدى								×					امرؤ القيس	الديوان	١١٩
صرد								×					النابغة	شرح النحاس	٧٤٤
صفد			×										النابغة	شرح النحاس	٧٦٥
صمم								×					عدي بن زيد	الديوان	٧٣
ضمد								×					النابغة	شرح النحاس	٧٥٢

م = متعدي .　　ل = لازم ..

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
طبن								×					زهير	الديوان	١٢٣
طمع								×					النابغة	شرح النحاس	٧٤٩
طوى			×										عنترة	ديوان الستة	١٣٨/٢
ظعن						×							الأعشى	الديوان	٦٧
ظمأ								×					زهير	الديوان	٢٧٣
عجب								×					امرؤ القيس	الديوان	١١
عجز				×									النابغة	الديوان	١٥٨
عجل								×					امرؤ القيس	الديوان	٢٠٢

م = متعدي. ل = لازم.

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
عدم							×						عدي بن زيد	الديوان	٧٤
عرض				×				×					الأعشى	شرح النحاس	٦٩٥
عسم								×					امرؤ القيس	الديوان	١٢٨
عضد								×					النابغة	الديوان	٨٠
عطب								×					عدي بن زيد	الديوان	٥٢
عمل							×						الأعشى	الديوان	٩٧
عنن				×				×					الحارث	شرح النحاس	٥٨٧
عور								×					امرؤ القيس	الديوان	١٣٣

م = متعدي. ل = لازم.

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فَعَـــل

المصدر	أبـــواب الفعـــل الثـــلاثي												الإحـــالـــة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
غرف			×										الأعشى	الديوان	٢٩١
فتل			×										الأعشى	الديوان	١٠٩
فزع						×							زهير	الديوان	٢٣٧
فشل						×							الأعشى	الديوان	٣١٧
فند						×							النابغة	الديوان	٨٢
قذى						×							عدي بن زيد	الديوان	٧٧
قلق						×							امرؤ القيس	الديوان	٢٠٥
كدر												×	امرؤ القيس	الديوان	١٢٦

م = متعدي.　　ل = لازم.

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فَعَـــل

المصدر	أبـــواب الفعـــل الثـــلاثي												الإحـــالـــة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
كرم												×	لبيد	شرح النحاس	٤٤٢
كرى								×					طرفة	الديوان	١٧٨
كسل								×					الأعشى	شرح النحاس	٧١١
لبث								×					عمرو بن قميئة	الديوان	٦
لم								×					عدي بن زيد	الديوان	٥٤
مضض		×						×					الأعشى	الديوان	٢٣١
نثا		×											امرؤ القيس	الديوان	١٨٥
ندى								×					طرفة	الديوان	١٥٩

م = متعدي.　　ل = لازم.

فَعَل

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي												الإحالة		
	فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فَعِل يفعَل		فَعِل يفعِل		فَعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
نصب								×					أوس بن حجر	الديوان	١
نظر	×	×											النابغة	شرح النحاس	٢٣١
نفد								×					الأعشى	الديوان	٦١
نقل	×												لبيد	الديوان	١٨٦
نكد								×					لبيد	الديوان	١٦٠
نكظ								×					الأعشى	الديوان	٥٥
نوى			×										الأعشى	الديوان	٩٥
هرب		×				×							عنترة	شرح النحاس	٥٠٧

م = متعدي .　　ل = لازم .

فَعَل

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي												الإحالة		
	فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فَعِل يفعَل		فَعِل يفعِل		فَعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
هزج				×				×					امرؤ القيس	الديوان	٢١٦
هلع								×					لقيط	الديوان	٤٢
هوى							×						امرؤ القيس	الديوان	١٨
وبأ								×					لبيد	الديوان	٩٣
وجع								×					لقيط	الديوان	٣٠
وجى								×					الأعشى	الديوان	٩٧
وسن								×					الأعشى	الديوان	٤٠٩
وصب								×					عدي بن زيد	الديوان	٥٢

م = متعدي .　　ل = لازم .

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فَعَل

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي												الإحالة		
	فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
وطف								×					امرؤ القيس	الديوان	١٤٤
وغم								×					طرفة	الديوان	١١٠
ون				×				×					امرؤ القيس	الديوان	٢٠
وهل								×					الأعشى	الديوان	١٨٣

م = متعدي. ل = لازم.

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فعِل

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي												الإحالة		
	فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
بلى								×					الأعشى	الديوان	٣٧٩
شبع								×					امرؤ القيس	الديوان	١٣٧
صبا		×											امرؤ القيس	الديوان	١٨
غنى								×					امرؤ القيس	الديوان	١٣٧
فدى			×										الأعشى	الديوان	٣٠٩
قرى			×										طرفة	ديوان الستة	٧١/٢
قصر												×	امرؤ القيس	الديوان	٣٣٣
قلى			×										امرؤ القيس	الديوان	٣٦٢

م = متعدي. ل = لازم.

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فِعَل

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي												الإحالة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
كبر								×					لبيد	الديوان	٦٢

م = متعدي . ل = لازم .

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فَعِـــل

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي												الإحالة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
تبل			×										الأعشى	الديوان	١٠٧

م = متعدي . ل = لازم .

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فُعَل

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
سرى				×									عنترة	ديوان الستة	١١٤/٢
هدى			×										امرؤ القيس	الديوان	٣٥٤
تقى			×										لبيد	شرح النحاس	٤٤٢

م = متعدي. ل = لازم.

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فُعُل

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
بهر					×								امرؤ القيس	الديوان	١٥٦
جود		×											حاتم الطائي	الديوان	١٨٠
جوع		×											امرؤ القيس	الديوان	١٤٢
ذعر						×							طرفة	الديوان	٦٨
سكر								×					امرؤ القيس	الديوان	١١١
سهد								×					امرؤ القيس	الديوان	٢١٦
سوء	×												امرؤ القيس	الديوان	٢١٨
شرب							×						النابغة	الديوان	٦٣

م = متعدي. ل = لازم.

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فُعْــل

المصدر	فعَل يفعُل م	فعَل يفعُل ل	فعَل يفعِل م	فعَل يفعِل ل	فعَل يفعَل م	فعَل يفعَل ل	فعِل يفعَل م	فعِل يفعَل ل	فعِل يفعِل م	فعِل يفعِل ل	فعُل يفعُل م	فعُل يفعُل ل	إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
شغل					×		×						امرؤ القيس	الديوان	١٢٢
طول	×												امرؤ القيس	الديوان	٩٨
فقر								×ـ				×	طرفة	الديوان	١٢٨
قوت		×											امرؤ القيس	الديوان	١٩٢

م = متعدي. ل = لازم.

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فَعَــال

المصدر	فعَل يفعُل م	فعَل يفعُل ل	فعَل يفعِل م	فعَل يفعِل ل	فعَل يفعَل م	فعَل يفعَل ل	فعِل يفعَل م	فعِل يفعَل ل	فعِل يفعِل م	فعِل يفعِل ل	فعُل يفعُل م	فعُل يفعُل ل	إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
أوان				×									امرؤ القيس	الديوان	١٩٩
بقاء								×					الحارث	شرح النحاس	٥٦٣
بهاء												×	طرفة	الديوان	١٣٨
بياض													امرؤ القيس	الديوان	١٦
بيان				×									الأعشى	الديوان	١٤٧
تمام				×									لبيد	شرح النحاس	٤١١
ثراء								×					طرفة	الديوان	١٩٢
ثواء				×									الحارث	شرح النحاس	٥٤١

م = متعدي. ل = لازم.

فَعَـــال

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فعَل يفعُل (م)	فعَل يفعُل (ل)	فعَل يفعِل (م)	فعَل يفعِل (ل)	فعَل يفعَل (م)	فعَل يفعَل (ل)	فعِل يفعَل (م)	فعِل يفعَل (ل)	فعِل يفعِل (م)	فعِل يفعِل (ل)	فعُل يفعُل (م)	فعُل يفعُل (ل)	الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
جزاء			×										امرؤ القيس	الديوان	١١٦
جفاء	×												طرفة	الديوان	١٣٩
جلال												×	عروة بن الورد	الديوان	٥٨
حرام												×	امرؤ القيس	الديوان	١١٦
حصاد	×												الأعشى	الديوان	١٨١
حنان				×									امرؤ القيس	الديوان	١٤٣
خراب								×					الأعشى	الديوان	٣٠١
خسار								×					الأعشى	الديوان	٣٥٥

م = متعدي . ل = لازم .

فَعَـــال

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فعَل يفعُل (م)	فعَل يفعُل (ل)	فعَل يفعِل (م)	فعَل يفعِل (ل)	فعَل يفعَل (م)	فعَل يفعَل (ل)	فعِل يفعَل (م)	فعِل يفعَل (ل)	فعِل يفعِل (م)	فعِل يفعِل (ل)	فعُل يفعُل (م)	فعُل يفعُل (ل)	الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
خلاء		×											الحارث	شرح النحاس	٥٥٨
خبال			×										زهير	الديوان	٣٢٧
دلال								×					لبيد	الديوان	٩٤
رجاء	×												زهير	ديوان الستة	٣٣٢/١
رشاد		×						×					المتلمس	الديوان	١٩٤
رشاش	×												عنترة	شرح النحاس	٥٠٣
رهان					×								النابغة	شرح ابن السكيت	١٤٩
رواح		×											امرؤ القيس	الديوان	٤٤

م = متعدي . ل = لازم .

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فَعَـــال

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فَعِل يفعَل		فَعِل يفعِل		فَعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
رواغ		×											عدي بن زيد	الديوان	٩٠
زوال		×											لبيد	الديوان	٧٢
سخاء		×											طرفة	الديوان	١٣٨
سداد				×									لبيد	الديوان	١٠٧
سفاه							×						الأعشى	الديوان	١٣٩
سقام		×						×				×	لبيد	شرح النحاس	٤٠٧
سماح						×							حاتم الطائي	الديوان	٢٨١
سماع							×						لبيد	شرح النحاس	٤٢١

م = متعدي . ل = لازم .

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فَعَـــال

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فَعِل يفعَل		فَعِل يفعِل		فَعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
سناء													امرؤ القيس	الديوان	٧٦
شتات				×									الأعشى	الديوان	١٣٣
شراب							×						امرؤ القيس	الديوان	٩٧
شقاء								×					عمرو بن كلثوم	شرح النحاس	٦٢٧
صفاء		×											زهير	الديوان	٢٩٩
صواب	×												عدي بن زيد	الديوان	٨٦
ضلال				×									الأعشى	الديوان	١٣٩
ضمان							×						لبيد	الديوان	٧

م = متعدي . ل = لازم .

فَعَـــال

المصدر	أبـــواب الفعـــل الثـــلاثي: فَعَل يفعُل م	فَعَل يفعُل ل	فَعَل يفعِل م	فَعَل يفعِل ل	فَعَل يفعَل م	فَعَل يفعَل ل	فعِل يفعَل م	فعِل يفعَل ل	فعِل يفعِل م	فعِل يفعِل ل	فعُل يفعُل م	فعُل يفعُل ل	الإحـــالـــة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
طعام							×						امرؤ القيس	الديوان	٩٧
طواء			×										طرفة	الديوان	٩١
عداء		×											الأعشى	الديوان	٢٢٧
عفاء		×											الحارث	شرح النحاس	٥٩٣
عماء				×									زهير	شرح النحاس	٥٦٩
عوال	×												عدي بن زيد	الديوان	٤٣
غرام							×	×					امرؤ القيس	الديوان	٤٢
غشاش	×												زهير	الديوان	٢٦٢

م = متعدي. ل = لازم.

فَعَـــال

المصدر	أبـــواب الفعـــل الثـــلاثي: فَعَل يفعُل م	فَعَل يفعُل ل	فَعَل يفعِل م	فَعَل يفعِل ل	فَعَل يفعَل م	فَعَل يفعَل ل	فعِل يفعَل م	فعِل يفعَل ل	فعِل يفعِل م	فعِل يفعِل ل	فعُل يفعُل م	فعُل يفعُل ل	الإحـــالـــة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
غلاء		×											الأعشى	الديوان	٣٦٩
غناء				×				×					طرفة	شرح النحاس	٢٩١
فخار						×							الأعشى	الديوان	١٧٣
فساد		×											المتلمس	الديوان	١٧٣
فعال					×								لبيد	شرح النحاس	٤٤٣
قتام												×	امرؤ القيس	الديوان	٣٢
قراء			×										الأعشى	الديوان	١٤١
قرار				×									لبيد	الديوان	٤١

م = متعدي. ل = لازم.

فَعَـال

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
قضاء				×									الحارث	شرح النحاس	٦٠١
كلال				×									امرؤ القيس	الديوان	٧٥
كمال												×	لبيد	الديوان	٨٣
مضاء				×									لبيد	الديوان	٣٦
نزال													عبيد	الديوان	١٤٩
نوال					×								لبيد	الديوان	٧٣
هجاء	×												طرفة	شرح النحاس	٢٧٨
هلاك				×									عبيد	الديوان	٦٨

م = متعدي . ل = لازم .

فَعَـال

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
هوان													امرؤ القيس	الديوان	١٤٣
وبال												×	لبيد	الديوان	٩٣
وفاء				×									امرؤ القيس	الديوان	١١٣
ولاء									×				الحارث	شرح النحاس	٥٥٩

م = متعدي . ل = لازم .

فَعَال

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
أداء	أدّى	فعّل	زهير	الستة	٣٢٢/١
بلاء	أبلى	أفعل	الحارث	شرح النحاس	٥٥٧
ثراء	أثرى	أفعل	امرؤ القيس	الديوان	٢١٧
ثناء	أثنى	أفعل	الحارث	شرح النحاس	٥٩٩
جواب	أجاب	أفعل	النابغة	شرح النحاس	٧٣٤
حياء	استحيا	استفعل	طرفة	الديوان	١٣٧
خطاء	أخطأ	أفعل	طرفة	الديوان	١٣٨
دمار	دمّر	فعّل	الأعشى	الديوان	٣٣١
سلام	سلّم	فعّل	امرؤ القيس	الديوان	١١٦
عذاب	عذّب	فعّل	الأعشى	الديوان	٣٠١
عزاء	عزّى	فعّل	الأعشى	الديوان	٩٥
عطاء	أعطى	أفعل	النابغة	شرح النحاس	٧٦٥
عناء	عنّى	فعّل	الحارث	شرح النحاس	٦٠٧
كلام	كلّم	فعّل	امرؤ القيس	الديوان	٣٢
نكال	نكّل	فعّل	عمرو بن قميئة	الديوان	١٧٦
وداع	ودّع	فعّل	الأعشى	شرح النحاس	٦٨٥

فِعَال

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي												الإحالة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
إباء					×								الحارث	شرح النحاس	٥٦٧
إياب		×											امرؤ القيس	الديوان	٧٦
تجار								×					الأعشى	الديوان	٩٥
تمام				×									امرؤ القيس	الديوان	٧٩
جراء				×									الأعشى	الديوان	١٨١
جهار						×							زهير	الديوان	٢١٩
حثاث			×										الشنفري	مختارات الشجري	٩٥
حصاد	×												علقمة الفحل	الديوان	٤٥

م = متعدي. ل = لازم.

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فِعَـــال

المصدر	أبـــواب الفعـــل الثـــلاثي												الإحـــالـــة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
حيال		×											امرؤ القيس	الديوان	١٩١
خلاء						×							الحارث	شرح النحاس	٥٥٨
دراك			×										امرؤ القيس	الديوان	٢٢
ذياد		×											امرؤ القيس	الديوان	٢٤٨
سداد		×											زهير	الديوان	٣٢٩
سقام								×				×	امرؤ القيس	ديوان الستة	٩٥/١
شفاء			×										امرؤ القيس	الديوان	٩
صرام			×										امرؤ القيس	الديوان	١١٥

م = متعدي. ل = لازم.

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فِعَـــال

المصدر	أبـــواب الفعـــل الثـــلاثي												الإحـــالـــة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
صفاح								×					بشامة بن عمرو	مختارات الشجري	٥٧
صلاء			×										الحارث	شرح النحاس	٥٤٩
صيال		×											الأعشى	الديوان	٦١
صيام		×											لبيد	شرح النحاس	٣٨٨
صياح				×									النابغة	ديوان الستة	٢١١/١
ضرام							×						امرؤ القيس	الديوان	٣٥٣
ضفار				×									الأعشى	الديوان	٩٧
طراد	×												امرؤ القيس	الديوان	٤٦

م = متعدي. ل = لازم.

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
طعان	×				×								عنترة	شرح النحاس	٥٠٦
عثار		×											الأعشى	الديوان	١٤٥
علان			×										زهير	الديوان	٣٤٩
فداء			×										امرؤ القيس	الديوان	٢٠٥
فرار				×									لبيد	الديوان	٢٧٧
فصاد			×										حاتم الطائي	الديوان	٢٨٨
فطام							×						لبيد	شرح النحاس	٤٠٦
قطاع					×								امرؤ القيس	الديوان	٥٨

م = متعدي . ل = لازم .

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
قياد	×												الأعشى	الديوان	٨١
قيام		×											امرؤ القيس	الديوان	١٥٧
كدام	×		×										لبيد	شرح النحاس	٣٨٣
كذاب			×	×									طرفة	ديوان الستة	٨٣/٢
كفاء					×								الحارث	شرح النحاس	٥٧٨
لحاق					×								أوس بن حجر	الديوان	٣
لقاء							×						عنترة	شرح النحاس	٥٢٧
لمام			×										لبيد	الديوان	٢٩١

م = متعدي . ل = لازم .

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فعَل يفعُل (م)	فعَل يفعُل (ل)	فعَل يفعِل (م)	فعَل يفعِل (ل)	فعَل يفعَل (م)	فعَل يفعَل (ل)	فعِل يفعَل (م)	فعِل يفعَل (ل)	فعِل يفعِل (م)	فعِل يفعِل (ل)	فعُل يفعُل (م)	فعُل يفعُل (ل)	الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
نقال	×												الأعشى	الديوان	٩٥
هباب		×											امرؤ القيس	الديوان	٢٠٦
هجاء	×							٢					طرفة	ديوان الستة	٥٣/٢
هياج				×									الأعشى	الديوان	٢٨٣
وحام								×					لبيد	شرح النحاس	٣٨٥
وسام			×										طرفة	الديوان	١٩١
وصال			×										لبيد	الديوان	٧٥

م = متعدي. ل = لازم.

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
إخاء	آخى	فاعل	طرفة	الديوان	١٣٩
إزاء	آزى	فاعل	أمرؤ القيس	الديوان	١٢٤
جدال	جادل	فاعل	عمرو بن قميئة	الديوان	١١٩
جماع	اجتمع	افتعل	الأعشى	الديوان	٢٧١
جناب	جانب	فاعل	الأعشى	الديوان	٣٠١
حذار	حاذر	فاعل	امرؤ القيس	الديوان	١٢٨
حساب	حاسب	فاعل	زهير	شرح النحاس	٣٢٦
حفاظ	حافظ	فاعل	طرفة	شرح النحاس	٢٩٣
خصام	خاصم	فاعل	لبيد	الديوان	٢٠١
خلاج	خالج	فاعل	لبيد	الديوان	١٣١
خلاس	خالس	فاعل	الأعشى	الديوان	١٧٩
خلاط	خالط	فاعل	الأعشى	الديوان	٣١٧
دفاع	دافع	فاعل	عدي بن زيد	الديوان	٩٤
رهان	راهن	فاعل	حاتم الطائي	الديوان	٢٠٧
زيال	زايل	فاعل	لبيد	الديوان	٨١
سرار	سار	فاعل	امرؤ القيس	الديوان	٢٠٢

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة		
			إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
سقاط	ساقط	فاعل	الأعشى	الديوان	٣١٧
سوار	ساور	فاعل	الأعشى	الديوان	٩٩
شقاق	شاق	فاعل	سلامة بن جندل	الديوان	١٥٤
صقال	صاقل	فاعل	الأعشى	الديوان	٦١
صلاح	أصلح	أفعل	الأعشى	الديوان	٣٥٩
ضراب	ضارب	فاعل	عبيد	الديوان	١٤٩
طراق	طارق	فاعل	الحارث	شرح النحاس	٥٥٤
طلاب	طالب	فاعل	الأعشى	الديوان	١٥١
ظهار	ظاهر	فاعل	الأعشى	الديوان	٩٩
عتاب	عاتب	فاعل	عدي بن زيد	الديوان	١٠٣
عداء	عادى	فاعل	امرؤ القيس	الديوان	٢٢
عراك	عارك	فاعل	طرفة	شرح النحاس	٢٣٩
عطاء	أعطى	أفعل	الأعشى	الديوان	٢٠٩
عقاب	عاقب	فاعل	حاتم الطائي	الديوان	٢٠٥
غناء	غني	فعل	الأعشى	الديوان	٤٠٩
غوار	غاور	فاعل	الحارث	شرح النحاس	٥٧٤

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة		
			إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
غيار	غاير	فاعل	الأعشى	الديوان	٩٩
فراق	فارق	فاعل	امرؤ القيس	الديوان	٤٣
قتال	قاتل	فاعل	طرفة	ديوان الستة	٧٦/٢
قراع	قارع	فاعل	النابغة	ديوان الستة	٢٠٥/١
مطال	ماطل	فاعل	امرؤ القيس	الديوان	٢٣٠
نداء	نادى	فاعل	عنترة	شرح النحاس	٥٢٦
ندام	نادم	فاعل	لبيد	شرح النحاس	٤١٨
نزال	نازل	فاعل	امرؤ القيس	الديوان	١١٨

فُعَال

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي												الإحالة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
بغاء			×										لبيد	الديوان	٢٨
بغام								×					لبيد	شرح النحاس	٣٩٨
بكاء				×									عنترة	ديوان الستة	١٣٧/٢
جؤار						×							الأعشى	الديوان	١٠٣
حداء		×											الحارث	شرح النحاس	٥٨٩
دعاء	×	×											الحارث	شرح النحاس	٥٨٩
ذباح													عدي بن زيد	الديوان	١٢٠
رغاء		×											الحارث	شرح النحاس	٥٦٣

م = متعدي .   ل = لازم .

فُعَال

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي												الإحالة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
رقاد		×											زهير	الديوان	٢٦٥
زكام													الأعشى	الديوان	٢٤٧
زهاء		×											لبيد	الديوان	٢٦٦
سؤال					×								امرؤ القيس	الديوان	٢٤٣
سعار						×							الشنفري	مختارات الشجري	٩٩
سهاد								×					طرفة	الديوان	١٦٥
سهام		×										×	الأعشى	الديوان	٢٩٩
صباب													امرؤ القيس	الديوان	٢٤١

م = متعدي .   ل = لازم .

مصادر الفعل الثلاثي المجرد　　　　فُعَــال

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
صداع						×							علقمة	الديوان	٦٩
صراخ						×							لبيد	الديوان	١١١
عرام		×		×									الأعشى	الديوان	٢٩٧
عطاس		×											امرؤ القيس	الديوان	١٧٢
عواء				×									الحارث	شرح النحاس	٥٧٤
فضاض	×												النابغة	ديوان الستة	٢٠٤/١
فواق		×											سلامة بن جندل	الديوان	١٤٥
نباح						×							الأعشى	الديوان	١٤٥

م = متعدي .　　ل = لازم .

مصادر الفعل الثلاثي المجرد　　　　فُعَــال

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
نعاس						×							النابغة	الديوان	٥٣
نهاق								×					عروة بن الورد	الديوان	٥٩
هزال			×									×	الأعشى	الديوان	٣٥٧

م = متعدي .　　ل = لازم .

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فُعُول

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي												الإحالة		
	فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
أفول		×		×									الأعشى	الديوان	٣٧١
بكور		×											زهير	شرح النحاس	٣١٣
جلوس		×											امرؤ القيس	الديوان	٣٤٤
جموم		×											امرؤ القيس	الديوان	٧٥
جنون		×											طرفة	ديوان الستة	٦٣/٢
حجور	×	×											الأعشى	الديوان	٣٧٥
حجوز	×	×											الأعشى	الديوان	٣٧٥
حكوم		×											لبيد	الديوان	١٦١

م = متعدي . ل = لازم .

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فُعُول

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي												الإحالة		
	فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فعِل بفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
خشوع						×							لبيد	الديوان	٧٠
خلود		×											عدي بن زيد	الديوان	٦٦
خمول		×											علقمة الفحل	الديوان	١٣٠
دؤوب						×							علقمة الفحل	ديوان الستة	١٤٥/١
دخول		×											النابغة	شرح ابن السكيت	٤٥
ذبول		×											امرؤ القيس	الديوان	٢٣٤
ركوب							×						الأعشى	شرح النحاس	٧٢٨
ركود		×											امرؤ القيس	الديوان	١٧١

م = متعدي . ل = لازم .

فُعُول

المصدر	فعَل يفعُل م	فعَل يفعُل ل	فعَل يفعِل م	فعَل يفعِل ل	فعَل يفعَل م	فعَل يفعَل ل	فعِل يفعَل م	فعِل يفعَل ل	فعِل يفعِل م	فعِل يفعِل ل	فعُل يفعُل م	فعُل يفعُل ل	الإحالة: إسم الشاعر	الإحالة: إسم الكتاب	الإحالة: الموضع
زفوف				×									طرفة	الديوان	١٨٣
سجود		×											الأعشى	الديوان	١٠٣
سجو		×											الأعشى	الديوان	٣٦٣
سلو	×												زهير	ديوان الستة	٢٩١/١
سمو		×											امرؤ القيس	الديوان	٣١
سهود								×					حاتم الطائي	الديوان	٢٠٦
شحوب								×					عروة بن الورد	الديوان	٣٠
شروق		×											امرؤ القيس	الديوان	١٠٣

م = متعدي . ل = لازم .

فُعُول

المصدر	فعَل يفعُل م	فعَل يفعُل ل	فعَل يفعِل م	فعَل يفعِل ل	فعَل يفعَل م	فعَل يفعَل ل	فعِل ينعَل م	فعِل ينعَل ل	فعِل يفعِل م	فعِل يفعِل ل	فعُل يفعُل م	فعُل يفعُل ل	الإحالة: إسم الشاعر	الإحالة: إسم الكتاب	الإحالة: الموضع
صدود	×	×											النابغة	ديوان الستة	٢٤١/١
صعود							×	×					امرؤ القيس	الديوان	٣٤٧
طلوع		×											حاتم الطائي	الديوان	٢٢٧
طموح								×					عمرو بن قميئة	الديوان	١٥
عقوق	×												زهير	شرح النحاس	٣٢٣
عكوف		×		×									عمرو بن قميئة	الديوان	٢٠٠
علو		×											حاتم الطائي	الديوان	٢٨٣
عنود		×											المثقب العبدي	الديوان	١٠٥

م = متعدي . ل = لازم .

فُعُـــول

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
غدو		×											امرؤ القيس	الديوان	٤٤
غروب		×											علقمة الفحل	ديوان الستة	١٤٧/١
غرور	×												الحارث	شرح النحاس	٥٩٦
فتور													الأعشى	الديوان	٤٢٣
فضوح					×								عروة بن الورد	الديوان	٢٤
فقود			×										الأعشى	الديوان	٣٧٥
قبوح												×	طرفة	الديوان	١٤٥
قعود		×											عروة بن الورد	الديوان	٢٤

م = متعدي . ل = لازم .

فُعُـــول

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
قلوص		×											امرؤ القيس	الديوان	١٧٧
نبوح						×							طرفة	الديوان	١٤٦
نحول								×					امرؤ القيس	الديوان	٣٥٩
نزول				×									عنترة	ديوان الستة	١٣٨/٢
نهوض													عبيد	الديوان	٩٠
هجود		×											المثقب العبدي	الديوان	٩١
هدوء						×							لبيد	الديوان	٢٩٥
هدو						×							أوس بن حجر	الديوان	٣٣

م = متعدي . ل = لازم .

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فُعُـــول

المصدر	أبـــواب الفعـــل الثـــلاثي												الإحـــالـــة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
هفو		×											بشر بن أبي خازم	مختارات الشجري	٢٩٨
وضوح						×							عمرو بن قميئة	الديوان	٣٢
وقوع						×							عدي بن زيد	الديوان	١٢٤
وقوف				×									امرؤ القيس	الديوان	٩

م = متعدي. ل = لازم.

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فَعِيـــل

المصدر	أبـــواب الفعـــل الثـــلاثي												الإحـــالـــة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
أجيج		×											الأعشى	الديوان	٢٤٥
أطيط				×									الأعشى	الديوان	٢٤٥
جريض				×									امرؤ القيس	الديوان	٧٧
حديث													امرؤ القيس	الديوان	١٦٨
حفيف				×									الأعشى	الديوان	١٤٩
حنين				×									عمرو بن كلثوم	شرح النحاس	٦٢٦
خبيب								×					علقمة الفحل	ديوان الستة	١/١٤٥
دبيب				×									علقمة الفحل	ديوان الستة	١/١٤٨

م = متعدي. ل = لازم.

فَعِيــل

المصدر	أبــواب الفعــل الثــلاثي												الإحــالــة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
دفيف				×									لبيد	الديوان	٤٩
رحيل						×							زهير	ديوان الستة	٣٥٣/١
رنين				×									عبيد	الديوان	١٤٧
زئير						×							عدي بن زيد	الديوان	٦٥
زليل				×				×					بشامة بن عمرو	مختارات الشجري	٥٨
شحيج		×											الأعشى	الديوان	٣٠٣
صريخ		×											الأعشى	الديوان	٢٤١
صرير				×									الأعشى	الديوان	١٤٧

م = متعدي . ل = لازم .

فَعِيــل

المصدر	أبــواب الفعــل الثــلاثي												الإحــالــة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
صريف				×									النابغة	شرح النحاس	٧٤١
صليل				×									امرؤ القيس	الديوان	٦٤
عضيض							×						امرؤ القيس	الديوان	٧٥
عكيك	×												طرفة	الديوان	٥٨
عويل													سلامة بن جندل	الديوان	١٩٤
غطيط				×									امرؤ القيس	الديوان	٣٣
فصيص				×									امرؤ القيس	الديوان	١٨٢
كتيت			×	×									عروة بن الورد	الديوان	١٧

م = متعدي . ل = لازم .

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فَعِيـــل

المصدر	أبـــواب الفعـــل الثـــلاثي: فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحـــالـــة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
كرير				×									الأعشى	الديوان	١٤٧
نئيم				×									لبيد	الديوان	١٣٥
فجيع						×							طرفة	الديوان	١٤٥
نشيد													الأعشى	الديوان	٣٧٧
نشيش				×									لبيد	الديوان	٨٤
نصيص		×											امرؤ القيس	الديوان	١٧٩
نعي					×								امرؤ القيس	الديوان	١٣٦
نفير				×									الأعشى	الديوان	١١١

م = متعدي. ل = لازم.

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فَعِيـــل

المصدر	أبـــواب الفعـــل الثـــلاثي: فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحـــالـــة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
نقيق				×									النابغة	الديوان	١٧٢
هرير				×									عنترة	ديوان الستة	١٣١/٢
هزيز			×	×									امرؤ القيس	الديوان	١٤٨
هضيض	×												عبيد	الديوان	٨٩
هوى				×									سلامة بن جندل	الديوان	١٧٠
وجيب				×									علقمة الفحل	الديوان	١١٨
وجيف				×									علقمة الفحل	الديوان	١١٢
وعيد				×									النابغة	ديوان الستة	٩٦/١

م = متعدي. ل = لازم.

فَعِيــل

المصدر	أبــواب الفعــل الثــلاثي												الإحــالــة		
	فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
وكيف				×									الأعشى	الديوان	٩٥
وميض				×									امرؤ القيس	الديوان	٢٤

م = متعدي. ل = لازم.

فَعْلَــة

المصدر	أبــواب الفعــل الثــلاثي												الإحــالــة		
	فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
تلفة								×					الأعشى	الديوان	٦٩
جهرة						×							امرؤ القيس	الديوان	٢١٧
خشية							×						امرؤ القيس	الديوان	٣٥
ذكرة	×												أوس بن حجر	الديوان	١٠٦
رأفة						×							الحارث	شرح النحاس	٥٩١
رحمة							×						لبيد	الديوان	٤٢
رهبة													زهير	الديوان	٢٦٥
سلوة	×												المتلمس	الديوان	١٧٥

م = متعدي. ل = لازم.

فَعْلَـــة

المصدر	أبـــواب الفعـــل الثـــلاثي												الإحـــالـــة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
صرخة						×							أوس بن حجر	الديوان	٣١
عدوة		×											الأعشى	الديوان	٤٠٩
عنوة		×											عنترة	الديوان	٢٠
غفلة		×											الأعشى	الديوان	٤١٧
غمرة	×												حاتم الطائي	الديوان	٢٤٨
فترة		×											الأعشى	الديوان	٣٦٩
كأبة								×					الأعشى	الديوان	١٣٣
لذة								×					طرفة	شرح النحاس	٢٦١

م = متعدي. ل = لازم.

فَعْلَـــة

المصدر	أبـــواب الفعـــل الثـــلاثي												الإحـــالـــة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
نجدة	×												طرفة	الديوان	٥٤
نعمة								×					امرؤ القيس	الديوان	١٧٥

م = متعدي. ل = لازم.

مصادر الفعل الثلاثي المجرد — فِعْلَـة

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
إربة						×							لبيد	الديوان	١٢٧
بغضة												×	الأعشى	الديوان	١٦٣
ثقة				×				-					طرفة	الديوان	١٦٩
حجة		×											زهير	الديوان	٢٨٦
حيلة		×											امرؤ القيس	الديوان	١٤
خيفة							×	×					الأعشى	الديوان	٨٧
رحلة						×							علقمة الفحل	ديوان الستة	١٤٦/١
ربية			×										النابغة	ديوان الستة	١٩٩/١

م = متعدي. ل = لازم.

مصادر الفعل الثلاثي المجرد — فِعْلَـة

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
سنة								×					الأعشى	الديوان	٩٩
سيمة	×												عبيد	الديوان	١٣٥
شركة							×						عروة بن الورد	الديوان	٣٠
ضنه				×									أوس بن حجر	الديوان	١١٨
ضيقة				×									الأعشى	الديوان	٢٨٧
ظنة	×	×											لبيد	الديوان	٢١٥
عذرة			×										الأعشى	الديوان	٥٩
عزة		×											الحارث بن حلزة	شرح النحاس	٥٦٦

م = متعدي. ل = لازم.

فِعْلَــة

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي												الإحالة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
عيشة				×									طرفة	شرح النحاس	٢٦٦
غبطة			×										الأعشى	الديوان	٣٣٩
غرة			×										الأعشى	الديوان	٨٥
قلة				×									امرؤ القيس	الديوان	٢٣٦
قنوة	×												امرؤ القيس	الديوان	١٠٨
منة		×											الأعشى	الديوان	١٧٧
مدحة					×								الأعشى	الديوان	١١٥

م = متعدي . ل = لازم .

فعلــة

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي												الإحالة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
جرأة												×	لبيد	الديوان	٢٨١
خطبة	×	×											عدي بن زيد	الديوان	١٨٢
خطة		×											امرؤ القيس	الديوان	٢٤٧
خطوة		×											امرؤ القيس	الديوان	١٧٠
رؤية					×								النابغة	الديوان	٩٨
رشوة	×												الأعشى	الديوان	٥٩
سرعة												×	عمرو بن قميئة	الديوان	٦
عسرة	×												طرفة	الديوان	١٦٩

م = متعدي . ل = لازم .

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فُعْلَة

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فعل يفعل		فعل يفعل		فعل يفعل		فعل يفعل		فعل يفعل		فعل يفعل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
قوة								×					لبيد	الديوان	٢٨٠
كلفة								×					علقمة	الديوان	٧٧
منة		×											سلامة بن جندل	الديوان	١٩٧
نصرة	×												طرفة	الديوان	١٦٩

ل = لازم
م = متعدي.

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
أسوة	ائتسى	افتعل	الأعشى	الديوان	٩٣
حمرة	احمرّ	افعلّ	عدي بن زيد	الديوان	١٢٠
خلة	خالل	فاعل	امرؤ القيس	الديوان	٦٠
سرعة	أسرع	أفعل	عمرو بن قميئة	الديوان	٦
سنة	استنّ	افتعل	لبيد	الديوان	٢٥٣
سهمة	استهم	افتعل	عبيد	الديوان	٢٦
صفرة	اصفرّ	افعلّ	امرؤ القيس	الديوان	١٦
ظلمة	أظلم	أفعل	الأعشى	الديوان	١١٩
عرة	اعترّ	افتعل	امرؤ القيس	الديوان	٤٩
متعة	تمتع	تفعّل	لبيد	الديوان	٥٧
وصلة	اتصل	اتّعل	امرؤ القيس	الديوان	٤٢

فَعَلَـــة

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
أذاة	آذى	أفعل	الأعشى	الديوان	١٣٣
أناة	تأنى	تفعّل	الأعشى	الديوان	١٣٣
طاعة	أطاع	أفعل	النابغة	شرح النحاس	٧٥٢
غراة	غرى يغري	فعَل يفعَل	الحارث	شرح النحاس	٥٦٤
غارة	أغار يغير	أفعل	امرؤ القيس	الديوان	١٩٢
نجاة	نجا ينجو	فعل يفعُل	عدي بن زيد	الديوان	٦٥
دعة	اتدع	افتعل	لبيد	الديوان	٣٤٠
سعة	وسع يسع	فعِل يفعِل	لبيد	الديوان	٣٤٢
وصاة	وصى	فعل	عنترة	شرح النحاس	٥٢٤

فَعَالَــة

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			٢٨١
أصالة												×	سلامة بن جندل	الديوان	١٤٥
أمانة							×						زهير	الديوان	١٢٣
براءة		×										×	عدي بن زيد	الديوان	٦٥
بشارة								×					الأعشى	الديوان	٢٠٥
بشاشة		×											الأعشى	الديوان	٢٠٥
بطالة												×	طرفة	شرح النحاس	٢٦٩
جراءة												×	طرفة	شرح النحاس	٢٩٢
جزارة	×												الأعشى	الديوان	٢٨١

م = متعدي . ل = لازم .

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فَعَل يفعُل (م)	فَعَل يفعُل (ل)	فَعَل يفعِل (م)	فَعَل يفعِل (ل)	فَعَل يفعَل (م)	فَعَل يفعَل (ل)	فعِل يفعَل (م)	فعِل يفعَل (ل)	فعِل يفعِل (م)	فعِل يفعِل (ل)	فعُل يفعُل (م)	فعُل يفعُل (ل)	الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
جلالة				×									طرفة	الديوان	١٥٠
جنابة												×	علقمة الفحل	الديوان	٤٨
حرارة								×					الأعشى	الديوان	٢٠٩
حلاوة		×											زهير	الديوان	٣٨٦
حمالة			×										الأعشى	الديوان	٢٠٧
خزاية							×						زهير	الديوان	٢٥٤
خصاصة								×					الأعشى	الديوان	٢٧٧
دعارة						×							الأعشى	الديوان	٢٠٥

م = متعدي. ل = لازم.

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فَعَل يفعُل (م)	فَعَل يفعُل (ل)	فَعَل يفعِل (م)	فَعَل يفعِل (ل)	فَعَل يفعَل (م)	فَعَل يفعَل (ل)	فعِل يفعَل (م)	فعِل يفعَل (ل)	فعِل يفعِل (م)	فعِل يفعِل (ل)	فعُل يفعُل (م)	فعُل يفعُل (ل)	الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
دلالة				×				×					حاتم الطائي	الديوان	٢٥٠
زمانة								×					الأعشى	الديوان	١١٥
سفاهة							×	×					النابغة	ديوان الستة	٢١٠/١
سلامة								×					لبيد	الديوان	٤٦
سماحة												×	امرؤ القيس	الديوان	١١٣
شجاعة								×					السموأل	الديوان	٣٠
شناءة							×						الحارث	شرح النحاس	٥٦٦
صبابة								×					امرؤ القيس	الديوان	٩

م = متعدي. ل = لازم.

فَعَالَـــة

المصدر	أبـواب الفعـل الثـلاثي												الإحـالـة		
	فَعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
صبارة								×					الأعشى	الديوان	٢٠٧
صرامة			×										الأعشى	الديوان	٢٥٧
صغارة												×	الأعشى	الديوان	٢٠٧
ضرارة	×												الأعشى	الديوان	٢٠٩
ضلالة				×									الأعشى	الديوان	٣٥٥
عجاجة										×			النابغة	ديوان الستة	٢٤٣/١
عداوة													طرفة	الديوان	٤٦
علاقة								×					امرؤ القيس	الديوان	١٨٦

م = متعدي .   ل = لازم .

فَعَالَـــة

المصدر	أبـواب الفعـل الثـلاثي												الإحـالـة		
	فَعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
عماية								×					امرؤ القيس	الديوان	١٤
غرارة				×									الأعشى	الديوان	٢٠٥
غرامة								×					زهير	شرح النحاس	٣٢٥
غضاضة		×											عروة بن الورد	الديوان	٧٠
غواية			×										امرؤ القيس	الديوان	٢٣٥
قدارة	×		×										الأعشى	الديوان	٢١١
قرابة												×	حاتم الطائي	الديوان	٢١٤
كرامة												×	طرفة	الديوان	١٧٤

م = متعدي .   ل = لازم .

فعَالَة

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
كفالة		×											المتلمس	الديوان	٢٢٠
كلالة				×									الأعشى	الديوان	١٨٥
لأمة												×	الأعشى	الديوان	٢٠٧
لجاجة								×					الأعشى	الديوان	٢٢٥
لذاذة							×						الأعشى	شرح النحاس	٧١١
لطافة												×	النابغة	ديوان الستة	٢٣٠/١
مضاضة							×						طرفة	شرح النحاس	٢٨٠
مغالة								×					المتلمس	الديوان	١٤٦

م = متعدي.　　ل = لازم.

فعَالَة

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
نجابة												×	الأعشى	الديوان	٧٩
ندامة								×					عروة بن الورد	الديوان	٣٩
نصاحة					×								طرفة	الديوان	١٨٤
نضارة													الأعشى	الديوان	١٨٩
هوادة												×	الأعشى	الديوان	٢٧١
وقارة				×				×					الأعشى	الديوان	٢٠٥

م = متعدي.　　ل = لازم.

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فَعَالِيَــة

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
غلانية						×							الأعشى	الديوان	٣٧٩

م = متعدي. ل = لازم.

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فَعَالِيَــة

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
علانية	×	×											عنترة	ديوان الستة	١٦٤/٢

م = متعدي. ل = لازم.

فِعَالَة

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
إبارة								×					الأعشى	الديوان	٢٠٥
تجارة								×					حاتم الطائي	الديوان	٢٠٣
ثواية				×									الأعشى	الديوان	١١٧
خلافة			×										امرؤ القيس	الديوان	٣٥٩
خيانة	×												النابغة	ديوان الستة	٢٢١/١
رحالة						×							لبيد	الديوان	٢٢
رياسة					×								زهير	ديوان الستة	٣٢٢/١
رياضة	×												الجميح	شرح المفضليات	٦٤

م = متعدي . ل = لازم .

فعالـة

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
زيارة	×												الأعشى	الديوان	٢٠٩
عمارة	×												الأعشى	الديوان	٣٠١
غواية			×										عدي بن زيد	الديوان	١٤٥
قيامة		×											عدي بن زيد	الديوان	١٠٩
وراثة									×				لبيد	الديوان	٢٤٩
وزارة									×				عدي بن زيد	الديوان	١٣٤

م = متعدي . ل = لازم .

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فُعَالَـة

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي												الإحالة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
بداهة							×						الأعشى	الديوان	٢٠٩
جزارة	×												امرؤ القيس	الديوان	٣٦
حشاشة		×											امرؤ القيس	الديوان	٣٩
خساسة								×					عدي بن زيد	الديوان	٥٤
خفارة			×										الأعشى	الديوان	٢٠٩
صلامة			×										النابغة	الديوان	١٢٩
عصارة			×										امرؤ القيس	الديوان	٢٣
علالة	×		×										الأعشى	الديوان	٢٠٩

م = متعدي . ل = لازم .

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فُعَالَـة

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي												الإحالة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
فكاهة								×					ثعلبة بن صعير	شرح المفضليات	٤٧٣
لبانة												×	امرؤ القيس	الديوان	٤٤
نخالة	×												المثقب العبدي	الديوان	١١٣

م = متعدي . ل = لازم .

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فُعُولَة

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي												الإحالة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
حكومة	×												النابغة	ديوان الستة	١/٢٣٩
سهولة												×	الأعشى	الديوان	١٤٥
عذوبة												×	الأعشى	الديوان	٢٥٩
عقوبة(*)													الأعشى	الديوان	٦٣

م = متعدي. ل = لازم.

(*) من الفعل المزيد عاقب.

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فَعْلَى

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي												الإحالة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
جدوى		×											حاتم الطائي	الديوان	٢٤٠
دعوى	×												الأعشى	الديوان	١٤٧
شكوى	×												لبيد	الديوان	٨٤
عدوى	×												حاتم الطائي	الديوان	٢٨٤
تقوى			×										زهير	ديوان الستة	١/٣٢٢

م = متعدي. ل = لازم.

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فِعْلَى

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
ذكرى	×												امرؤ القيس	الديوان	٨

م = متعدي. ل = لازم.

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فُعْلَى

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
بؤسى								×					طرفة	الديوان	١٥٠
حسنى												×	امرؤ القيس	الديوان	٣٢
عتبى		×											النابغة	ديوان الستة	٢٢١/١
عدوى		×											حاتم الطائي	الديوان	٢٨٤
قربى												×	عدي بن زيد	الديوان	١٥٠
نعمى								×					امرؤ القيس	الديوان	٢٦٠

م = متعدي. ل = لازم.

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة		
			إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
بغضاء	بغض	فعل يفعل	النابغة	ديوان الستة	٢٢٦/١
ضوضاء	ضأضأ	فعلل يفعلل	الحارث	شرح النحاس	٥٦٢

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة		
			إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
خيلاء	اختال	افتعل	النابغة	ديوان الستة	٢٣٩/١

فِعْلان

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
إتيان			×										الأعشى	الديوان	٣٧٣
حدثان		×											النابغة	ديوان الستة	٢٢٥/١
خذلان	×							-					سلامة بن جندل	الديوان	٢٥٨
عرفان			×										امرؤ القيس	الديوان	٨٩
عصيان			×										لبيد	شرح النحاس	٣٨٥
فقدان			×										لبيد	الديوان	١٥٥
هجران	×												عاقمة	الديوان	٧٩

م = متعدي.　ل = لازم.

فُعْلان

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
بنيان			×										امرؤ القيس	الديوان	١٦٩

م = متعدي.　ل = لازم.

مصادر الفعل الثلاثي المجرد

فَعَلان

المصدر	فعل يفعل		فعل يفعل		فعل يفعل		فعل يفعل		فعل يفعل		فعل يفعل		الإحالة		
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
حدثان		×											النابغة	الديوان	١٢٦
خطران				×									المثقب العبدي	الديوان	١٨٠
ذألان						×							امرؤ القيس	الديوان	٨٦
سيلان				×									الأعشى	الديوان	٢٩٣
نفيان			×										امرؤ القيس	الديوان	٣٤٥
هطلان				×									امرؤ القيس	الديوان	٨٧

ل = لازم . م = متعدي .

إفْعَال

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة		
			إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
إبراء	أبرأ		الحارث	شرح النحاس	٥٧٣
إبرام	أبرم		لبيد	شرح النحاس	٣٨٩
إبصار	أبصر		الأعشى	الديوان	٣٦٩
إبقاء	أبقى		الحارث	شرح النحاس	٥٩١
إتلاد	أتلد	أفعـ	الأعشى	الديوان	١٢٥
إتلاف	أتلف		عدي بن زيد	الديوان	٩٧
إتلاء	أتلى		طرفة	الديوان	١٨٤
إجزال	أجزل		الأعشى	الديوان	٢١٧
إجفال	أجفل		امرؤ القيس	الديوان	٣٥
إجلال	أجل		امرؤ القيس	الديوان	١٩٠
إجلاء	أجلى		الحارث	شرح الزوزني	٢٢٣
إجناب	أجنب		المثقب العبدي	الديوان	١٠٥
إجهاد	أجهد	ـل	الأعشى	الديوان	١٢٣
إحثال	أحثل		امرؤ القيس	الديوان	١٩٢
إحراض	أحرض		امرؤ القيس	الديوان	٧٧
إحضار	أحضر		امرؤ القيس	الديوان	١٨٧

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
إحفاء	أحفى		الحارث	شرح النحاس	٥٥٧
إحقاب	أحقب		الأعشى	الديوان	١٢٣
إدبار	أدبر		عدي بن زيد	الديوان	٥٢
إدراك	أدرك		امرؤ القيس	الديوان	١٧٩
إدلاج	أدلج		النابغة	الديوان	١٣٦
إدهان	أدهن		زهير	الديوان	٢٥٢
إذلال	أذل		امرؤ القيس	الديوان	٣٢
إرخاء	أرخى		امرؤ القيس	الديوان	٢١
إرزام	أرزم		لبيد	شرح النحاس	٣٦٥
إرشاد	أرشد		الأعشى	الديوان	١١٩
إرضاع	أرضع		لبيد	شرح النحاس	٤٠٦
إرعاد	أرعد		الأعشى	الديوان	١٢١
إرقاص	أرقص		لبيد	الديوان	١٩٢
إرقال	أرقل		النابغة	ديوان الستة	٢٠٤/١
إرنان	أرن		سلامة بن جندل	الديوان	٢٦٠
إزباد	أزبد		الأعشى	الديوان	٢٩٣

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
إزهاد	أزهد		الأعشى	الديوان	١٢٥
إسقاط	أسقط		النابغة	ديوان الستة	٢٣٠/١
إسقام	أسقم		الحارث	شرح الزوزني	٢٢٥
إسنام	أسنم		لبيد	شرح النحاس	٣٩١
إشراب	أشرب		الأعشى	الديوان	٣٠٧
إشراد	أشرد		الأعشى	الديوان	١٢٣
إشراق	أشرق		لبيد	الديوان	١٤٤
إشراك	أشرك		لبيد	الديوان	٢٠٢
إشفاق	أشفق		الأعشى	الديوان	٥٧
إصباح	أصبح		امرؤ القيس	شرح النحاس	١٨
إصدار	أصدر		لبيد	الديوان	٤١
إصلاح	أصلح		أوس بن حجر	الديوان	١١٤
إطراق	أطرق		سلامة بن جندل	الديوان	١٤٥
إظلام	أظلم		النابغة	ديوان الستة	٢٢٦
إظهار	أظهر		عدي بن زيد	الديوان	٥٢
إعجاب	أعجب		الأعشى	الديوان	٣٠١

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة		
			إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
إعجال	أعجل		أوس بن حجر	الديوان	٧٨
إعطاء	أعطى		الأعشى	الديوان	٢١٧
إعلان	أعلن		زهير	الديوان	٣٤٩
إغزار	أغزر		عدي بن زيد	الديوان	٥٢
إغماد	أغمد		الأعشى	الديوان	١٢٣
إفراد	أفرد		طرفة	شرح النحاس	٢٦٢
إفزاع	أفزع		طرفة	الديوان	٧١
إفساد	أفسد		لبيد	الديوان	٥٢
إقتار	أقتر		حاتم الطائي	الديوان	١٨٠
إقدام	أقدم		طرفة	شرح النحاس	٢٩٢
إقصاد	أقصد		الأعشى	الديوان	١٢١
إقعاد	أقعد		الأعشى	الديوان	١٢١
إكسال	أكسل		الأعشى	الديوان	٢١٣
إكمال	أكمل		امرؤ القيس	الديوان	٣٤
إلفاف	ألفف		عمرو بن قميئة	الديوان	٧٧
إلهاب	ألهب		الأعشى	الديوان	١٧١

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة		
			إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
إمرار	أمر		النابغة	الديوان	١٤٦
إمساك	أمسك		لبيد	الديوان	٧٠
إمساء	أمسى		عبيد	الديوان	٥٨
إمعار	أمعر		عدي بن زيد	الديوان	٥٥
إنظار	أنظر		لبيد	الديوان	٤٣
إنفاد	أنفد		الأعشى	الديوان	١١٩
إنفاق	أنفق		طرفة	شرح النحاس	٢٦١
إنقاض	أنقض		علقمة الفحل	الديوان	٦٢
إنكار	أنكر		النابغة	الديوان	١١١
إهباء	أهبى		الحارث	شرح النحاس	٥٥٣
إهداء	أهدى		الأعشى	الديوان	١٧٥
إهلاك	أهلك		لبيد	الديوان	٢٤٦
إيجاف	أوجف		الأعشى	الديوان	٨١
إيجاد	أوجد		الأعشى	الديوان	١٢٣
إيحاء	أوحى		علقمة الفحل	ديوان الستة	٨٨/١
إيراد	أورد		الأعشى	الديوان	١٢٣

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة		
			إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
إيضاع	أوضع		امرؤ القيس	الديوان	٢١٨
إيغال	أوغل		الأعشى	الديوان	٥٧
إيقاد	أوقد		الأعشى	الديوان	١١٩

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة		
			إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
إثارة	أثار		امرؤ القيس	الديوان	١٠٢
إشاحة	أشاح		أوس بن حجر	الديوان	٥٥
إصاخة	أصاخ		المثقب العبدي	الديوان	٤١
إضاعة	أضاع		الأعشى	الديوان	٢٧٩
إقامة	أقام		علقمة الفحل	ديوان الستة	١/١٥٥
إناخة	أناخ		الأعشى	الديوان	١٣٥

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
انجياب	انجاب		الأعشى	الديوان	٣٣٩
انحدار	انحدر		الأعشى	الديوان	٩٥
انحناء	انحنى		بشر بن أبي خازم	مختارات الشجري	٢٢٥
انسراب	انسرب	انفعل	بشر بن أبي خازم	مختارات الشجري	٣٠٧
انصراف	انصرف		بشر بن أبي خازم	مختارات الشجري	٢٨٣
انصرام	انصرم		النابغة	الديوان	٢٣٧
انصلات	انصلت		زهير	الديوان	٣٨٦
انطلاق	انطلق		الأعشى	الديوان	٢٦١
انفراق	انفرق		الأعشى	الديوان	٢٥٩
انقضاض	انقض		عنترة	ديوان الستة	١٤٣/٢
انقلاب	انقلب		بشر بن أبي خازم	مختارات الشجري	٣١٠
انهدال	انهدل		عمرو بن قميئة	الديوان	١٦٥
انهدام	انهدم		الأعشى	الديوان	١٤١
انهلال	انهل		الحادرة	شرح المفضليات	١١٧
انهمال	انهمل		لبيد	الديوان	٢٦٧

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
استخبار	استخبر	استفعل	النابغة	الديوان	١٠٣
استدارة	استدار		الأعشى	الديوان	٢٠٥
استكانة	استكان		لبيد	الديوان	٢٧٧
استنارة	استنار		الأعشى	الديوان	٢٠٥

تَفَعُّــل

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
تأوّب	تأوب		الأعشى	الديوان	١٦٣
تأوّل	تأول		الأعشى	الديوان	١٦٣
تبيّن	تبين		لبيد	الديوان	١٤١
تجرّم	تجرم	تفعّل	زهير	الديوان	٣٣٢
تجسّس	تجسس		أوس بن حجر	الديوان	٣٨
تجمّل	تجمل		الأعشى	الديوان	٣٨٩
تجنّب	تجنب		علقمة الفحل	ديوان الستة	١/١٥٩
تجنّيّ	تجنى		طرفة	الديوان	١٣٩
تحبّب	تحبب		الأعشى	الديوان	١٦٣
تدبّر	تدبر		لبيد	الديوان	٥٦
تدلّل	تدلل		امرؤ القيس	الديوان	١٢
تذكّر	تذكر		امرؤ القيس	الديوان	٢٥١
تردّد	تردد		النابغة	ديوان الستة	١/٢٢٩
ترنّم	ترنم		زهير	الديوان	٣٥٤
تشدّد	تشدد		الأعشى	شرح النحاس	٦٨٩
تشوّق	تشوق		المسيب بن علس	شرح المفضليات	١٩٤

تَفَعُّــل

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
تظنّن	تظنن		النابغة	ديوان الستة	١/٢٤٧
تظنّيّ	تظنن		لبيد	الديوان	١٧١
تعدّي	تعدى		الحارث	شرح النحاس	٥٧٩
تعرّض	تعرض	تفعّل	امرؤ القيس	الديوان	١٤
تعيّط	تعيط		الحارث	شرح النحاس	٥٦٧
تغيّب	تغيب		الأعشى	الديوان	١٦٧
تغرّد	تغرد		امرؤ القيس	الديوان	٤٥
تغنّيّ	تغنى		الأعشى	الديوان	٧٥
تفرّط	تفرط		عمرو بن قميئة	الديوان	٦٦
تفرّق	تفرق		عمرو بن كلثوم	شرح النحاس	٦١٨
تفضّل	تفضل		امرؤ القيس	الديوان	١٧
تقحّم	تقحم		عنترة	ديوان الستة	٢/١٤٣
تقلّب	تقلب		امرؤ القيس	الديوان	٢١
تقلّد	تقلد		عمرو بن قميئة	الديوان	١٤٩
تكرّم	تكرم		عنترة	شرح النحاس	٥٠١
تكلّف	تكلف		طرفة	الديوان	٢٠٢

تَفَعَّـــل

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة		
			إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
تكلّم	تكلم		النابغة	ديوان الستة	٢٣٢/١
تلدّد	تلدد		زهير	الديوان	٢٧٤
تلظّى	تلظى		امرؤ القيس	الديوان	١٢٥
تمنّى	تمنى		النابغة	ديوان الستة	٢٤٧/١
تهجّر	تهجر		علقمة الفحل	ديوان الستة	١٤٥/١
تهدّد	تهدد		طرفة	شرح النحاس	٢٧٧
توجّس	توجس		طرفة	شرح النحاس	٢٤٤
توقّد	توقد		عنترة	ديوان الستة	١٤٨/٢
تولّى	تولى		طرفة	الديوان	١٣٩
تونّى	تونى		الأعشى	الديوان	٧٥
توهّم	توهم		زهير	شرح النحاس	٣٠٢

تَفاعُـــل

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة		
			إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
تباذل	تباذل		زهير	الديوان	٢٩٩
تتابع	تتابع		امرؤ القيس	شرح النحاس	١٧٠
تجاف	تجافى		بشر بن أبي خازم	مختارات الشجري	٢٨٤
تحامى	تحامى		امرؤ القيس	الديوان	٣٧
تخامص	تخامص		الأعشى	الديوان	٢٠١
تدافع	تدافع		النابغة	ديوان الستة	٢٠٠/١
تزاحم	تزاحم		الأعشى	الديوان	١٤٩
تشاجر	تشاجر		بشر بن أبي خازم	مختارات الشجري	٣٠٨
تصابى	تصابى		أوس بن حجر	الديوان	١١٧
تصاقى	تصاقى		بشر بن أبي خازم	مختارات الشجري	٢٨٢
تعاشى	تعاشى		الحارث	شرح النحاس	٥٧٩
تعالى	تعالى		زهير	ديوان الستة	٢٤١/١
تغاور	تغاور		النابغة	ديوان الستة	٢٣٤/١
تفارط	تفارط		النابغة	ديوان الستة	٢٤٦/١
تقادم	تقادم		حاتم الطائي	مختارات الشجري	٤٥
تقاذف	تقاذف		أوس بن حجر	الديوان	٦٤

تفاعـــل

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة		
			إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
تقاطع	تقاطع		الأعشى	الديوان	١٢٩
تلاوم	تلاوم	تفاعل	حاتم الطائي	الديوان	٢٢١
تنائى	تنائى		بشر بن أبي خازم	مختارات الشجري	٢٦٣
تنادى	تنادى		امرؤ القيس	الديوان	٥٠
تنازل	تنازل		الأعشى	الديوان	١٨١
تواصل	تواصل		زهير	الديوان	٣٣٨

افْتِعَـــال

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة		
			إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
ائتلاف	ائتلف		الأعشى	الديوان	١٥١
ائتلاق	ائتلق		الأعشى	الديوان	٣٠٣
ائتمار	ائتمر		لبيد	الديوان	٢٨٠
ابتدار	ابتدر	افتعل	النابغة	ديوان الستة	٢٢٦/١
ابتذال	ابتذل		لبيد	الديوان	٨٠
ابتكار	ابتكر		الأعشى	الديوان	٩٥
ابتناء	ابتنى		النمر بن تولب	مختارات الشجري	٦٥
اجتماع	اجتمع		الأعشى	الديوان	٢٠٩
اجتناب	اجتنب		الشنفري	مختارات الشجري	٨٤
اجتهاد	اجتهد		امرؤ القيس	الديوان	٢٢٨
اجتباب	اجتب		الأعشى	الديوان	٣٣٥
احتدام	احتدم		الأعشى	الديوان	١٧١
احتصار	احتصر		عدي بن زيد	الديوان	٩٤
احتضار	احتضر		طرفة	شرح النحاس	٢٢٠
احتمال	احتمل		الأعشى	الديوان	٦٣
احتيال	احتال		عبيد	الديوان	١٢٨

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة		
			إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
اختيار	اختار		الأعشى	الديوان	٩٩
ادّلاج	ادلج		الأعشى	الديوان	٨٧
ادّخار	ادخر		حاتم الطائي	ديوان الستة	٢٧١/٢
ادّكار	ادكر		الأعشى	الديوان	٩٥
ارتجاع	ارتجع		النابغة	شرح النحاس	٧٤٠
ارتحال	ارتحل		لبيد	الديوان	٧٦
ارتفاع	ارتفع		أوس بن حجر	الديوان	٨٤
ارتقاب	ارتقب		الأعشى	الديوان	٣٣٥
ارتياد	ارتاد		الأعشى	الديوان	٦٥
ازدهار	ازدهر		الأعشى	الديوان	٩٥
استعار	استعر		الحارث بن توأم	ديوان الستة	١١١/١
استقاء	استقى		النابغة	ديوان الستة	٢٣٤/١
استواء	استوى		طرفة	الديوان	١٣٩
اشتياق	اشتاق		زهير	ديوان الستة	٣٠٨/١
اصطبار	اصطبر		زهير	الديوان	٣٣٦
اصطناع	اصطنع		حاتم الطائي	الديوان	٢٣٨

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة		
			إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
اصطهار	اصطهر		عدي بن زيد	الديوان	٩٤
اضطراب	اضطرب		بشر بن أبي خازم	مختارات الشجري	٣٠٩
اضطمار	اضطمر		امرؤ القيس	الديوان	١٨٠
اعتدال	اعتدل		لبيد	الديوان	٨٦
اعتذار	اعتذر		لبيد	الديوان	٤٢
اعترار	اعتر		الأعشى	الديوان	٩٥
اعتراف	اعترف		بشر بن أبي خازم	مختارات الشجري	٢٨١
اعتزال	اعتزل		عمرو بن قميئة	الديوان	١١٦
اعتصار	اعتصر		عدي بن زيد	الديوان	٩٣
اعتياد	اعتاد		سلامة بن جندل	الديوان	١٥٨
اغتراب	اغترب		الأعشى	الديوان	
اغتمار	اغتمر		الأعشى	الديوان	٩٥
اغتيال	اغتال		لبيد	الديوان	٨٤
افتراش	افترش		الشنفري	مختارات الشجري	٩٣
افتضاح	افتضح		عنترة	ديوان الستة	١٥٥/٢

افْتِعَال

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة		
			إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
افتضال	افتضل		النابغة	الديوان	١٤٧
اقتراب	اقترب		عروة بن الورد	الديوان	٤٥
اكتئاب	اكتأب		النابغة	ديوان الستة	٢٤٦/١

تَفْعِيل

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة		
			إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
تأثير	أثر		الأعشى	الديوان	١٦٩
تأميل	أمل		عدي بن زيد	الديوان	٤٣
تأنيب	أنب		سلامة بن جندل	الديوان	٢٢٨
تأويب	أوب		النابغة	ديوان الستة	٢٠٨/١
تبريح	برح		امرؤ القيس	الديوان	١٠٧
تبكير	بكر		علقمة الفحل	الديوان	١١٢
تجريب	جرب		علقمة الفحل	الديوان	١١٩
تجميع	جمع		امرؤ القيس	الديوان	٨٠
تحريب	حرب		سلامة بن جندل	الديوان	٢٢٩
تحريم	حرم		امرؤ القيس	الديوان	٣٦١
تحييف	حيف		عبيد	الديوان	٩٢
تخويد	خود		لبيد	الديوان	١٠٤
تدويم	دوم		علقمة الفحل	ديوان الستة	١٥٦/١
تذبيب	ذبب		سلامة بن جندل	الديوان	١١١
تذبيح	ذبح		علقمة الفحل	ديوان الستة	١٦٩/١
ترجيب	رجب		سلامة بن جندل	الديوان	٩٨

تَفْعِيل

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة		
			إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
ترجيم	رجم		علقمة الفحل	ديوان الستة	١/١٥١
ترقيق	رقق		الأعشى	الديوان	١٧٥
تركيب	ركب		سلامة بن جندل	الديوان	١١٣
ترنيم	رنم		علقمة الخيل	ديوان الستة	١/١٥٤
تسهيد	سهد		عدي بن زيد	الديوان	٤٣
تسويم	سوم		لبيد	الديوان	١٣٣
تشبيب	شبب		زهير	الديوان	٣٥٥
تشمير	شمر		علقمة الفحل	ديوان الستة	١/١٧٢
تصريف	صرف		الأعشى	الديوان	٣٦٣
تصريم	صرم		لبيد	الديوان	١٢٢
تعذيب	عذب		سلامة بن جندل	الديوان	٢٢٩
تعذير	عذر		النابغة	الديوان	١٣٦
تعقيب	عقب		سلامة بن جندل	الديوان	٩٦
تعليل	علل		امرؤ القيس	الديوان	٣٦٠
تعليم	علم		لبيد	الديوان	١١٠
تعزيب	عزب		النابغة	ديوان الستة	١/٢٠٧

تَفْعِيل

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة		
			إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
تغريد	غرد		المثقب العبدي	الديوان	١٨٢
تغرير	غرر		عنترة	الديوان	١٥٧
تفليس	فلس		لبيد	الديوان	١٨٣
تفريق	فرق		النابغة	ديوان الستة	١/٢٢٩
تفصيل	فصل		عنترة	الديوان	١٥٧
تفنين	فنن		الأعشى	الديوان	٣٨٥
تقبيل	قبل		امرؤ القيس	الديوان	٢٤٣
تقريب	قرب		امرؤ القيس	الديوان	٢١
تقصير	قصر		طرفة	شرح النحاس	٢٦٧
تكحيل	كحل		امرؤ القيس	الديوان	٣٦٠
تكذيب	كذب		عبيد	الديوان	٢٦
تلبيب	لبب		عبيد	الديوان	٢٦
تلغيم	لغم		علقمة الفحل	ديوان الستة	١/١٥٠
تمويه	موه		امرؤ القيس	الديوان	٢٣٧
تنكير	نكر		أوس بن حجر	الديوان	٤٤
تنكيل	نكل		زهير	الديوان	٣١١

تَفْعِيــل

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة		
			إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
تهجير	هجر		النابغة	ديوان الستة	٢٦٦/١
توديع	ودع		النابغة	ديوان الستة	٢٦٦/١
توقير	وقر		زهير	الديوان	٣٥٤
تيسير	يسر		عدي بن زيد	الديوان	٤٣

تَفْعَــال

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة		
			إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
تأمال	أمّل		عبيد	الديوان	١١٣
تجواب	جوّب		عبيد	الديوان	٨٩
تجوال	جوّل		النابغة	ديوان الستة	٢٢٨/١
تحراق	حرّق		تأبط شرا	شرح المفضليات	٤٦
ترحال	رحّل		الأعشى	الديوان	٢٢٩
ترداد	ردّد		الأعشى	الديوان	١٢٥
تزوال	زوّل		أوس بن حجر	الديوان	١٠٤
تسآل	سأل		طرفة	شرح النحاس	٢٨٠
تسجام	سجّم		لبيد	شرح النحاس	٤٠٠
تسكاب	سكّب		عنترة	شرح النحاس	٤٧٦
تسهال	سهّل		امرؤ القيس	الديوان	٣٠
تسياح	سيّح		الأعشى	الديوان	٢٩٣
تسيار	سيّر		الأعشى	ديوان الستة	٢٥٥/٢
تشراب	شرّب		طرفة	شرح النحاس	٢٦١
تشراد	شرّد		الأعشى	الديوان	١٨٣
تصرار	صرّر		الأعشى	الديوان	٢٩٣

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة		
			إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
تصفاح	صفّح		عبيد	الديوان	٤٩
تصهال	صهّل		الحارث	شرح النحاس	٥٦٣
تضلال	ضلّل		امرؤ القيس	الديوان	٣٥
تطراد	طرّد		الأعشى	الديوان	١٢٥
تطلاب	طلّب		الأعشى	الديوان	٢١٣
تطياب	طيّب		الأعشى	الديوان	٤١١
تعتاب	عتّب		امرؤ القيس	الديوان	٧٢
تعجاب	عجّب		الأعشى	الديوان	٢٢٢
تعداء	عدّا		امرؤ القيس	الديوان	٤٦
تعذال	عذّل		امرؤ القيس	الديوان	١٨
تعزاف	عزّف		المثقب العبدي	الديوان	٣٥
تعلاك	علّك		زهير	الديوان	٣١٩
تقواد	قوّد		الأعشى	الديوان	٢١٧
تقوال	قوّل		طرفة	الديوان	١١٢
تكرار	كرّر		الأعشى	ديوان الستة	٢٥٥/٢
تمساس	مسّس		عبيد	الديوان	٨١

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة		
			إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
تنقاد	نقّد		الأعشى	الديوان	١٢١
تنقال	نقّل		عبيد	الديوان	١١٦
تهتان	هتّن		امرؤ القيس	الديوان	٩٠
تهمال	همّل		أوس بن حجر	الديوان	١٠٢
تهمام	همّم		امرؤ القيس	الديوان	٧٨
توكاف	وكّف		امرؤ القيس	الديوان	٨٨

تَفْعِلَـــة

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة: إسم الشاعر	الإحالة: إسم الكتاب	الإحالة: الموضع
تجزئة	جزّأ		النابغة	الديوان	٢٠٥
تجلة	جلّل		عروة بن الورد	الديوان	٢٤
تحية	حيّا		النابغة	ديوان الستة	٢٤٩/١
تقدمة	قدّم		الأعشى	الديوان	٢٣١
تكرمة	كرّم		حاتم الطائي	الديوان	١٤٨
تكلفة	كلّف		الأعشى	شرح النحاس	٧١٤
تلهية	لهّى		المثقب العبدي	الديوان	١٦١

افْعِـلال (ـة)

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة: إسم الشاعر	الإحالة: إسم الكتاب	الإحالة: الموضع
ابيضاض	ابيضّ		عدي بن زيد	الديوان	٨٥
احمرار	احمرّ		الأعشى	الديوان	١٠١
ازورار	ازورّ		لبيد	الديوان	٤٤
ازورارة	ازورّ		الأعشى	الديوان	٢٠٣
اقورار	اقورّ		المثقب العبدي	الديوان	٢٧٥

فَعْلَلَــة

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة: إسم الشاعر	الإحالة: إسم الكتاب	الإحالة: الموضع
حثحثة	حثحث		عبيد	الديوان	٥١
زفزفة	زفزف		امرؤ القيس	الديوان	٣٤٦
عترسة	عترس		عنترة	الديوان	١٥٨
معمعة	معمع		امرؤ القيس	الديوان	٢٨٠
نقنقة	نقنق		علقمة الفحل	الديوان	٦٢
وعوعة	وعوع		امرؤ القيس	الديوان	٤٥٩
وكوكة	وكوك		المثقب العبدي	جمهرة اللغة	١٦٤/١

فَعْــلال

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة: إسم الشاعر	الإحالة: إسم الكتاب	الإحالة: الموضع
بلبال	بلبل		لبيد	الديوان	٢٧٠
سلسال	سلسل		أوس بن حجر	الديوان	١٠٥
صلصال	صلصل		لبيد	الديوان	٢٦٩
وسواس	وسوس		الأعشى	شرح النحاس	٦٨٨
وعواع	وعوع		المسيب بن علس	شرح المفضليات	٢٠٤

تَفَعْلُــل

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة		
			إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
تصعلك	تصعلك	تَفَعْلَلَ	حاتم الطائي	الديوان	٢١٣

اسم المرة

فَعْلَــة

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي												الإحالة		
	فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
أزمة								×					لبيد	الديوان	٦٤
أكلة	×												حاتم الطائي	الديوان	٢٨٨
أوبة		×											الأعشى	الديوان	١٥٣
بدوة													الأعشى	الديوان	٢٥٧
جهلة							×	×					الأعشى	الديوان	٢٢٧
جوعة		×											حاتم الطائي	الديوان	٢٨٨
حلقة				×									امرؤ القيس	الديوان	١٢
دعوة		×											طرفة	الديوان	١٥٥

م = متعدي.　　ل = لازم.

اسم المرة

فَعْلَــة

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فَعِل يفعَل		فَعِل يفعِل		فَعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
رجة	×												امرؤ القيس	الديوان	٢١٦
روعة	×												لبيد	الديوان	٢٢٢
سلوة	×												زهير	الديوان	٣٢١
سورة		×						-					عمرو بن قميئة	الديوان	٣٤
شربة							×						طرفة	شرح النحاس	٢٦٦
صولة		×											عمرو بن كلثوم	شرح النحاس	٦٦١
ضربة			×										عنترة	شرح النحاس	٥٠٣
ضلة				×									الأعشى	الديوان	١٣٩

م = متعدي. ل = لازم.

اسم المرة

فَعْلَــة

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فَعِل يفعَل		فَعِل يفعِل		فَعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
طعنة					×								الأعشى	الديوان	١٤٩
عبرة								×					عنترة	شرح النحاس	٥٣٠
عدوة		×											الأعشى	الديوان	٤٠٩
عزمة				×									زهير	ديوان الستة	٢٩٣/١
غزوة	×												امرؤ القيس	الديوان	٧٠
غفلة		×											الأعشى	الديوان	٧٧
غمرة	×												لبيد	الديوان	١٤٤
فرحة								×					لبيد	الديوان	١٦٨

م = متعدي. ل = لازم.

اسم المرة

فَعْلَــة

المصدر	فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
قولة	×												عنترة	ديوان الستة	١٤٠/٢
كرة		×											امرؤ القيس	الديوان	٣٥
ميتة		×											طرفة	الديوان	١٧٢
ميلة				×				-					طرفة	الديوان	١٧٢
نبوة		×											حاتم الطائي	الديوان	٢٢٥
نخلة								×					عدي بن زيد	الديوان	١٠٨
نزلة			×	×									الأعشى	الديوان	٤٠٥
نظرة		×											امرؤ القيس	الديوان	٦٠

م = متعدي. ل = لازم.

اسم المرة

فَعْلَــة

المصدر	فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
نكتة								×					حاتم الطائي	الديوان	٢٨٧
نوشة	×												عبيد	الديوان	١٤٣
نومة						×							عروة بن الورد	الديوان	٢٩
هبة				×									امرؤ القيس	الديوان	٨٢
هجعة						×							الأعشى	الديوان	٣٤٣

م = متعدي. ل = لازم.

اسم الهيئة

فِعْلَة

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
بغضة	×												النابغة	الديوان	١٦٥
حسبة	×												النابغة	شرح النحاس	٧٥٦
خلسة			×										المثقب العبدي	الديوان	٤٥
خلفة	×												زهير	شرح النحاس	٣٠٢
ذلة				×									الأعشى	الديوان	٧١
رعة										×			لبيد	الديوان	٣٤٠
صفوة		×											طرفة	الديوان	٥٥
عذرة			×										النابغة	شرح النحاس	٧٦٦

م = متعدي . ل = لازم .

اسم الهيئة

فِعْلَة

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي: فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		الإحالة: إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
عفة				×									حاتم الطائي	الديوان	٢٠٠
لبسة						×							امرؤ القيس	الديوان	١٤
مشية				×									الأعشى	شرح النحاس	٦٨٧
ميتة		×											الأعشى	الديوان	٢٣٥
هزة	×												امرؤ القيس	الديوان	٢٤٢

م = متعدي . ل = لازم .

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي												الإحالة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
مأحد	×												الأعشى	الديوان	٢٧٧
مأكل	×												عنترة	ديوان الستة	١٣٨/٢
مأوى				×									لبيد	الديوان	٢٨٩
مجرى				×									لبيد	الديوان	٢٧٦
مجزع						×							امرؤ القيس	الديوان	٢٤٠
مجال		×											امرؤ القيس	الديوان	١٦٦
مدخل	×	×											الأعشى	الديوان	١٦٣
مدفع					×								امرؤ القيس	الديوان	٢٤٢

م = متعدي.		ل = لازم.

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي												الإحالة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
مذهب						×							علقمة الفحل	ديوان الستة	١٥٦/١
مرحب											×	×	الأعشى	الديوان	١٣٥
مرغب							×	×					لبيد	الديوان	٤
مركب							×						لبيد	الديوان	٢٠
مرام	×												أوس بن حجر	الديوان	١١٥
مزار	×												امرؤ القيس	الديوان	٧٣
مسحق					×								امرؤ القيس	الديوان	١٧١
مصحى		×											امرؤ القيس	الديوان	٣٤٢

م = متعدي.		ل = لازم.

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي												الإحالة		
	فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
مصرع		×											امرؤ القيس	الديوان	٣٤٢
مطعم							×						أوس بن حجر	الديوان	١٢٢
مطلب	×												لبيد	الديوان	٩
مطمع								×					امرؤ القيس	الديوان	٢٤٠
معشق							×						الأعشى	الديوان	٢٦٧
مفخر						×							أوس بن حجر	الديوان	٤٧

م = متعدي. ل = لازم.

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي												الإحالة		
	فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
مقسم			×										زهير	الديوان	١٨
مقص	×												امرؤ القيس	الديوان	٢٣٩
مكر				×									امرؤ القيس	الديوان	١٨٣
ملبس							×						امرؤ القيس	الديوان	١٠٨
ملهى		×											زهير	الديوان	١٠
ممات		×											زهير	الديوان	٢٣٦
منزل				×									عنترة	ديوان الستة	١٣٩/٢
منظر		×											أوس بن حجر	الديوان	٤١

م = متعدي. ل = لازم.

مَفْعَل

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي												الإحالة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
منهل						×		×					عنترة	ديوان الستة	١٣٩/٢
منام		×				×							النابغة	ديوان الستة	٢٥٠/١

م = متعدي. ل = لازم.

مَفْعِل

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي												الإحالة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
مشيب				×									امرؤ القيس	الديوان	١٠٨
مغيب				×									امرؤ القيس	الديوان	١٢١
منطق			×										امرؤ القيس	الديوان	١١٩
موعد			×										زهير	الديوان	٢٣٦

م = متعدي. ل = لازم.

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي												الإحالة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
محثة	×												امرؤ القيس	الديوان	١٨٧
مخافة					×	×	×	×					امرؤ القيس	الديوان	٣٨٠
مذلة				×									عروة بن الورد	الديوان	٢٤
مذاقة	×							-					عنترة	شرح النحاس	٤٩٤
مرجاة	×												الأعشى	الديوان	٢٤١
مرقصة				×									عبيد	الديوان	٣٢
مسألة					×								زهير	ديوان الستة	٣١٩/١
مسعاة						×							عدي بن زيد	الديوان	٦٢

م = متعدي. ل = لازم.

المصدر	أبواب الفعل الثلاثي												الإحالة		
	فعَل يفعُل		فعَل يفعِل		فعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
مشقة	×												امرؤ القيس	الديوان	٣٦٢
مقادة	×												لبيد	الديوان	١٥٧
مقالة	×												النابغة	الديوان	١٦٥
ملامة	×												زهير	الديوان	٣١٣
منصرة	×												النابغة	الديوان	١٤١
مهلكة		×											علقمة الفحل	ديوان الستة	١٥٤/١
مهابة							×						الأعشى	الديوان	١٧١
مودة							×						الأعشى	الديوان	٢٧٧

م = متعدي. ل = لازم.

من الفعل الثلاثي المجرد

مَفْعِلَـــة

المصدر	فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
مخيلة			×	×		×							امرؤ القيس	الديوان	١١١
مشيئة						×							عمرو بن كلثوم	شرح النحاس	٦٥٢
معذرة			×										عدي بن زيد	الديوان	٩٧
معيشة				×									النابغة	ديوان الستة	٢٤١/١
موعظة			×										لبيد	الديوان	٢٧٢

م = متعدي. ل = لازم.

من الفعل الثلاثي المجرد

مَفْعُلَـــة

المصدر	فَعَل يفعُل		فَعَل يفعِل		فَعَل يفعَل		فعِل يفعَل		فعِل يفعِل		فعُل يفعُل		إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل	م	ل			
مألكة				×									عدي بن زيد	الديوان	١٠٠
مكرمة												×	أمية بن أبي الصلت	طبقات ابن سلام	٢٦٥
مهلكة				×									علقمة الفحل	ديوان الستة	١٥٤/١

م = متعدي. ل = لازم.

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة		
			إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
مجرى	أجرى		لبيد	الديوان	٣٥
مرود	أرود		امرؤ القيس	ديوان الستة	١/١٣٠
مصبح	أصبح		أعشى باهلة	مختارات الشجري	٤٠
مطرد	أطرد		طرفة	الديوان	٤٠
مغار	أغار		النابغة	الديوان	٤٦
مقام	أقام		امرؤ القيس	الديوان	١١٨
ملصق	ألصق		امرؤ القيس	الديوان	١٧٢
ممسى	أمسى		أعشى باهلة	مختارات الشجري	٤٠

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة		
			إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
مرود	أرود		امرؤ القيس	الديوان	١٨٧
مصاب	أصاب		الأعشى	الديوان	٣٣٥
مناخ	أناخ		الأعشى	الديوان	٧٥

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة		
			إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
ميراث	أورث	أفعل	زهير	الديوان	٣٨٥
ميعاد	أوعد	أفعل	الأعشى	الديوان	١١٩

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة		
			إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
معرس	عرس	فعّل	امرؤ القيس	الديوان	١٠١
معول	عول	فعّل	امرؤ القيس	الديوان	٩

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة		
			إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
مرتحل	ارتحل		حاتم الطائي	الديوان	٢٨٤
مرتاد	ارتاد	مفتعل	حاتم الطائي	الديوان	٢٨٤
منتأى	انتأى		النابغة	ديوان الستة	٢٠١/١

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة		
			إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
مستراح	استراح	استفعل	عروة بن الورد	الديوان	٢١
مستراد	استراد	استفعل	النابغة	الديوان	٥٥

المصدر	الفعل	وزنه	الإحالة		
			إسم الشاعر	إسم الكتاب	الموضع
مبادهة	باده		أوس بن حجر	الديوان	١٢٢
مباعدة	باعد		زهير	الديوان	٢٨٠
مجاورة	جاور		امرؤ القيس	الديوان	١٤٣
محافظة	حافظ		علقمة الفحل	ديوان الستة	١/١٦٩
مجاورة	جاور		عنترة	شرح النحاس	٥٣١
مخالفة	خالف		امرؤ القيس	الديوان	١٩٥
مزابنة	زابن		لقيط	الديوان	٤٩
معاشره	عاشر		زهير	ديوان الستة	٣٤١
معاقبة	عاقب		النابغة	شرح النحاس	٧٥٢
مفارقة	فارق		زهير	الديوان	١١٦
مقارعة	قارع		عمرو بن كلثوم	شرح النحاس	٦٤٦
مكايلة	كايل		زهير	الديوان	٢٨٢

ثبت المصادر والمراجع

- مصادر الدراسة.
- المراجع العامة.

مصادر الدراسة

أولاً ــ الدواوين:

* ديوان الأعشى الكبير

ــ شرح وتعليق محمد محمد حسين (المكتب الشرقي للتوزيع/ لبنان ١٩٦٨م).

* ديوان امرىء القيس

ــ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم (ط ٣. دار المعارف/ القاهرة ١٩٦٩م).

* ديوان أوس بن حجر

ــ تحقيق محمد يوسف نجم (ط ٢. دار صادر/ بيروت ١٩٦٧م).

* ديوان حاتم الطائي وأخباره

ــ دراسة وتحقيق عادل سليمان جمال (مطبعة المدني/ القاهرة د. ت.).

* شرح ديوان زهير بن أبي سُلمى

ــ صنعة أبي العباس ثعلب (نسخة دار الكتب/ القاهرة ١٩٤٤م).

* ديوان سلامة بن جندل

ــ تحقيق فخر الدين قباوه (ط ١. المكتبة العربية/ حلب ١٩٦٨م).

* ديوان السموأل

ــ تحقيق وشرح عيسى سابا (دار صادر/ بيروت ١٩٥١م).

* ديوان طرفة

ــ تحقيق درية الخطاب ولطفي صقال (مطبوعات المجمع العلمي العربي/ دمشق ١٩٧٥م).

* ديوان عَبيد بن الأبرص

ــ تحقيق كرم البستاني (دار صادر/ بيروت ١٩٦٤م).

* ديوان شعراء عبد قيس في العصر الجاهلي
– تحقيق عبد الحميد محمود المعيني (رسالة ماجستير، كلية الآداب ـ جامعة القاهرة ١٩٧٦م).
* ديوان عَدِيّ بن زيد
– تحقيق محمد جبار المعيبد (وزارة الثقافة والإرشاد/ بغداد ١٩٦٥م).
* ديوان عروة بن الورد
– تحقيق كرم البستاني (دار صادر/ بيروت ١٩٥٣م).
* ديوان علقمة الفحل
– تحقيق لطفي صقال، ودرية الخطاب (ط ١. دار الكتاب العربي/ حلب ١٩٦٩م).
* ديوان عمرو بن قميئة
– تحقيق حسن كامل الصيرفي (معهد المخطوطات العربية/ القاهرة ١٩٦٥م).
* شرح ديوان عنترة بن شداد
– تحقيق عبد المنعم عبد الرؤوف شلبي (المكتبة التجارية الكبرى/ القاهرة د. ت.).
* ديوان لبيد بن ربيعة العامري
– تحقيق إحسان عباس (وزارة الإرشاد والأنباء/ الكويت ١٩٦٢م).
* ديوان لقيط بن يعمر الإيادي
– تحقيق خليل ابراهيم العطية (وزارة الإعلام/ العراق ١٩٧٠م).
* ديوان المتلمس الضبعي
– تحقيق حسن كامل الصيرفي (معهد المخطوطات العربية/ القاهرة ١٩٧٠م).
* ديوان المثقّب العبدي
– تحقيق حسن كامل الصيرفي (معهد المخطوطات العربية/ القاهرة ١٩٧١م).
* ديوان النابغة الذبياني
– تحقيق محمد الطاهر بن عاشور (ط ١. الشركة التونسية للتوزيع/ تونس ١٩٧٦م).

ثانياً ـ المجموعات الشعرية:

* الأصمعي، أبو سعيد بن قريب (ت ٢١٧هـ)
– الأصمعيات، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون (دار المعارف/ مصر د. ت.).
* ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت ٣٢٨هـ)
– شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق عبد السلام هارون (ط ٢. دار المعارف/ مصر ١٩٦٣م).

* التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي (ت ٥٠٢هـ)
– شرح القصائد العشر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (مطبعة السعادة/ القاهرة ١٩٦٤م).
– شرح المفضليات، تحقيق علي محمد البجاوي (دار نهضة مصر/ القاهرة د. ت.).
* الزوزني، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت ٤٨٦هـ)
– شرح المعلقات السبع (ط ٢. دار الجيل/ بيروت ١٩٧٢م).
* ابن سلام، أبو عبد الله محمد الجمحي (ت ٢٣٢هـ)
– طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر (مطبعة المدني/ القاهرة ١٩٧٤م).
* ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله علي بن حمزة (ت ٥٤٢هـ)
– مختارات أشعار العرب، تحقيق علي محمد البجاوي (دار نهضة مصر/ القاهرة ١٩٧٥م).
* الشنتمري، الأعلم يوسف بن سليمان بن عيسى (ت ٤٧٦هـ)
– أشعار الشعراء الستة الجاهليين (ط ١. دار الآفاق الجديدة/ بيروت ١٩٧٩م).
* النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨هـ)
– شرح القصائد التسع المشهورات، تحقيق أحمد خطاب (دار الحرية/ بغداد ١٩٧٣م).

المراجع العامة

* الأحمدي، موسى بن محمد الملياني
– معجم الأفعال المتعدية بحرف (دار العلم للملايين/ بيروت ١٩٧٩م).
* إخوان الصفا (القرن الرابع الهجري)
– الحدود، تحقيق عبد اللطيف محمد العبد «ثلاث رسائل في الحدود» (دار النهضة/ القاهرة ١٩٧٨م).
* الأزهري، الشيخ خالد بن عبد الله الجرجاوي (ت ٩٠٥هـ)
– شرح التصريح على التوضيح (دار إحياء الكتب العربية/ القاهرة د. ت.).
– شرح الأزهرية في علم النحو (ط ٤. المكتبة الأزهرية/ القاهرة ١٣٤١هـ).
* الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)
– تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين (دار الكتاب العربي/ القاهرة).
* الاسكندري، أحمد
– الغرض من قرارات المجمع والاُحتجاج لها (مجلة مجمع اللغة العربية عدد ١/ القاهرة ١٩٣٤م).
* الإسكافي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب (ت ٤٢١هـ)
– مبادىء اللغة (ط ١. مطبعة السعادة/ القاهرة ١٣٢٥هـ).
* الأصفهاني، الراغب أبو القاسم الحسين بن محمد (ت ٥٠٢هـ)
– المفردات في غريب القرآن، تحقيق محمد سيد كيلاني (مصطفى الحلبي/ القاهرة ١٩٦١م).
* الأصمعي، أبو سعيد بن قريب (٢١٧هـ)
– اشتقاق الأسماء، تحقيق رمضان عبد التواب وصلاح عبد الهادي (نشر مكتبة الخانجي/ القاهرة ١٩٨٠م).
* الأفغاني، سعيد
– في أصول اللغة (مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٤).
* الأقطش، عبد الحميد
– الأبنية الصرفية في ديوان عنترة (رسالة ماجستير، كلية الآداب ـ جامعة القاهرة ١٩٧٨م).

* ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن (ت ٥٧٧هـ)
– أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة العطار (مطبعة الترقي/ دمشق ١٩٥٧م).
– الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (ط ٤. مطبعة السعادة/ القاهرة ١٩٦١م).
– البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد (دار الكتاب العربي/ القاهرة ١٩٦٩م).
* أنيس، ابراهيم
– الأصوات اللغوية (ط ٥. مطبعة الأنجلو/ القاهرة ١٩٧٥م).
– من أسرار اللغة (ط ٥. مطبعة الأنجلو/ القاهرة ١٩٧٥م).
* أيوب، عبد الرحمن
– محاضرات في اللغة (ط ١. / بغداد ١٩٦٦م).
* ابن بابشاذ، أبو الحسن طاهر بن أحمد (٤٦٩هـ)
– شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبد الكريم (ط ١. / الكويت ١٩٧٦م).
* برجشتراسر (ت ١٩٣٣م)
– التطور النحوي للغة العربية (القاهرة ١٩٢٩م).
* بروكلمان، كارل (ت ١٩٥٦م)
– فقه اللغات السامية، تحقيق رمضان عبد التواب (جامعة الرياض/ الرياض ١٩٧٧م).
* بشر، كمال محمد
– علم اللغة العام «الأصوات» (دار المعارف/ القاهرة ١٩٧٣م).
* البكوش، الطيب
– التصريف العربي «من خلال علم الأصوات الحديث» (الشركة التونسية لفنون الرسم/ تونس ١٩٧٣م).
* ترزي، فؤاد حنا
– في أصول اللغة والنحو (مكتبة لبنان/ بيروت ١٩٦٩م).
* التهانوي، محمد علي الفاروقي (توفي بعد ١١١٩هـ)
– كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق لطفي عبد البديع (الهيئة المصرية العامة للكتاب/ القاهرة ١٩٧٢م).
* ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت ٢٩١هـ)
– الفصيح، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي (مكتبة التوحيد/ القاهرة ١٩٤٩م).
– مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون (ط ٢. دار المعارف/ القاهرة ١٩٦٠م).

* الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت ٤٣٠هـ)
– فقه اللغة وسر العربية، تحقيق مصطفى السقا وآخرين (ط ٢. مصطفى الحلبي/ القاهرة ١٩٥٤م).
* الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد (ت ٨١٦هـ)
– التعريفات (الدار التونسية للنشر/ تونس ١٩٧١م).
* الجندي، أحمد علم الدين
– اللهجات العربية في التراث (الهيئة العامة للكتاب/ القاهرة).
* ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)
– الخصائص، تحقيق محمد علي النجار (ط ٢. دار الهدى/ بيروت).
– سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وآخرين (ج ١. مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة ١٩٥٤م).
– اللمع، تحقيق حسين محمد شرف (عالم الكتب/ القاهرة ١٩٧٩م).
– المحتسب، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية/ القاهرة ١٣٨٦هـ).
– المنصف، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين (ط ١. مصطفى الحلبي/ القاهرة ١٩٥٤م).
* ابن الجوزي، (أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ٥٩٧هـ)
– تقويم اللسان، تحقيق عبد العزيز مطر (دار المعرفة/ القاهرة ١٩٦٦م).
* حجازي، محمود فهمي
– علم اللغة العربية «مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية» (وكالة المطبوعات/ الكويت ١٩٧٣م).
– اللغة العربية عبر القرون (ط ٢. دار الثقافة/ القاهرة ١٩٧٨).
– مدخل إلى علم اللغة (ط ٢. دار الثقافة/ القاهرة ١٩٧٨).
* الحديثي، خديجة
– أبنية الصرف (ط ١. مكتبة النهضة/ بغداد ١٩٦٥م).
* حسان، تمام
– اللغة العربية معناها ومبناها (الهيئة العامة للكتاب/ القاهرة ١٩٧٣م).
– مناهج البحث في اللغة (ط ٢. دار الثقافة/ الدار البيضاء ١٩٧٤م).
* حسن، عبد الحميد
– الألفاظ اللغوية (معهد البحوث والدراسات العربية/ القاهرة ١٩٧١م).
* حسن، عباس
– النحو الوافي (دار المعارف بمصر/ القاهرة ١٩٧٣م).

* حسنين، صلاح
– أبنية المصادر في اللغتين العربية والعبرية واستعمالاتها في القرآن الكريم والتوراة (رسالة دكتوراه، دار العلوم – جامعة القاهرة ١٩٧٦م).
* حسين، محمد الخضر
– القياس في اللغة العربية (المطبعة السلفية/ القاهرة ١٣٥٣هـ).
* الحملاوي، الشيخ أحمد (ت ١٩٣٢م)
– شذا العرف (ط ١٧. مصطفى الحلبي/ القاهرة ١٩٦٨م).
* أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف (ت ٧٥٤هـ)
– ارتشاف الضرب، تحقيق مصطفى النحاس (رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر د. ت.).
– البحر المحيط (نشر مكتبة ومطابع النصر الحديثة/ الرياض د. ت.).
* خرما، نايف
– أضواء على الدراسات اللغوية (سلسلة دار المعرفة/ الكويت ١٩٧٨م).
* ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت ٥٦٧هـ)
– المرتجل، تحقيق علي حيدر (دمشق ١٩٧٢م).
* الخضري، شمس الدين محمد بن مصطفى (١٨٧٠م)
– حاشية الخضري علي ابن عقيل (المطبعة الكستلية/ القاهرة ١٢٨٢هـ).
* الخفاجي، صباح عباس سالم
– الأبنية الصرفية في ديوان امرىء القيس (رسالة دكتوراه، كلية الآداب – جامعة القاهرة ١٩٧٨م).
* خليف، يوسف
– الشعراء الصعاليك «في العصر الجاهلي» (ط ٣. دار المعارف/ القاهرة ١٩٧٨م).
* خليل، حلمي
– المولَّد بعد الإسلام (الهيئة المصرية العامة للكتاب/ القاهرة ١٩٧٨م).
* الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف
– مفاتيح العلوم (إدارة الطباعة المنيرية/ القاهرة ١٣٤٢هـ).
* ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)
– الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم (ط ٢. دار الشروق/ بيروت).
– ليس في كلام العرب، تحقيق محمد أبو الفتوح شريف (مكتبة الشباب/ القاهرة ١٩٧٥م).

* ابن درستويه، عبد الله بن جعفر (ت ٣٤٧هـ)
– تصحيح الفصيح، تحقيق عبد الله الجبوري (رئاسة ديوان الأوقاف «الجمهورية العراقية»/ بغداد ١٩٧٥م).
* ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٢١هـ)
– جمهرة اللغة (دائرة المعارف العثمانية/ حيدر آباد ١٣٤٥هـ).
* الرضى، محمد بن الحسن الاستراباذي (٦٨٦هـ)
– شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين (مطبعة حجازي/ القاهرة ١٣٥٦هـ).
– شرح كافية ابن الحاجب (الشركة الصحافية العثمانية ١٣١٠هـ).
* الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٤هـ)
– أبيات ملغزة الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني (مطبعة الجامعة السورية/ دمشق ١٩٥٨م).
* الراجحي، عبده
– النحو العربي والدرس الجديد (مطبعة ودار نشر الثقافة الاسكندرية ١٩٧٧م).
* الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٧٩هـ)
– لحن العوام، تحقيق عبد العزيز مطر (مكتبة الأمل/ الكويت ١٩٦٨م).
* الزجاج، أبو إسحق ابراهيم بن السري بن سهل (ت ٣١١هـ)
– معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي (المكتبة العصرية/ بيروت ١٩٧٣م).
* الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق (ت ٣٣٧هـ)
– الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك (دار النفائس/ بيروت ١٩٧٣م).
– الجمل، تحقيق ابن أبي شنب (مطبعة كلينسيك/ باريس ١٩٥٧م).
– مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون (ط ١. وزارة الإرشاد والأنباء/ الكويت ١٩٦٢م).
* الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (٥٣٨هـ)
– أساس البلاغة (ط ٢. دار الكتب/ القاهرة ١٩٧٢م).
– أعجب العجب في شرح لامية العرب (ط ١. دار الورقة/ ١٣٩٢هـ).
– الكشاف (مصطفى البابي الحلبي/ مصر ١٩٦٦م).
– المفصل في صنعة الإعراب (ط ٢. دار الجيل/ بيروت ١٣٢٣هـ).
* زادة، طاش كبرى أحمد بن مصطفى (ت ٩٦٨هـ)
– مفتاح السعادة، تحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور (دار الكتب الحديثة/ القاهرة د. ت.).

* السرقسطي، أبو عثمان بن محمد المعافري (٤٠٣هـ)
– الأفعال، تحقيق حسين محمد محمد شرف (مجمع اللغة العربية/ القاهرة ١٩٧٥م).
* ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي (ت ٣١٦هـ)
– الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي (ط ١. مطبعة النعمان/ النجف ١٩٧٣م).
– الموجز في النحو، تحقيق مصطفى الشويمي والدامرجي (نشر أ. بدران/ بيروت ١٩٦٥م).
* السعران، محمود
– علم اللغة (دار المعارف/ مصر ١٩٦٢م).
* أبو السعود، صابر
– القياس في النحو العربي (مكتبة الطليعة/ أسيوط ١٩٧٨م).
* ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحق (ت ٢٤٤هـ)
– إصلاح المنطق، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون (دار المعارف/ القاهرة ١٩٧٠م).
– شرح ديوان النابغة، تحقيق شكري فيصل (دار الفكر/ بيروت ١٩٦٨م).
* السمرائي، ابراهيم
– فقه اللغة المقارن (دار العلم للملايين/ بيروت ١٩٦٨م).
– الفارابي وعلم اللغة (منشورات وزارة الإعلام/ العراق ١٩٧٥م).
– اللغة والحضارة (ط ١. المؤسسة العربية للدراسات والنشر/ بيروت ١٩٧٧م).
– مباحث لغوية (مطبعة الآداب/ النجف ١٩٧١م).
– النحو العربي، نقد وبناء (دار صادق/ بيروت ١٩٦٨م).
* سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر (١٨٠هـ)
– الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون (ط ١. الهيئة العامة للنشر/ القاهرة).
* السيد، أمين
– في علم الصرف (ط ٢. دار المعارف/ مصر ١٩٧٢م).
* السيد، عبد الرحمن
– مدرسة البصرة (ط ١. دار المعارف/ مصر ١٩٦٨م).
* ابن سيده، علي بن اسماعيل (٤٥٨هـ)
– المخصص (المكتب التجاري/ بيروت د. ت.).
– المحكم، تحقيق مصطفى السقا وآخرين (ط ١. مصطفى الحلبي/ القاهرة ١٩٥٨م).

* ابن سينا، الرئيس أبو علي الحسين (ت ٤٢٨هـ)
– الحدود، تحقيق عبد اللطيف محمد العبد «ثلاث رسائل في الحدود» (دار النهضة/ القاهرة ١٩٧٨م).
* السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١هـ)
– الأشباه والنظائر، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد (مكتبة الكليات الأزهرية/ القاهرة ١٩٧٥م).
– بغية الوعاة، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم (عيسى الحلبي/ القاهرة ١٩٦٤م).
– المزهر، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين (دار إحياء الكتب/ القاهرة د. ت.).
– همع الهوامع شرح جمع الجوامع بعناية محمد بدر الدين النعساني (دار المعرفة/ بيروت د. ت.).
* الساقي، فاضل
– أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة (مكتبة الخانجي/ القاهرة ١٩٧٧م).
* ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله علي بن حمزة (ت ٥٤٢هـ)
– الأمالي الشجرية (دار المعرفة/ بيروت د. ت.).
* الشمسان، أبو أوس ابراهيم
– الجملة الشرطية عند النحاة العرب (مطابع الدجوي/ القاهرة ١٩٨١م).
* الشهابي، مصطفى
– المصطلحات العلمية في اللغة العربية (مجمع اللغة العربية/ دمشق ١٩٦٥م).
* الشاتي، صبيح
– القياس والسماع في مصادر الأفعال الثلاثية عند القدماء (مجلة المورد، مجلد ٧ عدد ٣ ص ١٤١/ ١٩٧٨م).
* شاهين، توفيق محمد
– عوامل تنمية اللغة (ط ١. مطبعة الدعوة الإسلامية/ القاهرة ١٩٨٠).
* شاهين، عبد الرحمن
– في تصريف الأسماء (مكتبة الشباب/ القاهرة ١٩٧٧م).
* شاهين، عبد الصبور
– المنهج الصوتي للبنية العربية (ط ١. مكتبة دار العلوم/ القاهرة ١٩٧٧م).
* الصبان، محمد بن علي
– حاشية الصبان على شرح الأشموني (عيسى الحلبي/ مصر د. ت.).

* صفوت، أحمد زكي
– الكامل في قواعد اللغة العربية (ط ٤. مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة ١٩٦٣م).
* الصاغاني، الحسن بن محمد بن الحسن (ت ٦٥٠هـ)
– ما بنته العرب على فَعَال، تحقيق عزة حسن ١ (المجمع العلمي العربي/ دمشق ١٩٦٤م).
* صالح، صبحي
– فقه اللغة (ط ٤. دار العلم للملايين/ بيروت ١٩٧٠م).
* ضيف، شوقي
– المدارس النحوية (ط ٤. دار المعارف/ مصر ١٩٧٩م).
* طحان، ريمون
– الألسنية (ج ١. دار الكتاب اللبناني/ بيروت ١٩٧٢م).
* الطعان، هاشم
– الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة (دار الحرية للطباعة/ بغداد ١٩٧٨م).
* الطالبي، محمد
– المخصص لابن سيده دراسة ودليل (المطبعة العصرية/ تونس ١٩٥٦م).
* ظاظا، حسن
– كلام العرب (مكتبة المصري/ الاسكندرية ١٩٧١م).
* عبد التواب، رمضان
– التطور اللغوي وقوانينه (مجلة كلية اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد ٥/ الرياض ١٩٧٥م).
– فصول في فقه العربية (ط ١. دار الحمامي للطباعة/ القاهرة ١٩٧٣م).
* عبده، داود
– أبحاث في اللغة (ط ١. مكتبة لبنان/ بيروت ١٩٧٣م).
* أبو عبيدة، معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ)
– مجاز القرآن، تحقيق فؤاد سزكين (ط ٢. دار الفكر/ مصر ١٩٥٤م).
* عتيق، عبد العزيز
– مدخل إلى علم النحو والصرف. (ط ٢. دار النهضة العربية/ القاهرة ١٩٦٧م).
* ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩)
– الممتع، تحقيق فخر الدين قباوه (ط ١. المكتبة العربية/ حلب ١٩٧٠م).
– المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري (ط ١. مطبعة العاني/ بغداد ١٩٧١).

* ابن عقيل، عبد الله بهاء الدين (ت ٧٦٩هـ)
– شرح ابن عقيل، تحقيق محمد عبد العزيز النجار (مطبعة السعادة/ القاهرة ١٩٦٦م).
* العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين الضرير (ت ٦١٦هـ)
– التبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد البجاوي (ط ١. عيسى البابي الحلبي/ القاهرة ١٩٧٦م).
– مسائل خلافية، تحقيق محمد خير الحلواني (د. ت.).
* عمر، أحمد مختار
– البحث اللغوي عند العرب (دار المعارف/ مصر ١٩٧١م).
– دراسة الصوت اللغوي (ط ١. عالم الكتب/ القاهرة ١٩٧٦م).
– من قضايا اللغة والنحو (عالم الكتب/ القاهرة ١٩٧٤م).
* عون، حسن
– دراسات في اللغة والنحو (معهد البحوث والدراسات العربية/ القاهرة ١٩٦٩م).
* عابدين، عبد المجيد
– المدخل إلى دراسة النحو العربي «على ضوء اللغات السامية» (مطبعة الشبكشي/ مصر ١٩٥١م).
* عيد، محمد
– النحو المصفى (مكتبة الشباب/ القاهرة ١٩٧٣م).
* الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)
– معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين (ط ١. دار الكتب/ القاهرة ١٩٥٥م).
* الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)
– العين، تحقيق عبد الله درويش (مطبعة العاني/ بغداد ١٩٦٧م).
* فك، يوهان
– العربية، ترجمة رمضان عبد التواب (مكتبة الخانجي/ القاهرة ١٩٨٠م).
* فليش، هنري اليسوعي
– العربية الفصحى، ترجمة عبد الصبور شاهين (ط ١. المطبعة الكاثوليكية/ بيروت ١٩٦٦م).
* فندريس
– اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص (مكتبة الأنجلو المصرية/ القاهرة ١٩٥٠م).

* ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت ٣٩٥هـ)
– الصاحبي، تحقيق مصطفى الشويمي (مؤسسة أ. بدران/ بيروت ١٩٦٣م).
– متخير الألفاظ، تحقيق هلال ناجي (المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي، المملكة المغربية/ الرباط ١٩٧٠م).
* الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ)
– الإيضاح العضدي، تحقيق حسن فرهود (ط ١. دار التأليف/ مصر ١٩٦٩م).
* الفارابي، أبو ابراهيم إسحق بن ابراهيم (ت ٣٥٠هـ)
– ديوان الأدب، تحقيق أحمد مختار عمر (مجمع اللغة العربية/ القاهرة ١٩٧٤م).
* الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد (ت ٣٣٩هـ)
– كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي (دار المشرق بيروت ١٩٦٩م).
* الفاكهي، عبد الله بن محمد (ت ٧٣١هـ)
– الحدود «ثلاث رسائل في الحدود»، تحقيق عبد اللطيف محمد العبد (دار النهضة/ القاهرة ١٩٧٨م).
* الفيروزبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ)
– القاموس المحيط (نشر الحلبي/ مصر د. ت.).
* الفيومي، أحمد بن محمد المقري الفيومي (ت ٧٧٠هـ)
– المصباح المنير، تصحيح مصطفى السقا (مصطفى البابي الحلبي/ مصر د. ت.).
* ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)
– أدب الكاتب (بريل/ ليدن ١٩٠٠م).
– تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر (ط ٢. دار التراث/ القاهرة ١٩٧٣م).
* القرشي، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب (ت القرن الثالث الهجري)
– جمهرة أشعار العرب، تحقيق علي محمد البجاوي (ط ١. دار نهضة مصر/ القاهرة ١٩٦٧م).
* القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت ٦٧١هـ)
– الجامع لأحكام القرآن (ط ٣. دار الكاتب العربي/ القاهرة ١٩٦٦م).
* ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي (ت ٥١٥هـ)
– كتاب الأفعال (ط ١. دائرة المعارف العثمانية/ حيدر آباد ١٣٦٠هـ).
* قلقيلة، عبده عبد العزيز
– مقالات في التربية واللغة والبلاغة والنقد (الأنجلو/ القاهرة ١٩٧٤م).
* ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي (ت ٧٥١هـ)
– بدائع الفوائد (دار الكتاب العربي/ بيروت د. ت.).

* كانتينو
– دروس في أصوات العربية، ترجمة صالح القرمادي (مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية/ تونس ١٩٦٦م).
* اللبلي، أبو جعفر أحمد بن يوسف الفهري (ت ٦٩١هـ)
– بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال، تحقيق جعفر ماجد (الدار التونسية للنشر/ تونس ١٩٧٢م).
* المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)
– الكامل، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم والسيد شحاتة (نهضة مصر/ القاهرة د. ت.).
– المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية/ القاهرة ١٩٦٥م).
* المخزومي، مهدي
– في النحو العربي، قواعد وتطبيق (ط ١. مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة ١٩٦٦م).
– في النحو العربي، نقد وتوجيه (المكتبة العصرية/ بيروت ١٩٦٤م).
– مدرسة الكوفة (ط ٢. مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة ١٩٥٨م).
* المرادي، ابن أم قاسم (ت ٧٤٩هـ)
– شرح الألفية، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان (ط ١. مكتبة الكليات الأزهرية/ القاهرة ١٩٧٧م).
* مطر، عبد العزيز
– لحن العامة «في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة» (الدار القومية للطباعة والنشر/ القاهرة ١٩٦٦م).
* المطلبي، غالب فاضل
– لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة (دار الحرية للطباعة/ بغداد ١٩٧٨م).
* ابن مكي الصقلي، أبو حفص عمر بن خلف (ت ٥٠١هـ)
– تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تحقيق عبد العزيز مطر (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية/ القاهرة ١٩٦٦م).
* مندور، مصطفى
– اللغة بين العقل والمغامرة (منشأة المعارف/ الاسكندرية ١٩٧٤م).
* المنصور، وسمية
– صيغ الجموع في القرآن الكريم (رسالة ماجستير، كلية البنات/ جامعة عين شمس ١٩٧٧م).

* ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)
– لسان العرب (طبعة بولاق/ مصر ١٣٠٨هـ).
* موسى، نهاد
– نظرية النحو العربي «في ضوء منهج النظر اللغوي الحديث (ط ١. المؤسسة العربية للدراسات والنشر/ بيروت ١٩٨٠م).
– أضواء على مسألة التعدد في وجوه العربية (مجلة أفكار العدد ٢٨، صفحة ٣٨ ـ ٥٣/ عمان تموز ١٩٧٥م).
* ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ)
– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات (دار الكاتب العربي/ القاهرة ١٩٦٧م).
– الألفية في النحو (مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة د. ت.).
* الميداني، أحمد بن محمد أبو الفضل النيسابوري (ت ٥٣١هـ)
– نزهة الطرف في علم الصرف (مطبعة الجوائب/ قسطنطينة ١٢٩٨هـ).
* ابن النديم، محمد بن إسحق (ت ٣٨٥هـ)
– الفهرست (دار المعرفة/ بيروت د. ت.).
* نصار، حسين
– المعجم العربي نشأته وتطوره (دار مصر للطباعة/ القاهرة ١٩٥٦م).
* ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام (ت ٦٨٦هـ)
– شرح الألفية (منشورات ناصر خسرو/ بيروت د. ت.).
* الهروي، أبو الحسن علي بن محمد (ت ٤١٥هـ)
– الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي (المجمع العلمي العربي/ دمشق ١٩٧١م).
* ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين (ت ٧٦١هـ)
– أوضح المسالك، تحقيق عبد العزيز النجار (ط ٢. مطبعة السعادة/ القاهرة ١٩٧٣م).
– الجامع الصغير في النحو، تحقيق أحمد محمود الهرميل (مكتبة الخانجي/ القاهرة ١٩٨٠م).
– شذور الذهب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (ط ٦. المكتبة التجارية الكبرى/ القاهرة ١٩٥٣م).
– شرح قطر الندى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (ط ١١. مطبعة السعادة/ القاهرة ١٩٦٣م).

* الورد، عبد الأمير محمد أمين
– منهج الأخفش الأوسط (ط ١. مؤسسة الأعلمي/ بيروت ١٩٧٥م).
* الوشاء، أبو الطيب (ت ٣٢٥هـ)
– الممدود والمقصور، تحقيق رمضان عبد التواب (مكتبة الخانجي/ القاهرة ١٩٧٩م).
* ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)
– شرح المفصل (دار الطباعة المنيرية/ القاهرة د. ت.).
– شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوه (ط ١. المكتبة العربية/ حلب ١٩٧٣م).

★ J.P.B. Allen and S. Pit. Corder
— Paper In Applied Linguistics v. 2 (Oxford University Press/1975).
★ W. Wright
— A Grammer of the Arabic Language (Librarie du Liban/Beruit 1974).

* * *

التصويبات

في الكتاب أخطاء مطبعية تكرر ورودها في مواضع كثيرة مثل : (إسم) وصوابها اسم ، و (ابن سيدة) وصوابها (ابن سيده) . وأما بقية الأخطاء فنورد في هذا الثبت بعضها ، ونعتذر عما فاتنا معتمدين على فطنة القارئ .

ص	س	الخطأ	الصواب
٢٣	٣	الإصطلاحي	الاصطلاحي
٥٠	هـ ٣	انظر ص ٣٤٣ - ٣٧٧	انظر ص ٣٠٦ - ٣٣٣
٦٥	٢	ثم	تم
٧٢	٣	سكين	سكيت
٧٤	٥	فقيده	ففيه
٧٤	١٥	آل التعريف	ال التعريف
٧٦	هـ ١١	ص ٢١	ص ٣٨
٧٧	١٤	دققة	دقيقة
١٠٢	١٠ ، ١١	أطراد	اطراد
١٢٥	١١	الثوت	الصوت
١٢٨	١٠	لغدراسة	للدراسة
١٢٩	١	وماحة	وسماحة
١٣١	٢	أطراد	اطراد
١٣١	١٦	وُعِل	وفُعْل
١٥٧	٤ ، ١١	أمراً	امْرَأً

ص	س	الخطــــأ	الصـــواب
٢٠٩	هـ ٢	Semetic	Semitic
٢١١	هـ ٥	p	p. 1,175
٢١٧	هـ ٢	٣٤٥	٣٠٦
٢٤٢	١١	أزورار	ازورار
٢٧١	٢	العرفية	الصرفية
٣٠٦	هـ ١	٣٦	٤٩
٣٠٨	٧	مصادراً	مصادر
٣١٢	٧	اسم المركب	الاسم المركب
٣١٥	١	الصوصية	اللصوصية
٣١٧	١	أعلم	اعلم
٣١٩	هـ ٢	p. 1/105	op. cit, p. 1,105
٣٢٣	٧	الإسميةُ	الاسمية
٣٧٦	١٦	المصطلحات(٣)	المصطلحات(٩)
٣٧٦	هـ ٩	٢١	٢٤
٣٨٩	٦	يدن	بدن
٤٠٠	٥	إبن الانبارى	ابن الانبارى
٤٠٩	٨	ويثبت	وتثبت
٤١٢	٢٣	شبهها	لشبهها

يضاف إلى قائمة المراجع

W. WRIGHT

Comparative Grammar of the Semitic Language Amsterdam, Phillo press 1966.


طبع وتصميم
ذات السلاسل
الكويت